

المجلة العلمية

(مجموعة المنشورات العمومية الصادرة من النظارة)

المجموعة الاولى

من نمرة ١ الصادرة في نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى نمرة ٣٩٤ الصادرة
لغاية سنة ١٨٩٥

مكتبة
الكتبة محمد القطب لطيفة
فيلسوفية شارع محمد قطب
المعادي

٦ سبتمبر ١٩٧٢
(طبع بمطبعة مدرسة الصنائع ببولاق)

سنة ١٩٠٦



فهرست

﴿ المجموعة الاولى من المنشورات العمومية ﴾

المختص	الترتيب	الصفحة
نقل حسابات المعارف الى المالية من ديسمبر سنة ١٨٨٤	١	٣
عن تحصيل النقود وتوريدها وحساب السلفة والمهايات	٢	٦
جعل الريال ابو طاقة بقيمة ^{١٧} / _{١٧}	٣	٩
استعمال استارة المهايات بحسب عدد المستخدمين الذى يكتب فيها	٤	٩
نقل مطبعة الديوان الى مطبعة بولاق	٥	١٠
كيفية تحرير اذونات ما يصرف من السلفة بالمدارس	٦	١٠
عدم قبول اربعة تلاميذ فى مدارس الحكومة	٧	١١
تعيين أمين توريدات فى كل مدرسة	٨	١٢
استصحاب مستندات الصرف بكشوف الاضاف التى تضاف عهدة	٩	١٣
اعتبار المرفوتين بسبب قلة الماهية او المرض ذوى اولوية فى الخدمة	١٠	١٣
عن الاضاف الاسملاكية التى تشتري ولا يلزم قيدها	١١	١٤
بمجرد الادوات الدائمة لغاية يولييه سنة ١٨٨٥	١٢	١٥
سن التلاميذ والفرق التى يقبلون بها بالمدارس الابتدائية	١٣	١٦
بالتجاوز عن سنتين للتلاميذ المقولين او المتقدمين فى فرقهم	١٤	١٦
بالغاء الفرق التجهيزية من مدارس الاقاليم	١٥	١٧
بأن السن الذى يقرر هوللتلاميذ الداخلية اما الخارجية فيتجاوزهم عن سنتين	١٦	١٨
عن التلاميذ الفقراء الذين رفقوا لكبر سنهم وليس لهم من يعولهم	١٧	١٨
بالتصريح للتلاميذ الذين درجاتهم تؤهلهم للانتقال لمدرسة التجهيزية وليس	١٨	١٨
لهم من يعولهم بالبقاء بالمدرسة مدة المساحة		
قيد وخضم الملابس والادوات المهمة التى انعت	١٩	١٩
قيد الحتم المنقوش عليه كلة (صرف) ضمن الادوات الدائمة	٢٠	١٩
ارسال حساب الوجه للمالية واستمرار ارساله اليها كل شهر	٢١	٢٠

الصفحة	رقم التبريد	الموضوع
٢٠	٢٢	عن تحرير اسبوعيات التلاميذ بموجب الاسمارة التي وضعها النظارة
٢١	٢٣	بعدم تأخير تقديم حساب التبعينات للنظارة
٢١	٢٤	الفاء استعمال دفتر اسمارة ٦٤٧ بطلب ادوات الكتابة
٢٢	٢٥	بان التلاميذ الذين يرقون لا حق لهم في استرداد باقي المصاريف
٢٢	٢٦	جعل قيمة الريال ابو طاقة $\frac{1}{16}$
٢٢	٢٧	جعل قيمة الريال ابو طاقة $\frac{1}{16}$
٢٣	٢٨	التعليقات التي تتبع في طلب وصرف الملابس والادوات المهمة
٢٤	٢٩	عدم اعطاء مكافأة للمستخدمين نظير اشتغالهم في غير الاوقات المحددة للعمل
٢٤	٣٠	جعل اوقات الدراسة ابتداء من سنة ١٨٨٦ بالساعة الافرنجية
٢٥	٣١	جعل نمرة اخلاق التلاميذ ضمن المتوسط العمومي في الامتحانات
٢٥	٣٢	إيجاد خزانة بكل مدرسة لحفظ النقود بها
٢٦	٣٣	تقديم مستندات ماصرف من الساقفة في ٢٥ ديسمبر
٢٦	٣٤	تحديد يوم الثلاثاء من كل اسبوع ليحضر فيه من يكون من نظار المدارس لديه ملحوظات لمرضاها
٢٧	٣٥	تقهم التلاميذ ان النظارة ليست مسئولة عن استخدامهم
٢٧	٣٦	جعل مصروفات التلاميذ بالمكاتب عشرة قروش في الشهر
٢٨	٣٧	تكليف نظار المدارس بتحرير مذكرات بما يرغبون عرضه قبل اجتماعهم
٢٨	٣٨	تبييض النحاس بالمدارس كل شهر مرة
٢٨	٣٨ م	اجتماع المفتشين بالنظارة كل يوم اربعاء
٢٩	٣٩	تحصيل مصروفات التلاميذ على أربعة أقساط
٣٠	٤٠	باستقطاع قيمة ورقة النعقة مما يصرف ثمنه من الساقفة
٣١	٤١	باحالة المدارس والمكاتب التي يصرف عليها من ديوان الاوقاف على الاوقاف
٣١	٤٢	عدم قبول الجنيه الانجليزي الا بالوزن
٣١	٤٣	كيفية بصمة الاختام في سجلات الماهيات
٣٢	٤٤	اتباع قرار ١٠ نوفمبر سنة ٨٤ الخاص بالملاوات لغاية ١٨٨٦
٣٣	٤٥	بالسير على مقتضى جداول الدروس المتبعة من يناير سنة ١٨٨٦
٣٣	٤٦	ارسال ما يكون من الادوات والكتب عمدة امانة التوريدات الى مخزن النظارة

المختص	الصفحة	الترتيب
الفاء ارسال حسابات الصنف الشهرية ماعدا مدرستى اسكندرية والمنصورة	٤٧	٣٤
قطع المطالعة العربية للمدارس الابتدائية التى قررت من كتاب التمرين	٤٨	٣٥
بطلب ما يلزم المدارس من الادوات بعد اليوم العشرين من كل شهر	٤٩	٣٥
بتذاكر مؤقتة		
تقديم كشوف باللازم فى سنة ١٨٨٦ لتداركه	٥٠	٣٦
بارسال كشف تأييد لما يصرف للتلاميذ	٥١	٣٧
بشأن العالوات	٥٢	٣٧
بتغيير امتحان الثلاثة الاشهر بامتحانات اسبوعية	٥٣	٣٨
بخصوص برجرام اللغة التركية والاقوات التى تدرس فيها	٥٤	٣٩
بافادة النظارة عن يرفت من تلاميذ المدارس العليا ويكون فى سن القرعة	٥٥	٤١
او سبق طلبه لها		
بشأن تعليم دروس الادب والتربية لتلاميذ القرعة الاولى الابتدائية	٥٦	٤١
بالطرق التى يازم اتباعها فى تعليم التلاميذ واختبارهم	٥٧	٤٢
بتداول العملة الجديدة	٥٨	٤٣
بجمل التعيين فى الوظائف التى تخلو من المستودعين او مرفوقى الحكومة	٥٩	٤٣
بتنزيل قيمة الريال ابو مدفع والريال ابو طاقة	٦٠	٤٤
بدقة ملاحظة القطعة ذات الخمسة قروش من العملة الجديدة	٦١	٤٤
بصرف ادوات التعليم مجاناً لجميع التلاميذ وصرف الكتب مجاناً لذوى المصروفات	٦٢	٤٥
بعدم تحصيل مصروفات مدة المساحة	٦٣	٤٦
عن حضور المستخدمين وانصرافهم وحضور النظار يوم الثلاثاء للنظارة	٦٤	٤٦
عن الامتحانات العمومية بالمدارس سنة ١٨٨٥ — ١٨٨٦	٦٥	٤٧
استيفاء الاسماء التى محررها المصالح عن تفتلات المستخدمين بالسكة	٦٦	٥٠
الجديدة		
تجديد طبع برجرام المدارس الابتدائية والتجهيزية وطلاب الملحوظات	٦٧	٥١
اللازمة من المدرسين عنه		
جمل قيمة الريال ابو طاقة $\frac{١}{١٥}$ بدل $\frac{١}{١٥}$	٦٨	٥١
عن القيمة التى تحددت للفرنك والشلن والريية	٦٩	٥٢

نمرة الترتيب	المخلص	نمرة الصفحة
٧٠	عدم استعمال العملة الفضة القديمة	٥٢
٧١	عن تنزيل قيمة الريال ابو مدفع الى $\frac{10}{18}$	٥٣
٧٢	عن تنزيل قيمة الريال ابو طاقة الى $\frac{1}{14}$	٥٣
٧٣	ميعاد الامتحانات والمساحة العمومية ١٨٨٦	٥٤
٧٤	بقرز القروش وكسر الزائف منها	٥٥
٧٥	باستعمال الطريقة الاعشارية وجعل الحسابات بالجنيه المصرى والمليم	٥٦
٧٦	جعل المصاريف المدرسية على ثلاثة اقساط	٥٧
٧٧	عن تحصيل المصروفات المدرسية	٥٨
٧٨	عن قيمة الريال ابو طاقة والريال الجيدى	٥٨
٧٩	بعدم استعمال القطع ذات العشرين فضة والعشرة فضة القديمة	٥٩
٨٠	عن قبول اصناف العملة الاجنبية بالقيمة التى حددت لها	٥٩
٨١	بالاقتصار على بيان التلاميذ انهم بمصاريف او مجاناً داخلية او خارجية	٦٠
٨٢	بصرف الملابس فى مواعيد واحدة لجميع التلاميذ	٦١
٨٣	عن تنزيل كسور البارة من استبارات الصرف	٦٣
٨٤	عدم استعمال القروش من العملة القديمة من ٣١ اغسطس سنة ١٨٨٧	٦٣
٨٥	بقبول توريد قيمة اليوم الاحتياطى الى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٦	٦٤
٨٦	بشأن العملة الاجنبية وقيمتها	٦٥
٨٧	عن قيمة ما يستقطع نظير اليوم الاحتياطى	٦٦
٨٨	عدم قبول العملة النحاس القديمة وجواز استبدالها بعملة جديدة	٦٦
٨٩	بقية الفرنك التى يحاسب بها ارباب المطلوبات	٦٧
٩٠	عن قبول العملة النحاس القديمة من اول يناير سنة ٨٧	٦٨
٩١	عن الشروط التى عملت بين الحكومة وشركة نقل المواد البرازية	٦٨
٩٢	بتسليم الدفاتر والاوراق لغاية سنة ١٨٨٥ بدفترخانة النظارة	٧٢
٩٣	عن جعل قيمة الريال ابو مدفع ١٨٠ مليا والريية ٥٥ مليا	٧٣
٩٤	بجعل حسابات الحكومة من ٨٧ بالعملة الجديدة وصرف النظر عن كسور المليم	٧٣
٩٥	دفع اجرة الموظفين فى تغلهم بالسكة الحديدية من طرفهم مقابلة استيلائها فيما بعد كأجر الركائب	٧٤

المخلص	نمرة المنشور	نمرة الصفحة
عن عدم قبول الجنيه المصرى المفسوش	٩٦	٧٥
عن الاوراق التى يلزم تقديمها على ورقة تمغة	٩٧	٧٥
عن تخفيض قيمة الريال ابو مدفع وبنى طاقة والمجيدى والروية	٩٨	٧٧
بالزام فراشى المدرسة بثمان مايجبر من الزرجاج	٩٩	٧٧
بدقة فرز ما يستلم من النقود الذهب والفضة والنيكل وكسر ما يوجد منها زائفاً	١٠٠	٧٨
عما يتبع فى كسور المليم	١٠١	٧٨
باعتبار رعايا دولة رومانيا بالقطر المصرى حماية دولة ايتاليا	١٠٢	٨١
بان التلميذ الذى يقبل فى بحر قسطن يلزم بدفع القسط باجمعه	١٠٣	٨٢
عن الجرائد العلمية التى ترتبت للمدارس	١٠٤	٨٣
عن قبول الريال المصرى والباريزة لغاية ديسمبر سنة ٨٧	١٠٥	٨٤
تبليغ تعليمات المالية عن الجنيهات الزائفة	١٠٦	٨٤
بالتحفظ على الاوراق التى تقدم فى حق التلاميذ من المدرسين والضباط	١٠٧	٨٥
بعدم تجاوز المقرر فى طلبات المدارس	١٠٨	٨٦
بالغاء استعمال دفاتر الشطوبات وبيان التعليمات التى تتبع فى الصرف من الخزن	١٠٩	٨٦
بشأن العرض محلات التى تقبل على ورق عادى	١١٠	٨٨
بشأن التقارير وأخذ الاقوال التى تقدم للمجالس على ورق عادى	١١١	٨٩
بشأن الاوراق التى يلزم كتابتها على ورق تمغة	١١٢	٨٩
فما ينشر بالجرائد الرسمية عن الوظائف والمناقصات	١١٣	٩٠
عن قبول الريال ابو مدفع بقيمة ١٥٠ مليم	١١٤	٩١
بمجازاة التلاميذ الذين يضعون بوية الرسم فى فهم	١١٥	٩١
عن شروط قبول توريد اليوم الاحتياطى الذى لم يسبق استقطاعه	١١٦	٩٢
بعمل التحقيقات الادارية بالمصالح فى الشكاوى التى تقدم من الاهالى قبل	١١٧	٩٤
اقامة الدعوى العمومية امام المحاكم		
عن الامتحانات العمومية والمساحة فى سنة ١٨٨٧	١١٨	٩٦
بشأن كسح المراحيض	١١٩	٩٨
عن قبول العملة الفضية القديمة لغاية الميعاد المحدد لها	١٢٠	٩٨
بالتنبية بعدم التوقف فى قبول الجنيه المصرى الجديد	١٢١	٩٩

المخلص	الصفحة	الترتيب
بسلوك النظار والمدرسين مسلك الجد والوقار	١٢٢	١٠٠
بعدم تجاوز العلوات متوسط المقرر لكل نوع	١٢٣	١٠١
بدفع اجر التلغرافات نقداً	١٢٤	١٠١
بقبول الجنيه المسكوني والمجر والمحمودية بخزان الحكومة	١٢٥	١٠٢
بصرف اجرة نقل الاشخاص والمهمات نقداً واستردادها بعد	١٢٦	١٠٢
تعديل في مواعيد صرف الملابس	١٢٧	١٠٣
بارفاق شهادة طبية بطلب الاستعفاء المقدم بسبب المرض	١٢٨	١٠٣
عن الاربعة تلاميذ الذين كانوا بمدرسة الحرية وحكم عليهم بالسجن	١٢٩	١٠٤
بالاحتياطات الواجب على الصيارف اتخاذها في ارسال النقود	١٣٠	١٠٥
بتفضيل ارباب المعاشات في التعيين	١٣١	١٠٦
عن مصاريف التلغرافات	١٣٢	١٠٦
عن عوايد مزور مراكب الميرى	١٣٣	١٠٧
عن قيمة التمنة المقررة على صورة الاوراق التي تعطى من الدفترخانة	١٣٤	١٠٧
عن ادوات التعليم التي توجد زائدة	١٣٥	١٠٨
صرف الماهيات في أول الشهر	١٣٦	١٠٩
بتقديم حسابات الادوات الدائمة للنظارة	١٣٧	١٠٩
بان يكون التعيين أو الترقى بأول مربوط الدرجة	١٣٨	١١٠
بإعادة زجاجات الحبر الفارغة للنظارة	١٣٩	١١١
عن تحصيل بعض إيرادات مخصوصة بمعرفة صيارف النواحي	١٤٠	١١١
بشأن مصاريف الانتقال وبدل السفرية	١٤١	١١٢
بإبطال المعاملة بالعملة النحاس القديمة	١٤٢	١١٢
بمخصوص الاكتفاء بشهادة حكيم واحد في الكشف الطبي في بعض الجهات	١٤٣	١١٣
بصرف جزء من الماهيات من العملة الفضة الجديدة	١٤٤	١١٤
بتعديم استقطاع اليوم الاحتياطي	١٤٥	١١٥
بترجمة كل خطاب يبعث به للجرائد الرسمية	١٤٦	١١٦
بان الترميمات تكون بمعرفة نظارة الاشغال	١٤٧	١١٦
بمنع الضرب من المدارس	١٤٨	١١٧

الترتيب	الترتيب	المُلخَص
١١٨	١٤٩	بعدم قبول اليوم الاحتياطي من بعض موظفين في بعض الجهات
١١٩	١٥٠	بعدم قبول قطع من العملة الفضية القديمة
١٢٠	١٥١	عن الطلبات التي محرر على ورق تمغة
١٢٠	١٥٢	عن الاوراق المقتضى تقديمها على ورق تمغة
١٢١	١٥٣	بعدم صرف أدوات كتابة زيادة عن المقرر
١٢٢	١٥٤	بعدم المعاملة بالقطعة الفضية ذات القرش
١٢٢	١٥٥	بالاكتفاء بشهادة حكيم واحد في الجهات التي ليس بها غيره
١٢٣	١٥٦	بشأن تعيين المستخدمين في الوظائف الحالية
١٢٥	١٥٧	بعدم ابقاء المستخدمين بعد رفقهم مدة تزيد عن شهر
١٢٥	١٥٨	عن مسئولية كبار المأمورين عند تجاوز الاعتمادات المقررة
١٢٦	١٥٩	بقطع خمسة في المئة من الماهيات
١٢٧	١٦٠	باخطار المالية عن الموظفين الذين يحكم عليهم بالطرء
١٢٨	١٦١	بشأن الاوراق التي تدرج بالجرائد الرسمية
١٢٨	١٦٢	بتعيين العساكر المرفوتين في وظائف الخدمة السائرة
١٢٩	١٦٣	بما يجب استقطاعه من ارباب المعاشات عند رجوعهم في الخدمة
١٣٠	١٦٤	عن المصروفات المقررة بمدرسى اسكندرية والمتصورة
١٣١	١٦٥	عن المصروفات المقررة بالمدارس العالية والثانوية
١٣٣	١٦٦	بتعيين الخدمة السائرة بدون الحصول على قرار مجلس النظار
١٣٤	١٦٧	بترغ الاقرار المنقوش عليها اسم المدارس عند رفت التلميذ
١٣٤	١٦٨	بارسال كشف باسماء الذين رغبوا المعاملة على احكام لائحة المعاشات الجديدة
١٣٥	١٦٩	بقبول طلبات من يزيد عمرهم عن ٣٥ سنة بحسب ما يقرره مجلس النظار
١٣٥	١٧٠	باخذ اقرار عن القيام والعودة من الاجازة
١٣٦	١٧١	بالتأكيء بعدم التوقف في قبول الجنية المصرى وباقى العملة الذهب
١٣٧	١٧٢	عن المدة المينة للمعاملة بالعملة القديمة
١٣٧	١٧٣	عن القواعد المقتضى اتباعها في المكاتبات الصادرة للمالية
١٣٨	١٧٤	بخصوص وضع التواريخ العربية والافرنجية في جميع خطابات الحكومة
١٣٩	١٧٥	عن الاعتمادات الممنوحة لمصاريف المطبوعات بالمصالح

المخصص	نمرة التتبع	نمرة الفهرسة
بعدم اعطاء شهادات للتلاميذ عن رفقهم الا بمعرفة النظارة	١٧٦	١٤١
عن الاجازات التي تعطى للمستخدمين	١٧٧	١٤١
بعدم تجليد كتب أو غيرها بغير المطبعة الاهلية	١٧٨	١٤٢
بان المبالغ التي تحكم بها المجالس على الحكومة تخصم على المصالح المتسببة في ذلك	١٧٩	١٤٢
بتعديل مادتين من لائحة المعاشات	١٨٠	١٤٣
بتغيير اسماء الفرق بسنى الدراسة	١٨١	١٤٥
عن الشهادات المقتضى أخذها على المستخدمين المستجدين	١٨٢	١٤٥
بعدم تعيين معاونين ممن ليس لهم المام بالقراءة والكتابة	١٨٣	١٤٧
بصرف عشرة قروش من التيكل لكل مستخدم من ماهيته	١٨٤	١٤٧
بالاكتفاء باعطاء اعلان بقرار الرفت	١٨٥	١٤٨
بأخذ سجل لحصر متحصلات المدارس	١٨٦	١٤٩
عما يخص من المستخدمين السابق استبدال معاشاتهم	١٨٧	١٤٩
عن تداول العملة الذهبية الجديدة	١٨٨	١٥٠
بشأن تعيين وترقى المستخدمين	١٨٩	١٥١
عن مصاريف الاشتراك في الجرائد المصرح بها	١٩٠	١٥٢
بالتنبيه على التلاميذ باجتنب التشخيص في التياترات	١٩١	١٥٣
بعدم قبول العملة الفضة الاجنبية	١٩٢	١٥٤
بتعديل مادتين من قانون المعاشات	١٩٣	١٥٥
بالاستئذان من النظارة عما يلزم شراؤه للمدارس	١٩٤	١٥٦
بخصم مصاريف مبيع المهمات القديمة من ثمن ما يباع	١٩٥	١٥٧
عن تشكيل قومسيونات طبية بالصحة	١٩٦	١٥٨
بمنع المصالح عن طبع ما يلزمها في غير مطبعة بولاق	١٩٧	١٥٩
بتقديم طلبات ادوات الكتابة في كل شهرين مرة	١٩٨	١٥٩
عن ترتيب صرف ادوات التعليم	١٩٩	١٦٠
بتوسط النظارة فيما يلزم طبعه بالمطبعة الاهلية	٢٠٠	١٦٠
عن ورق التمنغة الجديد قيمة الثلاثة قروش	٢٠١	١٦٠
عن غياب المدرسين	٢٠٢	١٦١

الرقم	الموضوع	الصفحة
٢٠٣	بالتنبيه على التلاميذ بعدم مسح البوابة بفهمهم	١٦٢
٢٠٤	بمنع التعامل بالعملة التحاس القديمة	١٦٢
٢٠٥	بتنظيم الرزنامة بإدارة الخزينة العمومية	١٦٣
٢٠٦	بشأن الكشف الطبي على المستخدمين وتقدير سنهم	١٦٤
٢٠٧	عن رسم استنساخ صور الاوراق من الدفترانات	١٦٥
٢٠٨	بنشر الكوتراوات في الجرائد الرسمية	١٦٦
٢٠٩	ارجاع اليوم الاحتياطي للخدمة السائرة	١٦٦
٢١٠	بالنظر في المجلس الخصوص في سبب الاستعفاء المقدم من المستخدمين	١٦٧
٢١١	بشأن ورق النخبة الجديد قيمة الستة قروش	١٦٨
٢١٢	بمراجعة الميعاد المحدد لقبول العملة الفضة القديمة	١٦٩
٢١٣	بالتعيين من المستودعين أو أرباب المعاشات	١٦٩
٢١٤	بان اجراءات المحافظين والمديرين هي باسم نظار الدواوين	١٧٠
٢١٥	بتحديد ميعاد للمطالبة بالحقوق المكتسبة في السودان	١٧١
٢١٦	عن تحرير شهادات الاجازات	١٧٢
٢١٧	عن مواعيد دفع المصروفات في المدارس العالية والثانوية	١٧٣
٢١٨	بتحرير العرضحالات على ورق نخبة	١٧٤
٢١٩	بتحرير استمارات توريد النقود على ورق عادي	١٧٤
٢٢٠	بالكشف على المستخدمين بمعرفة لجان الصحة	١٧٥
٢٢١	باحالة طلبات الاجازات على المالية	١٧٥
٢٢٢	بتوريد متحصلات القروع بخزينة النظارة	١٧٦
٢٢٣	باحساب مصروفات التلاميذ عند نقلهم الى مدارس اخرى	١٧٦
٢٢٤	بتعيين المسيو مونتان مأموراً للدروس	١٧٧
٢٢٥	بعدم استبعاد مدد المستخدمين قبل المعاملة على لائحة ١٨٨٧	١٧٨
٢٢٦	بالغاء القومسيون الطبي المشكل باستتالية مصر وتشكيل بدله بالصحة	١٧٩
٢٢٧	بتحضير الدروس في كراسات	١٨٠
٢٢٨	عن اسماء ارباب المعاشات المقتضى التعيين منهم	١٨٠
٢٢٩	بخصوص القومسيون الطبي المشكل بالصحة السابق النشر عنه	١٨١

الصفحة	العدد	المخلص
١٨٢	٢٣٠	بان رفت الخدمة الخارجين عن هيئة العمال والظهورات يكون بدون مجلس تأديب
١٨٣	٢٣١	بشأن محكمة ارباب المعاشات المعينين بوظائف وقية امام مجلس التأديب
١٨٣	٢٣٢	أمر وزارى بخصوص تدريس اللغة العربية
١٩١	٢٣٣	بشأن تشكيل محكمة عليا تأديبية
١٩٤	٢٣٤	بارسال كشف استقطاعات المدرسين الى مأمور الدروس مباشرة
١٩٤	٢٣٥	بعدم تأخير ارسال الاسبوعيات عن يوم السبت
١٩٥	٢٣٦	بعدم ارسال تلاميذ للسير امام الجنازات
١٩٦	٢٣٧	عن التقرير المقدم من حضرة الشيخ حمزه فتح الله عن اللغة العربية
١٩٨	٢٣٨	بدرج جميع المستخدمين فى كشوف الماهيات
١٩٨	٢٣٩	بأن المبالغ التى تدفع من المتعدين بصفة تأمين لا يكون فيها كسور
١٩٩	٢٤٠	بامتحان التلاميذ كل ثلاثة اشهر
١٩٩	٢٤١	بجعل الدراسة فى شهر رمضان قاصرة على المذاكرة
٢٠١	٢٤٢	بخصوص تعيين أوقات الامتحانات والمساحة فى سنة ١٨٨٩
٢٠٢	٢٤٣	بتعديل بعض مواد القانون العمومى
٢٠٥	٢٤٤	بتعديل بعض مواد قوانين المدارس العالية
٢٠٩	٢٤٥	بتبليغ ما يدرج بالجريدة الرسمية الى الموظفين والتلاميذ
٢١٠	٢٤٦	بشأن التذليل المسموح لمستخدمى الحكومة بشركات الواورات
٢١١	٢٤٧	بما يتبع فى إيقاف المستخدمين الحاليين على مجالس التأديب
٢١٢	٢٤٨	عن المبدأ المحدد لنقل عائلات وعفش المستخدمين
٢١٣	٢٤٩	بخصوص الاعتناء بأمر نظافة التلاميذ وحضهم على أداء الصلاة
٢١٣	٢٥٠	بسرعة الرد عما يطلب بشأن المستخدمين الحاليين على المعاش أو التوفيق
٢١٤	٢٥١	بمنع المستخدمين من تأجير أو زرع أطيان فى دائرة مأمورياتهم
٢١٥	٢٥٢	بارسال المستخدم المطلوب الكشف عليه بالصحة مع مندوب
٢١٦	٢٥٣	باحتمساب إيجار الاطيان والاراضى الموضوع يد الغير عليها من سنة ظهورها
٢١٧	٢٥٤	بعدم استعمال اوراق الحكومة الا فى شؤون المصلحة
٢١٨	٢٥٥	بالتحفظ على الخريطات الموجودة بالمدارس
٢١٨	٢٥٦	بمحفظ القرآن الكريم وتخصيص حصه له فى الاسبوع لتكراره

المختص	الترتيب	الرقم
بخصوص قبول المصروفات بحسب اقتدار الاهالى	٢٥٧	٢١٩
يعدم قبول المستخدمين المديونين فى الخدمة	٢٥٨	٢١٩
بجديد الاسبوعيات مستوفاة بحسب الاستمارة التى وضعها النظارة	٢٥٩	٢٢٠
بتقدير الفرنك بحسب القرش المصرى	٢٦٠	٢٢٠
بشأن معافاة ما يرد من الخارج برسم المعارف من الجمارك	٢٦١	٢٢١
بشأن تعليم الجغرافية والتاريخ وقانون الصحة بالمدارس الابتدائية والتجهيزية	٢٦٢	٢٢١
بخصوص تعيين المستر دجلس دنلوب مفتشاً عمومياً للمعارف	٢٦٣	٢٣٦
بعدم تعيين عمال تحت التمرين الابلع الامتحان ماعدا من محضرون بشهادة من اوربا	٢٦٤	٢٣٦
بما يتبع فى توريد المتحصلات	٢٦٥	٢٣٧
باخذ حصة من حصص القرآن للجغرافيا	٢٦٦	٢٣٨
بشأن من يسافر من موظفى الحكومة فى الدرجة الاولى بوابورات كوك	٢٦٧	٢٣٩
بوضع التواريخ بالعربى والافرنجى فى المكاتب	٢٦٨	٢٤٠
بمعاودة مستأجرى أطيان الحكومة من اثمان قوائم المزاد وثمان السندات والرسومات	٢٦٩	٢٤٠
بتصحيح غلط حصل فى ترجمة قانون المعاشات الملكية	٢٧٠	٢٤٢
بان مدة المسامحة التى لا يؤخذ عليها مصروفات هى شهران	٢٧١	٢٤٣
بشأن وضع امضاء أو ختم صاحب الطلب على استمارات الصرف	٢٧٢	٢٤٣
بالشروط التى وضعت لاعطاء الاجازات	٢٧٣	٢٤٤
عن نشر الجزء الاول من القانون المالى	٢٧٤	٢٤٧
بخصوص بصمة اختام نظار المدارس على ورقة تحفظ بملف خدمته	٢٧٥	٢٤٨
بشأن تدريس اللغة العربية بالمدارس الثانوية	٢٧٦	٢٤٨
بجديد طلبات الكتب الانجليزية او الفرنسية بلغاتها مع ترجمتها الى العربية	٢٧٧	٢٥١
بجديد الادوات الدائمة كل سنة	٢٧٨	٢٥١
بشأن انتخاب من ينتدب لتوريد قنود وصرفها	٢٧٩	٢٥٢
بالتصريح باجازة غير رسمية لمدة اسبوع لمن يطرأ عليه عذر من المدرسين	٢٨٠	٢٥٣
بعدم انتقال التلاميذ من مدرسة الى اخرى فى بحر السنة	٢٨١	٢٥٣
بالاعتناء بصحة المتعلمين وتعليمهم	٢٨٢	٢٥٤

المختص	الرقم	الرقم
توزيع المكافآت على تلاميذ المدارس في نهاية كل سنة	٢٨٣	٢٥٥
منع المدرسين من التدريس بمدارس غير تابعة للنظارة	٢٨٤	٢٥٧
بتقديم استمارات استقطاعات المدرسين للديوان	٢٨٥	٢٥٨
بغلي مياه الشرب لحين ورود المرشحات	٢٨٦	٢٥٩
بتوضيح ثمن ما يطلب من النظارة التصريح بمشتراه	٢٨٧	٢٥٩
بالتنبيه على التلاميذ بعدم الحضور بالديوان	٢٨٨	٢٥٩
بقبول العملة الذهب الجديدة وتسهيل تداولها	٢٨٩	٢٦٠
باستعمال الطريقة المترية من يناير سنة ١٨٩٢	٢٩٠	٢٦١
بشأن إجازات المدرسين مدة المسامحة	٢٩١	٢٦٣
رفت من يتأخر من تلاميذ المدارس العالية والثانوية في دفع المصاريف	٢٩٢	٢٦٤
بان لا تعطى علاوات الا في أول يناير	٢٩٣	٢٦٤
بخصوص أخذ نذاكر حمائم عند توجه مستخدمى الحكومة بمأموريات	٢٩٤	٢٦٥
عن تعديلات أجريت في القانون العمومى	٢٩٥	٢٦٦
بعدم تأخير ارسال ملفات المستخدمين	٢٩٦	٢٧٤
بتسليم نسخة من القانون الداخلى للمدارس لكل موظف	٢٩٧	٢٧٥
بعدم تأخير الاسبوعيات	٢٩٨	٢٩٦
بالتأكيد على نظافة التلاميذ	٢٩٩	٢٩٧
بعدم اجبار التلاميذ على تعلم لغة أجنبية مخصوصة	٣٠٠	٢٩٧
بعدم تعويد التلاميذ على القراءة بالاصوات العالية والاهتزاز	٣٠١	٢٩٨
بعمل حساب اجمالى للصف المستديم	٣٠٢	٢٩٨
توحيد طلبات الصرف من الخزن العمومى	٣٠٣	٢٩٩
بالاسراع فى اعطاء صور الاوراق التى تطلبها المحاكم	٣٠٤	٣٠٣
عن الادوات التى تقرر ترتيبها لتعليم الرسم	٣٠٥	٣٠٤
بمنع اعتبار التلاميذ المجانيين عمالين على ذوى المصروفات	٣٠٦	٣٠٦
بعدم احالة موظفى الحكومة على المعاش الا لضرورة شديدة	٣٠٧	٣٠٦
بعدم معافاة تلاميذ من دفع المصروفات الا فى مبدأ السنة المكتتية	٣٠٨	٣٠٧
باطال العمل فى الدفتر نمرة ١١٨ بالمدارس	٣٠٩	٣٠٨

الرقم	الترتيب	المُلخص
٣٠٩	٣١٠	بما يستقطع من ماهيات ارباب الماشات عند عودتهم للخدمة
٣١٠	٣١١	بتعديل مواد من القانون المالى مختصة بالاجازات
٣١٢	٣١٢	بذكر اسباب غياب المدرسين فى استمارة الاستقطاعات
٣١٢	٣١٣	بعدم جواز دخول تلاميذ المدارس العليا والسنة الرابعة الثانوية فى امتحان اللجنة المستديمة والمدارس الحربية
٣١٤	٣١٤	بتكليف معلمى الخط يبرى الاقلام فى الثلاث سنين الاولى الابتدائية
٣١٥	٣١٥	بجبرير استمارات ما يقتضى صرفه بمعرفة المدارس
٣١٦	٣١٦	سؤال أولياء التلاميذ عن اللغة الاجنبية التى يرغبون تعليمها للتلميذ
٣١٧	٣١٧	عن تقرير كتاب النفحات العباسية للمدارس الابتدائية
٣١٨	٣١٨	بعدم تحصيل مصروفات التلاميذ فى شهر يوليه سنة ١٨٩٢ واشهر المساحة
٣١٨	٣١٩	بارسال مستندات ما يشتري من الادوات الدائمة للنظارة ولو قلت عن جنيه
٣١٩	٣٢٠	بجعل الحارط عهدة النظار أو أمناه التوريدات
٣٢٠	٣٢١	بمخصوص توزيع قطع الخطوط على التلاميذ
٣٢١	٣٢٢	بعدم قبول الجنيه والنصف جنيه الانجليزى المنقوشين
٣٢٢	٣٢٢	بمبحث التلاميذ على آداء الصلاة
٣٢٣	٣٢٣	بعدم قبول طلب الرفت من التلميذ الا اذا صدق عليه والده أو ولى أمره
٣٢٣	٣٢٥	بعدم قبول التلميذ المصرح له باجازة مرضية الا بعد الكشف عليه
٣٢٤	٣٢٦	بعدم تأخير كشوفات الماهيات عن عشرة أيام من تاريخ الصرف
٣٢٤	٣٢٧	بالعمل بما فى شروط التوريد فيما يختص بالتأخير والفرامة
٣٢٥	٣٢٨	بأن المخاطبات بين مصالح الحكومة ومحافظة سواكن تكون بواسطة نظارة الحربية
٣٢٦	٣٢٩	بالتنبيه على القراشين بالتحفظ على زجاج الشبايك
٣٢٦	٣٣٠	بالقواعد المتعلقة بمنح النياشين
٣٣٢	٣٣١	عن انتخاب رئيس لطائفة الحياطين أبناء العرب
٣٣٣	٣٣٢	بما رآه المفتشون فى تعليم اللغة العربية
٣٣٤	٣٣٣	بعدم شغل التلاميذ وقت الفسح وبتموية الفصول والنظافة
٣٣٦	٣٣٤	عن الاجازات التى يطلعون عليها المستخدمون
٣٣٦	٣٣٥	بما يلزم اتباعه فى اخذ اعطاف المستخدم

المخصص	العدد	الرقم
بالتأشير امام كل تلميذ يستجد عن القسط الذى سدده	٣٣٦	٣٣٧
بالاقتصار فى الكشف الطبي على من ينتخب للاستخدام	٣٣٧	٣٣٨
بإثبات شخصية من يراد الكشف عليه طبيًا	٣٣٨	٣٣٩
بتقديم طلبات استعواض طوابع البوستة كل ثلاثة أشهر مرة	٣٣٩	٣٣٩
بطبع ما يلزم من المطبوعات بالمطبعة الاهلية	٣٤٠	٣٤٠
بمراعاة القانون فى تعيين من يكون تحت التمرين والظهورات	٣٤١	٣٤٠
بمراعاة احكام القانون المالى فى تدارك الاصناف	٣٤٢	٣٤١
بلصق طوابع بوسنة اميرية على جميع المراسلات الرسمية	٣٤٣	٣٤٢
بعدم قبول تلميذ فى امتحانات سبق أنه أخذ شهادة فيها	٣٤٤	٣٤٢
بمعافاة من لا تزيد ماهياتهم عن ثلاثة جنيهات من رسم التصديق على الضمانات	٣٤٥	٣٤٣
بجعل آخر ميعد لطلب الغلاوات يوم ٣١ يناير من كل سنة	٣٤٦	٣٤٤
بأن يبين فى الاسبوعيات من يقرأ كل لغة	٣٤٧	٣٤٥
باعلان التلاميذ بأن الحكومة ليست ملزمة بتجديدهم	٣٤٨	٣٤٦
اتباع ملحوظات حضرة حسين بك رضى فى تعليم اللغة الاجنبية والعربية	٣٤٩	٣٤٧
بانزال التلاميذ الى فرق ادنى من فرقم متى لم يحصلوا فى امتحان الثلاثة	٣٥٠	٣٤٨
الاشهر الاولى على درجات كافية		
بالغاء المنشور الصادر من النظارة باعطاء إجازات فى زمن الدراسة	٣٥١	٣٤٩
بتمودج شهادة الاخلاق التى تعطى للتلاميذ المرفوتين	٣٥٢	٣٤٩
بالزام التلاميذ الذين يغيبون بتقديم شهادة من أهاليهم	٣٥٣	٣٥٠
بمسئولية رؤساء المصالح عن السلفة المستدعية والنقود	٣٥٤	٣٥١
بغسل شمعات المرشحات بالكحول	٣٥٥	٣٥٢
بما يتبع فى استقطاع الاحتياطى من المستخدم فى الاجازات	٣٥٦	٣٥٢
بغمر شمعات المرشحات فى الكحول	٣٥٧	٣٥٣
بشأن أرباب الوظائف الفنية	٣٥٨	٣٥٣
باتباع ملحوظات حسين بك رضى فى تعليم اللغة والتاريخ والجغرافيا	٣٥٩	٣٥٥
بالتوقيع على ايصالات استلام الاصناف من أمناء التوريدات	٣٦٠	٣٥٦
بأخذ أقرار من المستخدم الذى يزفت أو ينقل	٣٦١	٣٥٧

المخلص	٣٥٧	٣٥٨
عدم أخذ اقرارات من المستخدمين المقبولين	٣٦٢	٣٥٧
بضرورة السفر بوابورات البحر بموجب استارة	٣٦٣	٣٥٨
بقيد الدوى عهدة فراشى المدرسة	٣٦٤	٣٥٨
بشأن ما يتبع فى اعطاء علاوات للخدمة السائرة	٣٦٥	٣٥٩
بازال التلاميذ الى الفرق التى قبل فرقم كما فى المنشور نمرة ٣٥٠	٣٦٦	٣٦٠
بما يتبع فى طلب خصم الكتب والخرط	٣٦٧	٣٦٠
بشأن طلب نقل المدرسين	٣٦٨	٣٦١
بعدم قبول محمد عبد الكريم جرائه بأى مدرسة من مدارس الحكومة	٣٦٩	٣٦١
بابطال شهادة الاخلاق والاكتفاء بشهادة الثلاثة الاشهر	٣٧٠	٣٦٢
بشأن تعيين الخدمة الظهورات فى أول مربوط الدرجة	٣٧١	٣٦٣
بتقديم كشف بالمتوفر من أدوات التعليم فى نهاية كل سنة	٣٧٢	٣٦٤
عن الوضع الصحى لجلوس التلميذ على التخت	٣٧٣	٣٦٤
عن تنظيف وتطهير مرشحات باستور	٣٧٤	٣٦٥
بخصوص سفر المستخدمين مدة الاجازات بنصف القيمة	٣٧٥	٣٦٦
بتعديل بعض مواد من القانون العمومى	٣٧٦	٣٦٧
بعدم اعطاء معلومات لاحد ما عن أوراق أو مستندات	٣٧٧	٣٦٨
بتحصيل المصروفات من التلاميذ على ثلاثة أقساط	٣٧٨	٣٧٠
بعدم مخايرة أى نظارة أو فرع الا بواسطة النظارة	٣٧٩	٣٧٣
بما يتبع فى استخدام مرفوفى الدائرة السنية فى مصالح الحكومة	٣٨٠	٣٧٥
بانابة سعادة نغرى باشا عن الحضرة الفخيمة الحديوية مدة السفر	٣٨١	٣٧٥
بعدم اشتغال المدرسين بأى مدرسة حرة الا باذن النظارة	٣٨٢	٣٧٦
الاحتياطات اللازمة لمنع حصول تلف أو عجز بالطرود التى ترسل للمدارس	٣٨٣	٣٧٧
بما يتبع فى طلب الكتب وصرفها	٣٨٤	٣٧٨
بأن الظروف التى ترسل موصى عليها هى التى يخشى على ما فيها من الضياع	٣٨٥	٣٧٩
عن التاريخ الذى يعتبر لرفت الموظف الموقوف	٣٨٦	٣٨٠
بأن استئذان النظارة يكون عن دروس بمدارس حرة وتلاميذ غير تلاميذ المدرس	٣٨٧	٣٨١
بعدم صرف كتب مما يجب وجودها بأيدي التلاميذ	٣٨٨	٣٨٢

المملخص	رقم المزمور	رقم الصفحة
بعدم تأخير الاسبوعيات عن يوم السبت من كل أسبوع	٣٨٩	٣٨٣
عن استمارات حصص المدرسين وارسالها الى النظارة سنوياً	٣٩٠	٣٨٤
بالشاء سجلات جديدة للمصروفات	٣٩١	٣٨٤
بتعديل مواد في القانون المالى	٣٩٢	٣٨٧
بمنع الموظفين من التوسط في شراء أو بيع كتب للتلاميذ	٣٩٣	٣٨٩
بابطال بعض الادوات الكتابية	٣٩٤	٣٨٩

مكتبة المجمع العلمي العربي

قلم اللوازمات

(مجموعة المنشورات العمومية الصادرة من النظارة)

المجموعة الاولى

من مرة ١ الصادرة في نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى مرة ٣٩٤ الصادرة
لغاية سنة ١٨٩٥

(طبع بمطبعة مدرسة الصنائع ببولاق)

سنة ١٩٠٦

(منشور نمرة ١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٢ صفر سنة ١٣٠٢ (نوفمبر سنة ١٨٨٤)
تبلغ اتفاق نظارة المالية عن نقل حسابات المعارف الى المالية من ديسمبر سنة ٨٤ وبيان الكيفية التي تكون
على مقتضاها علاقة النظارتين

مرسل لكم مع هذا نسخة من صورة الافادة الصادرة من نظارة المالية بتاريخ ٢٣ نوفمبر
سنة ٨٤ بشأن نقل حسابات القرش عليها من أول ديسمبر سنة ٨٤ ونسخة أيضاً من تعليمات
ادارة الخزينة العمومية للاطلاع عليها والاجرا حساباً تدون فيها فيما يخص بالمدرسة طرفكم هذا مع
ورود الافادة عن السلفة المستدعية التي تلزم للمدرسة نظارتكم لاجراء اللازم لصرفها ولزم تحريره
بما ذكر

صورة الافادة الواردة من نظارة المالية نمرة ٥٦١ افرنجي

انه بناء على الاتفاق الذي صار مع سعادتك بخصوص نقل حسابات المعارف الى المالية قد
توضح بهذا نوع الاختصار الكيفية التي تسرى على مقتضاها علاقات النظارتين في المستقبل وبيان
تلك الكيفية مندرج في التعليمات المختصة باجراآت ادارة الخزينة العمومية المرسل منها عشر
نسخ لسعادتك

احكام عمومية

حسابات القرش بنظارة المعارف يصير قطعها في غاية نوفمبر الجاري وفي هذا التاريخ يقتضى
صرف ماهيات الشهر لاربائها ودرجها ضمن حسابات شهر نوفمبر سنة ٨٤ ومتأخر التقديرة بجرى
توريده للمالية ودرجه بحسابات نظارة المعارف نظير تقود مرسلة وبواقى حواصل العهد
والامانات يصير توريدها من وإلى حساب نظارة المالية ومن ابتداء اول ديسمبر سنة ٨٤ القابل
تباشر المالية عملية حسابات القرش الخاصة بنظارة المعارف وبناء عليه يجب ارسال دفاتر عمليات
سنة ١٨٨٤ للمالية هذا ولو ان الحسابات نقلت الى المالية الا انه يكون لتساخر المعارف دون غيره
حق اصدار الاذن تحت مسؤوليته بصرف المصروفات الواردة بميزانيته أو المصرح بصرفها بموجب
قرارات صادرة بعد الميزانية اما نظارة المالية فتناط بما هوأت

اولاً بمرجعة اذونات الصرف الصادرة من نظارة المعارف والمستندات المرفقة بها
ثانياً بحريير الاذونات بالصرف من ادارة الخزينة العمومية ومن باقى خزن الحكومة

ثالثاً بحصر حسابات إيرادات ومصروفات المعارف بخلاف حسابات الوجه
رابعاً بحريز كافة الكشوفات المتعلقة بالعمليات المذكورة التي تطلبها نظارة المعارف لاجل المعلومية

﴿اولاً﴾

(في مراجعة اذونات الصرف التي تصدر من ناظر المعارف)

ان مدير عموم الحسابات العامل بامر ناظر المالية له ان يتحقق بان اذونات الصرف الصادرة من ناظر المعارف هي من اصل الاعتمادات المصرح له بها وانها لا تتجاوز قيمة المبالغ المربوطة وانها مرفقة بكافة المستندات المؤيدة لحقوق المطالبين وعليه ايضا ملاحظه عدم حصول تأخير في مراجعة هذه المستندات وصرف قيمتها من خزن الحكومة
اذا ظهر من مراجعة تلك المستندات بعض اختلافات في البازارات او عدم مراعاة شروط القوتراوات فمدير عموم الحسابات يوقف صرف الاذن ويحايّر ناظر المعارف بشأنها
ولكي يتيسر لمدير عموم الحسابات اجراء المراجعة فنظارة المعارف ترسل له صورة مختصرة من كل قترانو ومن كل بازار يعقد عن توريد اصناف
اذا كانت اذونات الصرف تزيد عن حد الاعتمادات المقررة فمدير الحسابات يجري اعدادها
فناظر المعارف ليطلب من مجلس النظار الاعتمادات الاضافية التي تلزم له

﴿ثانياً﴾

(في تحريز اذونات الصرف)

كافة الاذونات التي تعطى على خزن الحكومة لاجل صرف مصروفات نظارة المعارف يصير تحريزها في نظارة المالية وبعد التأشير عليها من مدير عموم الحسابات يتوقع عليها من ناظر المالية

﴿ثالثاً﴾

(في حسابات القرش)

نظارة المالية تباشر عملية حسابات القرش الخاصة بنظارة المعارف ويناط بالمالية اجراء تسوية كافة المبالغ الواردة للمعارف او المنصرفة منها وخصمها من انواعها الواردة بالميزانية وتستلقت ناظر المعارف عند ما ان مصروفات نظارته تقارب ان تتجاوز الاعتمادات المقررة لها لكي يتيسر له اجراء اللازم نحوها

﴿رابعاً﴾

(في الاستعلامات التي يجب اعطاؤها لنظارة المعارف)

ترسل نظارة المالية شهرياً لنظارة المعارف كشوفة ببيان مربوط ميزانيتها ومفردات المصروفات

التي صار اجراءؤها من الفصول الواردة بها كما تحرر أيضاً ما يلزم من الكشوفات الاحصائية التي تلزم لنظارة المعارف لاجل وقوفها على حقيقة حالتها المالية

(في الايرادات)

لا يجب على مصالح الحكومة ان تقبل اى ايراد كان لحساب نظارة المعارف الا اذا كان مرفقاً بمحافظة توريد نقدية (في استارة نمرة ١٤٠) موقفاً عليها من الموظف الذي يجرى توريد الدفعة وهذه الايرادات يجرى توريدها بالجهات نظير متحصل لحساب نظارة المعارف اما الايرادات التي يجرى تحصيلها بديوان عموم المعارف فتورد لخزينة المالية على مقتضى أحكام الفصل الاول

(في الامانات)

الامانات التي يجرى توريدها نقدية من المتعدين ومن المقاولين او خلافهم ترفق بمحافظة (استارة ١٥٠) والجهة التي تقبل الامانة تعطى بها ايصال لمن اوردها يقطع من حافظة التوريد لا يجوز صرف اى امانة كانت بدون اذن ناظر المعارف وبدون ايراد الايصال المعطى بها لدافع الامانة وطلب الصرف يتقدم على (استارة نمرة ١٥١) مقابلة ايصال يؤخذ من دافع الامانة

(في المستخدمين)

المستخدمون التابعون لنظارة المعارف يجرى قيدهم بالمالية ويتبع في قيدهم وتحرير كشوفات ماهياتهم وصرفها أحكام الفصل الثالث وعلى المالية ان تلاحظ دقة اجراء صرف ماهيات المستخدمين الموجودين بالاقليم

(في المشتريات والمصاريف المتنوعة)

طلبات الصرف المحررة على (استارة نمرة ١٤٨) تقدم لناظر المعارف وبعد تحققة من استيفاء تلك الطلبات يشرح عليها الصيغة الآتية ايضاحها (يعتمد بمبلغ كذا ويوقع عليها) وبعد التصديق على طلبات الصرف من ناظر المعارف ترسل لنظارة المالية لاجل مراجعتها على مقتضى أحكام الفصل الثاني والخامس والسادس والسابع
الطلبات المقتضى صرف قيمتها بمصر تصرف من خزينة المالية اما الطلبات المقتضى صرفها للاقاليم تجرر بها افادات اعتماد ترسل للمطالين واشعارات ترسل للخزينة المكلفة بصرفها

(في السلفة المستديمة)

تعطى لنظارة المعارف والمكاتب التابعة لها سلفة مستديمة تقدر قيمتها بمعرفة ناظر المعارف بمراعات المصاريف اليومية بكل مصلحة ويتبع في شأن هذه السلفة أحكام الفصل الجادى عشر

(في افادات الاعتماد)

كافة المبالغ التي تصرف من مصالح الحكومة لحساب نظارة المعارف ما عدا خزينة نظارة المالية يكون اجراؤها بمقتضى افادات اعتماد محررة على (استارة نمرة ٢١) وافادة الاعتماد ترسل لمن يصرف المبلغ اليه وبالوقت ذاته يصير اخطار الجهة المقتضى صرف المبلغ منها بموجب اشعار اما المبالغ التي تصرف لمدوبي نظارة المعارف فيجوز صرفها لاي شخص يبين اسمه بمعرفهم في افادة الاعتماد والا يصل الذي يؤخذ منه يعتمد

اذا كان عند تقديم افادة الاعتماد لم يصل للجهة الاشعار المختص بها يوقف الصرف ويصير اخطار المالية عن ذلك لتغرافياً هذا ونؤمل من سعادتكم تبليغ هذه التعليمات الى رؤساء اقسام النظارة وصدور امركم بالاجراء على مقتضاها مع ارسال كشف لهذا الطرف عن المدوين المقتضى اعطاؤهم سلفة مستدعة من المالية وعن مقدار السلفة التي تعطى لكل منهم بحسب ما يستصوب بطرف سعادتكم مقدم م ٢٣ نوفمبر سنة ٨٤ (ناظر المالية)

(منشور نمرة ٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٥ ربيع اول سنة ١٣٠٢ (ديسمبر سنة ١٨٨٤)
بالتعليمات الواجب اتباعها في تحصيل النقود وتوريدها وحساب السلفة والمهايات وبدل السفرة

« تعليمات عن تسهيل الاعمال الكتابية بفروع النظارة »

انه لاجل تسهيل الاعمال الكتابية بفروع النظارة قد تحرر هذا المنشور بما تراهي وجوب اتباعه وهو

١ - النقود التي يجري تحصيلها من المصروفات المقررة على التلامذة ورسوم عر فحالات وثمان كتب مباعه للتلامذة الخارجية وغيرهم وجميع ما يباع من المخازن وغيرها وعلى العموم جميع ما يؤول الامر لتسديده للايرادات يصير توريده بهدة من تكون السلفة المستدعة في عهدهه ويعمل لتلك المتحصلات يومية خلاف يومية السلفة المستدعة ويتبع الاجراء فيها على حسب المنصوص بالفصل الاول (ايرادات النظارات) بحيث لا تستعمل الاستمارات المطبوعة لتوريد تلك النقود بل يكون توريدها بمقتضى حوافظ من ورق عادة حيث الامر آيل لتوريدها بالخرينة على (استارة نمرة ١٤٠)

٢ - ينبغي على كل مدرسة من المدارس الكاتبة بمصر ان تورد بخزينة المالية متحصلاتها شهرياً من ٢٠ الى ٢٥ من كل شهر بمقتضى الحافظة (استارة نمرة ١٤٠) حجة التدوب المعين لتسليمها مصحوباً باليومية للمراجعة عليها (انظر بند ٨ فصل اول)

٣ — اما المدارس الكاتبة بالاقليم عدا مدارس طوخ وقلوب والحيزة تورد متحصلاتها شهرياً للمديرية أو المحافظة التي تعينت لكل منها من ٢٠ الى ٢٥ الشهر بمقتضى حافظة استارة نمرة ١٤٠ هـ حجة المندوب المعين لتسليمها موقماً عليها من ناظر المدرسة مصحوبة باليومية للمراجعة عليها ماهو (مدرسة اسكندرية تجرى التوريد بمحافظه الثغر و) مدرسة دمنهور تجرى التوريد لمديرية البحيرة) و (مدرسة المنصورة تجرى التوريد بمديرية المنصورة) و (مدرسة الزقازيق تجرى التوريد بمديرية الشرقية) و (مدرسة شين الكوم تجرى التوريد بمديرية المنوفية)

٤ — مدارس طوخ وقلوب والحيزة تبقى متحصلاتها بها ولا تورها الا في كل ستة اشهر مرة في اليوم الخامس والعشرين من الشهر الاخير وذلك لكون المتحصلات بكل منها جزئية والتوريد يكون بكيفية أن مدرستى طوخ وقلوب يوردان متحصلاتهما بمديرية القليوبية بمقتضى الحافظة (استارة نمرة ١٤٠) مصحوبة باليومية المقيمة فيها تلك المتحصلات لمراجعتها والتأشير عليها بما يلزم أما مدرسة الحيزة فتورد متحصلاتها بخزينة المالية بمقتضى الحافظة المذكورة مصحوبة باليومية أيضاً للمراجعة عليها

٥ — السلفة المستديمة بكل مدرسة يعمل لها دفتر مخصوص بالكيفية الموضحة في (بند ٦ فصل ١١) ولا يصرف منها شيء الا بمقتضى التصريحات التي تصدر من النظارة ماعدا المصروفات الجزئية التي يرى ناظر المدرسة ان الاستئذان عنها يتسبب عنه تأخير مثل ثمن خبز أو لحوم أو خضارات يلزم مشتراها بسبب تأخير المتعدين في التوريد فان الناظر يكون مصرحاً له بمشتراها وعليه طلب الاعتماد من الديوان بحيث يكون الصرف من السلفة المذكورة على ورق عادة حيث الامر آيل لحجم ذلك على مقتضى (الاستارة نمرة ١٤١)

٦ — (استارة نمرة ١٤١) التي تحرر بما يصرف من السلفة المستديمة ترسلها كل مدرسة الى المالية مباشرة موقماً عليها من ناظر المدرسة مصحوبة بالمستندات لتجرى فيها مقتضى (بند ٨ فصل ١١) حيث ان الصرف في الحالتين هو بتصريحات العموم

٧ — كشوفات الماهيات الشهرية (استارة نمرة ١٤٢) المصحوبة باستارة نمرة ١٤٣ يلزم ان كل مدرسة تراعى في تحريرها درج أسماء كافة مستخدميها الحاضرين واسماء الذين مع عدم وجودهم بأهمية ولا بأجازة يمكنهم ان يحضروا لأشغال وظيفتهم قبل اليوم العاشر من الشهر الثاني أما الطلبات التي تقدم فيها بعد عن صرف ماهيات المستخدمين الفائتين فيجب ان يبين فيها عن اسباب غيابهم والا فيصير توقيف صرف ماهياتهم الى الشهر الثاني وحيث يدرج ضمن كشف هذا الشهر ماهيات أولئك المستخدمين عن شهرين وكذلك ماهيات المستخدمين المرفوتين لا يلزم تقديم طلب خصوصي بصرفها بل يصير درجها ضمن كشف ماهيات الشهر بإيضاح تاريخ رقبهم وعلى هذا يكون إرسال الاستارات نمرة ١٤٢ ونمرة ١٤٣ المشار ذكرهما للنظارة قبل انتهاء الشهر بخمسة ايام لكي يتيسر لها عمل المجموع اللازم عنها وتقديمه للمالية قبل آخره بثلاثة ايام على حسب

ما هو منصوص (بند ٢٢ فصل ٣٣) لمراجعة واصدار الاذن اللازم عليه بالصرف .
٨ - حيث انه بالحداد طريقة تحرير الكشوفات استارة نمرة ١٤٢ ونمرة ١٤٣ بكيفية ما توضح قبله يؤمل عدم تخلف شيء بدون صرف لحد اليوم العاشر من الشهر التالى وان صادف يكون نادراً فانما بقيت تقود بدون صرف من الماهيات لاسباب فترسل بعد اليوم العاشر المحكى عنه بمقتضى حافظة استارة نمرة ١٤٥ (انظر فصل ٣ بند ٣٥) فما يكن مختصاً منها بمدارس مصر والجيزة يرسل حافظته للمالية مع المندوب لاجل توريدها بخزيتها اما ما يكون مختصاً بمدارس الاقاليم فترسل حافظته مع التقديمية للمديرية او المحافظة التى تعينت لها لقبولها بها موقفاً على الحافظة من ناظر المدرسة ما عدا مدارس طوخ وقلوب فيرسلوا مرئياتهم بطريق البوطة للمالية مصحوبة بالاستارة المذكورة وعلى المديرية ومحافظة اسكندرية القبول بالتسليم امانات لاصحابها

٩ - طلب صرف الماهيات التى تكون ارتفعت تحرر على الاستارة نمرة ١٤٤ ما كان منها بمدارس مصر والجيزة ترسل استارته للمالية للصرف بمقتضاها وما كان منها بمدارس الاقاليم عدا مدرستى طوخ وقلوب فيقدمون تلك الاستارة للمديرية او المحافظة التى سبق ارتجاع التقديمية بها موقفاً عليها من ناظر المدرسة وعلى المديرية اجراء الصرف بعد ان تتحقق من ان ما هو مطلوب صرفه سبق ارتجاعه أما مدرستا قلوب وطوخ فترسل الاستارات للمالية بطريق البوطة وعلى المالية اجراء الصرف والارسال بالبوطة أيضاً

١٠ - طلب المصروفات الذى تحرر على الاستارة نمرة ١٤٨ مثل ثمن تعيينات وملبوسات وغير ذلك بخلاف مصاريف الانتقال وبدل السفرية يكون تحريره بمعرفة النظارة على مقتضى المستندات التى تكون بيد الطالب وتسلم الاستارة اليه ثم ترسل المستندات للمالية بيوصله فى اليوم الذى تسلمت فيه الاستارة لصاحبها ليجرى المقتضى للصرف هذا فيما يختص بمدارس مصر ومدرسة الجيزة واما ما يختص بمدارس الاقاليم عدا مدرستى طوخ وقلوب فالطلب على الاستارة المذكورة يحجر بمعرفة هاته المدارس ويتوقع على الاستارة من ناظر المدرسة وترسل بيد صاحب الطلب للمديرية او المحافظة التى تعينت لها أما المستندات فترسل لتلك المديرية او المحافظة بيوصله فى اليوم الذى تسلم فيه الاستارة لصاحبها وعلى المديرية مراجعة هذه المستندات واجراء الصرف مع ارفاق المستندات

١١ - مدرستا طوخ وقلوب حيث اتها بالبعد عن مركز المديرية فطلب المصروفات الذى يحجر على الاستارة نمرة ١٤٨ يرسل منها للنظارة مع المستندات بطريق البوطة لتتجرى اللازم لصرفها من خزينة المالية بتوقيع منها ان لم يكن صرفها من سلفها

١٢ - مصاريف الانتقال وبدل السفرية المثلوه عنها بالفصل السادس حيث ان منشور المالية نمرة ٤٦ الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ٨٣ المختص بتعديل التعليمات المختصة بالمصالح اياح صرفها من السلفة المستديمة فكل مدرسة مصرح لها بان تصرف تلك المصروفات من سلفها بمقتضى الاستارة نمرة ١٤٧

مكى كان ذلك مصرحا به من النظارة فينبغى اتباع الاجراء حسبما توضع
٥ ربيع اول سنة ١٣٠٢ (ديسمبر سنة ١٨٤٤)

(منشور نمرة ٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٧ ربيع الثانى سنة ١٣٠٢ (٣ يناير سنة ١٨٨٥)

تبليغ ما قرره مجلس النظار من اجل الريال ابو طاقه بقيمة ١٧ بدل ١٧ ½

قد ورد للنظارة افادة من نظارة المالية مؤرخة فى ٧ ربيع اول سنة ١٣٠٢ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٤٤)
نمرة ٩٦ ادارة مقتضاها ان مجلس النظار قرر بمجلسه المتعقد فى ١٥ الشهر المذكور تنزيل عشرين
فضه من قيمة الريال ابو طاقه الجارى قبوله بمخرئة الحكومة بسبعة عشر قرشا ونصف وجعله
سبعة عشر قرشا فقط وذلك من ابتداء ١٥ يناير سنة ٨٥ وحيث ان من الاقتضاء اتباع الاجراء
كما ذكر فى تاريخه صار النشر لفروع النظارة بذلك وهذا لحضرتكم للاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٣٠٢ (١٣ يناير سنة ١٨٨٥)

باستعمال اسنارة الماهيات من فرخ او نصف او ربع بحسب عدد المستخدمين الذى يكتب فيها

قد ورد للنظارة كتابة من المالية مؤرخة فى ١٨ ربيع الثانى سنة ١٣٠٢ (٤ يناير سنة ٨٥) نمرة ٢
محاسبة مقتضاها انه تراءى لها ان بعض الجهات استعملت اسنارة نمرة ١٤٢ المشتملة على فرخ ورق
كثير فى درج استحقاق نفر واحد مع ان هذه الاسنارة مطبوعة بحسب حجمها لدرج المستخدمين
كثيرى العدد اما القليلين منهم فطبوع لاجلهم اسنارة نمرة ١٤٢ فى نصف الفرخ واسنارة ثانية
نمرة ١٤٤ بحجم اصغر ولذا مرغوب التنبيه بان تستعمل لاجل صرف استحقاق الخدمة الذين
عددهم من ١ الى ٧ اسنارة ١٤٤ وما زاد عن السبعة الى الحد الذى يسعه حجم الاسنارة نمرة ١٤٢
المطبوعة فى نصف الفرخ يدرج بها أما ما زاد عن ذلك فهو الذى يدرج بالاسنارة نمرة ١٤٢ المشتملة
على الفرخ وذلك لعدم تبوؤ الاسنارة المذكورة فى درج المستخدمين القليلي العدد بها وحيث ان من
الاقتضاء اتباع الاجراء على وجه ما ذكر فى تاريخه صار النشر لجميع المدارس وهذا لحضرتكم لاتباع
الاجراء على مقتضاه

(منشور نمرة ٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٢ (١٥ يناير سنة ١٨٨٥)
ببليغ ما تقرر من نقل مطبعة الديوان الى مطبعة بولاق

قد ورد للنظارة كتابة من المالية مؤرخة في ٣١ ديسمبر سنة ٨٤ نمرة ٦١٣ فرسايوة
العبارة مقتضاها نقل المطبعة الموجودة بالنظارة اليها والى مطبعة بولاق بناء على عدم تقدير شيء
لها بميزانية سنة ٨٥ وان جميع الكتب التي كانت تحت الطبع بها ترسل لمطبعة بولاق لتتم طبعها
بها اذ انها صارت ملزومة باتمام طبعها وبطبع جميع الاشغال التي تلزم للنظارة اما مطبعة المالية
فلزومة بتشغيل ما يلزم للنظارة من الاشغال الوقتية مما هو معتاد طبعه شهرياً او اسبوعياً وحيث
ان المطبعة المذكورة نقلت فعلاً على المالية ومطبعة بولاق المحكى عنها ومن الانتضاء اتباع الاجراء
في طبع كلا يلزم للنظارة وفروعها على وجه ماسلف ذكره في تاريخه صار النشر عن ذلك لجميع
المدارس وهذا لحضرتكم للمعلومية

(منشور نمرة ٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠٢ (اول ابريل سنة ١٨٨٥)
عن كيفية تحرير اذونات ما يصرف من السلفة بالمدارس

قد تبين ان بعض المدارس عند ما تريد صرف شيء من سلفتها المستديمة تحرر اذوناتها لكتاب
حسابات المدرسة بالصرف والحصل للعهد من المقيّد طرف من تكون السلفة المستديمة بهدته وحيث
انه فضلاً عن عدم وجود حسابات بالمدارس ولا عهد ولا كتاب بخصوصين لها بعد ان نقلت الحسابات
على المالية فانه لا لزوم لتحرير تلك الاذونات بل يكفي تحرير كشف مستوفى ببيان ما يجري
صرفه بايضاح مستنداته والتصريحات الصادرة عنه من النظارة والتأشير عليه من ناظر المدرسة
بكلمة (يعتمد صرف مبلغ المذكور من السلفة المستديمة عهدة فلان بالسند اللازم)
كما هو نص البند الخامس من الفصل الحادى عشر سلفة مستديمة من التمديلات التي صار اجراؤها
في تعليمات ادارة الخزينة فانتضى النشر عن ذلك لسكافة المدارس وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء
على وجه ما ذكره

استمارة عن الكشف المذكور

كشف

عن المستحق صرفه الى (فلان) ثمن (كذا) مشترى منه لزوم مدرسة (كذا) وصادر عن ذلك تصريح الديوان الرقيم (كذا) نمرة بالاعتماد وصرف الثمن

ثمن صف (كذا) وارد في تاريخ (كذا) وتسلم الى (فلان) بمقتضى سند معطى منه
» » » (كذا) » » »

وهكذا

اصله

تنزيل ثمن سند تنمعة

بيانه

يعتمد صرف المبلغ المرقوم وقدره (كذا) من السلفة المستديمة عهدة (فلان) بالسند اللازم على هذا (الامضاء ناظر مدرسة)
المبلغ المرقوم وقدره (كذا) وصلنا من عهدة (فلان) وهذا بالايصال (الامضاء فلان)

(منشور نمرة ٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣ رجب سنة ١٣٠٣ (١٨ ابريل سنة ١٨٨٥)
بعدم قبول اربعة تلامذة من المدرسة الحربية في مدارس الحكومة حكم عليهم بالاشغال الشاقة

قد ورد للنظارة افادة من نظارة الحرية مؤرخة في ٢٦ مارس سنة ٨٥ نمرة ٣٥٤ مقتضاها ان الاربعة تلامذة المونحة اسماءهم ادناه الذين هم من تلامذة المدارس الحربية صار محاکمتهم بمعرفة المجلس العسكري وحكم عليهم بالسجن بالاشغال الشاقة المدة المينة قرين اسمائهم وطردهم من المدارس الحربية وحرمانهم من الدخول بأى مدرسة من مدارس الحكومة وذلك نظراً للمخالفات التى توقعت منهم وتريد عدم قبولهم بأى مدرسة كانت ففي تاريخه صار النشر لمعوم

المدارس عن ذلك وهذا لحضرتكم للمعلومية

عدد		
١	محمد فؤاد	التلميذ حكم عليه بالاشغال الشاقة مدة سنة واحدة
١	محمد مختار	» » » » » تسعة اشهر
١	على عرفى	» » » » » » ستة اشهر
١	عبد المجيد حمدى	» » » » » » ستة اشهر
٤		

(منشور نمرة ٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٣٠٢ (٦ مايو سنة ١٨٨٥)

بتعيين امين توريدات فى كل مدرسة والتعليمات الخاصة بحسابات الوجه ومخزن التوريدات

قد ورد للنظارة منشور من نظارة المالية نمرة ١ بشأن التعليمات المختصة بحسابات صنف الوجه وإدارة مخزن عموم التوريدات الذى صار انشاؤه بها لصرف كامل ادوات الكتابة التى تلزم لمصالح الحكومة وبما به توضح ان كل جهة يلزمها ان تعين أحد مستخدميها بصفة امين توريدات ويأط به استلام الادوات المذكورة وتوزيعها على رؤساء الاقلام وان يصير اخطارها عن الرؤساء الذين ترخص لهم بطلب هذه الادوات من الامين المذكور وبالنسبة لكون نظارة المعارف سيجعل لها مخزن عمومى فقد رأت ان امين توريداتها الذى يختص باستلام تلك الادوات من مخزن المالية وتوزيعها على الاقلام هو امين مخزنها العمومى وان رؤساء الاقلام بالنظارة وكتاب فروعها الاول هم الذين يطلبون من الامين المذكور ما يلزم لعملية الكتابة اما المدارس التى لم يكن لها كتبه فتظارها هم الذين يطلبون ويستلمون ايضا ما يلزم لعملية الكتابة بمدارسهم وعلى هذا طلبت الدفاتر اللازمة لذلك من المالية وقد وردت بإفادة منها مؤرخة فى ٢٧ ابريل سنة ٨٥ نمرة ٦٣ فرسول للمدرسة نظارة حضرتكم دقت منها استمارة نمرة ٦٤٧ لتسليمه الى كاتب اول المدرسة لاستعماله على مقتضى التعليمات

(منشور نمرة ٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٣٠٢ (١٩ يناير سنة ١٨٨٥)
باتباع ما طلبته المالية من استصحاب مستندات الصرف من السلفة بكشف عن الاصناف التي تضاف عهدة مستلمها

نظارة المالية تطلب بما ورد منها بتاريخ ٢٥ مارس سنة ٨٥ نمرة ١٦٠ محاسبة ان عند ما تقدم لها قسائم الايرادات عما يكون جرى تحصيله بالنظارة وفروعها او مستندات المصروفات التي يكون صار اجراؤها من قود السلفة المستديمة يستصحب كل منها بكشف على الاصناف الجارى اضافتها بحساب صنف الوجه او الجارى ييما وخصما بالحساب المذكور لمضاهلتها على حساب الوجه الجارى تقديمه لها شهرياً بحيث ان ما يكون صار مشتراه تتوضح بالكشف المذكور انواعه صنفاً صنفاً وأثمان ومقادير وفترة كل صنف وتاريخ اضافته عهدة من استلمه وهل هو باضافة او ضمن اضافة وما يكون مباعاً تتوضح به كذلك انواعه صنفاً صنفاً ومقدار اثمان وفترة كل صنف وتاريخ ييما ومن كان في عهده وحيث انه تحرر في تاريخه لفروع النظارة باتباع ما ذكر فقد تحرر هذا لحضرتكم ايضاً للاجراء كما ذكر في

(منشور نمرة ١٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٦ شعبان سنة ١٣٠٢ (٢٠ مايو سنة ١٨٨٥)
ببليغ ما ورد من المالية عن اعتبار المرفوتين بسبب قلة الماهية او المرض ضمن ذوى الاولوية في الاستخدام

المسطر بهذا صورة ماصدر للمالية من رئاسة مجلس النظار رقم ١٣ ج سنة ١٣٠٢ نمرة ١٤٦
ورود لنا على مكاتبها المؤرخة في غرة الجارى نمرة ٦١ ادارة بان المستعفين بسبب استقلال الماهية او بسبب العيا يعتبرون ضمن درجات الاشخاص ذوى الاولوية في الاستخدام متى كانت فيهم اللياقة للوظائف المرغوب تعيينهم فيها بالكيفية الواضحة وقد نشر في تاريخه لفروع النظارة وهذا لحضرتكم للمعلومية في

(صورة ما ورد للمالية من مجلس النظار)

بالجلسة المتعقدة يوم الخميس ٩ ج سنة ٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ٨٥) تليت المذكورة المقدمة من نظارة الحفاية بتاريخ ٨ ج سنة ٣٠٢ (بانه لوجود ثلاث وظائف كتابية خالية بالنظارة

المشار اليها وبعض فروعها رواتبها جزئية اكثرها ~~بعض~~ صدقت اللجنة المالية والمجلس على تعيين العمال فيها ووجود بعض اشخاص من المستعفين من خدمة الحكومة بسبب العيا او استقلال الماهية يليقون التعيين في هاته الوظائف وكون قرار مجلس النظار الصادر في ٦ اكتوبر سنة ٨٤ ليس مصرحاً به ما يمنع تعيين المرفوتين بالاستثناء تطلب الحفاية اخذ رأى المجلس في ذلك صراحة وبعد المداولة تقرر ان المستعفين بسبب استقلال الماهية او بسبب العيا يعتبرون من ضمن درجات الاشخاص ذوى الاولوية في الاستخدام متى كانت فيهم اللياقة للوظائف المرغوب تعيينهم فيها وبناء عليه قد كتب بما لزم عن ذلك لثظارة الحفاية ولزم تحريره لسعادتكم للمعاومية بما تقرر واجراء مقتضاه اقدم ^م

(منشور نمرة ١١)

صادر لفروع النظارة بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٣٠٢ (٢ يولية سنة ١٨٨٥)

بشأن الاصناف الاستهلاكية التي تشتري عند الحاجة اليها ولا يلزم قيدها

حيث ان بند ٣ من تعليمات حسابات الوجه يقضى بان الاصناف التي لا تستدعى التكوين وتسلم رأساً لتخزن التوريدات لا تدرج بحسابات الوجه وبما ان العشرة اصناف المينة امساؤها ادناه هي ضمن تلك الاصناف فقد استصوب ان كل مدرسة تدارك ما يلزم لها منها شهرياً او عن مدة معينة ما هو القتابل والقلل والازيار تكون مداركتها من طرف متعديها وباقي العشرة اصناف تشترى بمعرفة من يعتمد من المدرسة بالاثمان التي يكون فيها الارجحية لجهة الميرى بعد الاستئذان من الديوان وتسلم تلك الاصناف الى من سيكون استهلاكها بمباشرة من مستخدمى المدرسة بمقتضى سند تحرر عليه يتوضح فيه ما هو ابتداء ونهاية مدة استهلاك كل صنف باعتبار المقرر حتى عند استلام ما يلزم لمدة اخرى يعتبر ابتداءها من التاريخ الذى يتلو المدة الاولى ويتصدق على ذلك السند من ناظر المدرسة لاعتقاده هذا وبما ان بعض الفروع يوجد بمخازنها المغنية بعض من هذه الاصناف فما يكون موجوداً منها بمخزن المدرسة يتسلم الى ذلك المستخدم بمقتضى سند تحرر بالكيفية السالف ذكرها ويرسل هذا السند للديوان لتسليمه بتتضيف حسابات الصنف لاعتقاد الخصم بوجبه لهدة المخزنى وما يصير مداركته يكون عما يلزم بعد مدة استهلاك ما يتسلم من المخزن المنفى وفي تاريخه صار النشر عن ذلك لفروع المدارس ولزم تحريره لاعتقاد الاجراء حسبما توضح ^م

عدد	
١	قتايل للقيادة
١	قلل لشرب التلامذة
١	ازيار » »
١	قواديس نغار لادارة الساقية
١	طوانس سباط » »
١	جبل ناشوش » »
١	زيت طيب لدهان السواقي والعربات
١	تيسل أسود لزوم ملبوسات التلامذة
١	خيط ابيض » » »
١	جمع اسكندرانى » » »
١٠	

﴿ منشور نمرة ١٢ ﴾

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٣٠٢ (٢ يولية سنة ١٨٨٥)
بجرد الادوات الدائمة لغاية يولية سنة ١٨٨٥

حيث ان الادوات الدائمة بفروع المدارس التى من مقتضى ما هو مدون بتعليمات حسابات الوجه بنظارة المعارف ان امين التوريدات يكون مكلفا بعمل حسابها وان قيدها يكون فى الدفتر استهارة نمرة ٤٩ وحيث انه من الضروري ان يكون افتتاح حسابها فى ذلك الدفتر من مقتضى جرد يصير اجراؤه فوان كان أشير ضمن بند ٥٢ من التعليمات بان اول جرد لهذه الادوات يكون اجراؤه فى اوائل سنة ٨٥ لكن حيث ان سير اعمال حسابات الوجه على حسب التعليمات المذكورة لم يحصل الا من ابتداء شهر يونيه سنة ٨٥ ولغاية الآن لم يحصل ذلك الجرد فقد استنسب اجراؤه فى شهر يولية سنة ٨٥ وعلى هذا قد صار النشر عن ذلك لفروع المدارس ولزم تحريره لاجراء جرد ما يكون صالحا للاستعمال من الادوات الدائمة الموجودة بالمدرسة وقيدها فى الدفتر استهارة نمرة ٤٩ بالكيفية الواضحة فى التعليمات المحكى عنها ويجزى عن ذلك الجرد كشوفات على استهارة نمرة ٦٣٩ كل عهدة كشف خصوصى ويرسل للديوان نسخة من تلك الكشوفات لتسليمها بتتضيف حسابات الصنف لحصم ما فيها بالحسابات المذكورة وما يتبقى بعد ذلك من الادوات بسبب عدم صلاحه للاستعمال او عدم لزومه يرسل ببيانته كشف للديوان بايضاح مقادير أو تعداد كل صنف وملحوظات المدرسة

نحوه واسم من هو في عهده للنظر واجراء ما يلزم هذا وبما أنه منوه في بند ٥٢ من التعليمات أيضاً أنه عند تحرير الدفتر استمارة نمرة ٤٩ يجرى تبيين الأدوات بحسب سعرها المعلوم وأن هذا السعر هو الذى يدرج بخانة الثمن في ذلك الدفتر فيحال جرد الادوات يجرى تمييزها بحسب حالتها الراهنة بمعرفة حضرتهكم بانحدكم مع من تعتمدونه ممن يكون لهم دراية في ذلك ويتوضح أمانها في الحانة المدة لها بالدفتر وكشف الجرد م

(منشور نمرة ١٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢١ رمضان سنة ١٣٠٢ (٤ يولية سنة ١٨٨٥)
عن سن التلامذة والفرق التى يقبلون بها بالمدارس الابتدائية

حيث ان المادة السابعة من ترتيب قبول التلامذة بالمدارس الصادر عليه الامر العالى بتاريخ ١٨ الحجة سنة ٩٠ نمرة ٦ يقضى بان التلامذة الذين يقبلون بالمدارس الابتدائية يكونون من سن (٨) الى سن (١٢) وقد فهم ان بعض المدارس اخذت من ذلك ان يقبل هذا السن في كل فرقة ولو كانت الرابعة مع ان الفرض هو ان السن المذكور يكون بحسب ما يناسب كل فرقة بمعنى ان سن الثمانية يكون بالفرقة الرابعة وسن التسعة الثالثة وسن العشرة الثانية وسن الاحدى عشر الاولى اى ان يتم السنة الثانية عشرة بالمدسة هذا وبالطبيعة ان من كان سنه اقل مما يقرر لكل فرقة ويليق لها او لاعلى منها يقبل في الفرقة اللاحقة له ففي تاريخه صار النشر عن ذلك للمدارس وهذا لحضرتكم للمعلومية واتباع الاجراء على وجه ما توضح م

(منشور نمرة ١٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٢ رمضان سنة ١٣٠٢ (٥ يولية سنة ١٨٨٥)
بالتجاوز عن ستين في سن التلامذة المنقولين او المتقدمين في فرقتهم

ان ترتيب قبول التلامذة بالمدارس الصادر عليه الامر العالى في ١٨ الحجة سنة ٩٠ نمرة ٦ يقضى بان التلامذة الذين يدخلون بالمدارس الابتدائية يكون سنهم لغاية اثنى عشرة سنة والذين يدخلون بمدرسة التجهيزية يكونون لغاية سن خمسة عشر والذين يدخلون بالمدارس الخصوصية يكونون لغاية سبع عشرة سنة بمعنى ان الذين يدخلون بمدرسة المبتديان يفصلون عنها متى آتموا السنة الثانية عشرة والذين يدخلون بمدرسة التجهيزية يفصلون عنها متى بلغوا السنة السابعة عشرة

وقد ظهر من جداول الامتحان العمومي وجود تلامذة يزيد سنهم عما ذكر وهذا فضلاً عن كونه مخالفاً فإنه موجب لعدم انتظام سير المدارس فقد رأت النظارة لزوم نشر ذلك الترتيب والحث على اتباعه ولذا بشت بصورة منه لكل مدرسة للعمل بموجبها من الآن فصاعداً أما الذين يزينون في السن عن المقرر من الموجودين الآن فبؤلاً من كان منهم متحصلاً على درجة عالية تؤهله للانتقال من فرقة إلى أعلى منها أو من مدرسة إلى ما فوقها لاجل عدم حرمانه من ثمرات ما يحصل عليه بإسماح له في سنتين علاوة على المقرر في الترتيب بمعنى أنهم يفصلون من المدارس الابتدائية في سن (١٥) ومن التجهيزية إلى الخصوصية في سن (١٩) ومن كان منهم زائداً في السن عن هذا الحد أو كان متأخراً في الدروس يرفت في تاريخه صار النشر عن ذلك للمدارس وهذا لحضرتكم للمعلومية والاجراء بمقتضاه وسيستحرر لكل مدرسة كشف من واقع جداول الامتحان العمومي ببيان المرفوتين والمقولين في هذه السنة على حسب الكيفية التي توضح ويحث به إليها لاجراء مقتضاه

(منشور نمرة ١٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٢ رمضان سنة ١٣٠٢ (٥ يولييه سنة ١٨٨٥)

بالناء الفرقة التجهيزية من مدارس الاقاليم

حيث انه يوجد في بعض مدارس الاقاليم فرقة تجهيزية وتلك المدارس هي معدة لتعليم العلوم الابتدائية وإيجاد الفرقة المذكورة بها ما كان الالعدم مساعدة الحالة في السنين الماضية على نقل من يتممون الدراسة بتلك المدارس إلى مدرسة التجهيزية بمصر وبما أن هذه المدرسة صارت الآن مستعدة لقبول أولئك التلامذة فقد استصوب إلغاء فرقة التجهيزية من مدارس الاقاليم من ابتداء السنة المكتنية القابلة الموافق أولها ٥ شوال سنة ٣٠٢ (١٨ يولييه سنة ٨٥) وعليه ينبغي أن كلاً من هذه المدارس تعتبر أن تلامذة التجهيزية منفصلون منها من ذلك التاريخ وتجرى التأشير على أسماهم بذلك ثم تنبه عليهم بأن من يريد منهم الدخول بمدرسة التجهيزية بمصر يحضر لها ليتحن فيها في يوم ١٥ سنة ٣٠٢ ومتى توفرت فيه شروط الباقية والاستعداد المقررة في منشور النظارة نمرة ١٤ يقبل بحسب حالته بمراجعة العدد المقرر وفي تاريخه صار النشر عن ذلك للمدارس لاتباع الاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ١٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٢ رمضان سنة ١٣٠٢ (٥ يولييه سنة ١٨٨٥)
بان السن الذى تقرر لقبول التلامذة هو للداخلية منهم فقط اما الخارجية فيتجاوز لهم عن سنتين

حيث ان السن المقرر فى ترتيب قبول التلامذة بالمدارس الابتدائية وهو من (٨) الى (١٢)
انما هو عن التلامذة الداخلية فقط فالتلامذة الخارجية لا بأس بقبولهم فيها لغاية سن (١٤)
بمعنى أن من كان سنه عشرة يقبل بالفرقة الرابعة ومن بلغ سن (١١) يقبل فى الفرقة الثالثة
ومن كان سنه لغاية (١٢) يكون قبوله بالفرقة الثانية ومن بلغ السنة الثالثة عشرة يقبل فى
الفرقة الاولى ويتم فيها السنة الرابعة عشرة وذلك تسليلاً لقبول المذكورين وبناء عليه لزم النشر
عموماً للعلم به والاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ١٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٦ شوال سنة ١٣٠٢ (١٨ يولييه سنة ١٨٨٥)
بطلب الافادة عن التلامذة الفقراء الذين رفقوا لكبر سنهم وليس لهم من يعولهم

حيث ان التلامذة المرفوتين من المدارس بسبب تقدمهم فى السن أو تأخرهم فى الدروس
يوجد فيهم منقطعون وكانوا فى مدة المساحة باقون فى مدارسهم نظراً لعدم وجود من يعولهم
فثل هؤلاء متى كان متحققاً لناظر المدرسة أنهم منقطعون بالكلية يصير بقاؤهم بالمدرسة ويحرر
باسمهم كشف مبنياً فيه سنهم ويرد للديوان بالافادة اللازمة لاجراء مقتضاه وفى تاريخه صار النشر
عن ذلك للمدارس وهذا لجضرتكم لاتباع الاجراء بموجبه

(منشور نمرة ١٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٦ شوال سنة ١٣٠٢ (١٨ يولييه سنة ١٨٨٥)
بالترصيح للتلامذة الذين درجاتهم تؤهلهم للانتقال لمدرسة التجهيزية وليس لهم من يعولهم بالبقاء بالمدرسة مدة المساحة

قد توه فى منشور النظارة الصادر لكم فى ٢٩ سنة ١٣٠٢ ان التلامذة الذين درجاتهم تؤهلهم
لانتقال لمدرسة التجهيزية وكان سنهم موافقاً لما تقرر يتب عليه بالتوجه فى يوم ١٥ شوال سنة ١٣٠٢

لاجراء امتحانهم وقبول من تتضح لياقته منهم . وحيث ان بعض هؤلاء منقطعون لا يجدون من يعولهم اذا خرجوا من مدارسهم الا ان فينبغي ابقاء أولئك التلامذة المنقطعين بمدارسهم كما هم حتى بحلول يوم ١٥ شوال المذکور يرسلون لدرسة التجهيزية بافاذة واضحاً بها أنهم منقطعون لتجربى ما يلزم عنهم بتلك المدرسة كما تحرر لها فى تاريخه وقد نشر للمدارس عن ذلك وهذا لحضرتكم للاجراء على مقتضاه

(منشور نمرة ١٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٨ شوال سنة ١٣٠٢ (٢٠ يولييه سنة ١٨٨٥)
عن كيفية قيدوختم الملبوسات والادوات المهمة التى كانت بالخازن الفرعية التى ألفت وقيدت عهدة أمناء التوريدات

الاصناف الثافعة للصرف التى كانت موجودة بالخازن الفرعية المنفية التى تحرر من هنا لفروع المدارس باضافتها فى عهد أمناء التوريدات بالقروء يوجد ضمنها ملبوسات وأدوات مهمة تحت الصرف منها للتلامذة وحيث ان ماهو مدون بتعليقات حسابات الوجه بنظارة المعارف يقضى بان ما يصرف للتلامذة من الملبوسات والادوات المذكورة يلزم قيده بالدفاتر استهارة نمرة ٦٣٢ الموجودة فى سكرتارية النظارة وان لا يصدر الاذن بصرفها إلا بعد إجراء المراجعة بالسكرتارية والكشف من تلك الدفاتر فقد ترأى من الضروري أن ما يلزم صرفه للتلامذة باى مدرسة مما يقضى قيده بالدفاتر المحكى عنها من تلك الاصناف (وهى التى نقلت من الخازن الفرعية الى عهد أمناء التوريدات مباشرة) يحتر بيان اسماؤه أضافه ومقدار وتعداد كل منها كشف من المدرسة فى ورق عادة ويرسل للديوان مرفقاً بكشف (استهارة نمرة ٦٤١) تحرره المدرسة تأييداً لذلك ليتمكن النظارة ان تجرى المراجعة وتصدر إذنها للمدرسة بالصرف وتجربى القيد بالدفاتر استهارة نمرة ٦٣٢ فى تاريخ صدور ذلك الاذن كما ان المدرسة تجربى القيد أيضاً بالدفاتر نظيرها الموجودة بها ولا يصرف شىء من ذلك إلا بمقتضى الاذن المحكى عنه وعلى هذا قد صار النشر لفروع المدارس فى تاريخه ولزم تحريره لحضرتكم لاتباع الاجراء حسبما ذكره

(منشور نمرة ٢٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٣٠٢ (٢٩ يولييه سنة ١٨٨٥)
قيد الختم المنقوش عليه كلمة « صرف » ضمن الادوات الدائمة

مدرسة اسكندرية كانت استفهمت من النظارة عما اذا كان الختم المنقوش عليه كلمة (صرف)

الموجود بها تجرى قيده بالتاريخ أولاً ولما حصلت الخابرة مع المالية في شأن ذلك وردت منها مكاتبها الرقيمة ٢٧ مايو سنة ٨٥ نمرة ٢٢٤ بأن هذا الحزم يعد من أصناف الموجودات المستديمة وأن يجرى قيده ضمنها وحيث أنه تحرر للمدرسة المذكورة بقيد الحزم المذكور على مستلمه بالتاريخ فاقضى النشر بذلك لكافة المدارس وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٢١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٣٠٢ (٥ أغسطس سنة ١٨٨٥)
بارسال حساب الوجه عن يونيه سنة ١٨٨٥ للمالية واستمرار ارساله اليها كل شهر

قد علم مما ورد لنا من المالية بتاريخ ٢١ يوليه سنة ٨٥ نمرة ٢٦٩ محاسبة ان حسابات الوجه شهر يونيه سنة ٨٥ لم تقدم للمالية من فروع المدارس لغاية التاريخ المذكور وطلبت التحرير للقروء المذكورة بسرعة تقديمها مع استمرار تقديمها شهرياً بدون تأخير وحيث لا يخفى ان ما هو مدون بتعليمات حسابات الوجه بنظارة المعارف يقضى بتقديم الحسابات المذكورة للمالية في اول اسبوع من الشهر التالى ولذا ينبغي عدم تأخير تقديمها عن ذلك الميعاد فلهذا اقتضى النشر عن ذلك لقروء المدارس وهذا لحضرتكم ليسرع بارسال حساب المدرسة شهر يونيه سنة ٨٥ للمالية اذا كان لغاية الآن لم يرسل لها ويراعى تقديم الحسابات شهرياً في الميعاد المحدد بدون تأخير

(منشور نمرة ٢٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ غايه شوال سنة ١٣٠٢ (١١ أغسطس سنة ١٨٨٥)
باتنظام طريقة تحرير اسبوعيات التلامذة بموجب الاستاورة التي وضعتها النظارة

انه لاجل انتظام تحرير اسبوعيات تعداد التلامذة وسيرها بطريقة واحدة في جميع المدارس قد تحررت الاستاورة المرسلة مع هذا لتحرير اسبوعية التلامذة في يوم ١٠ أغسطس سنة ٨٥ على مقتضاها ويسرع بارسالها للنظارة ثم في كل يوم سبت ترد الاسبوعية للديوان بهذه الكيفية وفيما بعد سيرسل نسخ مطبوعة للتحرير فيها واقضى نشر ذلك للمدارس عموماً وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء بموجبه عن تلامذة مدرستكم

(منشور نمرة ٢٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٣٠٢ (٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٥)
بعدم تأخير تقديم حساب التمينات للنظارة لحاسبة المتعهد

انه بالنسبة لتأخير بعض المدارس في تقديم حساب التمينات المتصرفة من طرف حضرة سليمان بك العيسوى الجارى تقديمها شهرياً للديوان وحصول التشكى من المتعهد المومى اليه بسبب ذلك قد رأت النظارة موافقة تقديم الحسابات المذكورة من كل مدرسة شهرياً فى المواعيد المينة ادناه فى تاريخه تحرر للمدارس بما اقتضاه ذلك وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء على مقتضاه

تاريخ ارسال الكشوفة للنظارة ومنها للمالية

٣	مدرسة المتديان	
»	»	المصورة
»	»	اسكندرية
»	»	بنى سوف
»	»	طنطا
٤	»	التجهيزية
»	»	المهندسخانة
»	»	الالسن
»	»	الادارة
»	»	المعلمين
»	»	الطب والولادة
٧	»	ديوان العموم

(منشور نمرة ٢٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٠٢ (٦ سبتمبر سنة ١٨٨٥)
بالغاء استعمال دفتر استهارة ٦٤٧ بطلب ادوات الكتابة التى ستصرف بمعرفة النظارة

حيث انه سبق ارسل لحضرتكم يرفق ما تحرر من هنا فى ٢١ رجب سنة ١٣٠٢ نمرة ٨

منشورات دفتر من استمارة نمرة ٦٤٧ المختصة بطلب ادوات الكتابة لاستعمالها بالمدرسة والآن علم مما ورد لنا من المالية بنمرة ٢٤١ محاسبة عدم لزوم استعمال الاستمارة المذكورة بفروع المدارس وان ما يلزم لهم من ادوات الكتابة يصرف لهم مباشرة من يعتمد من النظارة وبناء على ذلك جاز ارسال ما يلزم للفروع من تلك الادوات بواسطة تحرير قسيمة من استمارة نمرة ٦٤٧ الموجودة بقلم عربى النظارة وعلى هذا فالدفر السابق ارساله للمدرسة لا لزوم له بها ويلزم اعادته للنظارة وان لم تحريره لحضرتكم للمعلومية بذلك وابناث الدفر المحكى عنه كما ذكر م

(منشور نمرة ٢٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٠٢ (٧ سبتمبر سنة ٨٥)
بان التلامذة ذوى المصروفات الذين يرتنون لاحق لهم فى استرداد باقى المصاريف

من يرفت من التلامذة الذين يدفعون المصروفات سواء كانوا بالقسم الداخلى أو الخارجى بأى سبب كان لا يكون له حق فيما يكون باقياً من مصروفاته السابق تسديدها مقدماً فى تاريخه نشر للمدارس وهذا لحضرتكم للمعلومية م

(منشور نمرة ٢٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٠٢ (٤ اكتوبر سنة ٨٥)

بتبليغ ما قرره المالية من جعل قيمة الريال ابو طاعة ١٦ بدل ١٧

بناء على الوارد من نظارة المالية فى تاريخه نمرة ١٧٢ ينهى ان لا قبلوا الريال أبى طاعة الا بسطة عشر قرشاً وعشرين فضه اعتباراً من ٣ اكتوبر سنة ٨٥ بدلاً من ١٧ سبعة عشر قرشاً م

(منشور نمرة ٢٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٣٠٣ (٢ نوفمبر سنة ٨٥)

بتبليغ ما قرره المالية من جعل قيمة الريال ابو طاعة ١٦ بدل ١٦

انه بناء على الوارد من المالية نمرة ١٩٦ لا قبلوا الريال أبى طاعة الا بسطة عشر قرشاً

فقط بدلاً من ستة عشر قرش ونصف اعتباراً من ٢ نوفمبر سنة ٨٥ م

(منشور نمرة ٢٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢ صفر سنة ١٣٠٣ (٩ نوفمبر سنة ٨٥)

بالتعليمات الواجب اتباعها في طلب وصرف الملبوسات والادوات المهمة

حيث انه بالحاجة مع المالية فيها يكون فيه انتظام السير في صرف الملبوسات والادوات المهمة المقرر لاستعمالها مدة معلومة وتحرير كشوفات التأييد اللازمة عنها استمارة نمرة ٦٤١ قد تراءى موافقة السير في ذلك على مقتضى الطريقة الآتية بيانا وهي :

أولاً ان صرف الاصناف المذكورة من مخزن العموم لا يكون الا بعد تقديم كشوفات التأييد عنها للديوان مرفوعة بالطلب الذي يقدم عنها من المدرسة واجراء مراجعة تلك الكشوفات بقلم السكرتارية والتصديق عليها منه بما يفيد المراجعة واتضح استحقاق الصرف ثانياً انه بعد صرف الاصناف من المخزن تعاد كشوفة التأييد للمدرسة برفق الاذن الذي يصدر لها من النظارة بقبول الاصناف لتوزيع ما فيها على اربابه

ثالثاً بحال توزيع ما بالكشوفات على التلامذة الواردة أسماؤهم بها يتصدق عليها من المدرسة بذلك وتفيد الاصناف على التلامذة بالدفاتر استمارة نمرة ٦٣٢ الموجودة بالمدرسة رابعاً بعد اجراء التوزيع والقيد كما ذكر تعاد الكشوفة للديوان للقيد كذلك بالدفاتر استمارة نمرة ٦٣٢ الموجودة بالسكرتارية والتأشير على الكشوفات بما يفيد ذلك

خامساً اذا لم يصرف شيء مما هو مندرج في تلك الكشوفة لاي تلميذ بسبب غيابه أو رفته أو غير ذلك يتأشر امام اسمه من المدرسة في خانة الملاحظات بالكشف الوارد اسمه به ويبين ذلك في التصديق الذي يحرر عليه من المدرسة وعلى قلم السكرتارية عند اعادة الكشوفات له لاجراء القيد به اذا وجد بها تأشيرتات مثل ذلك ان يراعى استبعاد مقادير الاصناف التي لم تصرف لاربائها من طلب المدرسة الذي يقدم للديوان بعد ذلك سادساً حيث ان وضع الاستمارة المطبوع بها كشف التأييد نمرة ٦٤١ قد وجد انه لا يسع من اسماء التلامذة سوى تلميذ ١٩ ولكل تلميذ صنف واحد على ان المدرسة الواحدة مثل مدرسة المتديان أو التجهيزية ربما تصرف في الدفعة الواحدة من الاصناف المحكى عنها الى نحو الثلاثمائة تلميذ ولكل تلميذ نحو الخمسة اصناف او اكثر فقد تراءى موافقة طبع الاستمارة المذكورة بوضع وحجم مناسبين لما ذكر

فقد استصوب اتباع الاجراء على مقتضى هذه الطريقة من ابتداء تاريخه وبما انه لا يخلو ان يوجد بمهد بعض امناه التوريدات أشياء من تلك الملابس والادوات بغير صرف فلا يصرف منها شئ من الآن الا بمقتضى تصريح يصدر من النظارة بناء على كشف تأييد استارة نمرة ٦٤١ يرسلها من المدرسة ببيان المستحق صرفه لاجراء امراجته ويكون الاجراء في صرف ذلك وقيده على حسب الطريقة المينة بهذا وحيث انه لغاية الآن لم يحصل طبع الاستارة بالرسم الذى ترأى موافقة طبعها به فكشوفات التأييد يكون تحريرها في ورق عادة على حسب الرسم المرسل لكم برفق هذا حتى تطبع الاستارة ويرسل للمدرسة المقدار الذى يلزم ارساله منها وفي تاريخه قد صار النشر عن ذلك لقروء المدارس وهذا لحضرتكم للاجراء على مقتضاء هذا واذا كان لغاية تاريخ وصوله يوجد بالمدرسة مستندات بملبوسات أو أدوات مهمة منصرفه للتلاميذ ولم تقيد عليهم بالدقاتر استارة نمرة ٦٣٢ الموجودة بالديوان فيسرع بارسالها له لاجراء قيدها به وليكن معلوماً ان النظارة لا تصرح لاي مدرسة بصرف شئ من الملابس والادوات المذكورة ما لم يرد منها افادة دالة على عدم وجود مستندات بها بغير قيد في الدقاتر مما يختص بالمصرف للتلاميذ لغاية تاريخ وصوله

(منشور نمرة ٢٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٦ صفر سنة ١٣٠٣ (٣ ديسمبر سنة ٨٥) بتبليغ ما قرره مجلس النظار من عدم اعطاء مكافأة للمستخدمين نظير اشتغالهم في غير الاوقات المحددة للعمل نظارة المالية بلغت المعارف بما ورد منها بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٥ نمرة ٤١٥ محاسبة نص مكتبة سابق صدورها لها من مجلس النظار في ٢٢ ل سنة ١٣٠٠ نمرة ٤١١ مقتضاها عدم اعطاء مكافأة للمستخدمين مقابلة اشتغالهم في غير الاوقات المحددة للعمل لاتباع الاجراء على موجهة وحيث من الاقتضاء تعميم العلم به فقد صار نشر ذلك في تاريخه وهذا لكم للمعلومية والاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٣٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٧ ربيع اول سنة ١٣٠٣ (١٣ ديسمبر سنة ٨٥) بجمل اوقات الدراسة ابتداء من سنة ١٨٨٦ بالساعات الافرنجية

حيث انه ترأى ان تكون اوقات الدروس من ابتداء سنة ٨٦ بالساعات الافرنجية لعدم

اختلافها في كل وقت وهذا يستلزم تجديد أوقات مخصوصة لفصل الصيف وأخرى لفصل الشتاء فينبغي تحرير جداول أوقات الدروس بالساعات الافرنجية كما ذكر عن الفصل الحالي الذي هو فصل الشتاء وارسالها للديوان بحيث تكون موجودة به في يوم ٢٠ ديسمبر سنة ٨٥ وقد صار نشر ذلك للمدارس عموماً لاتباعه وهذا لحضرتكم لمعلوماته وارسال الجدول المتعلق بالمدرسة نظارتكم في الميعاد المذكور لاجراء مقتضاه

(منشور نمرة ٣١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٩ ربيع أول سنة ١٣٠٣ (١٥ ديسمبر سنة ٨٥)

بجمل نمرة أخلاق التلامذة ضمن المتوسط العمومي في الامتحانات

ان مدرسة الادارة طلبت بمكانية تقدمت منها للنظارة نمرة ١٤٦ تفسر الطريقة المصطلح عليها بالمدارس في وضع نمر الأخلاق والعلوم للتلامذة نظراً لما أورته من انها مضرة بصالحهم وحيث ان الذي رأته النظارة موافقة اتباعه من الآن هو ان يؤخذ متوسط نمر الاخلاق التي تعطى للتلميذ من الخوجات والضباط ويوضع على نمر علومه ويؤخذ متوسط الجميع وهو الذي يكون عليه الممول في النقل فاقضى النشر بذلك عموماً وهذا لحضرتكم لمعلوماته واتباع السير بمقتضاه من الآن فصاعد

(منشور نمرة ٣٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٠ ربيع أول سنة ١٣٠٣ (١٦ ديسمبر سنة ٨٥)

بإيجاد خزانة بكل مدرسة لحفظ النقود بها

انه بتوجهنا لمدرسة الصنائع والمعلمين لتفقد احوالهما والتحقق من انتظام سيرهما وباجراء مراجعة حساب السلفة المستديمة والمتحصلات لم توجد قودها بهما وبالسؤال عنها قيل انها بمنازل الضباط التي هي في عهدهم وحيث كان ذلك مخالفاً اذ لا يجوز وضع قود المصلحة خارجاً عن مركزها وقد تحرر للمدرستين المذكورتين بما اقتضاه ذلك فلاجل منع ما يكون حاصلاً بباقي المدارس أو ما عساه يحصل بهما من هذا القليل اقضى النشر بما ذكر لمعلوماته والحذر من الوقوع فيه وبما أن هذا يستلزم وجود خزانة بكل مدرسة لحفظ تلك النقود وغيرها بما فقد تحدد ميعاد خمسة ايام من تاريخه حتى أن كل مدرسة لم يكن موجوداً بها خزانة لذلك تطلبها رسمياً في ظرف هذا

الميعاد من النظارة لاستحضارها بحيث انه اذا مضى هذا الميعاد ولم ترد من احدى المدارس مكتابة بالطلب تعتبر من المدارس الموجودة بها خزانة وحيث لا يقبل منها عذر اذا حصل التقطش عليها ولم توجد تقودها موجودة بها حال الجرد وقد تحرر هذا الحضرتمك للاجراء على وجه ما توضيح

(منشور نمرة ٣٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٤ ربيع أول سنة ١٣٠٣ (٢٠ ديسمبر سنة ٨٥)
بتبليغ ما طلبته المالية من ضرورة تقديم مستندات ماصرف من السلفة في ٢٥ ديسمبر لتفصيل الحسابات

أنه لاجل امكان توريد ماصرف من السلفة بمصروفات السنة قبل تقفيلها قد رغبتم المالية في منشورها الوارد للنظارة بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ٨٥ نمرة ٤٥٢ بحاسبة انه يصير تقديم حافظه مستندات ماصرف من السلفة بديوان النظارة وفروعها في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ٨٥ وعليه ينبغي ان ما يكون صرف من السلفة لكل مدرسة لحد يوم ٢٥ ديسمبر سنة ٨٥ ترسل به الحافظة اللازمة مع المستندات لديوان النظارة في يوم السبت ٢٦ منه لامكان مراجعتها وتقديمها للمالية في الميعاد المحدد وفي تاريخه تحرر لباقي المدارس وهذا الحضرتمك للاجراء على وجه ما ذكر

(منشور نمرة ٣٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٥ ربيع أول سنة ١٣٠٣ (٢١ ديسمبر سنة ٨٥)
بتحديد يوم الثلاثاء من كل اسبوع ليحضر فيه من الساعة ١٠ الى ١٢ من يكون من نظار المدارس لديه ملحوظات يقتضى العرض عنها شفهاً

انه لاجل منع مشغولية نظار المدارس بحضورهم في كل وقت للديوان لعرض ما يكون لديهم من الملحوظات والطلبات التي يلزم عرضها شفهاً قد ترى تخصيص يوم الثلاثاء من كل اسبوع لحضور من يريد من نظار المدارس أو وكلائهم لهذا الغرض من ابتداء الساعة ١٠ صباحاً الى الساعة ١٢ افرجى ما عدا الامور الوقتية المهمة التي لا يمكن تأخير عرضها الى اليوم المذكور فهذه لا بأس بالحضور لعرضها في الوقت الذي يرى ناظر المدرسة لزوم عرضها فيه وعليه قد صار النشر بذلك للمدارس وهذا الحضرتمك لمعلوماته والاجراء على مقتضاه من الآن فصاعداً

(منشور نمرة ٣٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٦ ربيع أول سنة ١٣٠٣ (٢٢ ديسمبر سنة ١٨٥)
بتنهم التلامذة ان النظارة ليست مسئولة عن استخدامهم

قد شوهد أن كثيراً من تلامذة المدارس عند ما يتممون الدراسة أو يرتقون من مدارسهم يترددون على النظارة ملحين عليها بطلب استخدامهم بمصالح الحكومة أو التكفل بأمر معاشهم زعماً منهم بأنها ملزمة لهم بذلك وبما أن هذا فكر فاسد لا حق لاحد فيهم لان النظارة لا يلزمها سوى تعليمهم واخراجهم متى تمموا دروسهم واعطاهم شهادات دالة على ما تحصلوا عليه من العلوم للبحث على معاشهم بأنفسهم بمقتضى تلك الشهادات وقد قرر في مجلس النظارة بجلسته المتعقدة في ٩ نوفمبر سنة ١٨٥ لزوم ابطال هذا الفكر المنتشر بين التلامذة فاقضى النشر عموماً وهذا لحضرتكم العلم به واعلانه لكافة التلامذة وتعليمهم مقتضاه وكذلك كل من يستجد بها من التلامذة لعدم تشبههم بهذه الادعاءات وعدم انكاههم عليها واتجاه أفكارهم من الآن لما فيه صالحهم وفي تاريخه محرر بنشر ذلك في الجرائد الرسمية م

(منشور نمرة ٣٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٨ ربيع أول سنة ١٣٠٣ (٣ يناير سنة ١٨٨٦)
بجمل مصروفات التلامذة بالمكاتب عشرة قروش في الشهر

حيث استنسب توحيد المصروفات التي يدفعونها تلامذة المكاتب وجعلها ٦ قروش بدلاً من ١٥ و ١٠ و ٥ بحيث لا يكون عدد الذين يدفعون المصروفات أقل من نصف العدد الذي يوجد بالمكتب ففي تاريخه محرر لتلك المكاتب باتباع ذلك من أول يناير سنة ١٨٨٦ وهذا لحضرتكم للاجراء بمقتضاه بالمكتب نظارتكم م

(منشور نمرة ٣٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٨ ربيع أول سنة ١٣٠٣ (٣ يناير سنة ١٨٨٦)
بتكليف نظار المدارس بتحرير مذكرات بما يرغبون عرضه قبل اجتماعهم كل يوم ثلاثاء

قد رأينا من الموافق قبل اجتماع حضرات نظار المدارس بالديوان في كل يوم ثلاثاء المحدد
لاجتماع حضراتهم فيه لعرض ما يكون لديهم من الملاحظات حسب المنشور يحرر كل من حضراتهم
نوتة بما يريد عرضه حتى بانقضاء الجلسة ترك بالنظارة لاجراء المقتضى عنها وعليه اقتضى
تحريره لحضرتكم للمعلومية

(منشور نمرة ٣٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٩ ربيع أول سنة ١٣٠٣ (٤ يناير سنة ١٨٨٦)
بتبليغ النحاس بالمدارس في كل شهر مرة

أنه لاجل دوام نظافة النحاس الجارى استعماله بطبخ يك التلامذة بالمدارس حفظاً لصحتهم
قد تراءى لزوم اجراء يابض النحاس المذكور مرة في كل شهر وبما ان الشروط المعقودة مع
متعهد البياض لم يحدد فيها مدة معينة لكل دفعة فاقضى تحريره لحضرتكم للمعلومية واجراء البياض
في كل شهر كما توضح من الآن فصاعد

(منشور نمرة ٣٨ مكررة)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٥)

باجتماع المفتشين بالنظارة كل يوم اربعاء لعرض تقاريرهم وتلقى ما يلزم من التعليمات

ان لائحة اختصاصات مجلس المعارف والمفتشين وغيرهم من مقتضاها ان جميع المفتشين هم
عبارة عن معاونين خصوصيين لناظر المعارف يرسلهم متى اراد الى المدارس والمكاتب ليعلموه
بتقارير يعرضونها عليه بجميع ما يروونه في المدارس والمكاتب مادياً كان أو منوياً ولما كان دوام

التفتيش والملاحظة على المدارس هو من الامور المهمة الموصلة لانتظام احوالها وحسن ادارتها فقد رأينا لزوم اجتماع حضرات المفتشين المذكورين بديوان النظارة في يوم الاربعاء ٦ يناير سنة ٨٦ الساعة ٢ بعد الظهر لاعطائهم التعليمات العمومية اللازمة لاتباعها والتعليمات الخصوصية المقتضى اجراؤها في الاسبوع الذي يلي ذلك التاريخ ويتخذ كل يوم اربعاء من كل اسبوع في الساعة الثانية افريقية بعد الظهر ميعداً لاجتماع حضراتهم بديوان النظارة لمرض تقاريرهم بما رأوه من التفتيش الذي صار في الاسبوع الماضي بايضاح ملحوظاتهم عنه واخذ التعليمات الجديدة عما يلزم اجراؤه في الاسبوع التالي له وهكذا وبناء عليه قد تحرر في تاريخه لباقي حضرات المفتشين وهذا لحضرتكم للعلم بما توضح والاجراء على مقتضاه

(منشور نمرة ٣٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢ ربيع آخر سنة ١٣٠٣ (٧ يناير سنة ١٨٨٦)

بتحصيل مصروفات التلامذة على اربعة اقساط بحيث يدفع كل قسط قبل مياعده بخمسة عشر يوماً

انه لاجل ان يكون تحصيل المصروفات المقررة على التلامذة بالمدارس بصورة منتظمة يمكن بها الوقوف في اوقات معينة على مقدار ما تحصيل مما هو مربوط على تلامذة كل مدرسة فقد تراءى للنظارة ان يكون تحصيل تلك المصروفات بالكيفية الآتية وهي :

أولاً إذا دخل أى تلميذ في أى مدرسة وتقررت عليه المصروفات سواء كان بالقسم الداخلى أو بالقسم الخارجى وكان دخوله في أثناء الشهر ولو كان في العشرة الايام الثلاثة منه يحصل منه مصروفات الشهر كاملة

ثانياً تحصيل المصروفات من تلامذة القسمين في كل سنة يكون على أربعة أقساط الاول يكون في أول يناير والثاني في أول ابريل والثالث في أول يولي والرابع في أول اكتوبر واذا صادف تأخير أى قسط مدة المساحة فعند دخول التلميذ في أول السنة المكتتبة يؤخذ منه مرتب القسطين

ثالثاً حيث ان المصروفات المقررة على تلامذة الدرجتين الاولى والثانية من القسمين الداخلى والخارجى هي مصروفات مكتبية والسنة المكتتبة هي ما بين تسعة أشهر وعشرة فذلك المصروفات لا يستنزل منها ما يخص مدة المساحة اما المصروفات المقررة على تلامذة الدرجة الثالثة الخارجية فيثبت انها لم تكن بصفة مصروفات مكتبية فلا تحصيل منهم مصروفات عن مدة المساحة طبقاً للمنشور الصادر من النظارة في ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٣٠١

رابعا انه لاجل أن يكون تحصيل الاقساط عن جميع التلامذة بحالة منتظمة في الاوقات المعينة للدفع ينبغي ان لا يتحصل من التلامذة المستجدين الا ما يخص المدة التي تكون باقية من القسط الذي دخل في أثناء مدته بمعنى انه إذا دخل التلميذ في ١٠ من شهر فبراير فالدة التي تحصل مصروفاتها عنه تكون عن شهرين أى فبراير ومارس

خامسا طلب أى قسط من الاقساط المذكورة يكون قبل انتهاء مدة القسط السابق بخمسة عشر يوماً سادسا من لم يورد القسط المطلوب في ظرف الخمسة عشر يوماً المذكورة بدون أن يبدى للمدرسة عنه ملحوظات تستدعى النظر فالمدرسة أن تجري رفته لغاية المدة المسبوق تسديد مصروفاتها بعد الاستئذان من الديوان

سابعا حيث ان دفع المصروفات مقدماً اما هو لتحضير ما يلزم للتعليم من الكتب والادوات وغيرها فمن يرفق من هؤلاء التلامذة قبل انقضاء المدة المسبوق تسديد مصروفاتها سواء كان بطلب أهله أو بطلبه أو بناء على ما يراه الديوان في حالته من عدم التجاح أو غير ذلك لا يرد اليه ما يكون باقياً من تلك المصروفات على حسب منشور النظارة الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ٨٥ نمرة ٢٥

ثامناً حيث انه يوجد تفاوت في تواريخ انتهاء المصروفات المسبوق تسديدها من قبل الآن من تلامذة القسمين فبنيى انه متى استحققت مصروفات أى تلميذ وكان تاريخ استحقاقها حل في أثناء شهر أو في أثناء مدة قسط من الاقساط الاربعة لا تؤخذ عنه مصروفات جديدة الا عن المدة التي تكون باقية من مدة القسط الذى حل فيه أو ان تحصيل مصروفاته ولا تحسب عليه مصروفات الشهر الذى يكون قد مضت منه أيام بالكامل بل تؤخذ منه مصروفات عن بقية الشهر مع ما يكون باقياً من المدة التي يلي انتهاء حلول قسط وقد تحررت هذه اللائحة على وجه ما توضح ونشرت صورتها للمدارس عموماً وهذا لحضرتكم العلم بما اشتملت عليه والاجراء على مقتضاها من الآن فصاعداً

(منشور نمرة ٤٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٧ رمضان سنة ١٣٠٣ (١٢ يناير سنة ٨٦)

للمدارس الموضحة ادناه

باتباع ما قررته المالية من استقطاع قيمة ورق التبعة مما يصرف ثمنه من السلفة

حيث علم ان بعض المشتريات المتصرف ثمنها من السلفة المستدعة المتقدمة مستنداتها من المعارف المالية لم يكن مستقطلاً من ائمانها شيء نظير ثمن سند ثمنه ارتكناً على أن قيمة ائمان تلك المشتريات

مدفوعة للبائع باكملها وكون التعليقات المرعية الاجراء تقضى باستقطاع ثمن السند التبعة من اثمان المشتروات تنفيذاً لاحكام التعليقات فاقضى النشر عن ذلك لفروع المدارس وهذا لحضرتكم للمعلومية بما توضح ومراعاة استقطاع اثمان ورق التبعة كما ذكر مـ

(منشور نمرة ٤١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٣٠٣ (١٦ يناير سنة ٨٦)
بانه قد أحيل على ديوان الاوقاف المدارس والمكاتب التى يصرف عليها منه

حيث ان سعادة مدير الاوقاف أورى فى الافادة الواردة بتاريخ ١٤ يناير سنة ٨٦ نمرة ١٠ انه صدر النطق العالى باحالة ادارة المدارس والمكاتب التى مصروفاتها على طرف الاوقاف ومن ضمنها المدرسة نظارة حضرتكم على الديوان المذكور فينبغى ان ما يتعلق بمكتبكم تكون المسكاتية عنه لديوان الاوقاف مباشرة من الا نضاعداً وفى تاريخه صار النشر لباقي تلك المدارس والمكاتب وهذا لحضرتكم للاجراء بمقتضاه مـ

(منشور نمرة ٤٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٣ رمضان سنة ١٣٠٣ (٢٨ يناير سنة ١٨٨٦)
بتبلغ ما ورد من المالية عن عدم قبول الجنيه الانجليزى الا بالوزن

نظارة المالية أرسلت لنا افادة مؤرخة فى ١٧ يناير سنة ٨٦ نمرة ١٠ مقتضاها انه متداول بشعر اسكندرية منذ عهد قريب كثير من صنف الجنيه الانجليزى يقل فى الوزن عن الاصل بالنسبة لتحليل جزء منه بمواد كياوية ولذلك يراد النشر لفروع النظارة بملاحظة عدم قبول ما يرد من صنف الجنيه المذكور بالكيفية المحكى عنها فى تاريخه بحرر للمدارس وهذا لحضرتكم للمعلومية وملاحظة ما ذكر مـ

(منشور نمرة ٤٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٣١ يناير سنة ٨٦)
عن كيفية بصمة الاختام فى سجلات الماهيات

حيث انه لاجل التحقق فى كل وقت من صحة بصمة اختتام كافة مستخدمى النظارة والمراجعة

عليها عند صرف استحقاقاتهم الشهرية وغير ذلك مما تمس إليه الحاجة قد رأت لزوم توقيع بصمة اختتامهم بسجلات الماهيات في خانة الملاحظات وقد استحسن ذلك المالية أيضاً فيما ورد منها بتاريخ ١٧ يناير سنة ٨٦ نمرة ٢٧ فينبغي اتباع الاجراء في ذلك على الكيفية المبينة ادناه وهو ان يصم في خانة الملاحظات من جهة اليسار اختتام المستخدمين الحالية امام اسمائهم تحت عنوان بصمة الاختتام من أول يناير سنة ٨٦ وإذا تجدد ختم أى شخص وصرح باعتقاده فيصم بجوار البصمة القديمة تحت عنوان يكتب فيه تاريخ تجديده وهكذا هذا وينبغي على من يصرف الماهيات شهرياً ان يراجع بصمة اختتام المستخدمين حال توقيعها بكشف الماهيات على الواورد بالسجل ليتحقق من صحتها إذ أنه هو المسؤول في ذلك بمقتضى التوقيع الذى توقعه على كشف الماهيات وفى كل سنة تعاد بصمة الاختتام امام الاسماء عند ترحيلها وتراجع هذه البصمة على بصمة الاختتام المستمرة لغاية السنة الماضية وحيث انه صار النشر عن ذلك لفروع النظارة فهذا لحضرتكم للاجراء

خانة الملاحظات بصمة الاختتام

<p>ويعمل هكذا كل تكرار تجديد الختم في نفس السنة</p>	<p>٤ ابريل سنة ٨٦ إلى ٢٥ فبراير سنة ٨٦</p>	<p>في يناير سنة ٨٦</p>	<p>امام زيد</p>
	<p>في ٦ مارث سنة ٨٦</p>		<p>امام عمرو</p>

(منشور نمرة ٤٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٦ فبراير سنة ٨٦)

باتباع قرار ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ الخاص بالعلوات لغاية سنة ١٨٨٦

المسطر ادناه صورة ما صدر من المالية بتاريخ ٢٦ يناير سنة ٨٦ نمرة ١٤ بشأن اتباع قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ في شأن الضمان لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٨٦ واقتضى تحريره لحضرتكم للعلم به والعمل بمقتضاه

صورة منشور صادر من المالية بتاريخ (٢٦ يناير سنة ٨٦ نمرة ١٤ اداره)

من ضمن ما في افادة مجلس النظارة المرسلة للمالية رقم ١٢ يناير سنة ٨٦ نمرة ٣٢ أشير
بانه قرر مجلسه المنعقدة في ٧ يناير سنة ٨٦ على ان القواعد المقررة في قرار المجلس الصادر
بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ٨٤ بشأن الضائم يتبع الاجراء على مقتضاه لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٦
فبناء عليه اقتضى تحريره لسعادتكم للمعلومية واتباع الاجراء حسبها قرر مـ

(منشور نمرة ٤٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٦ جا سنة ٣٠٣ (١٠ فبراير سنة ٨٦)

بالسير على مقتضى جداول الدروس المثبتة من يناير سنة ١٨٨٦ حتى تصدر أوامر أخرى

ان الجداول التي تقدمت من المدارس والمكاتب ببيان أوقات الدروس الجارى العمل بموجبها
من أول يناير سنة ٨٦ قد اعتبرت بالدیوان عن فصل الشتاء فلا يجوز لای مدرسة كانت أو مكتب
أن یغير شيئاً فیها بل يتبع السير على موجهها الى انتهاء هذا الفصل وبحلول فصل الصيف ويرى
الديوان لزوم تغيير الاوقات عندها یصدر منه الامر بذلك ففي تاريخه صار النشر للمدارس وهذا
لحضرتكم للمعلومية مـ

(منشور نمرة ٤٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٠ جا سنة ٣٠٣ (١٤ فبراير سنة ٨٦)

بارسال ما يكون من الادوات والكتب عهدة أمناء التوريدات الى مخزن النظارة لقيام الديوان بصرف
جميع ما يستحق للتلاميذ

فما ورد لنا من المالية نمرة ٣٥٣ علم ان الحسابات الجارى تقديمها لها شهرياً من المدارس
عن عهد أمناء التوريدات منظور حصول الاستثناء عن تقديمها لها من أول سنة ١٨٨٦ اكتفاء
بعدم صرف شيء لفروع المدارس من الخزن العمومي زيادة عما يكون مستحقاً صرفه بناء على
الطلبات وكشوفات التأیید التي تقدم منها للنظارة وحيث ان هذا يستدعي توريد جميع ما يكون
باقياً بعهد أمناء توريدات مدارس مصر لحد الآن بالخزن العمومي لكي ان الذي يصرف من أول
يناير سنة ٨٦ هو المرتبات الشهرية بناء على كونها مستحقة الصرف في ذات الشهر المنصرفة فيه

من الخزن العمومى وعليه ينبغي ارسال ما يكون موجوداً بعبدة أمين توريدات المدرسة نظارتكم الى الخزن المذكور وورود الافادة ببيانه لصدر الاذن لامين الخزن بقبوله مـ

(منشور نمرة ٤٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٠ جاسنة ٣٠٣ (١٤ فبراير سنة ٨٦)

الناء ارسال حسابات الصنف الشهرية للمالية او النظارة ماعدا مدرستى اسكندرية والمنصورة فانها يقدمان للنظارة حساباً كل ثلاثة أشهر

حيث انه بما ورد للنظارة من المالية بتاريخ ١٨ يناير سنة ٨٦ نمرة ٣٢ محاسبة رؤى عدم لزوم تقديم حسابات الصنف الشهرية للمالية من فروع المدارس التى لا يكون بها مخازن من ابتداء سنة ٨٦ اكثفاه يكون صرف لوازماتها جارياً من النظارة ماهو أدوات التعليم بحسب الزوم بمراعاة عدد التلامذة والملبوسات والادوات المهمة بحسب الاستحقاق وانه ان تراهى للمعارف لزوم تقديم حسابات فيكون تقديمها لها وانه بدلاً عن أن تكون شهرية لا بأس بأن تكون كل ثلاثة أشهر أو أربعة مرة فلهذا وكونه بتاريخ ١٤ فبراير سنة ٨٦ نمرة ٤٦ صدر منشور النظارة لمدارس مصر بطلب ارسال الاصناف الباقية بدون صرف التى بمهد أمناء التوريدات الى مخزن المدارس العمومى لايرادها به مقابلة صرف لوازماتها بناء على الطلبات التى تقدم منها للنظارة فقد استصوب انه من ابتداء سنة ٨٦ لا يتقدم للمالية من فروع مدارس مصر والاقاليم حسابات عن عهد أمناء توريداتها فقط مدارس مصر ترسل للنظارة حسابات شهرية عن عهد الامناء لحد مايجرى توريد ما يهدهم الى الخزن العمومى ويجرى خصمه بأخر حساب يتقدم للنظارة وبعد ذلك لا ترسل هذه المدارس للنظارة ولا للمالية حسابات عن عهد أمناء التوريدات اكثفاه بما سبق ذكره وانه إذا اقتضى الحال لمراجعة حساب الامناء الجارى بالشطوبات والقسائم الموجودة بالفروع أو التحرى عن شيء منها فيتوجه من يلزم من النظارة للمدرسة لاجراء ذلك بها أو النظارة محرر عنه للمدرسة أما مدرستا اسكندرية والمنصورة فبدلاً عن الحسابات التى كان جارياً تقديمها منها للمالية فن ابتداء سنة ٨٦ تقدم للنظارة عن كل ثلاثة أشهر حساباً واحداً وعلى ذلك اقتضى النشر لفروع المدارس وهذا لحضرتكم للمعلومية واتباع الاجراء حسبما توضح به مـ

(منشور نمرة ٤٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٠ جا سنة ٣٠٣ (١٤ فبراير سنة ٨٦)

بيان قطع المطالعة العربية للمدارس الابتدائية التي تقرر من كتاب التعرین

حيث ان تحديد مواد المطالعة للمدارس الابتدائية في اللغة العربية قد قيد بالبروجرام بواسطة وضع نمر لابتداء ونهاية كل مقدار يلزم مطالعته من كتاب التعرین ولتناسبة ما تراهى الآن من ان الكتب الموجودة بأيدي التلاميذ ليست كلها من طبعة واحدة وأن كمية المقادير الدالة عليها تلك النمر متفاوتة في كل طبعة منها قد استنسب أن يحدد تلك المواد يكون على الصورة الآتية :

السنة الاولى من ابتداء الكلمات المركبة من حرفين لغاية النادرة العاشرة من الجزء الاول (عوضاً عن صفحة ٣٧ الى ٧٨)

السنة الثانية من ابتداء الجزء الثاني تمرين لغاية قواعد الاسلام (عوضاً عن من نمرة ٥ من الجزء الثاني الى صفحة ٤١ منه)

السنة الثالثة من ابتداء رسالة قانون الصحة من التعرین الى خاتمة في ايراد بعض نصائح حكيمية (عوضاً عن من صفحة ٤١ الى ٧٨)

السنة الرابعة من ابتداء خاتمة في ايراد بعض نصائح حكيمية لغاية الحصة الخامسة عشرة (عوضاً عن من صفحة ٧٨ الى ١١٢)

هذا مع ملاحظة ان المراد يشرح رسالة قواعد الاسلام التي ذكرت فيها هو مقرر للسنة الثالثة هو نفس القواعد المسطرة بالتدريسين من ابتداء المسامرة الخامسة والعشرين الى انتهائها لا رسالة مخصوصة على حديثها وعليه ينبغي اتباع ما ذكر حسبما توضح

(منشور نمرة ٤٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ جا سنة ٣٠٣ (١٥ فبراير سنة ٨٦)

بأن ما يلزم المدارس من الادوات بعد اليوم التعرین من كل شهر المحدد لتقديم الطلبات يطلب بتدأكر مؤقتة

حيث أن تعليمات حسابات الوجه تقضى بان كل مدرسة تطلب ما يلزم لها من الاصناف والادوات التعليمية في يوم ٢٠ من كل شهر عن الشهر التالى وقد تبين بالاختبار ان بعض المدارس احياناً يلزم لها ادوات في غير ذلك الميعاد نظراً لتوارد تلاميذ زيادتها أو غير ذلك ولو حصل تأخير

الطلب الى الميعاد المحدد ينشأ عن ذلك عطل في حركة التعليم فقد رأت النظارة من الآن فصاعداً ان كل ما يلزم لاي مدرسة بعد صرف لوازماتها في الميعاد المحدد تقدم عنه تذكرة طلب للنظارة عن يد مندوب مخصوص يتعين للاستلام ورئيس السكرتارية العربية يصرح بصرفها من الخزن العمومي بصفة مؤقتة وبحلول الميعاد السالف ذكره وتحرير استمارات الطلبات وكشوفات التأييد من المدارس يدرج فيها ماسبق طلبه من هذا القبيل وبصدور الاذونات الرسمية على تلك الاستمارات للمخزن بالصرف على أمين الخزن ان يحتسب على كل مدرسة ما يكون سبق صرفه ويعطيا الباقي مع التذاكر الاصلية وأمين توريدات كل مدرسة متى تحقق من صحة ما سبق وروده لمدرسته في اثناء الشهر من مقتضى التذاكر التي أعطيت له من الخزن مع باقي المطلوب له ان يمزق تلك التذاكر بشرط ان المدرسة التي تكون قدمت استمارة الطلب الشهرية وصدر عليها الاذن للمخزني ليس لامين الخزن طلب عليها بشيء يكون محرراً به تذاكر فيما قبل تاريخ تلك الاستمارة وقد صار النشر عن ذلك للمدارس وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء بمقتضاه من الآن فصاعداً مع اعلان أمناء التوريدات به ومرسل مع هذا عدد من تذاكر الطلب لاستعمالها فيما ذكر وسيُرسل فيما بعد مقدار آخر م

(منشور نمرة ٥٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ جاسنة ٣٠٣ (١٥ فبراير سنة ٨٦)

بطلب تقديم كشوف باللازم في سنة ١٨٨٦ لتداركه

حيث انه مقتضى معرفة اللوازمات التي تكون لازمة للمدارس في سنة ٨٦ لاجل تداركها وهذا يستدعي معرفة مقادير الاصناف التي تلزم لكل مدرسة من الآن لغاية تمام سنة ٨٦ ومعرفة ما يكون باقياً بغير صرف من الاصناف المقتيدة بم عهد توريدات المدارس وما يكون موجوداً بكل مدرسة من الاصناف الغير لازمة لها التي تصلح للاستعمال بالمدارس الأخر وبما ان ما في عهد أمناء التوريدات سيجرى ايراده بمخزن المدارس العمومي تحت الصرف بحسب اللزوم فاللازم اجراؤه هو ان كل مدرسة ترسل للدبوان كشافين أحدهما يبينان كافة ما يكون لازماً صرفه في شؤونها من الآن لغاية تمام سنة ٨٦ من الكتب والملبوسات والادوات وغير ذلك بمراعاة ما هو مقرر في الميزانية والأخر يبينان ما يكون موجوداً فيها بغير لزوم من الادوات الدائمة التي تكون صالحة للاستعمال وقد تمهد ميعاد لورود الكشافين المذكورين من كل مدرسة لغاية يوم ٢٤ فبراير سنة ٨٦ وفي تاريخه صار النشر عن ذلك لفروع المدارس وهذا لحضرتكم للاجراء حسبما توضح م

(منشور نمرة ٥١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٢ جاسنة ١٣٠٣ (١٦ فبراير سنة ٨٦)
باستعمال كشف التأيد استارة نمرة ٦٤١ في اثبات ما يصرف للتلاميذ

حيث أن كشف تأيد طلبات اللوازمات استارة نمرة ٦٤١ الذى تنوه فى منشور النظارة الصادر لقروى المدارس بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ٨٦ نمرة ٣٨ أنه باجراء طبعه بالرسم الذى ترى موافقة طبعه به يرسل لكم النسخ الى يلزم اراها منه قد جرى طبعه وورد منه جانب لهذا بمكتابة من المالية رقم ١٣ فبراير سنة ٨٦ نمرة ٦٨ بحاسبة فرسل لحضرتكم برفق هذا :
ذلك الكشف لاستلامها واستعمالها فيها وضعت من أجله

(منشور نمرة ٥٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٠ فبراير سنة ٨٦)
بتعميم نشر صورة قرار ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ بشأن العلاوات

حيث ان المنشور الصادر من المالية للجهات بناء على ما تقرر بمجلس النظارة فى ٧ يناير سنة ٨٦ مقتضاه اتباع ما قرره المجلس بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ٨٤ بشأن الضاميم فقد توضح أدناه صورة ذلك القرار للعلم بما يشتمل عليه والاجراء على موجه كما تحرر لكم فى ٦ فبراير سنة ٨٦ نمرة ٤٤ واقتضى تحريره لحضرتكم بذلك

صورة قرار مجلس النظارة

اطلع المجلس بمجلسه المتعقدة فى يوم الاثنين اواقع ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ (٢٣ محرم سنة ١٣٠٢) على المذكرة المقدمة من اللجنة المالية بتاريخ ١٤ اكتوبر الماضى نمرة ٣٢٩ فقرر الاحكام الآتية :

لا يسوغ اعطاء ضمنية ما للمستخدمين على ماهياتهم لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٨٥ يستثنى من ذلك التزيات بالنقل من وظيفة الى اخرى فى المصلحة نفسها والانتقالات من مصلحة الى اخرى على ان كل ضمنية يستحقها الموظف بواسطة النقل من وظيفة الى اخرى لا يسوغ اعطاؤها بدون تصديق خصوصى من مجلس النظارة متى كانت الضمنية تزيديسويأ عن ستة جنهات مصرية أو اذا كان هذا الموظف قد سبق انه أخذ ضمنية فى أثناء الستين السالفتين

كل رئيس مصلحة يتصرف بخلاف الاحكام المتقدم ياتها فهو مسئول عن ذلك
فلزم تحريره لسعادتكم أملاً أنثر هذا القرار لجميع المصالح المبرية لاحاطتها علماً به

(منشور نمرة ٥٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٤ مارس سنة ٨٦)

بتغيير امتحان الثلاثة الاشهر بامتحانات اسبوعية

المسطر أدناه صورة ما نثر للمدارس الابتدائية بالاقاليم بيان الكيفية التي يلزم اتباعها
من الآن فصاعداً في الامتحانات التجهيزية اللازم اجراؤها في كل اسبوع وبناء عليه اقضى تحريره
لحضرتمكم على نسخة منه وطيه جدولان يتعلقان به للاجراء بموجبهما حسب المئين
انه لمناسبة أن طريقة الامتحان التحريري الجاري حصولها في آخر كل ثلاثة أشهر تكلف المعلم
باختبار جميع تلاميذه تحريراً في جميع الفروع التي يدرسها مع وضع الدرجات اللازمة عليها في مدة
قصيرة جداً بحيث لو كان له أربع فرق مثلاً مشتملة على مائة وعشرين تلميذاً وكان يدرس في كل
واحدة منها علمين أو ثلاثة فانه يضطر الى مراجعة أوراق يزيد عددها عن الثلاثمائة وحيث قد
قلة الوقت وكثرة الاوراق لا يتيسر له مراجعتها مع غاية الدقة بل يضطر الى التساهل فيها ووضع
الدرجات التقريبية عليها وهذا مما لا نحمد عاقبته فلذلك قد استحسن استعواض هذه الطريقة بأخرى
يتوصل بها في بجمدة الثلاثة الاشهر الى اختبار جميع التلاميذ تحريراً ولو مرة واحدة في جميع
الدروس العلمية المسطرة في البروجرام وتلك الطريقة هي كالآتي :

أولاً يلزم اختبار كل فصل مرة واحدة في الاسبوع في درس واحد فقط بمعرفة معلم هذا
الدرس ولا يكلف المعلم بالامتحان في درس آخر في هذا الاسبوع

ثانياً يكلف كل معلم بتصحيح الاوراق ووضع الدرجات الحقيقية عليها خارج الدرس ويقدمها
لناظر في يوم الاربعاء من كل اسبوع مع جدول مشتمل على الدرجات المذكورة
باسماء التلاميذ

ثالثاً بعد مراجعة تلك الاوراق والدرجات التي وضعت عليها بمعرفة حضرة ناظر المدرسة
وتحقيقه من احقية التلاميذ لهذه الدرجات فانه يمر بنفسه على كل فصل ويعلم تلاميذه
بترتيبهم في هذا الدرس ودرجاتهم ويكون هذا بعد ظهر يوم الخميس

رابعاً تحفظ جميع هذه الاوراق وقوائم الدرجات بطرف حضرة الناظر وتعتبر هذه الدرجات
درجات الاشهر الثلاثة مع استمرار حفظ تلك الاوراق

خامساً الاختبار يكون في جميع العلوم التي في البروجرام ما عدا القرآن الشريف والرسم والخطوط
العربية والافرنجية

سادساً الاختبار الذى يحصل فى كل ثلاثة أشهر يكون فى جميع الدروس التى سبقت هذا الاختبار اذا كان ذلك فى الثلاثة الاشهر الاول وأما اذا كان فى الثلاثة الاشهر التالية أو التى بعدها فيكون الاختبار فى الدروس التى تلقاها التلميذ بين الاختبارين ولوصول حضرة الناظر الى هذه الغاية مع الانتظام يلزم أن يسطر جدولاً مثل جدول نمرة ١ يذكر فيه جميع الفصول المكونة منها فرق المدرسة على الترتيب ويوزع فيه دروس كل فصل على عدد الاسابيع التى يمكن وجودها فى الاشهر الثلاثة مع أسماء المعلمين المقتضى الاختبار بمعرفتهم بملاحظة عدم درج اسم المعلم الواحد زيادة فى الاسبوع الواحد عن مرة وحيث أن عدد دروس كل فرقة هو أقل من عدد الاسابيع التى يمكن وجودها فى الاشهر الثلاثة وخصوصاً الفرقة المتأخرة فلا بأس من تكرار دروس أى فرقة فى المدة المذكورة ويكون متوسط تلك الدرجات هو درجة الاشهر الثلاثة ثم ينبغى أن يحرر حضرة الناظر من ابتداء كل شهر جداول أخرى مثل جدول نمرة ٢ كل واحد منها مختص بفصل من فصول المدرسة مبين فيه الدروس المقتضى اختبار تلاميذ الفصل فيها فى كل أسبوع من الشهر المذكور وأسماء الخوجات الذين سيجرى الاختبار بمعرفتهم مع تواريخ الايام التى يجب حصول الاختبار فيها طبقاً لما فى الجدول نمرة ١ ويعلن تلك الجداول الشهرية للمعلمين والتلاميذ بوضعها امام الفصول

(منشور نمرة ٥٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٤ مارث سنة ٨٦)

بخصوص بروجرام اللغة التركية والافات التى تدرس فيها

انه بناء على التفتيش الذى حصل فى الاسبوع الماضى على الدروس التركية بمدارس التجهيزية والمتديان قد قرر بمجلسه يوم ٢٤ فبراير سنة ٨٦ ما يأتى :
أولاً يلزم اتباع بروجرام تلك اللغة الذى سبق عمله بمعرفة حضرة مفتشها وحضرة ناظر الكتبخانة الخديوية ومرسل منه صورة طى هذا
ثانياً تخصص لتدريس هذه اللغة أوقات معينة كغيرها من العلوم لاجل انتظام التدريس ونجاح التلاميذ بحيث تكون هذه الاوقات من الحصص الواردة فى البروجرامات للمذاكرة
ثالثاً التلاميذ الذين اشتغلوا بتعليم هذه اللغة من أول السنة ينبغى أن يستمروا على تعلمها ولا يتركوها لعدم ضياع ما تحصلوا عليه وقد صار لشر ذلك فى تاريخه لباقي المدارس المذكورة وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء على مقتضاه من الان فصاعداً

صورة بروجرام اللغة التركية المرسل طى منشور مدرسة التجهيزية

(السنة الاولى)

دراسة الجزء الاخير من كتاب نخبة الانجياب من ابتداء الكواكب وبعض مواد مساوية وارضية لغاية آخر الكتاب ومطالعة وترجمة ثلث الجزء الاول من كتاب قصص الانبياء

(السنة الثانية)

دراسة كتاب مدخل القواعد التركية من أوله لغاية الباب السابع منه ومطالعة وترجمة الثلث الثانى من كتاب قصص الانبياء

(السنة الثالثة)

دراسة ما بقى من كتاب مدخل القواعد التركية ومطالعة وترجمة ما بقى من الجزء الاول من كتاب قصص الانبياء

(السنة الرابعة)

حفظ خمسة عشر محاوره غيباً من المحاورات الكثيرة الاستعمال كل واحدة منها ينبغي أن تحتوى على صفحتين بالاقل ومطالعة وترجمة الثلث الاول من الجزء الثانى من كتاب قصص الانبياء ملحوظات على المعلم أن يعتنى بنطق التلاميذ بكمال الاعتناء ولا يخاطبهم بغير اللغة التركية سواء كان ذلك فى وقت الدروس أو خارجاً عنه وعليه أن يلمهم الكلمات الصعبة ويلزمهم بحفظها غيباً ويكثر لهم من الامثلة التى يكون فى كتابها بعض صعوبة كالتى فيها تحذف بعض الحروف عند تصرف الافعال

ومجمل القول يجب على التلاميذ أن يدرسوا كثيراً فى زمن قليل ولا يحصل الخوجة على هذا الفرض الا باكثر التمرينات لهم واعطائهم الامثلة العديدة المرتبطة بالقواعد التى درسوها فان اللغات لا تعلم الا بكثرة الممارسة

صورة بروجرام اللغة التركية المرسل طى منشور المدارس الابتدائية

(السنة الثالثة)

دراسة كتاب نخبة الانجياب من اوله لغاية الفعل الابتدائى
مطالعة فى كتاب هداية الاطفال لغاية آخره مع ترجمة الكلمات وبعض الجمل الصغيرة السهلة الى العربى

(السنة الرابعة)

دراسة كتاب نخبه الانجاب من ابتداء الامثلة لآخر فصل البحر والحوانات
مطالعة و ترجمة كتاب هداية الاطفال مع فهم التلامذة العبارات الصعبة المشتمل عليها هذا
الكتاب تفهيم جيداً ويعطى لهم املاء بكثرة ملحوظات ينبغي للمعلم ان لا يتحدث مع تلامذته الا
باللغة التركية وان يكثر لهم بعضاً من التمرينات وان يعودهم على صحة النطق بالحروف الهجائية
ويشدد على الخصوص في نطق الحروف الصعبة كالباء الفارسية وغيرها وعليه ان يمرنهم ايضاً على
ترجمة بعض الجمل من العربى الى التركى وبالعكس وأن يعطيهم املاء على لوح الطباشير مرتين في
الاسبوع على الاقل مـ

(منشور نمرة ٥٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ غرة جمادى الثانية سنة ١٣٠٣ (٧ مارس سنة ١٨٨٦)
مافادة النظارة عن يرفت من تلامذة المدارس العليا ويكون في سن القرعة او سبق طلب لاهم توضيح
اسم بلده والمديرية التابع لها لخاتمة الحربي

نظارة الحرية ترغّب مافادة وردت لهذا الطرف بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ٨٦ نمرة ١٨ ان
كل تلميذ يرفت من الآن من تلامذة المدارس العليا الداخلين في سن القرعة يعطى لها الاخطار
اللازم عنه وحيث ان هذا يستلزم التوضيح في الافادات التي ترد من كل مدرسة بطلب وقت اى
تلميذ عن اسم بلده والمديرية التابع لها وان كان سبق طلبه للقرعة اولاً فقد صار النشر عن ذلك
للمدارس الخصوصية وهذا لحضرتكم للمعلومية واتباع الاجراء كما ذكر مـ

(منشور نمرة ٥٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٨ مارت سنة ٨٦)
بشأن تعليم دروس الادب والتربية المقررة في البروجرام لتلامذة الفرقة الاولى
بالبرجرام الذى تقرر لدروس الادب والتربية بالمدارس الابتدائية

حيث ان دروس الادب والتربية المقررة في بروجرام المدارس الابتدائية لم يمتين في ذلك
البروجرام الفرق اللازم تدريسها لها فقد رأت النظارة ان يكون تعليمها لتلامذة الفرقة الاولى
بطريقة عملية تكفيه ان يعلم التلميذ كيف بأكل وكيف يسلك مع اخوانه وما هو الواجب عليه

لمعلمه والديه وهكذا من الآداب المتعلقة بالمعيشة وذلك الى ان يتم كتاب الادب والتربية الذي كلف بتأليفه من قبل النظارة حضرة محمود افندي رشاد المفتش بالمسكاتب الاهلية في تاريخه صار النشر عن ذلك لباقي المدارس الابتدائية وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء بمقتضاه

(منشور رقم ٥٧)

صادر جميع فروع النظارة بتاريخ ٣ جمادى الثانية سنة ١٣٠٣ (٩ مارث سنة ١٨٨٦)
بشأن اتباع سيد المعلم من الآن فصاعدا بالطرق التي يلزم اتباعها في تعليم التلاميذ واختبارهم

المسطر ادناه صورة الملاحظات التي تراهى ارشاد المدارس والمسكاتب الابتدائية عنها لاتباعها في سير التعليم من الآن فصاعداً وقد نشرت لكافة المدارس والمسكاتب المذكورة وهذا لحضرتكم للاجراء على وجه ما توضح

الملاحظات التي صار ارشاد المسكاتب والمدارس الابتدائية للسير على موجبها ومقتضى تعميم نشرها لمدارس الاقاليم وغير ذلك

أولاً يكون تدريس المقرر من علم الحساب لتلاميذ الفرقتين الرابعة والثالثة بدون تعاريف بل يقتصر على العمل . ومن سير الاعمال وكثرتها والتمرينات المتعددة والتطبيقات المناسبة لشفهية والتحريرية والعقلية يدركون حقيقة تلك القواعد أما الحساب في الفرقة الثانية ودروس الهندسة فيها وفي الاولى فان التلاميذ لا تقيد في كرايسهم من تعاريفها وقواعدها الا الروابط العمومية كقواعد وحدات المقاييس وما شاكلها

ثانياً ينبغي العدول عن تقسيم التلاميذ الى اقسام كل منهم يكلف بفهميه واحد من الطلبة المتقدمين بل ان جميع التلاميذ في حال الفاء الدرس عليهم يشتغلون عموماً في كرايسهم التمرينية باجراء الاعمال التي يشاهدونها وكذا يودعون في تلك الكرايس كل تطبيق أو عمل صار حصوله على التختة امامهم بمعنى ان كل تلميذ لا بد وان يجري يده كل ما يكلف به سواء من الاعمال عملية كانت أو تطبيقية وان هذه الاعمال لا بد من احصائها وحصرها في كراسة هذا اذا كانت التلاميذ في الفرقة الثالثة أو فيما فوقها أما في الفرقة الرابعة فيجرون اعمالهم إما في الواح من الاردواز أو في الواحهم الصفيح

ثالثاً يجب على كل معلم ان يختبر قبل اعطاء كل درس جديد البعض من الطلبة في الدرس الماضي ويناقشهم فيه مناقشة تناسبهم وتناسب الدرس ويفهم على فهمه وتعمل ما يقولونه ويرصد درجاتهم في دفتره الخصوصي المقيد فيه جميع أسماهم وملحوظاتهم وليلاحظ ان لا بد ان

يكون في كل اسبوع قد تم اختبار جميع تلاميذه الفصل متى كان له فيه حصة يومية أو يتم اختبارهم في اسبوعين متى كان له فيه ثلاث حصص في الاسبوع وهكذا وهذه الدرجات تعتبر درجات شقية

(منشور نمرة ٥٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٠ مارث سنة ٨٦)

تبليغ ما ورد من المالى بتداول العملة الجديدة التى ضربت بناء على الامر العالى الصادر فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥

نظارة المالى اصدرت اعلاناً بتاريخ ٣ مارث سنة ٨٨٦ مقتضاه تداول العملة الجديدة التى ضربت بمقتضى الامر العالى الصادر فى ١٤ نوفمبر سنة ٨٥ وارسلت هذا الاعلان وصورة من الامر العالى المشار اليه مع منشور صدر منها بتاريخ ٦ مارث سنة ٨٦ نمرة ٢١ مبنياً فيه كيفية قبول ما صدر من هذه العملة الآن وهى قطع الفضة التى من غرش الى عشرين قرشاً بخزائن الحكومة وصرفها منها للعمل بموجبها اعتباراً من ذلك التاريخ فرسل لحضرتكم مع هذا نسخة من الاعلان ونسخة من صورة الامر العالى ونسخة من المنشور أيضاً للعلم بما فيها واتباع الاجراء بموجبها بالمدرسة نظارتكم كما صدر النشر عن ذلك لباقي المدارس

(منشور نمرة ٥٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٠ جادى الثانية سنة ١٣٠٣ (١٦ مارس سنة ٨٦)

تبليغ ما ورد من المالى بمجل التعيين فى الوظائف التى تخلو من المستودعين او مرفوقى الحكومة بحسب ما يستصوبه ناظر الديوان

المسئردانه صورة ما صدر لمصالح الحكومة من مجلس النظار بشأن التعيين فى الوظائف التى تخلو بالكيفية الموضحة فيه واقتضى تحريره لحضرتكم للمعلومية بالجلسة المشقعة يوم ٢٢ فبراير سنة ٨٦ تليت المذكرة المقدمة للمجلس من نظارة الداخلية بتاريخ ١٢ جادى الاولى سنة ١٣٠٣ بشأن وظيفة مفتش سجون خالية بمصلحة عموم السجون مقرر لها بترتيب درجات المصلحة المذكورة ماهية من ١٥٠ الى ١٨٠ ومتوسطها ١٦٥ وانه نظر لاشتراط اللجنة المالية فى رأها المعطى فى ذلك بان من يعين فى هذه الوظيفة يكون من المستودعين وان لم يتيسر ذلك يكون من مرفوقى الحكومة وكون جناب مفتش عموم السجون منتخب لهذه الوظيفة شخص مرفوق بالوفى من معاونى مديرية الدقهلية اسم جبرائيل اقدى الياس

وطلب قيده بها الآن بقديم ماهيته البالغ قدرها الف قرش لحينما ينظر رغبت نظارة الداخلية نظر هذه المسألة بالجلس واصدار ما يوافق عنها فيعد المداولة في ذلك تقرر ان التعيين في هذه الحالة أو في سواها في الوظائف الحالية بمصالح الحكومة يكون إما من المستودعين أو من مرفوقى الحكومة بحسب استصواب ناظر الديوان التابعة اليه هذه المصلحة وبحسب ما يراه من الاهلية في من ينتخبه للوظيفة بدون ترجيح أحد التوعين على الآخر وبناء عليه قد كتب للتطاوات بما لزم عن ذلك واقتضى بحريه للمعلومية بما تقرر واتباع الاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٦٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٠٣ (١٧ مارث سنة ١٨٨٦)
تبلغ ما ورد من المالىة بجمل قيمة الريال ابو مدفع ١٨ $\frac{1}{2}$ والريال ابو طاقه ١٥ $\frac{1}{2}$

المسطر أدناه صورة ما تقرر بمجلس النظارة في جلسته المتقدمة في ١٥ مارث سنة ١٨٨٦ بشأن تنزيل قيمة الريال ابى مدفع والريال ابى طاقه بالكيفية المينة وورد لنا بمكاتبة المالية الرقيمة ١٠ جماد سنة ٣٠٣ نمرة ٥٥ فمليه اقتضى النشر لفروع النظارة وهذا لحضرتكم للاجراء على مقتضى ما تقرر ابتداء من ١٧ مارس سنة ١٨٨٦ حسبما ذكر مجلس النظارة بجلسته المتقدمة في ١٥ مارس سنة ١٨٨٦ بتزليل عشرين فضة من قيمة الريال ابو مدفع واجماله بثمانية عشرة قرش ونصف وتزليل عشرين فضة من قيمة الريال ابوطاقة واجماله بخمسة عشر قرش ونصف اعتباراً من ١٧ مارس الجارى وحيث في تاريخه نشر لعموم الجهات بقبول الصنفين المذكورين من ابتداء ٧ مارس الجارى بثمانية عشر قرش ونصف وخمسة عشر ونصف طبقاً لما تقرر وبالجملة هذا لسعادتكم والتنبيه بقبولهما كما تقرر ابتداء من التاريخ المحكى عنه كما وانه اذا كان متحصلا من هذين الصنفين شيء لغاية ١٦ مارث الجارى فقيمة فرقهم ينضم به على قلم ادارة الخزينة العمومية حسب الجارى

(منشور نمرة ٦١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٠٣ (٢٢ مارث سنة ١٨٨٦)
تبلغ ما ورد من المالية بدقة ملاحظة القطعة ذات الخمسة قرش من العملة الجديدة لظهور قطع زائفة منها

المسطر ادناه صورة ما ورد من نظارة المالية بتاريخ ٢٨ مارث سنة ٨٦ نمرة ٥٨ في شأن العملة الزائفة وحيث صار النشر في تاريخه للمدارس عن ذلك فهذا لحضرتكم للاجراء بمقتضاه

حيث انه قد ضبط الآن قطع زائفة من فئة الخمسة القروش على شكل العملة الفضة الجديدة وهي من زنكو مطلية فضة ولونها فاتح عن الفضة الحقيقية وزنها أخف من العملة الصحيحة ورسمها وكتابتها وجزيئها أقل اتقاناً من الاصل وكونه من الضروري النشر عن ذلك لعموم الجهات في تاريخه نشر لهم بعمل الملاحظات القوية وعدم قبول ما يرد من هذه العملة وبالمجلة هذا لسعادتكم للمعلومية والتنبيه باجراء مقتضاها

(منشور نمرة ٦٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٢ مارس سنة ٨٦)

عما قرره النظارة من صرف ادوات التعليم مجاناً لجميع التلاميذ وما قرره من صرف الكتب مجاناً لدوى المصروفات المقررة وعدم صرفها للمجانين او التلاميذ ذوى المصروفات الجزئية

المسطر ادناه صورة اللائحة التي نشرت للمدارس الاميرية والمكاتب الاهلية ببيان صرف الكتب وادوات التعليم لتلاميذ القسم الخارجى واقتضى الشرح لحضرتكم عليها للاجراء بمقتضاها فيما يتعلق بالمدرسة نظارتكم

انه بالنسبة لكون بعض المدارس جارى صرف ادوات التعليم والكتب لجميع تلامذة القسم الخارجى مجاناً وبعض جارى صرف ذلك للتلامذة الذين يدفعون المصروفات فقط بهذا القسم والبعض مختلف فيما اذا كانت الكتب تصرفها ايضاً مع تلك الادوات مجاناً أولاً قد قررت النظارة فيما يتعلق بتلاميذ القسم المذكور ما هوآت

(المادة الاولى)

الادوات التعليمية تصرف مجاناً لجميع تلاميذ القسم الخارجى لعموم المدارس والمكاتب سواء كانوا يدفعون المصروفات أو مجاناً

(المادة الثانية)

الكتب التى تلزم لتلاميذ القسم المذكور فى جميع المدارس والمكاتب سواء كانوا الذين يدفعون المصروفات الجزئية الشهرية أو المجاناً يستحضرونها من طرفهم واذا شاؤا أخذها من المدرسة تصرف لهم بالثمن اما التلاميذ الذين يدفعون المصروفات المكتتية السنوية مثل مدرسة المعلمين فهؤلاء تصرف اليهم من طرف المدرسة مجاناً

(المادة الثالثة)

يتبع السير بمقتضى هذه اللائحة فى المدارس الاميرية والمكاتب الاهلية اعتباراً من تاريخه
(٢٢ مارس سنة ٨٦)

(منشور نمرة ٦٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٣ جادى الثانية سنة ١٣٠٣ (٢٩ مارس سنة ٨٦)
عن عدم تحصيل مصروفات مدة المساحة

ان اللائحة الصادرة من النظارة بشأن مصروفات التلاميذ تقضى بعدم تحصيل تلك المصروفات من تلاميذ القسم الخارجى ذوى المصروفات الشهرية فى مدة المساحة
وبما ان مدة المساحة فى هذا العام ستبدى بجميع المدارس والمكاتب من يوم ٣ يونيه سنة ٨٦ الموافق أول رمضان سنة ١٣٠٣ وهذا الشهر اى (يونيه) هو الثالث من القسط الثانى المستحق تحصيله الا ان فلاجل سهولة التحصيل وانتظام سيره قد تراهى موافقة تحصيل القسط المذكور بأكمله وبانتهاء المساحة وحضور التلاميذ منها فى اول السنة المكتتبية تستزل لهم مدة المساحة من القسط الثالث عند تحصيله منهم وبناء عليه صار النشر بذلك عموماً وهذا لحضرتكم للمعلومية بما توضح والاجراء على مقتضاه م

(منشور نمرة ٦٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١١ ابريل سنة ٨٨٦)

ببليغ ما قرره النظارة من تحديد ميعاد حضور المستخدمين من الساعة ٨ افرنجي صباحاً وانصرافهم الساعة ١ بعد الظهر وان حضور نظار المدارس يوم الثلاثاء من كل اسبوع يكون من الساعة ١١ الى واحدة

المسطر ادناه هو صورة ما قررت النظارة اتباعه فى شأن حضور وانصراف مستخدميها وحيث ان المنشور السابق صدوره من النظارة بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ٨٥ نمرة ٣٤ يقضى بان حضرات نظار المدارس الذين يريدون عرض مسائل على الديوان يحضرون للنظارة لعرضها فى كل يوم ثلاث من كل اسبوع من الساعة ١٠ افرنجية لغاية الساعة ١٢ وبناء على هذا القرار سيكون انصراف الديوان فى الساعة ١ افرنجية فصار اللازم حيثئذ هو ان يكون حضور حضرات هؤلاء النظار لعرض ما يرغبون عرضه من الساعة ١١ لغاية الساعة ١ فى نفس اليوم السالف ذكره وفى تاريخه صار النشر عن ذلك للمدارس وهذا لحضرتكم للمعلومية والاجراء كما ذكر ابتداء من يوم الخميس ١٥ ابريل سنة ٨٦ م

(قرار من نظارة المعارف العمومية)

قد تقرر ان يكون حضور مستخدمى النظارة فى الساعة الثامنة افرنجية قبل الظهر وانصرافهم فى الساعة واحدة بعد الظهر وذلك ابتداء من يوم الخميس ١٥ ابريل سنة ٨٨٦ م

(مئشورمرة ٦٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٧ أبريل سنة ٨٦)
ببلغ قرار النظارة عن الامتحانات العمومية بالمدارس في سنة ١٨٨٥ — ٨٦ المكتبه

مرسل لحضرتكم مع هذا نستختان من قرار النظارة الصادر بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٨٨٦
احداهما باللغة العربية والاخرى باللغة الفرنسية بشأن تقرير أوقات وطريقة الامتحانات العمومية
بالمدارس الاميرية للسنة المكتبية الداخلة في سنة ٨٥ وسنة ٨٦ للعلم بها واجراء مقتضاها فيما
يخص بالمدسة نظارتكم

صورة القــــــــــــــــرار

(قرار)

من نظارة المعارف بشأن تقرير اوقات وطريقة الامتحانات العمومية بالمدارس الاميرية للسنة
المكتبية الداخلة في سنة ٨٥ وسنة ١٨٨٦

❖ المادة الاولى ❖

(أوقات الامتحان)

تبتدى الامتحانات بالمدارس من التواريخ المبينة
من يوم السبت اول مايو سنة ٨٦ (٢٦ رجب سنة ٣٠٣) مدرسة الادارة
من يوم السبت ٨ مايو سنة ٨٦ (٤ شعبان سنة ٣٠٣) » المهندسخانة
من يوم السبت ١٥ مايو سنة ٨٦ (١١ شعبان سنة ٣٠٣) المدارس الآتية
مدرسة المبتديان - اسكندرية - المنصورة - التجهيزية - الصنائع - المعلمين - دارالعلوم - قلم الترجمة
من يوم السبت ٢٢ مايو سنة ٨٦ (١٨ شعبان سنة ٣٠٣) مدرسة الطب والولادة

❖ المادة الثانية ❖

(طريقة الامتحان)

حيث أن اجراء الامتحان في المدارس الابتدائية ومدرسة التجهيزية انما هو بالنسبة لتثقل
التلاميذ من الفرق الى بعضها ومن مدرسة الى أخرى وكذلك مدرستى المعلمين والصنائع في هذا
العام لا يكون فهما الا الثقل من الفرق الى بعضها نظراً لعدم وجود تلاميذ في السنة الاخيرة منهما
فاجراء الامتحان في كل منها يكون بالكيفية الآتية

- (١) يشكل قومسيون في كل من هذه المدارس من قس خوجاتها تحت رئاسة ناظر المدرسة يناط به امتحان تلاميذها فيما درسه من العلوم في هذه السنة
- (٢) يعرض ناظر المدرسة على الديوان قبل حلول ميعاد الامتحان الميعين لمدرسته بخمسة عشر يوماً على الأقل اسماها اعضاء القومسيون الذين ينتخبهم من خوجاتها للاستحصال على اذن من النظارة باعتمادهم
- (٣) يضاف لهذا القومسيون اثنان أو ثلاثة تعيينهم النظارة يناط بهم مراقبة اعمال هذا القومسيون ويقدمون للنظارة تقارير بما يرونه في حالة الامتحان
- (٤) حيث أن من المعتاد اجراء امتحان التلاميذ شفهاً وتحريراً وقد سبق اتخاذ طريقة للامتحانات التحريرية في هذه المدارس على مقتضى المنشور الصادر من النظارة في ٤ مارس سنة ٨٦ نمرة ٥٣ فيكتفي بامتحان تلاميذها امتحاناً شفهاً وتضاعف لهم العمر
- (٥) المراقبون الذين يتعينون لامتحان مدرسة المبتدیان يشتركون مع اعضاء القومسيون في امتحان تلاميذ الفرقة الاولى بها بحيث يكونون هؤلاء المراقبون من خوجات مدرسة التجهيزية

﴿ المادة الثالثة ﴾

- حيث أن مدارس الادارة والمهندسخانة والطب والولادة ودار العلوم وقلم الترجمة يوجد في كل منها تلاميذ في السنة الاخيرة يخرجون منها في هذا العام غير الذين يقلون من الفرق الى بعضها فاجراء الامتحان فيها يكون بالكيفية الآتية
- (١) تعين النظارة رئيس امتحان كل مدرسة من هؤلاء المدارس وبالتحاد مع ناظر المدرسة يعينان اعضاء الامتحان
 - (٢) يعرض ناظر المدرسة على النظارة قبل حلول ميعاد امتحان مدرسته بخمسة عشر يوماً على الأقل اسماها اعضاء الامتحان الذين يعينون بالأنحاد مع رئيس الامتحان للاستحصال على الاذن اللازم بتعيينهم
 - (٣) اعضاء الامتحان الذين يعينون بمدرستى الطب والولادة ينبغي ان يضاف اليهم المتدربون الذين يعينون من قبل ادارة الصحة بعد المخاطرة معها في شأن ذلك من قبل النظارة
 - (٤) حيث أن هذه المدارس لم تتخذ فيها طريقة الامتحانات التحريرية فيكون امتحانها تحريراً وشفهاً

﴿ أحكام عمومية ﴾

(المادة الرابعة)

حيث أن العادة الجارية في تحرير جداول الامتحان هي أن يجري تكوين الترتيب التي اعطيت

لكل تلميذ وتؤخذ متوسطها بحسب عدد العلوم ومن مقتضى هذا المتوسط يرتب التلاميذ في كل فصل من كل فرقة الاول فالاول وهذه الطريقة فضلاً عن كونها تستدعى كثرة العمل في ترتيب الجداول للاشتغال باخذ المتوسط فانها لا تبين الترتيب الحقيقي للتلاميذ كل فرقة على حدها فلاجل سهولة تحرير الجداول والوقوف على درجات ترتيب التلاميذ في كل فرقة يلزم ان يكون تحرير الجداول المذكورة على الكيفية الآتية

- (١) يكتبون بتكوين نمر التلاميذ دون أن يؤخذ متوسطها
- (٢) لا يلزم تقسيم الفرقة الى فصول بل تعتبر تلاميذ كل فرقة في بابها بإضافة الفصول على بعضها وبذلك يكون ترتيبهم بالنسبة للفرقة الاول فالاول لا بالنسبة للفصول
- (٣) لاجل معرفة كل تلميذ أنه من اى فصل في فرقة تجعل خانة مخصوصة في الجداول ببيان الفصول يوضع فيها امام كل تلميذ فصله
- (٤) بعد تحرير الجداول على هذه الكيفية يؤشر ناظر المدرسة على كل اسم من اسماء التلاميذ الذين هم في فرقة تقبل الى فرقة اعلى منها الاشارات الآتية
- ١ - اشارة (ينقل) للتلميذ الذى يترأى موافقة نقله لفرقة اعلى من التى هو فيها
- ٢ - اشارة (يتأخر) للتلميذ الذى يترأى بقاءه في فرقته
- ٣ - اشارة (يرفق) للتلميذ الذى يترأى عدم موافقة بقاءه
- (٥) تلاميذ الفرقة الاولى من المدارس الابتدائية الذين عادة ينتقلون الى مدرسة التجهيزية وتلاميذ الفرقة الاولى من مدرسة التجهيزية الذين عادة ينتقلون الى المدارس الخصوصية وتلاميذ الفرقة الاولى من المدارس الخصوصية الذين عادة يخرجون من مدارسهم لسبب تعمير الدراسة يتأشر عليهم بالجداول بأن يرفقوا نظراً لكونهم تموا دراسة علوم مدارسهم ومن يريد الدخول في مدرسة التجهيزية من المدارس الابتدائية او المدارس الخصوصية من مدرسة التجهيزية يقدم طلبه على مقتضى اللائحة التى تصدر من النظارة بشأن ذلك فيما بعد

﴿ المادة الخامسة ﴾

تسمح التلاميذ بجميع المدارس ابتداء من يوم الخميس ٣ يونيه سنة ٨٦ و ٣٠ شعبان سنة ٣٠٣ الى ١٣ اغسطس سنة ٨٦ و ١٣ ذى القعدة سنة ٣٠٣ ويحضرون الى مدارسهم في يوم السبت ١٤ اغسطس سنة ٨٦ و ١٤ ذى الحجة سنة ٣٠٣ بحيث يدخلون الفرقة ويتلقون الدروس ابتداء من اليوم المذكور

﴿ المادة السادسة ﴾

قبل حلول يوم المساحة يومين على الاقل تقدم المدارس جداول الامتحانات على نسختين

فقط تحفظ احدهما بها وترسل الاخرى للمدرسة بعد التصديق عليها من النظارة لحفظها بالمدرسة والعمل بموجبها

﴿ المادة السابعة ﴾

ينبغي ان يعلن ناظر كل مدرسة تلاميذ مدرسته عند حضورهم من المساحة في يوم ١٤ اغسطس سنة ٨٦ بالتأشير التي اعتمدت من قبل النظارة في جدول الامتحان ليعلن المتقدمون منهم من الفرقة التي تربوا فيها وليدخلوها مباشرة

﴿ المادة الثامنة ﴾

تعطى كل مدرسة لكل تلميذ من الذين تموا الدراسة بها شهادة دالة على انه تم علوم مدرسته على مقتضى الاستمارات التي تعينها النظارة لكل مدرسة وترسلها لها فيما بعد

(منشور نمرة ٦٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٨ شعبان سنة ١٣٠٣ (١٢ مايو سنة ٨٦)
باستيفاء الاستمارات التي تحررها المصالح عن تنقلات المستخدمين بالسكة الحديدية

المسطر ادناه صورة ما ورد من المالية بتاريخ ٢ مايو سنة ٨٦ نمرة ١٤٥ محاسبة بشأن الاستمارات الجارى تحريرها من المصالح للسكة الحديدية عن التنقلات التي تلزم لها فلاجل معلومية حضرتمكم بما فيه ومراعاة الاجراء على موجه اقتضى تحريره

صورة ما ورد من المالية نمرة ١٤٥

لقد تبين لنظارة المالية من مطالعة الاستمارات المتعلقة بمطلوب السكة الحديدية عن الثقولات الجارى تأديتها لحساب نظارات ومصالح الحكومة انه رغما عن الصراحة المنصوصة بالتعليقات الحسائية السابق نشرها من نظارة المالية وعن هيئة طبع الاستمارات نفسها القاضية بأن امضاء الطالب المطبوعة بالاستمارة يلزم ان تكون محتومة أو مضمية من رئيس المصلحة أو من وكيله في الظروف التي لم يتيسر امضاؤها أو ختمها منه قد وجد بعض تلك الاستمارات تارة مضمية من كتاب وطورا محتومة من معاونين وغيرهم عن نقل اشخاصهم وعقشهم بشهادتهم وهذا السير فضلا عن مخالفته لصراحة التعليقات وهيئة الاستمارة كما ذكر فانه يكلف نظارة المالية بمجمل استعلامات مع رؤساء

المصالح للوقوف على صحته واعتماد التعليمات المذكورة وحيث ان ذلك لا يوافق فاقضى النشر عموماً وهذا بالجمله لسماعتكم يؤمل التأكيد بنفاذ أحكام التعليمات على وجه ما ذكر وقد صار اشعار مصلحة السكة الحديدية على نسخة هذا لتعلن نظار محطاتها برفض كل استهارة تقدم مخالفة لحكم التعليمات

(منشور نمرة ٦٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٢ مايو سنة ٨٦)

عن تجدد طبع بروجرام المدارس الابتدائية والتجيزية وطلب ما يكون فيها لدى المدرسين من الملاحظات

حيث ان البروجرامات الجارى التدريس على مقتضاها لتلاميذ المدارس الابتدائية والتجيزية مقتضى تجديد طبعها بحيث تكون فى ابتداء السنة المكتنية القابلة جاهزة للسير على موجهات التدريس ولكن قبل ذلك رأت النظارة لزوم معرفة ما تراهى لحضرات الخوجات فيها اتماء التدريس فى السنة المكتنية الماضية فاقضى تحريره لحضرتكم لتجروا جمع خوجات المدرسة وأخذ ملحوظاتهم عما يكون تراهى لهم فى تلك البروجرامات وتقديم التقرير اللازم بذلك للديوان فى يوم الخميس الموافق ٢٠ مايو سنة ٨٦ للنظر فيه واجراء ما يلزم عنه وفى تاريخه فمحور لباقي تلك المدارس بذلك

(منشور نمرة ٦٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٥ مايو سنة ٨٦)

ببليغ ما قرره المالية من جل قيمة الريال ابو طاقه ١٥ بدل ١٥ ١٥

حيث ان مجلس النظار قرر فى جلسته المتعقدة بتاريخ ١٠ مايو سنة ٨٦ تنزيل الريال ابى طاقه الى خمسة عشر قرشاً فقط بعد ان كان بخمسة عشر قرشاً ونصف واعتبار ذلك من يوم ١٣ الشهر المذكور كما علم مما ورد من المالية بتاريخ ١٢ مايو سنة ٨٦ نمرة ٦٨ فاقضى لنشره وهذا لحضرتكم للعلم بما ذكر وعدم قبول الريال المحكى عنه بطرفكم الا بخمسة عشر قرشاً فقط من ذاك التاريخ

(منشور نمرة ٦٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٤ مايو سنة ٨٦)

بتبليغ ما قرره مجلس النظار عن القيمة التي تحدت للفرنك والشلن والريه

المسطر أدناه صورة ما قرره مجلس النظار بمجلسه المتعقدة في يوم الاثنين الموافق ١٧ مايو سنة ٨٦ وورد بمكاتبة المالية المؤرخة في ١٩ مايو سنة ٨٦ نمرة ٧١ بشأن قبول العملة الموضحة فيه بجميع خزائن الحكومة بالفتات التي ذكرت به أيضاً وذلك اعتباراً من ٢٤ مايو سنة ٨٦ في تاريخه صار النشر عن ذلك للمدارس وهذا لحضرتكم لمعلومية ما فيه والاجراء على مقتضاه
مجلس النظار قرر بمجلسه المتعقدة في يوم الاثنين الموافق ١٧ مايو سنة ٨٦ قبول الاصناف الموضحة بهذا جميع خزائن الحكومة بالفتات الا كى ذكرها وذلك اعتباراً من ٢٤ مايو سنة تاريخه وهي أولا الفرنك بثلاثة قروش وثلاثين فضه وهو الفرنساوى والبلجيكي والسويسى من سنة ١٨٦٦ وما بعدها والفرنك اليونانى من سنة ١٨٦٨ وما بعدها والفرنك الايتاليانى من سنة ١٨٦٢ وما بعدها — ثانياً الشلن بأربعة قروش وثلاثين فضه ثالثاً الروبية بستة قروش وثلاثين فضه وحيث من الاقضى النشر عن ذلك لعموم الجهات فقد نشر لها في تاريخه بقبول الاصناف البادى ذكرها كالتعريف التي تقرر ت ابتداء من ٢٤ مايو سنة ٨٦ الجارى وهذا لحضرتكم للمعلومية والتنبيه
باجراء مقتضاه

(منشور نمرة ٧٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٨٨٦)

بتبليغ ما ورد من المالية من عدم استعمال العملة الفضة القديمة

هذه صورة منشور المالية الصادر لجهات الحكومة وورد لنا بمكاتبتها المؤرخة في ٢٢ مايو سنة ٨٦ نمرة ٧٢ بشأن العملة الفضة القديمة الموجودة بها وبما انه صار نشر ذلك لقروغ النظارة فقد تحرر هذا لحضرتكم للاجراء على مقتضاه
تأييداً للمنشور الصادر بتاريخ ٣ مارس سنة ٨٦ نمرة ٢١ قد تقرر أن كل ما يكون متحصلاً بخزينة لغاية تاريخه من العملة الفضة القديمة مهما كانت أصنافها يصير ارساها حالاً الى خزينة المالية مع ارسال ما يجتمع منها في بعد أيضاً أما المبالغ التي ترد من العملة الفضة القديمة فالمالية ترسل قيمتها أو أزيد من العملة الفضة الجديدة وذلك بناء على الطلب الذى يتقدم لها عن هذا الخصوص

هذا وحيث انه ارسل للجهات عملة فضة جديدة بقصد الصرف منها وسبق التنبيه عليها بعدم صرف شيء من العملة الفضة القديمة وقد تبالغ الآن لهذا الطرف بأن بعض الجهات ما زالت جارية الصرف من العملة الفضة القديمة بادية الذكر فيقتضى ملاحظة ذلك والتنبيه بعدم صرف شيء منها وما يلزم الخزينة من العملة الفضة لكاملة الصريفات وغيره فيكون جميعه من العملة الجديدة دون غيرها وحيث في تاريخه صار النشر لعموم الجهات بذلك فلزم تحريره لسعادتكم للمعلومية والتنبيه باجراء مقتضاه

(منشور نمرة ٧١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٩ يونيه سنة ٨٦)

تبليغ ما قرره مجلس النظار من تنزيل قيمة الريال ابو مدفع الى ١٠ ١٨

حيث ان المالية بلغت النظارة بما ورد منها بتاريخ ٢ يونيه سنة ٨٦ نمرة ٧٦ ما قرره مجلس النظار في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ مايو سنة ٨٦ من تنزيل قيمة الريال ابى مدفع الى ١٠ ١٨ بعد ان كان بمثابة عشر قرشاً وعشرين فضه وهذا اعتباراً من ٢٠ يونيه سنة ٨٦ فاقضى النشر عن ذلك وهذا لحضرتكم للمعلومية وعدم قبول الريال المحكى عنه من التواريخ المذكور الا بالفتة التي قررها المجلس المشار اليه

(منشور نمرة ٧٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٠ يونيه سنة ٨٦)

تبليغ ما قرره مجلس النظار من تنزيل قيمة الريال ابو طاقة الى ٢٠ ١٤

حيث ان المالية بلغت النظارة بما ورد منها بتاريخ ٨ يونيه سنة ٨٦ نمرة ٧٧ ما قرره مجلس النظار في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ يونيه سنة ٨٦ من تنزيل قيمة الريال ابى طاقة الى أربعة عشر قرشاً ونصف بعد ان كان بخمسة عشر قرشاً وهذا اعتباراً من ٩ يونيه سنة ٨٦ فاقضى النشر عن ذلك وهذا لحضرتكم للمعلومية وعدم قبول الريال المحكى عنه من التواريخ المذكور الا بالفتة التي قررها المجلس المشار اليه

(منشور نمرة ٧٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٠ يولية سنة ٨٦)

بتبليغ قرار النظارة عن ميعاد الامتحانات والمساحة العمومية في سنة ١٨٨٦

مرسل لحضرتكم مع هذا نسخة من قرار النظارة الصادر بتاريخ ١٨ ابريل سنة ٨٦ في شأن تقرير أوقات الامتحانات وأزمنة المساحة بالمدارس الاميرية للعلم بها والعمل بمقتضاها

﴿ قرار من نظارة المعارف ﴾

بناء على ما قرره مجلس النظار في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ ابريل سنة ٨٦ قررت الاحكام الآتية

(المادة الاولى)

تجرى الامتحانات السنوية بالمدارس من ١٦ يونيه سنة ٨٦ وتنتهى في ٣٠ منه

(المادة الثانية)

تسامح التلاميذ في كل سنة من أول يوم خميس من شهر يولية

(المادة الثالثة)

تبتدىء الدراسة في كل سنة بالمدارس من السبت الاول من شهر سبتمبر وتنتهى في الخميس الثانى من شهر يونيه

(المادة الرابعة)

تسامح التلاميذ في كل يوم جمعة وفي شهر رمضان وكذلك تسامح أيام عيد الفطر وعيد الاضحى وباقي المواسم وهى يوم شم النسيم ويوم طلعة ورجة المحمل الشريف اذا صادف حلول هذه المواسم في أثناء السنة المكتنية لافى زمن المساحة المحدد بالمواد السابقة

(المادة الخامسة)

مدة المساحة الغير الثابتة تقررت بالكيفية الآتية
أولاً — تكون المساحة لشهر رمضان وعيد الفطر ابتداء من آخر يوم من شهر شعبان وتستمر الى اليوم الرابع من شوال
ثانياً — تكون المساحة لعيد الاضحى ابتداء من يوم ٩ شهر ذى الحجة وتنتهى في يوم ١٤ منه

ثالثاً — تكون المساحة عن المواسم وهي يوم شم النسيم ويوم طلعة وراجة المحمل الشريف في قس هذه الايام فقط

(المادة السادسة)

تسرى أحكام المواد السابقة على المدارس العالية والمدارس الخصوصية والمدارس الابتدائية التي بها تلاميذ داخلية

(المادة السابعة)

المدارس الاميرية الابتدائية وكذلك المكاتب الاهلية بمصر والاقاليم التي جميع تلاميذها خارجية يكون زمن الدراسة ومدة المساحة بها كما يأتي
أولاً — تبدىء الدراسة بها في كل سنة من أول شهر سبتمبر وتنتهى في ٣١ يولييه ويستثنى من ذلك أيام المساحة المقررة في المادة الرابعة
ثانياً — تجرى الامتحانات (العمومية) السنوية بهذه المدارس اعتباراً من أول أغسطس وتنتهى في ٣١ منه

(المادة الثامنة)

إذا صادف حلول شهر رمضان أو أيام المواسم المينة بالمادة الرابعة في الاوقات المقررة للامتحانات أو في زمن ابتداء أو انتهاء الدراسة فلنظارة المعارف أن تجرى التعديلات التي تراها فيها تدون بمقتضى قرار خصوصي

(المادة التاسعة)

نظارة المعارف لها الحق بمقتضى قرار يصدر منها أن تعرض على تلاميذ المدارس العالية والخصوصية أشغلاً مفيدة لتعليمهم وذلك في مدة خلو الدراسة المقررة في المادة الثانية أو الثالثة

(منشور نمرة ٧٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٤ يولييه سنة ٨٦)

بتبليغ ما ورد من المالية عن فرز القروش وكسر الزائف منها

بمنشور المالية الصادر للنظارة بتاريخ ١٩ يولييه سنة ٨٦ نمرة ٨٤ توري أنه منعاً لتداول القروش الزائفة ومنعاً لقبولها بجزائن الحكومة نشر منها لعموم الجهات بشدة التأكيد على الصيارف

التابعين اليهم يفرض كل ما يرد لهم من الصنف المذكور وما يوجد منه زائفاً في الحال بجرى كسره بحضور من أجرى توريده وتسليمه اليه بعد ذلك بحيث لا يكون له الحق في أدنى طلب أو تشكي في هذا الشأن وإن قبل أحد الصيارف شيئاً من ذلك فيكون هو المسئول عنه ومرغوب اخطار المدارس بالاجراء على وجه ما توضح في تاريخه تحررها بما اقتضاه ذلك وهذا لحضرتكم للاجراء على مقتضاه

(منشور نمرة ٧٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢ أغسطس سنة ٨٦)

تبليغ ما ورد من المالية عن استعمال الطريقة الاعشارية وجعل الحسابات بالجنيه المصرى والمليم

المرفوق بهذا صورة المنشور والاعلان الصادرين من المالية في شأن الطريقة الاعشارية التي تقرر استعمالها بواسطة تداول العملة الجديدة وكيفية استعمالها من الآن وبناء عليه صار النشر عن ذلك لكافة فروع النظارة وهذا لحضرتكم للاجراء على مقتضاه

صورة المنشور الصادر من المالية الى جميع مصالح الحكومة

بما كانت الطريقة الاعشارية الجديدة التي تقرر استعمالها بالذكريتو الرقم ١٤ نوفمبر قد أعلنت للعموم بواسطة تداول العملة الوطنية الجديدة المعمولة من الفضة والنيكل والبرونز فانضى ضرورياً وضع هذه الطريقة بالعمل في كافة كتابات ودفاتر وسجلات الحكومة غير أنه قد لوحظ أن ادخال الطريقة المحكي عنها في حسابات بصير تشغيلها في آخر السنة يحتمل أن ينشأ عنه بعض محذورات ولذا رأى مناسباً أن يصير تأجيل ادخالها بالحسابات لاول يناير القادم اما قد تراءى لنا لزوم الشروع باستعمالها من الآن في الاعمال الجارية نظير مستخرجات حسابية وكشوفات ادارية وغيره وذلك لحصول التمرين على كيفية وضع الارقام بالصورة الاعشارية التي تقرر استعمالها رسمياً وبناء عليه صار تبليغ الاعلان طيه الى كافة أقسام المالية فالامل اعطاء الاوامر المقتضية لمن يلزم لسرعة الاجراء بمقتضاه

صورة اعلان من نظارة المالية

بما كانت الوحدة في الحساب هو الجنيه المصرى وقد تقرر انه يساوى الفاً من اعشار القرش والقرش يقسم الى عشرة اعشار فبناء عليه يجب ان يفتح في كشوفات وجداول الحساب خاتسان

أولهما للجنهات والثانية لاجزاء الالف فاذا أريد مثلاً أن يكتب $\frac{٢٥٣}{١٢}$ فيصير الرقم هكذا
 ٢٥٣ : ١٢ الالف جنبه وإذا تصادف أن عدد البارات لا يتركب منه عدد صحيح من اعشار القرش
 أى لا يقسم بدون باقى على ٤ فيقسم فى خانة أجزاء الالف من الجنيه العدد الصحيح من الاعشارية
 ويجانبه $\frac{١}{٢}$ او $\frac{١}{٤}$ أى العشر الكسرى الباقي كما هو موضح بالأمثلة بعد
 كيفية وضع الارقام

جزء من الف	جنبه	يكتب
$\frac{١}{٢}$ ٥٣٣	٢	مبلغ ١٣ ٢٥٣
$\frac{١}{٤}$ ٥٣٣	٢	١٤ ٢٥٣
$\frac{١}{٤}$ ٥٣٣	٢	١٥ ٢٥٣
٥٣٤	٢	١٦ ٢٥٣

أما فى الكشوفة والجداول المختصرة فلا تكتب كسور اعشار القرش

(ممشور نمرة ٧٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٧ أغسطس سنة ٨٦)
 عن جل المصاريف المدرسية على ثلاثة أقساط متساوية

المسطر أدناه صورة الامر الصادر من النظارة بتاريخ ٧ أغسطس سنة ٨٦ بتعديل المادة
 الثانية من لائحة تحصيل المصروفات المقررة على التلاميذ بالمدارس واقتضى تحريره لحضرتكم
 لاتباعه فيما يتعلق بالمدرسة نظارتكم

(صورة الامر)

« نظارة المصارف »

بعد الاطلاع على لائحة تحصيل مصروفات التلاميذ بالمدارس الصادرة من النظارة فى ٧ يناير
 سنة ٨١ قد صار تعديل المادة الثانية منها بصفة ما يأتى
 المصاريف السنوية المقررة على التلاميذ الداخلية والخارجية تدفع مقدماً على ثلاثة أقساط متساوية
 بالكيفية الآتية اعتبار من هذه السنة المكتتبة التى ابتدأها ١٤ أغسطس سنة ٨٦
 القسط الاول عند ادارة الدروس بالمدارس فى أول السنة المكتتبة
 القسط الثانى فى ١٥ نوفمبر
 القسط الثالث فى ١٥ فبراير

(منشور نمرة ٧٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٧ أغسطس سنة ٨٦)

عن تحصيل المصروفات المدرسية

الامر الصادر من النظارة في ٧ أغسطس سنة ٨٦ بتعديل المادة الثانية من لائحة تحصيل المصروفات بالمدارس يقضى بان المصروفات السنوية المقررة على التلاميذ تدفع مقدماً على ثلاثة أقساط متساوية على حسب المئين فيه ولكن حيث أن التلاميذ الموجودين من الاصل في المدارس دفعوا بناء على مقتضى اللائحة المذكورة قيمة القسط الثاني من سنة ٨٦ الذى نهايته شهر يونيه وبذلك يكون المستحق تحصيله الآن لاجل السير على مقتضى الامر البادى ذكره هو مصاريف المدة من يولي لغاية ١٣ أغسطس سنة ٨٦ الذى هو منتهى السنة المكتتية الماضية فاقضى نشره لجميع المدارس وهذا لحضرتكم لاجراء تحصيل مصروفات المدة المذكورة من اولئك التلاميذ مع القسط الذى يدفعونه عند ادارة الدروس في هذه السنة مـ

(منشور نمرة ٧٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٤ أغسطس سنة ٨٦)

تبليغ اعلان المالية عن قيمة الريال ابو طاهه والريال المجيدى

مرسل مع هذا صورة الاعلان الصادر من المالية ووارد لنا بمكاتبها المؤرخة في ١٢ أغسطس سنة ٨٦ نمرة ٩٢ بشأن تنزيل عشرين فضه من قيمة الريال ابو طاهه الجارى قبوله بجزائين الحكومة باربعة عشر قرشاً ونصف وجعله باربعة عشر قرشاً فقط وتنزيل عشر فضه من قيمة الريال المجيدى الجارى قبوله بستة عشر قرش وعشرة فضه وجعله بستة عشر قرش فقط وذلك اعتباراً عن يوم ١٤ أغسطس سنة ٨٦ للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه من تاريخه

(صورة الاعلان)

يكون معلوماً لدى العموم انه ابتداء من ١٤ أغسطس سنة ٨٦ الجارى يصير قبول أصناف العملة الموضحة أدناه بالاسعار الآتى بينها

الريال المجيدى بواقع	من الجنيه	جزء من الالف	جنيه
١٤٠	١٦٦	١٦	١٦
»	١٤٠	١٦	١٤٠

(منشور نمرة ٧٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٤ أغسطس سنة ٨٦)

ببليغ اعلان المالية عن اعتبار القطع ذات العشرين فضة والعشرة فضة من العملة القديمة وعدم استعمالها بعد ٣١ يوليه سنة ١٨٨٧

مرسل مع هذا نسخة من الاعلان الصادر من المالية ووارد للنظارة بمكاتبتها الرقيمة ٨ أغسطس سنة ٨٦ نمرة ٩١ بشأن اعتبار القطع العشرين فضة والعشرة فضة من العملة الفضة القديمة من أول أغسطس سنة ٨٦ لغاية ٣١ يوليه سنة ٨٧ مثل العملة الجديدة وبمضى المدة المذكورة تبطل المعاملة بها رسمياً للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

(صورة الاعلان)

يكون معلوماً لدى العموم أنه ابتداء من أول أغسطس سنة ٨٦ لغاية ٣١ يوليه سنة ٨٧ تعتبر قطع العشرين بارة والعشرة بارات من الفضة القديمة مثل العملة الفضة التي ضربت بمقتضى دكرتو ١٤ نوفمبر سنة ٨٥ وذلك طبقاً لاحكام المادة السابعة عشرة من الدكرتو المذكور وعليه ففي بحر هذه المدة يمكن استبدالها بعملة ذهب أو بعملة جديدة من الفضة والنيكل والبرونز بمصر من خزينة المالية وبالاكسندرية من خزينة مصلحة ادارة عموم الجمارك المصرية وبعد مضي يوم ٣١ يوليه سنة ٨٧ الذي تمحدد ميعاداً لسحب هذه القطع بنوع نهائى تبطل المعاملة بها قانوناً

(منشور نمرة ٨٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٥ أغسطس سنة ٨٦)

عن قبول اصناف العملة الاجنبية بالقيمة التي حددت لها

مرسل مع هذا نسخة من الاعلان الصادر من المالية ووارد لنا بمكاتبتها الرقيمة ٨ أغسطس سنة ٨٦ نمرة ٩٠ بشأن قبول اصناف العملة المينة باعلى الاعلان المذكور بخزائن الحكومة بالفتات المرقومة امام كل منها اعتباراً من ستمبر سنة ٨٦ للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

(صورة الاعلان)

يكون معلوماً لدى العموم انه ابتداء من ستمبر القادم تقبل خزائن الحكومة اصناف العملة الآتية بينها بالاسعار الموضحة ادناه

جزء من الالف	من الجنيه	اي	جزء من الالف
١٧	٢٠	١٧	٢٠
٤٥	٢٠	٤٥	٢٠
٣٥	٢٠	٣٥	٢٠
٦٥	٢٠	٦٥	٢٠

ولغاية ٢٠ أغسطس الجارى يمكن استبدال هذه العملة بعملة ذهب بحسب تعريفها الحالية بمصر من خزينة المالية وبالسكندرية من خزينة ادارة عموم الجمارك المصرية
وأما الريال الشينكو والفرنك المقصودان بهذا الاعلان المضروبان فى البلاد المرتبطة بالاتحاد اللاتينى اعنى البلجيك وفرنسا واليونان وإيطاليا والسويسره
وبصير قبول الريال الشينكو ضرب الخمس دول المذكورة بدون الالتفات الى سنى ضربها والفرنك الذى يصير قبوله هو الآتى

فرنك دول البلجيك وفرنسا والسويسره الذى يكون ضرب فى سنة ١٨٦٦ وما بعدها
« « « « فى سنة ١٨٦٨ »
« « « « فى سنة ١٨٦٣ »
وأما عملة الممالك الأخرى الفضة المشابهة أو الغير مشابهة للريال الشينكو والفرنك خصوصاً العملة الرومانية فلا يصير قبولها فى خزائن الحكومة

حيث ان الجنيه المصرى ينقسم الى مائة قرش والقرش ينقسم الى عشرة اعشار فالرقان الاولان من أجزاء الالف من الجنيه يدلان على القروش والثالث الذى هو على اليمين يدل على اعشار القرش

(منشور نمرة ٨١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٤ أغسطس سنة ٨٦)

بالاعتصار على بيان التلاميذ أنهم بمصاريف أو مجاناً داخلية أو خارجية

قد تلاحظ أن المدارس لا تزال تمر فى مكاتبها عن القسم الخارجى أو القسم الداخلى بالدوجة الثانية أو الثالثة من أحد القسمين وذلك عند ما تريد مكتبة الديوان فيما يختص بالتلاميذ

وبما أن هذه الدرجات كانت مستعملة قبل الآن مذ كان كل قسم منقسماً إلى ثلاث درجات: أولى وثانية بمصاريف وثالثة مجاناً وبالنسبة لتوحيد المصروفات بكل من القسمين كل مدرسة وما اعتبر لها لم يبق هناك وجه للتعير بالدرجات لانه اما أن يكون التلميذ بالمصاريف المينة داخلية أو خارجية واما أن يكون مجاناً بأحدهما فاقضى النشر لمعوم المدارس وهذا لحضرتكم للمعلومية والتنبية بترك التعير من الآن فصاعداً فيما يرد منكم من المكاتبات بالدرجات المحكى عنها والاقتصار على أن التلميذ بمصروفات أو مجاناً في أحد القسمين

(منشور نمرة ٨٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٦ أغسطس سنة ٨٦)

عن صرف الملبوسات في مواعيد واحدة لجميع التلاميذ

المسطر بأدناه صورة الامر الصادر من النظارة بما يتبع اجراؤه في صرف الملبوسات للتلاميذ المدارس من ابتداء شهر سبتمبر سنة ٨٦ في تاريخه صار النشر عنه لفروع المدارس وهذا لحضرتكم لاعتماد الاجراء حسبما فيه

(صورة القرار الصادر من نظارة المعارف بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ٨٦ نمرة ١٨)

حيث ان الطريقة المتبعة الآن في صرف الملبوسات الى تلاميذ المدارس هي انه عندما يستحق صرف ملبوسات سواء كان ذلك الاستحقاق بسبب استجداد التلاميذ او بسبب أن الملبوسات التي يكون سابقاً صرفها اليهم وفوت وعدة استعمالها جار صرف تلك الملبوسات المستحقة وكون هذه الطريقة فضلاً عما فيها من تعدد دفعات الصرف في السنة وعدم توحيد تواريخ صرف الملبوسات لجميع التلاميذ وتواريخ نهايته وعدتها وزيادة المشغولية بسبب ذلك فان التلاميذ يكونون غير متجدين ايضاً في هيئة ملبوسهم من حيث كونه جديداً أو قديماً فقد تراءى للنظارة اتخاذ طريقة جديدة في صرف الملبوسات بها تكون جميع التلاميذ متحدة في تواريخ نهاية وعدة ملبوساتهم ومتحدة ايضاً في هيئة الملبوس وهي

أولاً — تصرف الملبوسات لجميع التلاميذ الداخلية بالمدارس في كل سنة على دفعتين احدهما تكون في شهر سبتمبر وتسمى بدلة الشتاء والثانية في شهر مارت وتسمى بدلة الصيف

تركيب البدلتان المذكورتان في المادة الاولى من الملابس الالوية

عدد	عدد	عدد
١	١	٠٠
١	١	٠٠
٣	١	٢
٣	١	٢
٢	١	١
١	١	٠
٤	٢	٢
٣	١	٢
٢	١	١
٢٠	١٠	١٠

ثانياً — حيث ان التلاميذ الذين يستجدون بالمدارس سيكون نهاية قبولهم لغاية آخر شهر ستمبر من كل سنة فالذين يقيدون في ذلك الشهر تصرف اليهم بدلة الشتاء وتتظم في سلك الملابس المنصرفة لغيرهم

ثالثاً — لاجل ان يكون موجوداً على الدوام بطرف التلاميذ ملابس نظيفة يلبسونها في ايام الجمع والمواسم والاعياد قد استصوب ان الطقومة المسبوق صرفها لهم قبل ذلك يلبسونها أثناء وجودهم بالمدرسة ولما يصرف لهم دفعة ثانية فالطقومة التي تكون صرفت اليهم في الدفعة الاولى هي التي يلبسونها حالما يكونون موجودين بالمدرسة والتي تصرف لهم في الدفعة الثانية يلبسونها عند انصرافهم من المدرسة ويتبع السير على هذه الطريقة بمعنى أن الطقومة التي يكون مسبوقة صرفها لهم قبل كل دفعة هي التي يلبسونها في أثناء وجودهم بالمدرسة والطقومة التي تصرف لهم جديداً هي التي يلبسونها عند انصرافهم وحيث أن هذه الطريقة سيكون اتباع السير على مقتضاها من ابتداء شهر ستمبر سنة ٨٦ الا في بعض الملابس السابق صرفها للتلاميذ لغاية شهر أغسطس سنة ٨٦ الحاضر لم يف مدة الاستعمال المقررة له فلاجل انتظام السير على مفتضى الطريقة الجديدة يصرف النظر عما يتبقى من مواعيد تلك الملابس لغاية أغسطس سنة ٨٦

(منشور نمرة ٨٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (أول ستمبر سنة ٨٦)
بتبليغ ما ورد من المالية عن تنزيل كسور البارة من استمارات الصرف

المسطر أدناه صورة المنشور الصادر من المالية بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ٨٦ نمرة ٢٢٨ بشأن
عدم تنزيل كسور البارة من الاستمارات الجارى تحريرها بصرف الماهيات أو ثمن الوازمات حسبما
توضح بالمنشور واقتضى تحريره للعلم بما فيه والاجراء بمقتضاه
(صورة المنشور)

قد استمرت بعض المصالح الى الآن بتزليل كسور البارة من مبالغ الاستمارات الجارى تحريرها
بصرف الماهيات أو ثمن الوازمات وحيث انه والحالة هذه مع تداول العملة النيكل والعملة البرونز
الجديدة صار يتيسر اعطاء صاحب الطلب صافي مطلوبه بالكامل بما فيه الكسور فللرجو عدم
استئزال كسور البارة من الآن فصاعداً كما صار النشر عموماً باتباع ما ذكره

(منشور نمرة ٨٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٠ ستمبر سنة ٨٦)
بتبليغ ما ورد من المالية باعتبار القروش العملة القديمة مثل العملة الجديدة لغاية ٣١ أغسطس سنة ١٨٨٧
ثم ابطال المعاملة بها

مرسل مع هذا نسخة من المنشور الوارد بمكتبة المالية المؤرخة في ٧ ستمبر سنة ٨٦ نمرة ٩٧
بشأن اعتبار القروش الفضة القديمة مثل العملة الفضة الجديدة التى ضربت بمقتضى دكرتو ١٤
نوفبر سنة ٨٥ لغاية يوم ٣١ أغسطس سنة ٨٧ وكيفية استبدالها بعملة جديدة فى خلال هذه المدة
للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه بالمدرسة طرفكم

(صورة منشور المالية)

يكون معلوماً لدى العموم انه من ابتداء من أول ستمبر سنة ٨٦ لغاية ٣١ أغسطس سنة ٨٧
تعتبر القروش الفضة القديمة مثل العملة الفضة الجديدة التى ضربت بمقتضى دكرتو ١٤ نوفبر سنة ٨٥
وذلك طبقاً لاحكام المادة السابعة عشرة من الدكرتو المذكور وعليه ففى بحر هذه المدة يمكن

استبدالها بعملة ذهب أو بعملة جديدة من الفضة والنيكل والبرونز بمصر من خزينة المالية وباسكندرية من خزينة مصلحة إدارة عموم الجمارك المصرية وبعد مضي يوم ٣١ أغسطس سنة ٨٧ الذى تحدد ميعاداً لسحب هذه القروش بنوع نهائى تبطل المعاملة بها قانوناً مـ

(منشور :نمرة ٨٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٨ ستمبر سنة ٨٦)

بقبول توريد قيمة اليوم الاحتياطى الى ٣١ ديسمبر سنة ٨٦ لاحتسابه فى الماش

المسطر أدناه صورة ترجمة المنشور الصادر من المالية بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ٨٦ نمرة ٤٣ بشأن توريد قيمة اليوم الاحتياطى من المستخدمين الذين لم يستقطع منهم اليوم ويريدون توريده لاحتساب مدد خدماتهم فى الماش وحيث انه من الاقتضاء اعلانه على جميع الموظفين بالمدارس لى من كان منهم له مدة لم يستقطع منها الاحتياطى ويريد توريده للحكومة بالشروط المقررة فى هذا المنشور يقدم طلبة بذلك قبل انقضاء الميعاد المحدد فيه فقد صار النشر عن ذلك لفروع النظارة وهذا لحضرتكم لتعلموه وتعلنوه للموظفين بالمدرسة نظارتكم رسمياً وكل طلبة يتقدم لكم يرسل أول بأول للنظارة لاجراء مقتضاه بحيث ان هذه الطلبات تكون واضحة ببيان المدة وجهة الاستخدام ومقدار الماهية لسهولة الاستدلال عليها عند اجراء الكشف

(صورة المنشور)

أن مجلس النظارة فى جلسته المتعقدة فى ١٨ يونيه سنة ٨٥ قرر بأن مستخدمى الحكومة الذين لم يستقطع من ماهياتهم اليوم الاحتياطى بقبولون فى الماش وتحتسب مدد خدماتهم التى لم تجر استقطاع ذلك اليوم فيها بواسطة توريد قيمة الاستقطاع ويلزم توريد كل طلب بهذا الخصوص حسباً يقتضيه هذا القرار قبل انقضاء يوم ٣١ ديسمبر سنة ٨٦ والطلبات التى تقدم من هذا القيل بعد ذلك الميعاد لا يصير قبولها اما الدفع فيكون بالتقسيت شهرياً فى مدة سنة على الاكثر ابتداء من تاريخ القبول بالتوريد ومقدار هذا التقسيط لا يكون أقل من ثلث ماهية المستخدم ومن المعلوم ان المدد المتقضى توريد قيمة اليوم الاحتياطى فيها لا تحتسب فى الماش الا بعد تمام التوريد مـ

(منشور نمرة ٨٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٨ ستمبر سنة ٨٦)
بشأن العملة الاجنبية التي قرر مجلس النظار قبولها بخزائن الحكومة وقيمتها

مرسل مع هذا نسخة من الاعلان الوارد بمكاتبة المالية المؤرخة في ١٥ ستمبر سنة ٨٦ نمرة ٩٨
بشأن العملة التي تقرر في مجلس النظار قبولها بخزائن الحكومة بالفتات والكيفية الموضحة فيه اعتباراً
من التواريخ التي تحدت لذلك للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة الاعلان ﴾

يكون معلوماً للعموم ان ابتداء من أول اكتوبر القادم قبل خزائن الحكومة اصناف العملة
الآتى يانها بالاسعار الموضحة بعد

الريال الشنكو بواقع	جزء من الف من الجنيه او	١٦ ١٠
الروية	او	٦ ١٠
الشنل	او	٤ ١٠
الفرنك	او	٣ ١٠

ومن ابتداء أول يناير سنة ٨٧ يصير قبول الاصناف المذكورة بالاسعار الآتى يانها

الشنكو	الروية	الشنل	الفرنك
١٥	٣٠	٤	٣

واما الريال الشنكو والفرنك المقصودان بهذا الاعلان فهما المضروبان في البلاد المرتبطة
بالاتحاد اللاتيني أعنى البلجيكي وفرنسا واليونان وايطاليا والسويسره
ويصير قبول الريال الشينكو ضرب الخمس دول المذكورة بدون الالتفات الى سنى ضربها
والفرنك الذي يصير قبوله هو الآتى

فرنك دول البلجيكي وفرنسا والسويسره الذي يكون ضرب في سنة ١٨٦٦ وما بعدها
وفرנק دولة اليونان » » في سنة ١٨٦٨ »
وفرנק دولة ايطاليا » » في سنة ١٨٦٣ »

وأما عملة الممالك الاخرى الفضة المشابهة أو الغير مشابهة للريال الشنكو والفرنك خصوصاً
العملة الرومانية فلا يصير قبولها في خزائن الحكومة

(منشور نمرة ٨٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٨ ستمبر سنة ٨٦)
عن قيمة ما يستقطع نظير اليوم الاحتياطي

المسطر أدناه صورة ما نشر من المالية لجهاز الحكومة الوارد لنا بتاريخ ١٥ ستمبر سنة ٨٦
نمرة ٢٤٨ بشأن ما يجب اتباعه في تنزيل قيمة اليوم الاحتياطي من ماهيات المستخدمين للعلم بما
فيه والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة ما نشر ﴾

لما نشر من هنا عموماً بتاريخ ٢١ اغسطس سنة ٨٦ بعدم استبعاد كسور البارة من اثمان
اللوازمات والماهيات وغيرها لآمكان صرفها بواسطة تداول العملة التيكال والبرونز فبعض المصالح
بناء على هذا المنشور أجرت تنزيل الاحتياطي المقرر استقطاعه من ماهيات المستخدمين الداخليين
هيئة العمال باعتبار جزء من ثلاثين ولذلك عانت نظارة المالية صعوبات في المراجعة وحيث أن
تعليمات المصالح ورد فيها تعريفه مخصوصة مبن فيها مقدار ما يجب تنزيهه نظير اليوم الاحتياطي من
كل فئة ولأجل السهولة قد استصوب استمرار الاجراء حسبها في التعريف المذكورة فلهذا اقتضى
النشر عموماً عما ذكر وهذا بالجملة لسعادتكم للمعلومية والاجراء هكذا مـ

(منشور نمرة ٨٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٠ أكتوبر سنة ٨٦)

عن عدم قبول العملة النحاس القديمة وجواز استبدالها بواقع كل عشرة قروش قديمة
قرش من العملة الجديدة

المسطر أدناه صورة المنشور الصادر من المالية بتاريخ ١٩ اغسطس سنة ٨٦ نمرة ٩٤ بشأن
ما يتبع اجراءه في قبول العملة النحاس القديمة واستبدالها بعملة ذهب أو بعملة جديدة للعلم بما فيه
والاجراء على مقتضاه

(صورة المنشور الصادر من المالية بتاريخ ١٩ اغسطس سنة ٨٦ نمرة ٩٤)

ان المنشور الرقم ١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٨١ (١٩ أكتوبر سنة ٨٦٤) السابق ارساله من
نظارة المالية الشامل على التعلق العالى كان تنبه فيه على جميع صيارف الحكومة بعدم قبول عملة

نحاس الا اذا كان ذلك عن كسور القرش على انه قد تبين لثظارة المالية من المبالغ التي جرى
تحصيلها بمعرفة الصيارف ان هذه العملة جارى قبولها بكثرة في خزائن الحكومة وعلى الاخص
في مراكز الدخوليات حيث جارى استعمالها لعملة صغيرة لتكميل العوائد المقتضى دفعها
وبما ان العملة الجديدة تمكنا الآن من دفع اى كسور من القرش بدون احتياج لعملة النحاس
القديمة فالامل اعطاء التعامات الشديدة الى الصيارف الموجودين تحت أوامرهم بعدم قبول العملة النحاس
الحكى عنها من الآن فصاعداً ضمن المبالغ التي ترد لهم حتى ولو كانت لاجل تكميل المبلغ المراد
توريده اى ولو كانت بصفة كسور القرش ومع كل فيمكنكم التصريح للصيارف المذكورين
باستبدال العملة النحاس القديمة بعملة ذهب أو بعملة جديدة وقبولها (العملة النحاس القديمة)
بواقع عشر قيمتها بمعنى انهم يقبلوا كل عشرة قروش من العملة النحاس القديمة بواقع قرش واحد
من العملة الجديدة

بناء عليه يؤمل افادتنا عن وصول هذه التعليلات وعمما يصير اجراؤه في هذا الشأن م

(منشور نمرة ٨٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٣١ أكتوبر سنة ٨٦)

عن محاسبة ارباب المطلوبات على الفرنكات بواقع القيمة الذهبية وما يبقى من كسور
البتو باعتبار الفرنك $\frac{٣٧}{١٠٠}$

المسطر أدناه صورة المنشور الصادر من المالية بتاريخ ٢٩ ستمبر سنة ٨٦ نمرة ١٠٠ بشأن
محاسبة ارباب المطلوبات على الفرنكات بواقع القيمة الذهبية اى عن كل عشرين فرنكاً بتو
ذهب بمبلغ $\frac{٣٧}{١٠٠}$ واحساب الكسور التي تبقى بعد ذلك (اى ما دون البتو الكامل) حسب
التعريف الحالية للعلم بما فيه والاجراء بمقتضاه م

﴿ صورة منشور المالية ﴾

مدبرية أسبوط أرسلت لهذا الطرف افادة تاريخها ١٠ أغسطس سنة ٨٦ نمرة ٢١٧ مقتضاها
أن قومية المياه بذاك البندر متضررة من محاسبتها على حسب تعريف الفرنك المقررة اى بثلاثة
قروش ونصف ورغبت النظر والمداولة في ذلك باللجنة المالية تقرر بانه من حيث أن كافة
الاشغال المتبادل الاخذ والعطاء فيها بحساب الفرنك ما بين الميرى وأفراد الناس جارى اعتبار
الفرنك بواقع القيمة الذهبية اى عن كل عشرين فرنكاً بتو ذهب بمبلغ $\frac{٣٧}{١٠٠}$ ومن قديم
جارية المحاسبات على هذا النمط وتراعى من الوجوب تعميم الاجراء في جميع مصالح الحكومة

بمحااسبة أرباب المطلوبات على الفرنكات باعتبار البتو الذهب وأن تبت كموور من البتو فهذا
يجرى احتسابه حسب التعريفة الحالية وحيث نشر في تاريخه لعموم الجهات باتباع الاجراء كما
تقرر وبالجملة هذا لسعادتك للمعلومية والاجراء على مقتضاه

(منشور نمرة ٩٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (أول نوفمبر سنة ٨٦)

عن قبول العملة النحاس القديمة من أول يناير سنة ١٨٨٧ باعتبار كل أربعة عشر قرشاً من العملة القديمة
بقرش من العملة الجديدة

المسطر أدناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ٨٦ نمرة ١٠٣
بشأن قبول العملة النحاس القديمة من ابتداء أول يناير سنة ٨٧ بواقع كل أربعة عشر قرشاً منها
بقرش واحد من العملة الجديدة للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة منشور المالية ﴾

سبق نشر لعموم الجهات من هذا الطرف منشور نمرة ٤١ المتضمن قبول العملة النحاس
القديمة بطريق الاستبدال بواقع كل عشرة قروش منها بقرش واحد من العملة الجديدة والحقاً
للمنشور المذكور تراءى موافقة النشر لعموم الجهات بقبول العملة النحاس القديمة المذكورة من
ابتداء أول يناير سنة ١٨٨٧ بواقع كل أربعة عشر قرشاً منها بقرش واحد من العملة الجديدة
وحيث نشر لهم في تاريخه بقبول ذلك كما تراءى موافقته من ابتداء التاريخ المرقوم وبالجملة هذا
للمعلومية والتثنية باجراء مقتضاه

(منشور نمرة ٩١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٣ نوفمبر سنة ٨٦)

عن الشروط التي عقدت بين الحكومة وشركة برى لنقل المواد البرازية لمدة خمس سنوات

مرسل مع هذا صورة الكوتراوات المقود بين الحكومة وشركة برى ويستر بشأن نقل
المواد البرازية المتخلفة بمراحض النظارات والقشلاقات والمساجد والاسبتاليات وجميع مباني ودوائر
الحكومة بالمحرسة بمعرفة الشركة المذكورة لمدة خمس سنين بالصفة المفصلة فيه الواردة صورته

لهنا من محافظة مصر بمكاتبة منها مؤرخة في ١٩ صفر سنة ١٣٠٤ عمرة ١٧ للعمل بمقتضاها فيما يتعلق بالنظارة وفروعها واقتضى تحريره لحضر تكمل العلم بما يشتمل عليه وكلما لزم نزع مراحيض مدرستكم ترد الافادة للمخاطبة من هنا مع تلك الشركة لاجرائه بمعرفتها

﴿صورة الكونتراتو﴾

قد وقع الرضى والتوافق على الشروط الآتية بين كل من صاحب السعادة عبد القادر باشا حلمى ناظر الداخلية القاطن بمصر بصفته متعاقداً باسم الحكومة المصرية وعلى زمته وبناء على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ٨٦ وبين شركة الخواجات يرى ويستتر وشركتهم الانجليزية الموجود مركزها بمدينة اسكندرية المختارة لها محلاً بمصر في قصلاتو الانجليز المثوبة عنها الخواجة فرنسيس يرى من رعايا الحكومة الانجليزية وأحد المشتركين بالشركة المذكورة المتخصص له التعاقد باسمها بموجب التوكيل الذى يده مصدقاً عليه من قصلاتو الانجليز

﴿بيان الشروط﴾

(المادة الاولى)

تتمتع الشركة المذكورة بنزع ونقل المواد البرازية التى تكون بالمراحيض العمومية ومحلات النظارات والقشلاقات والمساجد والجوامع والاسبتاليات وكافة الاماكن الموجودة تحت ملاحظة الحكومة ويكون نزع المواد المذكورة بواسطة عربات شفاطة ثم تنقل الى الجهات التى تعينها الحكومة لوضعها بها وهذه الجهات تكون على بعد ٦ كيلو مترات أو أكثر من ميدان تياترو الاوبرا بالمحروسة

ويراعى فى نقل هذا المواد ما هو مقرر فى اصول الصحة

(المادة الثانية)

وتتمتع الشركة المذكورة بانها تبدأ فى هذا العمل فى ميعاد ثلاثة أشهر أولها تاريخ التوقيع على هذه الشروط وان تأخرت عنه فسخ العقد وصار لاغياً ويقت نصف مبلغ التأمين المذكور بعده ملكاً للحكومة لا وجه لمطالبتها به

(المادة الثالثة)

على الشركة أن تستحضر فى الميعاد المذكور الادوات اللازمة لهذا العمل واذا تراءى أن عددها غير كاف فعليها تكملة بقدر ما تطلبه الحكومة فى مسافة ثلاثة أشهر من تاريخ الانذار الذى يرسل لها بذلك وان تأخرت عن هذا الميعاد فتكون ملزمة بدفع غرامة قدرها عشرة جنيهات عن كل يوم تأخير

(المادة الرابعة)

اما مبلغ التأمين السكافل لتفديذ جميع شروط هذا العقد فقد وردت الشركة قيمته لحزينة المالية أوراقاً من سندات الدين الموحد البالغ قيمتها الرسمية ألف جنيه مصرى بصفة ضمانه على ذلك

(المادة الخامسة)

تقل المواد البرازية من منازل الاهالى يكون باتفاق الشركة مع اربابها مباشرة بشرط أن لا تتجاوز اجرة المتر المكعب $\frac{3}{4}$ صاغ فى أى حالة كانت وأن يكون نقل المواد الى الجهات المعينة من الحكومة كما ذكر فى المادة الاولى

(المادة السادسة)

اذا حصلت مخالفة للشروط المبينة بالمادة الاولى والمادة الخامسة من هذا العقد فيحكم على كل عربة ألقت المواد التى تتقلها فى غير المحل المعين لذلك بغرامة قدرها خمسين قرشاً صاغاً ويكون الحكم بالقرامات المذكورة من قبل الحكومة بدون أن يكون للشركة هناك وجه للمعارضة أما دفع قيمتها فيخصم من مبلغ التأمين

(المادة السابعة)

اذا نقصت قيمة مبلغ التأمين عن أصلها بسبب الغرامات التى يحكم بها على الشركة فيصير اعلانها بتكاملته فى مياد تقدره الحكومة لذلك والا فيكون هذا العقد باطلاً لاغياً

(المادة الثامنة)

تتعهد الحكومة للشركة بدفع عشرين قرش صاغ عن كل متر مكعب من المواد التى تنقل من محلات الحكومة وبصير عملية هذه القيمة لحد خمسة وعشرين قرش صاغ عن كل متر مكعب اذا كان المحل المعين لرمى المواد فيه أبعد من ٦ كيلو مترات المذكورة بالمادة الاولى وأقل من ثمانية كيلو مترات ويكون عمل الحساب بين الحكومة والشركة فى أول كل شهر وتسويته فى مسافة الخمسة عشر يوماً الاولى من الشهر

(المادة التاسعة)

للحكومة الحق فى تعيين من يلزم لمأينة ما صار نقله من المواد واجراء أى طريقة تستصوبها للملاحظة والمراقبة

(المادة العاشرة)

إذا لم يصل مقدار ما تملكه الشركة من مواد محلات الميرى ومنازل الاهالى عشرين الف متر مكعب فى السنة فتتعهد الحكومة بانها تدفع للشركة خمسة فى المائة بصفة أرباح عن المبالغ التى جعلتها الشركة حقيقة رأس مال لأعمالها وهذه المبالغ المجموعة رأس مال للشركة لا يجوز أن تزيد عن اثنى عشر الف جنيه

أما إذا بلغ مقدار ما نقل من المواد سبعة عشر الف متر مكعب فلا تلزم الحكومة بالأرباح الا عن نصف رأس المال مع حفظ الشروط المذكورة آنفاً

(المادة الحادية عشر)

قد عملت هذه الشروط لتسرى مدة قدرها خمس سنوات أولها ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٦ وآخرها ٢٠ أغسطس سنة ١٨٩١

(المادة الثانية عشرة)

التصريح للشركة بهذا العمل لا يترتب عليه أدنى امتياز لها ولا احتكارها وحدها بل تحفظ الحكومة صراحة لنفسها الحق فى نقل كل أو بعض المواد البرازية التى توجد بالاماكن المينة بالمادة الاولى إما بواسطة من تعينه لذلك من قبلها وإما بواسطة أى شخص خلاف الشركة وليس على الحكومة شئ سوى أنها تضمن للشركة نقل عشرين الف متر مكعب كإيجار مدين بالمادة العاشرة

(المادة الثالثة عشر)

تعهد الشركة تعهداً صريحاً بانها ضامنة للحكومة القضايا التى تقام عليها وأنواع التعويضات التى يحكم بها عليها بسبب منسوب إلى الشركة أو إلى أحد رجالها

(المادة الرابعة عشر)

فى حالة ما إذا تقدم من أحد مطالبه بامتياز أو احتكار تحصل عليه فى السابق بنقل المواد البرازية فيصير إعلان الشركة بهذه الطلبات وهى تعهد بانها تقطع عن أعمالها فوراً ولا يكون لها وجه فى طلب أى تعويض لهذه الأسباب مطلقاً وإن تأخرت الشركة عن الوفاء بهذا التعهد فتلزم بدفع غرامة مائة جنيه مصرى عن كل يوم تأخرت فيه عن الميعاد الذى تعطيه الحكومة لها
٢١ أغسطس سنة ٨٦

(منشور نمرة ٩٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٣٠ نوفمبر سنة ٨٦)
بتسليم الدفاتر والاوراق لغاية سنة ١٨٨٥ بدفترخانة النظارة

انه لاجل حصر جميع الدفاتر والاوراق الموجودة باقلام النظارة وفروعها في دفترخانها
مركز الديوان ولجل فرز هذه الاوراق والدفاتر مع ما هو موجود بالدفترخانة من
قبل لمعرفة المستغنى منها والغير مستغنى على حسب منشور قومسيون الدفترخانات الصادر من المالية
بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ٨٦ قد تراءى ان لا يبقى بالفروع ولا باقلام الديوان سوى دفاتر واوراق
سنة ٨٦ أما ما يكون فيها مما يتعلق بالسنوات الماضية لحد سنة ٨٥ يسلم بالدفترخانة المذكورة وعليه
قد تعين لكل قلم ولكل مدرسة ميعاد لتسليم ما يكون موجوداً بها من ذلك على حسب البيان الموضح
بادناه لكي ان كل منها تبتدىء من الآن في ترويح دفاترها واوراقها لغاية السنة المذكورة وتحرر
بها الحواظف اللازمة ثم تقدمها للديوان مع الدفاتر والاوراق من ابتداء الميعاد المعين لها وتسرع
الدفترخانة في الاستلام بحيث يتم استلام دفاتر واوراق كل مدرسة وكل قلم في نهاية الميعاد المعين
له وقد صار النشر عن ذلك فروع النظارة وهذا لحضرتكم لاجراء مقتضاء فيما يتعلق بالمدرسة نظارتكم

مدرسة التجهيزية	من ٩ ديسمبر الى ١٥ منه
» المهندسخانة	من ١٦ منه الى ١٨ منه
» دار العلوم وقلم الترجمة	من ١٩ منه الى ٢١ منه
» المبتديان	من ٢٢ منه الى ٢٦ منه
» الصنائع	من ٢٨ منه الى ٦ يناير
» الطب	من ٨ يناير الى ١٠ منه
» المعلمين	من ١٢ منه الى ١٥ منه
» المنصورة	من ١٥ منه
» اسكندرية	من ١٨ منه

قلم عربى

التحريرات والقيودات من ٢٠ منه الى ٢٥ منه
اللوازمات والصرقيات من ٢٥ منه الى غاية شهره

(منشور نمرة ٩٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٦)
عن جعل قيمة الريال ابو مدفع ١٨٠ ملياً والريية ملياً

مرسل مع هذا نسخة من الاعلان الوارد مع منشور المالية المسطر ادناه المؤرخ في ١٤ نوفمبر سنة ٨٦ نمرة ١١٣ بشأن قبول الريال ابى مدفع بثمانية عشر قرشاً والروية بخمسة قروش وعشرين فضة اعتباراً من أول يناير سنة ٨٧ للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١١٣ ﴾

سبق تدون بمنشور نمرة ٤٥ الصادر من هذا الطرف بتاريخ ٢٥ ستمبر سنة ٨٦ نمرة ٩٨ عن قبول الروية من أول يناير سنة ٨٧ بخمسة قروش وثلثين فضة طبقاً لما قرره مجلس النظار والآن قد قرر المجلس المشار اليه بجلسته المتعقدة في يوم الاربعاء ٢٧ أكتوبر سنة ٨٦ عن قبول الريال ابى مدفع بثمانية عشر قرشاً والروية بخمسة قروش وعشرين فضة وذلك اعتباراً من يناير سنة ٨٧ فبناء على هذا من الوجوب النشر عن ذلك لعموم المصالح باتباع الاجراء كما تقرر وحيث قد نشر في تاريخه بقبول الريال ابى مدفع بثمانية عشر قرشاً اعنى بمائة وثمانين جزءاً من الف والروية بخمسة قروش وعشرين فضة اعنى بخمسة وخمسين جزءاً من الالف من ابتداء أول يناير سنة ٨٧ كما تقرر وبالمجلة هذا لسعادتكم للمعلومية والتنبيه بالاجراء كما ذكر ومرسل طيه عبده من الاعلانات المختصة بهذه التعريفه لنشرها بالفروع التابعة لاحاطة العموم بها

(منشور نمرة ٩٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١١ ديسمبر سنة ١٨٨٦)
تبليغ ما ورد من المالية عن جعل حسابات الحكومة من سنة ١٨٨٧ بحسب طريقة العملة الجديدة
وصرف النظر عن كسور المليم

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من المالية نمرة ٥٣ عن جعل حسابات الحكومة من ابتداء أول يناير سنة ٨٧ بحسب طريقة العملة الجديدة وان يصرف النظر عن كسور المليم (جزء من الالف) حسب الميين فيه فاقتضى تحريره لخضرتكم للعلم به والسير على مقتضاه من اول يناير سنة ١٨٨٧

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٥٣ ادارة ﴾

الحاقاً بالمنشور نمرة ٣٦ ادارة الصادر بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ٨٦ الذي اعلنا فيه عن عزم الحكومة على جعل حساباتها من ابتداء يناير سنة ٨٧ بحسب طريقة العملة الجديدة التي قررها الدكرتو الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ٨٥ تقيد بانه لاجل سهولة عمل الحسابات على هذه الطريقة قد تقرر ان يصرف النظر عن كسور المليم (جزء من الالف) التي تظهر في مجموع حساب الحقوق التي للحكومة أو عليها فبناه عليه يلزم ترك كسور المليم وعدم اعتبارها في صرف المبالغ المطلوبة من الحكومة وكذلك في تحصيل مالها من الاموال والعوائد على سائر أنواعها وان يصير اثبات عمليات الايراد والصرف في الحسابات بالجنيه والمليم فقط .

على انه لحين ما يقطر في الوسائط التي يلزم اتخاذها لتعميم الاجراء على حسب هذه الطريقة فالمكلفات وكشوفة التمويل تبين فيها حسابات الضرائب بالقرش والبارة كما هو جار واما ترجيل التأخرات وقيمة الاموال السنوية المطلوبة من كل مول المحسوبة بالفتات المذكورة كما وقيمة اقساط السنة فهذه تورد في الاوراد والدفاتر التي يلزم توريدها فيها بالجنيه والمليم بصرف النظر عن كسور المليم كما ذكر

فبناه عليه نؤمل اعطاء التنبيهات الاكيدة للعمال التابعين حتى يجروا على مقتضى الاحكام الموضحة آنفاً من ابتداء أول يناير سنة ٨٧ وان ترد الافادة بوصول هذا وانحاجها بها ما صار اتخاذ من الاجراءات لتفيذه

(منشور نمرة ٩٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١١ ديسمبر سنة ١٨٨٦)

تبليغ ما ورد من المالية عن دفع اجرة الموظفين في تنقلهم بالسكة الحديدية من طرفهم مقابلة استيلائها فيما بعد كاجر الركاب

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من المالية بنمرة ٥٤ بشأن الموظفين المعينين في مأموريات وانه يجب عليهم دفع اجرة قتلهم بالسكة الحديدية من طرفهم مقابلة استيلائها من المصلحة التابعين لها في تاريخه صار نشره لجميع المدارس وهذا لحضرتكم العلم به والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة منشور نمرة ٥٤ ﴾

انه نظراً للصعوبات العديدة والطلبات الجارى حصولها على الدوام وكثرة الاجراءات الحساسة والخلل الناتج من الطريقة المتبعة الآن في صرف اجرة القتل بالسكة الحديدية للموظفين الذين يعينون

في مأموريات من قبل مصالح الحكومة قد قرر مجلس النظار بجلسته المتقدمة في ٢٧ أكتوبر الماضي انه اعتباراً من أول يناير سنة ٨٧ يجب على كل موظف يصير ارساله في مأمورية ما ان يدفع اجرة نقله بالسكة الحديدية من طرفه كباقي الركاب ثم يستولاهما فيما بعد من المصلحة التابع اليها فبناء عليه نرجو ان تهيدونا عن وصول هذا المنشور اليكم مع اخطارنا بافادة رسمية عن الطريقة التي تكونوا اتخذتموها لتنفيذ تعليمات نظارة المالية ؟

(منشور نمرة ٩٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٥ ديسمبر سنة ٨٦)
تبليغ ما ورد من المالية عن عدم قبول الجنيه المصرى المنشور

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من المالية بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ٨٦ نمرة ١١٧ بجمع قبول ما يتواجد من صنف الجنيه المصرى المتوه عنه بالمنشور للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه
﴿ صورة منشور من المالية نمرة ١١٧ ﴾

قد ورد لهذا الطرف خطاب من محافظة اسكندرية ومعه جنيه مصرى برأى عباره قليل جداً بالنسبة ليار الجنيه الحقيقى فضلاً عن كون كتابته ناعمة وبه فرق ظاهر فى الشجرة الموضوعة باعلى الظغراء ومع كونه بهذه الصفة فانه وجد فى الوزن موافقاً للجنيه الحقيقى وتورى بان هذا الصنف متداول بكثرة فى جهات الارياف فلهذا تراءى ضرورة النشر عن ذلك لعموم المصالح لاعمال التحفظات اللازمة والتأكدات القوية على كافة الصيارف والاهالى التسابيين لادارتهم بالاحتراس واليقظ والانتباه لما يكون من هذا القليل وعدم قبول ما يتواجد منه بطرف كل منهم حسباً للتداول وقد نشر لهم فى تاريخه بما ذكر وهذا للمعلومية والاجراء بمقتضاه ؟

(منشور نمرة ٩٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٦)

تبليغ ما ورد من المالية عن الاوراق التي يلزم تقديمها على ورقة تمغة فئة ٣٠ ملهم

مرسل مع هذا نسخة من منشور ادارة عموم الحسابات المصرية نمرة ١١٩ الصادر فى شأن الاوراق المقتضى تقديمها من ورق تمغة من فئة ثلاثة قروش للعلم بما يحويه والاجراء على مقتضاه
﴿ صورة منشور المالية نمرة ١١٩ ﴾

لقد فحص مجلس النظار اسباب عجز ايرادات ورق التمغة الناشئ معظمه من تساهل الجهات فى قبول أوراق من ورق عادى كان يجب تحريرها على ورق تمغة تحت تحصيل رسوم القيدية وبدل ورق التمغة فيما بعد على انه لا يمكن الاعتماد على تحصيل هذه الايرادات فى وقت معلوم والجهات

تصادف صعوبات كلية في الحصول على سدادها والسبب الآخر الذي تولدت منه هذه الحالة هو رسم القيدية وقدره عشرون قرشاً الجارى تحصيله غير الثلاثة غروش ثمن ورق التمغة فبسبب هذا الرسم تمنع فقراء الاهالى من تقديم العرخصات

وبما أن هذه الحالة أثرت في المجلس فقد قرر في جلسته ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦ إلغاء رسم القيدية وقدره عشرون قرشاً واستمرار تحصيل ثمن ورق التمغة وقدره ثلاثة غروش ولكنه يجب على الجهات أن تسرى بكل دقة في ذلك طبقاً لأحكام التعليمات وتترفع مطلقاً كل عرخصات أو طلب استخدام أو شكوى أو رجاء أو تهمة أو تبليغ أو توكيل أو طلب مناقصة أو زيادة في المزايدات العمومية وكل شهادة طبية أو مستخرج أو صورة أو أى ورقة كانت تعطى لأفراد الناس من أخدمت موظفي الحكومة وبالأجمال جميع الأوراق التي من هذا النوع أن لم تكن محررة على ورق تمغة من فئة ثلاثة غروش ولا يستثنى من هذا الحكم الطلبات الاجازات والاستعفاء فقط التي يقدمها المستخدمون والتوكيل الذي يعطوه لاجل قبض مهاباتهم وطلبات العودة الى اوطانهم أو قبولهم بالاسبائالية والطلبات المختصة برفاتهم وعلى ذلك فرؤساء المصالح يكونون مسئولين شخصياً أمام مجلس النظار عن كل مخالفة تحصل منهم لهذه القاعدة ونظارة المالية تلحق هذه المسئولية بالأخص على باشكاتب ورؤساء كتاب كل جهة لانه يناط بهم اجراء مقتضيات العرخصات والطلبات ويجب عليهم اعدام العرخصات والطلبات المذكورة عند ما تقدم لهم على غير ورق تمغة ولجل اعلان هذه الاحكام الى العامة يجب على الجهات عند لزوم نشر اعلان في الجرائد الرسمية عن وظيفة خالية أو عن مزاد أو عن مناقصة أن تبين في ذات الاعلان بان كافة الطلبات التي تقدم بطلب استخدام أو بطلب دخول في مزاد أو مناقصة يصير رفضها مع الشهادات المصحوبة بها ان لم تكن محررة جميعها على ورق تمغة

ثم بالنسبة لعلو فئة رسم القيدية كان مصرحاً لرؤساء المصالح لحد الآن بمعاونة المديونين الفقراء من دفع رسم القيدية وثمن ورق التمغة وأما الآن فبالنظر لالغاء رسم القيدية يجب أن تكون المعافاة قاصرة على الاشخاص الحاليين من كل تكسب والعرخصات التي يقدمها هؤلاء الفقراء لا يلزم قبولها على ورق عادة بل على ورق تمغة يعطى لهم مجاناً من المصلحة ولجل ذلك قد قرر صرف مائة ورقة تمغة لكل من حضرات المديرين والمحافظين وخمسة وعشرين ورقة لكل مأمور مركز بصفة سلفة مستديمة للصرف منها عند اللزوم الى الاشخاص الفقراء الذين يرغبون تقديم عرخصات وحضراتهم يقدمون في آخر كل شهر للنظارة التابعين هم لها كشفاً باسماء الاشخاص الفقراء المتصرفه لهم أوراق تمغة وبينون فيه تاريخ تسليم الورق واسم الشخص الفقير وملخص العرخصات بكل إيجاز والكشوفة التي يقدمها المديرون يلزم ان تشمل على ورق التمغة المتصرف على هذه الصورة بمعرفة مأمورى المراكز التابعين لهم وبعد المصادقة على الكشف من الناظر التابع له المدير أو المحافظ يصرف لحضرته ذات كمية الورق التمغة المتصرف منه بموجب مستندات

وعلى هذه السكيفية تبقى على الدوام قيمة السلفة المستدعية الاصلية بعهدهه وإذا كان رؤساء المصالح الاخرى بخلاف المديرين والحافظين يرغبون أن يصرف لهم ورق تمغة لاجل الغرض المحكى عنه فعليه أن يقدموا الطلب بذلك الى نظارة المالية وهي تصرف لهم المائة ورقة تمغة بصفة سلفة مستدعية وانما تستلفت النظارة الرؤساء المذكورين الى شيء جوهرى وهو انه لا يسوغ صرف الورق التمغة بجانب الا بنوع استثنائى تحت مسئوليتهم الشخصية وفى سائر الاحوال لا يجزى صرفه الا للاشخاص المشهورة حالة فقرهم

(منشور نمرة ٩٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٦)
تبليغ ما قرره مجلس النظار عن تخفيض قيمة الريال ابى مدفع وابى طاعة والمجيدى والريية

مرسل مع هذا نسخة من الاعلان الصادر من نظارة المالية الوارد مع منشورها المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر سنة ٨٦ نمرة ١٢١ المنسوخ صورته اذناه المضمن قبول العملة المذكورة به بالفتات الموضحة فيه ابتداء من أول فبراير سنة ٨٧ للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿صورة منشور نمرة ١٢١﴾

قرر مجلس النظار بجلسته المتعقدة فى يوم الاثنين ٦ ديسمبر سنة ٨٦ تخفيض قيمة الاصناف الاكثى ذكرها وقبولها من ابتداء أول فبراير سنة ٨٧ بالتعريف (الآتية) وهي — أولاً الريال ابو مدفع بسبعة عشر قرشاً اعنى بمائة وسبعين جزءاً من الف — ثانياً الريال المجيدى بمخمسة عشر قرشاً اعنى بمائة وخمسين جزءاً من الف — ثالثاً الريال ابو طاعة بثلاثة عشر قرشاً اعنى بمائة وثلاثين جزءاً من الف — رابعاً الريية بمخمسة قروش اعنى بمخمسين جزءاً من الف وحيث من الاقضى احاطة كافة المصالح بذلك فقد نشر لهم فى تاريخه بقبول الاصناف المذكورة بالفتات المقررة من ابتداء أول فبراير سنة ٨٧ وبالجملة هذا للعلمية والتنبية باجراء مقتضاه ومرسل طيه عي من الاعلانات المختصة بتعريف جميع العملة الفضة الاجنبية لتوزيعها على الجهات التابعة ذاك الطرف للاحاطة بما تدون بها

(منشور نمرة ٩٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦)
بالزام فراشى المدرسة بثنى ما يجزى من الزجاج

أن كثيراً من المدارس تستأذن النظارة فى غالب الاحيان عن تركيب زجاج لشبابها بدلا مما جبر منها وحيث انه علم من تكرار هذه الطلبات أن ذلك ناشئ من اهمال فراشها فى التحفظ

على تلك المبايكة وغلقها في أوقات اللزوم عند ما تكون الرياح شديدة أو ضبطها بالشناكل والترايس المختصة لذلك وعدم تركها في أثناء الليل مفتوحة وهكذا مما تستدعيه شؤون وظيفتهم فقد تراءى لزوم النشر عن ذلك للمدارس لشدة التأكيد على فراشها بدوام التحفظ على المبايكة من الآن فصاعداً بحيث إذا حصل جبر شيء من زجاجها يكونون هم المزمين باستحضار بدله وتركيبه بمحلاته بدون تكليف الديوان بقيمته واقتضى تحريره لحضرتكم للمعلومية وأخذ التعهد اللازم على فراشي مدرستكم بالاجراء كما ذكر في

(منشور نمرة ١٠٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٥ يناير سنة ١٨٨٧)

تبليغ ما ورد من المالية من دقة فرز ما يستلم من النقود الذهب والفضة والنيكل وكسر ما يوجد منها زائفة

المسطر بهذا صورة المنشور الوارد بمكاتبه المالية المؤرخة في ٢٧ ديسمبر سنة ٨٦ نمرة ١٢٢ بشأن دقة الالتفات في فرز ما يرد من النقود على اختلاف اصنافها وكل ما يوجد منها زائفاً يجرى كسره في الحال واقتضى تحريره لحضرتكم للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه في

صورة منشور المالية

سبق النشر لعموم الجهات بتاريخ ١٩ يولي سنة ٨٦ نمرة ٣٥ بالتنبية على الصيارف التابعين اليها بفرز ما يرد لهم من صنف القروش وكسر ما يوجد منها زائفاً وحيث انه قد تراءى الآن اتخاذ هذه الطريقة عن باقي اصناف العملة والتنبية على الصيارف بدقة الالتفات في فرز ما يرد لهم من النقود على اختلاف اصنافها (من ذهب وفضة ونيكل وبرنز) وكل ما يوجد منها زائفاً يجرى كسره في الحال وتسليمه بمد ذلك لمن أجرى توريده بصرف النظر عن أى معارضة تحصل من جهته وعلى الصيارف التابعين أن يخطرأ بدون تأخير عن كل ما يوجد من هذا القبيل لاتخاذ الطرق المانعة لحصول ذلك دفعة أخرى ومعرفة المتسبب لحا كنهه اذا اقتضى الحال وعلى هذا فاذا اتضح وجود عملة زائفة طرف أحد الصيارف فيكون هو المسئول عنها بناء عليه اقتضى النشر لعموم الجهات بذلك وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء بموجبه واحاطت بما يتخذ من الاحتياطات لذلك في

(منشور نمرة ١٠١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٩ يناير سنة ١٨٨٧)

تبليغ ما ورد من المالية عما يتبع في كسور الملم

مرسل مع هذا صورة المنشور الصادر من المالية الوارد للنظارة بإفادتها المؤرخة في ٣٠ ديسمبر

سنة ٨٦ عمرة ٤١٩ بشأن ما تقرر اتباعه في سير الحسابات بالجنيه والمليم من ابتداء سنة ٨٧ بالكيفية الموضحة فيه وأقضى بحريه للعلم به واتباع الاجراء بمقتضاه فيما يتعلق بالدرسة نظارة حضرتكم

﴿ صورة منشور المالية عمرة ٤١٩ ﴾

بناء على الاستقدمات التي تواردت للمالية من الجهات والملاحظات التي تراءت لها في منشور عمرة ٥٣ الصادر بجعل الحسابات من ابتداء سنة ٨٧ بالجنيه والمليم فقط قد قررت نظارة المالية اتباع التعليمات الآتية تسهيلا للعمل بمقتضى المنشور في الحسابات وفي التحصيلات

﴿ في مال الاطيان وسائر انواع الاموال المقررة ﴾

اضافة الاموال المقررة بجرائد المديرية تكون في أول السنة كما هو جاري لحد الآن بمعنى أن المديرية تضيف على كل بلد قيمة المال السنوي المطلوب من ممولى ذلك البلد مع ملاحظة ترك كسور المليم التي توجد في مجموع كل نوع وبعد ان يعمل صراف البلد حساب الاموال المطلوبة يترك كسور المليم التي تظهر لسكل ممول في مجموع حساب كل نوع ويقيد ذلك بجرائده ويقدم كشفاً للمديرية عن كل الاموال المطلوبة نوعاً نوعاً ويستنزل ما أضيف على الممولين بعد ترك الكسور والباقي عن قيمة الكسور المتروكة التي يلزم خصمها للبلد في جرائد المديرية بصفة مرافيع يذكر عنها كسور مليم متروكة للممولين

﴿ في ثمن أوراد الوركو وسراكي الشغالة واعلام الوزن ﴾

يحصل ثمن كل ورد من أوراد الوركو باعتبار ثلاثة مليم بدلا عن عشرة فضة وهكذا ثمن سراكي الشغالة واعلام الوزن

﴿ في مبيع ورق التمتعة على بائري انواعه ﴾

حيث أن المنشور لم يقض بترك الكسور من المليم من ثمن مبيع كل ورقة ومن المعلوم ان الورق جارى بيعه بمعرفة متعددين وهؤلاء يعتبرون مشترين من الحكومة وملزمين بالمبيع لافراد الناس بالاسعار المقررة والجارى صرفه لهم هو كيات لم يكن في مجموعها كسور مليم فيلزم التنبيه عليهم بعدم ترك شىء من أسعار الورق المقررة عند ما يتصادف ببيع ورقة واحدة من فئة العشرة فضة التي لا يوجد كسور مليم في ثقات خلافها وعند ما يوردون ثمن المباع فيكون بدون كسور مليم

﴿ في مبيع المصلح ﴾

في سائر الاحوال لا يباع من المصلح أقل من نصف أفة

﴿ في عوائد الدخوليات ﴾

إذا وجد كسور ملم في المستحق تحصيله من عوائد الدخوليات على سائر أنواعها فإذا كانت قيمة الكسور ربع ملم ترك وأما إذا كانت نصف أو نصف وربع من ملم يصير تحصيلها ملماً واحداً ﴿ في صرف ماهيات المستخدمين ﴾

حيث أن المنشور يقضي بترك كسور الملم في مجموع حساب الحقوق التي للحكومة وعليها في مسألة الماهيات يوجد أمران الأول منهما حقوق المستخدم وهي قيمة ماهيته التي لم يكن فيها كسور والثاني حقوق الحكومة وهي اليوم الاحتياطي وثن ورق التفتة وهذه الحقوق في أغلب الأحيان يكون بها كسور فاللازم تركه منها هو فقط كسور الملم التي تظهر في قيمة المستحق للحكومة من اليوم الاحتياطي ومن ثمن الورق التفتة والصافي المقتضى صرفه بعد ذلك للمستخدم طبعاً لا يوجد فيه كسور وسيرسل عن قريب جدول مطبوع عن المقتضى استقطاعه من ماهيات المستخدمين نظير اليوم وثن ورق التفتة تسهيلاً للحسابات

﴿ عملية القيد يوميّات صيارف الخزينة ﴾

عمليات الايراد والصرف يلزم قيدها في دفاتر صيارف الخزينة الجنيه والملم حسب المنشور وأصناف العملة يصير قيدها امام كل مبلغ بالعدد وفي آخر كل يوم يصير تكوين أصناف العملة وتقيد بها بقفاتها لمقارنتها مجموعها على مجموع عمليات اليوم في التصرف لا يمكن وجود كسور لان تصنيف عملة كل اذن لا بد أن يكون مطابقاً بالتمام لمجموع الاذن وأما الايراد فالكسور التي تظهر في مجموع تضرب أصناف عملية يصير قيدها بخانة مخصوصة عنوانها (كسور ملم تحت الاضافة في آخر الشهر) وهكذا يكون الاجراء يومياً بملاحظة ترحيل مجموع خانة الكسور من يوم الى يوم الى نهاية الشهر فيتحرر بها اضافة على الصراف ويجري اضافتها للايرادات السائرة فإذا كان يوجد في مجموع تلك الكشوفات في آخر الشهر كسور ملم ترحل في الشهر الثاني في خانة الكسور المذكورة وهكذا شهرياً لحينها ترسل المالية الدفاتر الجارية طبعها لعملية صيارف الخزينة على هذه الطريقة

وحيث أنه يلزم وضع أعداد العملة بطريقة سهلة وتضريب كل صنف فيقتضى وضع أعداد العملة بالكيفية الآتية فأصناف العملة الذهب والعملة الفضة التي لها كسور من نصف وربع تعتبر العدد في كل صنف منها على أصل قيمة النصف الصحيح أي أن أصناف الجنيه والبنتو التي لها أرباع وأنصاف لا يعتبر في عددها احتساب النصف والربع بواحد بل ما يوجد من ذلك يبقى أعداداً كاملة في كل نصف يوضع عدد كامل الا ما لا يكمل عدد واحد فيوضع ان كان ربع ونصف أو نصف وربع بجانب عدد الصنف الذي هو منه بصفة (٢) (٣) (٤) وهكذا تعتبر في أصناف

الزيادات التي لها أنصاف وأرباع وأثمان مثل أنصاف البارزة والرية والثلاث والقرنكات التي لها أنصاف وأرباع أما صنف القرش الفضة فالجديد يعتبر العدد فيه من القطعة التي بقرش أى أن القطعة التي بقرش تعتبر في العدد باثنين والقروش القديمة تعتبر عددها على القطعة التي بقرش وكسورها تعتبر في العدد أسوة أنصاف وأرباع الريالات

والعملة النيكل والبرونز فالتسكيل يعتبر في العدد من القطعة الأدنى فئة التي هي واحد من عشر القرش أى أن تلك القطعة تعتبر واحداً والقطعة التي هي اثنين من عشر القرش تعتبر في العدد اثنين والقطعة التي هي خمسة من عشر القرش تعتبر في العدد خمسة وهكذا تعتبر في عدد البرونز

﴿ تقل متأخر التقديرة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٨٦ ﴾

متأخر التقديرة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٨٦ المقتضى ترحيله في دفاتر سنة ٨٧ إذا كان في مجموعه كسور ملحق بمجرى خصم قيمتها على المصروفات في شهر ديسمبر سنة ٨٦ وقيد هذا المتأخر يوميات الصيارف يكون بالجنبيه والمليم والعدد على السكيفية التي توضحته قبله بناء عليه نشر للجهات بذلك في تاريخه وهذا لسعادتكم بأمل المبادرة باجراء مقتضاه فيها بخصوص بجهة طرفكم م

(منشور نمرة ١٠٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٩ يناير سنة ٨٧)

تبلغ ما ورد من الخارجية من اعتبار رعايا دولة رومانيا بالقطر المصرى حماية دولة ايطاليا

نظارة الداخلية ارسلت لنا مكتابة تاريخها ١٤ ربيع الثانى سنة ١٣٠٤ نمرة ٣ موضحاً بمعالها صورة افادة وارادة لها من الخارجية نمرة ٢ مقتضاها ان رعايا دولة رومانيا بالقطر المصرى صاروا تحت حماية دولة ايطاليا وبما انه من الاقضى تعمم العلم بذلك فقد نسخ بادناه صورة افادتي النظارتين المشار اليهما ولزم تحريره لحضرتكم بما فيها م

﴿ صورة افادة من الخارجية للداخلية نمرة ٢ ﴾

بناء على طلب حكومة رومانيا من وضع رعاياها الذين بالقطر المصرى تحت حماية دولة ايطاليا وحصول الاقرار على ذلك من طرف الدولة المشار اليها ورغبة القنسلاتو جنرال بما ورد منها للديوان في ١٨ ديسمبر سنة ٨٦ نمرة ١٦٧ اعطاء التعليمات اللازمة من الخارجية للحكومة المحلية بالاجراء حسبما ذكر قد تحرر من هنالك القنسلاتو في ٢١ الشهر المرقوم نمرة ١٩٣ بأنه صدرت

التعليقات المتضمنة لجهات الحكومة المحلية بأن كل شخص يمكنه الاتيان باثبات جنسية الرومانية
يصير معرفته واعتباره بصفة حماية دولة ايطاليا وحيث انه من الاقتضى اعلان من يلزم بما ذكر
فلزم تحريره لمساعدتكم تؤمل الاشعار بما يلزم عن ذلك أقدم م

﴿ صورة ما ورد من الداخلية للنظارة نمرة ٣ ﴾

المسطر بهذا صورة الافادة الواردة هنا من الخارجية نمرة ٢ بطلب اشعار الجهات بأن
رعايا دولة رومانيا بالقطر المصري صاروا تحت حماية دولة ايطاليا فالاجل المعلوماتية بما اشتملت
عليه لزم الشرح وفي تاريخه صار اعلان باقى الجهات بذلك أقدم م

(منشور نمرة ١٠٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٩ يناير سنة ١٨٨٧)

بأن التلميذ الذى يقبل فى بحر قسطنطينية يلزم بدفع القسط باجمه

المسطر ادناه صورة الامر الصادر من النظارة بتاريخ ١٦ يناير سنة ٨٧ نمرة ٣٧ بتعديل
المادتين الاولى والرابعة من لائحة تحصيل مصروفات التلاميذ وحيث انه فى تاريخه صار تبليغه
للمدارس فاقضى تحريره لحضرتكم للمعلومية والاجراء على مقتضاه فيما يخص تحصيل مصروفات
تلاميذ المدرسة نظارتكم م

﴿ صورة الامر الصادر من نظارة المعارف بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٨٨٧ نمرة ٣٧ ﴾

أ م ر

(من نظارة المعارف العمومية)

بعد الاطلاع على لائحة تحصيل مصروفات التلاميذ الصادر من النظارة بتاريخ ٧ يناير سنة ٨٦
نمرة ٢ قد صار تعديل المادتين الاولى والرابعة منها بكيفية ما هو آت
المادة الاولى — كل تلميذ يدخل مستجداً باى مدرسة اذا صادف دخوله أثناء مدة أحد
الاقساط الثلاثة المينة فى قرار النظارة الصادر بتاريخ ٧ أغسطس سنة ٨٦ نمرة ١٧ بتعديل المادة
الثانية من اللائحة المذكورة سواء كان بالقسم الداخلى أو بالقسم الخارجى يحصل منه مصروفات
القسط كاملة بصرف النظر عن المدة التى مضت منه
المادة الرابعة — التلميذ الذى يدخل مستجداً فى أى مدرسة لا يحصل منه الا مصروفات القسط
الذى دخل فى أثناءه م

(منشور نمرة ١٠٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٩ يناير سنة ١٨٨٧)

عن الجرائد العلمية التي ترتبت للمدارس ولزوم تخصيص محل لها ودقتر لما يستلزم منها

حيث أن النظارة رأيت الاشتراك من ابتداء سنة ١٨٨٧ في الجرائد العلمية فقط ورتبت منها للمدرسة نظارتكم الجرائد الموضحة بهذا وحيث أن الغرض من ترتيبها إنما هو اطلاع حضرتكم وحضرات خوجات ومعلمى المدرسة ومن يلزم من تلاميذها أيضاً عليها في الاوقات التي تمكنهم من ذلك تعميماً للاتفاق بها فلاجل ذلك يلزم ان يعد المدرسة محل مخصوص لمطالعة الجرائد المذكورة يوضع به ترابيزة الكراسى ويناط به واحد مخصوص من المدرسة يكون من شأنه حفظها ليتيسر للمدرسة في آخر كل سنة عمل مجموعة من كل منها لتحتفظ في كنيختانها وحيث أن هذه الجرائد هي علمية وربما تستدعى مطالعة بعض عباراتها أو المراجعة عليها لزم وبذلك تحتاج بعض الخوجات لاخذ الجريدة لمطالعتها بمنزله

فلهذا الغرض قد عملت الاستشارة المرسل صورتها طيه لتوضع طرف من يوكل لهدهته أودة المطالعة حتى ان من يريد أخذ شيء من هذه الجرائد لمطالعتها بمنزله يستلمه ويوقع عليه بالاستلام في الحانة المعدة لذلك بالاستشارة وباعادته يؤشر بها عن تاريخ اعادتها أيضاً وهكذا وبناء عليه اقتضى تحريره لحضرتكم للاجراء على وجه ما توضح بحيث أن من يأخذ أى جريدة ولم يرددها للمدرسة يلزم اما بمشتري خلافتها ووضعها بدلها بأودة المطالعة أو بدفع ثمنها للمدرسة وهي تشتري البدل بمعرقتها لكي لا تكون المجموعة التي تعمل ناقصة

(صورة الاستشارة)

عن الجرائد التي صار اعادتها لموظفى مدرسة من الجرائد العلمية الموجودة بها

اسم الجريدة	اسم ووظيفة المستلم	تاريخ الاستلام	تاريخ الاعادة	ملحوظات

(منشور نمرة ١٠٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٠ يناير سنة ١٨٨٧)

تبليغ ما قرره مجلس النظار عن قبول الريال المصرى والبارزة لناية ديسمبر سنة ٨٧

مرسل مع هذا نسخة من اعلان المالية الوارد مع منشورها المؤرخ في ١٥ يناير سنة ٨٧ نمرة ٧ المنسوخ صورته ادناه بشأن قبول الريال المصرى والبارزة بمخزائن الحكومة من أول يناير سنة ٨٧ لغاية ٣١ ديسمبر سنة تاريخه مثل العملة الفضة الجديدة بالفتات المينة فيه وانه بعد مضى يوم ٣١ ديسمبر سنة ٨٧ الذى تحدد ميعاداً نهائياً لسحب الصنفين المذكورين تبطل المعاملة بهما رسمياً للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٧ ﴾

طبقاً لما تدون بالمادة السابعة عشرة من الدكرتو الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ٨٥ قد قرر مجلس النظار بجلسته المتعقدة في ٢ ديسمبر سنة ٨٦ ان صنفى الريال المصرى والبارزة من العملة الفضية القديمة يكون قبولهما بمخزائن الحكومة من أول يناير سنة ٨٧ لغاية ٣١ ديسمبر سنة تاريخه مثل العملة الفضة الجديدة التى ضربت بمقتضى الدكرتو المشار اليه وذلك بفتاتهما المقررة وهى الريال المصرى بمائة خمسة وتسعين جزءاً من الف أعنى بتسعة عشر قرشاً وعشرين فضة والبارزة بسبعة وثمانين جزءاً من الف ونصف أى بنائنة قروش وثلاثين فضة وبناء عليه يمكن استبدال هذين الصنفين فى بحر المدة المذكورة بعملة ذهب أو بعملة جديدة من الفضة والتىكل والبرونز فى مصر من خزانة المالية وفى الاسكندرية من خزانة مصلحة عموم الجمارك المصرية وبعد مضى يوم ٣١ ديسمبر سنة ٨٧ الذى تحدد ميعاداً نهائياً لسحب الصنفين المذكورين تبطل المعاملة بهما رسمياً وحيث من الاقتضى احاطة كافة المصالح بذلك فقد نشر لهم فى تاريخه وهذا للمعلومية والتنبيه بالاجراء على مقتضاه ومرسل طيه عبده من الاعلانات المختصة بذلك لنشرها فى كافة الجهات التابعة لاحاطة العموم بما تقرر

(منشور نمرة ١٠٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٣١ يناير سنة ١٨٨٧)

تبليغ تعليمات المالية عن الجنبات الزائفة

المسطر بهذا صورة المنشور الوارد بمكاتبة المالية المؤرخة فى ٢٤ يناير سنة ٨٧ نمرة ٦٤ بشأن

الجنهات المصرية الزائفة فاقضى تحريره للمعلومية والاحراء على مقتضاه بالمدرسة نظارتكم

﴿ صورة المنشور الوارد بمكاتبة المالية نمرة ٦٤ ﴾

الحاقاً للمنشور المالي الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ٨٦ نمرة ٥٥ الذي استلقته الى الانظار الى الجنهات المصرية الزائفة الجارى تداولها بين ايدى الناس نفيد انه لاجل ان يتيسر لكم معرفة الجنهات المذكورة بسهولة وعدم قبولها في خزائنكم قد رأينا ان نبين لكم العلامات الخصوصية التي بها يمكنكم تمييزها بمجرد النظر اليها بالعين المجردة وهي

أولاً - أن لونها أصفر فاتح جداً قابل قليلاً الى البياض

ثانياً - أن صوتها أعم في الغالب

ثالثاً - أن سكتها غير بارزة بوضوح كلياً وأغلبها غير منتظم خصوصاً الظفراء .

رابعاً - أن البعض منها أوسع من الجنهات الجديدة (أى الحقيقية)

خامساً - على وجه العموم البعض منها تاريخه ١٢٥٥ والرقم ٣ أو ٥ من سنى الحكم وبعضها

تاريخه ١٢٧٧ والرقم ٧

بناء عليه اقضى النشر لعموم الجهات بذلك وهذا للمعلومية والتنبيه على الصيارف التسابين للظاهرة بالاحراء على مقتضاه

(منشور نمرة ١٠٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢ فبراير سنة ١٨٨٧)

بالحفظ على الاوراق التي تقدم في حق التلاميذ من المدرسين والضباط وغيرهم

أنه لاجل حفظ الاوراق التي تقدم في حق التلاميذ من الحاجات والضباط وغيرهم تراه لزوم اتباع ما يأتي

كل ورقة تقدم من المذكورين يجرى تمييزها بمعرفة ناظر المدرسة بنمرة مسلسلية ويتأشر بضمونها في سجل الاخلاق مع ايضاح العقاب الذي يتوقع على صاحبه وهذه الاوراق ما كان منها لناظر المدرسة أن يحكم مباشرة بالعقاب على صاحبه يحفظ في ملف مخصوص بالمدرسة وما كان يستحق الاستئذان عنه يرسل مع المكاتبه التي تقدم للديوان بشأنه من ناظر المدرسة و لاجل تميم الاجراء كذلك نشر هذا بكافة المدارس وهذا لحضرتكم للمعلومية والاحراء بمقتضاه من الآن فصاعداً

(منشور نمرة ١٠٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢ فبراير سنة ١٨٨٧)
بعدم تجاوز المقرر في طلبات المدارس

قد طلبت بعض المدارس من الديوان التصريح بتسدادك لوازمات تبلغ قيمتها ما هو مقرر لها من المصروفات في سنة ٨٧ حالة كونه لم يمض منها الا شهر واحد
وحيث ان كل مدرسة تعلم ما تقرر لها من المصروفات في السنة المذكورة من صورة الميزانية السابق ارسالها لها من الديوان فلاجل اجتباب الصعوبات التي ربما ينشأ وقوعها في المستقبل من عدم مراعاة بعض المدارس لما هو مقرر لها تستلقت حضرات نظار المدارس عموماً من الآن لهذا الامر بأن يراعى كل منهم ما هو مقرر لمدرسته من المصروفات ويقدم الاهم فالاهم في طلباته حتى لا ينفد المقرر مع احتياج المدرسة الى شيء في المستقبل يكون ضرورياً
هذا وليكن في علم حضرات نظار المدارس بأنه متى انتهى مربوط اي مدرسة في المصروفات لا يمكن النظارة أن تصرح بشيء يستدعى زيادة المربوط لنفس المدرسة
وبناء عليه صار النشر عن ذلك وهذا لحضرتكم العلم بما فيه واتباعه مآ

(منشور نمرة ١٠٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٣ فبراير سنة ١٨٨٧)
بالغاء استعمال دفاتر الشطوبات نمرة ٦٣٦ وبيان التعليمات التي تتبع في الصرف من الخزن

حيث انه يوجد لحد الآن بفروع المدارس دفاتر شطوبات استهارة نمرة ٦٣٦ جار قيد الادوات التي تصرف لامناء توريدات تلك الفروع من الخزن العمومي فيها ولما تين للمالية ان النظارة مستعملة الدقة في مراجعة طلبات الادوات الجارى صرفها للمدارس وتزليل الغير لازم والاذن بصرف الضروري للاستهلاك اشارت فيما ورد منها لهذا بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ٨٦ نمرة ٣٢٦ بأن لا بأس من عدم توريدها بحسابات المدارس اكتفاء بذلك وحيث كان الامر كما ذكر فقد استصوبنا عدم استعمال دفاتر الشطوبات السابق ذكرها ابتداء من شهر فبراير سنة ٨٧ وان كل مدرسة تجري تقفيل عملية تلك الشطوبات لغاية شهر يناير سنة ٨٧ وما يكون باقياً في عهد امناه توريدات المدارس الكاثنة بالمحروسة من الاصناف المتصرفه لهم من الخزن العمومي ومقيدة بالشطوبات لغاية الشهر

المذكور يجرى إرساله للنظارة بإفادات من حضرات نظار المدارس دالة على مطابقة مقادير تلك الاصناف لما هو باقى بالشطوبات لاجراء ما يلزم لايرادها بالخزن العمومى اما مدرستا اسكندرية والمتصورة فعند اجراءهما تقفيل الشطوبات لغاية شهر يناير سنة ٨٧ ترسل كل منهما للنظارة كشفاً ببيان الاصناف الباقية بمهدة أمين توريداتها مصدقاً عليه منها بمطابقة مقاديرها الباقي بالشطوبات أيضاً ومبيناً به ما هو اللازم للمدرسة من تلك الاصناف والغير لازم لها واذا كان من ضمن اللازم أدوات تعليم معتاد صرفها للاستهلاك فيوضح بالكشف ما هي المدة التي يلزم استهلاكها فيها بالمدة بمراعاة المقرر وعلى هذا يلزم أن كل مدرسة من مدارس المحروسة والاقاليم تتبع في صرف الاصناف من الخزن وقيد ما يلزم قيده منها ما هو آت

أولاً - حيث أن طلبات الاصناف المذكورة هي على ثلاثة أنواع الاول الادوات التي تصرف للاستهلاك والثاني الملابس والكتب والادوات المهمة التي تصرف للتلاميذ مجاناً وقيد عليهم بالدفاتر استهارة نمرة ٦٣٢ والثالث الادوات الدائمة الجارى قيدها على مستلمها للاستعمال بالدفاتر استهارة نمرة ٤٩ فكل من هذه الانواع يجبر به طلب خصوصى من استهارة نمرة ٦٤٠ يتوضح به في خانة الملاحظات نوع الطلب ولا يجمع بين نوعين في طلب واحد

ثانياً - الادوات الدائمة عند ما يستلمها أمين توريدات المدرسة من الخزن يسلمها لمن سيكون استعمالها بمباشرة بالسند اللازم ويقيدها عليه بالدفتر استهارة نمرة ٤٩ الموجود بالمدرسة ويؤشر بخطه وامضائه وامضاء حضرة ناظر المدرسة أو وكيله على ظاهر ايصال الاستلام الذى يقطع مع اذن قبول الاصناف استهارة نمرة ٦٣٤ بما يفيد تسليمها وقيدها كما ذكر ويوضح في ذلك التأشير اسم من قيدت عليه تلك الادوات ويحفظ السند الذى يؤخذ على ذلك المستلم بالمدرسة ليرفقه بحساب الادوات الدائمة

ثالثاً - الملابس والكتب والادوات التي يلزم قيدها على التلاميذ بالدفاتر استهارة نمرة ٦٣٢ يرفق بطلبها كشف التأيد استهارة نمرة ٦٤١ ويتبع الاجراء فيها حسبما توضح بالمنشور السابق صدوره من النظارة لفروع المدارس بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ٨٥ نمرة ٢٨

رابعاً - الادوات التي تصرف للاستهلاك يكتفى الحال فيها بالايصال الذى يجبر من أمين التوريدات باستهلاكها من الخزن ففي تاريخه قد صار النشر عن ذلك لفروع النظارة وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء حسبما توضح به هذا وعن الكتب والادوات الجارى بيعها للتلاميذ بالثمن فهذه تتبع فيها مدارس المحروسة الطريقة الجارية الآن وهي شراؤها من الخزن العمومى بالثمن مباشرة ومدرستا اسكندرية والمتصورة سيتحرر لهما عما يقتضى اتباعه فيها

(منشور نمرة ١١٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٦ فبراير سنة ١٨٨٧)
تبلغ ما قرره مجلس النظار بشأن العرضيات التي تقبل على ورق عادى

المسطر أدناه صورة قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢ فبراير سنة ٨٧ نمرة ١٠ بشأن
العرضيات التي تقدم على ورق عادى للمع بما فيه بالمدرسة نظارة حضرتكم والاجراء على مقتضاه
﴿ صورة قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢ فبراير سنة ٨٧ نمرة ١٠ ﴾

بالجلسة المتعقدة يوم ٢٦ يناير سنة ٨٧ صار تلاوة المذكرتين المقدمة احدهما من نظارة
الحقانية بتاريخ ٢٧ رجب سنة ١٣٠٤ والثانية من نظارة انداخلية بتاريخ ٢ ربيع الثانى سنة ١٣٠٤
المختص بملاحظتهما فى المنشور الصادر فى أول ديسمبر سنة ٨٦ بناء على ما قرره المجلس بجلسته
المتعقدة فى ١١ نوفمبر سنة ٨٦ فيما يتعلق بالغاء رسم قيدية العرضيات واعدام ما يكون محرراً منها
على ورقة عادية وبالمداولة فى ذلك تقرر ما هوآت

أولاً — العرضيات التي تقدم على ورق عادى بالارشاد عن سلوك وأحوال بعض الموظفين
والمستخدمين أو عن سير بعض الفروع فى القضايا والإعمال بما لا ينطبق على القواعد المرعية وغير
ذلك مما هم الحكومة الوقوف على حقيقته وكذلك العرضيات التي تستدعى ضرورة النظر
والفحص فيها كالأخبار عن حادثة مهمة أو الارشاد عن أشقياء أو بان عمدة ومشايخ البلدة مثلاً
مسترون على أقمار من سن القرعة فهذه تعتبر كأنها أخبارية ويصير قبولها

ثانياً — تقارير الأبلولة أو المعارضة أو آخر الأقوال التي تقدم لمجلس الأحكام أو لمجلس الوجه
القبلى على ورقة عادية من بعض المسجونين أو غيرهم من الأشخاص المقيمين خارجاً عن مصر
ويخشى من مضى ميعادها إذا رفضت فهذه تقبل ان كانت متعلقة بمادة جنائية وإن كانت متعلقة
بمادة مدنية يصير قبولها أيضاً إنما يحصل من صاحبها قيمة ثمن الورق التبعة مع باقى الرسوم القضائية
ثالثاً — إذا ادعى شخص الفقر والتس صرف ورقة تمغة اليه فيكون لناظر أو رئيس المصلحة
النظر فى حالته وكذلك يكون لناظر أو لرئيس المصلحة فيما إذا تقدمت تقارير مخبرية عن
حقوق ميرية

رابعاً — الأوراق والمستندات التي تكون مع عرضيات مقدمة على ورقة عادية فى أحوال
يجب فيها ان تكون على ورقة تمغة يصير حفظها لدينا يسأل عنها أصحابها
فبناء عليه لزم تحريره لسعادتكم بأمل مراعاة ما تقرر والتنبية باتباع الاجراء بمقتضاه تكملة
لقرار المجلس السابق صدوره بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ٨٦ م

(منشور نمرة ١١١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٠ فبراير سنة ١٨٨٧)

تبلغ ما ورد من الداخلية بشأن التقارير واخذ الاقوال التي تقدم للمجالس على ورق عادى

المسطر بهذا صورة المنشور الوارد من نظارة الداخلية بتاريخ ١٣ فبراير سنة ٨٧ نمرة ٧ بشأن التقارير وآخر الاقوال التي تقدم للمجالس وجه قبلى والاحكام بالكيفية المينة فيه واقتضى تحريره لحضرتكم العلم بما احتواه

﴿ صورة منشور الداخلية ﴾

علم من مكاتبه وردت لنا من الحفانية نمرة ٢٤ انها حررت لمجلس وجه قبلى ومجلس الاحكام بما مقتضاه ان التقارير وآخر الاقوال التي تقدم لتلك المجالس من مصالح الدائرة السنوية وبيت المال وديوان الاوقاف يلزم ان تكون على ورقة نمرة تطبيقا للمنشور الصادر من المالية للجهات فى شأن ورق النعمة اما آخر الاقوال التي تقدم من باقى جهات الحكومة للمجالس لا يرى بأس من ان تكون على ورق عادى كالجارى بناء عليه اقتضى تحريره لسعادتكم العلم بذلك

(منشور نمرة ١١٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٠ فبراير سنة ١٨٨٧)

تبلغ ما قرره المالية بشأن الاوراق التي يلزم كتابتها على ورق نمرة

المسطر ادناه صورة تعليقات تكميلية صادرة من نظارة المالية للمنشور نمرة ١١٩ المتعلق بورق النعمة فاقتضى تحريره لحضرتكم العلم بما فيها والاجراء على مقتضاها

﴿ صورة التعليقات ﴾

بناء على المنشور نمرة ١١٩ بعض المديرية استفتت من نظارة المالية عما اذا كان يجب ان تكون الاوراق الآتى ايضاحها محررة على ورق نمرة وهى
اولا - المكاتبات التي ترد للمديرية على ورق عادى مثل شروحات رسمية والمكاتبات من دوائر وتقاينش حضرات القاميليا والذوات عن اشغالهم الخصوصية وتشيكات وعرضحالات ترد مع البوستة

ثانياً - الطلبات التي يقدمها المستخدمون في حالة مرضهم لاجل الكشف عليهم والشهادات التي تعطى لهم من الاطباء

فبالنظر في ذلك قد قررنا بناء على رأى اللجنة المالية بان جميع المكاتبات التي ترد لمصالح الحكومة سواء كانت شروحات رسمية أو المكاتبات من أى دائرة أو أى تفتيش كان او عرضحات أو طلبات وارده بالبوستة وجميع المكاتبات المماثلة لذلك متى كانت تتعلق بالزراعة او بالاطيان أو بأى اشغال اخرى شخصية يلزم ان تكون محررة على ورقة تمغة من فئة ثلاثة غروش والا فلا تعتبر ولا يجرى شئ في شأنها واما الطلبات التي يقدمها المستخدمون المرضى لاجل الكشف عليهم فيصير قبولها على ورق عادى وانما الشهادات التي تعطى لهم من الاطباء يلزم ان تكون على ورق تمغة من فئة ثلاثة غروش وقيمة الثمن يدفعها المستخدمون

(منشور نمرة ١١٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٠ فبراير سنة ١٨٨٧)

تبين ما قرره المالية عن النسب فيما ينشر بالجرائد الرسمية عن الوظائف والناقصات وغيرها ان الطلبات تكون على ورق تمغة

المسطر ادناه صورة ملحق صادر من نظارة المالية لمنشور نمرة ١١٩ المتعلق بورق التمغة واقضى تحريره لحضرتكم للمعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة ملحق المالية ﴾

ان المنشور نمرة ١١٩ الصادر بتاريخ أول ديسمبر سنة ٨٦ من ادارة عموم الحسابات تنفيذاً لقرار مجلس النظار المؤرخ في ١١ نوفمبر سنة ٨٦ يقضى على الجهات بلزوم تبليغ العامة في الاعلانات التي تنشر في الجرائد الرسمية عن وظيفة خالية أو عن مزاد أو مناقصة بان جميع الطلبات التي تقدم بطلب استخدام أو بطلب دخول في مزاد أو مناقصة يصير رفضها مع الشهادات المصحوبة بها ان لم تكن جميعها محررة على ورق تمغة غير ان نظارة المالية قد لاحظت أن اكثر الجهات لحد الآن لم تتبع الاجراء على حسب هذه التعليمات ولم تستمر على تنفيذها وحيث لا ينبغي على حضرتكم بان مجلس النظار قد أكد بتنفيذ ما قرره في هذا الشأن فصار من الواجب التنبيه والتأكيد على أقلام المصلحة ادارة بان كل اعلان يجرى ارساله للنشره بالجرائد الرسمية يلزم ان يذكر فيه الشرط المختص بورق التمغة

(منشور نمرة ١١٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٤ فبراير سنة ١٨٨٧)

تبلغ ما قرره مجلس النظار عن قبول الريال ابى مدفع بقيمة ١٥٠ مليا

مرسل مع هذا نسخة من اعلان صادر من نظارة المالية الوارد مع منشورها المنسوخ صورته
ادناه الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ٨٧ نمرة ٦٦ بشأن قبول الريال ابى مدفع بمخسة عشر قرشا
عبارة عن مائة وخمسين ملياً اعتباراً من ٢٢ فبراير الجارى للعلم بما فيه بالمدرسة طرفكم والاجراء
على مقتضاه

﴿صورة منشور المالية نمرة ٦٦﴾

مجلس النظار قرر بمجلسه المتعقد فى يوم الخميس الموافق ١٧ فبراير الجارى تخفيض قيمة
الريال ابى مدفع الجارى قبوله الآن بمخزائن الحكومة بسعة عشر قرشا اعنى مائة وسبعين ملياً
وجعله من ابتداء ٢٢ فبراير الجارى بمخسة عشر قرشاً اعنى مائة وخمسين ملياً فقط بناء عليه قد
نشر فى تاريخه لعموم الجهات قبول ذلك الريال من ابتداء التاريخ المرقوم كالتعريف المقررة طبقاً
لما تقرر وبالمجلة هذا لسعادتكم للمعلومية والتنبية باجراء مقتضاه

(منشور نمرة ١١٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (اول مارس سنة ١٨٨٧)

بمجازاة التلاميذ الذين يضمون بوية الرسم فى فقه

علم من مكاتبة قدمها للنظارة حضرة حكيماشى المعارف مؤرخه فى ٢٢ فبراير سنة ٨٧ نمرة ٤
ان جميع انواع البوية المستعملة للرسم تحتوى على مركبات سمية وانه لاعتياذ التلاميذ احياناً على
تنظيف ورق الرسم مما يكون وقع عليه من البوية بواسطة لحسها يحصل لهم امراض بهذا السبب
وحيث ان هذه العادة فضلاً عما بها من الضرر المتلف لصحة التلاميذ فانها ليست مستحسنة
ادباً فعليه اقتضى النشر بذلك لجميع المدارس وهذا لحضرتكم للعلم به واعلانه ليع التلاميذ بمدرستكم
ليتجنبوا هذه العادة المضرة

هذا وبما انه ربما يحصل من بعض التلاميذ تساهل فى العمل بمقتضى هذا التنبيه فن يوجد
منهم مستعملاً هذه العادة يجرى مجازاته

(منشور نمرة ١١٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢ مارس سنة ١٨٨٧)
عن الشروط التي قررت لقبول توريد اليوم الاحتياطي الذي لم يسبق استقطاعه

انه بتاريخ ٢٨ ستمبر سنة ٨٦ نمرة ٨٥ تبلغ للمدارس المنشور الصادر من المالية بتاريخ ٣٠ اغسطس سنة ٨٦ نمرة ٤٣ بشأن توريد قيمة اليوم الاحتياطي الذي لم يسبق استقطاعه من ماهيات بعض الخدمة ويريدون توريده لاحتساب مدد خدماتهم في المعاش بقصد اعلانه رسمياً على جميع الموظفين حتى ان من يكون منهم له مدة لم يستقطع منها الاحتياطي ويريد توريد قيمته للحكومة يقدم طلبه بذلك

وقد تقدم النظارة طلبات من بعض المستخدمين في هذا الشأن ولكن لتصادف صدور منشور من المالية بتاريخ ١١ فبراير سنة ٨٦ نمرة ١١٢ بتوقيف المنشور السابق ذكره لحين يصدر قرار قطعي من مجلس النظار بما يلزم اتخاذه في هذه المسئلة قد أوقف العمل بمقتضى ذلك المنشور وحيث ان نظارة المالية اصدرت الآن منشورا بتاريخ ٤ فبراير سنة ٨٧ نمرة ١٢٨ مينا فيه ما يتبع اجراؤه في ذلك بناء على ما قرره مجلس النظار في جلسته المتقدمة بتاريخ ٢٦ يناير سنة ٨٧ فقد نشر لفروع المدارس وها هي نسخة منه مرسلة لحضرتكم مع هذا لتعلموه وتعلموه رسميا للموظفين والمستخدمين بالدرسة نظارة حضرتكم حتى ان كل من كان له مدة لم يستقطع منها الاحتياطي ويريد توريد قيمته للحكومة بالشروط المقررة في المنشور المذكور يقدم طلبه بذلك قبل انقضاء المدة المحددة فيه وهذه الطلبات يجب تقديمها للنظارة اولا فاولا لاجراء مقتضاها بحيث تكون تلك الطلبات مينا فيها المدة وجهة الاستخدام ومقدار الماهية لسهولة الاستدلال عليها كسابقة المكاتبه هذا وحيث ان بعض من تقدمت منهم طلبات بقبوله رد اليوم على مقتضى المنشور الاول ربما لا يريدون الآن قبول ذلك على الشروط المبينة في المنشور الاخير فقد اعتبرت الطلبات السابقة لاجية ويلزم تقديم طلبات جديدة ممن يرغب ذلك بعد اطلاعه على هذا المنشور وترسل هذه الطلبات للدبوان كغيرها

اما الموظفون والمستخدمون الذين لا يرغبون التمتع بفائدة حكم هذا المنشور يلزمهم اعطاء القول اللازم بذلك لاعلانه نظارة المالية كما يقتضيه المنشور

﴿صورة منشور المالية نمرة ١٢٨﴾

الحفاظا لما صدر من نظارة المالية بتاريخ ٣١ اغسطس سنة ١٨٨٦ (قسم الادارة العمومي)
نمرة ٤٣ منشورات ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦ نمرة ١١٤٢ بخصوص اليوم الاحتياطي الواجب

توريده الى الخزينة نفيد حضرتمكم انه بناء على ما قرره مجلس النظار بجلسته ٢٦ يناير سنة ١٨٨٧ يلزم اتباع الاجراء في هذه المسألة في المستقبل على حسب الاحكام الآتية ايضاها وهي

اعتبارا من اول يناير سنة ١٨٨٧ يستقطع اليوم الاحتياطي من ماهيات جميع موظفي ومستخدمى الحكومة بدون تمييز ما عدا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال الجارى معاملتهم بمقتضى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ والموظفين والمستخدمين المظهورات المأخوذون على الشروط المدونة بقرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٨٨٦ نمرة ٧٢ (ملحق نمرة ١) أو المأخوذون بموجب قوتراتات معين لهم فيها مبالغ مخصوصة بصفة مكافأة

الموظفون والمستخدمون الذين يرفضون قبول استقطاع اليوم الاحتياطي من ماهياتهم يلزمهم اعلان نظارة المالية عن ذلك بالكتابة على يد رؤساء المصالح التابعين لهم لانه حينئذ يعتبرون بأن ليس لهم حق في المعاش ولا في المكافأة

ولاجل ان تحتسب من المعاش مدة الخدمة التي لم يستقطع في اثنائها اليوم الاحتياطي من الماهية لجميع موظفي ومستخدمى الحكومة الذين لم يسبق استقطاع اليوم الاحتياطي منهم يسوغ لهم توريد قيمته الى الخزينة

ومن المعلوم أن الذين يتمتعون بفائدة هذا الحكم هم فقط المستخدمون الذين يجرى استقطاع اليوم الاحتياطي من ماهياتهم من ابتداء اول يناير سنة ١٨٨٧ ولكنه لا يسوغ لهم توريد قيمة اليوم عن مدة استخدامهم بصفة خدمة خارجين عن هيئة العمال او بصفة ظهورات على الشروط المدونة بقرار مجلس النظار المؤرخ في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٦ او بمقتضى قوتراتات معين لهم فيها مبالغ مخصوصة بصفة مكافأة

طلب توريد قيمة اليوم الاحتياطي يجب تقديمه قبل ٣١ يوليو سنة ١٨٨٧ وصرف النظار عن تاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٦ الذى جرى تحديده بمنشور نمرة ٤٣ (قسم الادارة العمومى) وكل طلب لا يتقدم في الميعاد المذكور لا يصير اعتباره واما الموظفون والمستخدمون الذين لا يرغبون التمتع بفائدة الحكم المذكور فيلزمهم اعلان نظارة المالية بذلك على يد رؤساء المصالح التابعين لهم لها ومن المعلوم بان السنين التي لم يكون جرى توريد قيمة اليوم الاحتياطي عنها لا تحتسب من المعاش ولا من المكافأة بأى حال من الاحوال

توريد قيمة اليوم الاحتياطي يكون تقاسيط شهرية تستقطع من الماهيات بحيث ان كل قسط شهرى لا يكون أقل من خمس ماهية المستخدم

المدد التي يجرى توريد قيمة اليوم الاحتياطي عنها على الشروط المذكورة لا تحتسب من المعاش الا بعد انتهاء توريد قيمة اليوم باكملها المستحقة عن تلك المدة وفي حالة الوفاة فلا لا يكون جرى توريده من قيمة اليوم الاحتياطي يستقطع من المعاش أو من المكافأة

فالامل دقة الالتفات الى تنفيذ التعليمات الواردة في هذا المنشور واطاعة نظارة المالية عن
الاحوال التي يستدعى النظر فيها بنوع خصوصى

(منشور نمرة ١١٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٥ مارس سنة ١٨٨٧)

تبلغ ما قرره مجلس النظار بشأن عمل التحقيقات الادارية بالمصالح في الشكاوى التي تقدم من الاهالى
قبل اقامة الدعوى العمومية امام الحاكم

مرسل مع هذا نسخة من منشور المالية الصادر بنمرة ٦٧ بشأن القاعدة المتقضى اتباعا عند
تقديم شكوى ضد مصلحة من مصالح الحكومة للعلم به ومراعاة الاجراء بمقتضاه

(صورة منشور صادر من قلم ادارة المالية لجميع مصالح الحكومة بتاريخ فبراير سنة ٨٧ نمرة ٦٧)

قد تقدم من قلم قضايا الحفانية مذكرة لمجلس النظار طلب فيها البحث في الحالة التي آلت اليها
الحكومة من المسائل الجارية حدودها بين جميع المصالح وبين الاهالى بسبب اضرار يدعى الاهالى
المذكورون تكيدها حقيقة كانت هذه الاضرار ام لا وبالتروى في ذلك بالجلسة المتعقدة في ١٥
يناير الماضى قد قرر المجلس أنه ينبغي على المصلحة ذات الشأن ان تعمل تحقيقاً عن الوقائع المبينة
عليها الشكوى وذلك لاجل ان يقلل بقدر ما يمكن عدد الدعاوى القائمة ضد الحكومة وتتمكن
الحكومة في جميع الاحوال من المدافعة عن نفسها بكيفية مفيدة عند حصول دعوى او شكوى
وهذا التحقيق يجب ان يعمل بحضور الطرفين اى بحضور المتشكين ومنسوبي جميع المصالح
القائمة عليها الدعوى فبناء على ذلك مرسل الى حضرتكم نسخة من قرار مجلس النظار الامل
اتباع ما هو مدون فيها بالدقة وارسال افادة بوصول هذا

﴿ صورة ترجمة افادة من المسيو بيتري بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ﴾

نعم سادتكم ان كثيرا ما ورد لقلم القضايا من مدة مديدة طلبات عن يد قلم المواد
المستعجلة بشأن تعيين ارباب خبرة لتحقيق اضرار يقال انها متسببة عن اشغال الرى والجسور وما
اشبه فلكى لا يرى منا الاعتراف بمسئولية الحكومة قد اجتهدنا لغاية الآن في المعارضة في تحقيق
الاضرار المذكورة ولكن بدون ثمرة وحيث ان احكام القوانين الجارية لا تمكننا من المعارضة في
ذلك بكيفية مفيدة فهلا يكون الاصوب في هذه الحالة ان تقبل بناء على طلب الاهالى بتعيين
آل خبرة لتحقيق الاضرار المذكورة بطريقة حية بشرط أن لاتمس حقوق الحكومة في المدافعة
في موضوع القضية مع حفظ حقوقها في اقامة الحجة بعدم مسئوليتها نرجو الافادة بما ترونه
بحو ذلك اقدم

﴿ صورة ترجمة تأشير مسطر على المذكرة اعلاه من دولتو رئيس مجلس النظار ﴾

اني لا ادرى الى اى درجة يتسرع بالحكومة ان تجعل الحاكم تعترف بمبدأ عدم المسؤولية على ان الطريقة الوحيدة التي كان يقتضى اتباعها للوصول الى هذا الغرض هي ان موظفي الحكومة يلاحظون تنفيذ القوانين واللوائح بغاية الدقة والضبط وهذا امر واجب لاجتناب اى حكم يصدر على الحكومة وعليه فاني ارى انه اذا تقدم طلب من هذا القبيل ينبغي على المصلحة ذات الشأن ان تبادر بمجرد ورود الطلب اليها في عمل تحقيق ادارى بحضور الطرفين للتحقق مما اذا كانت الاضرار ناشئة عن افعال الموظفين او عن عدم مراعاة اللوائح او عن عارض لم يكن منتظراً حصوله وهذا التحقيق من شأنه ان يوقف اقامة الدعوى على الحكومة ويكون في جميع الاحوال قاعدة تتخذها المحاكم لتحديد المبالغ القضائية التي يبالغ في تقديرها

(صورة ترجمة افادة رقم ١٥ يناير سنة ٨٧ نمرة ٤٢ من رئاسة مجلس النظار الى نظارة المالية)

سعادتلو اقدم حضر تلى

ان المسيو يترى قدم لظارة الحفانية مذكرة وعليها تأشير من دولتو رئيس مجلس النظار للظفر في الحالة التي آلت او تؤول اليها الحكومة في القضايا المحتمل حصولها او التي تحصل ضرورة بين مصالح الحكومة والاهالى عن اضرار حقيقية او وهمية يدعون تكبدها وهذا ما دعى المجلس للمداولة فيه

ولما كانت القوانين الجارية تسوغ لكائن من كان بتقديم الشكاوى على الحكومة بالحكام الاعتيادية وباقامة الدعاوى عليها فيحكم غالباً على الحكومة بسبب سوء تصرف رؤساء مصالحها الذين يملكون الانطباق على احكام اللوائح الجارية بالحكام سواء كان في تقرير طريقة يراد اتخاذها او في كيفية تنفيذها وعليه فقد بادرت بارسال نسخة المذكرة المحكى عنها لسعادتك بما عليها من التأشيرات املا انه لدى حصول دعوى أو شكاوى مما نحن في صدده تبأشر مصلحة سعادتك اجراء التحقيق عن الوقائع المبنية عليها الشكاوى وهذا التحقيق يلزم اجراؤه بحضور صاحب أو اصحاب الدعوى واذا اتفق ان لمصلحة اخرى غير مصلحة سعادتك دخلا في الدعوى المحكى عنها فيصير اجراء التحقيق المحكى عنه بمعرفة مندوب من كل من المصالح التي لها شأن في ذلك

هذا وان المجلس يعلن يقيناً أنه اذا تمت التحقيقات بما يمهده في المصالح من العدالة يقل جداً عدد الدعاوى المقامة على الحكومة وفي كل الاحوال تتمكن هذه من اتخاذ الوسائل الفعالة للمدافعة عن حقوقها هذا ان كان لها حقوق

(منشور نمرة ١١٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٢ مارس سنة ١٨٨٧)

تبليغ قرار النظارة عن الامتحانات العمومية والمساحة في سنة ١٨٨٧

مرسل لحضرتكم عدد نسخة من صورة الامر الصادر من النظارة بتاريخ ٥ مارس سنة ٨٧ نمرة ٤٤ بناء على ما تقرر باللجنة التي عقدت بهذا الطرف المؤلفة من حضرات نظار المدارس والمفتشين بالمدارس المديرية والمكاتب الاهلية بشأن اوقات المساحة والامتحانات العمومية لتلاميذ المدارس في هذا العام واقتضى تحريره للعلم بما فيها والاجراء على مقتضاها بطرفكم مع توزيع اللازم منها على الخوجات للعلم بها ايضا

(صورة الامر نمرة ٤٤)

« من نظارة المعارف العمومية »

ناظر المعارف

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من القرار الصادر بتاريخ ١٨ ابريل سنة ٨٦ نمرة ٨ بناء على ما قرره مجلس النظارة في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٣ ابريل سنة ٨٦ بشأن اوقات المساحة والامتحانات السنوية لتلاميذ المدارس

وبعد اخذ رأى حضرات نظار المدارس والمفتشين بالمدارس الاميرية والمكاتب الاهلية

(قرر ماهوآت)

﴿ المادة الاولى ﴾

« في المدارس الخصوصية »

بند ١ - تبتدى الامتحانات لتلاميذ هذه المدارس من يوم الاحد ١٥ مايو سنة ٨٧ (٢١ شعبان

سنة ١٣٠٤) وتنتهى في يوم الاحد ٢٢ منه (٢٨ شعبان سنة ١٣٠٤)

بند ٢ - تسامح التلاميذ ابتداء من يوم الاثنين ٢٣ مايو سنة ٨٧ (٢٩ شعبان سنة ١٣٠٤)

الى ١٦ ستمبر سنة ٨٧ (٢٧ الحجة سنة ١٣٠٤) ويدخلون المدرسة في يوم السبت ١٧

ستمبر سنة ٨٧ (٢٨ الحجة سنة ١٣٠٤)

﴿ المادة الثانية ﴾

(في المدارس الابتدائية التي بها تلاميذ داخلية والمدارس التحضيرية)

بند ٣ - تسامح تلاميذ المدارس المذكورة في شهر رمضان من يوم الخميس ١٩ مايو سنة ٨٧ (٢٥ شعبان سنة ١٣٠٤) بعد انتهاء الدروس المقررة لهذه السنة على مقتضى البرجمات ويعودون الى مدارسهم في يوم السبت ٢ يولييه سنة ٨٧ (١٠ شوال سنة ١٣٠٤) لمذاكرة دروس السنة الماضية

بند ٤ - من يرغب من التلاميذ الداخلية ان يمضى شهر رمضان في المدرسة يبقى بها وكذلك من يريد من التلاميذ الخارجية ان يحضر في المدرسة يتصرح له بذلك وتعطى الدروس لهم وللتلاميذ الداخلية بصفة مذاكرة في هذا الشهر

بند ٥ - بمعرفة نظار المدارس تعيين اوقات المذاكرة في هذا الشهر ليلاً ونهاراً وتخصص على الحاجات
بند ٦ - تقدم نظار المدارس جداول الاوقات للديوان في يوم السبت ١٤ مايو سنة ٨٧ للنظر فيها والتحرير باعتمادها

بند ٧ - بتبديء الامتحانات من يوم السبت ١٦ يولييه سنة ٨٧ (٢٤ شوال سنة ١٣٠٤) وتنتهى في ٢٨ يولييه سنة ٨٧ (٧ ذى القعدة سنة ١٣٠٤)

بند ٨ - تسامح التلاميذ للمساحة العمومية من يوم الخميس ٢٨ يولييه سنة ٨٧ (٧ ذى القعدة سنة ١٣٠٤) الى ٣٠ ستمبر (١١ محرم سنة ١٣٠٥) ويعودون لمدارسهم في يوم السبت اول اكتوبر سنة ٨٧ (١٢ محرم سنة ١٣٠٥) لتلقى دروس السنة الجديدة ابتداء من ذلك اليوم

﴿ المادة الثالثة ﴾

(في المدارس الابتدائية التي تلاميذها خارجية)

بند ٩ - بتبديء الامتحانات بها من ٧ مايو سنة ٨٧ (١٣ شعبان سنة ١٣٠٤) وتنتهى في يوم الخميس ١٩ منه (٢٥ شعبان سنة ١٣٠٤)

بند ١٠ - تسامح التلاميذ من يوم الخميس المذكور ويعودون الى مدارسهم في يوم السبت ٢ يولييه سنة ٨٧ (١٠ شوال سنة ١٣٠٤)

بند ١١ - تذاكر تلاميذ هذه المدارس دروس السنة الماضية ابتداء من يوم دخولهم بمدارسهم الى ٢٠ اغسطس سنة ٨٧ (٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٤)

بند ١٢ - تبتدىء دروس السنة الجديدة من يوم الاحد ٢١ اغسطس سنه ٨٧ (غرة ذى الحجة
سنه ١٣٠٤)

(خاتمة)

من لم يحضر من التلاميذ الى مدرسته فى المواعيد المقررة للدخول يعتبر مرفوتاً
على قلم السكرتاريه العربية تنفيذ هذا الامر

(منشور نمرة ١١٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٦ مارس سنة ١٨٨٧)
تبليغ ما ورد من مصلحة الصحة بشأن كسح المرايض

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من الصحة العمومية للجهات بشأن نقل ما يجرى كسحه
من المرايض بالكيفية الموضحة فيه الوارد لهننا بمكاتبة تفتيش الصحة نمرة ٥٨ فلاجبل معلومية
حضرتم بذلك اقتضى تحريره

﴿ صورة المنشور الصادر من الصحة ﴾

بما ان الحلين تعلق الخواجات لويس بايك وشركائه الكاثين فى العباسية ودير المالك (مصر
القديمة) المخصصين لقبول كافة القلثة الناتجة من البلدة مستعدين لقبول كل ما يرد منها فينبغى من
الآن فصاعداً كل ما يصير كسحه من الجارير والمرتقات فى المصالح التى تحت ادارتكم يجرى ارساله
الى الجهتين المحكى عنهما

(منشور نمرة ١٢٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٦ مارس سنة ١٨٨٧)
تبليغ ما ورد من المالية عن قبول العملة الفضية القديمة لغاية اليعاد المحد لها

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ أول مارس سنة ٨٧ نمرة ٦٨
بشأن قبول المبالغ التى ترد لخزائن الحكومة من العملة الفضة بالكيفية الواضحة به واقتضى تحريره
للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة منشور المالية الصادر لجميع الجهات بنمرة ٦٨ ﴾

بشأن التنبيه على الصيارف بقبول المبالغ التي ترد اليهم من العملة الفضة المصرية القديمة سواء كان جميعها فضة أو جانب منها وذلك لغاية التواريخ المعينة لالغاء المعاملة بها وقبول العملة الفضة الاجنبية كالسابق اى باعتبار خمسة فى المائة

ر حيث تقرر ان العملة الفضة القديمة المصرية يصير اعتبارها كالعملة الجديدة التي ضربت بمقتضى الامر العالى الصادر فى ١٤ نوفمبر سنة ٨٥ وقبولها فى خزائن الحكومة كالعملة الذهب فقد النيت والحالة هذه احكام المنشورات السابقة التي اشير بها عن عدم قبول عملة فضة فى كل مبلغ يورد للخزينة الا بمقدار خمسة فى المائة فبناء على ذلك نرجو من سعادتكم ان تصرحوا للصيارف الذين تحت اوامركم بان يتبعوا هذه التعليمات الجديدة بالدقة وان يقبلوا العملة الفضة القديمة المصرية فى كافة المبالغ التي ترد للخزينة من الممولين وخلافهم سواء كانت تلك المبالغ جميعها فضة او جانب منها وذلك لغاية التواريخ المحددة لجمع هذه العملة جميعاً نهائياً ومن المعلوم مع ذلك ان العملة الفضة الاجنبية يكون قبولها باعتبار خمسة فى المائة كالسابق

ثم ننزه هذه الفرصة لى نذكر سعادتكم بالتعليمات المتدرجة فى منشوراتنا الرقيمة ١٩ يولي و ١٢ و ٢٨ ديسمبر سنة ٨٨٦ و ١٩ و ٢٤ يناير الماضى نمرة ٣٥ ونمرة ٥٥ ونمرة ٥٩ ونمرة ٦١ ونمرة ٦٤ المتعلقة بالعملة الزائفة الجارى تداولها وبناء عليه اقضى النشر لعموم الجهات بذلك وبالجملة هذا لسعادتكم للمعلومية والتنبيه على الصيارف بالاجراء على مقتضاه

(منشور نمرة ١٢١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٦ مارس سنة ١٨٨٧)

تبليغ ما ورد من المالية بالتنبيه على الصيارف بعدم التوقف فى قبول الجنيه المصرى الجديد

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ٣ مارس سنة ١٨٨٧ بشأن التأكد على الصيارف بعدم التوقف فى قبول الجنيهات المصرية الجديدة وعدم قبول ما يكون زائفاً منها فقط واقضى تحريره للحلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٦٩ الصادر لجميع الجهات ﴾

سبق التحرير من هذا الطرف لعموم الجهات بمنشورى نمرة ٥٥ ونمرة ٦٤ الصادرين بتاريخ

١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ و ٢٤ يناير سنة ٨٧ بشأن عدم قبول ما يكون زائفاً من الجنبات المصرية الجارى تداولها الآن

وقد تبين بالمشورين البادى ذكرهما العلامات التى بها يمكن معرفة الزائف منها بمجرد النظر اليها وان كانت التعاميات المدونة بهما واضحة والقصد منها هو فقط عدم قبول ما يكون زائفاً من الصنف المذكور لكن قد علم لهذا الطرف الآن انه حصل توقيف من صيارف الحكومة وغيرهم فى قبول صنف الجنبية المصرى على الاطلاق بدون التفات لما يكون جيداً منه ولا يخفى ما ينشأ عن ذلك من المضار بما ان هذا أمر موجب لتعطيل قيمة العملة الذهب المصرية ومضر بصالح الاهالى من كونهم يلتزمون باستبدالها بأقل من قيمتها بناء عليه قد تراءى موافقة النشر لعموم الجهات بفهم الصيارف التابعين اليها نص المشورين سالفى الذكر مع التأكيد عليهم بقبول كل ما يرد لهم من صنف الجنبية المذكور عدداً ما يكون زائفاً منه طبقاً لملشوراتنا السابقة وعلى ذلك قد نشر لهم فى تاريخه بالاجراء كما ذكر وبالجملة هذا لسعادتكم للاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ١٢٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٦ مارس سنة ١٨٨٧)

تنبيه النظار والمدربين لا ورد فى القانون الداخلى من سلوكهم مسلك الجبد والوقار

فى علم حضرات نظار المدارس ان قانون داخية المدارس والمكاتب الصادر عليه الامر العالى بتاريخ ٤ محرم سنة ٩١ قد تكفل بيانه ما يجب على كل من النظار والضباط والخوجات والمعلمين وغيرهم بحسب ما تستدعيه وظيفة كل منهم وحيث ان البند الرابع منه الذى نصه (يجب على كل ناظر ان يسلك دائماً مسلك الجبد والوقار حتى يكون قوله وحكمه مطاعاً وان يسلك مع جميع المعلمين مسلك التوقير والاعتبار حتى يدوم حسن الائتلاف والتودد بينهم وبينه وان يجتهد فى جعل التلاميذ محافظين دائماً على الاحترام الواجب عليهم لمعلمهم ولا يجوز له ان يلوم احداً من المعلمين على شىء او يوبخه بشىء ما امام التلاميذ مما ينبغى مراعاته والاعتشاه به فى كل وقت فقد رأينا أن نذكر حضرات النظار به نظراً لما علم من ان البعض منهم لم يراعه حق الرعاية وعليه صار النشر بذلك عموماً وهذا لحضرتكم للعدل به

(منشور نمرة ١٢٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٣ مارس سنة ١٨٨٧)

عدم تجاوز ما يطلب من العلاوات لكبار الموظفين وصغارهم متوسط المقرر لكل نوع

مرسل مع هذا نسخة من منشور المالية الصادر بتاريخ ١٧ مارس سنة ٨٧ نمرة ٧٠ بشأن
القاعدة المقتضى اتباعها فى ترقية مستخدمى مصالح الحكومة للعلم بما فيه
﴿ صورة منشور المالية نمرة ٧٠ ﴾

ان اللوائح المرفقة مع ترتيب درجات مستخدمى جميع المصالح تسوغ لناظر كل نظارة بان
يأذن بناء على طلب رئيس المصلحة وبدون توسط مجلس النظار بترقيات للمستخدمين التابعين له
ولكنه مشروط فيها عدم تجاوز اجمالى متوسط ترتيب الادارة او المصلحة التابع لها المستخدم المراد
ترقيته وعدم تجاوز اعلى فئة درجة ذلك المستخدم على ان هذه الطريقة هى مضرة بصالح بعض
مستخدمى الحكومة نظرا لكون العلاوات المصرح بها لكبار المستخدمين وان لم تكن مخالفة للشروط
الموضحة اعلاه الا انها ربما تستغرق لوقت ما اغلب الاعتماد المقرر بحيث لم يبق منه شئ يساعد على
التصريح بعلاوات لصغار المستخدمين وبهذه الكيفية يتوقف تقدمهم لمدة من الزمن وحيث ان
شؤون العدل تقضى بعدم الميل لاحد وعدم ترقية البعض من المستخدمين للاضرار بصوالح البعض
منهم وحيث ان مستخدمى جميع المصالح هم منقسمين الى قسمين متمازين احدهما يشتمل على كبار
الموظفين مثل وكلاء الاقلام وما فوقهم والآخر على صغار المستخدمين من ابتداء آخر درجة
لغاية الكتاب الذين من الدرجة الاولى فقد قرر مجلس النظار بمجلسه المتقدمة فى ٣ مارس الجارى
بناء على طلب اللجنة المالية ان الترقيات التى يصرح بها مستخدمى هذين القسمين يجب ان لا تخرج
عن حد اجمالى المتوسط المقرر لكل منهما بمعنى انه لا يسوغ ترقية احد كبار المستخدمين او
اعطاؤه علاوة الا اذا كان الاعتماد المقرر لترتيب درجات كبار المستخدمين يساعد على ذلك وشروطا
ان قيمة تلك العلاوة لا تؤخذ من الاعتماد المقرر لترتيب درجات صغار المستخدمين وبالعكس
فبناء على ذلك نرجوكم اتباع ما هو مدون بهذا بغاية الدقة وارسال افادة بوصوله

(منشور نمرة ١٢٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٣ مارس سنة ٨٧)

تبليغ ما قرره مجلس النظار من دفع اجر التلغرافات نقدا

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ٩ مارس سنة ٨٧ نمرة ١٣٠

بشأن دفع اجر التلغرافات الجارى ارسالها من مصالح الحكومة نقدا واقتضى تحريره للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿صورة منشور المالية نمرة ١٣٠﴾

لما رأى مجلس النظار فى جلسته ٢١ فبراير سنة ٨٧ أن الطريقة المتبعة الآن فى ارسال التلغرافات قاصرة على اضافة الاجرة على الجهة المرسل منها التلغراف وانه يترتب على ذلك حصول خلل وارتباك فى الحسابات قد قرر بانه من الآن فصاعدا جميع التلغرافات التى ترسل من الجهات يجب دفع اجرها نقدا فلذلك صار من اللازم اتخاذ اجراءات من شأنها تأكيد تنفيذ قرار مجلس النظار المشار اليه وبالاخص ملاحظة استعمال المراسلات التلغرافية على حسب ما يوافق المقرر لها بيزانية المصلحة ادارتهم على انه لا يمكنكم تجاوز المبلغ المربوط فيها كذلك فالامل الافادة بوصول هذا المنشور اليكم

(منشور نمرة ١٢٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٣ مارس سنة ١٨٨٧)

تبليغ اعلان المالية من عدم قبول الجنيه السكوى والجر والحمودية بخزائن الحكومة من اول ابريل سنة ١٨٨٧

مرسل مع هذا نسخة من الاعلان الصادر من نظارة المالية ووارد لهننا مع منشورها المؤرخ فى ١٩ مارس سنة ٨٧ نمرة ٧١ بشأن عدم قبول الجنيه السكوى والجر والحمودية بخزائن الحكومة من اول ابريل سنة ٨٧ للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿صورة الاعلان﴾

يكون معلوما للعموم انه قد قرر عدم قبول الاضاف الآتية بخزائن الحكومة وهى الجنيه السكوى والجر والحمودية سواء كانت قديمة أو جديدة وذلك اعتبارا من اول ابريل سنة ١٨٨٧

(منشور نمرة ١٢٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٣ مارس سنة ١٨٨٧)

تبليغ ما ورد من المالية من صرف اجرة ما ينقل عن الاشخاص والمهمات نقدا مقابلته استرداده فيما بعد

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من المالية بتاريخ ١١ مارس سنة ٨٧ نمرة ١٣١ بشأن صرف ما يجرى نقله من الاشخاص او المهمات نقدا واقتضى تحريره للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٣١ ﴾

الحاقاً للمنشورين نمرة ٥٤ و ٦٣ الصادرين من سكرتارية نظارة المالية فقيدهم حضرتكم بأن ما قرره مجلس النظار بجلسته ٢٧ أكتوبر سنة ٨٦ بشأن دفع مصاريف الانتقال نقداً ليس قاصراً على نقل الموظفين والمستخدمين المبعوثين بالأجازة بل هو نافذ على كل ما يجري نقله من الأشخاص أو من المهمات في جميع مصالح الحكومة ولا يتسنى من ذلك إلا نظارة الحرية ومصلحة البوليس وجميع الثقلات التي تختص بحيش الاحتلال وما عدا هذه الجهات المستثناء التي تبقى مستمرة على تقديم طلبات النقل فلا يسوغ لاي مصلحة كانت اجراء ثقلات بالسكة الحديدية بدون دفع اجرة النقل نقداً فالأمل اتخاذ الاجراءات اللازمة لاجل تنفيذ قرار مجلس النظار بأكمله

(منشور نمرة ١٢٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٧ مارس سنة ١٨٨٧)

تعديل مواعيد صرف الملابسات للتلاميذ السابق تحديثها في المنشور نمرة ٨٢

المسطر ادناه صورة الامر الصادر من النظارة بتاريخ ٢٦ مارس سنة ٨٧ نمرة ٤٩ بتعديل مواعيد صرف الملابسات للتلاميذ المنوه عنها في البند الاول من الامر السابق صدوره بتاريخ ٢٤ اغسطس سنة ١٨٨٦ الذي نشر للمدارس في ٢٦ اغسطس سنة ٨٦ نمرة ٨٢ وانقضى محوريه لحضرتكم للمعلومية والاجراء حسبما فيه

﴿ صورة أمر النظارة الصادر بتاريخ ٢٦ مارس سنة ٨٧ نمرة ٤٩ ﴾

بعد الاطلاع على الامر الصادر من النظارة بتاريخ ٢٤ اغسطس سنة ٨٦ نمرة ١٨ بشأن صرف الملابسات للتلاميذ المدارس الميرية قد صار تعديل مواعيد الصرف المنوه عنها في البند الاول منه بالكيفية الآتية

بدلة الصيف تصرف في شهر ابريل من كل سنة بدلا من شهر مارس

بدلة الشتاء تصرف في شهر نوفمبر من كل سنة بدلا من شهر ستمبر

على قلم السكرتارية العربية تنفيذ ذلك

(منشور نمرة ١٢٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٣١ مارس سنة ١٨٨٧)

بمراعاة ارفاق شهادة طبية يطلب الاستغناء الذي يقدم بسبب المرض

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من المالية نمرة ٧٣ بشأن القواعد اللازم مراعاتها في

حاله تقديم الاستعفاء من المستخدمين بسبب المرض واقتضى تحريره لحضرتكم العلم بما فيه والعمل بمقتضاه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٧٣ ﴾

لاحظت نظارة المالية مراراً بأن بعض المصالح جارية قبول الاستعفاء المبني على مرض بدون أن تطلب بأن يكون هذا الاستعفاء مرفقاً بشهادة طبية مثبتة عدم امكان المستخدم تأدية وظيفته وفي بعض الاحيان كانت المصلحة بمجرد رغبة المستخدم تأخذ مسؤولية العمل على نفسها وتعلمته بالرفت حافظة له والحالة هذه حقوقه في المكافئة والمعاش ولو انها لم تكن متأكدة من حقيقة مرضه وتلتزم اذ ذلك بتعيين مستخدم بدلاً عنه

ولما كانت هذه الامور مضرة بصالح الخزينة فلاجل اصلاح الخلل الذي ينتج من هذه الطريقة يجب من الآن فصاعداً ان لا يصير قبول الاستعفاء بسبب المرض ما لم يكن مصحوباً بشهادة طبية موقع عليها من اثنين من اطباء الحكومة واذا كان احد المستخدمين يريد ترك الخدمة فيجب عليه ان يقدم طلباً بذلك كتابة وفي هذه الحالة يكون غير ضروري رفقه بل على المصلحة التابع لها ان تقبل فقط استعفاء بناء عليه لزم تحريره لسعادتكم لاتباع هذه التعليمات بكل دقة واشعارنا بوصول هذا المنشور اليكم

(منشور نمرة ١٢٩)

صادر لجمعية فروع النظارة بتاريخ (٦ ابريل سنة ١٨٨٧)

تبليغ ما قرره مجلس النظار بخصوص الاربعة تلاميذ الذين كانوا بالمدرسة الحربية وحكم عليهم بالسجن وعدم القبول بمدارس الحكومة وان المعو عن المدة الباقية من السجن لا يستدعي الناء الحكم بقبولهم بمدارس الحكومة

المسطر ادناه صورة المنشور الوارد للنظارة من الداخلية بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣٠٤ نمرة ١٥ بشأن ما قرره مجلس النظار نحو الاربعة تلاميذ الذين كانوا بالمدرسة الحربية وحكم عليهم المجلس العسكري بالكيفية الموضحة فيه فاقتضى تحريره لحضرتكم للمعلومية بما ذكر

﴿ صورة منشور الداخلية نمرة ١٥ ﴾

كان حكم المجلس العسكري على اربعة من تلاميذ المدرسة الحربية وهم محمد فؤاد ومحمد مختار وعلى عرفى وعبد الحميد حدى بالاشغال الشاقة مدداً معينة مع طردهم وعدم قبولهم باحدى المدارس الميرية نظرا لخالفات توقيت منهم وبناء على طلب السرداريه نشر من هنا وقها عن ذلك للجهات ولطرف سعادتكم في ٥ رجب سنة ١٣٠٢ ثم بعد ذلك اتتس أحد هؤلاء التلاميذ من السرداريه

اعادته للمدرسة واجراء ما يلزم نحو المنشور السابق صدوره وبناء على التماسه وردت منها افادة اخيرا للداخلية بان قرار المجلس العسكري محكوم فيه على التلاميذ المذكورين بالاشغال الشاقة مدداً معينة وبالطرد من المدرسة مع حرمانهم من الدخول باى مدرسة من مدارس الحكومة وانه تصدق على هذا الحكم من سعادة السردار ثم عفى عنهم من المدد الباقية عليهم من السجن وطلبت تعديل ذلك المنشور والنسبة لما هو ظاهر من ان العفو لم يكن عن نفس الجزاء قاصراً على المدة الباقية من السجن تحول النظر في هذه المسألة على مجلس التظار والآن وردت افادة من رئاسته نمرة ٤٨ بانه بعد المداولة فيما ذكر رؤى حيث ان العفو الصادر في حق هؤلاء التلاميذ هو عن المدد الباقية عليهم من السجن فقط ولم يكن عن نفس الجزاء الصادر به قرار المجلس العسكري فتقرر انه ما دام الحكم قاصراً على عدم دخولهم في مدارس الميرى فلا يمكن تجاوز هذا الحد بناء عليه اقتضى تحريره لسعادتكم للمعازمة بما قرره المجلس وفي تاريخه كتب لباقي الجهات عن ذلك م

(منشور نمرة ١٣٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٣ ابريل سنة ١٨٨٧)

تبليغ ما رآته المالية من الاحتياطات المقتضى على الصيارف اتخاذها في ارسال النقود واستلامها

المسطر ادناه صورة منشور المالية الصادر منها بتاريخ ١٣ ابريل سنة ٨٧ نمرة ٧٤ بشأن الاحتياطات المقتضى على الصيارف اتخاذها في ارسال النقود واقتضى تحريره للعلم بما فيه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٧٤ ﴾

قد أوردى من صيارف جملة مصالح أنهم غير مسئولين عما يوجد زائفاً ضمن النقود المرسلة الى خزينة المالية بواسطة العدادين وبعد النظر في ذلك قد تراءى وجوب مسؤولية الصيارف عن كل مبلغ ينقص او يوجد زائفاً في النقود الجارى ارسالها وكى لا يتيسر لهم ان يتخلوا عن هذه المسؤولية باى حجة كانت قد تقرر بان المبالغ التى تسلم من الآن فصاعداً للعدادين تنو صيئها الى مصالح اخرى او الى خزينة المالية يجب ان توضع داخل صرر أو صناديق محتومة بتمم الجهة المرسل منها وبوصول النقود الى الجهة المرسل اليها يتحقق بما اذا كانت الاحتام الموضوعية عليها سليمة ام لا ومتى وجدت سليمة فائ مبلغ ينقص او يوجد زائفاً يصير الزام الجهة المرسل منها به بناء عليه اقتضى النشر لعموم الجهات بذلك وبالجملة هذا لسعادتكم للتنبيه على الصيارف الذين تحت ادارتكم باتباع ما هو مدون م

(منشور نمرة ١٣١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٣ ابريل سنة ١٨٨٧)

عن تفضيل ارباب المعاشات في التمييز ، بالوظائف الحالية

المسطر ادناه صورة منشور المالية الصادر منها في ابريل سنة ٨٧ نمرة ٧٥ بشأن الافضلية
المقتضى اعطاؤها لارباب المعاشات عند تعيين أحد من المستخدمين واقتضى تحريره للعلم بما فيه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٧٥ ﴾

لا يخفى على حضرتم انهم لو حصل تفضيل ارباب المعاشات في تمييزهم في وظائف خالية أو
مستجدة لماد ذلك على الحكومة بالنظر لما ليها فوائد جمة وبناء على ذلك أرجوكم ان لا تتأخروا
في تفضيل ارباب المعاشات المذكورين عن غيرهم كلما سنحت لكم الفرصة في تعيين شخص أو
استبدال أحد من المستخدمين الذين تحت اوامركم

(منشور نمرة ١٣٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٥ ابريل سنة ١٨٨٧)

بتبلغ ما ورد من المالية بشأن مصاريف اجر التلغرافات المرسلة بواسطة المحطات العسكرية

المسطر ادناه صورة منشور المالية الصادر منها بتاريخ ١٧ ابريل سنة ٨٧ نمرة ١٣٤ بشأن
تأييد مصاريف اجر التلغرافات المرسلة بواسطة المحطات العسكرية واقتضى تحريره للعلم بما فيه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٣٤ ﴾

ان محطات التلغرافات العسكرية في مصر واصوان وكورسكو ووادي حلفا ليس جارى اعطاء
ايصالات منها بالتلغرافات التي ترسل بواسطها وبما ان هذه التلغرافات جارى صرف اجرها نقداً
فلاجل تأييد هذه المصروفات يقتضى اتباع الاجراء فيها على حسب التعليمات الآتية وهي
كل تلغراف يعطى من الجهة يجب تسليمه الى محطة التلغراف على نسختين تحفظ احداهما في محطة
التلغراف وتماد الاخرى بمعرفة المحطة الى الجهة وعليها رقيمة التلغراف فتدرجها الجهة ضمن
مستندات مصروفاتها

(منشور نمرة ١٣٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٥ ابريل سنة ١٨٨٧)

بما ورد من المالية بان صرف اجر النقل نافذة ايضا على المراكب الميرى الى بحر من الهويسات

المسطر اذناه صورة منشور المالية الصادر منها بتاريخ ١٤ ابريل سنة ٨٧ نمرة ١٣٣ بشأن
صرف عوائد مرور مراكب الميرى من هويسات السكة الحديدية تقداً اقتضى تحريره للعلم بما فيه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٣٣ ﴾

الحاقاً للمنشور نمرة ١٣١ السابق ارساله بخصوص صرف اجر الثقليات الى يصير اجراؤها
لحساب الحكومة تقداً قيد بان حكم ذلك المنشور هو نافذ ايضا على المراكب الميرى الى بحر من
هويسات السكة الحديدية فالامل اجراء ما يلزم نحو تنفيذ هذه التعليمات

(منشور نمرة ١٣٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٥ - ابريل سنة ١٨٨٧)

تبليغ ما قرره المالية عن التمنه على صورة الاوراق التى تسخ من الدفترخانة المصرية للافراد

المسطر اذناه صورة منشور المالية الصادر منها فى ابريل سنة ١٨٨٧ نمرة ١٣٢ بشأن رسم
التمنه على صورة الاوراق التى تعطى من الدفترخانة المصرية للأفراد واقتضى تحريره للعلم بما فيه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٣٢ ﴾

كثيراً ما يتحرر من الجهات الى الدفترخانة المصرية بطلب صور اوراق مثل كشوفه واوامر
واحكام وقرارات وغيرها لحساب من يطلبها من افراد الناس وهذه الصور جارى الآن تحصيل
مبلغ أربعين قرشاً على كل منها نظير رسم نسخ واضافته الى الايرادات القيدية وعلى مقتضى نص
منشور نمرة ١١٧ يلزم تحرير الصور المذكورة على ورق تمغه

فلاجل وضع قاعدة اساسية لتحصيل هذه الايرادات يجب اتباع الاجراء حسب التعليمات

الآتية وهى

من يرغب من افراد الاهالى الحصول على صورة ورقة موجودة فى محفوظات الجهة او فى
الدفترخانة المصرية يجب ان يقدم بذلك طلباً محرراً على ورقة تمغه من فئة ثلاثة قروش وان يرفق
الطلب بمبلغ أربعين قرشاً يورده للخزينة نظير رسم نسخ الصورة تضيفه الجهة لايرادات القيدية
وترسل الطلب الى الدفترخانة المصرية مؤشراً عليه بما يقيد توريد رسم نسخ الصورة مقبلاً

والدفترخانة المصرية تحرر الصور المطلوب نسخها على ورق فلو سكاب الذى يعادل حجم النصف فرخ منه تقريباً حجم الورق الثمينة الجديد من فئة ثلاثة قروش وذلك حين ما يتم طبع هذا الورق المحرر لأوربا بطبعه من مقياس معلوم وترسل الصورة الى الجهة المقيم فيها الطالب فتحصل منه قبل تسليم الصورة ثلاثة قروش عن كل نصف فرخ من الورق الفلو سكاب المستعمل في الصورة وما يحصل من هذا القليل يضاف لايرادات ورق الثمينة ولاجل مراجعة هذه الايرادات ترسل الدفترخانة المصرية شهرياً لإدارة عموم الحسابات كشفاً ببيان الجهات وعدد الانصاف الأفرخ المستعملة في الصور من ورق الفلو سكاب فتقابل إدارة عموم الحسابات هذه الكشوفة على الكشف الشهري الذى يقدم لها من الجهات بالمحصل فيها من هذا القليل

وبهذه الطريقة يجب اتباعها عند تسليم صورة كل ورقة من محفوظات الجهات الاخرى بناء على طلب افراد الناس ولا يستثنى من دفع عوائد الثمينة ورسم نسخ الصور الا الكشوفة المختصة بعدد الخدمة لاجل ربط المعاش على مقتضاها

(منشور نمرة ١٣٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٣٠ ابريل سنة ١٨٨٧)

عن ضرورة حصر جميع ما يكون باقياً من ادوات التلميم في نهاية كل شهر بالمدارس في الطلبات التي تقدم

علم ان بعض المدارس يوجد بها ادوات تعليم زيادة عما سبق صرفه برسم الاستهلاك حالة كون هذه المدارس لم تدرج هذه الادوات الزيادة بخانة الباقي في الطلبات المعتاد تقديمها للنظارة شهرياً عن الادوات التي تلزم لها مع ان البند ٢٠ من تعليمات حسابات الوجه بالمعارف يقضى بان كل مدرسة عند ما تحرر الطلب الشهري تدرج به في خانة الباقي ما يكون باقياً بها من الادوات بدون صرف حتى ان ما يطلب صرفه من الخزن ويقتصر به يكون عن الالزام بد استبعاد ذلك الباقي وقد تعين أمين الخزن العمومي لفحص هذه الزيادات في كل مدرسة كشفاً وقدم للديوان بما وجدته في بعض المدارس من هذه الادوات زيادة عن لزوم شهر ابريل الجاري وبناء عليه صار طلبها لايرادها بالخزن العمومي وحيث ان وجود ادوات بالمدارس زيادة عن اللازم للاستهلاك في شهر واحد مخالف لما تقتضيه تعليمات الصنف فقد رأينا وجوب النشر عن ذلك للمدارس نستلفت به حضرات نظارها لهذا الامر ونؤمل من حضراتهم ان ينظروا بانقسامهم في كل شهر عند طلب المرتبات ما يكون باقياً من الشهر الماضي بدون استهلاك لدرجه في قسيمة الطلب حتى لا يكون صرف هذه المرتبات الا عن المنظور استهلاكه في شهر واحد وعليه قد صار النشر بذلك للمدارس وهذا لحضرتكم للعمل بما فيه

(منشور نمرة ١٣٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٣ مايو سنة ١٨٨٧)
صرف الماهيات في اول الشهر التالى للشهر المستحق

المسطار ادناه صورة منشور المالية الصادر منها بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ٨٧ نمرة ١٣٥ عن ميعاد
صرف الماهيات الملكية والعسكرية والمعاشات وغيرها واقتضى تحريره للعلم بما فيه
﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٣٥ ﴾

في جلسة ١١ ابريل سنة ١٨٨٧ (١٧ رجب سنة ١٣٠٤) قد قرر مجلس النظارة بناء على رأى
اللجنة المالية بان صرف الماهيات الملكية والعسكرية والمعاشات وغيرها يصير اجراؤه من الآن
فصاعدا في اول الشهر التالى للشهر المستحق عنه تلك الماهيات والمعاشات ولذلك يلزم على الجهات
تففيذ هذا القرار اعتباراً من شهر يونيو سنة ١٨٨٧ اى ان صرف الماهيات الملكية والعسكرية
والمعاشات وغيرها المستحقة عن شهر مايو القادم يصير اجراؤه اعتباراً من اول يونيه

(منشور نمرة ١٣٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٧ مايو سنة ١٨٨٧)
عن عدم تقديم حساب الادوات الدائمة للمالية وتقديمها للنظارة

وردت لنا مكتابة من المالية رقيمة ٩ ابريل سنة ٨٧ نمرة ١٩٠ توضح فيها ان البند ٥٨ من
تعليمات حسابات الوجه بالمعارف مقتضاه لزوم تقديم حسابات المالية من المدارس عن الادوات
المستديمة على الكيفية التى توضح به وانه من عهد صدور التعليمات المذكورة بعض المدارس لم يرد
منها حسابات مطلقاً والبعض لم يستوف الحسابات على النمط المرغوب وانه بالنسبة لذلك وكون
معظم المدارس مركزها بالمحروسة تحت رعاية ومباشرة نظارة المعارف يرى عدم الاقتضاء لتقديم
حسابات من المدارس للمالية من ابتداء سنة ١٨٨٧ بل يكون تقديمها منهم للنظارة مباشرة وهى
تجبرى اللازم عنها فبناء على ما ذكر قد رأت النظارة موافقة تقديم حسابات الادوات الدائمة لهامن
المدارس من ابتداء سنة ٨٧ وان ما يكون متأخرا تقديمه من حسابات الادوات المذكورة لغاية
سنة ٨٦ تجرى المدارس تقديمه للمالية فى تاريخه قد نشر عن ذلك للمدارس وهذا لحضرتكم

للأجراء حسبما ذكر وقد كتب في تاريخه للمالية بما لزم عن ذلك بنمرة ١٥١
هذا وحيث أن تأخير تقديم الحسابات المحكى عنها بما ترتب عليه عدم انتظام إدارة الأعمال فينبغي
السرعة بتقديم ما هو متأخر من الحسابات لغاية سنة ٨٦ للمالية في أقرب وقت مع مراعاة تقديم
الحسابات من ابتداء سنة ٨٧ للمعارف بالكيفية وفي المواعيد المقررة بالتعليمات
﴿صورة نمرة ١٥١ المحررة للمالية في ٧ مايو سنة ٨٧﴾

بناء على ما توضح فيما ورد لنا من المالية بتاريخ ٩ أبريل سنة ٨٧ نمرة ١١٠ قد قبلت
النظارة ما تراء المالية من أن حسابات الأدوات الدائمة من ابتداء سنة ٨٧ تقدم من فروع المدارس
إلى هذا الطرف وقد نشر في تاريخه لتلك الفروع باعتماد الأجراء حسب ما ذكر وبأن تقدم للمالية
ما يكون متأخرا تقديمه من حسابات تلك الأدوات لغاية سنة ٨٦ واقتضى ترفيعه لسعادتك بالإفادة
عن ذلك

(منشور نمرة ١٣٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٧ مايو سنة ١٨٨٦)

بأن يكون التمييز أو الترقى بأول مربوط الدرجة

المسطر أدناه صورة منشور المالية الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ٨٧ نمرة ٧٦ بشأن الماهية
المنقضى ترتيبها إلى المستخدمين الذين يمينون أو الذين يترقون من درجة إلى درجة أعلى منها
واقضى يحرره للعالم بما فيه

﴿صورة منشور المالية نمرة ٧٦﴾

قد طلب من مجلس النظارة بمجلسه المتقدمة في ١١ أبريل سنة ٨٧ التصديق على تعيين
مستخدم بماهية أعلى من آخر ماهية مقررة لدرجته. ولهذا قد قرر المجلس المشار إليه أنه يقتضى
تذكيرة مصالح الحكومة بأن كل مستخدم يصير تعيينه في أى درجة من درجات ترتيب المصالح
يجب أن يكون بأقل ماهية من الماهية المقررة لتلك الدرجة سواء كان المستخدم المراد تعيينه هو
نشاوى أو مستخدم يراد ترفيعه من درجة لدرجة أعلى منها فبناء على ذلك نرجوكم أن تتبعوا
ما هو مدون بهذا المنشور وترسلوا لنا إفادة بوصولكم

(منشور نمرة ١٣٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٧ مايو سنة ١٨٨٧)
عن اعادة الزجاجات الجبر البلدى والافرنجى القارة لنظارة

حيث ان صنفى الجبر البلدى والافرنجى جار صرفهما من الخزن العمومى للمدارس داخل
زجاجات ولكون تلك الزجاجات هى على النظارة بالثمن فقد ترا أى ان كل مدرسة بعد انتهاء صرف
الجبر المذكور للتلاميذ تحفظ على الزجاجات الفوارغ وتميدها الى الخزن العمومى فى آخر كل
سنة مكتتية ولها مسموح فى المائة عشرة نظير مايجبر وفى تاريخه صار النشر للمدارس عن ذلك
وهذا لحضرتكم للمعلومية والاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ١٤٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٧ مايو سنة ١٨٨٧)
تبلغ منشور المالية عن تحصيل بعض ايرادات مخصوصة بمعرفة صيارف التواحى كان يحصلها مأمورو المراكز
أو الاقسام

المسطر أدناه صورة منشور المالية الصادر منها بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٨٨٧ نمرة ١٣٦
بشأن تحصيل بعض ايرادات مخصوصة بمعرفة صيارف التواحى واقتضى تحريره للعلم بما فيه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٣٦ ﴾

قد علم لنظارة المالية ان بعض الايرادات الحال تحصيلها على مأمورى المراكز والاقسام ليس
جارى توربدها بدقتر بل مايعطى بها فقط ايضالات من كتاب المراكز والاقسام بل ومن قواصيا
ماعداد الايرادات الثابتة من رسوم القيدية والضمانات الجارى اعطاه ايضالات بها من دقتر القسيمة
(استمارة ١١٢) وبما أنه لايجب على مأمورى المراكز والاقسام فى سائر الاحوال أن يجبروا
التحصيلات بذاتهم بل يلزمهم فقط أن يرسلوا الممول الى صراف البلد الموجود فيها المركز لأن
مسئلة التحصيل مناطة بالصراف وحده فلاجل ذلك قد قررنا أن من الآن فصاعداً يصير اجراء
التحصيلات المذكورة بمعرفة صيارف التواحى دون غيبتهم وذلك طبقاً للاحكام الآتية وهى
يجزى الصيافز تحصيل الايرادات المحكى عنها ويوردوها فى دقتر القسيمة نمرة ٥٢ ويعطون
بها ايصالاً يقطع من الدقتر المذكور وحين حضورهم بالتحصيلات فى الاوقات المقررة باللائح

يقدمون للمديرية حافظه (استمارة ١٤٠) بأنواع الإيرادات المذكورة ويرفقونها بالدفتر
نمرة ٥٢ والمديرية بعد مراجعة الحافظة على الدفتر المذكور تحرر الاذن للخزينة بقبول النقود
وتؤشر بالدفتر نمرة ٥٢ بما يدل على توريد قيمة الإيرادات البادى ذكرها لحزبتها وعلى ذلك فلا
يعود لزوم للدفتر التسمية استمارة نمرة ١١٢ ويجب على مأمورى المراكز أن يرسلوا للمديرية
ما يكون باقيا عندهم من القيمة المذكورة

(منشور نمرة ١٤١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٤ مايو سنة ١٨٨٧)

تبلغ ما قرره مجلس النظار من احتساب مصاريف الانتقال وبدل السفرة من مصروفات ميزانية المصلحة
التابع لها المستخدم

المسطر ادناه صورة منشور المالية الصادر منها بتاريخ ٢ مايو سنة ٨٧ نمرة ١٣٧ بشأن
احتساب مصاريف انتقال وبدل سفرة الموظفين المبعوثين بمأموريات من مصروفات الميزانية
الواردة بها ماهيات أولئك الموظفين واقتضى تحريره للعلم بما فيه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٣٧ ﴾

قد قرر مجلس النظار بجلسة ٨ ديسمبر سنة ٨٦ بأن مصاريف انتقال وبدل سفرة موظفى
الحكومة المبعوثين بمأموريات يجرى خصمها من مصروفات الميزانية الواردة بها ماهيات أولئك
الموظفين بدون التفات الى نوع المأمورية المعهودة اليهم ولا الى المصلحة المختصة تلك المأمورية بها
فيقتضى والحالة هذه على الجهات اتباع الاجراء حسب القرار المشار اليه وذلك اعتبارا من اول
يناير من السنة الحاضرة

(منشور نمرة ١٤٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٤ مايو سنة ١٨٨٧)

تبلغ اعلان المالية عن ابطال العملة بالعملة النحاس القديمة ابتداء من اول مايو سنة ١٨٨٧ وقبول العملة النحاس

مرسل مع هذا نسخة من اعلان المالية الصادر منها بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ٨٧ الوارد مع
منشورها المؤرخ في ٥ مايو سنة ٨٧ نمرة ٧٨ بشأن قبول العملة النحاس القديمة فى خزائن الحكومة
باعتبار ثمانية عشر قرش نحاس عن كل قرش من العملة الجديدة واقتضى تحريره للعلم بما فيه

﴿صورة الاعلان﴾

ليكن معلوماً للعموم ان العملة النحاس القديمة ستبطل المعاملة بها من ابتداء اول مايو سنة ٨٧ وانه من اول مايو القابل لغاية ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ سيصير اعتبار تلك العملة كالعملة الجديدة التي ضربت بمقتضى الامر العالى الصادر فى ١٤ نوفمبر سنة ٨٥ ويصير قبولها فى خزائن الحكومة بواقع ثمانية عشر قرشاً القرش الواحد من العملة الجديدة
فبناء عليه يمكن استبدال العملة النحاس المذكورة بعملة ذهب أو بعملة جديدة من الفضة أو النيكل أو البرونز وذلك فى جميع خزائن الحكومة وبالسعر الموضح أعلاه م

(منشور نمرة ١٤٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (أول يونيه سنة ١٨٨٧)

الاكتفاء فى الكشف الطبي للاجازات المرضية بشهادة حكم واحد فى الجهات التى ليس بها أكتتمته

المسطر أدناه صورة ماصدر للداخلية من مجلس النظار بشأن الاكتفاء بشهادة الحكم الواحد فى الجهات التى ليس بها الا حكم واحد وذلك عند ما يستدعى الحال لاعطاء اجازات مرضية للمستخدمين بالكيفية المبينة فيه وحيث أنه نشر فى تاريخه لفروع النظارة فهذا لحضرتكم للعلم بما فيه م
﴿صورة الافادة الواردة للداخلية من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٨ شعبان سنة ١٣٠٤ نمرة ٨٣﴾
بالجلسة المتقدمة فى يوم الخميس ٥ شعبان سنة ١٣٠٤ (٢٨) ابريل سنة ١٨٨٧ صار الاطلاع على مذكرة نظارة الداخلية المؤرخة فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٠٤ المرغوب بها تقرير قاعدة بمعرفة المجلس تعتمد بموجبها الكشفات الطبية التى تتوقع على المستخدمين الذين يستدعى الحال اعطائهم اجازات مرضية فى الجهات التى ليس بها الا حكم واحد كمحافظتى رشيد والعريش مثلاً ثم صارت المداولة فى ذلك وقرر الاكتفاء بشهادة الحكم الواحد فى الجهات التى ليس بها الا حكم واحد وبناء عليه لزم تحريره لسعادتكم لاجراء مقتضى ما تقرر

﴿صورة ما تقرر للجهات التابعة للداخلية﴾

لما تحول على مجلس النظار تقرير قاعدة يعتمد بموجبها الكشفات الطبية التى تتوقع على المستخدمين الذين يستدعى الحال اعطائهم اجازات مرضية فى الجهات التى ليس بها الا حكم واحد كمحافظتى رشيد والعريش مثلاً فصدرت افادة المجلس المسطر صورتها أعلاه بما تقرر به من

الاكتفاء بشهادة الحكيم الواحد في الجهات التي ليس بها الا حاكم واحد ولا لاجل المعاملة والاجراء كما قرر صار نشر ذلك للجهات في تاريخه هذا لسعادتكم

(منشور نمرة ١٤٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٤ يونيه سنة ١٨٨٧)

تبليغ مارأته المالية من صرف جزء من الماهيات من العملة الفضة الجديدة لانتشارها

المسطر أدناه صورة المنشور الصادر من المالية بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٧ نمرة ٧٩ بشأن صرف جزء من الماهيات من العملة الفضة حسب الطريقة الميمنة به فاقضى تحريره لحضرتكم للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٧٩ ﴾

غير خاف على سعادتكم انه لاجل تداول ونشر العملة الفضة الجديدة داخل القطر المصري قد عينت الحكومة في مراكز المديريات المهمة صيارف بمصاريف من طرفها وكلفتهم باستبدال العملة المذكورة للعموم بدون أخذ أدنى مصارفة عليها على انه ظهر من التجربة والاختبار أن هذه الطريقة لم تكن كافية للوصول الى الغاية التي كانت تقصدها الحكومة اذ أن كثيرا من المديريات والمحافظات قد تظلم من قلة وجود العملة المذكورة حتى ان بعض من مديريات الوجه القبلي اخطر المالية بأنه غير متيسر للعموم الحصول في الجهات الغير معين فيها صيارف من طرف الحكومة على عمله فضة جديدة الا بواسطة دفعهم مصارفة قدرها خمسة في المئة ففي هذه الحالة قد رأينا أن أحسن طريقة يمكن اتخاذها لازالة الصعوبة الحاصلة في تداول العملة المحكي عنها هي نشر تلك العملة بواسطة جميع مستخدمي الحكومة ولاجل ذلك قد قررنا أن ماهيات جميع مستخدمي المصالح يكون صرفها من الآن فصاعدا بالكيفية الآتية وهي ان المستخدمين الذين تكون ماهياتهم مائتي قرش شهريا فاقبل تصرف لهم قيمة ماهياتهم بأكملها من العملة الفضة الجديدة وأما المستخدمين الذين تكون ماهياتهم تزيد من ذلك فهو لاء يصرف لهم مائتي قرش عملة فضة والباقي عملة ذهب فبناء على ذلك نرجو سعادتكم تنفيذ ما هو مدون بهذا المنشور حال وروده اليكم وارسال الافادة بوضوله

(منشور نمرة ١٤٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢ يولييه سنة ١٨٨٧)

بتميم استقطاع اليوم الاحتياطي من اول سنة ١٨٨٧ من جميع المستخدمين التملين

المسطر أدناه صورة المنشور الصادر من المالية بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٨٨٧ نمرة ١٣٨ بتعديل المنشور الصادر منها بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٨٨٧ نمرة ١٢٨ بشأن اليوم الاحتياطي الذي صار تبليغه للمدرسة بالمنشور الصادر من النظارة بتاريخ ٢ مارث سنة ١٨٨٧ نمرة ١١٦ فاقضى تحريره لحضرتمكم للعلم به واعلانه رسمياً لجميع موظفي المدرسة

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٣٨ ﴾

قد قررنا بناء على رأى اللجنة المالية اجراء بعض تعديلات فى المنشور الصادر من ادارة عموم الحسابات بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٨٨٧ نمرة ١٢٨ وهى الفقرة الثانية من المنشور المذكور نحب تعديلها كما يأتى

اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٨٧ يستقطع اليوم الاحتياطي من ماهيات جميع موظفي ومستخدمي الحكومة بدون تمييز ما عدا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال الجارى معاملتهم بمقتضى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ والموظفين والمستخدمين المأخوذون على الشروط المبينة بمنشور ادارة عموم الحسابات الصادر بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ٨٣ نمرة ٤٠ أو المأخوذون بموجب قوتراتات تمنحهم فوائد مخصوصة بصفة مكافأة والفقرة الخامسة يلزم تعديلها على الوجه الآتى

ومن المعلوم بأن الذين يتمتعون بفائدة هذا الحكم هم فقط المستخدمون الذين يستقطع اليوم الاحتياطي من ماهياتهم من ابتداء أول يناير سنة ١٨٨٧ ولكنه لا يسوغ لهم توريد اليوم عن مدة استخدامهم بصفة خدمة خارجين عن هيئة العمال أو بصفة خدمة ظهورات على الشروط المدونة بمنشور نمرة ٤٠ المذكور أو بمقتضى قوتراتات تمنحهم فوائد مخصوصة بصفة مكافأة ومن ثم نزيدكم علماً بأنه لا يستوجب توريد اليوم الاحتياطي عن الممدد السابقة على تاريخ تقرير استقطاعه فى سنة ١٥٨٧ قبطية ولو كان جارياً احتساب تلك الممدد فى المعاش

(منشور نمرة ١٤٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٧ يولييه سنة ١٨٨٧)
بان كل ما يرسل للجرائد الرسمية يكون معه ترجمته

المسطر ادناه صورة ترجمة افادة واردة للنظارة باللغة الفرنسية من نظارة الداخلية بتاريخ ٣ يولييه سنة ٨٧ نمرة ٣١٨٣ بشأن ترجمة كل اخطار يبعث للجريدتين الرسميتين واقضى بحريه العلم بما فيه

﴿صورة افادة الداخلية نمرة ٣١٨٣﴾

طبقا للقرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ٨٤ القاخى بنشر كافة المواد الرسمية بكل من الجريدتين الرسميتين العربية والفرنسية انشرف بان ارجو سعادتكم التكرم بصدر الاوامر للمصالح التابعة لنظارتكم حتى ان كل اخطار يرسل الى هاتين الجريدتين يكون مصحوبا بترجمته واقبلوا منا مزيد الاحترام

(منشور نمرة ١٤٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٥ يولييه سنة ١٨٨٧)
تبليغ ما قرره مجلس النظار بان الترميمات وغيرها التى تلزم لمباي الحكومة تكون بمعرفة نظارة الاشغال

المسطر ادناه صورة ترجمة افادتين وارديتين للنظارة باللغة الفرنسية احدهما من مجلس النظار بتاريخ ٤ يولييه سنة ٨٧ نمرة ٤٨٤ والثانية من نظارة الاشغال بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ٨٧ نمرة ٢٧٩٢ بشأن ما يتبع اجراؤه فى الترميمات والتنظيفات التى تلزم لمصالح الحكومة بالكيفية الممينة وحيث انه وان كان مقتضى افادة الاشغال المذكورة ان ما يلزم لفروع النظارة من العمارات والترميمات الجزئية تتقدم الطلبات اللازمة عنها منها مباشرة لمقتضى التنظيم لكنه بالنسبة للزوم معرفة النظارة بكل ما يلزم لفروعها مما ذكر قد رأت ان يكون تقديم طلباتها للدبوان لنظرها به أولا وارسالها بمرفقه لمقتضى التنظيم المكلفين باجابة تلك الطلبات وبناء عليه اقضى بحريه لحضرتكم حتى بعد الاحاطة بمقتضى هاتين الافادتين كل ما لزم للمدرسة نظارة حضرتكم بما ذكر ترد الافادة اللازمة عنه لهذا الطرف لاجراء اللازم عنها كما توضح

﴿صورة ترجمة منشور من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٨٨٧ نمرة ٤٨٤﴾

نظارة الاشغال العمومية المناطة باجراء الترميمات باملاك الحكومة تحقق لها مرارا ان بعض مصالح الحكومة اجرت من تلقاء نفسها بالاملاك المقيمة بها اشغال تنظيفات وترميمات وتغييرات اوجبت احيانا خلافا في متانة اجراء العمارة وحيانا صرف مصاريف بدون فائدة فالمجلس باطلاعه على هذه الحالة قرر في جلسته المتقدمة في يوم الاثنين ١٦ مايو سنة ١٨٨٧ (٢٢ شوال سنة ١٣٠٤) انه يلزم تكليف جميع المصالح المقيمة باملاك الحكومة المقررة مصروفاتها بميزانية نظارة الاشغال بان لا تقاول على اى عمارة وعلى اى ترميم أو تنظيف بدون مساعدة مهندسى نظارة الاشغال فالامل اجراء المقتضى نحو اتباع هذا القرار فيما يتماق بنظارتكم والمصالح التابعة لها اقدم

﴿صورة ترجمة افادة واردة للنظارة من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ٨٧ نمرة ٢٧٩٢﴾

الحانا للمنشور الصادر في ٤ الجارى من مجلس النظار لجميع دواوين الحكومة بعدم اجراء اى اشغال كانت باما كن الحكومة المقيمة بها بل يكون اجراء هذه الاشغال بمعرفة نظارة الاشغال العمومية اشراف باحاطة علم سعادتكم اننى امرت حضرات مفتشى التنظيم والعمارات باجراء اشغال الترميمات الجزئية الاعتيادية باما كن الحكومة بناء على الطلبات التى تتقدم لهم مباشرة من رؤساء المصالح المقيمة بتلك الاماكن فالامل التكرم باشعار رؤساء المصالح التابعة لنظارتكم بذلك اقدم

(منشور نمرة ١٤٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٠ يوليه سنة ١٨٨٧)

يمنع الضرب بالمدارس وعقاب من يتجارى عليه بمخصم خمسة عشر يوما من مائة اول مرة ثم بالرفق والاحالة على المحاكم

لما كان عقاب التلاميذ بالضرب هو من الامور الحشنية التى لا تطبق على مبادئ التهذيب ولا ترضاء الانسانى وخصوصا بالنسبة للتلاميذ الذين يجب معاملتهم بما يمكن من الدعة والملاطفة نظرا لحدائث سنهم لكي يشبوا على هذه الاخلاق الحمودة ولا يخفى ان الضرب لا يكسبهم الا فساد الخلق وبلادة الجسم بخلاف ما اذا عوقبوا على ما يحصل منهم من المفوات (الذين هم بحكم السن وعدم استكمال الترية محل لها) بالعقوبات الادبية فانها تكسبهم رقة في الاخلاق والمعاملة فقدرنا لزوم النشر بذلك لكافة المدارس لاعلانه لحضرات الخوجات والمعلمين والضباط وحشهم على العمل بمقتضا فانهم هم القدوة العظمى للتلاميذ وعليهم مدار تهذيبهم وكال تربيته

وليعلم كل منهم ان بعد ذلك اذا حاد عن هذا الطريق القويم فجزاؤه (ولا عذر له باى حال من الاحوال) ان يعامل فى اول مرة بقطع خمسة عشر يوماً من استحقاقه وفى الثانية برفقه ويحال على الحاكم لتوقيع الجزاء اعليه قانوناً بحسب ما يستحقه
اما الخدمة السائرة فمن تجارى منهم على ما يماثل ذلك يرفت ويحال أيضاً على الحاكم لحاكمته فيها واقضى تحريره لحضرتكم للعلم به والاجراء على موجه

(منشور نمرة ١٤٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٠ يوليه سنة ١٨٨٧)

بعدم قبول اليوم الاحتياطى عن مدة الخدمة فى الدومين او الظهورات او التامدة فى الرسالة ويستقطع من كان مستخدماً بالحاكم المختلطة من اول فبراير سنة ١٨٨٢ مع احتساب مدة خدمتهم فى المعاش

المسطر أدناه صورة المنشور الصادر من المالية بتاريخ ١٠ يوليه سنة ١٨٨٧ نمرة ١٤١
بتأويل المنشورين الصادرين منها نمرة ١٢٨ ونمرة ١٣٨ بخصوص اليوم الاحتياطى الذين صار
تيلغهما للمدرسة بمنشورى النظارة نمرة ١١٦ ونمرة ١٤٥ فانقضى محريره لحضرتكم للعلم به
وأعلانه رسمياً لجميع موظفى المدرسة

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٤١ ﴾

بناء على رأى المعطى من اللجنة المالية بتاريخ أول يونيو الماضى بخصوص التأويل الذى
يوافق اعطاؤه الى بعض أحكام من منشور نمرة ١٢٨ الصادر من ادارة عموم الحسابات المختص
بالاستقطاع لاجل المعاش كما والى منشور نمرة ١٣٨ المعدل للمنشور الذى قبله فيما يختص
بالمستخدمين الظهورات يقتضى على الجهات ان تتبع الاجراء فى تنفيذ المنشور المذكور حسب
التعليمات الآتية وهى

أولاً — مستخدمو الحكومة الذين سبق لهم خدمة فى مصلحة الدومين لايسوغ لهم طلب المعاملة
بمقتضى منشور نمرة ١٢٨ عن مدة خدمتهم بالمصلحة المذكورة
ثانياً — كذلك المستخدمون الظهورات الذين صاروا فيما بعد تلمية لا يسوغ معاملتهم بمقتضى ذلك
المنشور عن مدة خدمتهم بصفة ظهورات

ثالثاً — مستخدمو الحكومة الذين سبق لهم خدمة فى الحاكم المختلطة تحتسب لهم مدة خدمتهم
فى الحاكم المذكورة من المعاش ولكنه لا يسوغ مطالبهم بدفع قيمة الاستقطاع لاجل
المعاش الغير مستقطع منهم الا من أول فبراير سنة ١٨٨٢

رابعاً - المستخدمون الذين كانوا ضمن تلاميذ الرسائل المصرية في اورربا لا يسوغ قبول
توريد قيمة الاستقطاع منهم لاجل المعاش الذى لم يستقطع من مرتبتهم التى كانوا يستولونها
بصفتهم تلاميذ بما ان المدة التى مضوها فى المدارس لا تحتسب من المعاش بأى حال من
الاحوال

وبالاجمال فلا يسوغ توريد قيمة الاستقطاع لاجل المعاش عن مدة الخدمة فى مصلحة
الدومين أو بصفة خدمة ظهورات ولا عن مدة التامذة فى الرسالة المصرية وبخصوص المستخدمين
الذين سبق لهم خدمة فى المحاكم المختلطة فلا يسوغ مطالبتهم بدفع الاستقطاع لاجل المعاش الا عن
المدة من أول فبراير سنة ١٨٨٢ وما بعدها وأما مدة خدمتهم فتحتسب لهم بالكامل من المعاش

(منشور نمرة ١٥٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٦ يولييه سنة ١٨٨٧)

عدم قبول القطع ذات العشرين فضة والعشرة فضة من العملة القديمة التى سيطل المعاملة بها من اول
اغسطس سنة ١٨٨٧

المسطر أدناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٨٨٧ نمرة ٨٠
بشأن التنبيه بعدم قبول القطع ذات العشرين فضة والعشرة فضة من العملة القديمة بخزائن الحكومة
ابتداءً من أول أغسطس سنة ١٨٨٧ وأقتضى تحريره لحضرتكم للعلم بما فيه
﴿ صورة منشور المالية نمرة ٨٠ ﴾

حيث ان المدة المعنية لابطال المعاملة نهائياً بقطع العشرين فضة والعشرة فضة من العملة الفضة
القديمة تنهى فى ٣١ يولييه الجارى كما توضح بالمشور السابق صدوره من هذا الطرف
فى أول أغسطس سنة ١٨٨٦ نمرة ٣٩ فقتضى التنبيه على صيارف الحكومة باخذ الاحتياطات
اللازمة لعدم قبول الصنفين المذكورين بخزائنها من ابتداء أول أغسطس القادم ولزم تحريره
لسادتكم للمعاومية والتنبيه على صيارف طرفكم باجراء مقتضاه

(منشور نمرة ١٥١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٨ سبتمبر سنة ١٨٨٧)

بان الطلبات التى تقدم على ورق تمته هى التى تكون عن تمويضات تتجاوز الخمسين قرشا مع ترك الحرية
للمصلحة فيما يكون قيمته دون ذلك

المسطر أدناه صورة منشور المالية الصادر منها لمصالح الحكومة بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٧
نمرة ١٤٥ بشأن المطالبات التى قيمتها دون الخمسين قرشا واقتضى تحريره للعلم بما فيه واتباع الاجراء
على مقتضاه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٤٥ ﴾

يتصادف كثيرا ورود طلبات لمصالح الحكومة مشيراتها الى وقوع غلط من مستخدميها وهذا
الغلط يكون احيانا ضد صالح الحكومة وفى غالب الاحيان ضد صالح مقدمى تلك الطلبات
ولما كان غير واضح بمنشور نمرة ١٢٩ عما اذا كان يجب تحرير الطلبات التى من هذا القبيل
على ورق تمته فجلس النظر حتى لا يجعل أدنى التباس فى هذا الخصوص قد قرر مبدئيا بان كل طلب
يتقدم لاحدى مصالح الحكومة بخصوص تعويض ضرر حصل لاحد افراد الناس يجب تحريره
على ورق تمته بحيث ان المبلغ المطلوب تعويضه يتجاوز خمسين قرشا واما التبليغات التى تقدم من
افراد الناس وتكون فى صالح ذات المصلحة فهذه يسوغ تحريرها على ورق عادى غير ان مجلس
النظار بنوع استثنائى ولحين صدور لائحة التمته الجديدة يترك لرأى رؤساء المصالح مسئلة صرف
النظر عن تحصيل عوائد التمته فى بعض الاحوال عند ما يستصوبوا ذلك

(منشور نمرة ١٥٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٨ سبتمبر سنة ١٨٨٧)

بخصوص الاوراق المتقاضى تقديمها على ورق تمته

المسطر أدناه صورة المنشور الصادر من المالية لجهات الحكومة بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٧
نمرة ١٤٤ بشأن الاوراق المتقاضى تقديمها على ورق تمته فاتمته تحريره للعلم بما فيه والاجراء
على مقتضاه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٤٤ ﴾

قد تبين بالمنشور نمرة ١١٩ أنواع الاوراق المقتضى تحريرها على ورق تمغة ولكنه علم من الجهات وجود بعض صعوبات في تأويل نصوص ذلك المنشور فقد تراأى وجوب ائصالها وهو ان كافة الاوراق من أى نوع كانت التى تتعلق بالسكوترات والايجارات والتمهيدات وقوام المساحة والشهادات وتقديم اللوازمات والتصريرات وبوجه العموم جميع العقود التى يكون لاربها صالح خصوصى وكافة الاوراق الملحقه بها بدون استثناء يجب تحريرها على ورقة تمغة من فئة ثلاثة قروش تدفع من طرف أصحابها وكل ورقة وكل صورة يلزم تحريرها على ورقة تمغة مخصوصة ويتقضى والحالة هذه التنبيه على أن الام المصلحة ادارتكم بمراجعة هذه التعليقات بغاية الدقة ورفض كل ورقة من الانواع الموضحة أعلاه لا تكون محررة على ورقة تمغة

(منشور نمرة ١٥٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٨ ستمبر سنة ١٨٨٧)

بعدم صرف أدوات الكتابة التى تطلب زيادة عن المتر الا اذا قبلت المصلحة قيدتها على حسابها

المسطر أدناه صورة منشور المالية الصادر لمصالح الحكومة فى أغسطس سنة ١٨٨٧ بشأن أدوات الكتابة التى تطلب زيادة عما هو مقرر وانضى تحريره للعالم بما فيه بالمدرسة طرفكم

﴿ صورة منشور المالية ﴾

بمنشور المالية السابق صدوره للجهات فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٦ نمرة ٤٢ كان طلب منها أن تقدم كشوفاً عن مقدار أدوات الكتابة اللازمة لها فى سنة ١٨٨٧ وتنبه عليها بملاحظة عدم تجاوز المبلغ الذى صار تزييله من موازينها لسنة ١٨٨٥ وأضيف على ميزانية قلم عموم التوريدات على ذمة هذه الادوات بحيث لو تجاوز ذلك تلتزم نظارة المالية اذ ذلك يخصم المبلغ اللازم لكفالة هذا الفرق من المصروفات المتنوعة لهذه المصالح وعلى ذلك صار تقرير المشتريات التى أجراها قلم التوريدات بواقع هذه المقادير وفتح لكل مصلحة حساب خصوصى أما الآن ولوانا فى الشهر الثامن من السنة فقط قد استهلكت جملة مصالح المبلغ المقرر لها بميزانية قلم التوريدات ومع ذلك فانها مستمرة على طلب توريد أدوات من القلم المحكى عنه

وحيث ان فى هذه الحالة تضطر نظارة المالية أن تأخذ هذه الادوات المطلوبة امامن أصل المقرر لبعض مصالح أخرى أو ان تستحصل عليها بواسطة المشتري وحيث انه لم يكن مقررأ بميزانية نظارة المالية اعتماد خصوصى لكفالة هذه المصروفات ترى

أن من الواجبات أن تعلم جميع المصالح بأنها لا تقبل أى طلب كان من أى مصلحة استهلكت
ما هو مقرر لها ما لم تذكر في هذا الطلب أنها قابلة بقيد من الأدوات الزيادة على حسابها
فتبناه عليه لزم تحريره لاتباع الاجراء بمقتضاه واشعارنا بوصوله

(منشور نمرة ١٥٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٨ سبتمبر سنة ١٨٨٧)

بعدم قبول المعاملة بالقطعة الفضة ذات القرش الواحد من العملة القديمة من اول سبتمبر سنة ١٨٨٧

المسطر أدناه صورة المنشور الصادر من المالية لمصالح الحكومة في اغسطس سنة ١٨٨٧
نمرة ٨١ تذكراً بالمدّة المعينة للمعاملة بقطعة القرش الواحد من العملة الفضة القديمة واقتضى
تحريره للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه بالمدرسة طرفكم

﴿صورة منشور المالية نمرة ٨١﴾

حيث ان المدّة المعينة لابطال المعاملة نهائياً بالقطعة ذات القرش الواحد من العملة الفضة القديمة
هى لغاية ٣١ اغسطس سنة ١٨٨٧ حسب المنشور الصادر في أول سبتمبر سنة ١٨٨٦ نمرة ٤٤
فيقتضى التنبيه على صيارف الحكومة باتخاذ الاحتياطات اللازمة بعدم قبول الضنف المذكور
بمخزائهم من ابتداء أول سبتمبر سنة ١٨٨٧ القادم ولزم تحريره للمعلومية والتنبيه على صيارف
طرفكم باجراء مقتضاه

(منشور نمرة ١٥٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١١ سبتمبر سنة ١٨٨٧)

بالاكتفاء بشهادة حكيم واحد مستخدم في الاجازات المرضية في الجهات التى ليس بها غيره

المسطر أدناه صورة الامر العالى الصادر بتاريخ ٨ ذى الحجة سنة ١٣٠٤ (٢٧ اغسطس
سنة ١٨٨٧) الوارد للنظارة بمكاتبة من مجلس النظار في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٧ نمرة ٤٢ بأن
الشهادة الطبية التى يتصرح بمقتضاها لاحد مستخدمى الحكومة بأجازة مرضية يكفى بأن تكون
من طبيب واحد مستخدم وذلك في الجهات التى لم يكن مستخدماً بها غير طبيب واحد واقتضى
تحريره لحضرتكم للعلم به

(صورة امر عال)

« نحن خديوى مصر »

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد الاطلاع على المادة السادسة من لأئحة الاجازات المصدق عليها بأمرنا الرقم ١٤ مايو سنة ١٨٨١ أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾

الشهادة الطبية التى تبصرح بمقتضاها لاحد مستخدمى الحكومة بأجازة مرضية يكتفى بأن تكون من طبيب واحد مستخدم وذلك فى الجهات التى لم يكن مستخدماً بها غير طبيب واحد

﴿ المادة الثانية ﴾

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا
صدر بسرائى رأس التين فى ٨ ذى الحجة سنة ١٣٠٤ (٢٧ اغسطس سنة ١٨٨٧)

(منشور نمرة ١٥٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٧)

بان التعيين فى الوظائف الحالية يكون من المستودعين او المرفوقين ومن يمينون تحت التمرين يتغيبون
من يدهم الشهادة الثانوية

مرسل مع هذا نسخة من منشور المالية الصادر منها لمصالح الحكومة فى أغسطس سنة ١٨٨٧ نمرة ٨٥ بشأن تعيين المستخدمين فى وظائف خالية أو مقتضى استجدادها وانتخاب العمال الذين تحت التمرين من بين تلاميذ مدارس الحكومة الذين يدهم شهادة دراسية ثانوية أو تلاميذ آخرين حائزين للشهادة المذكورة ونسخة من ترجمة افادة مجلس النظار الصادر للمالية بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٤ نمرة ٥٠٥ لاعلم بما فيهما بالمدرسة نظارتكم وملاحظة العمل بمقتضاها

صورة منشور المالية الصادر فى أغسطس سنة ١٨٨٧ نمرة ٨٥

قد قرر مجلس النظار بمجلسه المتعديتين فى ١٤ و ٢٦ يوليى الماضى وجوب تتيه جميع مصالح الحكومة الى أحكام القرار الذى أصدره فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٤ المختص بتعيين المستخدمين فى وظائف أدرجت فى الميزانية وأصبحت خالية أو فى وظائف مقتضى استجدادها فهذا القرار

وان كان صار تبليغه اليكم في وقته الا أنه من حيث تحقق المالية أن كثيراً من المصالح لم تتبع ماهو مدون فيه بالدقة فقد الزمنا لان نرسل لكم ثانية نسخة من القرار المذكور راجين منكم اتباع القواعد المسطرة فيه وعدم الاختلال بها بأى حجة كانت وعدا ذلك قد قرر مجلس النظار أيضاً انه يجب على المصالح أن تنتخب مستخدمى الحكومة القدماء دون خلافهم كلا استلزمات احتياجات المصلحة تعيين مستخدمين ظهورات وانه من الآن فصاعدا ينبغي ان الشبان الذين ييدهم شهادات دراسة ثانوية معطاة اليهم من قومسيون الامتحان المعتاد التأمه في آخر كل سنة مكتبية هم الذين يصبر قبولهم فقط في مصالح الحكومة بصفة عمال تحت التعيين بشرط أنه لو حصل تساوى في قوتهم تعطى الأفضلية لتلاميذ مدارس الحكومة اما الاحوال الاستثنائية التى تقتضى اتخاذ اجراءات تخالف لهذه القاعدة فيلزم العرض عنها لمجلس النظار أول بأول قبل اجراءى شئ بشأنها فبناء على ذلك نرجو من سعادتكم ملاحظة تنفيذ أحكام هذا المنشور بالدقة وارسال افادة بوضوله

﴿صورة ترجمة افادة محرره من مجلس النظار للمالية بتاريخ ١١ اكتوبر سنة ١٨٨٤م مرة ٥٠٥﴾

قد اطلع مجلس النظار بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ١٦ اكتوبر الجارى (٦ الحجة سنة ١٣٠١) على المذكرة الواردة من اللجنة المالية في التاريخ المذكور المختصة بالطريقة التى ترغب اتخاذها بشأن الوظائف التى تخلو في مصالح الحكومة وألتي يصبر استجداها وبعد المداولة فى ذلك قد قرر المجلس انه يجب على النظارات وعلى جميع مصالح الحكومة أن لاتعين أحدا ما فى وظيفة كانت مندرجة فى الميزانية وأصبحت خالية أو أن يجدد وظيفة بأى صفة كانت الا اذا حصل التصديق على ذلك من اللجنة المالية ومن مجلس النظار بها وعليه فكل مستخدم يصبر تعيينه بكيفية تخالف لهذا الحكم لا يصير صرف ماهيته من الحزينة

وعدا ذلك فلكي يتيسر للمستخدمين المستودعين أن يودود الى الخدمة ولكي تتمكن الحكومة والحالة هذه من تحقيق المصاريف التى تحملها بسبب المستخدمين المذكورين قد قرر المجلس أيضا انه اذا رؤى ضرورة تعيين مستخدم فى وظيفة أصبحت خالية أو يراد استجداها فينبغى أن الشخص الذى يعين فيها يكون اما من المستودعين أو من المستخدمين المرفوتين بالوفر أو بسبب الغاء الوظيفة وانه يسوغ لرئيس المصلحة ذات الشأن أن ينتخب من يريده ضمن هؤلاء بحسب مقتضيات الشغل هذا اذا لم تكن الوظيفة المراد التعيين فيها تستلزم معلومات خصوصية فبناء على ذلك نرجو من سعادتكم اتباع ماهو مدون بهذا فيما يختص بنظارتكم وبالمصالح التابعة لكم اقدمكم

(منشور نمرة ١٥٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢ أكتوبر سنة ١٨٨٧)

عدم تجاوز مدة شهر في تسليم المرفوتين ما بههتهم

المسطر أدناه صورة منشور المالية الصادر منها لمصالح الحكومة بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٧ نمرة ١٤٨ بشأن المستخدمين الذين يرتقون ويكون في عهدهم أوراق العلم بما فيه بالمدرسة طرفكم والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٤٨ ﴾

في جلسة ١٨ اغسطس سنة ١٨٨٧ قد قرر مجلس النظار بخصوص المستخدمين الذين يرتقون ويكون في عهدهم أوراق ما يأتي نصه
مرخص لمصالح الحكومة ان تبقى المستخدمين بعد رفقهم مدة لا تتجاوز شهراً واحداً لاجل تسليم ما يكون بههتهم من الاوراق واما اذا كانت هذه المدة غير كافية وكان يلزم ابقاء المستخدم الى ما بعد شهر واحد فلاجل ذلك يجب على المصلحة صاحبة الشأن ان تستحصل ابتداء على تصريح خصوصي من مجلس النظار بعد موافقة رأى اللجنة المالية ومرخص أيضاً للمصالح ان تصرف للمستخدم المرفوت في اثناء مدة التسليم مكافأة تعادل ماهيته بدون ان يستقطع منها قيمة اليوم الاحتياطي بما ان تلك المدة لا تحتسب من المعاش
بناء عليه يقتضى على الجهات دقة الملاحظة بأن لا يمنحوا معظم المدة المذكورة في قرار مجلس النظار الا للمستخدمين الذين تكون حقيقة في عهدهم أوراق مهمة يستغرق تسليمها المدة المذكورة

(منشور نمرة ١٥٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢ أكتوبر سنة ١٨٨٧)

بمسؤولية كبار الأمورين عن تجاوز الاعتمادات المقررة في السنة

المسطر أدناه صورة منشور المالية الصادر منها لمصالح الحكومة بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٧ نمرة ١٤٩ بحسبة بشأن مسؤولية كبار الأمورين اذا تجاوزوا الاعتمادات المقررة واقتضى تحريره للعلم بما فيه بالمدرسة طرفكم واتباع الاجراء على مقتضاه

﴿صورة منشور المالية نمرة ١٤٩﴾

ان الذكريتو الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ يقضى بأن كبار المأمورين الذين يأذنون بصرف مبالغ ليس مربوط لها اعتمادات مقررّة هم مسئولون عنها لدى محكمة عليا ادارية فعلى ذلك نستلفت حضرتكم الى اتباع أحكام الذكريتو المشار اليه والى الاهتمام بنوع خصوصى باتخاذ ما يلزم من الاجراءآت الكافية لعدم تجاوز الاعتمادات المقررة لغاية السنة ١٩٠٠

(منشور نمرة ١٥٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٩ أكتوبر سنة ٨٧)

بتنفيذ المادة ٦٧ من لائحة المعاشات الملكية القاضية باستقطاع خمسة في المائة من الماميات

مرسل مع هذا نسخة من صورة المنشور الصادر من نظارة المالية لمصالح الحكومة بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ٨٧ نمرة ١٥١ تنفيذا للمادة ٦٧ من لائحة المعاشات الملكية الصادرة بتاريخ ٢١ يونيه سنة ٨٧ ونسخة من الاستمارة الواردة مع المنشور المذكور لتعلموا ما فيه وتعلنوه رسميا الى جميع موظفي المدرسة نظارة حضرتكم واخذ القول اللازم منهم بذلك حتى ان كل من كان منهم له رغبة في ان يعامل بحسب احكام اللائحة المشار اليها فعليه ان يحضر لديوان النظارة في بحر الميعاد لتسليمه نسخة من الاستمارة المحكي عنها ليضع فيها بنفسه التوضيحات المطلوبة بالخانات المفتوحة فيها قبل مضي الميعاد المحدد فاقضى تحريره للاجراء كما ذكر

﴿صورة منشور المالية نمرة ١٥١﴾

نستلفت انظار سعادتكم الى ما ورد في المادة ٦٧ من لائحة المعاشات الجديدة الصادرة بتاريخ ٢١ جونية الماضي وهذا نصه : الموظفون والمستخدمون الموجودون الآن في الخدمة ما عدا المينيين بالمادة الرابعة يسوغ معاملتهم بمقتضى احكام هذا القانون بشرط ان يقدموا طلبا بذلك الى نظارة المالية في ظرف ستة اشهر تمضي من تاريخ صدور هذا القانون وفي هذه الحالة يسرى عليهم حكم الاستقطاع في المستقبل باعتبار خمسة في المائة ويكونون ملزمين بتسديد الفرق الكائن بين قيمة اليوم الاحتياطي وقيمة الخمسة في المائة عن كامل مدة خدمتهم السابقة وذلك في ميعاد ثلاث سنوات الحث تنفيذا لهذه الاحكام أعلنت نظارة المالية استمارة يجب على كل مستخدم يرغب معاملته بحسب احكام اللائحة المذكورة ان يحررها هو بنفسه ويمضي عليها ويذكر الايضاحات المطلوبة بالخانات المفتوحة فيها ويبين القيمة المقتضى سداده من في نظير الفرق بين اليوم الاحتياطي والخمسة في المائة من تاريخ دخوله بخدمة الحكومة لغاية آخر سنة ١٨٨٧

وعلى الكاتب المكلف بحفظ ملفات المستخدمين ان يراجع ما حرره كل من هؤلاء الراغبين على الوارد بالملف الخاص به وان يتأكد من صحة فئة الترقى المقضى سداداه وإذا كان يوجد بعض من الملفات غير مستوف فعليه ان يجري ما يلزم لاستيفائها في اقرب وقت ونظارة المالية تستدعي اهتمام سعادتكم لانجاز تحرير تلك الاستمارات المرسل مع هذا عدد منها وتأمل ان ترد لها قبل اول ديسمبر القادم الاستمارات المرغوب تقديمها من جهتكم حتى يتيسر لها في اثناء ذاك الشهر ان تعين المبالغ المفتضى استقداعها في كل شهر سداداً لقيمة الفرق المذكور وينبغي أيضاً التنبيه على المستخدمين التابعين لادارة سعادتكم بأنه بعد مضي المدة المحددة بالمادة ٦٧ من اللائحة المذكورة فنظارة المالية لا تقبل طاب اى مستخدم يطالب المعاملة بحسب احكام هذه اللائحة واما المستخدمين الذين دخلوا في خدمة الحكومة بد ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧ ومقتضى معاملتهم بحسب احكام هذه اللائحة فإلم يكن قد أستقطع منهم قيمة الخمسة في المائة فمالمهم ان يوردوا قبل ٣١ ديسمبر سنة ٨٧ قيمة المطلوب منهم من هذا القليل من تاريخ دخولهم بالخدمة كما وانه من ابتداء اول يناير سنة ١٨٨٨ كافة المستخدمين المقضى ان تسرى عليهم احكام هذه اللائحة يلزم ان يستقطع من ما هيتهم الخمسة بالمائة بدون استثناء م

(منشور نمرة ١٦٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢ نوفمبر سنة ١٨٨٧)

باخطار نظارة المالية عن الموظفين الذين يحكم عليهم بالطرد

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من المالية بتاريخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٨٧ نمرة ٨٩ بشأن اخطارها عن الموظفين الذين حكم عليهم بالطرد من مصالح الحكومة من عهد تشكيل مجالس التأديب والذين سيحكم عليهم به في المستقبل فاقتضى تحريره لحضرتكم للمعلومية به

❦ صورة منشور المالية نمرة ٨٩ ❦

قد قرر مجلس النظار بمجلسه المتقدمة في يوم الاثنين ١٠ اكتوبر الجارى الاحكام الآتية يجب على جميع مصالح الحكومة أن تحرر نظارة المالية في الحال بجميع المستخدمين الذين حكم عليهم بالطرد من اقالمها منذ تشكيل مجالس التأديب والذين سيحكم عليهم به في المستقبل مع بيان تاريخ قرار مجلس التأديب ونمرة الملف واسم المستخدم الذى حكم عليه وكذلك توضيح الاسباب التى اوجبت ذلك بوجه الاختصار

وعلى نظارة المالية ان تقيد جميع هذه البيانات في دفتر مخصوص لهذا الصدد وان تستخرج

منه كشفا وترسله شهريا الى المعية السنية والى كافة النظارات والمصالح (بما فيها المصالح الغير مندرجة في الميزانية) التى ينبغى عليها أيضا اعداد دفتر بطرفها مماثل للدفتر المذكور ولا يجب أن يترتب على تنفيذ هذه الاحكام صرف ادنى مصاريف اضافية فبناء على ذلك نرجو من سعادتكم افادتنا بوصول هذا اليكم واتخاذ الطرق اللازمة لسرعة تنفيذ ما هو مودون بهذا المنشور بالدقة

(منشور نمرة ١٦١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٧ نوفمبر سنة ١٨٨٧)

بأن الأوراق الرسمية التى تنشر بالجرائد وخمس عشرة يوما من جميع الموظفين الذين تكون مرت من أيديهم

مرسل مع هذا عدد نسخة بالعربى والفرنساوى من المنشور الصادر من رئاسة مجلس النظارة بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٨٨٧ نمرة ٤٨ لتوزيعها على جميع موظفى المدرسة كل منهم نسخة للعلم بما فيها بحيث تسلم اليه على هذه النسخة وتحفظ بالمدرسة للاجراء على مقتضاها ﴿ صورة منشور مجلس النظارة نمرة ٤٨ ﴾

انه نظراً لتكرار نشر بعض أوراق الدواوين فى بعض الجرائد وضرورة منع ذلك منعاً كلياً قرر المجلس فى جلسته المنعقدة يوم الخميس ٣ صفر سنة ١٣٠٥ الموافق ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨٧ انه فى حالة نشر احدى الاوراق الديوانية فى احدى الجرائد وعدم امكان حصر شبهة التبليغ فى شخص معين اما لتعدد الاشخاص التى مرت بأيديهم الورقة المنشورة أو لتعدد المصالح التى تداولت بينها الورقة المذكورة يجب على رئيس المصلحة أن يجازى بخمسة عشر يوماً من ماهية كل من موظفى القلم المأمورين بحفظ الاوراق والذين مرت بأيديهم الورقة المنشورة فلزم تحريره لسعادتكم للاجراء مقتضى ما تقرر فيما يخص بظارة المعارف

(منشور نمرة ١٦٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٧)

بتعيين الخدمة السائرة من العساكر المرفوتين من الجيش بسبب عاهات اصابوا بها فى الخدمة

المسطر ادناه صورة ماورد للنظارة من رئاسة مجلس انظار بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ٨٧

نمرة ٤٥ بشأن ما يتبع اجراءه من الآن فصاعدا في تعيين الخدمة السائرة بمصالح الحكومة وبناء عليه اقضى تحريره لحضرتكم للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿صورة منشور مجلس النظار نمرة ٤٥﴾

بالجلسة المتعقدة يوم الخميس ١٨ محرم سنة ١٣٠٥ (٦ أكتوبر سنة ١٨٨٧) صارت لادارة مكاتبة وردت لرياسة المجلس من نظارة الحرية بتاريخ ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٠٤ نمرة ٥٠ تطلب فيها الاقرار على ما رآته من موافقة استخدام من يكون لائقا للخدمات الملكية السائرة من الصف ضباط والعساكر المحولين على المعاش بناء على عاهات اصابوا بها في الخدمة العسكرية لانتهمهم من آداء وظائف ملكية مثل وظائف مراسلة او سعاة او غير ذلك هذا مع ابقاء معاشهم بالروزنامة وصرف الكفالة التي يقتضى اعطاؤها لهم من أصل ماهيات من يتعينون بدلم رافة بحالهم وتوفيرا لجزء كبير من الماهية الجارى صرفها للمستخدم الذى يرفق على شرط ان الاستغناء عن واحد من هؤلاء العساكر والصف ضباط عند الاقتضى لا يمس ماشه القانونى المرتب له من قبل وصار الاطلاع على رأى المعطى فى ذلك من اللجنة المالية بتاريخ ١٨ سبتمبر الماضى وبالمداولة ثقرر الموافقة على هذا الطلب وتكليف جميع المصالح الميريه باستخدام من يلزمها من المذكورين وعلى نظارة الحرية ان ترسل بيان اسمائهم لكافة مصالح الحكومة وبناء عليه قد كتب فى تاريخه لكافة النظارات باجراء مقتضى هذا القرار ولزم تحريره لسعادتكم لاجراء مقتضاه فيما يخص بنظارة المعارف اقندم

(منشور نمرة ١٦٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٧)

بما يلزم استقطاعه من ماهيات ارباب المعاشات المستبدلة عند رجوعهم للخدمة

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ اول نوفمبر سنة ١٨٨٧ نمرة ١٥٢ بشأن الاستقطاع الواجب اجراءه من ماهية أصحاب المعاشات المستبدلة الذين يرجعون ثانية لخدمة الحكومة فاقضى تحريره اليكم للعلم به

﴿صورة منشور المالية نمرة ١٥٢﴾

لما عرض لمجلس النظار هل انه فى حالة رجوع ارباب المعاشات الذين سبق أن استبدلوا معاشهم الى خدمة الحكومة يجب ان يكون الاستقطاع لاجل المعاش من كامل ماهياتهم بما فيه الجزء اللازم رده للخزينة أو فقط من الجزء الذى يصرف لهم فعلا فالجلس بناء على ذكره ٢٥ يوليو

سنة ١٨٨٦ القاضي في المادة ١٩ منه بأن أرباب المعاشات المستبدلة الذين يرجعون الى خدمة الحكومة لهم الحق عند تحويلهم ثانية على المعاش ان يطلبوا تسوية معاشهم على واقع مجموع مدد خدماتهم كأنهم لم يستولوا بدل معاشهم قد قرر في جلسة ١٣ اكتوبر سنة ١٨٨٧ بأن صاحب المعاش الذى يعود الى الخدمة بعد ان يكون استبدل معاشه يستقطع منه بحسب واقعة حال مدة خدمته قيمة اليوم الاحتياطى أو قيمة الخمسة في المئة من كامل ماهيته بما فيه الجزء قيمة المعاش المستبدل وهذا الحكم يسرى على جميع الموظفين والمستخدمين الذين تكون هذه حالتهم بدون تمييز ويجب عليهم والحالة هذه ان يسددوا للخزينة قيمة المبالغ التى لا تكون استقطعت من ماهيتهم من هذا القبيل لغاية تاريخه بناء عليه اقضى نشره للجهات للاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ١٦٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٧)
بخصوص المصروفات المقررة على تلاميذ مدرستى اسكندرية والمنصورة

المسطر يمينه صورة القرار الصادر من النظارة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٧ نمرة ٦٨ بشأن المصروفات الشهرية المقررة على تلاميذ مدرستى اسكندرية والمنصورة واقضى تحريره لحضرتكم للمعلومية

﴿صورة القرار نمرة ٦٨﴾

بدا الاطلاع على اللائحة الصادرة من النظارة بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٦ نمرة ٢ المتعلقة ببيان مواعيد المصروفات المقررة على التلاميذ والامرين الصادرين منها فى ٧ اغسطس سنة ١٨٨٦ نمرة ١٧ وفى ١٦ يناير سنة ١٨٨٧ نمرة ٣٧ المتعلقين بتعديل بعض مواد اللائحة تقرر ما هو آت

﴿المادة الاولى﴾

المصاريف المقررة على تلاميذ مدرستى المنصورة واسكندرية هى خمسة عشر قرشا عن كل شهر حسب المدون فى المادة الخامسة والستين من قانون النظارة العمومى

﴿المادة الثانية﴾

تدفع هذه المصاريف عن كل شهر مقدماً

﴿ المادة الثالثة ﴾

إذا صادف دخول أحد هؤلاء التلاميذ أثناء الشهر فتحصل مصروفات الشهر بأكمله بصرف النظر عن المدة التي مضت منه

﴿ المادة الرابعة ﴾

إذا مضى الشهر المدفوع مصروفاته ولم يدفع التلميذ مصاريف الشهر الذي بعده مقدماً حسبما ذكر في المادة الثانية فالمدرسة أن تجري رفقه لغاية الشهر الذي دفع مصروفاته وتطلب الاعمال بذلك من الديوان

﴿ المادة الخامسة ﴾

تعفى تلاميذ هاتين المدرستين من دفع المصروفات في مدة المساحة

﴿ المادة السادسة ﴾

قد ألغى ما يتعلق بالمصاريف الشهرية من لائحة ٧ يناير سنة ١٨٨٦ السالف ذكرها

﴿ المادة السابعة ﴾

على قلم السكرتارية العربية تنفيذ هذا القرار

(منشور نمرة ١٦٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٧)

بخصوص المصروفات المقررة بالمدارس العالية والثانوية

هذه صورة القرار الصادر من النظارة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٧ نمرة ٦٩ بشأن مواعيد تسديد المصروفات السنوية المقررة على التلاميذ واقتضى تحريره لحضرتكم للمعلومية بما فيه والاجرا على مقتضاه من الآن فصاعداً

قرار نمرة ٦٩

من نظارة المعارف العمومية

بشأن المصاريف السنوية بالمدارس العالية والمدارس الثانوية
بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة من النظارة بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٦ نمرة ٢ المتعاقبة

بيان مواعيد تسديد المصروفات المقررة على التلاميذ والامرين الصادرين منها في ٧ اغسطس سنة ١٨٨٦ نمرة ١٧ و ١٦ يناير سنة ١٨٨٧ نمرة ٣٧ المتعلقين بتعديل بعض مواد اللائحة المذكورة لقرار ما هوأت

(المادة الاولى)

المصاريف السنوية المقررة على التلاميذ الداخلية والخارجية بالمدارس العالية والمدارس الثانوية تدفع مقدماً على ثلاثة أقساط متساوية حسب المقرر في قانون النظارة العمومي الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧

(المادة الثانية)

تدفع المصاريف المذكورة عن السنة المكتتبة الحاضرة الداخلة في سنتي ١٨٨٧ و ١٨٨٨ في المواعيد الآتية وفي كل سنة تحدد مواعيد الدفع بقرار يصدر عنها من النظارة بحسب مقتضيات الاحوال

القسط الاول — عند الدخول

» الثاني — في أول يناير

» الثالث — في أول ابريل

(المادة الثالثة)

كل تلميذ يدخل مستجداً بأي مدرسة اذا صادف دخوله اثناء مدة أحد الاقساط الثلاثة المقررة لدفع المصاريف تحصل منه مصروفات القسط كاملة بصرف النظر عن المدة التي مضت منه

(المادة الرابعة)

كل تلميذ يقل من قسم الى آخر سواء كان من القسم الخارجي الى القسم الداخلي والعكس اذا صادف انتقاله اثناء أحد الاقساط المذكورة يحصل منه القسط عن القسم المتقول اليه كاملاً بصرف النظر عما دفعه عن القسم المتقول منه

(المادة الخامسة)

طلب أى قسط من الاقساط المذكورة يكون قبل انتهاء القسط السابق بخمسة عشر يوماً

(المادة السادسة)

من لم يورد القسط المطلوب في ظرف مدة الخمسة عشر يوماً المذكورة بدون ان تبدي

المدرسة ملحوظات عن ذلك تستدعى النظر فالمدرسة ان تجرى رفته عند حلول ميعاد الدفع وتطلب الاعتماد بذلك من الديوان

(المادة السابعة)

حيث ان دفع المصروفات مقدماً انما هو لتحضير ما يلزم للتعليم من الكتب والادوات وغيرها فمن يرفق من التلاميذ اثناء مدة أى قسط سواء كان رفته بناء على طلبه أو على طلب أهله أو بناء على ما يراه الديوان فى حالة التلميذ من عدم النجاح أو غير ذلك لا يرد اليه ما يكون باقياً مما سبق دفعه

(المادة الثامنة)

قد أنى ما يتعلق بالمصاريف السنوية من لأفحة ٧ يناير سنة ١٨٨٦ السالف ذكرها والتعديلين التامتين بها

(المادة التاسعة)

على قلم السكرتارية العربية تنفيذ هذا القرار

(منشور نمرة ١٦٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٧)

بان التمين فى وظائف الخدمة السائرة الحالية يكون بدون الحصول على قرار مجلس النظار

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ٨٧ نمرة ٩١ بشأن عدم سريان احكام القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ٢١ فبراير سنة ٨٧ المختصين بتعيين المستخدمين فى الوظائف الحالية على الحدم السائرة بالكيفية المينة فيه فاقضى تحريره لحضرتمكم للعلم به

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٩١ ﴾

قد كان مجلس النظار قرر بمجلسه المتقدمة فى ٢١ فبراير سنة ٨٧ عدم تعيين احد فى وظائف خالية الا فى الاحوال الضرورية جدا وبعد الحصول على تصديق من مجلس النظار وذلك الى ان يصدر أمر جديد

وحيث قد سهى على المجلس ان يبين فى ذلك القرار المرسل لكم عدد نسخة منه ان هذا الحكم لا يسرى على الخدمة السائرة الذين فى اغلب الاحوال يجب تعيينهم حالا فى الوظائف التي

تصبح خالية وذلك مراعاة لصالح الخزينة فإلافة لهذا الامر قد رأى مجلس النظارة وجوب تعديل نص القرار المشار اليه ولذا قرر في جلسته المتعقدة في ١٧ الجاري ان القواعد القديمة يقتضى ان تستمر مرعية الاجراء كما اريد تعيين احد بدلا من الملاحظين والحقراء وباقي الخدمة السائرة فبناء على ذلك نرجو من سعادتكم ان ترسلوا لنا افادة بوصول هذا اليكم وان تتخذوا جميع الطرق اللازمة لتنفيذ ما هو مودون به

(منشور نمرة ١٦٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٧)

بزع الازرة المتقوش عليها اسم المدارس عند رفت التلميذ

ينبغي عند رفت اى تلميذ من التلاميذ الذين يكونون بملايس ميرية ان تأخذوا الازرة الموضوعه في ملايسهم التى تكون مكتوبة باسم المدارس لتكون ملبوساتهم بعد ذلك مجردة عن الهية الرسمية للمدارس وحفظ هذه الزاير بالمدارس وفي نهاية كل سنة مكتبية يستلم ما يكون موجودا منها في كل مدرسة الى الخزن العمومى وفي تاريخه صار النشر للمدارس وهذا لحضرتكم للاجراء على مقتضاه من الآن فصاعدا

(منشور نمرة ١٦٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٧)

بطلب عمل كشف باسماء من قبل معاملته بحسب المادة ٦٧ من لائحة المعاشات

حيث انه صار تبليغ صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ١٠ اكتوبر سنة ٨٧ نمرة ١٥١ تنفيذاً للمادة ٦٧ من لائحة المعاشات الملكية الصادرة بتاريخ ٢١ يونيه سنة ٨٧ للمدرسة بما تحجر لها في ٢٩ اكتوبر سنة ٨٧ نمرة ١٥٩ وطلب في ذلك المحرر ان كل من له رغبة في ان يعامل بحسب احكام اللائحة المشار اليها يحضر للنظارة لتسليمه نسخة من الاستمارات الواردة مع المنشور المذكور ليضع فيها التوضيحات المطلوبة بالخانات المفتوحة فيها قبل مضى الميعاد المحدد وبما انه من الاتضى معرفة اسماء الذين رغبوا المعاملة بحسب احكام اللائحة السالف ذكرها ليعلم ما اذا كانوا حضروا بالدويان وحرروا الاستمارات اللازمة عنهم اولا فاقضى بحسب تحريره لحضرتكم لى بوصله ترسلوا على وجه السرعة كشفاً باسماء الذين رغبوا ذلك

(منشور نمرة ١٦٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٧)

بقبول طلبات من يريد عمرهم عن ٣٥ سنة حتى يقرر مجلس النظار القبول او الرفض

أنه بأخذ رأى المالية عما اذا كان يسوغ لمستخدمى النظارة الذين عمرهم أول دخولهم فى الخدمة أكثر من خمسة وثلاثين سنة قبول قانون المعاشات الجديد اولا وردت افادتها المؤرخة فى ٢٨ نوفمبر سنة ٨٧ نمرة ٣٨٤ بانه وان كان نص القانون لا يسوغ معاملة المستخدمين الذين من هذا القبيل على مقتضى احكام القانون المشار اليه لكنه نظراً لنقدم العرض منها لمجلس النظار بطلب تعديل الفقرة المتعاقبة بهذا الخصوص قد رأت عدم المانع من تقديم طلبات من المستخدمين المذكورين اذا قبلوا المعاملة على حسب هذا القانون وعند صدور قرار المجلس ينظر فيما اذا كان يسوغ قبول طلباتهم أو رفضها وبناء عليه قد صار النشر عن ذلك لقروء الديوان وهذا لحضرتكم للعلم به واعلانه لمستخدمى المدرسة نظارتكم ومن يرغب المعاملة بحرر الاسنارة اللازمة ويقدمها للنظارة كسابقة الاعلان

(منشور نمرة ١٧٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (أول ديسمبر سنة ١٨٨٧)

بأخذ اقرار من المستخدم عن قيامه الاجازة وعن عودته على الاسنارات التى عملت لذلك

مرسل مع هذا نسخة من المنشور الصادر من المالية لمصالح الحكومة بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٧ نمرة ١٥٣ ونسخة من شهادات الاجازات المطلوب تحريرها من كل مستخدم يتصرح له باجازة ما الواردة مع المنشور المذكور للعلم بما فيها بالمدرسة طرفكم والاجراء على مقتضاها وكلا يلزم بالمدرسة من الشهادات المحكى عنها يطلب من النظارة وهى ترسلها لحضرتكم واتقضى تحريره للاجراء حسبما توضح

﴿صورة منشور المالية نمرة ١٥٣﴾

المنشور نمرة ١١٥ الصادر من ادارة عموم الحسابات بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٦ يقضى على مصالح بارسال كشوفة للإدارة المذكورة ببيان الاجازات التى تعطى للمستخدمين وأن تلحقها بكشوفات الماهيات فلاجل تأييد تلك الكشوفات يلزم أصحابها بشهادات حسب الاسنارة الملحقة

بهذا يجررها الموظفون الذين يتوجهون بالاجازة ويعودون لاشغال وظيفتهم وهذه الشهادة لا بد من ارسالها حتى عن رئيس المصلحة وما يلزم للجهات من استمارات الشهادات المذكورة يمكنها طلبه من المطبعة الاهلية . يولاق م

(منشور نمرة ١٧١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٤ ديسمبر سنة ١٨٨٧)

باتأكيد على الصرافين بعدم التوقف في قبول الجنيه المصرى والجيدى وباقي العملة الذهب المقرر لها تعريته

مرسل مع هذا نسخة من المنشور الصادر من المالية لمصالح الحكومة بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٨٨٧ نمرة ٩٠ بشأن التأكد على صيارف الحكومة بعدم التوقف في قبول صنفى الجنيه المصرى والجيدى وباقى أصناف العملة الذهب المقرر لها تعريفة بخزائن الحكومة للعلم بما فيه والتأكد مشدداً على من عليه قبول المتحصلات بالمدرسة نظارة حضرتمكم بعدم التوقف في قبول هذه العملة كما نحرر عن ذلك لباقي المدارس

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٩٠ ﴾

مع سبق التحرير من هذا الطرف لجميع الجهات بمنشور ٣ مارس نمرة ٦٩ بشأن صنف الجنيه المصرى لم يزل صيارف بعض المصالح يتوقفون بدون أسباب في قبول الصنف المذكور وقد ورد لنا في هذه الاثناء تشكيات من توقف بعض صيارف الحكومة في قبول صنف الجنيه الجيدى أيضاً ولا يخفى انه لا يجوز التوقف في قبول الاصناف المقرر لها تعريفة بخزائن الحكومة فبناء عليه وحسب تلك الاجراءات التى تضر بمصالح الحكومة والاهالى قد تراءى من الاقتضى التنبيه مشدداً على صيارف الجهات والبلاد التابعة لها بعدم التوقف في قبول صنفى الجنيه المصرى والجيدى وباقى أصناف العملة الذهب المقرر لها تعريفة بخزائن الحكومة واستبدال ما يرد لهم من هذين الصنفين بعملة ذهب وبعملة جديدة من الفضة والنيكل والبرنز وقد نشر في تاريخه لجميع الجهات بذلك وبالجملة هذا لسعادتكم الامل التنبيه باجراء مقتضاه واقادة هذا الطرف للاحاطة

(منشور نمرة ١٧٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٤ ديسمبر سنة ١٨٨٧)
بالتنبيه عن المدة التي تمينت لا بطلان المعاملة بصنى البارزة والريال المصرى وعدم قبولها بخزائن الحكومة

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من المالية لمصالح الحكومة بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ٨٧
نمرة ٩٢ تذكاراً بالمدّة المعينة للمعاملة لصنى البارزة والريال المصرى من العملة القديمة للعلم بما
فيه بالمدسة طرفكم والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٩٢ ﴾

حيث ان الميعاد المين لا يبطال المعاملة نهائيا بصنى البارزة والريال المصرى القديم ينتهى
فى ٣١ ديسمبر القادم طبقا للمنشور السابق صدوره من هذا الطرف بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨٧
نمرة ٦٠ قرأى موافقة التأكد على صيارف الحكومة باتخاذ الاحتياطات اللازمة لعدم قبول
الصنفين المذكورين بخزائهم من ابتداء أول يناير سنة ١٨٨٨ وبناء عليه اتضى النشر لعموم الجهات
بذلك وهذا لسعادتكم للمعلومية والتنبيه باجراء مقتضاه

(منشور نمرة ١٧٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٧)
بأن يبين اسم المصلحة وغير الافادات فى المكاتبات الجارى ارسالها المالية

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية نمرة ٩٣ بشأن القاعدة المقتضى اتباعها
فى المكاتبات الجارى ارسالها لها فاقضى الشرح لحضرتكم للعلم به

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٩٣ ﴾

انه لعدم ضياع وقت توصيل الافادات التى ترد للمالية الى المصلحة ذات الشأن نرجو من
سعادتكم ان توخّجوا فى الخطابات المرسلة للمالية رداً على افادات صادرة منها اسم المصلحة المختصة
بها وان تبنوا ايضاً تحت ترويسة الاوراق الواردة نمرة الصادر واسم الادارة الصادرة منها
تلك الخطابات .
فلا امل من سعادتكم ارسال افادة بوصول هنا المنشور اليكم واتخاذ الطرق اللازمة لتنفيذ
ما هو مدون به

(منشور نمرة ١٧٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٧)
وضع التواريخ العربية والافرنجية في الافادات وجميع المحاطبات الجارى تحريرها من مصالح الحكومة

المسطر أدناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية لمصالح الحكومة في ديسمبر سنة ٨٧
نمرة ٩٤ بشأن وضع التواريخ العربية والتواريخ الافرنجية الموافقة لها في جميع المحاطبات الجارى
تحريرها من المصالح الميرية اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٨٨ للمعلم بما فيه بالمدرسة طرقكم والاجراء
على مقتضاه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٩٤ ﴾

انه خلافا لما هو جارى اتباعه في المصالح العمومية من وضع التواريخ الافرنجية دون سواها
ند تلاحظ ان المديريات والمحافظات ومصالح الحكومة الاخرى جارية في اغلب الاحوال استعمال
التواريخ العربية والقبطية في العقود والمحركات الصادرة منها بدون ايضاح التواريخ الافرنجية
الموافقة لها فينشأ عن ذلك انه عند ما يقتضى الحال فحص مسئلة ما يحتاج الحال الى الاستكشاف من التقاويم
عن التواريخ الافرنجية الموافقة للتواريخ المذكورة ولا يخفى ان هذا الامر موجب لضياع وقت
جسيم فلافلافة لذلك قد قرر مجلس النظر بمجاسته المتعقدة في ٥ ديسمبر سنة ٨٧ انه اعتباراً من اول
يناير سنة ١٨٨٨ يجب على جميع المديريات والمحافظات وباقي مصالح الحكومة ان تضع في كافة
المحركات (بدون استثناء) التى يصير تبادلها بين بعضها او بينها وبين المصالح العمومية او الاهالى
التواريخ العربية ثم التواريخ الافرنجية الموافقة لها
فبناء على ذلك نرجو من سعادتكم اتباع ما هو مدون بهذا القرار بالدقة وارسال افادة بوصول
هذا المنشور اليكم

(منشور نمرة ١٧٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٥ يناير سنة ١٨٨٨)

بيان الاعتمادات الممنوحة للنظارات والمصالح لمصاريف المطبوعات لعدم تجاوزها فيما يطلب طبعة بالمطبعة الاهلية

المسطر أدناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية لمصالح الحكومة بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٧ نمرة ١٥٤ بشأن تخصيص الاعتمادات الممنوحة للمصالح لاجل مصاريف المطبوعات للعلم بما فيه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٥٤ ﴾

من حيث ترأى تحديد مصروفات المطبعة الاهلية نظراً لتزايد الاشغال التي تجربها لحساب المصالح بدون من قد قرر مجلس النظار في جلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٧ بأن الاعتمادات المقررة للمطبعة تجري تخصيصها على النظارات والاعتمادات التي يجري ربطها للمصالح عن سنة ١٨٨٨ مينة بالكشف الملحق بهذا فيجب على ناظر المطبعة ان يرفض اجراء كل طلب يتجاوز الاعتمادات المذكورة

ويجب على المصالح ان تستعلم من المطبعة عن تكاليف كل طلب حتى لا تتعدى حدود المبالغ المقررة لها لمصاريف المطبوعات كما ويجب اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة لاجل تنقيص مصاريف المطبوعات بقدر ما يمكن واذا كان المبلغ المقرر لا يكفي فيلزم ان تقوم المصلحة بتأدية الزيادة من التوفيرات التي تجربها من بقية الاعتمادات بميزانيتها ولا يجب ان تمتد على أدنى اعتماد اضافي وكل طلب يتجاوز الاعتماد المقرر لها يلزمها ان تدفع ثمنه تقدماً لنظارة المالية وعماً يخص بالمديريات والمحافظات والدوائر البلدية ومصادر الامهالك (المطوية) ومصلحة عوائد الرسالة (المحمودية) فيجب على هذه الجهات ان تستمر على تقديم طلباتها للمطبعة بواسطة مصالح العموم التابعة لها كما كان جارياً مثلاً مصلحة الاموال الغير مقررة والدخوليات تقدم الطلبات بالمطبوعات اللازمة لها الى ادارة عموم الاموال الغير مقررة ومصلحة الاموال المقررة وعوائد المباني تقدم طلباتها الى ادارة الاموال المقررة وأما دفاتر واستمارات الحسابات والدفاتر المختصة بمصلحة صيارف النواحي وقيودات التحريات فتقدم الطلبات بها الى ادارة عموم الحسابات فيقتضى والحالة هذه على الجهات ان تراعى بنوع خصوصى الاحكام السابق ايضاحها وكل ما يكون مخالفاً لها لا يمكن قبوله

(صورة الكشف)

جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٧	مجلس النظر	١٢٠٥٠
١٤	نظارة الخارجية	جنيه مصرى
	نظارة المالية	نظارة الاشغال العمومية
٩٩٥	قلم السكرتارية	التاريخ
١١٤٧	ادارة عموم الحسابات	خدمات متنوعة
٣٥٤	» عموم الاموال الغير	تشغيل دفاتر قيودات ١٦٢٠
	مقررة والدخوليات	تشغيل ورق تمه ١٧٣
١٠٨٠	ادارة الاموال المقررة	١٧٩٣
٨٨٥	الاستشارة المالية	
٢٣	صندوق الدين	٣١٥٥
٤٣٤١		
١٦٧٤	نظارة المعارف العمومية	
٢	» الداخلية	٥٧٧
٨٥٣	ديوان العموم	٥٩٨٠
٣٥١٣	المصالح الصحية	٨١٠
٣٣٦٦		
	نظارة الحفانية	٥٠
٣٧٩	ديوان العموم	١٣٦٠
٢٢٩	القضايا	٧٦٠
١٠٣٨	الحاكم الاهلية والشرعية	٢٧٣٦٥
١٦٤٦		
١٢٠٥٠		

(منشور نمرة ١٧٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٣٠٥ (١٠ يناير سنة ١٨٨٨)
عدم اعطاء شهادات للتلاميذ الذين يرتدون البصرة النظارة

قد علم للنظارة ان بعض المدارس جارية اعطاء شهادات من طرفها مباشرة لمن يرفت من تلاميذها وحيث ان اعطاء تلك الشهادات لم يكن من خصائص المدارس بل هو من حقوق النظارة فقد تراءى انه من الآن لا تعطى شهادات مباشرة من اى مدرسة لمن يرفت من تلاميذها بل ان كل تلميذ يكون مستحقاً لاخذ شهادة يعرض عنه للديوان لاعطائه الشهادة اللازمة متى كان جازراً اعطاؤها اليه

وفى تاريخه صار النشر لباقي المدارس بذلك وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء كما ذكر

(منشور نمرة ١٧٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٦ ربيع اثنائى سنة ١٣٠٥ (١٠ يناير سنة ١٨٨٨)
عن الاجازات التى تعطى للمستخدمين بسبب المرض او غيره

ان بعض الحوجات وغيرهم من مستخدمى المدارس ينقطعون احياناً عن الحضور لمدارسهم بعلّة المرض وبناء على ذلك يكتب من ناظر المدرسة فى الحال لحضرة حكيماشى النظارة بالكشف عليهم فى منازلهم وعند ما يتوجه الحكيماشى فى اليوم الثانى لاقطاعهم بمجدهم قد توجهوا الى وظائفهم ولما كان ذلك فيه ضياع أوقات ومشقة بلا ثمرة قد تراءى لزوم اتباع الطريقة الآتية وهى
اذا تأخر أحد الحوجات وغيرهم عليه ان يبادر فى يوم انقطاعه بارسال ورقة لحضرة ناظر المدرسة يبين فيها الاسباب التى دعت له للاقطاع فاذا كان السبب هو المرض ورأى المستخدم انه وقتى لا يستمر زيادة عن ثمانية وأربعين ساعة يبين ذلك فى كتابته التى يرسلها
ولناظر المدرسة ان يتحقق من ذلك ان رأى داعياً لهذا ويؤثر به فى دفتر الحوجات
اما ان تراءى للمستخدم ان المرض ربما يستمر معه زيادة عن ثمان وأربعين ساعة عليه ان يبين ذلك فى كتابته أيضاً

وعلى ناظر المدرسة ان يرسل هذه الكتابة الى حكيماشى النظارة لاجراء الكشف عليه وتقدير المدة التى تلتزم لمعالجه واذا كان السبب هو لعذر غير المرض فليبين ذلك أيضاً فى الكتابة التى يرسلها المستخدم

فان كان هذا العذر ضرورياً وقبله ناظر المدرسة يؤشر به في دفتر الخوجات بحيث لا يتجاوز مدة الاقطاع بسبب هذا العذر زيادة عن أربع وعشرين ساعة
اما ان كانت المدة التي يطلبها المستخدم هي أكثر من أربع وعشرين ساعة فيعرض الامر على الديوان لينظر فيه ويصرح بما يراه
وحيث انه صار نشر ذلك في تاريخه لجميع فروع النظارة فاقضى تحريره لحضرتكم لتنبيه على خوجات ومستخدمى المدرسة بما توضح ومعاملتهم بمقتضاه من الآن فصاعداً

(منشور نمرة ١٧٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٠٥ (١١ يناير سنة ١٨٨٨)
بدم تجليد ثنىء فى غير مطبعة بولاق

قد تبين ان بعض المدارس احتاجت الى تجليد بعض كتب فأجرت تجليدها بالخارج بدون ان تستأذن النظارة عنها وحيث ان المطبعة الاهلية ببولاق هي مستعدة لتجليد كل ما يحتاج الحال لتجليده فقد رأت النظارة ان من الآن فصاعداً كل ما يلزم لائ مدرسة سواء كان من تجليد كتب أو وضع وقايات أو تقييش خرط أو نحو ذلك تفيد النظارة عنه لاجراء ما يلزم لابعائه الى المطبعة المذكورة لتجرى تجليده بها حسب الطلب وعليه صار النشر عن ذلك لعموم المدارس وهذا لحضرتكم للمعلومية واتباع الاجراء على مقتضاه

(منشور نمرة ١٧٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ غرة جمادى الاولى سنة ١٣٠٥ (١٤ يناير سنة ١٨٨٨)
بأن المبالغ التى تحكم بها المجالس على الحكومة تحسب على المصلحة التى سببت صدور هذا الحكم

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ٨ يناير سنة ٨٨ نمرة ٩٦ ادارة بشأن احتساب المبالغ التى تحكم بها المجالس على الحكومة من ميزانية المصلحة التى يكون تسبب الحكم عن اهمالها فاقضى تحريره لحضرتكم للعلم به

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٩٦ ﴾

حيث ان الحكومة تربط سنويا فى ميزانيتها مبلغا مهماً لدفع ما يحتمل ان يحكم به عليها من

المبالغ بمعرفة المجالس في بحر السنة وحيث ان هذه الاحكام تنجح غالباً عن اهمال احد رؤساء المصالح أو احد مرؤسيه

وحيث انه في كلتا الحالتين لا تتحمل المصلحة ذات الشأن ثاقبة غلطها مع انها مسئولة أديساً عن الضرر الذي تنشئه للخزينة فيجلس النظر اقرر في جلسته المتقدمة في ٢٩ ديسمبر الماضي ماهو آت

انه مع مراعاة احكام الدكرتو الصادر في ١٩ فبراير سنة ٨٧ كل مبلغ تحكم به المجالس على الحكومة عن دعاوى حدثت بعد يناير سنة ٨٨ يصبر احتسابه بعد دفعه من ميزانية تلك المصلحة التي يتحقق ان ذاك الحكم صدر بسببها أو نتج عن غلطها ولا يسوغ ان يفتح لها اعتمادات اضافية لسداد المبلغ المذكور ولدى وقوع الشبهة في امر توقيع المسئولية فيجلس النظر يعين النظارة أو المصلحة التي يجب ان تتحمل على ميزانيتها قيمة المبلغ المحكوم به وعليه فالامل اعلان هذا الطرف بوصول هذا لسعادتكم

(منشور نمرة ١٨٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٩ جمادى الاولى سنة ١٣٠٥ (٢٢ يناير سنة ١٨٨٨)
عن تعديل المادتين (٤) و(٦٧) من الامر العالي الخاص بالمعاشات واستقطاع المائة خمسة

مرسل مع هذا صورة الامر العالي الصادر بتاريخ ٤ ربيع اثنى سية ١٣٠٥ (١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٧) عن تعديل المادتين الرابعة والسابعة والستين من الامر العالي الصادر بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ الشامل لقانون المعاشات الملكية لعلم به واعلانه لجميع موظفي المدرسة

﴿ صورة أمر عال ﴾

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ الشامل لقانون المعاشات الملكية وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما آت

(المادة الاولى)

المادتان الرابعة والسابعة والستون من القانون الصادر في ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ قد صارت تعدلها على الوجه الآتى

المادة الرابعة — لا تستقطع الخمسة في المائة من المستخدمين الآتى ذكرهم بعد وليس لهم لذلك حق في المعاش ولا في المكافأة الا في الاحوال الاستثنائية الواردة في هذا القانون وهؤلاء المستخدمين هم

أولاً — المستخدمين المتدرجون في الانواع المينة في الجدول حرف المرفق مع هذا
ثانياً — الموظفون والمستخدمون المعينون بموجب قوانينات تخول لهم مزايا خصوصية في صورة مكافأة

ثالثاً — الموظفون والمستخدمون الذين يكون عمرهم أول دخولهم في الخدمة أكثر من خمس وثلاثين سنة

رابعاً — الموظفون والمستخدمون المعينون بصفة وقتية واما الموظفون والمستخدمون الذين يفصلون من وظائف دائمية لاداء وظائف وقتية فيستمر استقطاع الخمسة في المائة من ماهياتهم والمدة التي يقضونها في تلك الوظائف محتسب لهم في تسوية المعاش

المادة السابعة والستون — الموظفون والمستخدمون الموجودون الآن في الخدمة ما عدا الميين في فقرات ١ و ٢ و ٤ من المادة الرابعة يسوغ معاملتهم بمقتضى أحكام هذا القانون بشرط ان يقدموا طلباً بذلك لنظارة المالية في ظرف ستة اشهر تضى من تاريخ صدور هذا القانون وفي هذه الحالة يسرى عليهم حكم الاستقطاع في المستقبل باعتبار خمسة في المائة ويكونون مازمين بتسديد الفرق بين قيمة اليوم الاحتياطي وقيمة الخمسة في المائة عن كامل مدة خدمتهم السابقة وذلك في ميعاد ثلاث سنوات

على ان المدد السابقة التي خدمها الموظفون والمستخدمون بصفة خدمة خارجين عن هيئة العمال أو بمقتضى قوانينات تخولهم مزايا خصوصية في صورة مكافأة أو بوظائف وقتية لا تحتسب في تسوية المعاش في أى حال ولو بدفع قيمة الاستقطاع الذي لم يسبق حصوله فيها

اما الخدمة الخارجون عن هيئة العمال الميينون في الجدول حرف ا الذين صرفت لهم الحكومة قيمة اليوم الاحتياطي السابق استقطاعه من ماهياتهم فلا حق لهم في المعاش لا هم ولا ورثتهم أو غيرهم من أبواب الاستحقاق في أى حال من الاحوال

اما من خصرص رجال العسكرية المتوهم عنهم في مادتي ١٧ و ١٨ من هذا القانون الذين يقبلون في الخدمة الملكية بعد تاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٧ فابتداء الميعاد لقبولهم هذا القانون يكون تاريخ دخولهم في الخدمة الملكية

(المادة الثانية)

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسرأى عابدين في ٤ ربيع الثاني سنة ١٣٠٥ (١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٧)

(منشور نمرة ١٨١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٦ جمادى الاولى سنة ١٣٠٥ (٢٩ يناير سنة ١٨٨٨)
بشأن ترتيب الفرق وتسميتها بسى الدراسة بدل الفرق

لا يخفى ان تلاميذ المدارس منقسمة الى عدة أقسام بالنسبة لترتيبهم فى سنى التعليم المقررة فى
بروجراماتها

وقد تلاحظ الآن للنظارة ان بعض المدارس تسمى هذه الاقسام فرقا جازيا ترتيبها على
عكس ترتيب سنى التعليم بمعنى ان السنة الاولى الدراسية تسمى الفرقة الرابعة مثلا والسنة الثانية
تدعوها الفرقة الثالثة وهكذا

وبعض المدارس تسمى تلك الاقسام سنين جرياً على ترتيب البرجمات فتقول تلاميذ السنة
الاولى وتلاميذ السنة الثانية وهكذا

وحيث ان هذا الاختلاف فى التسمية مناف للاعظام
فقد تراهى توحيد التسمية فى جميع المدارس وجعلها بحسب السنين فيقال تلاميذ السنة
الاولى للتلاميذ الذين يدرسون علوم اول سنة للمدرسة وتلاميذ السنة الثانية للتلاميذ الذين يدرسون
علومها وهم جراً

وعليه اقتضى النشر لمعوم المدارس وهذا لحضرتكم للعلم به والاجراء بمقتضاه من الآن
فصاعداً

(منشور نمرة ١٨٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٩ جمادى الاولى سنة ١٣٠٥ (اول فبراير سنة ١٨٨٨)
بشأن الشهادات المتقضى اخذها من يدخلون فى خدمة الحكومة

مرسل مع هذا صورة القرار الصادر من نظارة المالية بشأن الشهادات المتقضى اخذها من
يدخلون فى خدمة الحكومة بعد صدور قانون المعاشات الملكية الصادر بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧
وعن يختارون المعاملة بمقتضى احكام القانون المشار اليه من الموظفين والمستخدمين الذين دخلوا
فى خدمة الحكومة قبل التاريخ المذكور بالكيفية المينة فيه واقتضى تحريره لحضرتكم للمعلومية
واعلانه لجميع موظفى المدرسة للاستحصال على الشهادات المذكورة وتقديمها لنظارة المعارف كإحاطة
إخطار باقى المدارس بذلك

﴿ صورة قرار نظارة المالية ﴾

(نحن ناظر المالية)

بعد الاطلاع على قانون المعاشات الصادر في ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ وعملها بالمادة الثامنة والستين من القانون المشار اليه

(قررنا ما هو آت)

﴿ المادة الاولى ﴾

يجب على من دخلوا في خدمة الحكومة بعد صدور قانون المعاشات الملكية المؤرخ في ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ وتعيينوا في وظائف تحول لهم الحق في مكافأة أو معاش وعلى من يختارون المعاملة بمقتضى القانون الجديد من الموظفين والمستخدمين الذين دخلوا في الخدمة قبل التاريخ المذكور ان يثبتوا عمرهم بواسطة تذكار ميلاد أو شهادات محررة من جهات الاختصاص التابعين لها واذا لم يوجد تذكار أو شهادات من هذا القبيل فعليه ان يقدموا شهادة ميلاد محررة من شيخ التثني أو البلد الموأودين فيها فاذا اتضح ان هذه الشهادة الاخيرة لم تكن مشتملة على الضمانات اللازمة ينبغي تكميلها بشهادة ممضاة من طبيين تعينها الحكومة وتلك التذاكر والشهادات يقتضى حفظها في الملفات الشخصية

﴿ المادة الثانية ﴾

المستندات التي يجب ارفاقها بطلب المعاش أو المكافأة هي الشهادة المتصوص عليها في القانون والاوراق الموجودة داخل الملفات الشخصية

﴿ المادة الثالثة ﴾

طلبات المعاش أو المكافأة ينبغي ارسالها في الحال الى نظارة المالية بمعرفة المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم

﴿ المادة الرابعة ﴾

بعد ان تراجع نظارة المالية الاوراق وثبتت حق الطالب تسوى المكافأة والمعاش وتصدر الاوامر اللازمة الى ادارة عموم الحسابات لصرف المكافأة المستحقة او اجراء قيد المعاش بالروزنامجة (ترجمة تأشير من مجلس النظار)

قد صدق المجلس على هذا القرار بجلسته المتعقدة في يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٧

(منشور نمرة ١٨٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٠٥ (٥ فبراير سنة ١٨٨٨)
عدم تعيين معاونين الا اذا كان لهم المام بالقراءة والكتابة

المسطر بادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ يناير سنة ١٨٨٨ نمرة ٩٨ بشأن
عدم تعيين معاونين في المستقبل الا اذا كان لهم المام بالقراءة والكتابة العربية للعلم بما فيه بالمدرسة
طرفكم والاجرا على مقتضاه

﴿ منشور المالية نمرة ٩٨ ﴾

انه مراعاة لصالح المصلحة قد طلبت نظارة المالية من مجلس النظار ان يقرر بعدم تعيين
مستخدمين في المستقبل بوظيفة معاونين الا اذا كان لهم معرفة بالقراءة والكتابة العربية
وحيث ان مجلس النظار قد وافق مبدئيا على هذا الطلب فقد تقرر منا ومن سعادة ناظر
الداخلية بأنه لا يجب على سعادتك ان تعرضوا من الآن فصاعداً عن تعيين معاونين في وظائف
ادارية او مالية لا يكون لهم المام بالقراءة والكتابة فبناء على ذلك نرجو من سعادتك ان تبصروا
ما هو مدون بهذا المنشور وأن ترسلوا لنا افادة بوصوله

(منشور نمرة ١٨٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٠٥ (٥ فبراير سنة ١٨٨٨)
التأكيد بصرف عشرة قروش ليكل من ماهية كل مستخدم لتداولها

مرسل مع هذا نسخة من المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ١٥ جمادى الاولى
سنة ١٣٠٥ (٢٨ يناير سنة ١٨٨٨) نمرة ٩٧ (حركة التقود) تذكاراً بالعمليات المدونة في المنشور
السابق صدوره بتاريخ ٢٤ اغسطس سنة ١٨٨٧ نمرة ٨٤ المخصص بصرف مائة مليم من صنف
التيكل لكل من اصحاب الاستحقاقات والمعاشات للعلم بما فيه بالمدرسة طرفكم والاجراء على
مقتضاه

﴿ منشور المالية نمرة ٩٧ ﴾

من جملة الطرق التي اتخذتها الحكومة للحصول الاهالى على ما يحتاجون اليه من كسور العملة

الجديدة من صف التيكال هو تداول الصنف المذكور بواسطة مستخدمى الحكومة وارباب المعاشات وبناء عليه سبق ان تقرر بالمشور الصادر من هذا الطرف رقم ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٧ نمرة ٨٤ (حركة نقود) ان كل مصلحة من مصالح الحكومة تصرف لكل مستخدم او صاحب معاش من ضمن استحقاقه قيمة مائة مليم اى عشرة قروش صاغ من القطع فئة خمسة اعشار الفرش من العملة التيكال وذلك بقصد تداول الصنف المذكور نظرا لماله من اللزوم فى سهولة المعاملة بين الاهالى

وحيث أنه قد تلاحظ لهذا الطرف ان بعض المصالح لم تزل جارية الصرف للمستخدمين واواباب المعاشات بدون اعطائهم شيئا من العملة التيكال فضلا عن ورود تشيكيات لفلة وجود الصنف المحكى عنه اقضى النشر لعموم الجهات بذلك وبالجملة هذا لسعادتكم بأمل انيبه مشددا باتباع الاجراء طبقا لما تدون بمنشور نمرة ٨٤ المتووه عنه وبارسال كشف خصوصى لهذا الطرف فى غاية كل شهر ببيان المقدار الذى صرف فى هذا الشأن من الصنف المذكور

(منشور نمرة ١٨٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣٠ جمادى الاولى سنة ١٣٠٥ (١٢ فبراير سنة ١٨٨٨)
الاكتفاء باعطاء اعلان بقرار الرقت وتاريخ انقضاء الخدمة

المسطر أدناه صورة الامر العالى الصادر فى ٧ الجارى تكميلا للامر العالى الصادر فى ٢ يونيه سنة ١٨٨٧ بالغاء الرقائى واقضى تحريره لحضرتكم للمعلومية به
نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على اوامرنا الصادرة فى ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ و٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و٢ يونيه سنة ١٨٨٧ وبناء على ماعرضه علينا مجلس النظار امرنا بما هو آت
(المادة الاولى)

عند رقت مستخدم من اى مصلحة من مصالح حكومتنا يعطى له بدلا عن الرقائى الملغاة اعلان قاصر على بيان القرار الذى رقت بموجبه وتاريخ انقضاء خدمته
(المادة الثانية)

جميع الاحكام المخالفة لنص امرنا هذا تكون لاغية ولا عمل لها

(المادة الثالثة) .

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه
صدر بسرأى عابدين في ٢٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠٥ (٧ فبراير سنة ١٨٨٨)

(منشور نمرة ١٨٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٨٨٨ (٣ جمادى الثانية سنة ١٣٠٥)
باتخاذ النظارة سجلا من سنة ١٨٨٨ لحصر ما يتحصل من ايرادات المدارس ومراعاة تقديم الحوافظ والقسائم
لنظارة قبل توريد المبالغ للمالية

انه للزوم معرفة قيمة ما يتحصل من الايرادات بكل مدرسة من المدارس في وقت ما قد
اتخذ سجل بقلم عربي النظارة لحصر ذلك ابتداء من أول سنة ١٨٨٨ وعليه ينبغي ان كل مدرسة
لا ترسل ايراداتها من ابتداء سنة ١٨٨٨ الى المالية مباشرة كما كان جارياً بل انها ترسل بها
الحوافظ والقسائم اللازمة الى النظارة في المواعيد المحددة بطلبات ادارة الخزينة لتوريد النقود من
الفروع حتى انه بعد مراجعة الحوافظ والقسائم بالنظارة يجرى قيد تلك الايرادات في السجل
الذى اتخذها وترسل للمالية لايرادها بها وحيث ان ما يتحصل من الايرادات في المدارس في شهر
يناير سنة ١٨٨٨ ضرورة سبق ايراده للمالية قبل الآن فلاجل معرفة قيمته وقيدتها بالسجل
ينبغي ان كل مدرسة ترسل ببيانته كشفاً للنظارة موضحاً به أنواعه وتاريخ ايراده للمالية لاجراء
ما يقتضى في تاريخه تحرر لفروع المدارس بما ذكر وهذا لحضرتكم للاجراء حسبما توضحه

(منشور نمرة ١٨٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٥ (١٦ فبراير سنة ١٨٨٨)
توريد ما يكون مخصصاً نظير الماش من استبدلوا معاشاتهم واعيدوا للخدمة تحت باب مخصوص
مع خصم كامل ماهياتهم من ميزانية الصلحة

هذه صورة المنشور الصادر من المالية لصالح الحكومة في فبراير سنة ١٨٨٨ نمرة ١٥٧
بشأن خصم ماهيات من أعيدوا للخدمة بعد استبدال معاشهم بالكيفية الموضحة فيها واقتضى الشرح
لحضرتكم عليها لمعلوماتها

﴿صورة منشور المالية نمرة ١٥٧﴾

الامل اتباع الاجراء على حسب القاعدة الموضحة أدناه اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٨٨ بشأن ماهيات من يكونون موجودين ضمن المستخدمين التابعين لمصلحة ذاك الطرف من الاشخاص الذين كانوا من أبواب المعاشات وصار ارجاعهم للخدمة بعد استبدال معاشهم وهى أن جميع ماهيات أولئك الاشخاص تخصم بالكامل بالمصروفات المقررة بمزاينة المصلحة وقيمة ما كان مخصصاً لهم نظير المعاش يصير اضافته ايرادات تحت عنوان مخصوص (قيمة معاشات مستبدلة) بحيث يمكن فى آخر كل شهر ان يخصم من فصل المعاشات مبلغ يوازى قيمة ما يكون ورد ايرادات من هذا النوع مع ملاحظة منشور نمرة ١٥٢ من جهة استقطاع اليوم الاحتياطى بالكامل واضافته ايرادات لحساب المستقطع نظير اليوم الاحتياطى والصافى بعد اليوم منه الذى يصرف تقدياً للمستخدم وبقية تضاف ايرادات تحت العنوان المخصوص

(منشور نمرة ١٨٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٥ (١٦ فبراير سنة ١٨٨٨)
عن تداول العملة الذهبية الجديدة

مرسل مع هذا نسخ من الاعلان الوارد مع منشور المالية الصادر لمصالح الحكومة بتاريخ ٢٧ جمادى الاولى سنة ١٣٠٥ (٩ فبراير سنة ١٨٨٨) بشأن الجنيه المصرى الجديد للعالم بما فيه بالمدرسة طرفكم

﴿اعلان المالية﴾

ليكن معلوماً للعموم ان العملة الذهب الجديدة التى ضربت بمقتضى الامر المالى الصادر فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ سيصير تداولها بين الاهالى اعتباراً من تاريخه وأول عملة يصير اصداؤها للتداول هى القطعة التى قيمتها جنيه واحد مصرى وكل من تلك القطع يوجد منقوش على أحد وجهها الطغراء الشاهانية محاطة باكليل من الزهور وقيمة القطعة بالقرش وعلى الوجه الآخر لفظة (ضرب فى مصر) وتاريخ جلوس الحضرة السلطانية (١٢٩٣) وسنى حكمها محاطاً بذلك أيضاً باكليل من الزهور نظير الذى على الوجه الموجودة به الطغراء وقطر القطع المذكورة ٢٤ ملليمترًا واما حيزيرها فهو مخطط

(منشور نمرة ١٨٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٥ (١٦ فبراير سنة ١٨٨٨)
بشأن تعيين وترقى المستخدمين

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية لصالح الحكومة فى يناير سنة ٨٨
نمرة ١٥٨ بشأن تعيين وترقى المستخدمين واقتضى الشرح لمضرتكم للعلم بما فيه بالمدرسة طوفكم
والاجراء على مقتضاه

﴿ منشور المالية نمرة ١٥٨ ﴾

بناء على ما صادفته بعض المصالح من صعوبة تأويل قرارات مجلس النظار الصادرة بشأن تعيين وترقية المستخدمين وما يتعلق بلزوم العرض له عن ذلك فى بعض الاحوال وبناء على مآرائه اللجنة المالية فى هذا الصدد قد قرر المجلس المشار اليه فى جلسته المتقدمة فى ١٦ يناير الجارى توضيح نصوص القرارات السابق صدورها فى هذا المعنى وتلخيصها كما هو آت للنظارات والمصالح التى صار الاقرار على ترتيب درجات مستخدميها ولوائها ان تجرى التعيين والترقية بدون استئذان مجلس النظار بشرط ان يكون ذلك بالتطبيق للوائح الملحقه بترتيبات الدرجات المذكورة للمنشور المالية الرقم ١٦ مارس سنة ١٨٨٧ ونصه

حيث ان شؤون العدل تقضى بعدم الميل لاحد ولعدم ترقية البعض من المستخدمين للأضرار بصالح البعض منهم وحيث ان مستخدمى جميع المصالح منقسمون الى قسمين بمنازين احدهما يشتمل على كبار الموظفين مثل وكلاء الاقلام وما فوقهم والآخر على صغار المستخدمين من ابتداء آخر درجة لغاية الكتاب الذين من الدرجة الاولى قد قرر مجلس النظار بجلسته المتقدمة فى ٣ مارس سنة ١٨٨٧ بناء على طلب اللجنة المالية ان التريقات التى يتصرح بها مستخدمى هذين القسمين يجب ان لا تخرج عن حد اجمالى المتوسط المقرر لكل منهما بمعنى انه لا يسوغ ترقية احد من كبار المستخدمين أو اعطاؤه علاوة الا اذا كان الاعتماد المقرر لترتيب درجات كبار المستخدمين يساعد على ذلك وشرط على ان قيمة تلك العلاوات لا تؤخذ من الاعتماد المقرر لترتيب درجات صغار المستخدمين وبالعكس ولكن اذا خلت وظيفة واضطر الى ان يتعين فيها من لم يسبق له خدمة فى مصالح الحكومة او من لم يحسب خدماته السابقة فى معاش التقاعد فلا يجوز ذلك الا بتصريح من مجلس النظار بعد أخذ رأى اللجنة المالية ولما كان التعيين والترقى حسب الكيفية السالف ايضاحها لا يمنع مراعاة جانب الاقتصاد فى المستخدمين قد قرر المجلس ايضاً بأنه اذا خلت وظيفة فى احدى

المصالح فعلى رئيس المصلحة ان لا يطلب التصريح بترقى أحد المستخدمين فيها أو تعيين مستخدم جديد لها الا بعد ان يتحقق له جيداً ضرورة ابقائها وعدم امكان إلغائها
اما ترتيب درجات مستخدميها واللوائح المتعلقة بها فتستمر على نمط سيرها المالى فى التعيينات والترقيات بتصريح مجلس النظار بعد أخذ رأى اللجنة المالية
وأما المستخدمين الغير داخلين فى هيئة العمال فلا يجوز مطلقاً العرض الى مجلس النظار عن التغييرات التى تحصل فى عددهم او فى ماهياتهم مادامت تلك التغييرات لم تتجاوز الاعتمادات المقررة لهم فى المصلحة

(منشور نمرة ١٩٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٦ جادى الثانية سنة ١٣٠٥ (١٨ فبراير سنة ١٨٨٨)
مصاريف اشتراكات الجرائد المصرح للمصالح بها

هذه صورة المنشور الصادر من المالية لمصالح الحكومة فى فبراير سنة ١٨٨٨ نمرة ١٥٩ ببيان
تقدير مصاريف الاشتراكات فى الجرائد واقتضى الشرح لحضرتكم العلم بما فيه بالدرسة طرفكم
﴿ منشور المالية نمرة ١٥٩ ﴾

الحاقاً بالمشور الصادر من هذا الطرف بتاريخ ٢٠ ديسمبر الماضى نمرة ١٥٥ الذى به بلغت
سعادتكم القرار الصادر من مجلس النظار بتكليف نظارة المالية بمحصر الطلبات التى تتقدم من
المصالح فيما يخص باشتراكها فى الجرائد افيد سعادتكم الآن انه لما توضح من هذه النظارة
للمجلس المشار اليه ان مصاريف الاشتراكات فى الجرائد عن سنة ١٨٨٧ بلغت ١٢١٩ جنيه مصرى
وأنه لو صار الاستمرار على استئزال مبلغ الالف جنيه مصرى قيمة الوفرة التى قررناها سابقاً لابقى
من ذلك الا مبلغ ٢١٩ جنيه مصرى قد قرر ان قيمة الاشتراك يجب أن لا تتجاوز فى المستقبل ٢٥٠
جنيهاً مصرىاً يتوزع بين مصالح الحكومة وهذا التوزيع الذى اقر عليه مجلس النظار موضح
فى الجدول المين ادناه والوفرة الذى صار استئزاله من مصاريف الاشتراكات المذكورة بهذا الجدول
هو قيمة الفرق بين الاعتمادات التى تقرر لذلك فى سنة ١٨٨٨ وبين ما صرف فى سنة ١٨٨٧
وعلى ذلك تنقص الاعتمادات المقررة بالاتفاق المالى المبرم فى سنة ١٨٨٥ مبلغاً يوازى القيمة المستنزلة
من مصاريف الاشتراكات الموضحة فى الجدول كما ان هذه القيمة تستنزى ايضا فى سنة ١٨٨٨ من
الاعتمادات المقررة للمصاريف المتنوعة اما الاشتراكات التى تكون تمت وقيمتها تزيد عن الاعتمادات
التي تقرر الآن لذلك فيصير توفير ما يوازى قيمة الزيادة من فصل المصاريف المتنوعة الذى

احتسبت منه قيمة الاعتمادات التي تقررت للاشتراكات المسددة طبقاً للجدول المحكى عنه وأحيطكم علماً أنه في السنين التالية لسنة ١٨٨٨ ينبغي ان تكون قيمة الاشتراكات في الجرائد على قدر ما تسمح به الاعتمادات الجديدة الموضحة في الجدول ادناه

بيان المصالح	بيان ما صرف في الاشتراكات سنة ٨٧	اعتمادات سنوية	وغيره
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
نظارة الداخلية	٢١٨	٥٥	١٦٣
» الاشغال العمومية	٣٦٥	٢٦	٣٣٩
» الخارجية	٢٧	١٨	٩
» المدارس	١٠٣	٤٦	٥٧
» الخفائية	٨٨	١٥	٧٣
» الحربية	٦	٦	٠٠
» المالية	١٢٦	١٥	١١١
خزينة صندوق الدين	٩	٩	٠٠
الكمارك	٢٠	١٥	٥
البوسطة المصرية	٢٩	٦	٢٣
الآليات والفنارات	٥	٤	١
البوليس	٥	٠٠	٥
الصحة	٩٨	٢٥	٧٣
وابورات البوسطة	١٢٠	١٠	١١٠

(منشور نمرة ١٩١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٥ (٢٩ فبراير سنة ١٨٨٨)

بالتنبيه على التلاميذ باجتنب الاشتغال بتشخيص الروايات التياترية

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من النظارة لجميع المدارس فينبغي ان قرؤوه على جميع تلاميذ المدرسة نظارتكم ليعلم كل منهم ما يشتمل عليه

(صورة المنشور)

بلغنا ان بعض تلاميذ المدارس مشغولون من مدة في الخارج بتعليم تشخيص الروايات التياترية

وعازمون على اجراء التشخيص في احد التيارات وبالنظر ليكون ذلك مخالفاً للاداب بالنسبة لمثل هؤلاء التلاميذ قد تداركنا الامر في وقته بمنعهم وانذرناهم بان من يتجاربهم على ذلك يعاقب بالرقت وحيث ان الغرض من وجود التلاميذ بالمدراس انما هو تربية اذهانهم وتحليلها بفضائل العلوم والآداب وتجميلها بخلق الكمال قولاً وفعلاً ليكونوا رجالاً يقول عليهم
وحيث ان مهنة التشخيص فضلاً عن كونها حرفة لا يليق بمثلهم استعمالها فانها تشغلهم عن اكتساب فضيلة العلم وحياة الكمال الذين هم في طريق الحصول عليهما وبذلك يكونون قد اذاعوا مستقبلهم وجنّوا على انفسهم ما يعود عليهم بالدمار فيندموا حيث لا ينفع الندم
فبناء على ذلك قد رأينا لزوم النشر للمدارس عموماً للتنبيه على جميع التلاميذ تنبيهاً كافياً باجتنب هذا الامر وما يماثله مما لا تحمد عقباه وانذاراً أخيراً بأن من يقدم منهم على مثل ذلك فليس له عقاب الا الطرد

(منشور نمرة ١٩٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٠٥ (اول مارس سنة ١٨٨٨)
عن عدم قبول اصناف العملة الفضية الاجنبية بخزائن الحكومة

مرسل مع هذا نسخ من الاعلان الوارد مع منشور المالية الصادر لصالح الحكومة بتاريخ ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٠٥ (١٨ فبراير سنة ٨٨) نمرة ٩٩ حركة النقود بشأن عدم قبول اصناف العملة الفضة الاجنبية بخزائن الحكومة من اول اغسطس سنة ١٨٨٨ واقضى تحريره للعلم بما فيه بالمدرسة طرفكم

﴿ اعلان المالية ﴾

يكون معلوماً للعموم انه اعتباراً من اول اغسطس القادم لا تقبل الحكومة في خزائنها اصناف العملة الفضة الا التي يباها ادناه المقرر لها تعريفه الآن وهي

ريال بطاقة

» بمدفع

» مجيدى

» شنكو

فرنك

رويه

شلم

(منشور نمرة ١٩٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٠٥ (١١ مارس سنة ١٨٨٨)
عن تعديل المادتين (٤) و (٦٧) من قانون المعاشات

مرسل مع هذا نسخة من صورة الامرالى الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٧ بتعديل
المادتين الرابعة والسابعة والستين من قانون المعاشات الملكية الصادر بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧
باللغة العربية واخرى باللغة الفرنسية لاجل إلحاقها بمجموعة اللوائح والقوانين المتعلقة بالمعاشات
والمكافآت السابق ارسال نسخة منها للمدرسة

(امر عال)

(نحن خديوى مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر فى ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ الشامل لقانون المعاشات الملكية وبناء
على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوآت

المادة الاولى

المادتان الرابعة والسابعة والستون من القانون الصادر فى ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ قد صار
تعديلهما على الوجه الآتى
المادة الرابعة - لاستقطع الحصة فى المائة من المستخدمين الآتى ذكرهم بعدوليس لهم لذلك
حق فى المعاش ولا فى المكافأة الا فى الاحوال الاستثنائية الواردة فى هذا القانون وهؤلاء
المستخدمون هم
اولا - المستخدمون المدرجون فى الانواع المبينة فى الجدول نمرة حرف ا المرفق مع هذا
ثانيا - الموظفون والمستخدمون المعينون بموجب قوانين تحول لهم مزايا خصوصية فى
فى صورة مكافأة
ثالثا - الموظفون والمستخدمون الذين يكون عمرهم أول دخولهم فى الخدمة أكثر من
خمس وثلاثين سنة
رابعا - الموظفون والمستخدمون المعينون بصفة وقتية واما الموظفون والمستخدمون الذين

يفصلون من وظائف دائمة لآداء وظائف وقتية فيستمر استقطاع الخمسة في المائة من ماهياتهم والمدة التي يقضونها في تلك الوظائف تحتسب لهم في تسوية المعاش
المادة السابعة والستون- الموظفون والمستخدمون الموجودون الآن في الخدمة ماعدا الميينين في فقرات ١ و ٢ و ٤ من المادة الرابعة يسوغ معاملتهم بمقتضى احكام هذا القانون بشرط ان يقدموا طلباً بذلك لنظارة المالية في ظرف ستة أشهر تخفى من تاريخ صدور هذا القانون وفي هذه الحالة يسرى عليهم حكم الاستقطاع في المستقبل باعتبار خمسة في المائة ويكونون ملزمين بتسديد الفرق بين قيمة اليوم الاحتياطي وقيمة الخمسة في المائة عن كامل مدة خدمتهم السابقة وذلك في ميعاد ثلاث سنوات

على ان المدد السابقة التي خدمها الموظفون والمستخدمون بصفة خدمة خارجين عن هيئة العمال وبمقتضى كوتراتات تحول لهم مزايا خصوصية في صورة مكافأة أو بوظائف وقتية لا تحتسب في تسوية المعاش في اى حال ولو بدفع قيمة الاستقطاع الذي لم يسبق حصوله فيها
أما الخدمة الخارجون عن هيئة العمال الميينون في الجدول حرف أ الذين صرفت لهم الحكومة قيمة اليوم الاحتياطي السابق استقطاعه من ماهياتهم فلاحق لهم في معاش تقاعد لاهم ولا ورثتهم أو غيرهم من ارباب الاستحقاق في أى حال من الاحوال
اما من خصوص رجال العسكرية المتوء عنهم في مادتي ١٧ و ١٨ من هذا القانون الذين يقبلون في الخدمة الملكية بعد تاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٧ نابتداء الميعاد المقرر بقبولهم هذا القانون يكون من تاريخ دخولهم في الخدمة الملكية مـ

﴿ المادة الثانية ﴾

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمراً هذا مـ
صدر بسراى عابدين في ٤ ربيع الثانى سنة ١٣٠٥ (١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٧)

(منشور نمرة ١٩٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣٠ جادى الثانية سنة ١٣٠٥ (١٣ مارس سنة ١٨٨٨)
بالاستأذان عن تقدير تكاليف مايطلب من الديوان من المشتروات او الاعمال اللازمة للمدارس

كثير من المدارس يستأذن من الديوان عن بعض مشتروات او اعمال لازمة لها ولما كانت مكاتبتها التي ترسلها بهذا الشأن مجردة عن قيمة ماهو مرغوب مشتراه او المراد اجراه من الاعمال تلزم النظارة ان تسأل من تلك المدارس بمكاتبات رسمية عن ذلك وبعد وزود افادتها يكتب للمدارس ثانيه اما بالنصريح او عدده

وحيث ان هذه الطريقة تستلزم كثرة العمل فضلا عن اطالة الوقت بدون مقتضى فقد
ترآى انه من الآن فصاعدا كل مدرسة يلزمها ان تشتري شيئا أو تجرى عملا بالمدرسة لا بد أن
تتحقق عن مقدار ثمن ذلك الشيء بحيث يراعى دائما الارحجية لجبة المصلحة أو يعمل عنه
المنافسة اللازمة بين التجار حتى يرسى آخر عطاء ويرى ناظر المدرسة انه موافق ولا يمكن قبول
أحد بأقل منه أو اذا كان المطلوب من اعمال الترميمات أو الاصلاحات أو التشغيلات يعمل عنه
مقايضة يتوضح بها بيان الاعمال وقيمة التكاليف وحينئذ تكون المكاتبات التي ترد للدويان موضعا
بها قيمة ثمن أو تكاليف ماهو مرغوب مشتراه أو عمله حتى بذلك ينظر فيها يمكن التصريح به وما
لا يمكن وتصدر عنه الاوامر اللازمة بحيث اذا وردت مكاتبات من احدى المدارس بخلاف هذه
الكيفية فيعتبرها الدويان لاغية كلها لم ترد
فاقتضى النشر بذلك لجميع المدارس وهذا لحضرتكم للعلم بما توضح والاجراء على مقتضاه

(منشور نمرة ١٩٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٠٥ (١٣ مارس سنة ١٨٨٨)
بالتعليمات الواردة من المالية عن خصم مصاريف مبيع المهمات القديمة من ثمن مايباع

المسطر بهذا صورة التعليمات الصادرة من المالية لمصالح الحكومة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ٨٨
نمرة ١٦١ بشأن صرف مصاريف مبيع المهمات القديمة للعلم بما فيها بالمدرسة طرفكم

﴿منشور المالية نمرة ١٦١﴾

مصاريف مبيع المهمات القديمة كان جارى احتسابها الى الآن من ميزانية المصالح التابعة
لها المهمات المذكورة مع عدم وجود ربط لهذه المصاريف في ميزانية هاته المصالح
فنشأ عن ذلك ان المصالح فضلت في غالب الاحوال ترك هذه المهمات في مخازنها لاجل انها لا تحبل
مصاريف ليست واردة الربط فلاجل عدم حصول ذلك في المستقبل قد قرر مجلس النظارة بناء على
طلب اللجنة المالية ان مصاريف مبيع المهمات القديمة يصير خصمها من الآن فصاعدا من ثمن مايباع
من المهمات المذكورة.

فالامل اتخاذ الطرق اللازمة للسير على مقتضى هذا القرار عند لزوم

(منشور نمرة ١٩٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٠٥ (١٣ مارس سنة ١٨٨٨)
بتشكيل قومسيونات طبية للكشف على المستخدم المريض الذى يطلب اجازة او احالته على المعاش .

المسار بهذا صورة التعليمات الصادرة من المالية لمصالح الحكومة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٨٨٨
نمرة ١٦٠ بما استثنى من قرار مجلس النظار بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ٨٦ وتشكيل قومسيونات طبية
للكشف على المستخدمين للعلم بما فيها بالمدرسة طرفكم

﴿ منشور المالية نمرة ١٦٠ ﴾

قد قرر مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى ١٦ يناير سنة ٨٨ بآء على طلب اللجنة المالية ان
الشهادة الطبية التى تقدم من مستخدم بأنه أصبح غير صالح للخدمة او انه لا يمكنه تأدية وظيفته
بعد انتهاء الاجازة المرضية المعطاة له هى كافية لثبوت ذلك وانه لا ينبغي والحالة هذه معاملة ذلك
المستخدم بمقتضى قرار مجلس النظار الصادر فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٦
وعليه فانه مصرح للمصالح فى المستقبل باجراء رفت المستخدمين الذين يكونون من هذا
القبيل أو احالهم على المعاش بدون احتياج لآخذ رأى اللجنة المالية والحصول على تصديق مجلس
النظار ولكنه لآجل ان يمكن الوثوق بصحة هذه الشهادات يجب على كل مستخدم يطلب اجازة
مرضية او احالته على المعاش بسبب عدم مقدرته على الخدمة ان يحضر امام قومسيون طبي
فى مصر يكون حضوره امام قومسيون القصر العين وفى المحافظات والمديريات يكون القومسيون
المذكور مؤلنا من مفتش محبة المديرية وحكيم الاستبالية

واذا حصل اختلاف فى آراء أعضاء القومسيون فيجب على كل منهم ان يبدى رأيه على الشهادة
المعطاة للمستخدم وعلى رؤساء المصالح ان يرفضوا قطعيا كل طلب تقدم من مستخدم للحصول على
اجازة مرضية أو الاحالة على المعاش بسبب مرض ما لم يكن مرفقا بشهادة من القومسيون المختص
بذلك ولا يستثنى من الاحكام الموضحة اعلاه الا المستخدم الذى تكون حالة محته جسيمة جداً
لا تسمح له بالحضور امام القومسيون الطبي فى هذه الحالة يصير الكشف عليه فى محله بمعرفة
طبيين تابعين لادارة الصحة وينبى ان تكون الشهادة المعطاة حينئذ موضح بها ان المستخدم المذكور
لم تسمح له حالته بالحضور امام القومسيون الطبي فالآمل ورود الافادة بوصول هذا المنشور
لسعادتكم

(منشور نمرة ١٩٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٩ رجب سنة ١٣٠٥ (٢٢ مارس سنة ١٨٨٨)

منع المصالح عن طبع مايلزمها في غير مطبعة بولاق

المسردادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية لصالح الحكومة بتاريخ ٣ مارس سنة ٨٨ نمرة ١٦٣ بشأن منع المصالح عن طبع مايلزمها في غير مطبعة بولاق واقتضى تحريره لحضرتكم للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿ منشور المالية نمرة ١٦٣ ﴾

نفيد سعادتكم بان مجلس النظارة قرر في جلسته ١٦ فبراير سنة ١٨٨٨ بمنع المصالح عن تشغيل ما يلزمها من المطبوعات في مطابع غير مطبعة بولاق الميرية بدون تصريح خصوصى بذلك من المجلس بما ان التشغيلات اللازمة للمصالح يجب اتمامها بمعرفة مطبعة بولاق بناء عليه لزم النشر عموما لعلومية المصالح بأن كل ما يصرف على تشغيلات من النوع المحكى عنه لا يصير قبوله في المستقبل

(منشور نمرة ١٩٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٢ رجب سنة ١٣٠٥ (٢٥ مارس سنة ١٨٨٨)

عن تجديد ميداد طلبات ادوات الكتابة وجملة في كل شهرين مرة

اغسطس	فبراير
اكتوبر	ابريل
ديسمبر	يونيه

انه بالنسبة لتعدد طلبات ادوات الكتابة من بعض فروع النظارة في اوقات غير محددة وكون هذه الطريقة فضلا عما فيها من زيادة المشغولية فانها موجهة لعدم انتظام سير العمل وحيث ان الطلب العمومى الجارى تقديمه من النظارة لعموم التوريدات بالمالية عن تلك الادوات هو عن كل شهرين مرة واحدة وذلك في ٦ من كل من الشهور الميمنة بماليه فقد تم تحديد ميعاد لتقديم الطلبات من فروع النظارة وهو اول يوم من كل من الشهور المحكى عنها حتى يتيسر درج ما في تلك الطلبات بالطلب الذى يتحرر من النظارة للمالية وبورود الادوات من المالية تصرف لكل جهة ما يخصها بناء على طلبها السابق تقديمه

ففي تاريخه قد نشر لفروع النظارة عن ذلك وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء خسبا ذكره

(منشور نمرة ١٩٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٣ رجب سنة ١٣٠٥ (٢٦ مارس سنة ١٨٨٨)
عن الترتيب الذى عمل لصرف ادوات التعليم

ان الادوات الجارى صرفها لتعليم التلاميذ عمل عنها ترتيب لاتباع الاجراء بموجبه اعتباراً من
سنة ١٨٨٨ وتصدق عليه من النظارة فى ٢٤ يناير سنة ١٨٨٨ بالاعتماد فرسل لحضرتكم مع هذا
نسختان منه لحفظهما بالمدرسة والعمل بموجبه

(منشور نمرة ٢٠٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٣٠٥ (٥ ابريل سنة ١٨٨٨)
بان ارسال ما يطلب طبعه بالمطبعة الاهلية يكون بواسطة النظارة

قد علم من حساب المطبوعات التى صار تشغيلها بالمطبعة الاهلية على ذمة المعارف لغاية فبراير
سنة ١٨٨٨ انه صار تشغيل مطبوعات بها على ذمة بعض المدارس بناء على مكاتبات تحررت من هذه
المدارس مباشرة وحيث انه بالنظر لكون مصاريف المطبوعات للنظارة مقرر لها مبلغ معين ومن
الاقضى معلومية النظارة بكل ما يطلب تشغيله فى هذه المطبعة اعدم تجاوز المقرر فقد رأينا لزوم
النشر للمدارس عن ذلك حتى ان كل ما لازم لاحداها من المطبوعات تخابر مع النظارة بشأنه وهى التى
تصرح للمطبعة باجرائه متى كان المرتبوط يساعد على ذلك واقتضى تحريره لحضرتكم للمعلومية
والاجراء على مقتضاه

(منشور نمرة ٢٠١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٤ شعبان سنة ١٣٠٥ (١٥ ابريل سنة ١٨٨٨)
بشأن الادوات التبعة الجديدة فئة الثلاثة قروش واستعمالها اسوة القديم

المسطر ادناه صورة المكاتبه الصادرة من المالية للنظارة بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٨٨٨ نمرة ٥٩
محاسبة بشأن الاوراق التبعة الجديدة فئة الثلاثة قروش واقتضى تحريره لحضرتكم للعلم بما فيه
بالمدرسة طرفكم والاجراء على مقتضاه

﴿صورة مكانة المالية﴾

حيث ان الحكومة استحضرت اوراقا من أوربا بكثرة في السنة الماضية ومن ضمنها الاوراق فئة الثلاثة قروش المناسبة للتجارة استعماله الآن ومع وجود هذه الاوراق لا يرى لزوم لتكليف الحكومة بطبع اوراق أخرى من الفئة المذكورة بالمطبعة المصرية مراعاة للاقتصاد وحيث ان الورقة الجديدة ذات الثلاث قروش هي متموغة بمخمين احدهما اسود مكتوب في دائرته الحكومة المصرية بالعربي والفرنساوي وبوسطه صورة الاهرام وابو الهول وباعلاها قرش ٣ عربي وافرنجي والثاني ابيض بارز الحرف ودائره الحكومة المصرية افرنجي وعربي وبوسطه صورة بارزة ومكتوب في عجن الورق من أسفل هيئة النجمة المصرية وسنة ١٨٨٢ ولقطة مصر عربيا وافرنجيا وهي طول مليمت وعرض مليمت يصير مسطحها مئمت وورقها مئمتين جدا عن الورق التيفة الاصل

فقد تراءى استعمال الورقة المحكى عنها من الآن مثل الورقة المصرية فئة الثلاثة قروش وبناء على ذلك صرف لمصلحة البوسطة مقدار منها للمبيع بمكاتبها وسيُرسَل ايضا لباقي الجهات بما يطلب للبيع بطرف المتعدين بالبلاد

ومن اللزوم معرفة العامة اعتماد الورقة المذكورة مثل الورق التيفة الجاري استعماله واعتبار كلها على حد سواء فلم تحريره للمعلومية واعلان من يلزم بذلك والنيية باضافة اثمانها بحساب ورق التينة اسوة باقى الاوراق المستعملة بالحكومة على وفق التعليقات والمنشورات الصادرة عنها

(منشور نمرة ٢٠٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٤ شعبان سنة ١٣٠٥ (١٥ ابريل سنة ١٨٨٨)

بشأن غياب المدرسين وتقديم كشف به للنظارة واذا لم يكن غياب فتخطر النظارة بمكانة

انه بالنظر لان الكشوفات المقرر تقديمها من المدارس للديوان في اليوم السادس والعشرين من كل شهر عن غياب حضرات المدرسين لم تقدم الا من المدارس التي يحصل فيها تأخير أو غياب بعض المدرسين وربما تأخرت بعض هذه المدارس في تقديم هذه الكشوفات

وحيث ان النظارة يهملها الوقوف على مواظبة حضرات المدرسين في كل وقت فيجب على كل مدرسة ان تبلغ الديوان في اليوم السادس والعشرين من كل شهر ما اذا كان حصل غياب من بعض مدرسيها او لم يحصل فالمدرسة التي يكون حصل من بعض مدرسيها غياب تبين هذا الغياب وملحوظات حضرة ناظر المدرسة عليه في كشف تحرر بذلك ويرسل للديوان والمدرسة التي لم تحصل من

مدرسها غياب او تأخر في الحضور يكفي ان تبلغ الديوان ذلك في مكتبة تحررها
ولذا صار النشر عن ذلك للمدارس وهذا حضرتمكم للاجراء بمقتضاه من الآن فصاعداً

(منشور نمرة ٢٠٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ شعبان سنة ١٣٠٥ (٢٢ ابريل سنة ١٨٨٨)

مجازاة من يقدم من التلاميذ على مسح البويات بفهم اثناء تنظيف ورق الرسم

بناء على ملاحظه حضرة حكيمباشي النظارة من اعتياد بعض تلاميذ المدارس على تنظيف
الورقة اثناء الرسم أو الكتابة بواسطة لمس البوية المستعملة لذلك التي تحتوى عادة على مركبات
سمية كان نشر من النظارة بتاريخ اول مارس سنة ١٨٨٧ نمرة ١١٥ بالتنبية على عموم التلاميذ
باجتناب هذه العادة الذميمة المضرة بصحتهم وان من يتساهل منهم في ذلك يجازى وقد علم الآن
من افادة ارسلا حضرة الحكيمباشي المسمى اليه مؤرخة في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٨ نمرة ٢٧ ان هذه
العادة لاتزال مستمرة بين التلاميذ بل ازدادت عما كانت عليه

وحيث ان الاستمرار على هذه العادة مع ما فيها من المضار بسد النشر من الديوان بلزوم
اجتنابها ومجازاة من يستعملها مما يوجب الاسف على عدم الاكتراث بالأمر
فلذا لزم النشر للتأكيد على التلاميذ باجتناب ذلك بحيث ان من يعود منهم يعاقب بأشد
الجزاء وعلى حضرات نظار المدارس والضباط ان يراقبهم دوماً ويخبرهم على اجتناب هذا
وبيينوا لهم مضاره وقبح استعماله حتى بذلك تمنع هذه العادة امتناعاً كلياً وهذا حضرتمكم للاجراء
على مقتضاه

(منشور نمرة ٢٠٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٣٠٥ (٢٣ ابريل سنة ١٨٨٨)

باليامد المين لمنع التناول بالعملة النحاس القديمة ابتداء من اول مايو سنة ١٨٨٨

المسعر ادناه صوة المنشور الصادر من نظارة المالية لمصالح الحكومة بتاريخ ١٩ ابريل سنة ٨٨
نمرة ١٠٠ بشأن الميعاد المعين للمعاملة بالعملة النحاس القديمة والاحتياطات اللازم اخذها لتسهيل
تداول كسور العملة التيكال والبرونز واقتضى تحريره للعلم بما فيه بالمدارسه طرفكم

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٠٠ ﴾

حيث ان الميعاد المحدد لابطال المعاملة نهائياً بالعملة النحاس القديمة ينتهى فى ٣٠ ابريل الجارى طبقاً للمنشور الصادر من هذا الطرف بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٨٧ نمرة ٧٨ فيقتضى إذن أن ننهبوا على صيارف طرفكم باتخاذ الاحتياطات اللازمة لعدم قبول العملة المذكورة بجزائهم من ابتداء أول مايو القادم ولعدم تداول هذه العملة فى البلد صار من اللازم حصول الاهالى بواسطة خزن الحكومة سواء كان بطريق الصرف او بطريق الاستبدال على الكمية اللازمة لهم فى المعاملة من كسور العملة النيكل والبرونز لهذا فظارة المالية مستعدة لاعطاء خزن الحكومة الكميات اللازمة لها من كسور هذين الصنفين للصرف او الاستبدال فعلى سعادتكم اذن ان تعرفوا هذه النظارة عن المقدار الذى يلزمها ان ترسله لخزينة جهتكم من النيكل والبرونز

(منشور نمرة ٢٠٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢١ شعبان سنة ١٣٠٥ (٢ مايو سنة ١٨٨٨)

تبلغ مافقرته نظارة المالية من تتبع الرزناجه لادارة الخزينة العمومية من اول ابريل سنة ١٨٨٨

المسطر أدناه صورة ماورد من المالية لهذا الطرف بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٨ نمرة ٦٨ بتتبع مصلحة الرزناجه لقلم ادارة الخزينة العمومية فاقتضى تحريره لحضرتكم للمعلومية بذلك

﴿ صورة افادة المالية نمرة ٦٨ ﴾

حيث ان مصلحة الرزناجه تتبعت لقلم ادارة الخزينة العمومية بقسم عموم الحسابات من اول ابريل سنة ١٨٨٨ وصار لقوم قيوداتها فالرجو التنبيه على من يلزم تحرير وارسال كافة المحاطبات التى تتعلق بها بعنوان المالية وأجراء قيدها بالبنيد المفتوح لادارة عموم الحسابات بالنمرة الجارية الآن بين هنا وذلك الطرف وقد صار النشر عن ذلك للجهات عموماً وهذا لسعادتكم للاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٢٠٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢ رمضان سنة ١٣٠٥ (١٢ مايوسنة ١٨٨٨)

بشأن الكشف الطبي على المستخدمين لتقدير سئهم

المسطر اذناه صورة مانشر من نظارة المالية بشأن الكشف الطبي على المستخدمين الذين يتعذر عليهم اثبات عمرهم الحقيقي بواسطة تقديم شهادات ميلادهم حسب الكيفية المبينة في قرار المالية المصدق عليه من مجلس النظار بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٧ طبقا للمادة (٦٨) من قانون المعاشات الملكية الصادر بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٨٨٧ فاقضى تحريره لحضرتكم للعلم به واعلانه لجميع مستخدمى المدرسة الذين قبلوا المعاملة على مقتضى هذا القانون

﴿صورة منشور المالية﴾

بعد صدور قرار نظارة المالية المصدق عليه من مجلس النظار في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٧ طبقا للمادة الثامنة والستين من قانون المعاشات الملكية المؤرخ في ٢١ يونية سنة ١٨٨٧ بالكيفية التى يلزم اتباعها فى الحصول على الشهادات اللازمة عن تواريخ ميلاد من قبلوا المعاملة بهذا القانون وغيرهم قد أرسلت بعض المضالح لنظارة المالية افادات بما بدى لها من الصعوبات من نحو الحصول على هذه الشهادات وحيث انه بالمداولة فى ذلك باللجنة المالية قد قررت بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٨٨٨ بأن الاشخاص الذين يتمذر عليهم اثبات عمرهم الحقيقي بواسطة تقديم المستندات المعنية فى قرار نظارة المالية المحكى عنه من مستخدمى جهات الحكومة بمصر واسكندرية يجرى الكشف عليهم وتقدير عمرهم بمعرفة جمعية الاطباء بالجهتين المذكورتين وما اعدامه يكتفى تقدير عمرهم بمعرفة اثنين اطباء من مستخدمى الحكومة وان الجهات التى لا يوجد فيها الاطبيب واحد ولا يوجد بها اطباء مطلقا يجرى الكشف على من يلزم الكشف عليه من مستخدمىها بمعرفة اثنين اطباء من مستخدمى الجهة الاقرب اليها بحيث ان مصاريف الانتقال والعودة تكون على طرف المستخدم فبناء عليه قد تحرر فى تاريخه لجهات الاقضى بذلك وهذا لسعادتكم للعلم به واجراء مقتضاه

(منشور نمرة ٢٠٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٢ مايو سنة ١٨٨٨)

بالحصول على ثمانية قروش عن كل سنة بعد خمس سنوات علاوة عن الاربعين قرشا للفترة نظير ما يستتج
من صور الاوراق من الدفترخانات

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية لصالح الحكومة بتاريخ ١٢ مايو سنة ٨٨
نمرة ١٦٤ بشأن تحصيل رسم استنساخ صور الاوراق المتسلمة من دفترخانات الحكومة واقتضى
تحريره للعلم بما فيه بالمدرسة طرفكم والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة منشور نمرة ١٦٤ ﴾

القاعدة المتبعة الآن هي ان كل شخص يرغب الحصول على صورة اوراق موجودة في
الدفترخانات وجب عليه دفع اربعين قرش رسم استنساخ وهذا الرسم جارى اضافته لايادات
القيدية وتحصيله بخلاف الثلاثة غروش ثمن الطلب الذى يقدم على ورق تمغه وبما ان الطلبات فضلا
عن تكاثرها فهي في اكثر الاحيان تتعلق باوراق قديمة التاريخ تستدعي لاستكشافات طويلة
ودقيقة فصار يحق للحكومة ان تطلب عن الخدمة التى تؤديها مقابلة توازى الوقت الذى يضيقه
المستخدمون بالاستكشافات من الاوراق وعلى ذلك قد قرر مجلس النظار في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٨
بناء على طلب اللجنة المالية بأن تحصيل رسم الاستنساخ عن كل صورة او ورقة او مستخرج من
الاوراق تسلم من محفوظات الجهات او من الدفترخانة المصرية يكون باعتبار اربعين قرشاً واما اذا
كان تاريخ الاوراق المستنسخة تزيد عن خمس سنين فيتحصل علاوة على الاربعين قرشاً قيمة
الرسم الاصلى ثمانية قروش عن كل سنة تزيد عن الخمس سنين بناء عليه اقتضى نشره لاتباع الاجراء
على مقتضاه واما باقى احكام منشور نمرة ١٣٢ الصادر بتاريخ ١٢ ابريل سنة ٨٧ من ادارة عموم
الحسابات بخصوص الرسوم المتقتضى تحصيلها على صور الاوراق التى تسلم من الدفترخانات فتبقى
مرعية الاجراء

(منشور نمرة ٢٠٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٧ مايو سنة ١٨٨٨)

بشأن نشر كل كتراتو يعقد بين احدى مصالح الحكومة والاهالى باكثر من سنة او بقيمة فوق الالف جنيه
فى الجرنال الرسمى

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية لمصالح الحكومة بتاريخ ١٤ مايو سنة ٨٨
نمرة ١٠١ بشأن نشر كل كوتراتو يعقد بين احدى مصالح الحكومة والاهالى لمدة اكثر من سنة
او بمبلغ يتجاوز الف جنيه حرفيا فى الجرنال الرسمى أثناء الخمسة عشر يوماً التى تمضى من تاريخ
التوقيع واقضى تحريره للعلم بما فيه بالمدرسة طرفكم والاجراء على مقتضاه

﴿صورة منشور المالية نمرة ١٠١﴾

قد قرر مجلس النظار بجلسته المتعقدة فى يوم ١٩ ابريل سنة ٨٨ ان كل كوتراتو يعقد بين
احدى مصالح الحكومة والاهالى لمدة اكثر من سنة او بمبلغ يتجاوز الف جنيه يجب نشره حرفيا
فى الجرنال الرسمى أثناء الخمسة عشر يوماً التى تمضى من تاريخ التوقيع بناء عليه لزم تحريره
لسعاذتكم للمعاومية واتباع الاجراء على وجه ما ذكر مع ورود افادة الوصول

(منشور نمرة ٢٠٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٨ القعدة سنة ١٣٠٥ (١٧ يولية سنة ١٨٨٨)

بشأن المدة التى تحدت للخدمة السائرة لاسترداد اليوم الاحتياطى السابق استقطاعه

المسطر بهذا صورة المنشور الوارد للنظارة من المالية بتاريخ أول يولية سنة ١٨٨٨ نمرة ١٠٤
بشأن المدة التى تحدت لاسترجاع اليوم الاحتياطى السابق استقطاعه من الخدمة السائرة التى انتهى
فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٨ بالكيفية المبينة فيه

فاقضى تحريره لحضرتكم للمعومية واعلانه على الخدمة السائرة بمدركتكم

﴿صورة منشور المالية نمرة ١٠٤﴾

قد علم للمالية بانه مع سبق صدور قرار مجلس النظار بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ بمعاافة
الخدمة السائرة الموجودين بالخدمة وقت صدوره من استقطاع اليوم الاحتياطى واسترجاع

ما سبق استقطاعه من ماهياتهم فانه الى الآن توجد خدمة في بعض المصالح جارين تقديم طلبات بالتماس اعطائهم الاحتياطي السابق استقطاعه من ماهياتهم وحيث انه من وقت صدور القرار المشار اليه الى الآن قد مضى نحو الاربع سنوات وهذا زمن كافى لتسوية حالة هؤلاء الخدمة من هذا القليل فقد تراءى لنظارة المالية تحديد مهلة معينة لذلك وهى ثلاثة أشهر آخرها ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٨ الحالية حتى انه في اثناء هذه المهلة يصير المبادرة بتقديم الطلب ممن يكون من هؤلاء الخدمة له الحق في أخذ الاحتياطي ولم يسبق طلبه بحيث اذا اقتضت هذه المهلة وتقدمت طلبات من أحد فلا تقبل ولا يلتفت اليها وعليه اقتضى النشر عموماً لجهات الحكومة وهذا لسعادتكم نرجوا اعلانه على سائر الخدمة السائرة المستخدمين بعموم وفروع جهة طرفكم وقد أرسلت نسخة خصوصية من هذا لنظارة الداخلية لدرجها بمجرئال الحكومة الرسمي حتى لا يكون عذر فيما بعد لمن يكن من هؤلاء الخدمة سبق رفته بعد صدور القرار المذكور

(منشور نمرة ٢١٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٣ القعدة سنة ١٣٠٥ (٢٢ يولية سنة ١٨٨٨)

امر على بالنظر بمعرفة المجلس الخصوص في اسباب الاستعفاء التي تقدم من المستخدمين على حسب لائحة سعيد باشا

المسطر ادناه صورة الامر العالى الصادر بتاريخ ٨ يولية سنة ١٨٨٨ بتكليف المجلس الخصوص المشكل بمقتضى المادة الخامسة من الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٤ مايو سنة ٨٥ بالنظر في الاسباب التي يبنى عليها أى استعفا يقدم من أحد الموظفين أو المستخدمين الذين تسرى عليهم أحكام لائحة معاشات المرحوم سعيد باشا فاقضى تحريره لحضرتكم للعلم بما فيه واعلانه لمستخدمى المدرسة

(صورة امر عال)

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من لائحة المعاشات المصدق عليها بالامر العالى الصادر في ٥ ربيع الآخر سنة ١٢٧١ (٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤) وحيث أنه من المقتضى تعيين الجهة التي تخص بالنظر في الاسباب التي يبنى عليها الاستعفاء المقدم من أحد موظفي أو مستخدمي الحكومة الذين تسرى عليهم احكام اللائحة المذكورة والحكم فيها اذا كانت مقبولة ام لا

وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار امرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

يكلف المجلس الخصوص المشكل بمقتضى المادة الخامسة من امرنا الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ بالنظر فى الاسباب التى ينبئ عليها أى استعفا يقدم من احد الموظفين او المستخدمين الذين تسرى عليهم أحكام لأئحة معاشات ساكن الجنان سعيد باشا الصادرة فى ٥ ربيع الآخر سنة ١٢٧١ وبالحكم فيما اذا كانت مقبولة ام لا

(المادة الثانية)

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه
صدر بسرأى راس التين فى ٢٩ شوال سنة ١٣٠٥ (٨ يوليه سنة ١٨٨٨)

(منشور نمرة ٢١١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٥ ذى القعدة سنة ١٣٠٥ (٢٤ يوليه سنة ١٨٨٨)
بشأن ورق التمنه فئة الست قروش الجديدة واستعمالها اسوة القديم

المسطر أدناه صورة ما ورد من نظارة المالية بتاريخ ١٩ يوليه ١٨٨٨ نمرة ١١١ محاسبة بشأن استعمال ورق التمنه من فئة الستة قروش مثل ورق التمنه الجديد الموجود من هذه الفئة واعتبار كلاهما على حد سواء وعليه اقتضى تحريره لحضرتكم العلم بما فيه والاجراء بمقتضاه
﴿ صورة منشور المالية نمرة ١١١ ﴾

سبق النشر من نظارة المالية فى ٨ ابريل سنة ١٨٨٨ بوجوب استعمال الورق التمنه الجديد الوارد من اوربا فئة الثلاثة قروش مثل الورق المصرى الذى من هذه العينة ويسرى العمل بما ذكره لأن وجبت انه يوجد أيضاً من ذلك فئة الستة قروش على هيئة الورق البادى ذكره تماماً ويزيد عنه فى العرض ضعف مقداره

وحيث ان الفئة المحكى عنها مقررة للضمانات وقوائم المزايدات والفتاوى الشرعية وغيرها من الانواع المصرح بها فى لأئحة التمنه المرعية الاجراء

فبدلا عن تكليف الحكومة بطبع أوراق اخرى من فئة الستة قروش مع وجودها كما بدى تراءى ان يستعمل الورق الجديد الذى من الفئة المذكورة أيضاً مثل ورق التمنه الموجود من هذه الفئة واعتبار كليهما على حد سواء ولزم تحريره لسعادتكم للمعلومية واعلان من يلزم بذلك

وطلب اللازم من المالية للمبيع حسب القواعد المتبعة اسوة باقى أوراق التهمة المستعملة بالحكومة

(منشور نمرة ٢١٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٣٠ يولييه سنة ١٨٨٨)

بمراعاة الميعاد المحدد لقبول العملة الفضة القديمة وعدم قبولها ابتداء من أول اغسطس سنة ١٨٨٨

المسطر بعد صورة المنشور الصادر من نظارة المالية لمصالح الحكومة بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٨٨٨ نمرة ١٠٣ تذكر أن الميعاد المحدد نهائياً لقبول العملة الفضة القديمة وهو لغاية ٣١ يولييه سنة ١٨٨٨ واقتضى تحريره لحضرتكم العلم بما فيه بالمدرسة طرفكم والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٠٣ ﴾

نرجوكم ان تذكروا الصيارف الذين تحت ادارتكم بأن يتبعوا بالدقة أحكام المنشور الصادر من هذا الطرف فى ١٨ فبراير الماضى نمرة ٩٩ الذى محدد به تاريخ ٣١ يولييه الجارى ميعاداً نهائياً لقبول العملة الفضة القديمة وان تنهوا عليهم بعدم قبول العملة المذكورة من أول اغسطس القابل

(منشور نمرة ٢١٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٠٥ (٢٧ اغسطس سنة ١٨٨٨)

بضرورة التمييز من المستودعين او ارباب المعاشات

المسطر بعد صورة المنشور الصادر من نظارة المالية لمصالح الحكومة بتاريخ ٦ اغسطس سنة ٨٨ نمرة ١٦٦ بعدم تعيين مستخدمين نشاوبين الا بعد خابرة المالية والاستحصال منها على الاقرار بتعيينهم واقتضى تحريره للعلم بما فيه بالمدرسة طرفكم والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٦٦ ﴾

قد علم ان بعض النظارات والمصالح الميرية جارية مباشرة تعيين مستخدمين نشاوبين منهم بصفة ظهورات ومنهم بصفة تمليك عوضاً عن اخذهم من مستودعى الميرى أو من ارباب المعاشات وحيث ان هذا مخالف لما صدرت به اوامر مجلس النظار عن هذا الخصوص ويترتب عليه زيادة مصاريف على الخزينة قد تقرر على وجه الاطلاق انه من الآن فصاعداً لا يسوغ تعيين مستخدمين

سواء كانوا تخلية او ظهورات ممن لم يسبق لهم الخدمة الميرية اما اذا دعت الضرورة لثمين احد من النشاي فقبل الحاقه باى مصلحة يجب مخابرة المالية عنه والاستحصال منها على الاقرار بتعيينه وليكن معلوماً بان الخروج عن هذه القاعدة باى حال من الاحوال يترتب عليه ملزومية رئيس المصلحة شخصياً بماهية المستخدم الذى من هذا القبيل من حين الحاقه لتاريخ صدور تصريح المالية بقبول التعيين أو مدة اقامته بالعمل ان لم يحصل الاقرار عليه واقضى تحريره للمعلومية واتباع الاجراء على وجه ما ذكره

(منشور نمرة ٢١٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٠٥ (٢٨ اغسطس سنة ١٨٨٨)

امر عال بان اجراءات المحافظين والمديرين هي باسم نظار الدواوين التابعين لها

المسطر بعد صورة الامر العالى الوارد للنظارة بمكاتبة مجلس النظار نمرة ١٨ الفاضى بأن اجراءات المحافظين والمديرين في دائرة محافظاتهم ومديرياتهم هي باسم كل من حضرات النظار وبالتيا به فلاحاطة به نشر في تاريخه لفروع النظارة وبالجملة هذا لحضرتكم

﴿صورة مكاتبة مجلس النظار نمرة ١٨﴾

مرسل مع هذا لسعادتكم صورة الامر العالى الصادر بتاريخ ٥ ذى الحجة سنة ١٣٠٥ (١٣ اغسطس سنة ١٨٨٨) الفاضى بأن اجراءات المحافظين والمديرين في دائرة محافظاتهم ومديرياتهم هي باسم كل من حضرات النظار وبالتيا به لاجراء مقتضاه فيما يخص نظارة المعارف اقدم

﴿صورة أمر عال﴾

نحن خديوى مصر

حيث ان كل محافظ وكل مدير هو النائب الوحيد عن هيئة الحكومة في المحافظة او المديرية لوكولة لعهده وجميع الموظفين الموجودين في المحافظات والمديريات واجب عليهم الاذعان لسلطة المحافظ او المدير ايا كانت النظارة التابع لها هؤلاء الموظفون فبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

اجراءات المحافظين والمديرين في دائرة محافظاتهم ومديرياتهم هي باسم كل من نظار دواوين حكومتنا وبالتيا به عنه

(المادة الثانية)

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه
صدر بسرأى رأس التين في ٥ ذى الحجة سنة ١٣٠٥ (١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨)

(منشور نمرة ٢١٥)

صادر بجمع فروع النظارة بتاريخ ٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٠٥ (٣٠ أغسطس سنة ١٨٨٨)
بتحديد أول يناير سنة ١٨٨٩ ميعاداً للمطالبة بالحقوق المكتسبة في السودان

المسطر أدناه صورة الامر العالى الوارد للنظارة بمكاتبة رئاسة مجلس النظار نمرة ٢٠ الفاضى
بتحديد ميعاد للمطالبة بالحقوق المكتسبة في السودان فالاحاطة به نشر في تاريخه فروع النظارة
وهذا لحضرتكم

﴿ صورة مكاتبة مجلس انظار نمرة ٢٠ المؤرخة في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٨ ﴾
مرسل مع هذا لسعادتكم صورة من الامر العالى الصادر في ٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٥
و ٨ أغسطس سنة ١٨٨٨ الفاضى بتحديد ميعاد للمطالبة بالحقوق المكتسبة في السودان على حسب
الكيفية المتصوص فيها فيه لاجراء مفتضاء فيما يخص بنظارة المعارف أقدم

(صورة امر عال)

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٨ وحيث انه تخصص لاجل احتياجات
السودان وما يترتب عليها من التعهدات مليون جنيه مصرى من أصل الساقفة المضمونة البالغ قدرها
تسعة ملايين جنيه انجليزى ونظراً لكون مبلغ تسعماية وأربعين الف جنيه مصرى قد صرف في
هذا الخصوص وان الباقي بلا صرف لغاية الآن البالغ قدره ستون الف جنيه يزدعماً يلزم لتصفية
المعاشات وماهيات الاستيداع أو المكافآت المتعلقة بالسودان وسداد الطلبات الجارى مراجعتها الآن
هذا ان كفى

فتناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى)

ابتداء من أول يناير سنة ١٨٨٩ لا يسوغ لاي محكمة كانت ان تقبل من أى شخص اقامة

دعوى لاي سبب أو بأى حجة سواء كان على الحكومة أو على مصالحها بخصوص المبالغ التى صار دفعها للخزائن الميرية بالسودان أو بخصوص التراكات وعلى وجه العموم بخصوص كافة التعمهات التى التزمت بها الحكومة فى السودان أو الحقوق المكتسبة بوجه من الوجوه فى كافة انحاء القطر المذكور

(المادة الثانية)

لا تسرى أحكام المادة السابقة على رجال العسكرية فى أى رتبة كانوا ولا على الموظفين والمستخدمين المملكين الذين يمكنهم اثبات حقهم فى معاش تقاعد أو ماهية استيداع أو مكافأة طبقاً لأحكام القوانين واللوائح المتبعة

(المادة الثالثة)

أحكام أمرنا هذا نافذة المفعول بصرف النظر عن كافة الاحكام المخالفة لها المدونة فى القوانين واللوائح المتبعة

(المادة الرابعة)

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه
صدر بسرائى رأس التين فى ٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٥ و ١٨ اغسطس سنة ١٨٨٨

(منشور نمرة ٢١٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٣٠ اغسطس سنة ١٨٨٨)

عن تحرير شهادات الاجازات فى نفس أيام الاقطاع وأيام العوده

علم من شهادات الغياب المحررة من بعض مستخدمى المدارس الذين تصرح لهم بأجازات ان تحرير تلك الشهادات وقع فى تاريخ سابق على يوم ابتداء الاجازة التى أقر المستخدم بأنه انقطع فيه بمعنى انه اذا كان ابتداء الاجازة فى يوم ١٠ اغسطس سنة ١٨٨٨ مثلاً فتحرير شهادة الغياب كان فى يوم ٥ منه مذكوراً بها انه انقطع عن أشغاله من يوم ١٠ اغسطس سنة ١٨٨٨ المذكور ثم ترد للنظارة مصدقاً عليها من ناظر المدرسة فى تاريخ قبل ذلك اليوم أيضاً كما انه شُهِد ان بعض المستخدمين الذين تصرح لهم بأجازات قصيرة المدة يخرجون شهادتى الغياب والحضور فى تاريخ واحد بمعنى انهم يذكرون فى شهادة الغياب انه وقع فى ١٢ يولييه مثلاً وفى شهادة الحضور انه حصل فى ٢٠ يولييه وكتابهما مؤرخة فى ٢٥ منه وترد للنظارة مصدقاً عليها من ناظر المدرسة

في هذا التاريخ أيضاً وحيث ان الغرض من وضع تلك الشهادات هو أن المستخدم في نفس يوم قيامه للاجازة يحرر شهادة الغياب يقر فيها انه اقطع عن أشغاله ابتداء من ذلك اليوم كما انه في يوم حضوره يحرر شهادة الحضور يقر فيها انه حضر لمباشرة أشغاله ابتداء من اليوم المذكور وليس الغرض ان تكون تلك الشهادة عبارة عن صورة تكتب مطلقاً في أى وقت شاء المستخدم فتلقت حضرات نظار المدارس الى ملاحظة ذلك من الآن فصاعداً لعدم الخروج عن الغرض الاصل من وضع هذه الشهادات وقد نشر ذلك لجميع فروع النظارة وهذا لحضرتكم للعمل بمقتضاه

(منشور نمرة ٢١٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٨)
عن مواعيد دفع المصروفات بالمدارس العليا والثانوية في سنة ١٨٨٨ — ١٨٨٩ المكتتية

قرار

نظارة المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من النظارة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ٨٧ نمرة ٦٩ بكيفية دفع المصروفات المقررة على التلاميذ في المدارس العليا والمدارس الثانوية الذي مقتضى المادة الثانية منه ان في كل سنة تحدد مواعيد الدفع بقرار يصدر عنها من النظارة بحسب مقتضى الاحوال

﴿ قد تقرر ما هو آت ﴾

(المادة الاولى)

تدفع المصاريف المذكورة عن السنة المكتتية المقبلة الداخلة في سنتي ٨٨ و ٨٩ في المواعيد الآتية القسط الاول — عند الدخول في اول السنة المكتتية المذكورة

القسط الثاني — في اول يناير سنة ١٨٨٩

القسط الثالث — في اول ابريل سنة ١٨٨٩

على قلم عربي تنفيذ هذا القرار

المسطر بما يله صورة القرار الصادر من النظارة بتاريخ ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٠٥ (٢٢ يولييه سنة ٨٨) نمرة ٩٦ بشأن تحديد ميعاد دفع مصروفات التلاميذ في السنة المكتتية الداخلة في سنتي ٨٨ و ٨٩ فلاجل العلم به قد نشر في تاريخه لفروع المدارس وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء بمقتضاه في المدرسة نظارتكم في هذه السنة المكتتية

(منشور نمرة ٢١٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٣٠٦ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٨)
عن ضرورة كتابة الرخصات على ورق تمغة

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية الى مصالح الحكومة بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ١٦٧ بوجوب مراعاة تحرير الرخصات والاوراق الاخرى المتخصص عنها في المنشورات السابق صدورها على ورق تمغة تطبيقاً لتلك المنشورات واقتضى تحريره للعلم بما فيه بالمدرسة طرفكم والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٦٧ ﴾

المنشور نمرة ١١٩ والمنشورات المرسلة بعده الحاقاً له المتعاقبة برسوم التمغة تقضى على الخصوص بتحرير الرخصات على ورق تمغة من قسمة ثلاثة قروش لكنه قد لوحظ بأنه رغمًا عما تحرر للمصالح بالثأ كيد عليها بتنفيذ هذه الاحكام طبقاً للقرارات الصادرة من مجلس النظار فان هذه المصالح تقبل عرضات على ورق عادة ماحقاً بها الورقة التمغة على ياض وبما ان هذه الطريقة ليست مطابقة لتعليمات السالف اعطاؤها عن هذا الخصوص فيجب على رؤساء المصالح أن لا يتبلوا الرخصات والاوراق الاخرى التي على مقتضى نص المنشورات المذكورة اعلاه الا اذا كانت محررة على ذات ورقة التمغة

(منشور نمرة ٢١٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٣٠٦ (٣٦ سبتمبر سنة ١٨٨٨)
بتحرير استمارات توريد النقود على ورق عاده بناء على ما رآته نظارة المالية

حيث ان استمارات توريد النقود نظير ايرادات متنوعة نمرة ١٨٩ التي كان جارياً استعمالها انتهى الموجود منها بالنظارة ويطلب المقدار الكافي منها من المالية وردت افادتها المؤرخة في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٨ بأنه تراءى بها موافقة عدم استعمال تلك الاستمارات اكفاء باستعمال حوافظ من ورق أبيض يحرقها وموردو النقود وتعطى لهم الايصالات اللازمة من دفتر القسمة حسب الجارى وحيث انه بناء على ذلك تشر للدارس بأنه عند انتهاء ما يكون موجوداً بها من هذه الاستمارات يستعاض عنها بحوافظ من ورق عاده كما ذكر فهذا لحضرتمكم للعاومية بذلك والاجراء على مقتضاه

(منشور نمرة ٢٢٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٧ محرم سنة ١٣٠٦ (٣ أكتوبر سنة ١٨٨٨)
ارسال من يطلب أجازة مرضية أو إحالة على المعاش على القومسيون الطبي مباشرة بمكاتبة من المدرسة

لما كان منشور المالية الصادر بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٨٨٨ نمرة ١٦٠ محاسبية بناء على ماقرره مجلس النظارة بمجلسه المتعقد في ١٦ يناير سنة ١٨٨٨ مقتضاه ان كل مستخدم يطلب أجازة مرضية أو إحالة على المعاش بسبب عدم قدرته على الخدمة يجب عليه ان يحضر امام قومسيون طبي وان يكون ذلك في مصر بواسطة حضوره امام قومسيون القصر العيني وفي المحافظات والمديريات يكون القومسيون المذكور مؤلفاً من مفتش صحة المديرية وحكيم الاستنبالية وان لا يستثنى من ذلك الا المستخدم الذي تكون حالة مرضه جسيمة جداً بحيث لا تسمح له بالحضور امام القومسيون الطبي وفي هذه الحالة يصير الكشف عليه في محله بمعرفة طبيين تابعين لإدارة الصحة كتب من النظارة لمصلحة الصحة العمومية بتاريخ ١٩ ستمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ٥٥ بأن تأذن استبالية القصر العيني بأن تقبل مايرد لها من المكاتبات من طرف حضرات نظار مدارس مصر مباشرة بهذا الشأن وان ترسل لها الشهادات التي تحرر من القومسيون مباشرة ايضاً مع صدور الامر منها كذلك لقومسيونات محافظة اسكندرية والمديريات بقبول تلك المكاتبات من نظار مدارس تلك الجهات وارسال الشهادات المتعلقة بذلك مباشرة ايضاً وحيث انه علم بما ورد من المصلحة المذكورة بتاريخ ٢٧ ستمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ٥٩ انها اصدرت الاوامر اللازمة لفرعها بذلك فانضى نشره لفرع النظارة للاجراء على مقتضى ما ذكر وهذا لحضرتكم للعمل بمقتضاه

(منشور نمرة ١٢١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢ صفر سنة ١٣٠٦ (١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٨)
بأحالة طلبات الاجازات على عموم الحسابات بالمالية للاقرار بأن الاجازة مستحقة لطلابها

المسطر اذناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ١٩ ستمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ١٦٨ محاسبية بشأن إحالة طلبات الاجازات على ادارة عموم الحسابات بالمالية للنظر فيها حسب الكيفية الميئنة فيه فانضى تحريره لحضرتكم للعلم به

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٦٨ ﴾

انه لاجل ان يكون تأويل لائحة الاجازات متساوياً في النظارات ومصالح الحكومة وحتى لا تلتزم نظارة المالية في بعض الاحوال ان تاقض في اجازات قد تصرح بها فيقتضى من الآن فصاعدا عدم التصريح باجازة ما قبل الحصول من نظارة المالية على شهادة تدل على ان الاجازة مستحقة لطلابها وعلى ذلك فطلبات الاجازات التي تقدم يجب احالتها على ادارة عموم الحسابات المصرية بدون ان تصحب بافادات الارسال ويكتفى بالتأشير عليها بهذه اللفظة (محالة للنظر فيها) ويرسل في الوقت ذاته مع الطلب كشف محرر من واقع البيانات الواردة بالملفات الشخصية بمدد خدمات المتوظف او المستخدم طالب الاجازة ويعتبر في ذلك يوم ١٤ مايو سنة ١٨٨١ الذي هو تاريخ صدور اللائحة الاولى للاجازات ويتوضح ايضا بكشف مقدار الاجازات الذي استحصل عليها من ذلك التاريخ

(منشور نمرة ٢٢٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٢ صفر سنة ١٣٠٦ (١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٨)

بتوريد متحصلات الفروع بخزنة النظارة اول بول لتوريدها للمالية في المياد المحدد

انه لاجل عدم بقاء تقود فروع النظارة من المتحصلات رأينا لزوم توريد التقود المذكورة بخزنة الديوان أول بأول حتى يصير توريدها بخزنة المالية في المياد المحدد فلهذا صار النشر عن ذلك لفروع النظارة وهذا لكم للاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٢٢٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٣ نوفمبر سنة ١٨٨٨)

باحساب مصروفات التلاميذ الذين ينتقلون الى مدرسة اخرى او قسم آخر مما يجب عليهم دفعه

المسطر ادناه صورة الامر الصادر من النظارة بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٨ نمرة ١٠٦ بشأن ما هو موضح فيه فاعلموه واتبعوا الاجراء بمقتضاه في احتساب المصروفات للتلاميذ الذين ينتقلون بمدركتكم من قسم الى آخر ثم من الآن فصاعدا يصير اخطار كل مدرسة ينقل اليها اي تلميذ من طرفكم بمقدار المبقى له من المصروفات لاحتسابها اليه بها حسبما كتب في تاريخه لجميع المدارس عن ذلك

﴿ صورة الامر الصادر من النظارة ﴾

بعد الاطلاع على القرار الصادر من النظارة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ٨٧ نمرة ٦٩ المتعلق بكيفية دفع المصروفات المقررة على التلاميذ في المدارس العليا والمدارس الثانوية

﴿ امرنا بما هو آت ﴾

(المادة الاولى)

كل تلميذ ينقل من قسم الى آخر سواء كان من القسم الخارجى الى القسم الداخلى او بالعكس او ينقل من مدرسة الى اخرى سواء كان انتقاله من قسم داخل الى قسم خارجى او بالعكس ينبغي ان يحتسب له في القسم المتقول اليه او المدرسة المتقول اليها ما يتبقى له مما سبق دفعه من المصروفات عن القسم المتقول منه أو المدرسة المتقول منها

(المادة الثانية)

قد ألغيت المادة الرابعة من القرار السابق صدوره الى نصها
كل تلميذ ينقل من قسم الى آخر سواء كان من القسم الخارجى الى القسم الداخلى او بالعكس اذا صادف انتقاله في أثناء احد الاقساط المذكورة يحصل منه القسط عن القسم المتقول اليه كاملاً بصرف النظر عما دفعه عن القسم المتقول منه

(المادة الثالثة)

على قلم عربى تنفيذ هذا الامر

(منشور نمرة ٢٢٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣ ربيع الاول سنة ١٣٠٦ (٧ نوفمبر سنة ١٨٨٨)

تعيين المسيو موتان مأموراً للدروس بالمدارس والمكاتب

حيث ان انتظام حركة التعليم في المدارس وتحسين التربية فيها من الأمور المهمة الواجب الاعتناء بها لتكون لظلمات التعليم وتربية الشباب في جميع المدارس على نسق واحد وحيث ان المسيو موتان الذى كان مأموراً ادارة دروس المدارس العالية هو ممن دربوا على ذلك قد رأيت النظارة موافقة تعيينه بوظيفة مأمور ادارة الدروس بالمدارس والمكاتب وقرر ذلك مجلس النظارة بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٢٢ صفر ١٣٠٦ (٢٧ اكتوبر سنة ١٨٨٨) كما وردت به افادة رياسة

الجلس المؤرخة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٨ نمرة ٣٥ ولهذا صدر الاذن بتعيينه في هذه الوظيفة من أول نوفمبر سنة ١٨٨٨ وبما ان وظيفته من شأنها النظر فيما يخص التربية والتعليم بجميع متعلقاتها فلاجل المعلومية بما ذكر واعطاء حضرته ما يطلبه من الاستعلامات في كل مدرسة اقتضى النشر بذلك لجميع فروع النظارة وهذا لحضرتكم

(منشور نمرة ١٢٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٤ ربيع الاول سنة ١٣٠٦ (٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨)

عن عدم استبعاد مدد المستخدمين قبل المعاملة على لائحة المعاشات الصادرة سنة ١٨٨٧

المسطر أدناه صورة الافادة الصادرة من نظارة المالية بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٨ نمرة ١٧١ محاسبة بشأن عدم استبعاد مدد الخدمات التي أداها المستخدمون الذين قبلوا المعاملة على لأئحة المعاشات الملكية الصادرة بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ بالحكومة قبل استخدامهم بالبراني لا بالمعاش ولا بالمكافأة حسب الكيفية المبينة فيها فعليه اقتضى تحريره لحضرتكم لانه مستخدمى المدرسة الذين قبلوا المعاملة على هذه اللائحة بذلك رسمياً وأخذ القول من كل منهم على هذا بما يفيد معلومته به وان كان له مدة كان مستخدماً فيها بالبري قبل استخدامه بالبراني وحذفت من الاسمارة المقدمة منه ببيان الفرق الكائن فيما بين اليوم الاحتياطي والمائة خمسة بحرر كشف عنها وبيان الفرق المستحق عليها حسب رسم الاسمارة السابق تقديمها ويرسل للنظارة لاجراء مقتضاه وفي تاريخه نشر لباقي المدارس عن ذلك وهذا لحضرتكم للاجراء بموجبه

﴿ صورة افادة المالية نمرة ١٧١ محاسبة ﴾

حيث ان بعض المستخدمين الذين قبلوا المعاملة حسب لأئحة المعاشات الصادرة في ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ لم مدد خدمات بالحكومة قبل استخدامهم براني وهذه المدد صار حذفها من الاسمارة المقدمة منهم ببيان الفرق الكائن بين اليوم الاحتياطي السابق استقطاعه والمائة خمسة بناء على ما كان يقرر باللجنة المالية في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٧ نمرة ٩٠٩ وحيث ان ادارة عموم الحسابات قدمت مذكرة الى اللجنة المالية بشأن هذه المسألة وتقرر منها في ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٨ نمرة ٤٥٩ بوجوب عدم استبعاد الخدمات التي ادوها المستخدمون المذكورون بالحكومة قبل استخدامهم بالبراني لا بالمعاش ولا بالمكافأة والنهاء الرأى الصادر منها بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٧ نمرة ٩٠٩ فاللازم هو طلب كشف من المستخدمين الذين لم خدمات بالحكومة أعقبها خدمة براني وسبق حذفها من الاسمارة المقدمة منهم بالفرق الكائن بين اليوم

الاحتياطي والمالية خمسة عن مدد خدماتهم بإيضاح المدد المذكورة والفرق المستحق عليها حسب رسم الاستمارات السابق تقديمها منهم وبعد مراجعتها على ما بالملفات الشخصية وتأثير عليها بما يفيد الصحة ترد بالأفادة لتخصيص هذا الفرق على المدة الباقية من الثلاث سنوات المقررة لتسديد الفرق المذكور
ولذا اقتضى ترقيمه لسعادتكم بما ذكر أقدمه

(منشور نمرة ٢٢٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٦ (١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٨)
بالناء القومسيون الطبي الذي كان باسبتيالية مصر وتشكيل قومسيون بدله بمصلحة الصحة في كل يوم سبت وثلاثاء من الساعة ١٠ صباحا الى الظهر

المسطر اذا دأب صورة الافادة الواردة من مصلحة الصحة بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ١٤٢ منشورات بشأن الغاء القومسيون الذي كان مشكلا باسبتيالية مصر للكشف على المستخدمين وطالبي الاحالة على المعاش وتشكيل قومسيون آخر بدله بإدارة الصحة يكون انعقاده في يومي السبت والثلاثاء من كل اسبوع من الساعة ١٠ لحسد الظهر حسب الكيفية المبينة في تلك الافادة فعليه اقتضى تحريره لحضرتكم للعلم بها والاجراء بمقتضاها فيما يختص بمستخدمي المدرسة

﴿ صورة افادة الصحة نمرة ١٤٢ ﴾

حيث ان القومسيون الذي كان مشكلا باسبتيالية مصر للكشف على المستخدمين والطالبين الاحالة على المعاش بمصر قد صار لقوه وتشكل بدله قومسيون بالادارة يكون انعقاده في يومي السبت والثلاثاء من كل اسبوع من الساعة ١٠ لحسد الظهر وصدر امر المالية في أول نوفمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ٢١٦٣ أفرغيا بالاعتقاد وقد نشر للجهات في تاريخه لترسل طلبات الكشف على المستخدمين الذين يكونون بالحروسة للمصلحة ومن يكونون طالين لأجازات مرضية فن يكون منهم في امكانه الحضور للمصلحة يوضح في طلب الكشف عليه ذلك والجهة المقيم بها ومن لا يمكنه الحضور يوضح في الطلب ذلك بمراعاة التنبيه عليه بالحضور في اليوم المقبل من أيام انعقاد القومسيون واما المستخدمين المطلوب احالهم على المعاش فينتبه عليهم بالحضور للمصلحة بدون استثناء ويصير التوضيح بهذا في الطلبات التي ترد فاقتضى ترقيمه بما ذكر ونرجو اخطار اقسام وفروع النظارة بمصر بذلك

(منشور نمرة ٢٢٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٦ (٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨)
بتحضير الدروس في كراسات لتلمي على التلاميذ في أوقات خارجة عن حصص الدروس

ان بعض العلوم الجارى تدريسها بالمدارس ليس له كتب موزعة على التلاميذ مختصة بما هو مقرر تعليمه ليتلقى الدروس فيها واذلك التزمت الخوجات ان يستحضروا الدروس المقررة عليهم مجيئها أو تلخيصها من الكتب المؤلفة في تلك العلوم فبعضهم ياقبها للتلاميذ شفهيًا وبعضهم يعلمها لهم في حصة الدرس ولا يخفى ما في كلتا الحالتين من ضياع الوقت لان من يلقى درسه شفهيًا لا يثبت ما يلقى في أذهان المتعلمين لأن الالفاظ أعراض سيالة تقضى بمجرد النطق بها ما لم تقيد ومن يلقى الدرس يصرف معظم الحصة في الاملاء حتى لا يبقى وقت يسع لاقاء الدرس حسبما تقضيه حالته فيضطر الى ان يلقى بطريقة غير شافية تبيأ لما بقى من الزمن اذ انه يقضى الحصة كلها في الاملاء ويؤجل الدرس الى حصة أخرى وحينئذ يصرف الوقت دون ان تستفيد التلاميذ من هذه العلوم الافادة المقصودة فيزمنها الحدود فلاجل منع ذلك رأينا انه يجب على كل من هؤلاء الخوجات ان يكتب الدرس قبل وقته في كراسة يبين فيها اسم العلم وبيان الفصل (الفصل من السنة الدراسية) وتاريخ اعطاء ذلك الدرس وعدده تايما في هذا العدد نمرة مسلسلة للعلم في كل فصل على حدته بحيث تكون هذه الكراسة مشتملة على الاشكال التي يرسمها الخوجة على النخبة ان اقضى الدرس ذلك ثم يلقى الدرس شفهيًا في الحصة المقررة له ويترك الكراسة لضابط الفصل (مساعد التدريس) فان لم يمكن يتركها لقلقة المكتب لتكتبها التلاميذ في اوقات المذاكرة أو في غيرها من الاوقات الغير المخصصة للدروس وبذلك تكون كل اوقات الحصص مصروفة فيما خصصت له مع الافادة التامة على الوجه المرغوب وبناء عليه صار نشره لقروغ النظارة وهذا لحضرتكم تعلموه وتعلموا حضرات الخوجات للعمل بما فيه م

(منشور نمرة ٢٢٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٨)
بشأن اسماء ارباب المعاشات الذي ارسلته المالية للبتين منهم

المسطر بعد صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٨ نمرة ١٧١

محاسبة بشأن استخدام ارباب المعاشات بمصالح الحكومة عند اللزوم فاقضى تحريره لمضرتكم للعلم به

﴿صورة منشور المالية نمرة ١٧١﴾

مرسل لمضرتكم طيه جدول ببيان اسماء ارباب المعاشات الذين يسوغ استخدامهم عند اللزوم وسترسل لكم نظارة المالية في كل سنة اشهر كشفاً بالتدريجات التي يلزم اجراؤها بالجدول المذكور بناء على استخدام أو وفاة البعض من الاسماء المدرجة فيه فيقتضى الملاحظة بأن يصير اجراء هذه التعديلات في الجدول بدون تأخير حتى يكون معلوماً على الدوام ما يكون باقياً فيه من ارباب المعاشات تحت الاستخدام عند الاقضى وعليه فاذا مست الحاجة لاستخدام احد بالمصلحة ادارتكم من ارباب المعاشات المدرجة اسماءهم بالجدول البادى ذكره يلزم مخابرة نظارة المالية عنه في اواخر الشهر لاختطاره بالتوجه لها في الميعاد المعين

(لم يدرج هنا الكشف للنوء عنه في هذا المنشور لحصول تغيير كثير فيه)

(منشور نمرة ٢٢٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

عن اعادة نشر منشور استعواض القومسيون الذي كان باسبائيه مصر بقومسيون آخر بمصلحة الصحة لوقوع تحريف فيه

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من ادارة الصحة العمومية بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ٨٨ نمرة ١٥٥ بدل المنشور الصادر منها بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ٨٨ نمرة ١٤٢ بشأن الغاء القومسيون الذي كان مشكلاً باسبائيه مصر للكشف على المستخدمين وطالبي الاحالة على المعاش واستعواضه بقومسيون آخر بدله شكل بادارة الصحة يكون انعقاده في يومى السبت والثلاثاء من كل اسبوع من الساعة ١٠ لحد الظهر وذلك بالنظر لحصول تحريف في المنشور الاول فعليه اقضى تحريره لمضرتكم للعلم به والاجراء حسبها فيه

﴿صورة المنشور﴾

بما ان المنشور الصادر في ٧ نوفمبر سنة ٨٨ نمرة ١٤٢ حصل فيه تحريف فقد صار تصحيحه بالأتى حيث ان القومسيون الذى كان مشكلاً باسبائيه مصر للكشف على المستخدمين والطالين الاحالة على المعاش بمصر قد صار لغوه وتشكل بدله قومسيون بالادارة يكون انعقاده في يومى السبت والثلاثاء من كل اسبوع من الساعة ١٠ لحد الظهر وصدر امر المالية في اول نوفمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ٢١٦٣ افرنجياً بالاعتقاد وقد نشر للجهات في تاريخه لترسل طلبات الكشف على المستخدمين الذين يكونون بالحروسة للصحة ومن يكونون طالين اجازات مرضية فن يكون منهم في غير مكانه الحضور للصحة يتوضح في طلب الكشف عليه ذلك والجهة المقيم بها ومن يمكنه الحضور

يوضح في الطلب ذلك بمراجعة التنبيه عليه بالحضور في اليوم الذي يكون مقبلاً من أيام انقضاء القومسيون واما المستخدمون المطلوب احالتهم على المعاش فينبه عليهم بالحضور للمصلحة بدون استثناء وبصير التوضيح بهذا في الطلبات الذي ترد فاقضى ترقيته بما ذكره

(منشور نمرة ٢٣٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٥ ربيع اثناني سنة ١٣٠٦ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨)
بانرفت الخدمة الخارجين عن هيئة العمال والظهورات يكون بدون مجالس تأديب

المسطر أدناه صورة المنشور الصادر من المالية بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ١٠٤ ادارة بشأن عدم جعل المستخدمين الظهورات والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وعلى العموم كافة الخدمة الذين ليس لهم حق في المعاش تحت سلطة مجالس التأديب حسب الكيفية المبينة فيه فعليه اقضى تحريره لحضرتكم للعلم به

﴿ منشور المالية نمرة ١٠٤ ﴾

حيث انه عند ما يحتاج الحال لرفت مستخدم خارج عن هيئة العمال بسبب خطأ تأديبي أو غيره وقع منه يحصل التوقف من كثير من رؤساء المصالح في العمل بالسلطة المطعاة لهم دون غيرهم وما ذلك الا لأأويلهم اللوائح التي تشكلت بمقتضاها مجالس التأديب تأويلا غير حقيقي فقد قرر مجلس الظاهر بمجلسه المتعقدة في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٨ و ٢٢ صفر سنة ١٣٠٦ تذكير رؤساء جميع مصالح الحكومة بأحكام القرار الصادر منه في ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٤ الذي تصرح لهم فيه بأن يرفقوا أو يمينوا أو يفلوا من تلقاء أنفسهم وعندما تدعو الضرورة لذلك جميع الخدمة السائرة التابعين لهم ثم استلغات أنظارهم الى هذا الامر وهو ان مجالس التأديب لم يكن القصد من تشكيلها الا حفظ واحترام حقوق مستخدمي الحكومة الجاري استقطاع اليوم الاختياطي من ماهياتهم ولهم والحالة هذه حق في المعاش بالنظر لمدد خدمتهم وعليه فلا حاجة لجعل المستخدمين الظهورات والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وعلى العموم كافة الخدمة الذين ليس لهم حق في المعاش تحت سلطة مجالس التأديب المحكى عنها فبناء على ما تقدم أرجوكم اتباع هذا القرار بالدة وارسال افادة بوصول هذا المنشور اليكم

(منشور نمرة ٢٣١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨)
بمحاكمة ارباب المعاشات الذين يمينون في خدمات وتقية امام مجالس التأديب

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ١٠٥
ادارة بشأن محاكمة ارباب المعاشات الذين يمينون بخدمات وتقية في مجالس التأديب اذا وقعت منهم
جنح تستلزم رقبهم فاقضى تحريره لحضرتكم للعلم بما فيه
﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٠٥ ﴾

قد ورد بالمشور الرقيم ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ١٠٤ انه لا اقتضاء لان يحال على مجلس
التأديب المستخدمون الموقنون والخارجون عن هيئة العمال وبالاجمال كل من ليس له حق في
المعاش ومع ان هذا البيان الاخير هو واضح جداً وليس فيه أدنى التباس انما لاجل ازالة كل شبهة
تطراً على مصالح الحكومة قد رؤى لزوم استاقتها نحو ارباب المعاش الذين يمينون في خدمات
وتقية فهو لا اذا توقع منهم جنح تستلزم رقبهم يجب محاكمتهم في مجالس التأديب واحالتهم على المجالس
الخصوصية لنظر فيما اذا كان يلزم حرمانهم من حقوقهم في المعاش وحيث انه في تاريخه نشر لجميع
المصالح فهذا لساداتكم للمعلومية واتباع الاجراء على مقتضاه

(منشور نمرة ٢٣٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨)
عن تعليم اللغة العربية بناء على الامر الوزاري نمرة ١١١ واخطار المدرسين بانهم لا يعملون التلاميذ الدروس اوقات
حصصهم بل يتركون الكراسي للضابط او القلفة لتلمية التلامذة وقت حصص المذاكرة

أمر النظارة الوزاري نمرة ١١١ الصادر بتاريخ ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٠٦ و ٢٩ نوفمبر
سنة ١٨٨٨ باعتماد التقرير والاستمارة المقدمين من اللجنة السابق تعيينها بالنظارة للنظر فيما يختص
بتعليم اللغة العربية بالمدارس الاميرية وتقرير ما ينبغي اتخاذه من الوسائل وما يلزم اتباعه من الطرق
للاوصول الى الغاية المقصودة من تدريسها قد جرى طبعه ومرسل لحضرتكم مع هذا نسخته
منه لحفظ واحدة منها بطرفكم وتوزيع باقيها على مدرسي هذه اللغة لكل واحد نسخة بحيث يتأثر
منه على النسخة التي تسلم اليه بما سيأتي

(قد استلمت هذه النسخة في تاريخه و قبلت العمل بموجبها فيما هو مخصص على) تحريراً في
ديسمبر سنة ١٨٨٥

ثم يوقع على هذا باستلام تلك النسخة وبعد ذلك يحفظ هذا المنشور ضمن محفوظات المدرسة
وقد صار النشر عن ذلك لباقي المدارس وهذا لحضرتكم للاجراء بمقتضاه فيما يتعلق بمدرستكم

﴿ صورة الامر الوزارى ﴾

الصادر من نظارة المعارف العمومية بتاريخ (٢٩ نوفمبر سنة ٨٨ نمرة ١١١)

(نحن ناظر المعارف)

بعد الاطلاع على الامر الصادر من النظارة بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ٤١١ للجنة
التي تعينت للنظر فيما يختص بتعليم اللغة العربية بالمدارس الاميرية وتقرير ما ينبغي اتخاذه من
الوسائل واتباعه من الطرق للوصول الى الغاية المقصودة من تدريسها وعلى التقرير المقدم من اعضاء
تلك اللجنة بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ٨٨ والاستشارة المرفقة معه المتضمنين بيان كيفية تلك الوسائل
والطرق قررنا ما هو آت

١٧٩

(المادة الاولى)

يعتمد العمل بمقتضى التقرير والاستشارة المتقدم ذكرهما في تعليم اللغة العربية بالمدارس الاميرية
والمكاتب الاهلية وقد تصدق عليها منا وارفقنا بهذا الامر

(المادة الثانية)

على نظار المدارس والمكاتب تنفيذ هذا الامر والاجراء بمقتضاه كل فيما يخصه

﴿ صورة أمر النظارة الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ٤١١ ﴾

لكل عضو من أعضاء اللجنة

من المعلوم ان اللغة العربية هي من أهم مواد التعليم الواجب الاعتناء بأمرها وزيادة الاهتمام
بتعلمها فانها الاساس المتين الذى عليه مدار المعاملات فى جميع أدوار العمر بهذه الديار وعليها
يتوقف نجاح التلميذ وتقدمه فى سائر اللغات والعلوم وبالاطلاع على الكتب الجارى استعمالها لتعليم
هذه اللغة وطرق التعليم المتبعة وجد انه يلزم نظرها فى لجنة مؤلفة من حضرات الشيخ حمزة فتح الله
مفتش أول العلوم العربية ومحمد أفندى صالح المفتش الثانى لهذه العلوم والشيخ حسن الطويل مفتش

عربي المكاتب الاهلية والشيخ حسين المرصفي مدرّس الادبيات بمدرسة دار العلوم حتى بعد مطالعة تلك الكتب والمداولة في هذه الطرق يقرّروا ان كانت الكتب المذكورة كافية لتجّاح التلاميذ ووصولهم للغاية المطلوبة أو لا وهل الطرق المتبعة موافقة لذلك أو يلزم تغيير تلك الكتب ووضع طرق أخرى خلاف هذه وما هو هذا التغيير والتعديل وحيث ان الغرض هو بلوغ الشبان الى الغاية التي يجب ان يبلغوها في هذه اللغة وتحصلوا بها على تحسين معاشهم فبالحكم انتم وخوجات العربي الذين ترون لزوم اتّحادهم معكم في هذا الامر من خوجات مدرّسى التجهيزية والمبتديان ونظار هاتين المدرستين أيضاً تفحصوا هذه المسألة بكل دقة وتعينوا الكتب اللازمة اتّباعها في جميع المكاتب الابتدائية وما فوقها من المدارس أيضاً مع ملاحظة ان ما يعطى للتلاميذ من ذلك لا يمتدّى الضرورى ويكون بنسبة المدة المهيئة للتعليم بحيث ان تعلم القواعد النحوية ينهى في الدرجة التحضيرية لمدرسة التجهيزية واما الصرف وعلوم البلاغة فما يلزم منها يتم اعطاؤه للتلاميذ في السنة الاولى التجهيزية وفي باقى السنين تكون أوقات اللغة العربية كلها منصرفة في التمرين والتطبيق والانشاء وحفظ ما يلزم حفظه مما يساعد على توسيع الذهن واتساع معلومات التلميذ في اللغة مع بيان الكتب والمواد التي تستعمل لذلك واقتضى تحريره لحضرتكم للاجتماع في الاوقات التي تهيئونها بالحكم وتقرّروا تقريراً مستوفياً عن جميع ما ذكر وتقدموه للدويان وأول جلسة تقدمونها لذلك تكون في يوم السبت الآتى ٢٣ محرم سنة ١٣٠٦ (٢٩ سبتمبر سنة ٨٨) ولو تصادف غياب بعض الاعضاء في ذلك اليوم

صورة تقرير اللجنة المقدم للنظارة بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨

صاحب العطفة ناظر المعارف العمومية

عملاً بأمر عطوفتكم الصادر لنا بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ٨٨ عمرة ٤١١ قد اجتمعنا بالنظارة عدة جلسات للمداولة فيما يخصّ بتعليم اللغة العربية بالمدارس الاميرية وتقرير ما ينبغي اتّخاذ من الوسائل واتّباعه من الطرق للوصول الى الغاية المقصودة من تدريسها واستحضارنا عدداً عظيماً من معلمي هذه اللغة بالمدارس الابتدائية والتجهيزية والعالية وبعد المداولة في ذلك وطول المناقشة والبحث في فروع هذه المسألة المهمة رأينا من الواجب ان نعرض نتيجة ما انتهى اليه بحثنا كي اذا حسن لدى عطوفتكم يصدر الامر بما يكون نتيجة كمال اصلاح في سير التعليم فنقول غير خاف على عطوفتكم ان اللغة العربية تطلب لغاتين مختلفتين وقصدين متباينين والناس في طلبها في تفاوت كل فريق يؤم غاية مخصوصة ويتوجه لوجهة غير ما يتوجه لها الفريق الآخر وكل غايه من هاتين اللغتين لها وسائل مؤدبة لها ومقدمات توصل اليها بحيث لا ينبغي لطلاب وجهة منهما ان يخرج عن حدود الوسائل المؤدية اليها ويمتدّى الطرق المرسومة لها اما الغاية الاولى فهي معرفة اصول اللغة وفروعها واستخراج أسرارها المكنونة ودقائقها

الحقبة والوقوف على المذاهب المختلفة فيها ودلائلها والمناقشات الواردة عليها والتوصل الى معرفة حقائق الاعجاز ووجوه البلاغة المستودعة في كتاب الله وسنة نبيه الكريم واستنباط الاحكام الشرعية منهما وبالجملة الضلع من قنون هذه اللغة وما يتفرع عنها واتخاذها صنعة للانسان يشغل بها طول حياته ويقضى فيها أوقاته حتى يكون معدوداً من علمائها محسوباً من رجالها وهذا كما لا يخفى على عطفوتكم بحر زاخر ومجال واسع يحتاج طالب الحصول عليه الى دراسة كتب عديدة متنوعة أعدت لنيل هذه الغاية الشريفة من متون للحفظ وشروح للتوضيح وحواشٍ وتقارير لزيادة التفسير والتدقيق والاستدراك والتقدّر والتصحيح قد صفت تلك الكتب في قنون مختلفة من صرف ونحو ومعانٍ وبيانٍ وبديعٍ وعروضٍ وقافيةٍ وقرضٍ شعرٍ وانشاءٍ ومتنٍ لغةٍ وهذا مع الاسفار الكثيرة الموضوعة في قنون الادب بحيث يحتاج من يرغب في ممارسة هذه الكتب والاطلاع على ما خوت من المباحث وما اشتملت عليه من الدقائق الى صرف زمنٍ مديدٍ وعمرٍ طويلٍ وعنايةٍ عظيمةٍ حتى ينتهي به ادراك هذه الغاية العالية والحصول على تلك الامنية العظمى ولنعماء هي ونموذج هذه الغاية ما هو حاصل بمدرسة دار العلوم التي هي من أعظم المآثر لحكومة الحضرة الفخيمة الخديوية ومن أقوى المعدات لتشرع فوائدها العريضة الشريفة والقيام بما يجب لها من الحفظ والصيانة وكال البناء والاهايم

واما الغاية الثانية فهي معرفة ما يكفي من قواعد قنون اللغة في الاستعانة على فهم ما يكتب وكتابة ما يفهم في الاغراض المختلفة الدائرة بين الناس المتداولة في شؤونهم للتوصل بذلك الى قضاء لوازم الانسان في صناعته او وظيفته التي يتخذها سبيلاً لمعيشته في الهيئة الاجتماعية على درجة اكلٍ واسلوبٍ اوفقٍ وهذه الغاية هي المقصودة لتلاميذ المدارس الاميرية الذين هم معدون ليحصل قنون آخر يستدعيها القيام باحدى الخدم الاميرية او المعاشات الاهلية كأن يكون احدهم طبيباً او مهندساً او قانونياً او ذا صناعةٍ او غير ذلك من الاعمال التي تقتضيها الاحوال

وعلى هذا فالوسائل والمعدات التي تلزم لطالبي الغاية الاولى هي فوق ما يحتاج اليه اولئك التلاميذ في نيل مقصدهم الخصوصي فحملهم على العمل بطريقها والسير على موجها والدخول بهم في ميادين الجاهل وتكليفهم بتذليل صعابها وقطع عقباتها وحمل اعبائها قصر اوقاتهم المخصصة لتعليم هذه اللغة واشتغالهم بقنون آخر يستدعيها القيام بالاعمال التي رصدوا لاجلها كل هذا من غير شك موجب لضائع اوقاتهم وصرف زمن شبيبهم بلا كبير فائدة ومؤد حرماتهم من ثمرة الغايتين معا

وكفانا ذليلاً على هذا ما شاهدناه من النتائج السابقة التي اوصل اليها استعمال الكتب والطرق التي لا تلائم الغاية المقصودة لتلاميذ المدارس فقد جرى استعمال تلك الكتب الصعبة المشحونة بالتطويل والاستيفاء وذكر المذاهب والمناقشات وجمع المهم وغير المهم ولا ظهر عدم جدواها وضعف نتائجها بالنسبة لما هو محدود من الزمن للدراسة وملحوظ من الغاية استبدلت يكتب غيرها أملاً في الوصول بها الى النتيجة المرجوة ومع هذا كانت غايتها غاية ساقطاً ولم يزل هذا التغيير والتبديل

حاصلًا من مطول مختصر ومن مختصر لمطول ومن قديم حديث ومن حديث قديم حتى كان تكرر هذا التغير وكثرة الاضطراب والتبديل من موجبات ضعف الثمرة وتأخير سير التعلم عن الدرجة المرغوبة على الوجه الاكمل وجعله غير مستمر في السير على وتيرة واحدة فهو تارة في صعود واخرى في هبوط.

ولا تكرر انه قد نبغ من المدارس جملة رجال امتازوا بكمال الاقدار على احادة التجريب والانشاء ونفعوا واتفعدوا الفائدة المطلوبة ولكنهم قليل بالنسبة لعدد المتعلمين وكان من الممكن أن يصلوا الى عدد اكثر ومقدار أوفر لو اتبعت الطرق المناسبة ودام الاستمرار عليها فقله هذه النسبة هي من الدلائل على لزوم العدول عن تلك الطرق السابقة وتقرير طرق أخرى أيسر تناولاً واشمل تداولاً مع الثبات عليها بعد تقريرها فانه قد شوهد في نوب التغيرات التي حدثت في الكتب والطرق ان بعضها كان يقرب من ان يفيد الفائدة المرغوبة ولكن توارد التغير عليه قبل ان يتأصل ويستمر التعليم عليه قد أوجب حرمان المتعلمين مما كان ينتظر من تقريره وعلى هذا فالذي نراه لازماً لسير تعليم هذه الفئة على التهج القويم ويمكن إتباعه نيل الثمرة المقصودة من تدريسها على الوجه الاكمل هو ما يأتي

(اولاً) -- اختيار ما يناسب التلاميذ من الكتب الدراسية بحيث يراعى فيها ان تكون بسيطة سهلة التداول شاملة ما فيهم معرفته من قواعد فنون اللغة بدرجة تدريجياً يناسب المتعلمين ودرجة استعدادهم وسنهم ولهذا الغاية قد اطلعنا على الثلاثة الاجزاء المؤلفة لتلاميذ المدارس الابتدائية في اللغة العربية فوجدناها موافقة للمرجوب كافة بالمطلوب من مثل هذه المدارس وغيرها من المكاتب الاهلية. وينبغي ان تكون دراسة الجزء الاول في السنة الثانية من دخول التلميذ بالمدرسة أى بعد تسميته الهجاء واقداره على قراءة مواد الالفاظ والجزء الثاني لتلاميذ السنة الثالثة والثالث للرابعة وعلى المعلم ان يلاحظ درجة استعداد المتعلمين في كل دور بحيث يقتصر عند اعطاء الجزء الاول على تفهيم ما فيه بالعبارات المألوفة من غير تطويل ولا اسهاب اذ الغاية من دراسة هذا الجزء أن يكون للتلميذ في الامام بالاصطلاحات التحوية لاغير وعليه ايضا الاعتناء بكثير الامثلة وتويعها فاذا انتهى من شرح الاسم مثلاً ذكر له عدة مسميات من انواع مختلفة من الحيوان والنبات والجماد وغير ذلك وعند تدريس الجزء الثاني يذكرهم بما في الجزء الاول مع التوسعة في الامثلة والتشويق فيها والتطبيق المناسب على ما يليق به من القواعد كأن يكلف التلميذ بكتابة جملة صغيرة فعليه أو اسمية خبرها مفرد أو جملة أو شبه جملة وهكذا وعند تدريس الجزء الثالث يذكرهم بما سبق في الجزئين ويكثر لهم من التطبيق على نسبة استعدادهم بحيث يعود التلاميذ على استعمال ما عرفوه من القواعد في كل يكتبونها بانفسهم بملاحظة شروط مخصوصة يقترحها المعلم وعند ما يرى فهم تقدماً واستعداداً يكثر لهم من التطبيق والمطالعة والتذكير بالقواعد التي تدعو اليها المناسبة ويخصص المعلم ما يلزم لذلك من الجحصن بحيث تكون الاوقات المقررة تصفها للتطبيق والمطالعة وتصفها الآخر لتدريس القواعد

ثم ان الاجزاء الثلاثة السابقة الذكر هي على ما تقدم كافية لما يلزم تعلمه بالمدارس والمكاتب الابتدائية ولكنها غير كافية لتأهيل الطالب الى الاحاطة بجميع المهم من القواعد الصرفية والنحوية بحيث يكون قادرا على القراءة والكتابة الصحيحين كما هي الغاية المقصودة للتلاميذ ولذلك يلزم زيادة بعض أبواب على مافي الجزء الثالث كابواب الاشتغال والتنازع والتحذير والاغراء وتسميم الاحكام التي لم تذكر في ابوابها كاحكام المبتدا والخبر من حيث التقديم والتأخير والحذف والذكر جوازا ووجوبا وتكون الزيادة والتسميم بطريقة مختصرة ملائمة لاسلوب كتاب الدروس النحوية السابق الذكر ويلزم أيضاً تأليف نبذة في علم الصرف ونبذة في علوم البلاغة لا يتعدى مافيهما اللازم الضروري لصحة القراءة والتحرير مع السهولة وكثرة الامة ويكون تأليف هاتين النبتين على اسلوب مائل لاسلوب كتاب الدروس النحوية وينتهي تدريس جميع ذلك في السنة الاولى من المدارس التجهيزية بحيث لا يشتغل الطالب بعدها بدراسة القواعد الصرفية اصلا بل يشتغل في السنين الباقية بما سينيه من التمرين والتطبيق على ماساى

وحيث ان كتاب الاصول الوافية وهو المقرر تدريسه الآن لتلائمة المدارس التجهيزية يشتمل على القواعد اللازمة في الصرف والنحو وعلوم البلاغة الا ان مافي من التطويل والتفصيل لا يسمعه زمن التلمذة فيحسن ان يعطى لكل تلميذ من المدارس التجهيزية نسخة منه تحفظ عنده للمراجعة فيها عند الحاجة والوقوف على ما لم يكن قرأه في الاجزاء السابقة وينبغي للتعلم ان يعود التلاميذ على كيفية المراجعة فيه وفي غيره ايضا من الكتب ليقننوا بذلك على استحضار ماعسى ان ينسوه وتحصيل ما لم يكن سبق لهم تحصيله ويعرفهم أيضاً كيفية المراجعة في كتب متن اللغة مثل القاموس والمصباح على طريقتيهما المعروفتين والغاية ان يصل المتعلم الى درجة يتيسر له بها استعمال ما تلقاه والقدرة على اخذ ما لم يكن عرفه من الكتب المطولة بحيث يمكنه بنفسه واجتهاده الشخصى ان يصل الى درجة عالية في اى فن يريده من فنون اللغة اذا اراد ذلك فبا بعد عند قيامه بشؤون المعاشية (ثانياً) - كثرة التطبيق على ما يعرفونه من القواعد حتى يعود المتعلمون على اجتناء ثمرات

انعاشهم فيها واقتطاف نتائج القواعد اذ من المعلوم ان فنون اللغة العربية لم تقصد لذاتها بل لما يترتب على معرفتها من فهم ما يقال ويقول ما يفهم فلا بد لدرك هذا المقصود من التعود التدريجى على التطبيقات والتمرن عليها وقد سبق ان تعليم القواعد ينتهى في آخر السنة الاولى من المدارس التجهيزية ففي السنين الثلاث التالية لما نرى ان يحل محله التطبيق والتمرن ولاجل ان يكون ذلك جارياً على وتيرة واحدة ونهج متحد في جميع المدارس وفرقها المختلفة مع اختلاف معلمها يلزم ان يتبع فيه الطريقة المبنية في الاستمارة المصحوبة بهذا التقرير ثم لاتحاد الكتب التى تستعمل في المطالعة المشار اليها في تلك الاستمارة نرى انه ينبغي لذلك ان يقرر في المدارس الابتدائية كتابان أحدهما الجزء الثانى من التمرين كما هو حاصل الآن والثانى كتاب الفوائد الفكرية وفي المدارس التجهيزية كتابان أيضاً أحدهما أدب الدنيا والدين للماوردي والثانى العقد الفريد للملك السعيد أو الزريعة

لراغب الاصفهاني وفي المدارس الخصوصية مقدمة ابن خلدون وينبغي في المدارس التي يستعمل فيها كتابان من كتب المطالعة ان لا ينتقل الى كتاب الا بعد تميم المقصود من الآخر حتى يتيسر لعموم التلاميذ ان يستفيدوا من بعضهم بالحفاظة والمذاكرة لاتحاد الموضوع بينهم

(ثالثاً) — يخصص لتعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية الزمن الكافي بحيث يكون زمن التعليم جميعه في مكاتب الدرجة الثالثة منصرفاً في القراءة والكتابة وفي مكاتب الدرجة الثانية يخصص لذلك نصف الزمن المقرر للتدريس والنصف الآخر يكون لباقي مواد التدريس ويتبع ذلك في مكاتب القرى والمدن وفي السنتين الاخيرتين من المدارس الابتدائية يخصص نصف الزمن المقرر للتدريس للغة العربية واللغة الاجنبية ويقسم هذا الزمن بينهما على التساوى اما في المدارس التجهيزية والعالمية فلا بأس من استمرار الحالة فيها على ما هي عليه أى تخصيص حصص في كل يوم لهذه اللغة (رابعاً) — التدقيق في نقل التلاميذ من فرقة الى اخرى أو من مدرسة الى أعلى منها بحيث لا ينقل منهم الا من يحصل على درجة عالية خصوصاً في دروس اللغة العربية بمعنى انه لا ينقل تلميذ من تلاميذ فرق السنة الاولى الى فرق السنة الثانية الا اذا كان متوسط درجاته ستة عشر أو خمسة عشر على الاقل ولا ينقل تلميذ من فرق السنة الثانية الى فرق السنة الثالثة الا اذا نال هذه الدرجة في اللغة العربية مع نيل ما يعادلها أو يقرب منها في باقي العلوم ولا ينقل من فرق السنة الثالثة الى فرق السنة الرابعة الا اذا نال هذه الدرجة في اللغتين العربية والاجنبية مع نيل ما يماثلها أو يقرب منها في باقي العلوم على ما تقدم اما في السنة الرابعة فيكون النقل منها الى المدارس التجهيزية بملاحظة المتوسط العمومي على شرط ان لا ينقص عن ستة عشر أو خمسة عشر أيضاً وينبغي ان يراعى عدم زيادة كل فصل عن ثلاثين تلميذاً اذ بدون ذلك لا يتمكن المعلم من تهديمهم وتفهيمهم ويعسر على البعيد منهم سماع ما يلقيه وعند التطبيق والمذاكرة تقسم تلاميذ الفصل بين المعلم والمساعد ان كان ليسهل التعليم والتفهيم ويتيسر الوصول الى الغاية المرغوبة هذا ما نراه لازماً في تعليم اللغة العربية وموصلاً الى الثمرة المقصودة من تدريسها وقبل ان نتم الكلام في هذا الموضوع نذكر عطوفتكم بأن أقوى واسطة لتجاج المتعلمين انما هم المعلمون فبها تقرر من الكتب أو رسم من الطرق لا يوصل الى الغاية المرغوبة الا بسذل عنايتهم وكمال اقتدارهم وكفائتهم للقيام بما عهد اليهم فان سياسة التعليم من أصعب السياسات وعلى مهارة المعلمين يتوقف توصيل الناشئين الى أرقى درجات الكمالات والامر لعطوفتكم أقدم مـ

صورة الاستمارة المقدمة مع التقرير

بعد أن تتم التلاميذ دراسة المقرر عليهم من قواعد الصرف والنحو وفنون البلاغة يشتغلون بالتمرين والتطبيق ويكون ذلك التمرين والتطبيق بأمور

الاول — المطالعة في الكتب التي تقررت لها ويراعى المعلم في المطالعة ما يأتي

(١) أن يتمهد التلاميذ بتعويدهم على اصلاح النطق وضبط الحروف وإخراجها من مخارجها لاسيا الذال والظاء والتاء والجب

(٢) أن يلزمهم بقراءة العبارة سالمة من الخطأ في الصرف والنحو والثالثة مع سؤالهم عن القواعد الصرفية والنحوية والبلاغية التي تضمنتها العبارة

(٣) أن يبين لهم معاني الالفاظ الغريبة التي تمر بهم أثناء المطالعة بحيث لا يدع مفردا من المفردات التي عسى أن يتوقف فيها التلميذ الا ويأتي على إيضاحه بذكر مرادفات أشهر والنرض ان يفهم التلميذ جميع الالفاظ التي يقرأها على اختلاف مدلولاتها من حيوان او نبات او جاد او غير ذلك

الثاني — الاملاء والكتابة بأن يعلى عليهم المعلم عبارات من كتب المطالعة ويكلفهم بكتابتها صحيحة مطابقة لقواعد الرسم كأن يكتبوا دعا بالالف ورمى بالياء وأحيانا يعلى عليهم عبارات تعتمد فيها الخطأ ومخالفة القواعد الصرفية والنحوية ويكلفهم بكتابتها صحيحة وتلك الامالي تكتب في كرايس خاصة بها وعلى المعلم بعد كتابة التلاميذ ما يعلّم عليهم ان يصحح لهم ما خفي عليهم وجه صحته بان يضع علامة على ما في عباراتهم من الخطأ ويكتب الصواب فوقه بقلمه ليجتنبوا العود الى هذا الخطأ ثانيا تم لتمرين التلاميذ على التحرير والانشاء وتعويدهم على صوغ المعاني في قوالب العبارات ينبغي للمعلم ان يلزمهم في احيان غير متباعدة بكتابة محصل ما يقرؤونه من عبارات كتب المطالعة مع التفنن في الاساليب وعدم الخروج عن المعاني الاصلية وعليه بعد الاطلاع على ما يكتبونه ان يوقعهم على ما عسى ان يكون في عباراتهم من الخطأ وان يعرفهم ما كان ينبغي ان يكتب

الثالث — الزيادة بان يزهد لهم المعلم في أثناء المطالعة من قواعد الصرف والنحو وفنون البلاغة ما يستدعي الكلام زيادته تمما للتعليم وان يذكر لهم من التنبيهات والضوابط ما يساعد على اتساع معارفهم ووصولهم الى الدرجة المرغوبة بالتدريج وتلك الزيادات ينبغي ان تقيد في كرايس يمكن الاطلاع عليها عند اللزوم

الرابع — الحفظ بان تحفظ التلاميذ ما يفيد في استمارة عقولهم وتحلية افكارهم من منثور ومظوم ويكون ذلك مما يقع اختياره باتحاد المعلمين والمفتشين وتقيد التلاميذ ما يحفظونه في كرايس لاماكن الاطلاع عليها

هذه كيفية التمرين والتطبيق وعلى المعلمين ان يلاحظوا درجة استعداد المتعلمين في كل فرقة ومدرسة بحيث يكون التمرين في كل فرقة ومدرسة بما يناسبها والله ولى الهداية والتوفيق

(منشور نمرة ٢٣٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٠٦ (اول يناير سنة ١٨٨٩)
عن تشكيل محكمة عليا تأديبية

المسار ادناه صورة الامر المالى الصادر بتاريخ ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٠٦ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨) بتشكيل محكمة عليا تأديبية على الصفة المتوه عنها به الوارد للنظارة بكتابة من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢١ ربيع اثنائى سنة ١٣٠٦ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨) نمرة ٤٣ وأقتضى تحريره لحضرتكم للمعلومية بما فيه

(صورة امر عال)

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على اوامرننا الصادرة فى ١٠ ابريل سنة ٨٣ و ٢٤ مايو سنة ٨٥ و ١٩ فبراير سنة ٨٧ المختصة بمجالس التأديب وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين امرنا بما هوآت

(المادة الاولى)

تشكل محكمة عليا تأديبية تحت رئاسة ناظر الخفائية ويكون اعضاؤها من يأتى بينهم بعد

وكيل نظارة الداخلية

» » المالية

» » الخارجية

» » الاشغال العمومية

محمود حمدى باشا مدير عموم الاوقاف

مستشار خديوى يعينه مجلس النظار

رئيس محكمة استئناف مصر الاهلية

النائب العمومى لدى الحاكم المذكورة

﴿ المادة الثانية ﴾

يسوغ احوالة كل موظف على المحكمة العليا التأديبية لامور تتعلق بأدبية وظيفته وذلك بناء على طلب ناظر الديوان التابع له الموظف

(المادة الثالثة)

للمحكمة العليا ان تحكم
اولا - في احوالة الموظف على المعاش اذا تراءى لها ذلك
ثانيا - في عزله من وظيفته مع حفظ حقوقه في المعاش او المكافأة
ثالثا - في عزله مع حرمانه من حقوقه في المعاش او المكافأة بتمامها او جزء منها

(المادة الرابعة)

لا تحكم المحكمة العليا التأديبية في الدعاوى الجنائية او المدنية التي تنشأ عن الدعوى المحال عليها النظر فيها

(المادة الخامسة)

تنظر المحكمة العليا التأديبية في الدعوى بناء على طلب مينا في اسبابها يقدم من ناظر الديوان المختص بذلك لناظر الحاقانية بصفة كونه رئيسا للمحكمة المذكورة
اما اذا كان الموظف تابعا لنظارة الحاقانية فيكون تقديم الطالب الى مجلس النظر وهو يعين الناظر الذي يقوم مقام ناظر الحاقانية في رئاسة المحكمة التأديبية العليا

(المادة السادسة)

ويقضى اعلان هذا الطالب للموظف المقام عليه الدعوى في مدة خمسة ايام على الاقل قبل حضوره امام المحكمة العليا

(المادة السابعة)

لا يقبل الاستعفاء من الموظف المقام عليه الدعوى لدى المحكمة العليا التأديبية ما لم تنته الدعوى

(المادة الثامنة)

تقرر المحكمة العليا التأديبية كيفية المرافعة التي تتبع امامها وتحكم حسبما يتحقق لها غير مكلفة بالتمسك بقواعد معينة من حيث الالزامات

(المادة التاسعة)

لا يسوغ للمحكمة العليا التأديبية ان تصدر حكماً بعزل الموظف من وظيفته الا باتحاد ثلاثة أرباع الآراء ويرفع لنا ناظر الديوان التابع اليه الموظف هذا الحكم التصديق عليه من لدنا وإذا كان الحكم الصادر بعزل الموظف محكوماً عليه أيضاً بجرماته من المعاش أو المكافأة كلها أو جزء منها ففي هذه الحالة يجب التصديق على هذا الحرمان من مجلس النظار

(المادة العاشرة)

يجب على أعضاء المحكمة العليا التأديبية ان يكونوا جميعهم حاضرين عند المرافعة والمداولة في الدعوى المحال عليهم النظر فيها وإذا تغيب أحدهم أو منعه مانع من الحضور فعلى مجلس النظار ان يعين من يشوب عنه

(المادة الحادية عشرة)

يجب ان يبين في الحكم الذي يصدر من المحكمة العليا أسبابه وبعد التوقيع عليه من جميع الاعضاء الذين كانوا حاضرين وقت المرافعة والحكم يبعث به بواسطة رئيس هذه المحكمة لناظر الديوان المختص بذلك لئلا يبلغه للموظف المحكوم عليه واجراء تنفيذه

(المادة الثانية عشرة)

الحكم الصادر من المحكمة العليا التأديبية لا يقبل الاستئناف

(المادة الثالثة عشرة)

لا تتبع أحكام أمرنا هذا في حق المستخدمين السارية عليهم أحكام أو أمرنا الصادرة في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ المختصة بمجالس التأديب

(المادة الرابعة عشرة)

أحكام أمرنا هذا لا تنس ما للحكومة من الحق المطلق في رفع أي موظف من وظيفته بدون توسط المحكمة العليا التأديبية

(المادة الخامسة عشرة)

على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه
صدر بمرأى عابدين في ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

(منشور نمرة ٢٣٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ جمادى الاولى سنة ١٣٠٦ (١٣ يناير سنة ١٨٨٩)
بارسال كتوف غياب الموظفين الى مأمور الدروس مباشرة مع تعيين من يقدم بدرس المدرس النائب

حيث انه متباد تقديم كشف من كل مدرسة في يوم ٢٦ من كل شهر عن الغياب المتوقع من موظفى التدريس فيها في المدة من ٢٦ من الشهر الماضى الى ٢٥ من الشهر الحالى مينا فيه اسباب الغياب للنظر فيه بالديوان وحيث ان وظيفة مأمور الدروس في المدارس تقضى بلزوم النظر في هذه الكشوفات بمعرفته واعطائه ملحوظاته عنها فقد رأينا أنه من ابتداء شهر يناير سنة ٨٩ يكون تقديم الكشوفات المذكورة من المدارس لحضرته مباشرة لفحصها بمعرفته وابداء رأيه عنها وتقديمها للديوان للنظر فيها فعليه ينبغي تقديم الكشف المذكور من اول يناير سنة ٨٩ لجنب المأمور الموما اليه مباشرة كما ذكر وفي تاريخه تحرر له ولباقى المدارس بما لازم عن ذلك وهذا لحضرتكم للاجراء
بمئة شاه

هذا وحيث ان غياب المدرسين سواء كان لا عذار مقبولة أو غير مقبولة يستلزم النظر في احالة دروسهم على غيرهم لعدم تعطيلها فمعد ما يكون بعض المدرسين في مدرستكم غائبا فتطروا في كيفية اعطاء دروسه باحالتها في الحال على من ترون احالتها عليهم من الموظفين لا يتعطل التدريس ويتوضح ذلك في الكشف الشهرى واذا لم يوجد من يؤدى دروس الغائب في مدة غيابه يبلغ ذلك للديوان في الحال أيضاً مع توضيح أسباب الغياب لينظر في تعيين من يقوم مقامه

(منشور نمرة ٢٣٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٠٦ (٢٠ فبراير سنة ١٨٨٩)
براعاء عدم تأخير ارسال الاسبوعيات عن يوم السبت المحدد لذلك

حيث ان وجود اسبوعيات المدارس بديوان النظارة في اليوم المحدد لتقديمها اليه هو من الامور المهمة لاعم بمقدار التلاميذ الموجودين بكل مدرسة ومعرفة ما اذا كان وصل الى ما هو مقرر بمزانتها او لم يصل حتى لا يتصرح لها بقبول تلاميذ ربما يكونون زيادة عن المقرر ومع معلومية هذه الاهمية لجميع المدارس لا يزال بعضها يؤخر ارسال الاسبوعية الى ما بعد الميعاد المحدد يوم ويومين واكثر وبعضها لا يرسلها الا بعد ان يتكرر من الديوان طلبها وبعضها يرسل احيانا اسبوعية

الاسبوع مع اسبوعية الاسبوع الذى يليه وهكذا حتى كاد ينشأ عن ذلك عدم انتظام سير العمل المقصود من تلك الاسبوعيات وحيث انه بناء على ما ذكر تد نشر في تاريخه لجميع المدارس بتحديد يوم السبت من كل اسبوع فيعاد لتقديم الاسبوعيات بحيث ان كل مدرسة يتأخر ورود اسبوعيتها عن يوم السبت المذكور ينظر الديوان في المتسبب في التأخير واقتضى تحريره اليكم للمعلومية بما توضح واتباع الاجراء على مقتضاه

(منشور نمرة ٢٣٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٠٦ (٢ مارس سنة ١٨٨٩)

بمنح التلاميذ من السير امام الجنازات

المسطر ادناه صورة الافادة الواردة من دولتو ناظر الداخلية بتاريخ ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٠٦ (٢٦ فبراير سنة ٨٩) نمرة ٧ بالتهى عن ارسال التلاميذ للمشي امام الجنازات وحيث انه نشر في تاريخه لجميع المدارس للعلم بما فيها والاجراء على وجهها من الآن فصاعدا فاقضى تحريره اليكم لاتباعه بمدوستكم

صورة مكتوبة دولتو ناظر الداخلية نمرة ٧

بلغنى ان بعض التلاميذ يطلبون من نظارة المعارف ليمشوا امام الجنازات وهى تدعى هذه الطلبات دون ان تبدى ادنى مخالفة وتعين عددا معلوما حسبما يطلب منها وترسله لهذا القصد وحيث انى لاارى لهذه المادة من سابقة ولا مزية كلية وان التلاميذ ليسوا معدين لتأدية هذه الاحتفالات بل اتمهم معدون للحصول فقط ولاشك فى ان آباءهم وعائلاتهم لا يرضون أن تكلف اولادهم بمثل هذه المأموريات وترك دروسهم وبالاخص لأن اغلب تلاميذ المدارس والحالة هذه خارجية يدفعون للنظارة اجرا معلوما وبهذه الصورة لم يكن لها حق السلطنة عليهم فيما يكون من غير متعلقات الدرس والترية فارجو سعادتكم من الآن فصاعدا عدم التساهل فى مثل هذه الامور كاحرارنا فى تاريخه بذلك لسعادة محافظ مصر اقدم

(٥ منشور نمرة ٢٣٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣ رجب سنة ١٣٠٦ (٥ مارس سنة ١٨٨٩)

بملحوظات الشيخ حجة تميم الله على تدریس اللغة العربية بالمدرسة التجهيزية

المسطر أدناه صورة التقرير المقدم لنظارة من حضرة الشيخ حمزة فتح الله مفتش اللغة العربية بالمدارس بنتيجة ما اتضح له من اختبار تلاميذ المدرسة التجهيزية في التطبيق المكافين به بمقتضى القرار الصادر من النظارة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ١١١ وبنتيجة ما رأى لزوم اتباعه في ذلك في تاريخه صار النشر عنه لجميع المدارس للعمل بموجبه فيما يتعلق بالتعليم التجهيزي وهذا لحضرتكم للمعلومية والاجراء بمقتضاه

﴿صورة التقرير المذكور﴾

انه بناء على ما صدر لنا من عطوفتكم شفهاً باختبار تلاميذ المدرسة التجهيزية والتحضيرية في التطبيق المكافين به بمقتضى القرار الوزاري المؤرخ في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٠٦ قد توجهننا اليها وشاهدنا حضرات معلمها حالة اشتغالهم بالتطبيق وذلك في يوم الاثنين الجاري وفي يوم ١٢ منه اطلعنا على كثير من كراريس التلاميذ الخاصة بالختصرات والملحون وفي ١٣ منه اصعدنا على فحطة كل استاذ غلاماً من تلاميذه وطبقنا له شذرة من كتاب الزريعة بمراى من الجميع ومسمع حسبما سمعنا وشاهدنا من مقامكم السامي كما تتخذ ذلك حضرات المعلمين منهجاً يتبعونه بعد فوجدنا تلاميذ التحضيرية والاولى من التجهيزية لا يشتغلون بالتطبيق اكثر من مرة في الاسبوع وتلاميذ السنة الثانية مرتين والثالثة والرابعة ثلاث مرات لاشتغالهم فيما عدا ذلك بالدروس المقررة وكانت نتيجة ملاحظتنا على ما شاهدناه عمومية أعنى يشترك فيها الاساتذة جميعاً وهى قسمان أحدهما يختص بالتطبيق على كتاب الزريعة والآخر يختص بالكراريس التحريرية

﴿بيان ما يختص بالتطبيق﴾

انه لا يسوغ عاقل انكار فوائد التطبيق وان ثمرة العلوم ثنتان بين علم خمل وعلم استعمل والذي شاهدناه منه في هذه المدرسة انه جارى من جميع الاساتذة على وجه حسن قريب من أفكار الشرفه واتهم متعاونون فيه وامثلهم حضرة الشيخ هارون غير انهم مع ذلك يحتاجون الى زيادة محسين لاننا شاهدناهم يتكون بيان بعض كلمات يلزم شرحها للتلاميذ ويدعون التلميذ يطيل في اعراب ما يطلب منه اعرابه ويشغلون بالكلام على أبواب من العربية بمجرد شروع في التلاوة واذا عمدوا الى شرح شيء من القواعد أو غيرها أوسعوا فيه المجال وفي ذلك من

أضاعة قيس الزمان وتشتت الاذهان ما لا يخفى فضلا عن حداثه عهدهم بهذا الامر المهم وصعوبة مباحث الزرعية ولا بد ان يمد اليهم مقدرة في ذلك

والذى نراه في هذا الامر ﴿

ان الاستاذ يخير من كتاب التطبيق ما يناسب حال التلاميذ بدون ان يتقيد بترتيب الكتاب فيتأمله ويشرح غوامضه بها وتفسير كلماته اللغوية ويضبطها بالشكل ويعين منه في كراسته أبواب العربية التي يريد الكلام عليها فيه ثم يأمر أحد التلاميذ بتلاوته مجرد تلاوة مطابقة للقواعد بمسمع الباقين ومقابلتهم عليه في نسخهم وضبط الكلمات اللغوية بالشكل فان أخطأ في أثناء التلاوة بأن نصب الفاعل مثلاً أرشده الى الصواب بعبارة وجيزة بأن يقول له هذا مرفوع لانه فاعل لا يزيد على ذلك ولا يسوغ له ان يحاول رجوع التلميذ من قسه نان ذلك مع عدم جدواه أضاعة للزمان

﴿ بيان ما يختص بالكراريس التحريرية ﴿

قد تلونا منها ٢٥ كراساً فوجدناها محتوية من المختصرات على واحد فقط اما الملحون فلا يوجد منه الا واحد في قليل منها وذكر بعضهم ان لديه مختصرين من الزرعية لم يبيضا بعد وفيها كرايس رثة وسخة وبعضها مجموع فيه التبييض والتسويد وهي مع ذلك لا تخلو من الخطأ فاصلحنا جميع ما فيها بمخطئا وذكر لنا الملحون ان سبب الخطأ وكولهم امر التصحيح الى المساعدين نظرا لكثرة الكرايس والاشغال

﴿ والذى نراه في هذا الامر ﴿

ان تخصص حصه للاختصار واخرى للملحون ويكون الاستاذ قد استحضر في كراسته ما يروم اختصاره بعد تطبيقه كما سبق ولكن ذلك مما يقبل الاختصار ثم يتبدى حصه الاختصار بان يأمر التلاميذ بالمرور مرة واحدة على الباب الذى اختصره لى يتأكد لديهم فهمه ثم يأمرهم باختصاره بان يوردوا خلاصة معناه ثم يصححها الاستاذ بنفسه ولا يكلها الى المساعدين وبعد ان تبيضا التلاميذ يكلف المساعدون بمقابلة التبييض على ما صححه الاستاذ لتطبيقه عليه كما يكلفون ايضا باعطاء الملحون ويبنى ان لا يستعمل ذلك أكثر من مرتين في الشهر لان قليله مع الجودة كثير وقد ارشدناهم الى ذلك كله قولاً وفعلاً واوزنا اليهم بحبيب ذلك التطبيق للتلاميذ لتبيل اليه قلوبهم ولا يأقوه وبذلك يتوفر على المعلمين غناء كثير وبمشيئته تعالى يؤمل ان لا يلبثوا حتى يسلكوا هذا المنهج القويم ويعتروا على تلك الضالة المنشودة طبق افكاركم الشريفة تماماً واما كرايس الخوجات المختصة بكتابة ما يذاكرونه من ابواب العربية في التطبيق فهي منتظمة . لا زالت عين المعارف بكم قريرة ورياض العلوم مختلفة نضيرة اقدم م

(منشور نمرة ٢٣٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ رجب سنة ١٣٠٦ (١٣ مارس سنة ١٨٨٩)

بدرج كافة مستخدمى المصالح بكشوفات الماهيات

المسطر ادناه صورة الافادة الواردة من المالية بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ٨٩ نمرة ٤١ محاسبة بشأن
درج كافة مستخدمى المصالح حتى الغائبين بأجازات او المرسلين بأموريات والمتوفين والموقوفين عن
اشغالهم فى بحر الشهر بكشوفات الماهيات الشهرية حسب الكيفية المبينة فيها فعليه اقتضى تحريره لحضرتمكم
للمم بذلك والاجراء على مقتضاه

﴿ صورة افادة المالية نمرة ٤١ ﴾

قررت نظارة المالية انهم من الآن فصاعدا يازم ان بدرج بكشوفة الاستحقاقات كافة مستخدمى
المصلحة حتى الغائبين باجازة او المرسلين بأمورية والمتوفين والموقوفين عن اشغالهم فى بحر الشهر
وتحرير كشوفة استحقاقات شهر فبراير على هذه الصورة
وماهيات يازم صرفها فى العشرة ايام الاول من الشهر التالى لاستحقاقها واما التى يتعذر صرفها
تنتيب اربابها أو رفقهم أو وقافهم أو توقيفهم عن اشغالهم فهذه تضاف فى اليوم الحادى عشر من ذاك
الشهر صباحا الى حساب المربح من الماهيات وتوسل كشوفة الماهيات الى ادارة عموم الحسابات
(ادارة الخزينة العمومية) فى اليوم الحادى عشر المذكور اى فى ذات يوم ارسال سندات
مصرفات المدة الاولى من كل شهر

ويرفق مع كشوفة الماهيات كشف التعديلات والاجازات (استمارة نمرة ١٣٤ مكررة) وهو
معد ليكون بدلا عن كشف المضاهات المقرر ارساله بمنشور المالية رقم ٣٠ يونيو سنة ٨٦ نمرة ١١٥
تسرى كافة هذه الاحكام على الخدمة الخارجين عن الهيئة ماعدا ما يخص بدرجهم بكشف التعديلات
المذكور وقد نشر هذا للجهات وبالجملة لسعادتكم لاتباع الاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٢٣٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٢ رجب سنة ١٣٠٦ (١٤ مارس سنة ١٨٨٩)

عن المبالغ التى توضع تأمينا من طرف المتعدين وضرورة جعلها مبالغ كاملة بدون كسور

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية لصالح الحكومة بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٨٩
نمرة ٢٠ بان المبالغ التى تدفع من المتعدين بصفة تأمين يجب تقديرها بمبلغ صحيح لا يكون فيه

كسور الجنيه بالصفة الواضحة به واقضى تحريره للعالم بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿صورة مكاتبه المالية نمرة ٢٠﴾

قد تلاحظ أن المبالغ المقرر قبولها بخزان الحكومة من المتمدين بصفة تأمين لايفاء تعهداتهم معتاد احتسابها باعتبار الجزء المتفق عليه ولذلك يصادف غالبا إيجاد كسور الجنيه في مبلغ التأمين وحيث أن هذا التأمين هو على الحساب للقيام بوفاء الشروط فاما يسترجع اخيرا لصاحبه أو يحسب من ثمن اشياء يرسي عليه ، زاد مشتراها فلهذا قد تراءى وجوب اعتبار تقديره بمبلغ صحيح لا يكون فيه كسور الجنيه بمعنى ان القيمة الحقيقية اذا كان ضمنها كسور فإكان دون نصف الجنيه يهمل وان كان ازيد من ذلك يكمل وعليه اقضى النشر عما ذكر عموما وهذا لسعادتكم نرجو اعتباره من الآن فصاعدا

(منشور نمرة ٢٤٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٤ مارس سنة ١٨٨٩)

بترتيب الامتحانات كل ثلاثة اشهر بجميع المدارس

قد علمنا ان الجارى بالمدارس والمكاتب الاهلية في امتحان التلاميذ هو انه في نصف السنة المكتنية يعمل امتحان وفي آخر السنة يعمل الامتحان العمومى مع ان الجارى بالمدارس الاميرية هو انه في كل ثلاثة اشهر يعمل امتحان اى بانتهاء الثلاثة اشهر الاول يعمل امتحان ثم بانتهاء الثلاثة اشهر الثانية يعمل امتحان آخر وبانتهاء السنة المكتنية يعمل الامتحان العمومى والذى رأيناه هو ان المدارس والمكاتب الاهلية تتبع الطريقة الجارية بالمدارس الاميرية ونظرا لمضى الثلاثة اشهر الاول من هذه السنة المكتنية وكون الثلاثة اشهر الثانية تنتهى في آخر مارس الجارى تراءى انه في هذه السنة يصرف النظر عن امتحان الثلاثة اشهر الاول لمضيها وإنما الذى يعمل هو امتحان الثلاثة اشهر الثانية فقد صار النشر عن ذلك للمدارس التابعة المكاتب الاهلية وهذا لحضرتكم للعمل بموجبه فيما يختص بهذه السنة واتباع الطريقة الجارية بالمدارس الاميرية ابتداء من السنة المقبلة

(منشور نمرة ٢٤١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٦ شعبان سنة ١٣٠٦ (١٧ ابريل سنة ١٨٨٩)

بجمل الدوايه في شهر رمضان سنة ١٣٠٦ فاصره على المذاكرة

المساطر اذناه صورة القرار الصادر من النظارة بتاريخ ١٤ شعبان سنة ١٣٠٦ (١٥ ابريل

سنة ١٨٨٩) نمرة ١٢٣ بجعل الدراسة في شهر رمضان سنة ١٣٠٦ قاصرة على مذاكرة الدروس للتلاميذ في الحصص المقررة قبل الظهر في الكيفية الواضحة فيه وحيث انه في تاريخه صار نشره لجميع المدارس الاميرية والمكاتب الاهلية فاقضى تحريره لحضرتمكم للعلم بما حواه واتباع الاجراء على مقتضاه

﴿صورة قرار نظارة المعارف نمرة ١٢٣﴾

بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة المعارف بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٨٨٦ نمرة ٨ بناء على ماقرره مجلس النظار في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٨٨٦ على الانحصة المتأتممة بتعيين أزمته الدراسة والمساحة في المدارس التي نص المادة الثامنة منها
” اذا صادف حلول شهر رمضان او ايام المواسم الميئنة بالمادة الرابعة في الاوقات المقررة للامتحانات أوفى زمن ابتداء أو انتهاء الدراسة فلنظارة المعارف ان تجرى التعديلات التي تراها فيها تدون بمقتضى قرار خصوصي “

قرر ماهو آت

(المادة الاولى)

تكون الدراسة في المدارس الاميرية والمكاتب الاهلية في شهر رمضان سنة ١٣٠٦ قاصرة على مذاكرة الدروس للتلاميذ

(المادة الثانية)

تجعل هذه المذاكرة في جميع المدارس والمكاتب في الحصص المقررة قبل الظهر فقط بحيث تكون لجميع العلوم المقرر تدريسها في المدرسة بطريق المتابعة

(المادة الثالثة)

على ناظر كل مدرسة ان يحرر جدولاً على نسختين بتوزيع هذه الحصص في الشهر المذكور على العلوم والفنون المقررة في مدرسته يراعى فيه ان هذه المذاكرة تتم لجميع تلك العلوم والفنون بالتساوي وتم جميع التلاميذ كذلك فيحفظ الناظر احدى هاتين النسختين بالمدرسة ويرسل الاخرى للنظارة في اليوم العشرين من شهر شعبان ١٣٠٦ الموافق ٢١ ابريل سنة ١٨٨٩

(المادة الرابعة)

ينبغي على جميع المدرسين ان يكونوا موجودين في فصولهم مدة هذه المذاكرة كل في الوقت الذي يتعين له في جدول التوزيع المذكور

(المادة الخامسة)

على قلم عربي النظارة تنفيذ هذا القرار
تحريراً في ١٤ شعبان سنة ١٣٠٦ (١٥ أبريل سنة ١٨٨٩)

(منشور نمرة ٢٤٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٣٠٦ (٨ مايو سنة ١٨٨٩)
عن تحديد اوقات الامتحانات والمساحة في سنة ١٨٨٩

المسطر ادناه صورة الامر الصادر من النظارة بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٣٠٦ (٦ مايو
سنة ١٨٨٩ نمرة ١٢٤) بتعيين اوقات الامتحانات والمساحة العمومية لهذه السنة المكتنية واقتضى
الشرح لكم عليه لتعلموا ما به مما يتعلق بمدركتكم

(صورة امر نمرة ١٢٤)

(من نظارة المعارف العمومية)

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من الامر الصادر من النظارة بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٨٨٩
نمرة ٨ بناء على ما قرره مجلس النظارة في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٣ أبريل سنة ٨٦ بشأن اوقات
المساحة والامتحانات السنوية لتلاميذ المدارس

تقرر ماهو آت

(المادة الاولى)

تبتدىء الامتحانات بهذه المدارس من يوم السبت ٨ ذى القعدة سنة ١٣٠٦ (٦ يولييه سنة ١٨٨٩)
وبانتهاء امتحان كل مدرسة تسامح تلاميذها المساحة العمومية بعد الاستحصال من النظارة على الاذن
اللازم بذلك وتستمر المساحة الى يوم الجمعة ٤ اكتوبر سنة ١٨٨٩
ويكون ابتداء الدراسة للسنة المكتنية المقبلة من يوم السبت ٥ اكتوبر سنة ١٨٨٩

(المادة الثانية)

في المدارس التجهيزية ومدرسة الصنائع

الامتحان لتلاميذ السنة الرابعة التجهيزية يكون في ديوان النظارة في يوم السبت ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٠٦ (٢٠ يولييه سنة ١٨٨٩) وهو اليوم المقرر للامتحان لاجل شهادة الدراسة الثانوية

تبدى الامتحانات لباقي التلاميذ في المدارس المذكورة من يوم السبت ٢٢ ذى القعدة (٢٠ يولييه سنة ١٨٨٩) وبانتهاء امتحان كل مدرسة تسمح تلاميذها المساحة العمومية بعد الاستحصال على الاذن اللازم بذلك من النظارة وتستمر المساحة الى يوم الجمعة ٤ اكتوبر سنة ١٨٨٩ ويكون ابتداء الدراسة للسنة الجديدة في هذه المدارس من يوم السبت ٥ اكتوبر سنة ١٨٨٩

(المادة الثالثة)

في المدارس العليا

تبدى الامتحانات في هذه المدارس من يوم السبت ١٣ يولييه سنة ١٨٨٩ (١٦ ذى القعدة سنة ١٣٠٦) ماعدا مدرسة الطب والاجزجية فابتداء الامتحان فيها يكون من يوم السبت ٨ يولييه سنة ١٨٨٩ (٩ شوال سنة ١٣٠٦)

وبانتهاء امتحان كل مدرسة تسمح تلاميذها المساحة العمومية بعد الاستحصال على الاذن اللازم بذلك من النظارة وتستمر المساحة الى يوم الجمعة ٤ اكتوبر سنة ١٨٨٩ ويكون ابتداء الدراسة للسنة الجديدة في هذه المدارس من يوم السبت ٥ اكتوبر سنة ١٨٨٩

(المادة الرابعة)

على قلم عربي النظارة تنفيذ هذا الامر
تحريراً في ٦ رمضان سنة ١٣٠٦ (٦ مايو سنة ١٨٨٩)

(منشور نمرة ٢٤٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٣٠٦ (٨ مايو سنة ١٨٨٩)

بتعديل بعض مواد القانون العمومي

مرسل لكم طيه صورة القرار الصادر من النظارة بتاريخ ٨ شعبان سنة ١٣٠٦ (٩ ابريل

سنة ١٨٨٩ نمرة ١٢١ المتعلق بتعديل بعض مواد القانون العمومى لنظارة المعارف فاعلموه واتبعوا الاجراء بمقتضاه فيما يخص بمدرككم

(صورة قرار نمرة ١٢١)

﴿ من نظارة المعارف العمومية ﴾

بعد الاطلاع على القانون العمومى لنظارة المعارف الصادر عليه الامر المالى بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٣٠٤ (٢٢ مايو سنة ١٨٨٧) التى تقضى المادة ١٤٩ منه بان الاضافات والتعديلات التى يظهر الاختبار لزوم ادخالها فيه تعرض على اللجنة الاستشارية ويصدق عليها مجلس انظار وبناء على مآرائه اللجنة الاستشارية العلمية بنظارة المعارف فى جلسة يوم ٩ يناير سنة ١٨٨٩ وعلى ما قرره مجلس النظار فى جلسة يوم ١٦ رجب سنة ١٣٠٦ (١٨ مارس سنة ٨٩) ووردت به مكتبة رئاسة المجلس المؤرخة فى ٢١ رجب سنة ٣٠٦ (٢٣ مارس سنة ٨٩) نمرة ١٩ قد تقرر ما هو آت

(المادة الاولى)

قد تعدلت المواد ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٨ و ٩٢ من القانون العمومى لنظارة المعارف بالكيفية الآتية

الاصول

التعديلات

(المادة ٨٤)

المرتب على كل تلميذ من التلاميذ الداخلية سنوياً يكون ١٤ جنهاً فى الاربع فرق الابتدائية المدة للتعليم الابتدائى و١٦ جنهاً مصرى فى الفرق العالية المدة للتعليم التجهيزى

المرتب على كل تلميذ من التلاميذ الداخلية سنوياً يكون ١٦ جنهاً مصرى فى الاربع فرق الابتدائية المدة للتعليم الابتدائى و٢٠ جنهاً مصرى فى الفرق العالية المدة للتعليم التجهيزى

(المادة ٨٥)

المرتب على كل تلميذ من التلاميذ الخارجية سنوياً يكون ٦ جنهات مصرية فى الاربع فرق الابتدائية و٨ جنهات مصرية فى الفرق العالية

المرتب على كل تلميذ من التلاميذ الخارجية سنوياً يكون ٨ جنهات مصرية فى الاربع فرق الابتدائية و١٠ جنهات مصرية فى الفرق العالية

(المادة ٨٦)

المرتبات السنوية على تلاميذ القسم الابتدائي والقسم التجهيزي من مدرسة المعلمين (التوفيقية) مهما كانت فرقهم تكون على التلميذ الداخلي ٢٠ جنهاً مصرياً وعلى التلميذ الخارجي ١٢ جنهاً مصرياً

(المادة ٨٨)

يقبل في هذه المدارس تلاميذ مجاناً داخلية وخارجية بقدر ما تساعد الميزانية على قبوله وتتخبط هؤلاء التلاميذ ممن لا يقدر اهله على دفع المصروفات ومن قد اشتهروا بحسن السلوك والمواظبة على الدروس

(المادة ٩٢)

جميع التلاميذ الخارجية لهم الحق في تلقي الدروس وأخذ الكتب والادوات التعليمية من المدرسة أما التلاميذ الداخليون فيتداركونها من طرفهم

(المادة الثانية)

لا تسرى هذه التعديلات الا على من يدخل مستجداً ابتداءً من السنة المكتتية القابلة الداخلة في سنتي ١٨٨٩ و ١٨٩٠

(المادة الثالثة)

التلاميذ الموجودون من قبل تبقى المرتبات عليهم كما كانت وللمجانين منهم الحق في اخذ الكتب وادوات التعلم من المدرسة

(المادة الرابعة)

من اراد من التلاميذ الذين ليس لهم حق في اخذ الكتب ان يعامل في المرتبات على مقتضى ما تقرر الآن نظير حصوله على الكتب من المدرسة فيجاء لذلك

(المادة الخامسة)

على قلم عربي النظارة تنفيذ هذا القرار

(منشور نمرة ٢٤٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٣٠٦ (٨ مايو سنة ١٨٨٩)

بمعدل بعض مواد القوانين للمدارس العالية

مرسل لكم طيه صورة القرار الصادر من النظارة بتاريخ ٨ شعبان سنة ١٣٠٦ (٩ ابريل سنة ١٨٨٩) نمرة ١٢٢ المتعلق بتعديل بعض مواد قوانين المدارس العالية بالكيفية الواضحة فيه فاعلموه واتبعوا الاجراء بمقتضاه فيما يخص بمدركتكم

(صورة قرار نمرة ١٢٢)

﴿ من نظارة المعارف العمومية ﴾

بناء على ما رآته اللجنة الاستشارية في جلساتها المنعقدة بتاريخ ١٦ فبراير سنة ٨٩ وعلى ما قرره مجلس النظارة في جلسة يوم ١٦ رجب سنة ٣٠٦ (١٨ مارس سنة ٨٩) ووردت به مكتابة رئاسة المجلس بتاريخ ٢١ رجب سنة ٣٠٦ (٢٣ مارس سنة ٨٩) نمرة ٢٠ من جيل المصروفات على كل تلميذ في المدارس العالية وقسم الترجمة خمسة عشر جنهاً مصرياً في السنة وفي مدرسة الصنائع ستة عشر جنهاً على التلميذ الداخلي وثمانية جنهات على التلميذ الخارجي وذلك في مقابلة ان يعطى لجميع التلاميذ في هذه المدارس ادوات التعليم والكتب مجاناً

قد تقرر ما هو آت

(المادة الاولى)

قد تعدلت المادة (١٨) من قانون مدرسة المعلمين (التوفيقية) والمادة (٣٦) من قانون مدرسة الحقوق والبند ٢٣ من المادة (٥) من قانون مدرسة المهندسخانة والمادة (٥) من

من قانون مدرسة المهندسخانة المصدق عليه من مجلس النظار بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٨٧

(البند ٢٣ من المادة الخامسة)

<p>مدرسة المهندسخانة لا تقبل الا تلاميذ خارجية والمصروفات التعليمية فيها هي جنبه مصرى كل سنة مكتبتين عن قيمة ادوات التعاليم والتجارب الكياوية والكتب الدراسية وهذا المبلغ يدفع على ثلاثة اقساط مقدماً وكل ما دفع صار حق المدرسة ولا يرد منه شئ فى اى حال من الاحوال اما التلاميذ المجانيون فيكون لهم الحق فى اخذ الادوات التعليمية والتجارب الكياوية والكتب الدراسية من المدرسة اسوة تلاميذ المصروفات</p>	<p>مدرسة المهندسخانة لا تقبل الا تلاميذ خارجية والمصروفات التعليمية فيها هي جنبه مصرى كل سنة مكتبتين عن قيمة ادوات التعاليم والتجارب الكياوية والكتب الدراسية وهذا المبلغ يدفع على ثلاثة اقساط مقدماً وكل ما دفع صار حق المدرسة ولا يرد منه شئ فى اى حال من الاحوال اما التلاميذ المجانيون فيكون لهم الحق فى اخذ الادوات التعليمية والتجارب الكياوية والكتب الدراسية من المدرسة اسوة تلاميذ المصروفات</p>
---	---

من قانون مدرسة دار العلوم المصدق عليه من مجلس النظار بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٧

(المادة الخامسة)

<p>تصرف ادوات التعليم والكتب مجاناً لتلاميذ المدرسة ذوى المرتبات واما الآخرون فلا يصرف لهم مجاناً سوى ادوات التعليم واما الكتب فيتداركونها من طرفهم</p>	<p>تلاميذ هذه المدرسة هم بمرتبات ومجاناً وجميعهم تصرف السهم الادوات التعليمية والكتب الدراسية مجاناً من المدرسة</p>
---	---

من قانون مدرسة الطب المصدق عليه من مجلس النظار بتاريخ ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٨٧

(المادة العاشرة)

<p>يجب على كل من يتقرر قبوله فى سلك تلاميذ المدرسة ان يدفع قبل دخوله اليها الى قلم سكرتاريتها جنبها مصرى دفعة واحدة بصفة تأمين لرسم تسجيله بها</p>	<p>يجب على كل من يتقرر قبوله فى سلك تلاميذ المدرسة ان يدفع قبل دخوله اليها الى قلم سكرتاريتها جنبها مصرى دفعة واحدة بصفة تأمين لرسم تسجيله بها</p>
--	--

اما المصاريف التعليمية والادوات المكتبية والتجارب العملية فقد تحددت قيمتها سنوياً بخمسة عشر جنيهاً مصرياً تدفع مقدماً على ثلاثة أقساط

اما المصاريف التعليمية والادوات المكتبية والتجارب العملية فقد تحددت قيمتها سنوياً الى خمسة عشر جنيهاً مصرياً تدفع مقدماً على ثلاثة اقساط

ويعنى من دفع هذه المصروفات تلاميذ السنة الخامسة لتعيينهم في هذه السنة داخلية وخارجية باسبالية قصر العيني وكذلك يعنى منها التلاميذ المجانيون الآتى الكلام عليهم في المادة (١٩) ولا يكون لهؤلاء التلاميذ اذنى حق في شئ بالمدرسة سوى التعليم وحضور الدروس بمعنى انها لا تسكف لهم بشئ غير ذلك وعليهم ان يتداركوا بانفسهم الكتب والآلات وغير ذلك مما هو لازم لهم من المعدات والادوات

ويعنى من دفع هذه المصروفات تلاميذ السنة الخامسة لتعيينهم في هذه السنة داخلية وخارجية باسبالية القصر العيني وكذلك يعنى منها التلاميذ المجانيون الآتى الكلام عليهم في المادة (١٩) بحيث يكون لهؤلاء التلاميذ الحق في اخذ الادوات التعليمية ومعدات التجارب الكيميائية والكتب الدراسية من المدرسة اسوة بتلاميذ المصروفات

من قانون مدرسة الصنائع المصدق عليه من مجلس النظار بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٨٨٧

المصاريف السنوية على كل تلميذ داخل ١٦ جنيهاً مصرياً وعلى كل تلميذ خارجي ثمانية جنيهاً مصرياً

١٤ جنيه مصرى وعلى كل تلميذ خارجى ٦ جنيه مصرى اعنى نصف مصاريف

(المادة الثانية)

المصروفات على كل تلميذ بقسم الترجمة الملحق بدار العلوم تكون خمسة عشر جنيهاً سنوياً

(المادة الثالثة)

لا تسرى هذه التعديلات الا على من يدخل مستجداً في تلك المدارس ابتداء من السنة المكتتية القابلة الداخلة في سنتى ٨٩ و ٩٠

(المادة الرابعة)

التلاميذ الموجودون من قبل تبقى المرتبات عليهم كما كانت وللمجانين منهم الحق في اخذ الكتب وادوات التعليم من المدرسة

(المادة الخامسة)

من اراد من التلاميذ الذين يدفعون مرتبات للمدرسة وليس لهم حق في اخذ الكتب ان يعامل في المرتبات على مقتضى ما تقرر الآن نظير حصوله على الكتب فيجاء لذلك

(المادة السادسة)

على قلم عربى النظارة تنفيذ هذا القرار

(منشور نمرة ٢٤٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٢٣ مايو سنة ١٨٨٩)

بتبليغ ما يدرج بالجريدة الرسمية الى الموظفين والتلاميذ

غير خاف ان النظارة لم ترتب لفروعها الجريدة الرسمية الا لفائدة ومزية هى ليست فقط مطالعة الاخبار والعلم بوقائع الاحوال بل ايضا لتقف كل مدرسة على ما يدرج فى تلك الجريدة من الاعلانات التى تصدرها دواوين الحكومة ومصالحها فتجرى مقتضى ما يتعلق بها اجراؤه بمعنى انه ما كان من تلك الاعلانات يتعلق بوظائف خالية بمصلحة من المصالح ومطلوب التعيين فيها بامتحان يحصل عنها اعلنت المدرسة ذلك لمن يكون بها من التلاميذ تحت التمرين ليقدموا للامتحان ان شاؤا وان كان منها ما يتعاق بقبول تلاميذ بالمدارس الحرة من المدارس الاميرية اعلنت به تلاميذها ايضا ليدخلوا فى الامتحان اذا ارادوا وهكذا ولقد لاحظنا فى كثير من الاحوال ان المدارس لم تسلك هذا المنهج بل تنتظر ان النظارة تعلنها بنفس تلك الاعلانات وتنبهها الى تنفيذها ومن ذلك ما حصل اخيرا فى شأن الوظيفتين الحاليتين بنظارة الاشغال اذ ان النظارة المشار اليها مع كونها اعلنت بالجريدة الرسمية عن خلو هاتين الوظيفتين وحددت يوم ١٧ ابريل سنة ٨٩ لامتحان المتطلين فاتا علمنا من افادة وردت منها بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ٨٩ نمرة ٢٦٥٢ باللغة الفرنسية انه لم يحضر فى هذا الامتحان احد من التلاميذ وبلاستفهام من المدارس والمكاتب عما اذا كان يوجد بها تلاميذ تحت التمرين يرغبون الدخول فى الامتحان المذكور تبين لنا ان منهم من كان يرغب الدخول فيه لولا عدم علمه بالاعلان السابق نشره من الاشغال وحيث انه مع كون المدارس الموجودة بها تلاميذ من هذا القبيل تعلم حق العلم بان وجود هؤلاء التلاميذ بها ينتهى بانتهاء مدة السنة المحددة لهم فلا ندرى كيف فاتت تلك المدارس ان تعلمهم بذلك الاعلان فى حينه ولم تعرف ان الجريدة الرسمية انما ترتبت لها مثل هذه المنزلة فينبغى من الان فصاعدا ان كل مدرسة تحرى

مقتضى ما تجده مندرجا في تلك الجريدة من الاعلانات في وقته سواء كانت تلك الاعلانات متعلقة بالتلاميذ كإوامر متعلقة بوظائف المستخدمين التي تخلو أو تستجد بالمصالح الميرية ويراد بها اعلان العموم أو التي تخلو أو تستجد بالمدارس أو المكاتب ويراد بها اعلان الموظفين فيها خاصة وذلك بأن تعان التلاميذ والموظفين بما تضمنه هذه الاعلانات بمجرد نشرها وفي تاريخه صار النشر لجميع المدارس والمكاتب عن ذلك وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء على مقتضاه من الآن فصاعداً

(نشرت مرة ٢٤٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٣ شوال سنة ١٣٠٦ (١١ يونيو سنة ١٨٨٩)

بشأن التنزيل الذي قبل به شركات الوابورات ساعداً للمستخدمين الذين يسافرون على وابوراتها

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من المالية بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٨٨٩ نمر ١٧٥ محاسبة بشأن التنزيل المسموح به لمستخدمي الحكومة المصرية من تعريفه اجرة السفر بوابورات الشركة النمساوية وشركة رباتينو وشركة بنسيلير أورينتال وشركة المساجرى ماريم الفرنسية ووابورات البوستة الحديدية فاقضى الشرح لكم عليه لاعلانه لموظفي ومستخدمي المدرسة نظارة حضرتكم للعلم بما فيه ومن اراد منهم السفر في أحد الوابورات المذكورة وكان مسموحاً له بالتغيب عن وظيفته يفاد الديوان عنه لاعطاء الشهادة المنصوص عنها في هذا المنشور ومرسل طيه المنشور السابق صدوره في ٢٦ ابريل سنة ١٨٨٩ نمر ١٧٣ المختص بما سمحت به شركة الوابورات النمساوية

﴿صورة منشور المالية نمر ١٧٥﴾

(ملخص)

التنزيل المسموح به لمستخدمي الحكومة المصرية من تعريفه اجرة السفر بوابورات الشركة النمساوية وشركة رباتينو وشركة بنسيلير أورينتال وشركة مساجرى ماريم الفرنسية

ووبورات البوستة الحديدية سبق ارسل لسعادتكم منشور بتاريخ ٢٦ ابريل الماضى نمرة ١٧٣ بخصوص ماسمحت به شركة الواورات النمساوية بتزويل ثلاثين فى الماية من اجرة السفر بوابراتها مستخدمى الحكومة ولعائلاتهم وأربعين فى المئة لمن منهم يدفع مقدما اجرة السفر ذهابا وايابا بالوابوات المسد كورة وان هذا التزويل يكون من قيمة اجرة النقل فقط وليس من ثمن الاكل الذى يجب دفعه بالكامل والآن اخبركم بأن شركة روباتينو قد قبلت ايضا باجراء التزويلات المسد كورة على شروط الشركة النمساوية وكذلك شركة وابورات باناسلير اورنيتال وشركة المساجرى ماريتم الفرنساوية قد قبلتا تزويل خمسة عشر فى المئة من اجرة السفر بوابراتها بما فيه ثمن الاكل بناء على مقتضى تبلغ مستخدمى المصلحة ادارتكم عن هذه التزويلات المسموح بها من الاربعة شركات المسد كورة لهم ولعائلاتهم وقههيمهم ايضا بان مصاحبة وابورات البوستة الحديدية قد سمحت بتزويل ثلاثين فى المئة من اجرة السفر بوابراتها مستخدمى الحكومة ولعائلاتهم نساء واولاداً وأربعين فى المئة لمن منهم يدفع مقدماً اجرة السفر ذهابا وايابا بالوابورات المسد كورة وان هذا التزويل يكون من قيمة اجرة النقل فقط بعد استئزال ثمن المؤونة الذى يكون مقداره ربع قيمة الاجرة ومرسل لسعادتكم الآن مع هذا عدد من استنارة الشهادة المقتضى تسليمها موقفاً عليها من حضرتمكم الى مستخدمى المصلحة ادارتكم الذين يرغبون السفر بوابورات الشركات المذكورة فيقدمونها الى مكاتب هذه الشركات

(منشور نمرة ٢٤٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٠ شوال سنة ١٣٠٦ (١٨ يونيه سنة ١٨٨٩)

بدم توقيف المستخدمين الحاليين على المجالس التأديبية الا اذا كانت شبه قوية فى امانهم وصداقتهم او انه يتراءى لرئيس المصلحة ان التوقيف ضرورى لظهار حقائق لا تظهر بدونه

المسطر ادناه صورة مائثر من نظارة المالية لفروعها وللمحافظات والمديريات عن عمل الملاحظات الدقيقة فيما يتعلق بتوقيف المستخدمين الذين توجه عليهم مسؤوليات توجب احالهم على المجالس التأديبية وقد ورد لنا بشرح من النظارة المشار اليها تاريخه ٢٣ رمضان سنة ١٣٠٦ (٢٣ مايو سنة ٨٩) نمرة ٨ للاحاطة به فعليه اقتضى تحريره لحضرتكم لمعلوماته ومراعاة ما به

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٨٩ ﴾

قد علمنا من الملاحظات الجارية على احكام المجالس التأديبية ان البعض من رؤساء المصالح اوقف مستخدمين من الذين تحت ادارته بناء على اسباب جعلها سندا له فى التوقيف وفى احالة المستخدم على المجلس التأديبي على ان هذه الاسباب بسيطة فى حد ذاتها وظاهر من وقائعها انها لا توجب توقيف المستخدم مطلقا فان منها ما هو محصور فى تمدد انقطاع المستخدم عن الحضور الى مركز وظيفته

وحكم فيه المجلس التأديبي بالانذار او بقطع الماهية اياماً معلومة ومنها ما نسب فيه الى الموظف الالامال او التقصير في عمل واجباته واتهى الحكم فيه البعض بصرف النظر والبعض باستقطاع الماهية ونحو ذلك وكما علم لنا انه يوجد وقائع طالت فيها مدة التوقيف وانتهت على ان الموقوف اخذ كامل ما هيته من تاريخ توقيفه فكانت نتيجة التوقيف حرمان المصلحة من الانتفاع بتجنيز العمل المنوط به الموقوف او التكلف بمهية مستخدم ظهورات استحضرت المصلحة يؤدى عمل الوظيفة في مدة التوقيف

وحيث ان المضرات الناشئة من عدم الملاحظة من بعض رؤساء المصالح لمسألة توقيف المستخدمين من وظائفهم ظاهرة بدهاء ولم تجد في الامر ما يستازم شرحها وتفصيلها
ومعلوم ان التوقيف لا يلزم حصوله الا عند وجود الشبهة القوية في امانة وصدانة المستخدم او في الوقائع المهمة التي يترأى لرؤساء المصالح او للمأمورى التحقيق عدم امكان الوصول الى كشف حقائقها الا بتوقيف الموظف من وظيفته فقد حررنا لحضرات المديرين والحفاظين ورؤساء المصالح بتوجيه الاتفات الدقيق لهذا الامر المهم وبنهائهم بانه بعد الان لا يصير توقيف اى مستخدم كان الا في احد الحالتين المذكورتين واذا حدثت وقائع توجب التردد عند أحد المأمورين في أمر توقيف المستخدم الموجهة عليه هذه المسؤولية ففي هذه الحالة يجب على ذلك المأمور أخذ الرأى من رئيسه الاكبر في التوقيف وعدمه ولزم تحرير هذا لسعادتكم لمعلوماته والعمل بمقتضاه

(منشور نمرة ٢٤٨)

صادر لقروى النظارة بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٣٠٦ (٢٠ يونيه سنة ١٨٨٩)

بتحديد ميعاد ستة اشهر لنقل عفش المستخدمين المتقولين على طرف الحكومة

المسطر أدناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية لمصالح الحكومة بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٨٨٩ نمرة ١٧٤ بشأن الميعاد المحدد لنقل عائلات وعفش المستخدمين المتقولين على طرف الحكومة واقتضى تحريره لحضرتكم لالم بما فيه بالدرسة طرفكم والاجراء على مقتضاه
صورة منشور المالية نمرة ١٧٤

قد قرر مجلس النظارة في جلسته ٢٩ ابريل الماضى بأن مستخدمي الحكومة الذين ينتقلون لوظائف في مصلحة غير المصلحة المعينين فيها تعطى لهم مدة ستة ٦ اشهر لاجل نقل عائلاتهم وعفشهم على طرف الحكومة على مقتضى النصوص المدونة في لائحة انتقال وبدل السفرية وأما بعد انقضاء هذه المدة فأجرة النقل تكون على طرف المستخدم وتحسب السنة أشهر المذكورة اعتباراً من تاريخ توجه المستخدم الى محل وظيفته الجديدة

(منشور نمرة ٢٤٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (٨ يولييه سنة ١٨٨٩)
بالاعتناء بنظافة التلامذة ونظافة ملابسهم وحضهم على اداء الصلاة في اوقاتها

انه من الكمالات اللسانية والعادات المستحسنة المرضية الاعتناء بأمر النظافة لانها فضلا عن كونها تكسب الانسان صحة ووقارا فان الشرع الشريف حث على اتباعها لما فيها من المنزايا التي لا تحصى ولما كان هذا امراً لازماً وجب علينا ان ننظر اليه بعين الرعاية في تربية الاطفال ليعودوا ويشبوا عليه من نشأتهم فيكون لهم طبيعة محمودون عليها وسجيته ينسبون اليها وحيث ان بعض المدارس لم تقدر هذا الامر حق قدره اذ رأينا فيها من التلاميذ من تعود رثانة ملبسه ومنهم من لم يتعود على نظافة بدنه فتراهم في حالة يرى اليها كلهم لم يعرفوا من التدين الا اسمه ولم يروا من النظام الا رسمه وما هذا الا تقصير من ولي امرهم في تلك المدارس فان قيل ان هذا ناشئ من عدم قدرة البعض من التلاميذ الخارجية على شراء الملابس قلنا ليس ذلك محط الفائدة والنظر بل القصد النظافة مطلقا ولا تكلف نفس الا وسعها فالواجب توجيه النظر على الدوام من النظارة والضباط والمدرسين الى ما فيه نظافة التلاميذ ونظافة ملابسهم وجسمهم على اتباع مجاه في ذلك من الحكم والمواظ وبتبين ما ترتب على مراعاته من المنافع وما نجم عن اهماله من المضار ومراقبتهم ايامهم في كل وقت وامرهم باداء الصلوات في اوقاتها لان الصلاة مع ما فيها من تأدية الواجب ديانة فانها تدعو الى ملازمة النظافة بدناً وملبساً وبناء عليه صار النشر عن ذلك لفروع النظارة وهذا لحضرتكم العمل بموجبه فيما يختص بمدرككم

(منشور نمرة ٢٥٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٣٠٧ (٢٣ سبتمبر ١٨٨٩)
بالاسراع بارسال الدوسيات والاستعلامات التي تطلب عن المستخدمين المتوفين او الخائين على الماش

المسطر أدناه صورة ما ورد من نظارة المالية بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ١٦٧ بحاسية بشأن سرعة اعطاء الرد لها عن الاستعلامات التي تطلبها فيما يتعلق بالموظفين المحولين على المعاش وقالت انه عند رفت أو وفاة أى مستخدم يرسل دوسيه مدد خدمته للمالية بعد استيفائه ومعرفة خلو طرفه في مسافة لا تتجاوز الاسبوع وحيث ان ارسال دوسيه أى مستخدم من المرفوتين أو

المتوفين للمالية يستدعى الوقوف على خلوطرفه من الجهة التي كان مستخدماً فيها فلاجل أن تمكن النظارة من ارسال ذلك الدوسيه في الميعاد المحدد يلزم فروع النظارة سرعة المجاوبه حالاً عن خلوطرف هؤلاء الاشخاص وبناء عليه صار النشر لفروع النظارة عن ذلك وهذا لحضرتكم للاجراء بمقتضاه

﴿صورة افادة المالية نمرة ١٦٧﴾

نظارة المالية موجهة اهتمامها في سرعة تسوية طلبات المعاش أو المكافأة ولما كانت هذه الغاية لا يمكن الوصول اليها الا بمساعدة المصالح والتظاررات في اعطاء الرد عن الاستعلامات التي طلبت أو تطلب منها فيما يتعلق بالموظفين المحولين على المعاش أو ورثة الموظفين أو أرباب المعاشات فالنظارة سبق أصدرت منشورات للجهات بلزوم اعطاء الرد عن هذه الاستعلامات في أقرب وقت ومع ذلك فانه حصل تأخير وحيث ان هذا التأخير يوجب تضرر أرباب الطلبات وهذا مما تأباه العدالة فالامل من سعادتكم صدور التعليلات المقتضية باعطاء الرد للمالية عن الاستعلامات الخاصة بذلك التي طلبت أو تطلب من النظارة في ميعاد لا يتجاوز عشرة أيام وحيث ان دوسيات المرفوتين والمتوفين من الموظفين جار طلبها بمعرفة المالية من الجهات بعد ان تقدم للمالية طلبات المعاش أو المكافأة من أصحاب الشأن وحاصل تأخير في ارسالها فحسباً لهذا التأخير نقرر انه من الآن فصاعداً يلزم انه عند رفت أو وفاة أى مستخدم من مستخدمى أى جهة أو أى نظارة تجرى اللازم في الحال لاستيفاء دوسيه حصر مدد خدمته لحد تاريخ الرفت أو الوفاة وبعد الوقوف على خلوطرفه يبعث بكمال أوراقه للمالية في مسافة لا تتجاوز أسبوعاً حتى انه عند تقديم طلب من صاحب الشأن للمالية يمكنها تسوية حالته في الحال فالمرجو من سعادتكم ان تأذنوا بالاجراء على هذا الوجه فيما يخص مستخدمى النظارة وفروعها مع التحرير أيضاً للفروع التي يكون موجوداً بها دوسيات بالعمل على مقتضاه

(منشور نمرة ٢٥١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣٠ محرم سنة ١٣٠٧ (٢٥ ستمبر سنة ١٨٨٩)

بمنع موظي ومستخدمى الحكومة من تأجير او زرع اطيان في دائرة مأمورياتهم

المسطر اذناه صورة المنشور الصادر من الداخلية البالغ المعارف بافادتها المؤرخة في ١٤ ستمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ٣٠ بشأن منع موظي ومستخدمى الحكومة من تأجير او زرع اطيان في دائرة مأمورياتهم ومحاكمة من تجارى على ذلك حسب الكيفية المبينة فيه فائقضى تحريره لحضرتكم للعلم به واعلانه لمستخدمى المدرسة

﴿صورة منشور وارد للداخلية من رئاسة مجلس النظار في ٧ ستمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ٧١﴾

انه لعدم جواز تعاطي موظفي ومستخدمى الحكومة امور التجارة في أى حالة من الاحوال سواء كان ظاهراً أو خفياً هذا أمر بدى لا يحتاج للتكلم عليه ولا لنهى عنه انما الآن قد علم لنظارة الداخلية من بعض وقائع الاحوال ان بعض مأمورى الحكومة مثل نظار الإقسام في الوجه القبلى ومأمورى المراكز في الوجه البحرى وأمنائهم من سائر المستخدمين والكتبة تجارى على تأجير أطيان وزراعتها في دوائر مأمورياتهم بطرق مختلفة فمنهم من يستأجر ظاهراً ويزرع ظاهراً ومنهم من يستأجر ويزرع بالمشاركة بصورة غير واضحة ومنهم من يستأجر ويزرع ويشارك باسم والده أو أخيه أو أحد أقاربه أو أصحابه وكل هذه الاحوال لا شك انها بمثابة التجارة بل بهذه الصفة هي أشد شبهة وأشد ضرراً بالنسبة لمعاملات الاهالى الذين تحت ادارة هذا المأمور أو يكون لهم علاقة به ولذلك لزم الاعلان حتى يكون معلوماً عند العموم ان كافة موظفي ومستخدمى الحكومة ممنوعون من تأجير وزراعة أطيان في دائرة مأمورياتهم ومن تجارى منهم على ذلك يكون تحت المراقبة والمجازاة

وحيث ان مجلس النظار قرر مجلسه المنعقدة في يوم ١٠ محرم سنة ١٣٠٧ الموافقة على المنشور المسطرة صورته أعلاه القاضى بمنع موظفي ومستخدمى الحكومة من تأجير أو زرع أطيان في دائرة مأمورياتهم ومحاكمة من تجارى على ذلك على الصفة التى تبيئت به وان يصير نشره وتنفيذه على العموم فينبغى ان تملئوا على كافة الموظفين والمستخدمين واجراء مقتضاه من الآن فصاعداً

(منشور نمرة ٢٥٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٢ صفر سنة ١٣٠٧ (٧ أكتوبر سنة ٨٩)

بارسال المستخدم الذى يراد الكشف عليه بالصحة مم مندوب

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة الداخلية المبلغ للمعارف بافادتها المؤرخة في ٢٥ ستمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ٣١ بشأن ما يتبع اجرائه نحو المستخدمين الذين يراد الكشف عليهم على حسب الكيفية المبينة فيه فاقضى بحضرته لحضرتكم للعلم به والاجراء بمقتضاه بمدرستكم ﴿صورة افادة الداخلية نمرة ٣١﴾

سعادة مدير مصلحة الصحة العمومية ارسل لنظارة الداخلية مكتابة رقمية ٢٨ اغسطس سنة ٨٩ نمرة ٥٨٩ واضح فيها ان الجارى والحالة هذه في من يراد الكشف عليه بالصحة من المستخدمين هو ان يحضر اليها بمفرده لا اثبات عليه بان كان هو ذات المقصود الكشف عليه ام لا على انه يمكن ان يحضر بدله أى شخص كان مدعياً انه هو الشخص المرغوب الكشف عليه ويترب على ذلك اعطاء

شهادة ليست في محلها ولهذا يراد منع ذلك وحيث انه في هذه الحالة يكون اللازم ضبطا للواقع وانتظاماً للأعمال وعدم تطرق أى خلل فيها انه عند ما يقتضى الحال للكشف على احد المستخدمين يرسل بالمكاتبة اللازمة من محل استخدامه مع مندوب من طرف المصاحبة التى ترسله حتى أن هذا المندوب يعلن ويشهد لمصلحة الصحة بان هذا الشخص هو ذاته المراد الكشف عليه فينبغى مراعاة العمل كذلك بجهتكم وفي تاريخه كتب للمصالح عموماً بما ذكره

(منشور نمرة ٢٥٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٣٠٧ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٩)
بالحاسبة على ما يظهر حقاً للميرى من الاطيان والاراضى الموضوع عليها ايدى الغير اعتباراً من سنة ظهورها

مرسل مع هذا نسخة من منشور المالية الصادر في ٥ اغسطس سنة ١٨٨٩ نمرة ٢ املك الوارد لهذا الطرف بافادتها المؤرخة في ١٢ أكتوبر سنة ٨٩ نمرة ٣٠ املك بوجوب الحاسبة على ما يظهر حقاً للميرى من الاطيان والاراضى الموضوع عليها ايدى الغير اعتباراً من سنة ظهورها لمعاومية ما به واعلانه مستخدمى المدرسة طرفكم

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٢ املك ﴾

وقائع الاحوال دلت على ان الاطيان والاراضى الجارى اظهارها من حقوق الميرى من الموضوع عليها ايدى الاهالى ومستعملين لها بالزراعة او بوضع مبانى عليها جارى تقدير ايجاراتها ببعض الجهات على مدد سنوات ماضية من ابتداء وضع اليد عليها ارتكانا على ارشادات مشايخ وعمد البلاد ومع حصول حصر تلك الايجارات على هذه الكيفية والمطالبة بتحصيلها فانه متعذر الحصول عليها وترتب على ذلك وقوع ارتباكات ومشغوليات بغير ثمرة

وحيث ان قرار الجمعية العمومية الصادر عليه أمر جتتمكان سعيد باشا في ٨ صفر سنة ١٢٧٧ الوارد ضمن مجموعة الألائحة السعيدية مقتضاه تحصيل ايجار ما يظهر زيادة باطيان الغير من واضع اليد من سنة ظهورها التى هى سنة المساحة بحيث لو كانت المساحة في آخر السنة فتكون المطالبة بايجار تلك الزيادة اعتباراً من اول سنة المساحة فقط بدون التشبث بتحقيق سوابق الزراعة

وحيث ان المتبع ببعض الجهات من امر احتساب هذه الايجارات على مدد سابقة مما لا يوافق العدل والإنصاف ومخالف لما هو منصوص بالألائحة السعيدية

فلنعم المشغوليات الواقعة في هذا الشأن وانتظام سير العمل بكافة الجهات على نسق واحد وسهولة تحصيل حقوق الميرى قد تراءى وجوب الحاسبة على ايجار ما يظهر حقاً للميرى من الاطيان

الزراعية او الارض الفضاء اعتبارا من ابتداء سنة ظهورها فقط من مقتضى المساحات والتحقيقات التى تجرى عنها وتحصيل ذلك من واضعي اليد بدون انقضاء ما تقدم من السنين الماضية عملا بما نص بالقرار المشار اليه وتحرير شروط التأجير فى الحال حسب التعاليم والاجل اتباع الاجراء بمجهتكم على وجه ما توضح اقتضى تحريره للمعاونة والعمل بمقتضاه

(منشور نمرة ٢٥٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٨ صفر سنة ١٣٠٧ (٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٩)

بعدم استعمال ادوات الكتابة فى غير اعمال المصلحة

المسطر أدناه ترجمة مضمون خطاب فرنساوى ورد من المالية للنظارة بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ١٣٣٤ فى شأن ما حصل من اعطاء حسن ائدى حسنى الذى كان نساخا بمدرسة الحقوق ورقا من ورق الحكومة الايض لاحد أقاربه ليكتب فيه عريضة وحيث انه طلب فى ذلك الخطاب أخذ ما يلزم من الاحتياطات لمنع ما عساه ان يحصل فى المستقبل من مثل ذلك فاقضى تحريره للتنبيه على موظفى ومستخدمى المدرسة بعدم استعمال أوراق الحكومة أو أى صنف آخر من أدوات الكتابة الا فى شؤون المصلحة وفى تاريخه صار النشر عن ذلك لجميع فروع النظارة وهذا لحضرتكم للعمل بموجبه

(ترجمة خطاب المالية)

أخطرت نظارة المالية المعارف بجواب بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ١٣٣٤ بأن حسن ائدى حسنى المستخدم بمدرسة الحقوق أعطى أحد أقاربه ورقا من ورق الحكومة ليكتب فيه عريضة وارفق بهذا الجواب الاوراق المتعلقة لتحقيق هذه المسألة بمعرفة مصلحة البوليس وضمن تلك الاوراق ورقة محررة بقلم حسن ائدى حسنى يقول فيها انه حضر فى يوم الجمعة أول سبتمبر الساعة واحدة بعد الظهر ولما سئل أجاب بأنه مستخدم بمدرسة الحقوق وان على احد أخوه فى الرضاع وقريبه حضر الى المدرسة وطلب منه ان يكتب له عريضة بالفرنساوى لمصلحة الجمارك فحرر العريضة على فرخ ورق من ورق الحكومة وكذلك أعطاه طرفا من ظروف الحكومة التى كانت بطرفه لزوم أشغال المدرسة وقد طلبت المالية من المعارف أخذ ما يلزم من الاحتياطات لمنع ما عساه يحصل فى المستقبل مما يماثل ذلك واقضى تحريره للاخطا

(منشور نمرة ٢٥٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٧ ربيع اول سنة ١٣٠٧ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٩)
بالتحفظ على الخريجات الموجودة بالمدارس

قدمت بعض المدارس للديوان طلبات تستصدر الامر فيها بحصم خراط من الموجود بها قائلة انها صارت لا تصلح للاستعمال وحيث ان من اصول التدريس على الخراط أن تكون معلقة على الحائط ومتى كان استعمالها بهذه الصفة فتنقى محفوظة من التلف زمناً مديداً وقد تبادر من هذه الطلبات ان المدارس التي تطلب الحصم لم تستعمل الخراط بالطريقة التي ذكرت ولكنها تقلها من مكتب الى آخر في كثير من الاوقات بغير صيانة مع انه يلزم ان يكون في كل مكتب ما يقتضى له من الخراط حتى لا يحتاج الحال لنقلها الى غيره فرأينا لزوم استلفات النظر الى هذا الامر في جميع المدارس لاجتناب استعمال ما يكون من الطرق مخالفاً لما ذكر ولهذا صار النشر عن ذلك لفروع النظارة وهذا لحضرتكم لاجراء مقتضاه

(منشور نمرة ٢٥٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (٢ ديسمبر سنة ١٨٨٩)
بمحفظ القرآن الكريم وتخصيص حصه له في الاسبوع لتكراره

لما كان حفظ القرآن الشريف من اهم الاسباب الباعثة على تقوية الافهام واتساع المدارك في كل ما يحتاج اليه الانسان بما ينفعه في معاشه ومعاده وكانت تلاميذ المدارس منهم من يحفظ بعضه اثناء وجوده في المدارس ومنهم من هو حافظ له قبل دخوله في سلك التلمذة كان من الواجب حفظا لحرمة هذا الكتاب المجيد واعلاء لشأن الدين المتين مساعدة هؤلاء على تثبيت ما حفظوه ولهذا رأينا ان في كل مدرسة يخصص حصه في الاسبوع تكرر فيها التلاميذ امام المعلمين ما تحصلوا عليه من ذلك كي لا يضيع ما اكتسبوه ولما كان بعض الفرق مقررا فيها تعليم القرآن الشريف والبعض الآخر لم يقرر فيه ذلك فالحصة التي تخصص لهذه الاعادة تؤخذ من حصص اللغة العربية وبناء عليه جرى النشر عن ذلك لجميع المدارس الثانوية وهذا لحضرتكم للعمل بموجبيه في مدرستكم

(منشور نمرة ٢٥٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٠٧ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩)
قبول مصروفات التلاميذ عن ثلاثة اشهر او شهرين او شهر مقدما بحسب مقدرة الاهالى

علما ان بعض اولياء امور التلاميذ الذين يدفعون المصروفات الشهرية المقررة يتضررون من دفع هذه المصروفات على اقساط باعتبار ان القسط منها مجموع مصروفات ثلاثة اشهر فتم من يرغب ان يكون شهريا ومنهم من يرغب ان يكون عن شهرين وقد رأينا تسهيلات هؤلاء ان يدفع كل ما يمكنه ان يدفعه اما ثلاثة اشهر واما شهرين واما شهر واحد كل ذلك يكون مقدماً ولهذا صار النشر عن ذلك لفروع الديوان وهذا لحضرتكم لمعاملة من كان في مدرستكم من هؤلاء التلاميذ في دفع المصروفات كما توضح

(منشور نمرة ٢٥٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٠ جمادى الاولى سنة ١٣٠٧ (٢ يناير سنة ١٨٩٠)
عدم قبول المستخدمين المديونين في الخدمة

المسطر أدناه صورة ما ورد من رئاسة مجلس النظار للنظارة بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ٨٠ بشأن عدم قبول أى شخص في الخدمة الميرية اذا كان مديوناً أو متوقفاً عليه حجوزات قضائية حسب الكيفية المبينة فيه وقد صار نشره لفروع النظارة في تاريخه وهذا لحضرتكم للعمل بموجبيه في مدرستكم

﴿ صورة افادة رئاسة مجلس النظار نمرة ٨٠ ﴾

حيث انه من القواعد الاساسية العمومية ان لا يقبل في خدمة الحكومة أى موظف أو مستخدم الا اذا دلت التحريات التى تعمل عنه على ان احواله وسواقه حميدة فيجب من الآن فصاعدا التحرر ايضا عما اذا كان الشخص المراد اخذه او توظيفه مديونا ام لا واذا اتضح انه مديون أو متوقع عليه حجوزات قضائية فلا يقبل في الخدمة الميرية بناء عليه لزم تحريره لسعادتكم لمراعاة هذه القاعدة في التعيينات التى تحصل بنظارة المعارف العمومية والمصالح التابعة لها

(منشور نمرة ٢٥٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣٠٧ (٦ يناير سنة ١٨٩٠)
بتحرير الاسبوعيات وورودها مستوفاة بحسب الاستمارة التى طبعتها النظارة

حيث انه مع تكرار المكاتب للمدارس بشأن تحرير الاسبوعيات الجارى ورودها منها بصورة مستوفاة فلا يزال بعضها يرسل تلك الاسبوعيات بكيفية يلزم معها اعادة الاستفهام عن بعض ملحوظات ونحو ذلك فلهذا قد ترأى وضع استماره عمومية يكون تحرير الاسبوعيات فيها بجميع المدارس والمكاتب وقد جرى طبع عدد كبير منها ومرسل لكم الآن إثنى عشرة نسخة منها لاستعمالها بمدركتكم اعتبارا من سنة ١٨٩٠ ولو انكم أرسلتم اسبوعية مدرستكم عن يوم السبت ٤ يناير سنة ٩٠ محررة بالكيفية القديمة الا انه لما ترأى من استعمال تلك الاسبوعيات من اول السنة المذكورة فينبغى تحرير اسبوعية عن ذلك الاسبوع بالطريقة الجديدة وارسالها للنظارة فى أقرب وقت واضحة فيها جميع البيانات ومستوفاة كل الشروط المدونة فى تلك الاستمارة وهكذا فى كل اسبوع وسيُرسل لكم عما قريب عدد مطبوع من تلك الاسبوعيات يكون كافيا لمدة السنة وقد نشر عن ذلك بجميع المدارس وهذا لحضرتكم للعمل بموجبه بمدركتكم

(منشور نمرة ٢٦٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٠٧ (١٥ يناير سنة ١٨٩٠)
بتقدير الفرنك بحسب القرش المصرى

أوردت نظارة المالية فى كتابه وردت منها للنظارة بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ٣٦٦ محاسبة ان المشتريات التى يجرى مشتراها باعتبار الفرنك ولم يسمح تاجرها بحسابته على ما فيها من الفرنكات دون البتو بسعر الفرنك الواحد ثلاثة قروش طبقا للمنشور الصادر منها لمصالح الحكومة بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٦ نمرة ٤٧ يراعى الاتفاق معه على تقدير السعر بحسب القرش المصرى لرفع الالتباس وعليه صار النشر فى تاريخه لفروع النظارة وهذا لحضرتكم للاجراء على مقتضاه بالمدرسة طرفكم من الآن فصاعدا

(منشور نمرة ٢٦١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٠٧ (أول فبراير سنة ١٨٩٠)
بشأن الاصناف التى ترد بالبوستة من الخارج برسم المدارس والافراج عنها مجاناً

توضح بافادة سعادة مدير عموم الجمارك الواردة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ٢٥٩
انه حرر من طرفه الى عموم البوستة المصرية بأنه كلما يرد عن يدها من الخارج برسم نظارة المعارف
يفرج عنه مجاناً اعتماداً على المكاتبات التى تخبر من هذا الطرف للمصلحة المذكورة ببيان أجناس
البضاعة وأثمانها وعليه قد صار النشر عن ذلك لفروع النظارة وهذا لحضرتكم للمعلومية واذا ورد
للمدرسة نظارتكم أشياء من الخارج عن يد البوستة ترد الانادة ببيان أجناسها وأثمانها للتحرير من
هنا بالافراج عنها مجاناً

صورة ما ورد من عموم الجمارك المصرية فى اول يناير سنة ١٨٩٠ نمرة ١

انه لاجل عدم المشغولية فى المكاتبات قد حررنا فى تاريخه الى عموم البوستة المصرية بان كل
ما يرد عن يدها من الخارج برسم المعارف على شرط ان يكون مكتوباً على الطرود عنوان النظارة
يفرج عنه مجاناً اعتماداً على المكاتبات التى ترد للمصلحة المذكورة من المعارف ببيان أجناس
البضاعة وأثمانها للاحاطة

(منشور نمرة ٢٦٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٠٧ (٥ فبراير ١٨٩٠)
عن تعليم الجرافيا والتاريخ الطبيعى وقانون الصحة والكيمياء والطبيعة بالمدارس الابتدائية والتجهيزية

مرسل لكم مع هذا نسخة من صورة القرار الصادر من النظارة بتاريخ ٢٣ جمادى الاولى
سنة ١٣٠٧ (١٥ يناير سنة ١٨٩٠) نمرة ١٤٧ المتعلق بتعليم الجرافيا والتاريخ الطبيعى وقانون
الصحة بالمدارس الابتدائية والمدارس التجهيزية ونسخة من صورة القرار الصادر أيضاً فى ذلك
التاريخ نمرة ١٤٨ المتعلق بتعليم علم الكيمياء وعلم الطبيعة بالتجهيزات لعلم بهما وأتباع الاجراء على
حسبهما فيما يتعلق بمدركتكم عن هذه السنة المكتتبية وفى نهايتها تقدمون لنظارة تقارير بما اتجه
السير على مقتضاها حسبما هو موضح فيها وفى تاريخه نشر لفروع المدارس بذلك وهذا لحضرتكم
للاجراء كما ذكر

﴿ صورة قرار نمرة ١٤٧ ﴾

﴿ من نظارة المعارف العمومية ﴾

انه بالنظر لما اظهرته التجارب من ان المواد المقررة في البروجرام الثانوى لعلوم الجغرافيا والقسموغرافيا والتاريخ الطبيعى لم تكن موزعة بحسب ما يناسب كل من القسم الابتدائى والتجهيزى ولما رآته النظارة من لزوم اجراء بعض تعديلات فى مقررات هذه العلوم بمراعاة حال بعض السنين الدراسية فى هذه المدارس قد حررت النظارة بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٩ لجناب المسيو موتسان مأمور ادارة الدروس بان يتحدد هو وحضرات ناظر المدرسة الحديوية وناظر مدرسة المبتديان للنظر فى البروجرام الحالى لهذه العلوم واجراء التعديلات المناسبة فيه بحسب ما يروونه موافقاً للحصول على هذا الغرض مع اخذ رأى حضرات مدرسى هذه العلوم وملحوظاتهم بالنسبة للتعديلات التى تأتى مغايرة للبروجرام المذكور فقدم الآن جناب الموما اليه هو وحضرات نظار هاتين المدرستين بروجراماً شاملاً للمواد التى رأوا من المناسب تدريسها من علوم الجغرافيا والتاريخ الطبيعى وما تراهى ادخاله فيه من قانون الصحة والاطلاع على هذا البروجرام تراهى موافقة اتباع السير على مقتضاه فى المدارس الابتدائية والتجهيزيات على سبيل التجربة فى هذه السنة المكتتبية وعلى هذا تقرر ما هو آت

﴿ علم الجغرافيا ﴾

﴿ فى المدارس الابتدائية ﴾

(المادة الاولى)

يشتمل تدريس هذا العلم فى هذه المدارس الابتدائية على المواد الآتية

فى السنة الثانية الدراسية (باللغة العربية)

تعريف الاصطلاحات الجغرافية شفوياً والاختصار بضرب امثلة عليها قاصرة على محلات الوطن بقدر الامكان وذلك باستعمال الخريط

بلاد مصر من وادى حلفا الى البحر الابيض المتوسط — سكانها — الصحراء — الحيان — البحيرات — السواحل — الواحات — التقسيم الادارى — المحافظات — المدنريات — الاقسام والمراكز — سكك الحديد — الخطوط التفرعية — النيل والمجارى التى تصب فيه — فيضان النيل — الترع — قنال السويس — محصولات مصر الزراعية وتجارتها — التوبة

والسودان المصري — التقسيمات الادارية — المدن الشهيرة — القبائل الشهيرة — المحصولات —
رسم خريطتى مصر وافريقيا بواسطة نموذجات خرط يائية مطبوعة

فى السنة الثالثة الدراسية (باللغة العربية واللغة الاجنبية)

افريقيا واسيا — الحدود — البحار — الخليجان — البغازات — الجزائر — البجيجزائر —
الرؤوس — الجبال — السطوح — الوديان — الصحراء — الانهار — البحيرات — الممالك —
التقسيمات الادارية — المدن الشهيرة (الاقاليم والمحصولات) ممالك الدولة العثمانية فى افريقيا واسيا
— رسم خريطتى افريقيا واسيا

فى السنة الرابعة الدراسية (باللغة العربية واللغة الاجنبية)

الجغرافيا الطبيعية والادارية لاوروبا وامريكا والاقيانوسية وتركيا اوروبا — تمرين على
رسم خمسة اقسام الكرة فى الورق وعلى تحتة الطباشير — رسم خريطتى اوروبا وامريكا وخرطة
الاقيانوسية وكذا الماعوند اذا امكن
ملحوظة — كافة الدروس يجب تعبيرها ومطالعها على الخرط وتستعمل الخرط الغير المكتوبة
(الصماء) للاستئلة

(المادة الثانية)

حصص الدراسة فى الاسبوع لهذا العلم تكون كاسيأتى

حصص	
٢	السنة الثانية
٢	» الثالثة
٢	» الرابعة
٦	

﴿ فى المدارس التجهيزية ﴾

(المادة الثالثة)

يشتمل تدريس هذا العلم فى هذه المدارس على المواد الآتية وجميعها باللغة الاجنبية
فى السنة الاولى الدراسية

مذاكرة الاشياء المهمة التى درست بمدرسة المبتديان على وجه السرعة — خطوط نصف
النهار — خطوط الاستواء والموازيات — تقسيم الدائرة الى درجات — خطوط الطول وخطوط

الارض — المدارات والدوائر القطبتان — المناطق — الجغرافية الطبيعية والجغرافية السياسية —
تمرينات على رسم الخريط — رسم خريطى افريقيا واسيا وتقديمها فى الامتحان العمومى
(فى السنة الثالثة الدراسية)

اوروبا واسيا (ماعدا تركيه التى تدرس فى السنة الثالثة) الجغرافية الطبيعية والسياسية
لامريكا — رسم خريط — رسم خريطتين احدهما لاوروبا والثانية لاسيا
(فى السنة الثالثة الدراسية)

بلاد مصر والنوبة وسودان مصر — مساحة بلاد مصر وسكانها وكذا النوبة والسودان —
الوصف الطبيعى لحوض النيل — وصف مجرى النيل — مضيق الحوض الجغرافى للنيل —
فيضان النيل — منابع النيل — اهمية النيل بالنسبة لبلاد مصر — الصحراء — الواحات —
الحيال — البحيرات — المستنقعات — السواحل — المين الاصيله — التقسيم الادارى —
الحافظات — المديريات — الاقسام والمراكز — المدن الاصيله — سكك الحديد — الترع —
قنال السويس — طرق القبايل فى النوبة والسودان — المحصولات — صناعة مصر وتجارتها —
وصف طبائع اهل السودان — جغرافية الدولة العثمانية وتركيا اوروبا — سطح تركية اوروبا
وسكانها — وصفها الطبيعى — الحدود — السواحل — الخليجان — البوغازات — الجزائر —
الرؤس — الانهار — الجبال — السطوح — السهل — التقسيمات الادارية — الولايات —
السنجقيات — سكك الحديد — وصف طبائع اهل تركية اوروبا — الروملى الشرقيه —
البلاد التى انفصلت من تركيا من ابتداء القرن التاسع عشر — اليونان — رومانيه — الصرب
وبوسنه — هرسك — الجبل الاسود — تركية اسيا — مسطح تركية اسيا وسكانها — تقاسيم
تركية اسيا وولايتها — الوصف الطبيعى والسياسى وطبائع اهل كل ولايه — ولايات الحجاز
واليمن والحصبا — المنتجات التاريخيه — محمولات تركية اسيا وتجارتها — املاك تركيا بافريقيا —
طرابلس — مسطحها — سكانها — وصفها الطبيعى والسياسى — محمولاتها وتجارتها — ملحوظات
تواريخها — العالم الاسلامى — البقاع المنتشرة فيها ديانة الاسلام — تمرينات على الرسم — رسم
خريطى مصر وامريكا

(فى السنة الرابعة الدراسية)

الجغرافيا التاريخيه والتجارية والصناعية للممالك الشهيرة باقسام الدنيا الخمس — الاقاليم —
المحصولات الزراعية والمعدنية والصناعية — مركز المحصولات الصناعية — التجارة الداخلية —
الاسواق الاصيله — التجارة الخارجية — التصدير والتوريد — المين الاصيله — طرق المواصلات —

طرق البر والبحر التجارية - المصالح البحرية - القبائل - تمرينات على رسم الخريط - رسم خريط
تقدم في الامتحان العمومي لافريقيا واسيا واوروبا وامريكا والافيانوسيه

(نثبييه) يجب ان يكون تعليم الجغرافيا اولاً على الخريط ثم بعد ذلك في المكتب وعلى المعلم
قبل ان يشرع في تعليم تلامذته مملكة او قسم بالتفصيل ان يستلفهم الى مجارى الانهار وسلاسل
الجبال والمواضع الاصلية التي منها يمكن التوجه من مملكة الى اخرى كالبحيرات والخلجان والرؤوس
ونحو ذلك وعليه بعد ذلك ان يرسم على نخشة الطباشير مع الاختصار خريطه يبين فيها الانهر
والنقط المذكورة ويكلف التلاميذ عموماً بنقلها في الحال على فرخ من الورق ثم يطوى الخريطه
المعلقة على الحائط ويستدعى بعضهم لرسم الخريطه التي عملها فوق النخشة بالتعاقب ومتى القوا رسم
الخريط بهذه الكيفية وعرفوها معرفة كافية يستأنف تعليمهم مواقع المدن الشهيرة وحدود الممالك
على الخريط العادية ويكلفهم بعد ذلك بايجاد المواقع والحدود المذكورة على الخريط الغير المكتوبة
المعروفة بالصماء ولا بد ان يكون بكل فرقة العدد اللازم من هذه الخريط اما التدريس في الكتاب
فلا يكون الا بعد ان تعاد التلاميذ جميعاً على التعليم على الخريط وبعد ان يكونوا في حالة
يقتدرون بها على رسم الخريط من عقولهم وفي هذه الحالة يستدعهم المعلم لالقاء ما حفظوه في
الكتاب على الخريط بالدور والمتابعة حتى يبينوا المدن والانهار والجبال وغير ذلك مما يدخل في
موضوع الدرس ويجب تدريب التلاميذ عند مذاكرة الدروس ومراجعتها في آخر السنة على
رسم خريط يبينون فيها خطوط السير في السفريات من نقطة في مملكة او في قسم معلوم الى غيرها
وينبغي على المعلم في السنة الاولى والثانية ان يقتصر على ادارة التلاميذ عند اعطاء التعاريف
مواقع الجهات الاصلية والخطوط الوهمية مثل خط الاستواء والمدارات وخطوط نصف النهار
والتوازيات على الخريطه بطريق العمل من غير ان يتعرض للدخول في باب الايضاحات العلمية

جغرافية كل من خمسة اقسام الكرة تشتمل على ما يأتي

احوال البلاد - الحدود - البحار - الخلجان - البوغازات - الجزائر - البجيشجزائر -
البرازخ - الرؤوس - الجبال - السطوح - السهل - الوديان - الانهار - الهيرات - البحيرات -
الممالك - الاقاليم - المحصولات التي تستخرج من الحيوانات - النباتات والمعادن - وصف الممالك
سكانها - لغاتها - دياناتها - هيئة الحكومه - صناعاتها وتجارتها - طرق المواصلات - الترع - سكك
الحديد - الخطوط التلغرافية

اما في السنة الثالثة فيجب استعمال الكرة فضلاً عن الخريطه الجامعة المعروفة بالأمموند
لتفهم التلاميذ كيفية استدارة الارض والاقطاب والمناطق وتوعيمهم على ايجاد المواقع الجغرافية
للبلاد بواسطة خطوط الطول والعرض

(المادة الرابعة)

حصى الدراسة فى الاسبوع لهذا العلم تكون كما سأتى

حصه	
٢ فى السنة الاولى	
٢ » » الثانية	
٢ » » الثالثة	
٢ » » الرابعة	
٨	

﴿ التاريخ الطبيعى وقانون الصحة جميعه فى التجهيزات ﴾

(المادة الخامسة)

يشتمل تدريس هذين العامين فى هذه المدارس على المواد الآتية وجميعها باللغة الاجنبية

(فى السنة الثانية الدراسية)

تعاريف اولية فى علم الحيوانات - الفرق بين الحيوان والنبات - الخلية والمنسوجات الحيوانية المكونة للاجسام - ترتيب الحيوانات - اعضاء التغذية - الجهاز الهضمى وتوابعه ووظائفه - الجهاز الدورى وتوابعه - الجهاز التنفسى وتوابعه - الحرارة الحيوانية - الجهاز البولى - اعضاء الجسم - الهيكل الانسانى - العضلات الاصلية المحركة للجسم وتوابعها الرئيسية - السلسلة الحيوانية - الحواس وهي حاسة اللمس وحاسة الذوق وحاسة الشم وحاسة البصر وحاسة السمع - شرح الانواع المهمة من الحيوانات بوجه مختصر

(فى السنة الثالثة الدراسية)

تعاريف اوليه فى علم النبات - الخلية والمنسوجات النباتية - الجذور ووظائفها - السيقان ووظائفها - الاوراق - تركيبها ووظائفها - الازهار - اعضاء التناسل - الثمار على وجه العموم - البذور - التغذية على وجه العموم - الامتصاص - التنفس - التغذية والاخراج - الانبات - تكاثر النبات - الحركة والاحساس - وصف انواع النباتات وتمييزها عن بعضها شرح المهم منها بوجه مختصر

(في السنة الرابعة الدراسية)

تعاريف بخصوص التركيب الحالى للكرة - الحرارة المركزية للكرة - النايح الحارة - اصل
سلاسل الجبال - البراكين والزلازل - الصخور النارية والرسوبية المتكونة منها القشرة الارضية -
العلامات المميزة للصخور والاراضى التى توجد بها الصخور الصوانية - البورفير - البازالت -
حجر الادودواز الكوارس - السيليكس - الرمل - حجر المسن - حجر العلاحون - الحجر
الكلسى - الرخام المرمر - حجر المطبعة - الرخام الاسود - الطباشير - الجبس - الطفل -
الصخور القابلة للاحتراق - الماس - الفحم الحجري - الغاز - البترول - تركيب الارض النباتية
شرح تركيب طبقات الاراضى المصرية - قواعد صحيحة يجب اتباعها فى الاشغال الجسمية والعقلية -
قانون صحة المدارس - اغذية مختلفة - المشروبات - قانون صحة المساكن - النظافة - الحمامات -
تمرينات جسمية - الاعطاء الاول الواجب اتخاذه عند حصول العوارض الآتية وهى الاختناق
الغرق - النزيف الدموى - الانغماء - ضربات الشمس - الحرق والعرض - بعض توضيحات
بخصوص الامراض العاديه والوبائية - الهبضة - تلقيح الجدرى - الكلب - الجمره - الحيشه - ضرورة
دفن الحيوانات - الاحتراسات والقوانين الصحية الواجب اتخاذهما فى الازمان الوبائية
ملحوظة - على المعلم ان يراعى السهولة ما أمكن ويعدد للتلاميذ الاسئلة الشيرة كى يتمكنوا
مما بيديه لهم

وفى السنة الرابعة تذاكر التلاميذ فى نصف السنة المكتنية دروس التاريخ الطبيعى

(المادة السادسة)

حصص الدراسة فى الاسبوع للتاريخ الطبيعى وقانون الصحة تكون كما سأتى

حصص	
٢	السنة الثانية
٣	» الثالثة
٣	» الرابعة
٧	

(المادة السابعة)

يجب على نظار المدارس الابتدائية والمدارس التجهيزية ان يقدموا للتظاهرة فى آخر السنة
المكتنية تقارير بما اتجه السير على مقتضى هذا البروجرام المؤقت

(المادة الثامنة)

على قلم عربى النظارة تنفيذ هذا القرار

﴿صورة قرار نمرة ١٤٨﴾

(من نظارة المعارف العمومية)

لأنه بالنسبة لما رأته النظارة من لزوم النظر فيما تنلقاه التلاميذ بالمدارس التجهيزية من علمى الكيمياء والطبيعة قد كانت شكلت قومسيوناً مؤلفاً من حضرات ابراهيم بك مصطفى المدرس بالمدرسة العالية وموسيو ميريجه المدرس بالمدرسة التوفيقية واسماعيل أفندى حسين المدرس بمدرسة المهندسخانة بمقتضى مكاتبات تحررت اليهم بتاريخ ٨ رجب سنة ١٣٠٦ (١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٨) لاجل مطالعة البروجرامات والكتب الجارى التدريس عليها فى هذين العلمين وتقرير ماهو لازم الحصول عليه منها بحيث تكون التلاميذ بعد خروجهم من التجهيزية حايزين للعموميات الضرورية المحتاج اليها الانسان من هذين العلمين فى الامور الماشية كالصناعة والزراعة وغيرهما وتقديم التقرير اللازم للدبوان بتفصيل ما يترأى للقومسيون فى ذلك وقد قرر هذا القومسيون بالاتحاد المواد اللازم الحصول عليها من علم الطبيعة ثم اختلاف الاعضاء عند تقرير المواد اللازم الحصول عليها من علم الكيمياء فقدم حضرة ابراهيم بك مصطفى بالانفراد بروجراما يشتمل على المواد اللازم الحصول عليها من هذا العلم بالنسبة للتجهيزية مقسمة على ثلاث سنوات ابتداءها السنة الثانية مشفوعا بملاحظاتة عليه تتضمنها مكتبة المقدمة مع ذلك البروجرام بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٨٨٩ وقدم كل من حضرات الموسيو ميريجه واسماعيل أفندى حسين بروجراما آخر فراساوا يشتمل على المواد التى يترأى لهما الحصول عليها ايضا ثم انه بالنظر لهذا الاختلاف قد رأت النظارة بوقتها تشكيل قومسيون آخر من جناب الموسيو سكمبرجرا الخوجة بمدرسة الطب وجناب الموسيو هوكر رئيس المعمل الكيماوى بادارة الصحة لفحص البروجرامين المقدمين من القومسيون الاول بمراعاة الغاية التى لاجلها كان حصل تشكيله ومعرفة ايها اوفى بالفرض المقصود وتقديم التقرير اللازم منها مرفقا بالبروجرام الذى يقررانه سواء كان احد هذين البروجرامين او بروجراما آخر يترأى لهما تلخيصه منها لهذه الغاية المتقدمة فى تاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٨٩ قدم جنابها تقريراً مفاده استحسنان البروجرام المقدم من حضرة ابراهيم بك مصطفى لللائمة للحالة الراهنة لعلم الكيمياء وترتيب الاجسام فيه على حسب القواعد المتبعة وعدم تكلف التلاميذ مشقة فى التعليم وحيث انه بالنظر لما ذكر وما رأيناه من موافقة اتباع السير على مقتضى البروجرام المقدم من اليك الموما اليه فيما يخص بالكيمياء والبروجرام المقدم منه ومن حضرات موسيو ميريجه واسماعيل أفندى حسين فيما يخص بالطبيعة كلامها بصفة موقفة بالتجهيزات فى هذه السنة المكتتبية التى ابتداها ٥ اكتوبر سنة ١٨٨٩ قد قررنا ماهوات

﴿ علم الكيمياء ﴾

(المادة الاولى)

يشتمل تدريس هذا العلم في التجهيزات على المواد الآتية وجميعها باللغة العربية

(في السنة الثانية دراسية)

الاجسام البسيطة - قانون حفظ المادة - تسمية الاجسام البسيطة - الرموز

الاجسام المركبة وتسميتها

الصفات المشتركة للاجسام - الجزيء والذرة - قانون امير

الظواهر الطبيعية والكياوية - الفرق بين المنزج والاتحاد - قانون المقادير المحدودة - قانون النسب

المضاعفة - العلامات الكياوية والمعادلات

تقسيم العناصر الى فلزية ولا فلزية وترتيبها

الايدروجين

الفلور وحض الفلورايدريك - الكلور وحض الكلورايدريك - البروم واليود ومشابهات

الفلور والكلور والبروم واليود

الاكسجين والازوت

الماء والمياه الصالحة للشرب والمياه المعدنية

الكبريت - حمض الكبريتايدريك - الاندريد كبريتوز - حمض الكبريتيك

كلمة في البوز والبورق

الكربون - الماس - الجرافيت - الفحم الحجري والكوك والاتراسيت واللينيت - التفحم

والفحم الصناعي النباتي والحيواني

او كسيد الكربون والاندريد كربونيك - المياه الغازية

السليسيوم والاندريد سليسيك ومشابهات الكربون والسليسيوم

الازوت - الاوشادر - حمض الازوتيك

الفسفور المتعاد والاحمر والاعواد الكبريتية

الزرنينخ والاندريد زرنينخوز - الاتيمون - المشابهات الكاثنة بين الازوت والفسفور والزرنينخ

والاتيمون - الهواء الجوى

الاحتراق - غاز الاستصباح - البترول

(في السنة الثالثة الدراسية)

الصفات الطبيعية العمومية للغازات وترتيبها والحالة التي توجد عليها في الكون وطرق استخراجها على العموم

الأكاسيد والأيدرات والصفات الطبيعية والكيمياوية العمومية لها
الحالط المعدنية - النقود المصرية

البوتاسيوم واليدرات البوتاسيوم - أزونات البوتاسيوم - البارود
الصوديوم - كلورور الصوديوم والملاحات - كربونات الصوديوم والطورون
الفضة - أزونات الفضة وتحليل أملاح الفضة بالضوء والفتوغرافيا
ملحوظة - المعلم يستلفت التلميذ الى الصفات التي يسببها يكون للجسم بعض استعمال نافعة
والى استعمال الاجسام

الامونيوم - كبريتات الامونيوم - كلورور الامونيوم
الكالسيوم - الحير الحى والمطفى والمونة والحير الايدروليكي والسمنت - كربونات الكالسيوم
والطباشير كبريتات الكالسيوم والمصيص - نحت كلوريت الكالسيوم وفوسفات الكالسيوم
الحارصين وأوكسيد الحارصين

النحاس وتبيض الاواني النحاسية - أكاسيد النحاس وكبريتات النحاس

الزئبق وكلوروراته

الرصاص وأكاسيد الرصاص - كربونات الرصاص

الذهب

الحديد - الحديد اللين والصاج والصفيح والحديد الحلواني والحديد الزهر والصلب - أكاسيد

الحديد - كربونات الحديد - كبريتوز الحديد - كبريتات الحديد - زرقه بروسيا

الالومينيوم وأوكسيد الالومينيوم - كبريتات الالومينيوم وانواع الشب - الطفل - الخزف
والصيني والفخار - الزجاج والبللور

كلمة في التيكيل والكوبلت والكروم

كلمة في البلاتين وكلوروره والقصدير وكلوروره

(في السنة الرابعة الدراسية)

المواد العضوية - الاصول اللاواسطية والتحليل اللاواسطى

الايدروجينات المكرنة والايدروجية الاول مكرين والثاني مكرين

الصمغ المرن والحواتيركا

المان الحلوة - المان الحشبية وتلون الحشب
 النستا - الديكستين - الديستاز
 المواد السكرية - الجليكوز - سكر القصب
 التخمير الكؤلى - المشروبات الروحية - النبيذ والفقاع - الكؤل والكووال والاثير
 الدقيق - الجلاتين الحيازة
 الصمغ - الراتنجيات
 الحوامض العضوية - حمض الحليك والحل - حمض الدوكساليك
 دبنج الجلود - حمض الغصبيك
 حمض الطرطريك - حمض الليمونيك
 المواد الدسمة - الزيت والشحم والزيوت الساقية - استمخراج الشحم - الزيوت الطيارة -
 عطر الترمنتينا
 الصابون
 الشمع الاستياريكى
 قطران الفحم الحجرى - البنزين - الاسيتلين - حمض الفنيك
 المواد الزلالية والزلال - الليقين - الحبيبة - الهلام - الام - اللين
 المواد الملونة والصبغة
 الثفنن - حفظ المواد العضوية
 الأراض الزراعية - الاسمدة
 ملحوظة عمومية - على المعلم ان يضع الغاية المقصودة من تدريس هذا العلم امام نظره فيوجه
 عنايته الى تفهيم تلامذته الاستعمالات النافعة للاجسام التى يشرحها والخواص الطبيعية والكبائية
 التى انبنى عليها هذا الاستعمال من غير ان يطيل البحث فى خواصها الأخر التى لا تطيق لها
 او طرق تحضيرها

(المادة الثانية)

ححص الدراسة فى الاسبوع لهذا العلم تكون كما سيأتى

حصّة	
١	السنة الثانية
١	» الثالثة
٢	» الرابعة
٤	

﴿ علم الطبيعة ﴾

(المادة الثالثة)

يشتمل تدريس هذا العلم في التجهيزات على المواد الآتية وجميعها باللغة العربية

(في السنة الاولى الدراسية)

التناقل والايديوستاتيكا

الخواص العامة للاجسام - احوال الماده الثلاث

التناقل - اتجاه التناقل - الوزن المطلق - الوزن النسبي - الوزن النوعي - مركز الثقل -

موازنة الاجسام المتأثرة بالتناقل

قوانين سقوط الاجسام

البندول - استعماله في الساعات الدقاقة - شدة الثقل في النقط المختلفة من الارض الرافع -

الميزان المعتاد

كاهي السوائل على قاع الاواني والضغط الجانبي - الاواني المستطرقة بعضها قاعدة بسكال -

المكبس الايدروليكي

قاعدة ارشميدس

كثافة الاجسام الصلبة والسائلة وكيفية تعيينها بالذوق وبالميزان الايدروستاتيكي

الاربومتر ذات الوزن الثابت

ملخص على الظواهر الشعرية

الاندسموز

تأثير الهواء

ضغط الهواء - البارومترات

قانون مريوط - المانومترات

الآلة المفرغة - آلة الضغط

الطلومبات بانواعها الماضية والكاسية والكاسية الماصة

المص - نافورة المتقطعة - نافورة هيرون اليبست

تطبيق قاعدة ارشميدس على الغازات - البارسكوب - القباب الطائرة

(في السنة الثانية الدراسية)

الحرارة

التمدد - الترمومترات

تعريفات على تمدد الاجسام الصلبة والسائلة والغازية - تطبيقات التمدد

تعريف الثقل النوعي للغازات

توصيل الاجسام للحرارة - تطبيقات على ذلك

الحرارة النوعية للاجسام

الصهر والتجمد - الذوبان - التبلور - المحاليل المبردة

تكون الابخر في الفراغ - الابخر المشبعة - والغير مشبعة

التبخر - البرودة الناتجة عن التبخر

الغليان - التقطير

الحالة الايجرومترية - الايجرومتر

الاجزاء المهمة للآلات البخارية

بيان ان الحرارة يمكن احالتها الى شغل وبالعكس

الندا - المطر - الثلج

الحرارة المتوسطة للبلاد - المناطق - تأثير الارتفاع ومجاورة البحار على الطقس - تغير

الحرارة اثناء السنة - الرياح المنتظمة والغير المنتظمة

انعكاس الحرارة - المراآت المحرقة - تشع الحرارة - القوة الباعثة وغيرها

(في السنة الثالثة الدراسية)

تولد الكهرباء بالذلك - الاجسام الموصلة والغير الموصلة للكهربائية

نظرية السائلين الكهربائين - قوانين الجذب والتنافر

آلة رمسبين - الايلكتروفور

الايلكتروسكوب ذو الورقة الذهبية

تكاليف الكهرباء - زجاجة ليد - البطارية الكهربائية

تأثير الكهرباء

الكهربائية الجوية - الصاعقة - مائة الصواعق

جذب الحديد للمغناطيس - الابرة المغنطسة

قطب المغناطيس - قانونا الجذب والتنافر المغناطيسين

تأثير الارض على الابرمة المغطسة
تعريف الميل والانحراف — تغير الانحراف
طرق التغطس
الاعدة الكهربائية بأنواعها وهي عامود ولطا — عامود دانييل — عامود بونزن — عامود كولانثيه
بيان ان التفاعل الكيميائي هو المولد للتيار الكهربائي
التيارات الكهربائية وتأثيراتها
الجولانوبلاستي
تأثير التيارات الكهربائية على الابرمة المغطسة
التغطس بالتيارات — الجرس الكهربائي — تلفراف مودس
التيارات المستتجة — ملف ونيكوف
الضوء الكهربائي — المصابيح ذات القوس والتي فيها الضوء ناشئ من تسخين خيوط رفيعة
من الفحم للدرجة الحمراء — التلفون — المكروفون
(في السنة الرابعة الدراسية)

الصوت
تولد الصوت
انتشار الصوت في الاجسام
سرعة الصوت في الهواء
انعكاس الصوت — الصدا
شدة الصوت وارتفاعه
الالحن الموسيقية
الضوء
انتشار الضوء في وسط متجانس الاجزاء — سرعة الضوء
الظل والغبش
قوانين الانعكاس — المراآت المستوية — والحدبة والمقعرة
انكسار الضوء — الانعكاس الكلي — السراب
مرور الاشعة الضوئية من منشور
خواص العدسات الالامة والمفرقة
تحليل الضوء وتركيبه
طيف الشمس

وصف العين والابصار .
تكوين الصور في الخزانة المظلمة - المتظار العيني والمكسكوب المركب - المكسكوب الشمسي
النظارة الفلكية - نظارة غايي
تلسكوب نيوتون - عدسات الفئارات
الفونوغرافيا

(المادة الرابعة)

حصص الدراسة في الاسبوع لهذا العلم تكون كما سيأتي

حصص

١	السنة الاولى
١	» الثانية
١	» الثالثة
٢	» الرابعة
٥	

(المادة الخامسة)

حيث ان الحصص المقررة في البروجرام الثانوى لمعلمي الكيمياء والطبيعة معاً كانت ثلاثه
حصص في الاسبوع في كل سنة من سنين الدراسة بالتجهيزات فما نقص الآن من هذه الحصص
في بعض السنين بحسب هذا البروجرام الموقت يستعمل في حصص اللغة الاجنبية وما زاد عنها في
بعض السنين الآخر يؤخذ من حصص هذه اللغة ايضاً

(المادة السادسة)

يجب على نظار التجهيزات ان يقدموا للنظارة في آخر السنة المكتبية الحاضرة تقارير بما
اتجه السير على مقتضى هذا البروجرام الموقت

(المادة السابعة)

على قلم عربي النظارة تنفيذ هذا القرار

(منشور نمرة ٢٦٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٠٧ (٦ فبراير سنة ١٨٩٠)
بتعيين جناب المستر دجلس دنلوب مفتشاً في عموم المعارف

حيث ان مجلس النظارة قرر في جلسة ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٠٧ (٢٧ يناير سنة ١٨٩٠)
بناء على طلب نظارة المعارف تعيين جناب المسيو دجلس دنلوب مدرس اللغة الانجليزية بالمدرسة
الخدوية مفتشاً في عموم المعارف علاوة على وظيفته الحالية فقد صار النشر عن ذلك لفروع النظارة
وهذا لحضرتكم للمعلومية

(منشور نمرة ٢٦٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٣٠٧ (١٥ فبراير سنة ٩٠)
بعدم تعيين عمال تحت التمرين الا بعد الامتحان ما عدا من يحضرون بشهادات من اوروبا

المستطرد ادناه صورة الافادة الواردة من رئاسة مجلس النظارة بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٨٩٠
نمرة ٤ بشأن عدم تعيين عمال تحت التمرين من الآن فصاعداً الا بعد الامتحان المتخصص عنه
بلائحة تعيين المستخدمين الملكيين وترقيتهم الصادرة في ١٧ يونيه سنة ١٨٨٩ وان يستثنى من هذا
الحكم من يحضرون بشهادات من اوروبا دالة على اتمام علومهم بها وحيث انه تشرعن ذلك
لفروع النظارة فاقضى بحريه لحضرتكم للمعلومية بما فيه

﴿ صورة الافادة ﴾

تقدمت للمجلس مذكرة من اللجنة المالية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩ اوردت فيها ان
نظارة الخفانية عينت اربعة عمال تحت التمرين بمكافأة شهرية بناء على نص المادة الرابعة من اللائحة
الصادرة في ١٧ يونيه سنة ٨٩ المتعلقة بتعيين المستخدمين الملكيين وترقيتهم وأوضحت اللجنة المشار
اليها انه وان كان نص المادة التاسعة من اللائحة المذكورة تقضى بدرجة هؤلاء العمال في الكشف
المتخصص عن تقديمه للجنة الامتحان الا انه لعدم وجود نص صريح باللائحة يمنع تعيين العمال
تحت التمرين الا بعد الامتحان اقرت اللجنة على تعيين العمال المذكورين في هذه الدفعة وطلبت
من المجلس ان يصدر قراراً بعدم تعيين عمال تحت التمرين الا بعد الامتحان المتخصص عنه باللائحة

المقدم ذكرها فبتلاوة هذه المذكرة والمداولة فيما اشتملت عليه بالجلسة المتعقد يوم الخميس ١٧
جادى الاولى سنة ١٣٠٧ (٩ يناير سنة ١٨٩٠) تقرر التصديق على ما رأته اللجنة المالية من تعيين
العمال المذكورين اعلاه وعدم تعيين عمال تحت الترين من الآن فصاعدا الا بعد الامتحان
النصوص عنه بالامحة ١٧ يونيه سنة ١٨٨٩ وان يستثنى من حكم هذا القرار التلاميذ الذين
يحضرون بشهادات من اوربا دالة على أعام علومهم بها وبناء عليه قد كتب للنظارات بما لزم عن
ذلك واقضى تحريره لاجراء مقضى ما تقرر فيما يختص بنظارة المعارف وفروعها اقدم

(منشور نمرة ٢٦٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٦ جادى اثنائية سنة ١٣٠٧ (١٦ فبراير سنة ٩٠)
بما يتبع فى توريد ما يتحصل من المدارس الاميرية والمكاتب الاهلية ومكاتب الاوقاف بمصر او بمراك
المديريات او المحافظات او خارجا عنها

حيث ان المنشور الصادر من النظارة لفروع المدارس الميرية بمصر بتاريخ ١٧ أكتوبر
سنة ٨٨ نمرة ٢٢٢ فى شأن ارسال متحصلاتها يقضى بان كل ما تحصل بها يرسل للديوان أول
بأول والاوامر الصادرة للمدارس الميرية الموجودة بالاقاليم بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ٨٨ تقتضى
بتوريد متحصلاتها للمديريات والمحافظات الكاتبة بها تلك المدارس أول بأول ايضاً والمنشور الصادر
للمكاتب الاهلية فى ١٣ أكتوبر سنة ٨٨ يقضى بارسال المتحصلات المذكورة للديوان فى اليوم
الخامس والعشرين من كل شهر ولكون المكاتب التابعة للديوان الاوقاف التى صار احوالها على المعارف
ابتداء من يناير سنة ٩٠ لم يكن لديها شئ من هذه الاوامر والمنشورات قد تراءى تعميم الاجراء
فى ذلك بجميع فروع النظارة على وتيرة واحدة ولهذا تقرر ان يتبع ما هوأت

اولا — المدارس الميرية والمكاتب الاهلية ومكاتب الاوقاف الموجودة بمصر ترسل متحصلاتها
يومياً للديوان النظارة فى اوقات تحصيل الاقساط وما عداها يكون ارساله فى اليوم الخامس والعشرين
من كل شهر بحيث يجب على كل مدرسة ان ترسل هذه المتحصلات بمحافظة توريد استمارة (١٤٠)
مصحوبة بدقتر المتحصلات حتى بعد مراجعة الوارد بالدقتر المذكور على كمية الوارد بالمحافظة
يؤذن بقبول التقديده فى الخزينة ويتأشر من الديوان على الدقتر بما يفيد التوريد

ثانياً — المدارس الميرية الموجودة بالاقاليم وتكون فى مراكز المديريات او المحافظات ينبغي
عليها ان تورد متحصلاتها هذه المديريات او المحافظات على حسب الكيفية المتقدم ذكرها والمديرية
والمحافظة هى التى تؤثر على دقتر المتحصلات بما يفيد التوريد

ثالثاً — المدارس الميرية الكاتبة فى الاقاليم ولم تكن فى مراكز المديريات او المحافظات ترسل

متحصلاتها للديوان بطريق البوستة ويكون ذلك يوماً في اوقات تحصيل الاقساط وما عداها يكون ارساله في اليوم الخامس والعشرين من كل شهر بحيث يجب على كل مدرسة من هذه المدارس ان ترقق مع بوليسة الارسال حافظة التوريد استمارة (١٤٠) مرفقان بافادة رسمية تحرر منها الى الديوان تفيد بارسال هذه النقود اما دفتر المتحصلات فيبقى بالمدرسة وعلى ناظر المدرسة ان يدون في هذا الدفتر ماصار توريده ويؤشر على آخر قسيمة المتحصل بما يفيد ارسال كمية المبلغ الى الديوان بتوضيح تاريخ ونمرة الافادة المرسل بها بحيث يتبين في حافظة التوريد ان هذا هو المتحصل من ابتداء القسيمة نمرة كذا الى القسيمة كذا والمدة من تاريخ كذا الى تاريخ كذا وبحصول التوريد وورود الاشعار اللازم عن ذلك من الديوان للمدرسة يتأثر من الناظر على آخر القسيمة السابق ذكرها بجانب التأشير السابق ان هذا المبلغ ورد بالخزينة في تاريخ كذا كما هو واضح في الاشعار الوارد من الديوان بتاريخ ونمرة كذا

رابعاً - المكاتب الاهلية ومكاتب الاوقاف الكائنة بالاقليم ترسل متحصلاتها للديوان على حسبما تقرر أعلاه للمدارس المديرية الموجودة في الاقليم ولم تكن في مراكز المديرية ولهذا قد صار النشر عن ذلك لجميع فروع النظارة وهذا لحضرتكم للاجراء بموجبه

(منشور نمرة ٢٦٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٠٧ (١٨ فبراير سنة ١٨٩٠)
بأخذ الحصة التي قررت زيادة لتعليم الجغرافيه في السنة الثانية الابتدائية من حصص القرآن

المسطر ادناه بيان الحصص المقررة بالبروجرام لدراسة علم الجغرافية بالمدارس الابتدائية والمدارس التجهيزية والحصص التي تقررت حديثاً لدراسة هذا العلم بتلك المدارس وحيث انه ينتج من هذا البيان زيادة حصة فيما تقرر الآن عن اصل المقرر وهي في السنة الثانية من المدارس الابتدائية وقد استفهم بعض المدارس عن العلم الذي تؤخذ من حصص تلك الحصة الزائدة ورأينا موافقة اخذها من الحصص المقررة للقرآن بتلك المدارس لتكون خمس حصص فقط فلهذا علمية عموم الفروع بذلك اقضى النشر عنه وهذا لحضرتكم للمعلومية والاجراء على مقتضاه

جدول بيان حصص الجغرافيا المقرره بالبروجرام الثانوى والتى تقررت حديثاً بالمدارس
الابتدائية والتجيزية

﴿ التعليم الابتدائى ﴾

اصل المقرر بالبروجرام . التعديل الجديد

حصه	حصه
١ السنة الثانية باللغة العربية	٢ السنة الثانية باللغة العربية
٢ السنة الثالثة باللغة العربية واللغة الاجنبية	٢ السنة الثالثة باللغة العربية والاجنبية
٢ السنة الرابعة » » » »	٢ السنة الرابعة » » » »

﴿ التعليم التجيزى ﴾

٢ السنة الاولى باللغة الاجنبية	٢ السنة الاولى باللغة الاجنبية
٢ السنة الثانية » »	٢ السنة الثانية » »
٢ السنة الثالثة » »	٢ السنة الثالثة » »
٢ السنة الرابعة » »	٢ السنة الرابعة » »

(منشور نمرة ٢٦٧)

صادر لمجمع فروع النظارة بتاريخ ٢٥ رجب سنة ١٣٠٧ (١٦ مارس سنة ١٨٩٠)
بشأن من يسافر فى الدرجة الاولى من الموظفين على وابورات كوك

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية لمصالح الحكومة بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٩٠
نمرة ٣٢ ادارة القاضى بان موظفى الحكومة الجارى سفرهم بالدرجة الاولى فى وابورات النيل
تعلق الخواجات كوك بين اسبوط واسوان يقبلون بالطبقة العليا بحيث يتناولون الطعام بتلك الدرجة
ويدفعون قيمته حسب اتعريفه واقضى تحريره للعلم بما فيه واعلانه لمستخدمى المدرسة طرفكم

﴿ صورة ماورد من المالية نمرة ٣٢ ﴾

ان بعضا من الموظفين المكلفين بالسفر بالدرجة الاولى حسب امتياز وظائفهم بوابورات
النيل تعلق الخواجات كوك وولده بين اسبوط واسوان قد تضرروا من تهميم وكلاء المحطات
على نزولهم بالدرجة الاولى السفلى وارادوا النزول فى الدرجة الاولى العليا وبخطابة الخواجات

الموما بهم بما اقتضى عن هذا الشأن أفيد بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٨٩٠ نمرة ٦١ بالموافقة على قبول جميع ركب الدرجة الاولى من موظفي الحكومة بالطبقة العليا بمقتضى الاستمارات التي تصدر من المصالح اصحاب الشأن بحيث يتناولون الطعام بتلك الدرجة ويدفعون قيمته حسب التعريفه وحيث ان طلب الحواجات هذا قانوني فعليه اقتضى النشر عموما وهذا لسعادتكم للاحاطة بما فيه واعلانه لعموم فروع ذلك الطرف م

(منشور نمرة ٢٦٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٠٧ (٢٠ مارس سنة ١٨٩٠)
بوضع التواريخ العربية والافرنجية بالضبط في المكاتب

قرر مجلس النظار بمجلسه المتعقدة في ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٧ انه اعتباراً من يناير سنة ١٨٨٨ يجب على جميع المديرينات والحفاظات وباقي مصالح الحكومة ان تضع في كافة المحررات (بدون استثناء) التي يصير تبادلها بين بعضها بعضا او بينها وبين المصالح العمومية او الاهالي التواريخ العربية ثم التواريخ الافرنجية الموافقة لها وقد صار تبليغ هذا القرار من نظارة المعارف الى فروعها التي كانت تابعة لها في ذلك الوقت بمنشور صدرته في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٧ نمرة ١٧٤ وبالنظر لاستجداد فروع للتظاره غير تلك ولورود مكاتبات من بعضها منها لم تكن الا بتاريخ واحد ومنها ما به التاريخان ولكن على غير صحة احدهما او كلاهما ازم اعادة النشر عن ذلك لجميع فروع النظارة وهذا لحضرتكم لاتباع ماقرره مجلس النظار في هذا الخصوص م

(منشور نمرة ٢٦٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٣٠٧ (٩ ابريل سنة ١٨٩٠)
بمافاة مستأجري املاك الحكومة من دفع اثمان قوائم المزاد وعن السندات والرسومات

مرسل لحضرتكم مع هذا نسخة من المنشور الصادر من المالية بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ٣ املاك بمافاة مستأجري املاك الحكومة من دفع اثمان قوائم المزاد وعن السندات والرسومات لاعلانه لمستخدمي المدرسة والاجراء على موجب م

﴿ صورة المنشور نمرة ٣ أملاك ﴾

بمعافة مستأجرى أملاك الحكومة من دفع أثمان قوائم المزاد ونمن السندات والقوتراتات والرسومات

دلت وقائع الاحوال على ان الجهات تجرى احتساب أقسام اضافية على إيجارات أطيان وأملاك الميرى مثل ثمن قوائم مزاد وسندات تمغة ورسوم تأجير وتسجيل بطرق متنوعة وحالة غير منتظمة وكل جهة متبعة في اجراءاتها غير ما تتبعه الجهة الاخرى ارتكاناً على السوابق كما أن بعض الجهات لم تقتصر في احتساب هذه الاضافات على ما يجرى تأجيره بلزاد فقط بل أنها تجرى احتساب بعضها أو كلها على إيجارات الاطيان التي توجد منزوعة بدون تأجير (سواء كانت جزئية أو كلية) الجارى تقدير إيجاراتها بالمائة على مزارعها وفضلاً عن حصول تضرر من هذا القليل فانه واقع تأخير أيضاً في استيفاء عمل الربط والتحصيل

وحيث ان اجراءات تأجير أملاك الميرى من الامور التي يهم الحكومة النظر في اصلاح شئونها وتحسين حالها وازالة التأخيرات والانعوات الواقعة فيها

وحيث انه قد عملت لهذه الغاية قوائم مزاد وقوتراتات مدونة فيها الاشتراطات والقيود اللازمة بعد اطلاع قسم قضايا المالية وصار طبعها وارسل اللازم منها للجهات وتبين على كل جهة استجداد سجل خصوصي بها لتسجيل كل ما يتحرر من القوتراتات فيه

وحيث ان القصد من تحرير القوائم والقوتراتات المذكورة انما هو ضبط وربط حقوق الميرى لا غير

فلاجل انتظام وتسهيل هذا العمل قد استصوب اتباع الاجراء في ذلك حسبما هو آت أولاً — لا يصير تكليف المستأجرين من الآن بدفع أى شئ نظير اثمان قوائم مزادات أو سندات أو قوتراتات تأجير أو رسوم تسجيل أو تأجير

ثانياً — كل ما لزم تحريره من قوائم المزاد أو القوتراتات يكون صرفه مجاناً بدون ثمن ثالثاً — معافة المستأجرين من دفع اثمان القوائم والسندات والقوتراتات ورسوم التسجيل يكون قاصراً على ما يجرى تأجيره من أطيان وأراضى وأملاك الميرى فقط وما عداها يتبع الاجراء فيه كما كان جارياً من قبل

رابعاً — ما يكون باقياً بالجهات لحد وصول هذا من قوائم المزاد (استارة نمرة ٨) والقوتراتات (استارة نمرة ٧) المختصة بعمل تأجير أملاك الميرى تحت الصرف يلزم جرده حالاً عن يد من يعتمد بمحصر مقداره تطلب التعليمات اللازمة من المالية (ادارة عموم الحسابات) عما يتبع في خصم اثمانه بالحسابات

بناء عليه انتهى تحريره للمعلومية بما فيه ودقة اتباع الاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٢٧٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٥ رمضان سنة ١٣٠٧ (١٤ مايو سنة ١٨٩٠)
بتصحيح الناط الذي حصل في ترجمة الجدول حرف (ا) الملحق بقانون المعاشات الملكية الصادر في ٢١
يونيه سنة ١٨٨٧

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٨٩٠ نمرة ٧٠
محاسبه بتصويب الغلط الذي حصل في ترجمة الجدول حرف (ا) الملحق بقانون المعاشات
الملكية الصادر في ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ بالنسبة لبعض الوظائف وهي ان (مساعدى المهندسين
وتلاميذ مهندسين) صوابها (شغاله ميكانيكيه وتلاميذ ميكانيكيه وماكنستا واتشجيه) فلاجل
العلم بما فيه اقتضى الشرح عليه للمعلومية

صورة منشور المالية نمرة ٧٠

ان الجدول حرف (ا) الملحق بقانون المعاشات الملكية الجديد الصادر في ٢١ يونيه سنة
١٨٨٧ الخاص بالخدمه الخارجين عن هيئة العمال الذين لم يسر عليهم حكم الاستقطاع القانونى
وليس لهم لذلك حق فى معاش او مكافأه عند الرفت مندرج فيه وظيفة شغاله ميكانيكيه وتلامذة
ميكانيكيه وماكنستا واتشجيه
وقد علم الآن ان اسماء الموظفين الاول صار ترجمتها باللغة العربية (بمساعدى المهندسين
وتلاميذ مهندسين)

وحيث ان صدور هذا القانون وملحقاته كان باللغة الافرنجية وحصل غلط فى ترجمة اسماء
هاتينوظيفتين فلاجل تصحيح هذا الغلط وللعلم بان حقيقة ترجمة الوارد بالاصل هو
(شغاله ميكانيكيه وماكنستا واتشجيه) اقتضى النشر للجهات فى تاريخه بذلك وهذا لسعادتكم
للمعلومية

(منشور نمرة ٢٧١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٦ ذى الحجة سنة ١٣٠٧ (٢٣ يولية سنة ١٨٩٠)
بان مدة المساحة التى لا يؤخذ عنها مصروفات مئ شهران

انه بالنظر لما تقرر فى منشور النظارة الصادر بتاريخ ١٩ يولية سنة ٩٠ من ان مساحة التلاميذ فى هذه السنة المكتتية تكون من ٧ ذى الحجة سنة ١٣٠٧ الموافق ٢٤ يولية سنة ٩٠ الى يوم الجمعة ٢٣ صفر سنة ١٣٠٨ (٣ اكتوبر سنة ١٨٩٠) وبالنظر لاعفاء التلاميذ الذين يدفعون المصروفات الشهرية من دفع تلك المصروفات فى زمن المساحة كما هو قرار النظارة الصادر فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٧ نمرة ٦٨ قد تقرر ان المدارس التى تكون اخذت مصروفات شهر ذى الحجة سنة ٣٠٧ تأخذ من التلاميذ عند دخولهم فى السنة المكتتية الجديدة مصروفاتهم ابتداء من شهر ربيع الاول سنة ١٣٠٨ والمدارس التى لم تأخذ مصروفات شهر ذى الحجة المذكور تأخذ المصروفات عن السنة الجديدة ابتداء من شهر صفر سنة ١٣٠٨ وبذلك تكون المدة التى لا تؤخذ عنها مصاريف بسبب المساحة مئ شهران فقد صار النشر عن ذلك لفروع النظارة وهذا لحضرتكم للعمل بموجبه فيما يخص بمدركتكم

(منشور نمرة ٢٧٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ (٣٠ اغسطس سنة ١٨٩٠)
بوضع امضاء او ختم صاحب الطلب على استمارات العرف فى المل المد لك

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المسالية لمصالح الحكومة بتاريخ ٢٣ يولية سنة ٩٠ نمرة ١٥١ بوجوب وضع امضاء او ختم صاحب الغتاب على استمارات صرف كافة المصروفات بسائر انواعها فى محل ختم صاحب الطلب واستصحاب استمارات صرف الماهيات ببوصله مخصوصة موقع باعلاها امضاء او ختم المتدوب الذى يتعين لاستلام المساهيات المذكورة للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاء طرفكم مع مراعاة ما يقتضيه هذا الأمر فيما يصرف من تقود السلفه ايضاً وافضى تحريره للاجراء كما ذكر مئ

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٥١ ﴾

من المعلوم أن التعليلات الحساسة المرعية والاستمارات المطبوعة لصرف كافة المصروفات بسائر أنواعها والإامانات وأتأمينات والمرتبج من الماهيات تقضى بأعضائها أو ختمها من صاحب الطلب ثم تقدم لرئيس المصلحة للتوقيع عليها بالاعتماد وبعد ذلك تجرى الجهة المكلفة بالصرف المراجعة الواجبة وتحرر اذن الصرف على أنه قد تبادر للمالية الآن أن بعض المصالح الادارية قد اهلكت امضاء تلك الاستمارات من صاحب الطلب واقتصرت على وضع ختم رئيس المصلحة الذى هو عبارة عن التصديق محل ختم صاحب الطلب وحيث ان تقرير وضع امضاء أو ختم صاحب الطلب على الاستماره له اهمية جوهرية لأنه من جهة يكون اقراراً منه بمطالوبه ومن جهة اخرى لوثوق الصراف عند التسليم بصحة امضائه أو ختمه المعتمدة بتصديق رئيس المصلحة فلهذه الاهمية اقضى النشر فى تاريخه عموماً بمراجعة استيفاء ما ذكر بكل دقة بحيث ان تقدمت اى استمارة للجهة المكلفة بالصرف وكانت غير مضاء أو محتومة من صاحب الطلب فعلى هذه الجهة اعادتها فى الحال للجهة المنتظمة بالصرف لاجل استيفائها أما استمارات صرف ماهيات عموم المستخدمين المتعاد صرف قيمتها بشيك للمندوب الخصوصى الذى يعينه رئيس المصلحة فحيث ضرورى ايضاً مصادقة الرئيس على امضائه أو ختمه على الرئيس ان يصحب الاستمارة بيوصله مخصوصة موقع باعلاها امضاء أو ختم المندوب ويتصرح فى البوصله باعتماد الصرف لمن يمسى أو يتعم بالتوقيع المذكور ليراعى الصراف هذا التوقيع عند التسليم

(منشور نمرة ٢٧٣)

صادرة لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢ صفر سنة ١٣٠٨ (١٦ ستمبر سنة ١٨٩٠)
بالشروط التى وضعتها المالية لاعطاء الاجازات الاعتيادية والمرضية واجازات الظهورات والخدمة السائرة

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية شرحا لبعض احكام لائحة الاجازات الوارد لنا بفائدة النظارة المشار اليها بتاريخ ٢٣ يولية سنة ١٨٩٠ نمرة ١٥٣ محاسبة وحيث انه نشر فى تاريخه لفروع النظارة عن ذلك فاقضى تحريره لحضرتكم للعلم بما فيه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٥٣ ﴾

نحيط على سعادتكم بأنه قد استصوب الفاء البند ٧٦ من الفصل الثالث من القانون المالى وتفويض الامر من الآن فصاعدا الى رؤساء المصالح فيما يتعلق بالاجازات التى يطلبها مستخدموهم وذلك دون أن يؤخذ رأى ادارة عموم الحسابات عما اذا كان يسوغ التصريح بها ولاجل تأويل لائحة الاجازات على صحة قد تراءى وضع الحدود الاتية شرحا لبعض احكام من اللائحة المذكورة

(اجازات اعتيادية)

- (١) مدة الخدمة التي تمنح الحق في الاجازات يتبدى احتسابها من ١٤ مايو سنة ٨١ وهو تاريخ اول لائحة اجازات نشرت في القطر المصري
- (٢) الخلو من الخدمة يطل الحق المكتسب في الاجازات فمن تاريخ العودة الى الاستخدام تحسب مدة الخدمة التي تمنح الحق في الاجازات
- (٣) لاجل معرفة ما يستحقه المستخدم من الاجازات الاعتيادية يضرب في عدد (٨) مجموع مدد الاجازات السابق التصريح بها لخارج القطر وفي عدد ١٢ مجموع المدد المصرح بها لداخل القطر وي طرح مجموع القليين من كامل مدة الخدمة فالباقي هو مقدار مدة الخدمة التي لم يسبق منح اجازات في نظيرها فالمستحق عنها من الاجازات الاعتيادية يكون باعتبار جزء من سبعة لخارج القطر او جزء من احد عشر لداخل القطر
- واما لقضاء الحاكم الاهاية واعضاء نيابتها فيكون الضرب في عدد ٦ عن الاجازات السابق التصريح بها لخارج القطر وفي عدد ٨ عن الاجازات التي لداخل القطر واتقسم على عدد ٥ عن الاجازات التي من النوع الاول وعلى عدد ٧ عن الاجازات التي من النوع الثاني
- (٤) ولجل الوقوف بالضبط على مقدار الاجازة المستحقة يلزم قبل مباشرة الحسبة بالكيفية الموضحة آتفا جعل كامل مدد الخدمة والاجازات السابق التصريح بها اياماً وذلك باعتبار الشهر ثلاثين يوماً على الاطلاق
- (٥) الاجازات المرضية يسوغ اعتبارها اجازات اعتيادية اذا وافق وقت الحصول عليها ان كان للمستخدم الحق في اجازة اعتيادية تعادل مدتها مدة تلك الاجازات

(اجازات مرضية)

- (٦) في بحر كل ثلاث سنوات متوالية منصرفه فعلا في الخدمة للمستخدم الحق فضلاً عن الاجازات الاعتيادية في اجازات مرضية لحد سنة كاملة منها اربعة أشهر بماهية كاملة واربعة اشهر بنصف ماهية واربعة بربعها
- (٧) الاجازات المرضية تطل الحق المكتسب في الاجازة الاعتيادية انما لدى احتياج المستخدم لاجازة بسبب المرض واستحقاقه اياها اجازة اعتيادية فبدون تكليفه بتقديم شهادة طبية عنها يمكنه الحصول عليها بصفة اجازة اعتيادية وذلك بشرط عدم تجاوز الثلاثة اشهر اذا كانت لداخل القطر أو الثلاثة اشهر ونصف اذا كانت لخارج القطر
- (٨) المعنى المقصود من عبارة ثلاث سنوات متوالية قضاها المستخدم فعلا في الخدمة هو ثلاث سنوات خدمة مضافا عليها مدد الاجازات التي يحصل عليها المستخدم في بحرهما

(٩) نظرا لكون المستحق من الاجازة المرضية عن مدة ثلاث سنوات متوالية منصرفه فعلا في الخدمة لا يجوز ضمه على المستحق عن مدة ثلاث سنوات اخرى قبل عمل حساب ما يستحقه المستخدم من الاجازة المرضية يجب تحديد تاريخ انتهاء الثلاث سنوات الاخيرة وذلك بالطريقة المتصوص عنها بالبند السابع اعنى بضم مدد الاجازات التى تحصل عليها المستخدم فى بحر كل ثلاث سنوات على حدتها فاذا كان المستخدم لم يحصل على اجازات مرضية من تاريخ انتهاء الثلاث سنوات الاخيرة أو ان الاجازات المرضية السابق التصريح له بها يجوز اعتبارها اجازات اعتيادية طبقا لما تدون اعلاه بالمادة الخامسة فيجوز التصريح له باجازات مرضية بمقتضى شهادات طبية وذلك لحد اربعة اشهر بماهية كاملة واربعة اشهر بنصف ماهية واربعة اشهر بربع ماهية فان لم يعد لوظيفته عند انتهاء السنة يرفت ويطلب ما يستحقه من المكافأة او المعاش

واما اذا كان منذ تاريخ ابتداء مدة الثلاث سنوات الاخيرة سبق التصريح لذلك المستخدم باجازات مرضية فمدة هذه الاجازات تطرح من مدة السنة التى يستحقها ويصرح له بالاجازة التى يطلبها بماهية كاملة او بنصف ماهية او بربعها بحسب اللازم
مثلا : المستخدم الذى يكون سبق التصريح له بثلاثة اشهر اجازة مرضية يمكنه الحصول على غيرها ايضا وذلك لحد شهر واحد بماهية كاملة واربعة اشهر بنصف ماهية واربعة اشهر بربعها فاذا كانت مدة الاجازة المرضية السابق التصريح له بها هى ستة اشهر فالتصريح له بغيرها يكون لحد شهرين بنصف ماهية واربعة اشهر بربعها وهكذا عن كل مدة ثلاث سنوات متوالية

﴿اجازات المستخدمين الظهورات والخدمة السائرة﴾

(١٠) لرؤساء المصالح ان يصرحوا باجازات لا تزيد فى بحر كل سنة عن خمسة عشر يوماً للمستخدمين الظهورات وشهر واحد للخدمة السائرة ولا يجوز ضم الاجازة المستحقة عن سنة على المستحق عن سنة اخرى

(١١) واما اذا كان لسبب المرض او الاشغال الخصوصية احتاج هؤلاء الخدمة لاجازة اطول من التى يستحقونها فى بحر السنة فارؤساء المصالح ان يصرحوا لهم بها اتما المدة الزائدة عن التى يستحقونها تكون بلا ماهية

اجازات المستخدمين الذين تحت التمرين والمستخدمين الظهورات المتقولين

من وظائف تلمية وجار حجز الاحتياطى من ماهياتهم

(١٢) المستخدمون الذين تحت التمرين والظهورات المتقولين من وظائف تلمية وجار حجز الاحتياطى للمعاش من ماهياتهم يعتبرون كستخدمين تلمية ولهم ذات الامتيازات الممنوحة للمستخدمين التلمية فيما يتعلق بالاجازات هذا ونستلفت انظاركم الى ما ورد بالبند ٨١ من الفصل الثالث من

القانون المالى القاضى بترك الشأن مطلقا لرؤساء المصالح بانصریح بالاجازات او رفضها وتخفيضها أو ابطالها بحسب مقتضيات المصلحة واما من خصوص طلبات الاجازات التى يشكل حلها فيلزم حالة النظر فيها على ادارة عموم الحسابات مصحوبة بمذكرة بواقعة المسألة وبكشف مین فيه مدد خدمة المستخدم والاجازات التى سبق التصريح له بها م

(منشور نمرة ٢٧٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٣٠٨ (١١ أكتوبر سنة ١٨٩٠)
عن نصر الجزء الاول من القانون الدامل كافة اللوائح والمنشورات والتعليقات المتبعة فى ادارة مصلحة المالية

سبق أن ارسلت نظارة المالية لنا صورة منشور صادر منها لجميع مصالح الحكومة بتاريخ ٥ مارس سنة ٩٠ نمرة ١٧٨ مفاده ان النظارة المشار اليها نشرت الجزء الاول من القانون الشامل كافة اللوائح والمنشورات والتعليقات المتبعة فى ادارة المصلحة المالية لاتباع الاجراء فى كافة المسائل المتعلقة بادارة المصلحة المالية على مقتضى القواعد المبينة فى القانون المذكور الى آخر ما توضح فى هذا المنشور وحيث ان ذلك القانون لم يرد منه الا بعض نسخ لم تكن كافية لجميع فروع النظارة فقد وزعها على بعض الفروع والبعض الآخر سيرسل له عند ورود باقى اللازم فقد سطر ادناه صورة المنشور للمعلومية به وبورود اللازم ترسل منه نسخ للمدارس التى لم يرسل لها م

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٧٨ حسابات ﴾

مرسل سعادتكم مع هذا الجزء الاول من القانون الذى نشرته نظارة المالية الشامل كافة اللوائح والمنشورات والتعليقات المتبعة فى ادارة المصلحة المالية فيقتضى اتباع الاجراء فى كافة المسائل المتعلقة بادارة المصلحة المالية على مقتضى القواعد المبينة فى القانون المذكور وصرف النظر عن الاستكشاف من التعليقات السابق صدورها بخصوص تلك المسائل لان نظارة المالية لا ترتكن من الآن فصاعداً فى مخابراتها مع المصالح على منشوراتها السابقة بل يكون ارتكبتها على نصول وبنود قانون ادارة المصلحة المالية وهكذا يجب على المصالح ان لا تذكر التعليقات السابق صدورها بل تذكر الوارد منها فى القانون المذكور وفى كل ثلاثة اشهر تبلغ نظارة المالية الى المصالح التعديلات اللازم اجراؤها فى نص أحكام القانون بناء على التغيرات التى يكون صار احداثها اثناء السنة فى اللوائح فالمأمول والحالة هذه التنبيه على أقلام المصلحة ادارة سعادتكم باستيفاء القانون المذكور على الدوام وان يدرجوا فيه التعديلات حال وصولها اليهم وستين فى التعديلات التى ترسل نمرة الصحيفة والمادة المقتضى اجراء التعديل فيها م

(منشور نمرة ٢٧٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ (١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٠)
بمقتضى بصة ختم كل ناظر مدرسة في ملف مدة خدمته

انه لاجل ان تكون النظارة على علم من صحة بصة اختتام حضرات نظار المدارس للمراجعة عليها عند الازوم قد رأينا لزوم وضع افادة في ملف كل من حضراتهم المتعلق بمصر مدد خدماتهم يكون فيها بصة ختمه للمراجعة عليها عند الازوم بحيث ان من يفقد ختمه يقدم للنظارة افادتين بشأن ذلك مبصوماً عليهما ختمه الجديد احدهما على ورقة تمغه من قيمة الثلاثة قروش يطلب فيها التصريح باعتماد هذا الختم على حسب الطريقة المتبعة والثانية تكون على ورقة عادية لحفظها بالملف الخاص به ايضاً فبناء عليه قد نشر في تاريخه لفروع النظارة عن ذلك وهذا لحضرتكم العلم بما فيه والاجراء على مقتضاه مع ارسال افادة من ورق عادي موقفاً عليها بختمكم الحالى لحفظها بملفكم كما ذكر في

(منشور نمرة ٢٧٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٠٨ (٣ ديسمبر سنة ١٨٩٠)
بشأن تدريس اللغة العربية بالمدارس الثانوية

المسطر ادناه صورة القرار الصادر من النظارة بتاريخ ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٨ و ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠ نمرة ١٧٤ باتباع طريقة تدريس اللغة العربية بالكيفية الواضحة فيه فاعلموه واتبعوا الاجراء بمقتضاه فيما يتعلق بمدركتكم

﴿ صورة قرار نمرة ١٧٤ ﴾

(من نظارة المعارف العموميه)

لما كان القرار الصادر من النظارة بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ٨٩ نمرة ١١١ باتباع السير على مقتضى التقرير والاسمارة المتعلقين بتعليم اللغة العربية بالمدارس الاميرية قد ثبوت فيه عن ان التلاميذ يتممون دراسة قواعد العلوم العربية من نحو وصرف وعلوم بلاغه في السنة الاولى تجهيزية ويشتغلون في باقي السنين الثلاث بالتدريس والتطبيق على ما عرفوه من القواعد بكيفية متوضحة في الاسماء السالف ذكرها وكان بروجرام المدارس الثانوية المصدق عليه من النظارة بقرار صادر منها في ١٧ اغسطس سنة ١٨٨٧ من مقتضاه ان هذه العلوم تدرس في الاربع سنوات من التعليم التجهيزي علاوة على مدارس منها في الابتدائي فعلم الصنف في السنة الاولى وعلم النحو في السنتين الثانية والثالثة وعلوم البلاغة في السنة الرابعة ولم يجعل للتدريس والتطبيق الا

حصّة واحدة في الاسبوع وكان بعض تلاميذ التجهيزات لم يستوفوا دراسة قواعد هذه العلوم وهم في السنة الاولى نظراً لوجودهم في فرقة متقدمة قبل صدور القرار نمرة ١١١ السالف ذكره وكونهم كانوا سائرين في الدراسة على مقتضى البروجرام الثانوى وبذلك وما تراءى من انه يكون من الصعب على مثل اولئك التلاميذ اتباع طريقة التطبيق والبرين بالكيفية المطلوبة ماداموا لم يستوفوا دراسة القواعد المكافين بالتطبيق عليها وكذلك لكون تلاميذ السنة الاولى الذين كانوا موجودين بها حال صدور الأمر المشار اليه لم يستوفوا دراسة قواعد كل هذه العلوم بل اتقلوا الى السنة الثانية وكان باقيا عليهم دراسة بعضها قد تشكلت لجنة من مدرسي اللغة العربية بالمدرسة الحديوية تحت رياسة حضرة ناظرها لاتخاذ الطريقة اللازمة مؤقتاً لتدريس هذه العلوم بالكيفية التي تكفل تنفيذ ما بالقرار المشار اليه فيها بعد على الكيفية المطلوبة وبتاريخ ٨ رجب سنة ١٣٠٧ (١١ نوفمبر سنة ١٨٩٠) قدمت تقريراً بمكاتبه من رئيسها نمرة ٦٤ بما تراءى لها وتصرح من النظارة باتباع الاجراء على مقتضى ما بهذا التقرير بصفة مؤقتة

وحيث الآن وردت مكتابة من حضرة ناظر تلك المدرسة بتاريخ ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٨ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٠) نمرة ٣٨٩ ومعه تقرير تقدم له من مدرسي اللغة العربية بالمدرسة المذكورة مقتضاه ان التجربة قد دلهم على ان السير على مقتضى ما بالتقرير السالف ذكره مفيد ويرتب عليه نجاح التلاميذ ولذلك رأوا موافقة الاستمرار على اتباع طريقة تدريس اللغة العربية بالكيفية الواضحة فيه بصورة قطعية بعد ادخال بعض زيادات تفسيرية عليه في الفرقة الاولى من مقررات السنة الاولى الدراسية وقد رأينا موافقة مارآه حضرات اولئك المدرسين

﴿ فقد تقرر ما هو آت ﴾

(المساهد الاولى)

تتبع جميع المدارس الموجودة بها تعميم تجهيزي السير في تدريس اللغة العربية على الطريقة الواضحة في ذلك التقرير بالنسبة لتلاميذ التجهيزات وهو الآتي صورته بعد بما حصل فيه من الزيادات الحديثة

﴿ في السنة الاولى الدراسية ﴾

اولا — يدرس لتلاميذ هذه السنة كتاب عنوان الظرف في علم الصرف والجزء الثالث من كتاب الدروس النحوية ومتمماته مدة يومين في كل اسبوع وتلك المتهمات هي مواضع تقديم المبتدأ وجوباً — مواضع حذفه كذلك — مواضع تقديم الخبر وجوباً — مواضع حذفه كذلك — ما ولا ولات العاملة عمل ليس — افعال المقاربة والرجاء والشروع وحكم خبرها

في الاقتران بان وعدمه - الاشتغال - التنازع - الاختصاص - التحذير - الاغراء -
الاستغناء - الندبة - الترخيم - تمييزكم وكأين وكذا وقاعدة اعرابها
ثانياً - مطالعة في الكتب المقررة مع تفسير ما يلزم تفسيره في الالفاظ والآيات والاحاديث
وتطبيق قواعد الصرف والنحو عليها في يوم واحد من كل اسبوع
ثالثاً - كتاب موضوع انشائي وتصحيحه بمعرفة المدرس في كراسة كل تلميذ ثم يان وجه
الخطأ والصواب لكل واحد منهم في الكتب وهذا في مدة يومين من الاسبوع وفي نظير هذين
اليومين من الاسبوع الذي يليه يعطى لهم جل يعتمد فيها اللحن من الصرف والنحو والاملاء
ويطلب منهم اصلاحها وبعد ذلك يبين لهم الخطأ والصواب فيها شفها بحيث ان التلميذ في الشهر
الواحد يكتب موضوعين في الانشاء ويصحح خطأ عبارتين على مقتضى القواعد النحوية والصرفية
والاملاء

ملحوظه - الموضوعات الانشائية والتربينات المراد اصلاحها تكتب في كراسة مؤرخة يوم
كتابها ويصلحها المعلم خارج الدرس ويضع اسفلها عدد الغلطات واسمه ثم يعرف كل تلميذ خطأه

﴿ في السنة الثانية ﴾

اولاً - يدرس لتلاميذ هذه السنة كتاب حسن الصياغة في علوم البلاغة مدة يومين
في الاسبوع
ثانياً - المطالعة والانشاء والتربينات المتعمد فيها الخطأ في الايام الثلاثة الباقية من الاسبوع
بالطريقة التي مرت في السنة الاولى لكن بزيادة تطبيق علوم البلاغة على المطالعة وسعة مواد
الانشاء عما تقدم في السنة الاولى

ملحوظه - نظراً للحالة التي عليها تلاميذ السنة الثانية الحالية وهي تلقي بعضهم علوم البلاغة
في السنة الماضية وتلقى البعض الآخر تسمي النحو والصرف يلزم ان يدرس لكل فريق منهم ما لم
يقراء من العلوم المذكورة ويذكر له ماتقاهمها مع مواد الانشاء والتربينات المذكورة في هذه السنة

﴿ في السنة الثالثة والرابعة ﴾

يخصص لتلاميذ هاتين السنتين يومان من كل اسبوع للمطالعة والتطبيقات ويوم للامتحانات
ويومان للانشاء والتصحيح ويبين لهم خطأهم شفها
ملحوظة عمومية - موضوعات الانشاء تكون اما باختيار بعض موضوعات من كتاب المطالعة
أو غيره واما موضوعات خارجة عن الاحتياجات المعاشية كالزراعة والتجارة والصناعة والادارة
بحيث تكون تلك الموضوعات في كل سنة ارقى من التي قبلها اما الامتحانات الادبية فحيث ان الغرض

منها الاعانة على صناعة الانشاء وتحلية النفس فيناسب ان تكون من الامثال العربية الشهيرة الدائرة على الالسنه ومن الايات الشعرية المشتمة على الآداب والاخلاق المراضية ومن الحكم واتعليات المنقولة عن العقلاء ومن النوادر التاريخية المفيدة

(المادة الثانية)

على قلم عربي النظارة تنفيذ هذا القرار

(منشور نمرة ٢٧٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨ (١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠)
بتحرير الطلاب عن الكتب والادوات باحدى اللتين الانجليزية والفرنسية مع اللغة العربية

جميع الطلاب من كتب وادوات ولوازم دراسية سواء كانت انجليزية او فرنسية يلزم ان تكتب بالانجليزية او بالفرنسي فضلا عن كتابتها بالعربي ويلزم ان يكون الطلب العربي في شقه منفصلة عن الطالب الافرنجي مرفقين ببعضهما ويجب ان تكون الطلاب حاوية للعدد الضروري اللازم استعماله في وقت ارسال الكشف الى النظارة

(منشور نمرة ٢٧٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٠)
بجرد الادوات الدائمة سنويا على استمارة نمرة ١٢١

ان الفقرة الاولى من المادة الثالثة والاربعين فصل ثامن حسابات الوجه من القانون المالى فيما يخص بحسابات الصنف المستديم قضى باجراء جرد الادوات الدائمة سنويا على استمارة ١٢١ وهذا الجرد يجري تحت امضاء المأمور المكلف باجراء الجرد ويعتمده ويقبله المهددة ويصدق عليه رئيس المصلحة والفقرة الثانية من المادة المذكورة ايضا تقتضى تحرير حوافظ كل ثلاثة اشهر بالزيادات استمارة ١١٩ وبالعجوزات استمارة نمرة ١٢٠ وقد وردت عبارة اخرى بعد هاتين الفقرتين ان تلك الكشفية تقدم من الفروع المضافة بها الادوات الى مصلحة العموم التابعة هي لها وحيث ان السنة الجارية لم يبق منها الا ايام قلائل ومن الاقضى جرد الادوات الدائمة بمدرستكم اتباعا لما نص بالقانون المذكور فعليه ينبغى اجراء جرد تلك الادوات الموجودة بطرف جميع ارباب العهد عن الباقي لغاية يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٠ عهدة بمعرفة من تعمدونه لذلك من

المدرسة وبالانتهاء بتحرر الكشوفات لكل عهدة كشف مخصوص يحتم عليه من العهدة والمأمور الذى يتعين لذلك ويتصدق عليه من حضرتمكم ثم تراجع تلك الكشوفات عهدة عهدة على المقيّد بالدقتر استمارة ٤٩ الموجود بالمدرسة وما يظهر من المعجوزات والزيادات تحرر عنه المحاضر اللازمه فالزيادات يصير اعتمادها وترصد بالدقتر المذكور والمعجوزات يسأل عنها اربابها وتقدم للنظارة النتيجة عنها للنظر فيها هذا وحيث أن النظارة ستبخذ ابتداء من سنة ١٨٩١ لكل مدرسة دفترًا مخصوصاً لقيّد الاصناف الدائمة على ارباب العهده وذلك بمقتضى مانص فى المادة ٤٢ من القانون المذكور فبأنهاء الجرد بالصفة السابق ذكرها ترسل كشوفات الجرد مع تلك المحاضر للنظارة بالافادة اللازمة إنما ينبغي السرعة فى ذلك هذا ومن ابتداء سنة ١٨٩١ المذكورة يراعى ما ورد فى الفقرة الثانية من المادة السابق ذكرها نحو ارسال حوافظ الزيادات والمعجوزات للنظارة كل ثلاثة اشهر ففى تاريخه قد نشرعن ذلك لعموم المدارس وهذا لحضرتكم للاجراء كما ذكره

(منشور نمرة ٢٧٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٨ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٠)

بشأن انتخاب من يتدب من قبل المصلحة لتوريد وصرف نقود

المسطر ادناه صورة الافادة الواردة من نظارة المالية بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ٩٠ نمرة ٣٠٤ بوجوب استلغات حضرات رؤساء المصالح الى اهمية الاعتناء فى انتخاب المتدوين المكلفين من قبل المصلحة بتعاطى ايراد وصرف نقود للاسباب الموضحة فيها وحيث ان من الاقتضى معلومية حضرتمكم بها لاتباع الاجراء بموجبها بالمدرسة طرفكم فاقضى تحريره لحضرتكم شرحا على صورتها

﴿صورة افادة المالية نمرة ٣٠٤﴾

من المعلوم ان كل شخص متعاطى ايراد وصرف نقود بسائر مصالح الحكومة ومعنون بوظيفة صراف هو مكفول بضمانة معتمدة على الكيفية الصادرة بشأنها منشورات رسمية ١٠١ مندوبو النظارات والادارات من ضباط ومفتشين وكتبة ومعاونين المكلفين من قبل مصالحهم باستيلاء نقود شهريا نظير ماهيات المستخدمين واجر الشغالة وبعدها بعضهم نقود سلفة مستديمة هؤلاء من حيث ان استمرار الصرف لهم جاز اعتمادا على تصريحات رؤساء المصالح لهذا تستلقت نظارة المالية حضرات رؤساء المصالح الى اهمية الاعتناء فى انتخاب اولئك المتدوين بحيث يكونون من المستخدمين الموثوق بهم محافظة على مايرد ليدهم من النقود الميرية وقد تحرر عن هذا الخصوص لمن لزم وهذا لعطوفتكم للاحاطة

(منشور نمرة ٢٨٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨ (٦ يناير سنة ١٨٩١)
بالتصريح باعطاء اجازة اسبوع بصفة غير رسمية لمن يطرأ عليه اعتذار من مدرسى المدارس

لما طلب من المالية اعطاء رأيها فيما تجر به النظارة نحو من يتعيب من مدرسى المدارس للاعذار
التي تطرأ عليه سواء كان لوفاة والده او احد اقاربه او لاشغال تضطره لذلك وودت افادتها
المنسوخ صورتها ادناه المؤرخة في ٢٢ ديسمبر سنة ٩٠ نمرة ٣٤٣ بحسبة مقتضاها التصريح بصفة
غير رسمية لمن يتعيب من المدرسين للاعذار السالف ذكرها المدة الضرورية بحسبها يترأى لرئيس
المصلحة وبحسب اهمية العذر المطلوب من اجله التغيب بشرط عدم تجاوز الاسبوع في اى حال فناء
عليه قد نشر لفروع النظارة عن ذلك وهذا لحضرتكم للعلم به

﴿ صورة افادة المالية نمرة ٣٤٣ ﴾

بافادة سعادتكم الرقيمة ١٦ ديسمبر سنة ٩٠ نمرة ٣٠٤ مرغوبا اخذ رأى المالية فيما تجر به
النظارة عند ما يضطر احد مدرسيها للتغيب لاجل الاعذار المبنية بالافادة بادية للذكر
وحيث ان مثل هذه الاعذار طبعاً لا يتكرر وقوعها بل انها تطرأ حيناً بعد حين ولا تستدعى
التغيب فيها طويلاً ففي هذه الحالة جائز التصريح بصفة غير رسمية بالاقطاع لبضعة ايام بقدر
اللازم الضروري بحسبها يترأى لرئيس المصلحة وبحسب اهمية العذر المطلوب من اجله التغيب
بشرط عدم تجاوز الاسبوع في اى حال ولا لزوم لتبليغ ذلك بكشوفات التغيرات بناء عليه
اقتضى تحريره لسعادتكم للمعلومية اقدم

(منشور نمرة ٢٨١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣ رجب سنة ١٣٠٨ (١٢ فبراير سنة ١٨٩١)
بعدم نقل التلاميذ من مدرسة الى اخرى في بحر السنة الا اذا كان معه ورة مبيت فيها اسباب نقله وحالته بالمدرسة

حيث ان انتقال التلاميذ من مدرسة الى اخرى اثناء السنة المكتنية يترتب عليه عدم انتظام
سير التعلم ويوجب ضياع الوقت على المتعلمين فقد رأت النظارة ان هذه التقلات لا تجرى في
المدارس والمكاتب الابتدائية ومدارس التجهيزات الا بالشروط الآتية وهي

﴿ في المدارس والمكتاب الابتدائية ﴾

لا ينتقل تلميذ من مدرسة او مكتب اثناء السنة المكتبية الى مدرسة او مكتب آخر الا اذا كان يده ورقة محررة من ناظر مدرسته مينا فيها اسباب انتقاله وهومن الذين يدفعون مصروفات او مجانا والسنة الدزاسية التي هو فيها واللغة التي يتعلمها وعمرته في فصله وعدد تلاميذ الفصل وسلوكه ومتى كانت اسباب النقل مقبولة لدى ناظر المدرسة المنتقل اليها وكان حميد السلوك يصير قبوله بلا استئذان من الديوان كما كان في مدرسته الاصلية

﴿ في المدارس التجهيزية ﴾

لا ينتقل تلميذ من مدرسة اخرى اثناء السنة المكتبية الا باذن من الديوان ولا يعطى هذا الاذن الا اذا قدم التلميذ أو ولى أمره ورقة محررة من ناظر المدرسة مثل الورقة التي تعطى من المدارس الابتدائية لمن اراد الانتقال منها
أما في المدارس العالية فلا يجوز انتقال تلميذ منها الى اخرى اثناء السنة المكتبية ولهذا صار النشر عن ذلك لجميع فروع النظارة وهذا لحضرتكم لاتباعه فيما يتعلق بمدرستكم

(منشور نمرة ٢٨٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٣ شعبان سنة ١٣٠٨ (٢ ابريل سنة ١٨٩١)

بالاعتناء بصحة المعلمين وتعليمهم

غير خاف ان الحكومة السنية لم تآل جهداً في الاعتناء بامر التربية اذ هي اس الثروة ومنبع البركة ولذلك لم تتأخر عما يستلزمه اتساع نطاق التعلم واستقامة سيره طبقاً لرغبات الحضرة الفخيمة الحديوية فجهزت المعدات واستحضرت ما لزم من الآلات والادوات واتقت رجال التعليم من الفضلاء ذوى الاستقامة وحسن الاخلاق ليشوا في افئدة المتعلمين روح العلم وحجيل الحاصل حتى يشبوا من حداثة سنهم على اقتناء ثمرات العلوم بما ينفعهم وينفع بلادهم في العاجل والآجل وقد نظرت اثناء مروي بعض المدارس ما يدل على قيام الموظفين بما عهد اليهم اذ رأيت ان كلا باذل ما في وسعه في تثقيف عقول التلاميذ وتعليمهم غير اني رأيت بعض أمور يجب مراعاتها واعارتها جانب الاعتبار ليكون التعليم جارياً في كافة المدارس على وتيرة واحدة تؤدي الى التقدم والتجاح طبقاً للمنشورات الصادرة من النظارة في خصوصها وتلك الامور هي

الاول — وهو اهم الاعتناء بصحة المعلمين فيجب تعهدهم وتعهد محلاتهم بالنظافة في كل وقت مع دوام حثهم على تهذيب الاخلاق والتجلى بحلة الفضل والآداب كما ورد في منشور

النظارة الصادر في ٨ يولييه سنة ٨٩
الثاني - أن لا يكون في أيدي التلاميذ من الكتب وأمشق الخط والرسم الا مآقره
الديوان وأمر بإتباعه

الثالث - أتباع مآقره في خصوص تعلم اللغة العربية وصدرت به أوامر النظارة من تكثير
التمرين على المطالعة والكتابة بالطرق المختلفة حسب ما تبين في المنشورات الصادرة من النظارة
بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ٢٣٢ وبتاريخ ٥ مارس سنة ١٨٨٩ نمرة ٢٣٧ وفي ٣ ديسمبر
سنة ١٨٩٠ نمرة ٢٧٦ بأن يعد المعلم لذلك أياماً في الأسبوع على علمهم فيها عبارات اما صحيحة فيطلب
بيان ما فيها من المعاني والحكم والمواعظ الادبية والتاريخية واما غير صحيحة فيطلب تصحيحها
وبيان ما فيها مما سلف ذكره ويوقعهم على حقايق الحكم والمواعظ فيا يكتبون ويطلعون وينبههم
على ما يلزم ان يحفظوه من ذلك

الرابع - تعود التلاميذ على رسم الخطر الجغرافية واراأهم على الخريطات كيفية السفر من
بلد الى آخر ومن مملكة الى اخرى وطلب بيان ذلك منهم كتابة أو شفهاً كما جاء في المنشور
الصادر من النظارة بتاريخ ٥ فبراير سنة ٩٠ نمرة ٢٦٢ ليمكنوا من علم الجغرافية كما هو اللازم
الحامس - ويتعلق بتعليم اللغات الاجنبية وهو ان لا يكتب المعلم بحفظ التلاميذ بل يجب عليه
ان يعودهم على حجة النطق في التكلم والمطالعة ويكثر لهم من التمرين تارة بالكتابة وتارة
بالشفهي مع بيان معاني الالفاظ

وعلى وجه العموم ينبغي للمعلمين ان يستعملوا اسهل الطرق وأقربها مثلاً في كل ما يتعلق
بأمر التعليم للحصول على الغاية المقصودة وحيث أنه من الاقضى احاطة عموم المدارس بذلك فقد
صار نشره لفروع النظارة وهذا لحضرتكم لاجراء مقتضاءه

(منشور نمرة ٢٨٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٠ رمضان سنة ١٣٠٨ (١٩ أبريل سنة ١٨٩١)
بشأن توزيع مكافأة على التلاميذ في نهاية كل سنة

الموضح ادناه صورة القرار الصادر من النظارة بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٨٩١ نمرة ١٩٣ ببيان
الكيفية التي تقررت لمكافأة تلاميذ المدارس واقتضى الشرح لكم عليه للمعلومية بما فيه

(صورة قرار نمرة ١٩٣)

﴿ من نظارة المعارف العمومية ﴾

(ناظر المعارف)

لما كان من اعظم الاسباب المؤدية لتشجيع تلاميذ المدارس وانبعاث الرغبة في غيرهم لتلقى العلوم والمعارف وزيادة انتشارها بهذه الوساطة طريقة توزيع مكافآت في نهاية كل سنة مدرسية على من تظهر نجاحه من تلاميذ المدارس كما كان ذلك متبعاً بالمدارس من قبل قد تشكلت لجنة مخصوصة للنظر وتقرير هذه القاعدة وتفصيلات ما يلزم اتخاذه من الاجراءات وبناء على التقرير الذى رفعته لنا هذه اللجنة

قررنا ما هو آت

(المادة الاولى)

تعطى نظارة المعارف العمومية في آخر كل سنة مكتبية مكافأة للتلميذ الاول من جميع سنى التعليم في كل مدرسة من المدارس التابعة اليها على اختلاف درجاتها

(المادة الثانية)

التلميذ الذى ينتخب لئيل المكافأة من كل فرقة يكون باعتبار أنه الاول في ترتيب جدول الامتحان العمومى بشرط أن يكون حسن السلوك والاخلاق وذلك بالنسبة لجميع فرق التدريس ما عدا تلاميذ السنة الرابعة في التعليم التجهيزى فان انتخاب التلميذ الذى يكافأ منها عن كل مدرسة من المدارس التابعة للنظارة يكون باعتبار انه حاصل على درجات اعلى من الحاصل عليها غيره من تلاميذ مدرسته في الامتحان الذى يعمل لئيل شهادة الدراسة الثانوية (شهادة البكالوريا)

(المادة الثالثة)

الاحتفال بتوزيع هذه المكافآت ينبغى ان يكون في خلال شهر دسمبر من كل سنة بناء على الاوامر التى تصدر من نظارة المعارف وذلك في الحال الآتى يأتها
أولاً — مكافآت تلاميذ المدارس العالية والمدارس الخصوصية والمدرسة الحديوية والمدرسة
التوقفية يكون الاحتفال بتوزيعها في ديوان النظارة

ثانياً — يحتفل بتوزيع مكافآت تلميذات مدارس البنات في محل المدرسة السنية

ثالثاً — يحتفل بتوزيع المكافآت على تلاميذ المدارس الابتدائية بمصر والتجهيزات
والابتدائيات بالاقاليم في نفس كل مدرسة

رابعاً - يحتفل بتوزيع مكافآت على تلاميذ الكتاب في المدارس المنتظمة الكاتبة بدائرتها تلك الكتاب سواء كان ذلك بمصر أو بالأقاليم ويكون توزيعها وقت توزيع المكافآت على تلاميذ تلك المدارس

(المادة الرابعة)

من اراد ان يتبرع بشئ على سبيل المكافأة لتلاميذ المدارس الملحقة بنظارة المعارف يقدم الطلب اللازم عن ذلك للنظارة قبل حلول وقت الامتحانات العمومية بشهرين على الأقل

(المادة الخامسة)

ينبغي ان يبين في الطلبات التي تقدم للنظارة ما هو آت .
أولاً - المواد المقتضى المكافأة عليها من المواد المقررة في الجداول الرسمية للتعليم بالمدارس الاميرية

ثانياً - عدد التلاميذ المقتضى مكافأتهم واسم المدرسة أو المدارس الموجودين فيها

(المادة السادسة)

توزيع هذه المكافآت على مستحقيها مهما اختلفت مصادرها ينبغي ان يكون في نفس الحفلات التي تعمل لتوزيع المكافآت التي تعطى من قبل النظارة سواء كان بمصر أو بالأقاليم

(المادة السابعة)

على أقلام عربي وأفرنجي النظارة تنفيذ هذا القرار

(منشور نمرة ٢٨٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٠ شعبان سنة ١٣٠٨ (١٩ ابريل سنة ٩١)

بمعم الموثقين المعينين بصفة دائمية من اعطاء دروس في مدارس غير تابعة للنظارة

المسطر ادناه صورة القرار الصادر من النظارة بتاريخ ١٢ ابريل سنة ٩١ نمرة ١٩٤ بشأن منع موظفيها من التدريس في مدارس غير تابعة لها وحيث انه من الاقتضى الاخطاة بما فيه والعمل بموجبيه فقد صار الشرح لجميع المدارس وهذا لحضرتكم لتعاموه ولتعالوه لجميع موظفي مدرستكم وتراعوا تنفيذه

﴿ قرار من نظارة المعارف العمومية ﴾

(ناظر المعارف)

لما كان بعض المعلمين في المدارس التابعة لنظارة المعارف قد اعتاد على التدريس في مدارس

آخر غير تابعة لها وكان هذا مضرراً بانتظام عمل المدرسين فبعد الاطلاع على القانون العمومي لنظارة المعارف الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٣٠٤ (٢٢ مايو سنة ١٨٨٧) وبعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية لنظارة في جالسها المتعقدة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٩١ وبعد الاطلاع على مآثره مجلس النظار في جلسته يوم الاثنين ١٩ شعبان سنة ١٣٠٨ (٣٠ مارس سنة ١٨٩١)

﴿ قرارنا ماهرآت ﴾

(المادة الاولى)

لا يسوغ لاي موظف معين في وظيفة دائمية بنظارة المعارف وفروعها ان يدرس في مدارس آخر غير تابعة لها

(المادة الثانية)

لنظارة المعارف الحق في اعطاء تصريح خصوصى لموظفيها بالتدريس في المدارس الجرة . متى كان هناك اسباب تسوغ الخروج عن هذه القاعدة

(المادة الثالثة)

تسرى احكام هذا القرار ابتداء من السنة المكتتبة المقبلة (١٨٩١ - ١٨٩٢)

(المادة الرابعة)

على قلم عربى النظارة تنفيذ هذا القرار

(منشور نمرة ٢٨٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٦ شوال سنة ١٣٠٨ (٣ يونيه سنة ١٨٩١)

بتقديم استمارات الاستقطاعات للديوان بدلا من ارسالها الى مأمور ادارة المدارس

حيث ان الاستمارات المعتاد تقديمها لجناب مأمور ادارة الدروس في اليوم الخامس والعشرين من كل شهر ببيان استقطاعات المدرسين في المدة من ٢٥ الشهر الماضى لغاية ٢٤ الشهر الحاضر رأينا لزوم تقديمها للديوان مباشرة فقد نشر في تاريخه لجميع المدارس بما ذكر وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء بوجهه من الآن

(منشور نمرة ٢٨٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ غرة القعدة سنة ١٣٠٨ (٨ يونيه سنة ١٨٩١)
بغى مياه الشرب بالمدارس لحين ورود المرشحات التى اوصت عليها النظارة

ارسل حضرة حكيمباشى المعارف للنظارة افادة مؤرخة فى ٢٥ شوال سنة ١٣٠٨ نمرة ٤٢ رغب بها اعلان حضرات نظار المدارس بان ينهوا بغى مياه الشرب قبل ان تشرها التلاميذ للاستحصال على ماء جيد فى بحر هذه السنة الى ان ترد المرشحات التى اوصت النظارة على مشراها اترشيع مياه الشرب المذكورة وقد علم مما سبق وروده من حضرة بتاريخ ٢٠ منه نمرة ٤٠ ان طريقة غلى المياه المذكورة هى انه بد غايها ترك حتى تبرد وترشح ثم يرج الاناء الشامل لها لتشبيعها بكمية الهواء الذى فقدته وقت غايها وحيث ان الديوان يرى موافقة ما يراه الحكيمباشى المسمى اليه فى ذلك فقد صار النشر عنه لجميع المدارس وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء بموجبه فى مدرستكم

(منشور نمرة ٢٨٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢ ذى القعدة سنة ١٣٠٨ (٩ يونيه سنة ١٨٩١)
بتوضيح عن الاشياء التى يرغب مشراها بمقتضى المنشور نمرة ١٩٤

سبق ان النظارة اصدرت منشوراً فى ١٢ مارس سنة ٨٨ نمرة ١٩٤ المسطرة صورته بعاليه بما يقتضاه أن كل مدرسة تريد ان تشتري شيئاً أو تجرى عملاً لابد أن تتحقق من مقدار من الشيء المرغوب مشراه أو عمله وأن المكاتبات التى ترد للنظارة عن ذلك يكون موضحاً بها مقدار من الشيء أو تكاليفه بالكيفية التى توضحته قبله مع مراعاة الارجحية لجهة المبرى بحيث اذا وردت مكاتبات من احدى المدارس على غير هذه الكيفية فيعتبرها الديوان لاغية كأنها لم تكن وحيث انه ورد للنظارة أكثر من مرة مكاتبات من بعض المدارس غير متبع فيها ما جاء بالمنشور السابق ذكره فاقضى اعادة النشر ثانياً عن ذلك لفروع النظارة وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء حسباً ذكر فى ذلك المنشور

(منشور نمرة ٢٨٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣ ذى القعدة سنة ١٣٠٨ (١٠ يونيه سنة ١٨٩١)
بالتنبية على التلاميذ بعدم حضورهم للديوان وتقديم شكواهم لنظار مدارسهم او بالبوسة

انه مع سبق النشر من النظارة لجميع المدارس بتاريخ ١٤ رجب سنة ١٣٠٠ قبل احداث نمرة مخصوصة فيها للمنشورات بالتنبية على التلاميذ بعدم حضورهم للديوان لاي أمر كان وان

ما يحضرون من أجله يعرضون عنه لظنار مدارسهم وهم يجرون اللازم عنه بحسب مقتضيه المصلحة وأنه ان دعت حالة أحدهم لرفع شكواه الى الديوان فيرسلها له بطريق البوستة للنظر فيها منعاً لزيادة المشغولية بلا فائدة وعدم ضياع الاوقات على هؤلاء التلاميذ سدى فانه لا يزال بعض التلاميذ يتركون مدارسهم ويحضرون الى الديوان لعرض ما يتعلق بهم وهذا يخالف لما سبق صدوره في هذا الشأن فقد رأينا اعادة النشر عن ذلك لفروع النظارة لاعادة التنبيه على التلاميذ بأن لا يحضر منهم أحد للديوان مهما كانت الاسباب التي تدعوه الى ذلك بل يعرض امره لناظر المدرسة ليحرم ما يقتضيه فيه أما من يريد أن يشكو امره الى الديوان مباشرة فلا بأس بأن يعرض عنه اليه بطريق البوستة ومن يخالف منهم هذا التنبيه لا يكون عقابه إلا الرفض فقد تحرر بذلك لجميع المدارس التابعة للنظارة وهذا لحضرتكم لاجراء مقتضاه

(منشور نمرة ٢٨٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٠٨ (٢٠ يونيه سنة ١٨٩١)

بقبول العملة الذهب الجديدة وتسهيل تداولها

المسطر أدناه صورة الافادة الواردة من نظارة المالية بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٩١ نمرة ١٧٨ محاسبة على المنشور الصادر منها لمصالح الحكومة بشأن قبول العملة الذهب المصرية بخزائن الحكومة وحيث أنه من الاقتضى العمل بموجبه فاقضى الشرح لكم عليه لاجراء مقتضاه

﴿ صورة افادة المالية نمرة ١٧٨ ﴾

قد سبق صدر لحضرتكم من نظارة المالية التعليمات اللازمة بشأن قبول العملة الذهب المصرية بخزائن الحكومة والآن نستأفت نظركم الى تلك التعليمات وبالاخص الى التي تضمنها المنشور الصادر بتاريخ ١٨ اكتوبر سنة ٩٠ على ان التأكيدات السابق صدورها عن هذا الخصوص الى صيارف الخزانة وصيارف البلاد لم يقصد بها الا تنبيه المذكورين الى وجوب اتخاذ الاحتياطات اللازمة التي نفيهم من قبول العملة البرانية والمغشوشة في التسديدات التي ترد لهم ولكنه بقدر ما يجب ان يكون هؤلاء المأمورين دقيقين في قبول العملة التي يظن لهم جليا أنها برانية او مغشوشة بقدر ما يلزمهم بنوع عمومي ان يجملوا التسهيلات كلية لقبول الجنيه المصرى بين العامة واذا سلكوا عكس ذلك فيكونوا اضرأ جدا في حركة الاشغال التجارية والاشغال الخصوصية وسببوا بذلك نقصاً في سعر الجنيه بناء عليه يقتضى ان تصدروا الى صيارف الخزانة وصيارف البلاد الموجودين تحت ادارتكم التعليمات والتأكيدات القاطعة عن هذا الخصوص واتنا متمدون في ذلك على همتكم لاجل منع التشكيك المتواردة للمالية من كل جهة بشأن الارتباك الحاصل في تداول العملة الذهب المصرية

(منشور نمرة ٢٩٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٠٨ (٢٠ يونيه سنة ١٨٩١)
باستعمال الطريقة المترية اعتباراً من يناير سنة ١٨٩٢

وردت لهذا الطرف افادة من رئاسة مجلس النظار تاريخها ٢٩ ابريل سنة ١٨٩١ نمرة ١٩
ومعها صورة الامر المالى الصادر فى ١٩ رمضان سنة ١٣٠٨ (٢٨ ابريل سنة ١٨٩١) والجدول
المرفق به بشأن استعمال الطريقة المترية الاعشارية فى دائرة اعمال المصالح الاميرية فى ممالكها
اعباراً من اول يناير سنة ١٨٩٢ على الصفة التى تميزت فيه فرسل لكم طى هذا نسخة من
صورة الامر المشار اليه والجدول المتوه عنه فيه للعلم بما اشتمل عليه والاجراء بموجبه بما يختص
بمدرسكم من اول يناير سنة ١٨٩٢

(صورة امر عال)

نحن خديوى مصر

نظراً للتغيرات التى طرأت مع توالى الايام على الموازين والمكاييل المصرية ولما هناك من
تعدد واختلاف الموازين والمكاييل المستعملة فى أنحاء القطر المصرى والفروقات الموجودة بينها
وحيث انه من الضرورى ان تكون ماملات الناس بعضهم بعضاً مؤسسة على موازين ومكاييل
معلومة ومعينة بالضبط والدقة

وحيث انه تنتج فوائد من اتباع الطريقة المترية الاعشارية فى الموازين والمكاييل وهى الطريقة
المؤسسة على متر القومسيون الدولى الذى قرر حساب المتر
وحيث انه لكى يتيسر العمل بالطريقة المترية المذكورة بدون احداث اختلاف فى عوائد
واصطلاحات القطر التجارية يكون من الاوفى أن تشبيه الموازين والمكاييل المصرية الى الموازين
والمكاييل المترية تحدد حسب القيمة الحالية للموازين والمكاييل المستعملة الآن فى القطر المصرى
ونظراً لما ظهر من نتيجة اعمال التجارب والمضاهاة بين الموازين والمكاييل المصرية وبين
الموازين والمكاييل المترية التى احضرها القومسيون المشكل بقرار مجلس النظار الصادر فى ١٤ يونيه
سنة ١٨٨٦ وفى ١٢ رمضان سنة ١٣٠٣

بناء على موافقة رأى مجلس النظار وبعد اخذ رأى مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

على المصالح الاميرية ان تستعمل الطريقة المتريه الاعشارية فى دائرة اعماها وفى معاملاتها مع العموم وذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٩٢
اسماء الموازين والمكاييل المصرية يجوز ذكرها مع ما يبادلها من اسماء الموازين والمكاييل المتريه فى جميع العقود العمومية والاوراق الادارية اما مساحات الاراضى يستمر حسابها ويائها على حسب المقاييس الموجودة الآن طبقاً لاحكام الامر العالى الصادر فى ١٥ ذى القعدة سنه ١٢٧٧ والذيل المرفق به المؤرخ فى ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ وذلك الى ان يصدر أمر جديد وحمله المراكب يستمر أيضاً مفاسها ويائها على حسب القواعد الجارية الآن

(المادة الثانية)

المتر الذى أقر عليه القومسيون الدولى السابق ذكره هو المقياس الاصلى الذى تعابر عليه الموازين والمكاييل المصرية

(المادة الثالثة)

نسبة الموازين والمكاييل المتريه الى الموازين والمكاييل المصرية قد تحددت كالاتى
الذراع البلى الذى هو وحده مقاييس الاحوال تقرر له ٥٨ سنتيمتر
الدرهم الذى هو وحده الموازين تقرر له ثلاثة جرامات واثنا عشر سنتيمترات
الاروب الذى هو وحده المكاييل تقرر له ١٩٨ لتراً
اما مضاعفات واجزاء الذراع البلى والدرهم والاروب فان نسبها المتريه قد تقرر فى جدول المعادلة المرفق بامرنا هذا

(المادة الرابعة)

يوضع بمركز كل مديرية ومحافظه عيارات اصلية للموازين والمكاييل لى يتيسر بواسطتها تحقيق عيارات الموازين والمكاييل

(المادة الخامسة)

على نظار حكومتنا تقييد أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

(منشور نمرة ٢٩١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٠٨ (٢ يولية سنة ١٨٩١)
بان اجازات موظفى المدارس فى زمن المساحة لا يعصرح بها الا باذن خصوصى وبضرورة العودة للمدارس قبل
ابتداء الدراسة بثمانية ايام

لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٦٨ فصل ثالث مستخدمين قسم ٢٢ اجازات من القانون المالى
تقضى بان موظفى المدارس ومستخدمىها المصرح لهم من نظارة المعارف بمساحة شهرين سنوياً
لا يجوز فى اى حال من الاحوال اعطاؤهم الاجازة الاعتيادية المصرح بها للمستخدمى الحكومة
ولما كان البدء فى المساحات العمومية يختلف باختلاف المدارس وعليه فتكون مدة المساحات
تارة طويلة لبعض المدارس وطورا قصيرة بالبعض الآخر رأت النظارة موافقة ندم التقيد فى ذلك
بمدة معينة وان تمدل الفقرة المذكورة بما سأتى: ولو انه مصرح لمدرسى المدارس من قبل النظارة
بالتغيب عن اشغالهم فى زمن المساحات العمومية لتلاميذ الا انه لا بد لهم من الحصول على اذن
خصوصى بذلك من النظارة ولا يجوز فى اى حال من الاحوال اعطاؤهم الاجازة الاعتيادية المنوه
عنها قبل وعلمهم ان يكونوا موجودين فى اشغالهم قبل ادارة الدروس فى السنة المكتتية الجديدة
بثمانية ايام على الاقل - وبالعرض عن ذلك لمجلس النظار قد صدق عليه فى جلسة يوم الاثنين ٢٤
شوال سنة ١٣٠٨ الموافق اول يونيه سنة ١٨٩١ كما ورد به جواب برئاسة المجلس المؤرخ فى ٢ يونيه
سنة ١٨٩١ نمرة ٢٣ وحيث انه من مقتضى هذا التعديل ان من يتصرح لهم من معلمى المدارس
بالتغيب فى زمن المساحة العمومية يلزمهم ان يكونوا موجودين فى اشغالهم قبل ادارة الدروس
فى السنة المكتتية الجديدة بثمانية ايام على الاقل فينبغى انه بحلول زمن المساحة فى كل سنة يتحرر
كشوف باسماء المدرسين الذين ترى المدرسة ان لاجاجة لبقائهم فيها فى زمن المساحة ويمكن التصريح
لهم بالتغيب فى هذه المدة ويرسل هذا الكشف للديوان لاجراء اللازم فيه بمراعاة صالح المصلحة
ومع ذلك يجوز اعطاء المدرسين الآخرين اجازة فى خلال زمن المساحة مدتها شهر واحد
على الاقل

وبناء عليه ينبغى اعلان حضرات المدرسين عموما بما تقرر فى ذلك وبان من يرغب منهم
الحصول على اذن بالتغيب فى الزمن المذكور يلزم ان يقدم طلباً بذلك للمدرسة محررا على ورق
تمغة من فئة الثلاثة قروش وعلى المدرسة ان ترسله للديوان بالافادة الواضح ملحوظاتها نحوه
لاجراء مقتضاه أما باقى موظفى النظارة ومستخدمىها من مفتشين ونظار وضباط وغيرهم ومعلمى
مدرسة الطب الذين لهم اشغال بالاسبتالية فتسرى عليهم الاحكام العمومية الخاصة بالاجازات التى

تعطى لمستخدمى الحكومة فقد صار النشر عن ذلك لفروع النظارة وهذا لحضرتكم للعمل بموجبه
ومرسل طيه عدد نسخة منه لتوزيعها على حضرات المدرسين

(منشور نمرة ٢٩٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٢ ذى الحجة سنة ١٣٠٨ (٨ يوليه سنة ١٨٩١)
توضيح اسباب تأخير دفع المصروفات المقررة فى المدارس الدنيا والثانوية فى حوافظ التوريد

ان المادة الخامسة من قرار النظارة الصادر بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٧ نمرة ٦٩ بشأن
دفع المصروفات المقررة على التسليم في المدارس الدنيا والمدارس الثانوية تقضى بان طلب أى
قسط من الاقساط المقرر دفع المصروفات المذكورة فيها يكون قبل انتهاء القسط السابق بخمسة
عشر يوماً والمادة السادسة منه تقضى بان من لم يورد القسط المطلوب فى ظرف مدة الخمسة عشر
يوماً المذكورة بدون ان يبدى للمدرسة ملحوظات عن ذلك تستدعى النظر فلامدرسة أن تحرى
رقته عند حلول ميعاد الدفع وحيث انه من الضروري علم النظارة بما يبدىه من تأخر عن الدفع
من الملحوظات وهذا يتأتى بواسطة التوضيح فى حوافظ توريد النقود التى تحرر من أبدوا هذه
الملحوظات بيان الملحوظات المذكورة فصار النشر عن ذلك فى تاريخه وهذا لحضرتكم لاتباع
الاجراء بموجبه من الآن

(منشور نمرة ٢٩٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٣٠٩ (٢ ستمبر سنة ١٨٩١)
بتعديل المادة ١٥ من فصل ثالث مستخدمين قانون مالى بان لا تعطى علاوات الا فى اول يناير

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية المبلغ لنا باقاداتها المؤرخة فى ١٩ اغسطس
سنة ١٨٩١ نمرة ٢٧٠ محاسبة بشأن تعديل المادة (١٥) فصل ثالث مستخدمين قسم (١) لأئحة
عمومية من القانون المالى المختصة بترقيات المستخدمين فالقصد اطلاعكم عليه واعلانه لجميع مستخدمى
المدرسة للعلم بما فيه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٢٧٠ محاسبة ﴾

حيث ان مجلس النظار قرر بمجاسته المتقدمة في تاريخ ٣ اغسطس سنة ١٨٩١ تعديل النص الوارد بشأن الدلاوات في المادة (١٥) من نصل ثالث قانون المصاحبة المالية على الصورة الآتية (كافة الدلاوات التي تمنح للمستخدمين في نفس الدرجة الموجودين بها لا ينبغي اعطاؤها اليهم الا في أول يناير من كل سنة) فاتفق نثره للدعومية بما ذكره وانه من الآن فصاعداً لا تعطى دلاوة مطلقاً في بحر السنة بل ان تاريخ اعطاء كافة الدلاوات يكون في اول يناير وأما ترقية المستخدمين من درجة الى اعلى منها فلا يسرى عليها الحكم المذكور اذ ان القانون لم يحدد لها تاريخاً وقد نثر هذا للجهات عموماً وهذا لسماحتكم للاجراء على وجه ما ذكره

(منشور نمرة ٢٩٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٩ صفر سنة ١٣٠٩ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٩١)
يجوب اخذ تذاكر ذهاب واياب او تذاكر حمامات عند سفر مستخدمى الحكومة في اموريات او للتشرفيات العمومية

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ٩١ نمرة ٣٠٣
بوجوب اخذ تذاكر للذهاب والاياب او تذاكر حمامات عند توجه مستخدمى الحكومة بمأموريات او لاجل التشرفيات العمومية لانه استخدعى المدرسة طرقكم واتباع الاجراء على مقتضاها

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٣٠٣ ﴾

في علم سعادتكم ان مصلحة السكة الحديدية تعطى للركاب الذين يسافرون بقطاراتها تذاكر ذهاب واياب لمدة سبعة ايام وتذاكر حمامات من وإلى جهات معلومة ولادة معينة اقلها ثمانية ايام لا يجوز العودة قبل انقضاءها الا مستخدمى الحكومة فانه يسوغ لهم متى كان يدهم شهادة من رئيس المصلحة التي هم تابعون لها تدل على وظيفتهم ان يعودوا بموجب التذاكر المذكورة في اى وقت كان من المدة المقررة وهذين التوعين من التذاكر تعطى السكة الحديدية بشن اقصى من المقرر لهما بالترفية عن الذهاب وعن الاياب ولكنه تد تلاحظ بنظارة المالية انه مع ما في هذه الامتيازات من الوفر خصوصاً عند السفر لاجل التشرفيات العمومية سواء كان مصر او لاسكندرية فان مصالح الحكومة لحد الآن لم تلفت الى هذا الامر الذى يهم كل مصلحة غائد احتساب مصاريف

انتقال مستخدميه من ميزانيتها ولذلك رأت هذه النظارة ان تستأقت المصالح الى الفائدة التي تعود من ذلك على الخزينة الى وجوب الملاحظة بأن كل موظف او مستخدم يتوجه في مأورية او يتأخر لاجل التشرىفات يجب عليه ان يأخذ من السكة الحديدية تذكار ذهاب وإياب او تذكار حمامات بحسب الظروف ولالجل العلم بأنمان تذكار الحمامات واسماء المحطات الجارى صرفها منها تبين ادناه جدول ببيان ذلك وعليه قد تحرر بهذا المعنى لسائر المصالح وهذا لسعادتكم للعلمومية والاجراء بمقتضاه

﴿ صورة الفصل الثانى من جدول مسير قطورات الركاب من ابتداء اول مايو سنة ١٨٩١ ﴾

(تذكار حمامات البحر)

اعتباراً من اول مايو لغاية ١٣١ أكتوبر جار مبيع تذكار ذهاب وإياب لحمامات البحر درجة اولى وثانية برسم محطات اسكندرية وسيدى جابر ودمياط والاسماعيلية مع تنزيل ٤٠ فى المائة من اصل ثمن التذكار البسيطة العادية والتذكار معتمدة طول المدة المذكورة انما الرجوع لا يجوز حصوله قبل انتهاء اليوم الثامن من تاريخ الصرف

(منشور نمرة ٢٩٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٢ صفر سنة ١٣٠٩ (١٥ سبتمبر سنة ١٨٩١)

بشأن التعديلات التي اجريت فى بعض مواد القانون

مرسل لكم مع هذا نسخة من القرار الصادر من النظارة بتاريخ ١٠ صفر سنة ١٣٠٩ (١٣ سبتمبر سنة ٩١) نمرة ٢١٣ بشأن التعديلات التي اجريت فى بعض مواد القانون العمومى الصادر عليه الامر العالى بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٣٠٤ (٢٢ مايو سنة ١٨٨٧) للعلم بما اشتمل عليه هذا القرار والعمل بموجبه فيما يتعلق بمدركتكم واعلان صورة منه على باب المدرسة

﴿ قرار نمرة ٢١٣ ﴾

(من نظارة المعارف العمومية)

ناظر المعارف

بعد الاطلاع على ما قرره مجلس النظار في الجلسة المنعقدة في ٤ صفر سنة ١٣٠٩ (٧ ستمبر سنة ١٨٩١) تحت رئاسة الحضرة الفخيمة الخديوية بشأن التعديلات المقضى اجراؤها في بعض مواد القانون العمومي لنظارة المعارف الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٣٠٤ (٢٢ مايو سنة ١٨٨٧)

وبعد الاطلاع على القانون المشار اليه

وعلى التعديلات السابق اجراؤها فيه بمقتضى القرار الصادر من النظارة في ٨ شعبان سنة ١٣٠٦ (٩ ابريل سنة ١٨٨٩) نمرة ١٢١ بناء على ما قرره مجلس النظار في جلسة ١٦ رجب سنة ١٣٠٦ (١٨ مارس سنة ١٨٨٩)

قررنا ما هو آت

(المادة الاولى)

قد صار تعديل المواد الآتية من القانون السالف ذكره بما سيذكر امام كل مادة

﴿ من الفصل الاول من الباب الرابع ﴾

(في المكاتب الابتدائية)

الاصـل

التعـديل

(المادة ٥٧)

تقسم تلك المكاتب الى ثلاث درجات	تقسم تلك المكاتب الى درجتين
(اولاً) المكاتب الابتدائية التي من الدرجة الثالثة	(اولاً) المكاتب الابتدائية التي من الدرجة الثانية

الاصـ

التـ ديل

(المادة ٥٨)

المكاتب الابتدائية التي من الدرجة الثانية المكاتب الابتدائية التي من الدرجة الثالثة
تقبل التلاميذ مهما كان سنهم تقبل التلاميذ مهما كان سنهم

(المادة ٦٤)

المرتب على كل تلميذ يكون خمسة قروش شهرياً المرتب على كل تلميذ يكون قرشاً صاعاً اسبوعياً
تدفع مقدماً يدفع مقدماً

(المادة ٦٥)

تلقى ثانياً المكاتب الابتدائية التي من الدرجة الثانية
يوجد بالمكاتب المذكورة فرقة ابتدائية مثل
الفرق الوحيدة الموجودة بالمكاتب التي من
الدرجة الثالثة وفرقتان عاليتان يكون التعليم
بهما أكثر استيفاء

الاصـ

التـ ديل

(المادة ٦٦)

تلقى الدروس التي تلقى بالمكاتب المذكورة هي
أولاً - القرآن الكريم والقراءة والكتابة
ثانياً - الحساب اى الجمع والطرح والضرب
والقسمة في الاعداد الصحيحة والكسور
ثالثاً - المبادئ المختصة بالكمال والعملة
والموازين المستعملة في القطر المصرى
رابعاً - دروس ابتدائية في الاشياء الطبيعية
خامساً - مبادئ أولية عن جغرافية القطر
المصرى

(المادة ٦٧)

يجوز للتلاميذ إعادة السنتين الاخيرتين

تلقى

الاصول

التعليم

(المادة ٦٨)

تلغى
في مدة السنتين الأخيرتين تلقى الدروس بمعرفة
مدرسين اثنين ثلاث ساعات قبل الظهر وثلثها
بعد الظهر وتكون هذه الدروس اما علمية
واما عملية

(المادة ٦٩)

تلغى
يتناوب المدرسان المذكوران في لقاء الدروس
على التلاميذ الخارجية من المدرسة الابتدائية
(الدرجة الثالثة)

(المادة ٧٠)

تلغى
نظارة المدرسة تكون لاحدهما لمكاتبة الديوان
عما يفضى المكاتبة عنه

(المادة ٧١)

تلغى
اذا تجاوز عدد تلاميذ فرقة من فرقتي السنتين
الاخيرتين الاربعين تلميذاً فتقسم الفرقة
المذكورة الى فرقتين

(المادة ٧٢)

تلغى
المرتب الشهري على كل تلميذ يكون عشرة
قروش صاغ تدفع مقدماً

(المادة ٧٣)

(ثانياً المكاتب الابتدائية التي من الدرجة الاولى)
(ثالثاً المكاتب الابتدائية التي من الدرجة الاولى)
الدروس التي تلقى بالمكاتب المذكورة هي
اولاً - القرآن الكريم والقراءة والكتابة
ثانياً - مبادئ العلوم العربية
تلقى ابتداء في المكاتب الابتدائية التي من
الدرجة الاولى الدروس نفسها الملقاة بمكاتب
الدرجة الثالثة والثانية ثم يصير توسيعها وتكميلها

الاصول	التعليم
زيادة بشرط ان يقتصر فيها على المعارف ذات المنفعة العامة	ثالثاً - الحساب باكماله
	رابعاً - وصف ومقاسات المسطحات والاجسام البسيطة (مبادئ الهندسة)
	خامساً - جغرافية القطر المصرى بالتفصيل وجغرافية افريقيا ومبادئ مختصرة على باقى اجزاء الارض
	سادساً - المبادئ المختصة بالمكاييل والعملة والموازين المستعملة فى القطر المصرى
	سابعاً - دروس ابتدائية فى الاشياء الطبيعية
	ثامناً - مبادئ التاريخ الاهلى
	تاسعاً - مبادئ لغة اجنبية
	عاشرأ - مبادئ الزراعة والمساحة فى مدارس الريف ومبادئ حساب مسك الدفاتر فى مدارس المدن الكبرى

(المادة ٧٤)

الدروس التكميلية	تلقى
أولاً - مبادئ العلوم العربية	
ثانياً - عمليات الحساب باكماله	
ثالثاً - وصف ومقاس المسطحات والاجسام البسيطة (مبادئ الهندسة)	
رابعاً - جغرافية القطر المصرى بالتفصيل وجغرافية افريقيا ومبادئ مختصرة على جغرافية باقى اجزاء الارض	
خامساً - مبادئ التاريخ الاهلى	
سادساً - مبادئ لغة اجنبية	
سابعاً - مبادئ الزراعة والمساحة فى مدارس الريف ومبادئ حساب مسك الدفاتر فى مدارس المدن الكبرى	

التعليق _____

الاحـ

(المادة ٧٥)

المرتبة الشهري على كل تلميذ يكون خمسة عشر قرشاً في السنة الأولى أو الثانية أو الثالثة وعشرين قرشاً في السنة الرابعة وتدفع هذه المراتب مقدماً

(المادة ٧٧)

جدول مواد الدروس لجميع المكاتب التي من
الدرجتين تهرها اللجنة الاستشارية

بروجرامات جميع المكاتب التي من الدرجات
الثلاث تهرها اللجنة الاستشارية

(المادة ٧٨)

يقبل في هذه المكاتب تلاميذ مجانيون لا يزيد عددهم عن اربعين في المائة في مكاتب الدرجة الثانية وخمسة وعشرين في المائة في مكاتب الدرجة الاولى

وهذه النسبة هي عن مجموع عدد التلاميذ الذين يدفعون المرتبات في كل من المكاتب المذكورة بحيث ان من اراد من التلاميذ ان يكون محاسباً يجب على ولي أمره ان يقدم طلباً بذلك لئلاظر المكتب وعلى الناظر لخص هذا الطلب وعرضه على نظارة المعارف ان ترأى له اجابته للحصول على التصريح اللازم بمعاافته من دفع المرتبات بشرط ان هذه المعافاة لا تكون الا لمدة سنة مكتتية ويجوز تجديدها في السنن التالية متى كان التلميذ من التجنأ

ولناظر المكتب اخراج التاميز من سلك
الجانين في حالة ما اذا كان سيء السلوك او
غير ملتفت لدروسه او كانت درجاته غير كافية
لا تقاله الى فرقة اعلى!

الاصـل

التعـديل

(المادة ٧٩)

يورد الديوان لكل مكتب من مكاتب الدرجتين
ما يلزمه من الاثانات ويخت التبشير وما
يلزم للتلميذ من الادوات التعليمية كالورق
والتبشير وغيرهما اما ما يلزم للتلميذ من كتب وورق
وغير ذلك فيكون شراؤه من طرف اهله ولا
يقبل الا اذا كان حائزا على الادوات المذكورة
اذا كان حائزا عليها

﴿ الفصل الثانى من الباب الرابع ﴾

« فى المدارس الثانوية »

(المادة ٨٤)

المرتب على كل تلميذ من التلاميذ الداخلية
سنوياً يكون ٢٠ جنباً مصرياً فى الاربع فرق
الابتدائية المعدة للتعليم الابتدائى و ٢٥ جنباً
مصرياً فى الفرق العالية المعدة للتعليم
التجهيزى

(المادة ٨٧)

تدفع المرتبات المذكورة مقدماً على ثلاثة
اقساط متساوية القسط الاول عند دخول
التلميذ بالمدرسة فى اول السنة المكتنية والقسط
الثانى فى اول يناير والقسط الثالث فى اول ابريل
بحيث يبين فى علم الخبر الذى يعطى عن القسط
الاول ان هذا المرتب هو عن السنة المكتنية
المدفوع القسط من اجابها ولنظارة المعارف
تغير المرتب المذكور فى السنة التالية

(المادة ٨٨)

يقبل في هذه المدارس تلاميذ مجانيون داخلية وخارجية لا يزيد عددهم عن ١٠ في المائة عن عدد الذين يقبلون بمصاريف داخلية وخارجية وتنتخب هؤلاء التلامذة بامتحان مسابقة من الايتام ومن لا يقدر اهلهم على دفع مصروفات غم

يقبل في هذه المدارس تلاميذ مجانيون داخلية وخارجية على الكيفية الآتية المجانيون الذين يقبلون في القسم الداخلي في الفرق الابتدائية وفي الفرق العليا المعدة للتعليم التجهيزي لا يزيد عددهم في كل مدرسة عن ١٠ في المائة

اما المجانيون في القسم الخارجي فيكونوا باعتبار ٢٠ في المائة في الفرق الابتدائية وباعتبار ٣٠ في المائة في الفرق العليا المعدة للتعليم التجهيزي وهذه النسبة هي عن مجموع التلاميذ الذين يدفعون المرتبات في كل من المدارس المذكورة كل قسم على حدته

بحيث ان من اراد من التلاميذ في جميع المدارس المذكورة الانضمام في سلك المجانيين يجب على ولي امره ان يقدم طلباً بذلك لناظر المدرسة وعلى الناظر خفض هذا الطلب وعرضه على نظارة المعارف ان تراهى له اجابة الحصول على التصريح اللازم باعفائه من دفع المرتبات

(المادة ٨٩)

معافاة هؤلاء التلاميذ من دفع المصروفات تكون لمدة سنة واحدة ويجوز تجديد سنة بعد اخرى بالشروط الموضحة آتياً

معافاة هؤلاء التلاميذ من دفع المرتبات تكون لمدة سنة واحدة ويجوز تجديد سنة بعد اخرى بالشروط الموضحة آتياً

ولناظر المدرسة اخراج التلميذ من سلك المجانيين في حالة ما اذا كان سيئ السلوك أو غير ملتفت لدروسه أو كانت درجاته غير كافية لنقله الى فرقة أعلى

(المادة الثانية)

ما يتعلق بالمكاتب الابتدائية من هذا التعديل يسرى على التلاميذ الموجودين فيها الآن والذين يستجدون بها من ابتداء السنة المكتتبية الى اولها ٣ اكتوبر سنة ١٨٩١
اما ما يتعلق بالمدارس الثانوية فنفيذه لا يكون الا على من يستجد بهذه المدارس من السنة المكتتبية المذكورة

(المادة الثالثة)

على قلم عربي النظارة تنفيذ هذا القرار

بيان الاوراق المرفقة مع هذا القرار

- ٢ جواب من رئاسه مجلس النظار بتاريخ ١٢ ستمبر سنة ٩١ نمرة ٣٧ بالتصديق على التعديلات التي تراءى لزوم ادخالها في القانون العمومي وطيه صورة ارادة سنه واردة تاريخا للمعارف بعنوان سعادة ناظر الاشغال بتاريخ ١١ اغسطس سنة ٩١ نمرة ٨٦٥
- ١ قرار مؤرخ في ٢٦ يوليه سنة ٩٢ محرر من حضرات المسيو دنلوب المقتش بالنظارة واحمد نظيم بك ناظر المدرسة الحديوية وامين سامي بك ناظر مدرسة المبتديان وهم اعضاء القومسيون الذي كان تشكل للنظر في هذه المسئلة

٣

(منشور نمرة ٢٩٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٠٩ (١٧ اكتوبر سنة ١٨٩١)
بدم تأخير ارسال ملفات من يرفت او يتوفى كسابقة النشر عن ذلك

المسطر ادناه صورة إفادة المالية الواردة لنا بتاريخ ١٤ ستمبر سنة ٩١ نمرة ٣١٧ محاسبة بشأن عدم تأخير ارسال الملفات الخاصة بمحصر مدد خدامة من يرفت او يتوفى من مستخدمى

النظارة للمالية في مدة لا تتجاوز اسبوعاً من تاريخ الرفت او الوفاة بعد استيفاء مدة خدمته الاخيرة واخلاء طرفه لئلا يضرر اولى الشأن من تأخرها وحيث انه من المعلوم أن ارسال ما لف اى موظف للمالية يتوقف على معرفة خلو طرفة من المدرسة المستخدم فيها فينبغى انه من الآن عند رفت او وفاة اى موظف من مستخدمى مدرستكم يسرع بافادة الديوان عن خلو طرفه من عدمه فى مسافة لا تتجاوز ثلاثة ايام من تاريخ الرفت او الوفاة وفى تاريخه نشر لجميع المدارس عن ذلك وهذا لحضرتكم لاتباعه

﴿ صورة افادة المالية نمرة ٣١٧ ﴾

تقدم النشر من المالية لنظارات ومصالح الحكومة فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٨٩ بانه عند رفت او وفاة اى مستخدم يبعث دوسيه مدد خدمته للمالية فى مدة لا تتجاوز اسبوعاً من تاريخ الرفت او الوفاة بعد استيفائه من جهة مدة خدمته الاخيرة واخلاء طرفه بصرف انتظار عما يكون باقياً بدون حصر من مدده السابقة بالكيفية الواضحة فيما نشر ولكن قد تبين ان بعض الجهات لم يحج العمل على هذه الكيفية بل حصل تأخير فى ارسال دوسيات الخدمة زيادة عن الميعاد المحدد وبعض الجهات لم ترسل دوسيات مرفوتها الا بعد التحرير لها من المالية بطلبها وحيث معلوم ان القصد من اباحت الدوسيات للمالية فى الميعاد السابق تعيينه انما هو الوصول لتجاز تسوية طلبات الماش او المكافأة فى وقت مستقر وبحصول التأخير من الجهات فى ذلك فضلاً على انه موجب زيادة المشغولية فانه مما يورث تضرر اولى الشأن من تأخير تسوية حقوقهم فلذا قد اضطرت المالية الى اعادة النشر نرجو استغلت سعادتكم لهذه المسئلة المهمة وصدور التأكيدات ان يازم بمراعاة لزوم استيفاء دوسيات المرفوتين أو المتوفين من خدمة المعارف وفروعها وتقديمها للمالية فى الميعاد السابق تحديده حتى يمكن المالية الوصول للفاية المقصودة من نجاز الاعمال وحسم تضررات ذوى الحقوق

(منشور نمرة ٢٩٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٩ (١٩ اكتوبر سنة ١٨٩١)

بتسليم نسخة من القانون الداخلى للمدارس لكل موظف للعمل بموجبها

حيث ان القرار الصادر من نظارة المعارف بتاريخ ١٠ صفر سنة ١٣٠٩ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٩١) نمرة ٢١٢ بشأن تنفيذ القانون الداخلى للمدارس قد طبع بالمطبعة الاهلية وورد منه مقدار بمخزن عموم النظارة وحيث انه ترأى اعطاء نسخة واحدة منه لكل موظف بالنظارة وفروعها للعلم بما تدون

فيه ومراعاة السير على مقتضاه وحيث أن موظفي جهتكم بحسب المقيّد لغاية تاريخه هم عدد فرسل لحضرتكم هذا العدد مكتوباً على كلّ نسخة اسم الموظف المقتضى تسليمها اليه ونسخة أخرى لحفظها في محفوظات المدرسة وعليه ينبغي تسليم نسخ الموظفين اليهم كلّ منهم النسخة المكتوب عليها اسمه وتفهيّمه بأن يقرأها ليّنّف على ما فيها وحفظ النسخة التي برسم المدرسة في محفوظاتها حسباً ذكر وبالإجراء كذلك يفاد الديوان

﴿ قرار نمرة ٢١٢ ﴾

(من نظارة المعارف العمومية)

« ناظر المعارف »

بعد الاطلاع على ما قرره مجلس النظار في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٨٩١ تحت رئاسة الحضرة الفخيمة الحديوية

﴿ قررنا ماهوآت ﴾

(المادة الاولى)

يصير تنفيذ القانون الداخلي للمدارس بالصورة الآتية

﴿ القانون الداخلي للمدارس ﴾

(الباب الاول)

« فيما يتعلق بالامور الداخلية »

(الفصل الاول)

﴿ في نظار المدارس ﴾

(بند ١)

كل موظف يدير بحركة مدرسة يسمى ناظراً وله من الخصائص ما سيذكر في البنود التالية

(بند ٢)

كل ناظر مسئول عن تنفيذ جميع اللوائح والوامر والتعليمات التي تصدر له من النظارة وعليه اتخاذ الطرق الموصلة لحسن سير المدرسة المؤكول امر ادارتها الى عهده

(بند ٣)

لا يجوز لناظر المدرسة ان يتلقى اوامر او تعليمات الا من ناظر المعارف او وكيله

(بند ٤)

اذا كان لاحد من التلاميذ او مستخدمى المدرسة شكوى او طاب ما فلا يجوز له تقديم ذلك الى النظارة الا بواسطة ناظر المدرسة

(بند ٥)

اما اذا وجه الطالب او الشكوى الى النظارة مباشرة فلا تلغى اليه وترتب على الفاعل عقاباً تأديبياً

(بند ٦)

يجب على ناظر المدرسة ان يبلغ النظارة كل شكوى او طاب يقدم اليه ولم يكن من حدوده الفصل فيه بحيث يكون هذا البلاغ فى ظرف ثلاثة ايام مرفقاً عند اللزوم بما يترأى له من الملحوظات وعليه ان يحفظ الطالبات والتشيكات التى تقدم اليه من المدرسين والضباط فى ملف ويضع عليها نمرة مسلسلّة بحسب تقديمها اليه اولاً فاولاً ويكتب على تلك الطالبات ماتم فيها وفى آخر كل سنة ترسل هذه الاوراق الى النظارة

(بند ٧)

اذا امتنع الناظر او قصر فى تبليغ النظارة ما تقدم له من الشكاوى او الطالبات فلمن قدمها من التلاميذ او المدرسين او مستخدمى المدرسة ان يرفعها الى النظارة بواسطة البوستة ميناها تاريخ تقديم شكواه او طلبه الى الناظر وحينئذ لا يعاقب مقدمها على ذلك

(بند ٨)

على ناظر المدرسة بعد تحقّقه من انتظام ووحدة التعليم فى فصول الفرقة الواحدة (السنة الدراسية) ان يترك للمدرسين حرية العمل بما يرونه فيما يختص بطرق التعليم

(بند ٩)

على ناظر المدرسة اذا دعت الحاجة ان يبدى للمدرس بعد فراغه من الدرس وفى غير حضور التلاميذ ملحوظاته التى استفادها من التجارب او من استشارة ذوى الخبرة

(بند ١٠)

على كل ناظر ان يسلك دائماً مسلك الجِد والوقار حتى يكون قوله وحكمه نافذاً مطاعاً وان يسلك مع المدرسين مسلك الوقار والاعتبار وان يجتهد دائماً في ان تكون التلاميذ محسناً على الاحترام الواجب عليهم لرؤسائهم

(بند ١١)

على ناظر المدرسة ان يقدم للنظارة في اول كل سنة مكتبية جدولاً طبق الاستمارة نمرة ١ بترتيب اوقات الدروس مبيناً فيه مبدأ ونهاية كل حصّة في فصلي الشتاء والصيف باعتبار ان فصل الشتاء يتبدى من اول شهر اكتوبر وفصل الصيف من اول شهر ابريل

(بند ١٢)

يُخذ ناظر المدرسة دفترًا على حسب الاستمارة حرف أ مرفقاً بفهرست مرتب على الحروف الهجائية يشتمل هذا الدفتر على جميع اسماء تلاميذ مدرسته يقيد فيه الاسماء بحسب تاريخ دخولهم بالمدرسة الاول فالاول ومبينا امام كل اسم ان كان بمصروفات او مجاناً داخلية او خارجية وسنه والسنة الدراسية التي هو فيها وجنسيته وديانته وتاريخ دخوله وتاريخ ونمرة امر الديوان الصادر بقبوله والمدرسة التي كان فيها قبلاً واسم والده وصنعتة ومحل اقامته واسم ولي امره او من يخاطبه في شأنه وعند رفت التلميذ يتأثر امامه تاريخ الرفت بتاريخ ونمرة امر الديوان الصادر عن ذلك

(بند ١٣)

يقدم ناظر المدرسة للنظارة في كل سنة مكتبية جداول الامتحانات التي تحصل في كل ثلاثة اشهر وفي آخر السنة المكتبية

(بند ١٤)

وعليه ان يقدم للنظارة في شهر يوليو من كل سنة تقريراً مفصلاً عن سير مدرسته في العام الماضي وعن التحسينات التي يرى لزوم ادخالها في العام القابل

(بند ١٥)

وعليه ان يقدم للنظارة قبل حلول المساحة السنوية بشهر جداول باستعمال اوقات التلاميذ الذين يقعون بالمدرسة مدة هذه المساحة

(بند ١٦)

إذا طلب ناظر المدرسة من النظارة رفت أى تلميذ عقاباً له أو بناء على رغبته ذلك كتب هذا الطلب على استمارة حرف (ب) مينا بها صفة التلميذ ان كان خارجياً أو داخلياً بمصاريف أو مجاًناً
أوله مرتبات واسم أبيه أو متولى أمره وصفته ومحل إقامته وما لديه من الملاحظات

(بند ١٧)

لا يقبل ناظر المدرسة من أى تلميذ طلب الرفت الا اذا صدق عليه أبوه أو ولى أمره وعندها يرسل الطلب مشفوعاً بهذا التصديق الى النظارة مرفقاً بالاستمارة حرف (ب)

(بند ١٨)

لا يجوز لناظر المدرسة فى أى حال من الاحوال اعطاء شهادات دراسية لان هذا الحق خاص بالنظارة دون غيرها وانما يجوز له اعطاء شهادة دالة على درجة الاخلاق اتى كان عليها التلميذ بالمدرسة وتاريخ الانفصال وسببه

(بند ١٩)

إذا ورد لناظر المدرسة تذكرة من أحد المدرسين بعدم قدرته على الحضور الى المدرسة لسبب مرضه وتحقق لديه ما يسوغ للمعلم الغياب اكتفى بالتأشير به فى دفتر خاص يكون بطرف الناظر لحصر الغائبين من المدرسين اما اذا زادت مدة الغياب عن ٤٨ ساعة فيحرر عن ذلك الى القومسيون الطبي بمصلحة الصحة اذا كانت المدرسة بالقاهرة وأما اذا كانت بالاقليم فيحرر الى قومسيون صحى الجهة للكشف عليه وتقدير مدة شفاؤه على حسب ما تقتضيه المادة السبعين من فصل ثالث مستخدمين قسم ٢ اجازات ثم يعلن النظارة بهذا الكشف وان كان التغيب لسبب غير المرض وتجاوز الثانية والاربعين ساعة وجب على الناظر اخطار النظارة ايضاً عنه وعليه فى هذه الاحوال ان يعين من يقوم مقام الغائب لتأدية دروسه

(بند ٢٠)

على ناظر المدرسة التى بها ضباط ان يقسم بينهم واجبات ضبط وربط المدرسة واشغالها الأخرى التى من خصائصهم حتى يكون كل منهم عالماً بعمله مسئولاً عنه

(بند ٢١)

إذا مرض أحد التلاميذ وكانت حالته تستلزم الراحة خارجاً عن المدرسة يجوز لناظر المدرسة ان يصرح له باجازة مرضية بناء على طلب حكيم المدرسة من يوم الى خمسة عشر يوماً

وله ان يصرح بالمدة عنها بناء على طلب عائلة التلميذ ان كان ذلك لامر مهم تحقق منه
اما ان كانت الاجازة المطلوبة في احدى الحالتين تزيد في هذه المدة وجب عليه مخاطبة
النظارة بشأنها على الاستشارة حرف (ت)

(بند ٢٢)

جميع التصريحات التي تصدر من ناظر المدرسة الى التلاميذ بالخروج يجب ان تكون
بالكتابة وموقعا عليها منه وصادرة الى ضابط المدرسة

(بند ٢٣)

اذا طرأ على اى تلميذ مرض يستوجب انفصاله عن التلاميذ في الحال فللناظر ان يفصله حين
حضور الحكيم او يرسله الى اهله

(بند ٢٤)

على ناظر المدرسة ان يقبل من راغى الدخول في مدرسته الطلاب التي يقدمونها لذلك على
الكيفية المبينة في بند ٨٢ من هذا القانون وعليه عند ختام امتحان المتطلين ان يشكل لجنة تحت
رئاسته من مدرسي المدرسة لتحرير كشف باسماء الذين يقبلون مجانا او بمرتبات والذين يكونون
بمصرفات وهذا الكشف يرسل للنظارة بافادة يرفق بها جدول الامتحان الذي يحضر حسب نص
بند ٨٩

(بند ٢٥)

على ناظر المدرسة ان يرسل للنظارة في اليوم الخامس والعشرين من كل شهر كشفا ببيان
غياب المدرسين واسبابها وملحوظاته عليها

(بند ٢٦)

مق تعين من قبل النظارة وكيل لاجدى المدارس فينوب عن الناظر عند غيابه في اختصاصاته
ويكون مسئولاً عن جميع الواجبات التي فرضت على الناظر

(الفصل الثانى)

﴿ فى المدرسين ﴾

(بند ٢٧)

كل موظف قائم بدريس علم أو فن يسمى مدرساً وهو منقاد للاحكام التالية

(بند ٢٨)

المدرسون مسئولون عن تعليم التلاميذ المتوطنون بتعليمهم فلمهم تمام حرية العمل فى التعليم بشرط المحافظة على ما هو مقرر بمجداول مواد الدروس واللوائح والتعليمات والتنبيهات الكتابية التى تصدر لهم من ناظر المدرسة

(بند ٢٩)

يجب على المدرس ان يكثر من امتحان التلاميذ شفهاً ليتحقق من انهم فهموا الدروس فهماً جيداً ويضع لهم درجات على ذلك وعليه ايضاً ان يمتحنهم تحريراً بحضوره ونحت ملاحظته فى الايام التى يعينها ناظر المدرسة

(بند ٣٠)

يجب على المدرس بعد ان يصصح اوراق الامتحانات التحريرية فى غير اوقات الدروس ان يبين للتلاميذ ما وقع منهم من السهو والغلط ونحوهما وبعد ذلك يضع لكل منهم الدرجة التى يستحقها على ورقة الامتحان وفى قائمة يرفقها بالاوراق ويسلمها لناظر المدرسة ويحفظ الناظر هذه الاوراق فى ملف خصوصى لكل تلميذ لآخر السنة

(بند ٣١)

يتخذ كل مدرس دفترأ أو عدة دفاتر يقيدها درجات التلاميذ فى الامتحانات الشفهية والتحريرية ويبين فيها غياب التلاميذ وسلوكهم الخ

(بند ٣٢)

يجب على مدرسى اللغات الاجنبية ان يتكلموا مع تلامذتهم باللغة التى يعلمونها بمجرد اقتدار التلاميذ على ذلك

(بند ٣٣)

يجب على المدرسين كما سنحت الفرصة ان يعطوا من انفسهم للتلاميذ في سائر اقوالهم وافعالهم وكافة حركاتهم وسكناتهم نموذجاً حسناً يقتدون به

(بند ٣٤)

اذا شعر المدرس من احد تلامذته بهيئة مخالفة للآداب او بكلام مغاير لها او مشعر بالسب فعليه ان يمنعه عن تلك الحصال حالاً وعليه ان يراعى نظافة التلاميذ وقيامهم تمام المراعاة وان يحافظ كل المحافظة على وجود النظام والادب بينهم وان يستعمل الطرق التي بها يسوسهم ويستميل قلوبهم الى احترامه بالتى هي احسن قبل ان يستعين بكلمة الناظر وقفوزه واذا وقع من احدهم امر محل بالنظام فللمدرس ان يخرج به من المكتب حالاً وبعد انتهاء الدرس يكتب ما وقع منه في دفتر الدروس فاذا كان الامر ذا بال أخبر عنه الناظر في الحال ولا يترك الدرس لاي وجه كان

(بند ٣٥)

يجب على المدرسين ان يكونوا حاضرين بالمدرسة قبل الساعة المحددة لابتداء دروسهم فيدخلون المكاتب قبل التلاميذ متى حل وقت الدرس ولا يخرجون منها الا بعد خروج سائر التلاميذ واذا اضطروا احدهم للخروج من الدرس والتعب عنه فليخبر بذلك الناظر في الحال ويجب عليهم ان لا يشتغلوا في اثناء الحصة بشئ ما سوى التدريس ولا يجوز لهم شرب الدخان في المكتب

(بند ٣٦)

اذا طرأ على احد المدرسين عذر قوى يمنعه عن الحضور الى المدرسة عليه ان يخبر الناظر قبل غيابه ليتخذ الوسائل اللازمة بحيث لا يضيع زمن التلاميذ سدى

(بند ٣٧)

على المدرس في اول كل سنة مكتنية ان يحرر جدولاً على نسختين يتقسم مجموع دروسه وتوزيعها على اشهر السنة المكتنية ويقدمهما للناظر وبعد المراجعة والتصديق عليهما منه تحفظ احدهما بطرفه والاخرى بطرف المدرس للسير على مقتضاها

(بند ٣٨)

لا يجوز للمدرس صرف الوقت في تعليم تلميذ واحد او جملة من التلاميذ ويهمل الآخرين بل يجب عليه صرف الوقت في تعليم جميع التلاميذ على السوية

(بند ٣٩)

لا يجوز لاحد المدرسين ان يؤدب تلامذته بغير العقوبات المصرح لهم بها في بند ٦٧ من هذا القانون

(بند ٤٠)

يجب على كل مدرس مداومة التفتيش في ادراج التلاميذ والتحقق من وجود الكتب والكراريس بها وغير ذلك من ادوات التعاليم التي تصرف لهم ولتأكد أنها استعملت فيما صرفت لاجله وان يلاحظ في نعمة الاخلاق درجة صيانة هذه الادوات

(بند ٤١)

يجب على المدرس منع التلاميذ من الغوغاء ومن رفع اصواتهم واهتزازهم وقت مطالعة الدروس ومذاكرتها ولا يسمح لاحدهم بالخروج من الدرس الا في احوال استثنائية

(بند ٤٢)

كافة الاحكام المقررة على المدرسين تسرى بتمامها على جميع المحضرين والمساعدين وغيرهم ممن يكلف بامر التعاليم

(بند ٤٣)

يجب على جميع المحضرين ومساعدى المدرسين تمام الانقياد للمدرسين المعيّنين هم لمساعدتهم

(الفصل الثالث)

« فى الضباط »

(بند ٤٤)

فى المدارس التى بها ضباط يكون كل ضابط مسئولاً عن عموم الضبط والربط وحفظ نظام المدرسة بدون ان يخرج عن حدود وظيفته حسب ما نص فى بند ٢٠

(بند ٤٥)

على الضباط ان ينفذ جميع اوامر الناظر بغاية الدقة وان يحضره بما يقع بالمدرسة من الامور المهمة والحوادث الخطيرة من غير ادنى تأخير ويقدم تقريراً بالكتابة ان اقتضى الحال ذلك

(بند ٤٦)

وعليه ان ينبه على ابتداء الحصص وانتهائها بالاشارات المتبعة (بدقة الجرس او نحوه) وكذلك على اوقات الفصح والاكل والتعداد والتوم والقيام منه وما اشبه ذلك

(بند ٤٧)

على ضابط المدرسة ان يتحقق على الدوام من نظافة اماكنها وان يلاحظ ايضا قيام الخدمة السائرة بتأدية واجباتهم

(بند ٤٨)

يتعاون الضابط مع امين التوريدات او كاتب المدرسة على توزيع الملابس والورق والكتب وغير ذلك من سائر ادوات التعليم وذلك بالمدارس الموجودة بها كاتب او امين

(بند ٤٩)

يلاحظ الضابط ما يورده المتعهدون من الاصناف ويحضر صرف التعيينات للطباخين ويتقصد اعمال المطابخ واليكيمخانات

(بند ٥٠)

خفر التلاميذ ليلا وملاحظة غابر التوم يكونان تحت مسؤولية ضابط المدرسة شخصياً فعليه ان يوجه عنايته ويبدل همته في تأدية هذه الخدمة على الوجه اللائق وان يتخذ دفترًا للسهرات ونوبة التلاميذ في الحفر الليلي

(بند ٥١)

على الضابط التوجه ان يلاحظ بكل دقة تنفيذ الجدول الذي يحرر من ناظر المدرسة بترتيب الحفر الليلي

(بند ٥٢)

يجب على ضابط المدرسة ان يحضر وقت عيادة الطبيب وان يلتفت الى حضور من كان مريضاً من التلاميذ في هذه العيادة وتنفيذ الاوامر الطبية بنافذة كل دقة واذا اقتضى الحال ارسال المريض الى أهله او الى شفاخانة المدارس او الى الاستبالية الكبرى تعين عليه ان يرفقه مع احد الخدمة ليوصله الى المكان المقصود

(بند ٥٣)

على الضابط ان يراقب حضور التلاميذ الخارجية صباحا في الاوقات المينة وينبه الناظر عن الذين حضروا متأخرين حتى يعلم بذلك اهاليهم
واما المدارس التي ليس بها ضباط فعلى الناظر ان يراقب بنفسه حضور التلاميذ صباحاً وعلى الضابط في حالة استقطاع تلميذ من التلاميذ ان يعلن اهله او ولى امره بافاذة ممضاة من الناظر فاذا عاد التلميذ بعد ذلك الى المدرسة ولم يكن يده شهادة من طيبب المدرسة او من طيبب معلوم لناظرها او تذكرة من اهله فلا يقبله الضابط او الناظر بل يرده لاحضار شهادة او تذكرة تدل على سبب تأخيره
واما تلاميذ المدارس العالية اذا تأخر احدهم عن الحضور صباحاً في الوقت المحدد فعليه ان يبدى اسباب تأخيرها الى ناظر المدرسة الذي يقبلها اذا تحققت له سحتها اما في حالة الغياب فعليه ان يقدموا الشهادات التي تطلب من التلاميذ عموماً

(بند ٥٤)

لا يجوز للضابط ان يرتب عقاباً على التلاميذ بل يلزمه اخبار ناظر المدرسة عما يقع منهم من الغفوات خارج المكاتب وعليه ملاحظة استيفاء جميع العقوبات التي ترتب عليهم بغاية كل دقة سواء كانت صادرة من المدرسين او من ناظر المدرسة

(بند ٥٥)

يجب على ضابط المدرسة ان يلاحظ بنفسه التلاميذ اثناء الفسح لحسم كل ما يخل بالنظام او يخرج عن حد الادب وان يرافقهم اثناء تناول الطعام لارشادهم الى الجليل من العادات

(بند ٥٦)

على ضابط المدرسة ان يلاحظ نزع الازرة المتقوش عليها اسم (مدارس مصرية) من كل تلميذ تقرر رفقه من المدرسة

(بند ٥٧)

لا يجوز للضابط ان يصرح لاحد التلاميذ بالخروج مطلقاً ما لم يكن الناظر غائباً وكان التصريح لامرهم بحيث يكون التصريح في هذه الحالة تحت مسئولته وعليه ان يحجب الناظر به بمجرد حضوره

(بند ٥٨)

يجب على ضابط المدرسة ان يفتش في غالب الاوقات دوايب التلاميذ الموجودة بالعنابر فان وجد احدهم مقصرا في نظافتها او مهملا في ترتيبها اخبر الناظر في الحال عن كل اهمال يترتب عليه جزاء

(الفصل الرابع)

« في التلاميذ »

(بند ٥٩)

يجب على التلاميذ ان يدخلوا في المكاتب ومحلات المذاكرة والاكل وعنابر النوم وهم على غاية من السكون والانتظام في الاوقات المحددة لذلك

(بند ٦٠)

وعليهم ايضاً ان يلازموا ذلك في حال خروجهم من المحلات المذكورة بل وفي سائر حركاتهم على العموم

(بند ٦١)

على التلاميذ ان يجعلوا دوايلهم وادراجهم بالعنابر ومحلات الدروس في غاية من النظافة وحسن الترتيب

(بند ٦٢)

يجب على التلاميذ ان لا يغيروا مواضعهم في المكاتب وان يتباعدوا كل التباعد عن الفوضى ولا يرفعوا اصواتهم وقت مطالعة الدروس ومذاكرتها واذا وجه المدرس سؤالاً لاحدهم وجب عليه ان يقوم واقفاً

(بند ٦٣)

لا يجوز لاحد من التلاميذ ان يتفوه بكلام غير لائق او بالفاظ فاحشة او يشير باشارة خارجة عن حد الحشمة والادب لاحد سواء كان من التلاميذ او من غيرهم من مستخدمي المدرسة وخدمتها ومن وقع منه امر من هذا القبيل يعاقب عقاباً شديداً

(بند ٦٤)

لا يجوز لاحد من التلاميذ ان يتغيب عن المدرسة في غير اوقات المساحات المقررة في البند ١١٩ الا باذن محرر من ناظر المدرسة مبني على طلب اهل التلميذ

(بند ٦٥)

كل تلميذ داخلي يتأخر عن الحضور الى المدرسة بعد خروجه منها في ايام الاجازات يلزمه ان يحضر شهادة من اهله او من يكون قائما بامره مبينا فيها الاسباب التي حملته على التأخير وان لم يحضر هذه الشهادة تخبر عائلته بذلك ويطلب منها سبب التأخير

(بند ٦٦)

يجب على التلاميذ ان يسلكوا مسلكا حسنا داخل المدرسة وخارجها بحيث اذا وجد احدهم في محلات مغايرة للأكاداب او عمل عملا غير حميد تصدر النظارة امرها برقته بناء على طلب ناظر المدرسة

(بند ٦٧)

لا يسوغ مطلقا للتلاميذ مخالطة الخدامين

(الفصل الخامس)

« في العقوبات التأديبية وما يتعلق بالضبط والربط »

(بند ٦٨)

منوع معاقبة التلاميذ عقابا جسديا اما درجات العقوبة التي ترتب على من يقصر في أداء واجباته من تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية تكون على الوجه الآتي

(١) اذا وقع من التلميذ هفوات خفيفة في وقت الدرس فلامدرس ان يأمره بالوقوف امام

تخته او يخرج من بين التخت

(ب) اذا وقع من التلميذ هفوات جسيمة فيعاقب بالكيفية الآتية

اولا - يوبخ منفردا

ثانيا - يزجر جهرا بحضور تلاميذ الفصل

ثالثا - يحرم من الفسحة مع تكليفه بعمل يعمله

رابعا - يحجز بالمدرسة بعد انتهاء الدروس مع تكليفه بعمل يعمله

خامسا - يعطى له الحزب والماء فقط في اوقات الاكل

سادسا - يزجر بحضور جميع التلاميذ

سابعا - يحجز في ايام الفسح مع تكليفه بعمل يعمله
ثامنا - يحبس من يوم الى اربعة ايام في مدة الفسح مع حجزه بالمدرسة بعد خروج
التلاميذ الى الغروب وتكليفه بعمل يعمله
تاسعا - طرده من المدرسة مؤقتا من يوم الى ثمانية ايام
(بند ٦٩)

يجوز لناظر المدرسة معاقبة التلاميذ بجميع هذه العقوبات ويجوز للمدرس ان يعاقبهم على مقتضى
ما تدون في الاحوال الثلاثة الاول غير ان الحالة الثالثة يكاف الضابط بتنفيذها وتبليغها لناظر
المدرسة واذا وقع من التلاميذ ما يخل بالآداب خارج الفرق فعلى الضابط ان يبلغ ذلك لناظر
المدرسة لترتيب العقاب اللازم
واذا عوقب احد التلاميذ في اول مرة بالحبس مدة اربعة ايام متوالية على الاكثر ووقع منه
أمر آخر يستوجب نفس هذا العقاب عوقب بالطرده المؤقت المنصوص عنه في بند ٦٨ ولا يجوز
رفت التلميذ الا بامر يصدر من النظارة بناء على طلب ناظر المدرسة
(بند ٧٠)

كل من ينقطع عن المدرسة من التلاميذ بدون اذار مقبولة مدة خمسة عشر يوما متتالية
او يتكرر منه الاستقطاع في اوقات متعددة بحيث يضر بسير التعليم وتراعى للنظر ان الشهادات
التي يحضرها مشكوك في صحة ما اشتملت عليه فللنظارة رفته بناء على طلب ناظر المدرسة
(بند ٧١)

درجات العقوبة في المدارس العالية تكون على الوجه الآتي
اولا - توبيخ التلميذ منفردا
ثانيا - توبيخه امام تلاميذ فصله
ثالثا - ابعاده مؤقتا عن المدرسة مدة لا تتجاوز ثمانية ايام واذا كان التلميذ من ذوى المرتبات
أو الحائنين يحرم عند عودته للمدرسة من المرتب او من كونه مجانا بامر يصدر من نظارة المعارف
بناء على اخبار ناظر المدرسة اى ان من كان بمرتبات يجعل مجانا ومن كان مجانا يجعل بمصروفات
رابعا - رفته من المدرسة
خامسا - رفته وحرمانه من التعليم في سائر مدارس الحكومة
(بند ٧٢)

لمدرسى ووكلاء هذه المدارس وكذلك نظارها ترتيب العقاب على من يخل بتأدية واجباته

من التلاميذ على مقتضى ما ذكر في الوجهين الاولين من بند ٧١ أما العقاب بالوجه الثالث منه فهو من حدود ناظر المدرسة وحده وأما الرفت فالحق فيه للتظارة دون غيرها

(بند ٧٣)

تعلن التظارة جميع مدارس الحكومة ملكية كانت او حرية عن كل من عوقب من التلاميذ بالرفت الذي يترتب عليه الحرمان من التعليم في سائر مدارس الحكومة حتى لا يتيسر له الالتحاق في احداها

(بند ٧٤)

يجب تسجيل العقوبات التي لها تأثير على درجات السلوك في دفتر مخصوص

(بند ٧٥)

إذا أهمل أحد وكلاء المدارس او مدرسيها او ضباطها فيما يجب عليه آداؤه او تجاوز حد وظيفته فللناظر انذاره على انفراد او بحضور اقرانه

(بند ٧٦)

إذا لم تكف هذه الطرق الزجرية في ردع من يقع منه اعمال او تقصير من المدرسين او غيرهم فعلى ناظر المدرسة الذي ينبغي ان تكون كلمته نافذة وسلطته محترمة عند جميع من يكون تحت ادارته ان يخبر التظارة لمعاقبته او محاكمته امام مجلس التأديب بحسب ما تقتضيه المادة (٥٣) وما بعدها من قسم ١ من نصل ٣ من القانون المالى

(بند ٧٧)

يجوز لناظر المدرسة ان يعاقب الخدمة السائرة (الخارجين عن هيئة العمال) بقطع استحقاقهم من يوم الى عشرة ايام او يرقمهم من الخدمة وعليه اخطار التظارة في هذه الاحوال فوراً

(الباب الثانى)

« فى قبول التلاميذ بالمدارس »

(بند ٧٨)

مدارس الحكومة المصرية معدة لقبول جميع التلاميذ بها بلا نظر الى جنسيتهم او دياتهم وانما يشترط فى قبولهم ان يكونوا كفوًا لتلقى الدروس مع تلاميذ السنة الدراسية التى يريدون الدخول فيها بحيث لا يعيقون ولا يعطلون درجة نجاحهم

(بند ٧٩)

لا يقبل اى تلميذ في السنة الاولى من المدارس الابتدائية التي من الدرجة الاولى اذا نقص سنه عن سبع سنوات او زاد عن عشرة سنوات ولا يبقى فيها من يتجاوز الاربع عشرة سنة ولا يقبل كذلك في السنة الاولى من المدارس الثانوية (التعليم التجهيزى) من كان سنه اقل من احدى عشرة سنة ولا يبقى في هذه المدارس من يتجاوز سن التاسعة عشرة

(بند ٨٠)

ولا يقبل في المدارس الخصوصية والمدارس العالية الا من كان في السن المقرر في قوانين هذه المدارس

(بند ٨١)

قبول التلاميذ في المدارس الابتدائية لا يكون الا في خلال الشهرين التاليين لافتتاح الدروس في كل سنة اما التلاميذ المتقولون من مدرسة لاخرى مبرية بناء على تصريح النظارة فيصير قبولهم في أثناء السنة وتوزيعهم على الفصول بعد امتحانهم واتضح كفاءتهم

(بند ٨٢)

على كل من يرغب الدخول في المدارس تلميذاً ان يقدم طلباً بذلك الى المدرسة الراغب الالتحاق فيها مبيناً فيه اسمه ولقبه واسم ابيه او متولى أمره وضاعته ومحل سكنه على حسب الاسماء حروف (د) مرفقاً بذكر الولادة او ورقة تقوم مقامها مصدداً عليها من جهة الاختصاص

(بند ٨٣)

لا يقبل تلميذ باحدى المدارس الا بامتحان ومع ذلك فتقبل الاطفال المبتدئون بدون امتحان في الفرق الاخيرة من المدارس الابتدائية (السنة الاولى)

اما من يرغب الدخول في احدى فرق الثلاث سنين الاخرى الابتدائية فعليه ان يؤدى امتحانات خصوصية امام لجنة يعينها ناظر المدرسة لهذا الغرض ويحدد لكل تلميذ تاريخ امتحانه

(بند ٨٤)

على راغبي الدخول في فرق السنة الاولى من المدارس الثانوية (التعليم التجهيزى) ان يتبعوا ما تقرر في اللائحة الخصوصية لامتحان القبول بالمدارس الثانوية الاميرية

(بند ٨٥)

على طالبي الدخول في احدى فرق الثلاث سنين الاخرى بالمدارس الثانوية ان يبرهنوا على

انهم أدوا مع النجاح الامتحان الخاص للقبول بالمدارس الثانوية
وعليهم ايضاً ان يؤدوا امتحانات خصوصية امام لجنة من مدرسي المدرسة بعينها الناظر ويحدد
لكل تلميذ تاريخ امتحانه

(بند ٨٦)

تركب الامتحانات الخصوصية المتوّه عنها في البندين ٨٣ و ٨٥ من امتحانات تحريرية
وشفهية في جميع المواد المقرر تدريسها في السنين السابقة على السنة التي يريد الطالب الالتحاق بها

(بند ٨٧)

من لم يحصل في هذه الامتحانات على المتوسط المئين في بند ١٠٩ الخاص بامتحان الاتمقال
يرفض طلبه ولا يعد مقبولا

(بند ٨٨)

كل تلميذ لم يحصل على الدرجات التي تسمح بقبوله في المدرسة ليس له ان يستأنف امتحاناً
مطلقاً في نفس السنة الدراسية الممتحن فيها ولكن اذا طلب دخوله في فرقة ادنى من الفرقة التي
امتحان لاجلها وكان سنه موافقاً ولم يتضح من درجات امتحان الاول عدم استعداده في الامتحان
فيجاب الى طلبه

(بند ٨٩)

بعد انقضاء هذا الامتحان يعمل جدول عن التلاميذ الالائق قبولهم بالمدرسة ويتبين فيه
درجاتهم والملاحظات المختصة بهم ويوقع اعضاء الامتحان على هذا الجدول ويرسل للظارة بمعرفة
ناظر المدرسة

(بند ٩٠)

لا يجوز دخول التلاميذ في المدارس العالية الا بواسطة امتحان يفتح في كل مدرسة سنوياً
بحسب الاجراءات والمواعيد المقررة في قوانينها الخصوصية ويجب على طالبي الدخول في هذه
المدارس ان يكونوا حائزين على شهادة الدراسة الثانوية من نظارة المعارف

(بند ٩١)

تعين ايام هذه الامتحانات بقرار يصدر من النظارة وذلك في الشهر الاول من زمن المساحة
السنوية وهذا القرار ينشر بالجريدة الرسمية مرة واحدة في كل اسبوع على الاقل اثناء مدة
المساحة بتمامها

(بند ٩٢)

تعيين نتائج الامتحانات بواسطة درجات تختلف من صفر الى عشرين ويكون ترتيبها على الوجه الآتى

صفر	عدم
١ و ٢ و ٣ و ٤	أدنى
٥ و ٦ و ٧ و ٨	دون
٩ و ١٠ و ١١	وسط
١٢ و ١٣ و ١٤	موافق
١٥ و ١٦ و ١٧	عال
١٨ و ١٩	أعلى
٢٠	فائق

(بند ٩٣)

يكشف على من يقبل من التلاميذ بأية مدرسة بمعرفة احد حكماء المدارس ويتوضح فى الكشف حالته الصحية ويجب تطعيمه الجدرى اذا لم يكن سبق له التطعيم او لم يحضر شهادة بذلك

(بند ٩٤)

يجب على كل تلميذ قبل ان يقيد اسمه فى دفاتر المدرسة التى تقرر قبوله فيها ان يقدم تعهداً على حسب الاستمارة حرف (هـ) من ابيه او ولى امره الذى ينبغى ان يكون موجوداً فى البلد الذى به مركز المدرسة يأخذ فيه المتعهد على نفسه مراقبة سلوك التلميذ فى الخارج أثناء المسامحات وغيرها وان يخبر المدرسة عند انقطاعه ويعطى للتلميذ شهادة عند عودته اليها كما انه يصرح فى هذا التعهد بانه عارف بالقانون الداخلى للمدارس ومنقاد لاحكامه فيما يتعلق بامر التلميذ

(الباب الثالث)

﴿ فى الامتحانات التى تحصل فى أثناء السنة وفى الامتحانات العمومية التى تحصل فى آخرها ﴾

(بند ٩٥)

يجب على كل مدرس فى كل فرقة ان يقدم ثلاث مرات فى السنة اعنى فى نهاية كل ثلاثة اشهر

كشفا يعطى فيه لكل تلميذ ثلاث درجات احداها تختص بالتعليم والثانية بالاخلاق والثالثة بالدقة والمواظبة

وعلى الناظر ان يحرر ثلاث جداول فى السنة لكل ثلاثة اشهر جدول يوضع فيه الدرجات الميئة فى الفقرة السابقة بدون ادنى تغيير فيها

(بند ٩٦)

جدول ترتيب التلاميذ الذى يحصل فى كل ثلاثة اشهر يصير تحريره بكل مدرسة بعد الامتحانات التحريرية والشفوية فى العلوم الجارى تدريسها (وامتحان الثلاثة اشهر الاخيرة هو الامتحان العمومى الذى يحصل فى آخر السنة المكتتية حسب المتصوص فى بند ٩٩)

والدرجات التى تعطى لكل علم هى متوسط درجات الامتحان التحريرى والامتحان الشفهى لهذا العلم

كما ان درجة المواظبة هى متوسط الدرجات التى أعطيت فى ذلك من جميع المدرسين اما درجة السلوك (الاخلاق) فيقدرها الناظر بعد الاطلاع على الدرجات التى اعطاها المعلمون والضابط

فان كانت درجة الاخلاق ثمانية فاقل يطرد التلميذ من المدرسة ويؤثر الناظر بذلك امام اسمه فى الجدول ويعرض الامر على النظارة

والدرجات التى يصير ترتيب التلاميذ على مقتضاها فى الجدول هى متوسط جميع درجات العلوم ودرجة الاخلاق ودرجة المواظبة ايضاً

(بند ٩٧)

يرسل الناظر الى النظارة جدول كل امتحان بترتيب التسليم موضحاً به ما يترأى له من الملحوظات

(بند ٩٨)

كل تلميذ مجازا كان او يمرتبات نقص متوسط درجاته عن ١٤ وجب حرمانه من المجانية أو المرتب الا اذا كان ذلك النقص ناشئاً عن مرض محقق او عذر شرعى

(بند ٩٩)

فى آخر كل سنة مكتتية تتمحن التلاميذ الامتحان العمومى فى المواد التى درسوها اثناء هذه السنة واذا كان جدول مواد الدروس يقضى باعادة بعض علوم السنين الماضية يجب امتحان التلميذ

في هذه العلوم ايضا وتكون هذه الامتحانات تحريرية وشفهية

(بند ١٠٠)

اذا كان الغرض من الامتحان اعطاء شهادة نهائية او شهادة عن اى تعليم فيتبع في ذلك اللوائح المختصة بها

(بند ١٠١)

لا يكون امتحان الخط والرسم داخلا في القسم الشفهى وامتحان القرآن الشريف لا يكون الا شفهيًا وينبغي ان يعطى للتلميذ درجته في ذلك على جميع الاعمال التى عملها في مدة السنة كلها

(بند ١٠٢)

يؤخذ متوسط الدرجتين اللتين نالهما التلميذ في الامتحانين التحريرى والشفهى في كل فرع من فروع التعليم وهذا المتوسط يعتبر انه الدرجة التى استحقها التلميذ في ذلك الفرع

(بند ١٠٣)

يوقع الممتحنون على جداول الامتحانات ويحوز لهم ان يوضحوا بها مايدوا لهم من الملاحظات عن تعليم التلاميذ وهذه الملاحظات تبلغ لنظارة المعارف

(بند ١٠٤)

يكون ترتيب التلاميذ فيما يختص بالعلوم على حسب الدرجات التى اعطاها الممتحنون ومتوسط الدرجات التى تحصل عليها كل تلميذ اثناء السنة المكتتبية

(بند ١٠٥)

يعطى ناظر المدرسة لكل تلميذ درجة نهائية تدل على سيره واخلاقه ومواظبته على حسب متوسط الدرجات التى نالها في اثناء السنة المكتتبية

(بند ١٠٦)

لا ينتقل تلميذ من فرقته الى الفرقة التى تليها في المدارس الابتدائية والثانوية الا اذا كان حاصله على متوسط في جميع العلوم مقداره ١٢ فما فوق ولم تنقص درجته في كل من الاخلاق والمواظبة عن ١٢. ولم تكن درجاته في كل من اللغة العربية واللغة الاجنبية والعلوم الرياضية والجغرافية اقل من ١٢ ولا اقل من ٨ فيما عدا هذه العلوم

(بند ١٠٧)

كل من لم يحضر من تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية في الامتحانات التي تفرض منها انتقاله من فرقة الى اعلى منها لمرض شديد يحقق او حالة قهرية يجب امتحانه عند عودة التلاميذ من المساحة العمومية وافتتاح الدروس بالمدارس بمعرفة لجنة يمينها ناظر المدرسة ويكون اعضاؤها بقدر الامكان ممن كانوا في قومسيون الامتحان العمومي لهذه المدرسة

(بند ١٠٨)

لا يجوز لاي تلميذ اعادة الدروس اكثر من مرة واحدة في كل من التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم الخصوصي والتعليم العالي الا في احوال استثنائية تصرح بها نظارة المعارف بناء على ما يديه لها ناظر المدرسة ويراعى في هذا التصريح ما نص في بند ٧٩

(الباب الرابع)

« في احكام عمومية »

(بند ١٠٩)

يجب على اهالي وأولياء أمور التلاميذ ذوى المصروفات القيام بدفع المصروفات المقررة عليهم سنوياً على ثلاثة أقساط في المواعيد الآتية
القسط الاول - عند افتتاح الدروس في اول السنة المكتتبية او عند قبول التلاميذ المستجدين
القسط اثنائي - في اول شهر يناير
القسط الثالث - في اول شهر ابريل

(بند ١١٠)

اذا دخل تلميذ بالمدرسة في مدة اى قسط يجب عليه دفع قيمة القسط بتمامه واذا انفصل عن المدرسة باى سبب كان فلا يكون له حق في استرداد ما دفعه كله او بعضه

(بند ١١١)

كل تلميذ لم يدفع القسط عند حلول ميعاده لا يقبل بالمدرسة وتخبر عائلته بذلك واذا لم يف بدفع القسط في مسافة الخمسة عشر يوماً التالية لميعاد دفع ذلك القسط تطلب المدرسة من النظارة رفته ولا يجوز قبوله بها بعد ذلك

(بند ١١٢)

إذا طلب تلميذ خارجي أن يكون داخليا عليه أن يدفع القسط الذي تقل في اثنائه ويحسب له ما دفعه وهو خارجي وكذا إذا طلب تلميذ داخلي أن يكون خارجيا يحسب له ما دفعه وهو داخلي

(بند ١١٣)

تسمح التلاميذ في أيام الجمع وفي أيام عيد الفطر وعيد الاضحى وفي المواسم العمومية مثل شم النسيم ويومى طلعة ورجعة الحمل الشريف ويعين ناظر المعارف في كل سنة تاريخ اجازات المواسم العمومية ومدتها وكذا المسامحات السنوية التي تكون عقب امتحانات آخر السنة

(بند ١١٤)

لا يسوغ للاجانب الدخول في المدارس مهما كان السبب الا بتصريح من ناظر المدرسة او من ضابطها عند غياب الناظر

(بند ١١٥)

على كل مدرسة أن ترسل للنظارة اسبوعية على حسب الاستمارة (نمرة ٢) في اول يوم من الاسبوع مبينا بها عدد التلاميذ الموجودين والغائبين

(بند ١١٦)

ما يكون من اللوائح والمنشورات المتعلقة بداخلية المدارس مخالفا لما تدون في هذا القانون يعتبر لاغيا

(المادة الثانية)

على قلم عربي النظارة تنفيذ هذا القرار

(منشور نمرة ٢٩٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٨ ربيع الاول سنة ١٣٠٩ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٩١)

بعدم تأخير وجود الاسبوعيات بالنظارة عن يوم الاحد من كل اسبوع

انه مع تكرار التنبيه على المدارس بعدم تأخير الاسبوعيات الجارى ابعائها بتعداد التلاميذ فلا يزال البعض جارى تأخير ذلك وحيث انه من الضروري وجود هذه الاسبوعيات بديوان النظارة في اليوم التالى لاول الاسبوع وهو يوم (الاحد) فقد صار النشر للمدارس عموماً وهذا لحضرتكم للاجراء بمقتضاه وارسال ما يكون متأخرا من اسبوعيات مدرستكم للديوان حال وصوله

(منشور نمرة ٢٩٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠٩ (٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩١)
بالتأكيد على نظافة التلاميذ

انه مع تكرار التحرير من النظارة للمدارس بشأن الاعتناء بنظافة التلاميذ ونظافة ملابسهم حفظاً لصحتهم وانتظاماً لهيئتهم لا يزال يوجد في بعض المدارس والمكاتب الابتدائية تلاميذ يلبسون ثياباً لم يغسلوها منذ وجودها وان غسلوها ففي كل حين تراهم في حالة رثة وما هذا الا من عدم موالاتهم من ينأى بهم في تلك المدارس مع ما هو معلوم من ان اول شيء يجب الاعتناء به هو نظافة الانسان في بدنه وملابسه خصوصاً الاطفال فانهم يشبون على ما يعودون عليه وقد جاء في ذلك كثير من الحكم والمواعظ لما يترتب عليه من حفظ الصحة وتعمام الهيئة على ان لا تقصد ان ينجسوا لا يقدر على ثمين الملابس ان يشتريها بل القصد النظافة مطلقاً فالواجب اذن حث التلاميذ في دائم الاوقات من حضرات النظارة في هذه المدارس على ان لا يلبسوا الا الملابس النظيفة ثمينه كانت او غير ثمينه كل وقدرته وان يغسلوا ما يلزم غسله منها كما احتاج لذلك حتى تتوفر لديهم اسباب الصحة والانتظام بحيث اذا وجد احدهم بملابس غير نظيفة تحصل الحيرة مع اهله في شأنه ولا يقبل بالمدسة الا اذا توفرت فيه الشروط اللازمة على الوجه الاتفق به ولهذا صار النشر عن ذلك لكافة المدارس الابتدائية وهذا لحضرتكم للعمل بموجبه واعلانه الى جميع التلاميذ في مدرستكم

(منشور نمرة ٣٠٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠٩ (٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩١)
بعدم اجبار التلاميذ على تعلم لغة اجنبية مخصوصة

غير خاف ان اعظم الاسباب الداعية الى وصول الانسان الى غايته في الهيات انما هو اشتغاله بما اتجهت اليه رغبته في البدايات ومعلوم ان اللغات الاجنبية المقرر تدريسها في المدارس جاري تعليمها للتلاميذ بحسب الرغبة كل واللغة التي يريدونها فان حصل العدول الى غيرها خرج ولا نتيجة لاتباعه وحيث ان اساس التعليم انما هو في المدارس والمكاتب الابتدائية وقد علمنا ان بعضاً من نظار هذه المدارس يضعون بعض التلاميذ المستجدين في فصول (مكاتب) تكون اللغة الاجنبية فيها غير ما يرغبون بقصد تكميل الفصل الناقص عدده ليزداد العدد في مدارسهم زعماً منهم ان ذلك يكسب المدارس جميلاً على ان هذا الفكر غير صائب اذ الاهمية بنتائج التعليم

وعليه فاللازم هو ان كل من اراد الانتظام في سلك تلاميذ اية مدرسة من المدارس الابتدائية يسأل ولي امره عن اللغة التي يريد ان يتعلمها فان كانت السنة الدراسية اللاحقة لها قابلة لانتظامه فيها بهذه اللغة قبل والا فلا ويدخل في غيرها ولهذا صار النشر عن ذلك لهذه المدارس وهذا لحضرتكم للعمل بموجبه في مدرستكم في القسم الابتدائي من الآن فصاعداً

(منشور نمرة ٣٠١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠٩ (٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩١)

بعدم تعويد تلاميذ المدارس الابتدائية على القراءة بالاصوات العالية والاهتزاز

لما كان المعلمون في المدارس والمكاتب الابتدائية لا يزالون يعلمون الاطفال حفظ الدروس ومطالعتها بان يقرؤها بالاصوات العالية واهتزاز الابدان وفضلا عما في ذلك من الضرر بصحتهم وعدم الوصول الى غايتهم فانه موجب للغوغاء وتشويش الاذهان رأينا ان تستلفت حضراتكم لاجتناب هذه العادة الغير المألوفة واستعمال غيرها بما يكفل نجاح المتعلمين ولا ضرر فيه بان يعودوهم على تكرار الدروس بالهدوء والسكينة مع التعقل والفهم فيحسبون ما يقرأونه ويكتسبون ما يحفظونه مع كمال الانتظام ولهذا صار النشر عن ذلك للمدارس المذكورة وهذا لحضرتكم لاعلانه لحضرات المدرسين في مدرستكم للعمل بموجبه في القسم الابتدائي مع دوام الملاحظة منكم عليها

(منشور نمرة ٣٠٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٣٠٩ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩١)

بمبل اجمالى لحساب الصنف المستديم بالمدارس

المسطر ادناه صورة المنشور الوارد من المالية بتاريخ ٢ ستمبر سنة ٩١ للنظارة نمرة ٣٠٢ حسابات بشأن ماتبين لها من خصص عملية حساب الصنف المستديم ببعض المصالح وما دأته من لزوم استعمال اجمالى لدفتر الصنف المذكور استمارة (١١٨) ويان ما تتبعه كل جهة في كيفية القيد بالدفتر المحكى عنه ابتداء من اول يناير سنة ٩٢ في تاريخه نشر لسائر فروع النظارة بالاجراء على مقتضاه ابتداء من التاريخ المذكور وهذا لحضرتكم للمعلومية واتباعه فيما يخص بمدرستكم

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٣٠٢ ﴾

قد تبين من فحص عملية حساب الصنف يعرض المصالح ان دفتر الصنف المستديم استمارة (١١٨) المعد لحسابات ارباب العهد لم يكن له اجمالى ولذلك جارى تحرير الحساب السنوى للمالية من واقع مسيرات يرانية وحيث ان هذه الطريقة ينشأ عنها صعوبة على الجهة فى معرفة مجموع موجوداتها من كل صنف فى كل حين فقد قررنا ان يستعمل بكل مصاحفة دفتر خصوصى من ذات استمارة (١١٨) لتقيد الصنف المستديم اجمالا واعتباره كعهد مخصوصة بحيث ان يكتب فى خانة (بيان الاصناف) والحانة التى بعدها كل صنف ومقدار الموجود منه من واقع الجرد عن جميع العهد قلما واحدا (والحانة المعدة للتاريخ والكمية) تورد فيها المصالح الجارى تفتيش اعمالها بها مقادير الزيادات والعجوزات سنوياً قرين كل صنف ويستخرج من هذا الاجمالي الحساب السنوى الجارى تقديمه للمالية فى استمارة (١٢١) بعد الجرد اما المديرىات والمحافظة و باقى المصالح التى تقدم لظنارة المالية حسابا عن الزيادات والعجوزات فى الصنف المستديم كل ثلاثة اشهر فيجب عليها وضع مقادير الزيادات والعجوزات قرين كل صنف عن كل ثلاثة اشهر بموافقة الحسابات الجارى تقديمها للمالية وفى آخر السنة يكون تحرير الحساب اجماليا صنف صنف من واقع الدفتر السالف ذكره بعد عمل الجرد واقتضى تحريركم للمعلومية والتنبيه باجراء العمل على وجه ما ذكر اعتبارا من اول يناير سنة ١٨٩٢ م

(منشور نمرة ٣٠٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ (١١ يناير سنة ١٨٩٢)

بتوحيد طلبات الصرف من الخزائن العمومى

تقضى المادة (٥١) من فصل تاسع لوائح خصوصية حسابات الوجه قسم ٦ لظنارة عموم المعارف (صحيفة ٢٣٥) من القانون المالى بان تستخرج طلبات نظار المدارس من دفتر قسيمة (١١١) ويجب تقديمها لديوان العموم فى اليوم العشرين من الشهر موقعا عليها من امين التوريدات ومن ناظر المدرسة ويلزم ان يتوضح فيها عدد التلاميذ الداخلية والخارجية ومقدار الموجود من الاصناف المطلوبة

ولما كانت طلبات المدارس تنحصر فى ثلاثة انواع (الاول) الادوات التى تصرف للاستهلاك و (الثانى) الملبوسات والكتب والادوات المهمة التى تصرف للتلاميذ مجانا وتفيد عليهم بدفاتر الوازمات استمارة (١٦٩) التى كانت نمرة ٦٣٢ و (الثالث) الادوات الدائمة الجارى قيدها على

مستلمها بالدقتر استمارة (١١٨) التي كانت (٤٩) وتسهيلا للاعمال الكتابية اصدرت النظارة لفروعها منشورا رقما ٣ فبراير سنة ١٨٨٧ نمرة ١١٩ بان كلا من هذه الانواع يتحرر به طلب خصوصي من قسيمة استمارة (١١١) التي كانت نمرة ٦٤٠ ويتوضح به في خانة الملحوظات نوع الطلب من الانواع الثلاثة المذكورة وان لا يجمع بين نوعين في طلب واحد وينت فيه ان الادوات الدائمة عند ما يستلمها امين توريدات المدرسة من الخزن يسلمها لمن سيكون استعمالها بمباشرة بالسند اللازم ويقيدها عليه بالدقتر استمارة (٤٩) الموجود بالمدرسة ويؤشر بخطه وامضائه وامضاء حضرة ناظر المدرسة او وكيله في المدارس التي لها وكلاء على ظهر ايصال الاستلام الذي يقطع من اذن قبول الاصناف استمارة (١١٣) التي اصلها (٦٣٤) بما يفيد تسليمها وقيدتها كما ذكر ويوضح في ذلك التأشير اسم من تقيد عليه تلك الادوات ويحفظ السند الذي يؤخذ على ذلك المستلم بالمدرسة ليرفقه بحساب الادوات الدائمة

وان الاصناف التي يلزم قيدها على التلاميذ بالدفاتر استمارة (١٦٩) يرفق بطلبها كشف التأييد استمارة (١٦٨) التي اصلها نمرة ٦٤١ ويتبع الاجراء فيها حسبا توضح بالمشور السابق صدوره من النظارة لفروعها في ٩ نوفمبر سنة ٨٥ مرة ٢٨ الذي نصه

« ان صرف الاصناف المذكورة من الخزن يكون بعد مراجعة كشوفات التأيد المقدمة عنها من المدرسة للديوان » و « وعلى المدرسة بعد ان توزع ما بالكشوفات تقيد على التلاميذ وتقيد الكشوفات مصدقا عليها منها بالصرف والقيود وان الذي لم يصرف من ذلك لاي تلميذ بسبب رفته او غير ذلك تنبه عليه المدرسة في التصديق والديوان يستبعده من طلبة المدرسة الذي بناء عليه يصدر الاذن الرسمي للمخزن بالصرف »

وان ادوات الاستهلاك يكتفي الحال فيها بالايصال الذي يحضره امين التوريدات للمخزن ولما كانت المادة ٥٢ من الفصل المذكور تقضي بانه تأييدا لطلبات الكساي والادوات المدرسية المهمة التي تقيد في دفاتر اللوازم يجب ان يرفق معها كشف استمارة (١٦٨) يتوضح فيه اسم ونمرة كل تلميذ وتاريخ آخر صرفية له من الكساي واللوازم ومن مقتضى المادة ٥٣ ان الطلاب المذكورة لا يصدر للمخزن حتى ادونات بصرفها الا بعد اجراء مراجعتها بديوان العموم وذلك بموافقة ما كان واردا في تعاميات حسابات الوجه بنظارة المعارف الصادرة من نظارة المالية قبل القانون المالي

ولما كان بعض المدارس يلزم لها احيانا ادوات في غير الميعاد المحدد للصرف وهو (٢٠) من الشهر نظرا لتوارد تلاميذ زيادتها او غير ذلك ولو حصل تأخير الطلب الى الميعاد المحدد ينشأ من ذلك عطل في حركة التعليم سبق اتخذت النظارة طريقة لصرف الاصناف المذكورة من الخزن العمومي بدون ادونات ولا طلبات رسمية تستخرج من القسائم بل يكون صرفها من الخزن

العمومي الى ائناء توريدات المدارس بصفة مؤقتة على مقتضى استشارة علمها النظارة واعلنت بها فروع المدارس بمنشور صدر في ١٥ فبراير سنة ٨٦ نمرة ٤٩ توضح فيه ان كل ما نرم لائ مدرسة بعد صرف لوازمها في الميعاد المحدد تقدم عنه تذكرة طلب مؤقتة على حسب تلك الاستشارة للنظارة ليتصرف بصرف المطلوب بصفة مؤقتة

ثم لما علمت النظارة ان بعض المدارس يوجد بها ادوات تعاليم زيادة عما سبق صرفه يرسم الاستهلاك حالة كون هذه المدارس لم تدرج هذه الادوات الزيادة بخانة الباقي في الطلبات المعتاد تقديمها منها للنظارة شهريا عن الادوات التي تلزم لها وكان وجود ادوات بالمدارس زيادة عن اللازم للاستهلاك في شهر واحد مخالف لما تقتضيه التعليمات استأقت النظارة حضرات نظار المدارس لهذا الامر بمنشور صدر في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٧ نمرة ١٣٥ وطلب فيه من حضراتهم ان ينظروا بانفسهم في كل شهر عند طلب المرتبات ما يكون باقيا من الشهر الماضي بدون استهلاك ويدرج بخانة الباقي في قسيمة الطلب والذي يطلب يكون عن اللازم بمد استبعاد ذلك الباقي في قسيمة الطلب حتى لا يكون صرف هذه المرتبات الا عن المنظور استهلاكه في شهر واحد

وحيث انه مع اتخاذ النظارة طرقاً لتسهيل صرف طلبات المدارس وتبنيها لما ينبغي ان تتبعه من التعليمات الواجب عدم اخلال الاجراء على مقتضاها فان المدارس لم تتبع في اعمالها المختصة بطلباتها ماورد في القانون المالى ولا التعليمات المطعلة لها من النظارة وذلك كما يأتي

(١) الطلبات الواجب ان تستخرج من دفتر القسيمة استشارة (١١١) بعض الفروع يقدمها مستخرجة من دفتر القسيمة المذكور والبعض يقدمها ليست مستخرجة من هذا الدفتر (اى جوابات صادرة بنمرة العموم) واحيانا يرد من فرع طلبان احدهما من القسيمة عن اصناف والثاني جواب عن اصناف اخرى

(٢) وبعض الفروع يقدم طلباً جامعاً فيه نوعين او ثلاثة انواع (الاصناف الاستهلاكية والادوات الدائمة والاصناف التي تفيد على التلاميذ)

(٣) الطلبات التي ترد مستخرجة من القسيمة (١١١) يوجد بعضها احياناً غير منمر وبعضها غير مؤرخ وبعضها غير موقع عليه من امين التوريدات ولا يحمى من ناظر المدرسة والبعض غير مكتوب عليه عنوان المدرسة الوارد منها

(٤) الطلبات الرسمية التي ترد من بعض الفروع مستخرجة من قسيمة (١١١) احياناً يوجد مندرجا فيها اصناف مما يحتاج الى كشوفات تأييد اى كشوفات باسماء التلاميذ اللازم قيدها عليهم والحال انها مجردة من ارفاق هذه الكشوفات معها وفي هذه الحالة كان يلزم ان تكون بطلب مؤقت

(٥) الطلبات المؤقتة احياناً تدرج بعض المدارس ضمن المطلوب بها اصنافاً من الاصناف

الاستهلاكية واصنافا من الادوات الدائمة على ان هذين النوعين لا حاجة لطلبهما بصفة مؤقتة اذ الصنف المؤقت انما هو عما يوزع على التلاميذ ومحتاج الى تحرير كشوفات باباءه من توزيع عليهم (كشوفات تأييد) اما النوعان المذكوران فطلبهما يكون بصفة رسمية مباشرة اى بطلبات من القسيمة

(٦) الطلاب التي ترد من بعض الفروع عن ادوات التعليم الشهرية توجد احيانا خالية من عدد التلاميذ المطاوعة لاجلهم الادوات ومن ايضاح مدة الاستهلاك

(٧) ومع ما ذكر فان الفروع لم تراعى في تقديم الطلاب التي تستخرج من دفتر القسيمة بان تكون مرة واحدة في الشهر حسب ما يقتضيه القانون بل تكرر الطلب في الشهر الواحد من الدفتر المذكور جملة مرات وهذا موجب لزيادة المشغولية وزيادة العمل على الفروع وعلى ديوان العموم وعلى الخزن العمومي ايضاً

(٨) أغلب المدارس لا تدرج شيئاً في خانة الباقي في الطلب الذي يتقدم للديوان عن ادوات التعليم الاستهلاكية من الادوات التي تكون متوفرة بها مما سبق صرفه لها لغاية الشهر الماضي ومن المدارس من يكون مستحقاً بعض اصناف بحسب ترتيب ادوات التعليم ولا يطلبها ولا يدرجها في خانة الباقي وما ذلك الا لتوفرها بالمدرسة والحال انه ينبغي درج اللازم منها في خانة المطلوب ثم يدرج ماهو موجود منها في خانة الباقي

وحيث انه من الضروري عدم اخلال المدارس بتعليمات النظارة وما جاء في القانون المالى فقرروا اتباع ما يأتى

(أولاً) جميع الطلاب الرسمية التي تحررها المدارس عن لوازماتها من الخزن العمومي لا بد ان تكون مستخرجة من قسيمة (١١١) ماعدا ما يطلب مؤقتاً لتوزيعه على التلاميذ ان لم يكن معرفة من يوزع عليهم ذلك عند تحرير الطلب المذكور اما ان امكن معرفة اسمائهم فبدلاً من ان يكون بطلب مؤقت يدرج اللازم في الطلب الرسمي ويرفق به كشف التأييد وعلى الفرع الذي لم يكن فيه دفتر من دفاتر القسيمة ان يطلبه من الديوان لاستعماله به

(ثانياً) الطلاب الرسمية المستخرجة من القسيمة المذكورة تكون بالصفة الصادر عنها المنشور نمرة ١٠٩ المؤرخ في ٣ فبراير سنة ١٨٨٧ ووافقة بهذا ولا يجمع بين نوعين في طلب واحد وفي كل طلب يتوضح النوع المطلوبة لاجله الادوات

(ثالثاً) الطلاب المذكورة ينبغي ان تكون منمرة بنمرة متسلسلة ومؤرخة بيوم تحريرها ومضعة من ناظر المدرسة وامين التوريدات ولو كان الناظر هو الامين فيوقع تحت اشارة امين التوريدات وتحت امضاء رئيس المصلحة

(رابعاً) من الطلاب المذكورة طلبات ادوات التعليم تكتب فيها جميع اسماء ادوات التعليم

المقرر للمدرسة ويدرج في خانة الباقي ما يكون متوفراً بدون صرف بالمدرسة لغاية الشهر الماضي من الاصناف المذكورة ثم يدرج في خانة المطلوب كإالة اللازم لمرب المدة المحرر عنها هذا الطلب وفي حالة ما يكون الباقي يوفي المطلوب بوضع صفر في خانة المطلوب هذا وتوضع في خانة الملحوظات عدد التلاميذ الموجودين لغاية اليوم الذي يحرق فيه الطلب المذكور بإيضاح سنى الدراسة ومقدار تلاميذ كل سنة

(خامساً) تقديم الطلبات الرسمية المذكورة للديوان يكون في اليوم العشرين من كل شهر عن مدارس مصر وأسكندرية والمتصورة اما باقى مدارس الاقاليم ففي اليوم العشرين من الشهر الاخير للثلاثة الاشهر السابق صرف مرتبها من الادوات حيث جارى صرف الادوات اليها عن كل مدة ثلاثة اشهر دفعة واحدة

وذلك عن طلبات ادوات التعليم اما طلبات الكتب والملبوسات والادوات المستديمة فيكون تقديمها من جميع المدارس في اليوم العشرين من كل شهر بحيث يكون لا يوزع على التلاميذ ويقيد عليهم بدفتر اللوازمات استارة (١٦٩) طلب خصوصى مرفق بكشف التأيد (اى كشف باسماء التلاميذ) وللادوات المستديمة التى تقيد فى الدفتر استارة (١١٨) طلب خصوصى ايضاً بحيث لا يرد من اى مدرسة فى الشهر الا طلب واحد عن اى النوعين ولو كانت المدرسة مستحقة لصرف اصناف ولم يتصرح بها لعدم وجودها بالخرن ثم وجدت فلا تطلبها المدرسة دفعة ثانية فى الشهر بطلب خصوصى بل تدرجها فى الطلب الذى يرد منها فى الميعاد المحدد وهو اليوم العشرون من الشهر الا ما كان ضروريا من الكتب التى توزع على التلاميذ ويرى ناظر المدرسة ان تأجيل طلبها الى الميعاد المحدد فيه تأخير على التلاميذ هذه لا بأس بطلبها بصفة مؤقتة من غير دفتر القسيمة بحيث ان ما يطلب صرفه بهذه الصفة يجعل بإرسال كشوفات التأيد عنه للديوان فى ذات الشهر المتصرف فيه لتحرير الاذن الرسمى للمخزن بمخصمه فى الشهر المذكور وان تبقى مما سبق صرفه شئ يرتفع للمخزن فى ذات الشهر ايضاً

وبما ذكر اقتضى النشر عن ذلك لجميع فروع النظارة وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء بمقتضاه فيما يتعلق بمدركتكم من ابتداء شهر يناير سنة ١٨٩٢ م

(منشور نمرة ٣٠٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣٠ جادى الثانية سنة ١٣٠٩ (٣٠ يناير سنة ١٨٩٢)
بالاسراع فى اعطاء صور الاوراق التى تطلبها الحاك

المسطر ادناه صورة الافادة الواردة من نظارة الحفانية بتاريخ ١٩ دسمبر سنة ٩١ نمرة ٤٧ وصورة المذكورة المقدمة لها من لجنة المراقبة القضائية بها بشأن اعطاء صور الاوراق التى توجد

بمصلح الحكومة وعدم تعطيل إعطائها واقضى الشرح عليه لمعاومته بطرفكم

﴿ صورة افادة الحفائية نمرة ٤٧ ﴾

قد ترأى للجنة المراقبة القضائية من الاطلاع على التقارير التى تقدمت من حضرات رؤساء المحاكم الابتدائية ومن التفتيشات التى اجرتها حصول تأخير فى اعطاء صور الاوراق التى توجد فى مصالح الحكومة حتى عطل الفصل فى القضايا فى الوقت المناسب ولذلك رأت مخابرة عموم المصالح للبادرة فى توصيل الطلبات التى تكون من هذا القبيل الى الجهة المختصة بالصريح وباعطاء صور الاوراق فى اقرب وقت ولمعرفة المدة التى تمضى بين طلب الصورة واعطائها ولضبط هذه الطلبات رأت ان ينشأ دفتر مخصوص فى كل مديرية تهيد فيه الطلبات المذكورة فى يوم استلامها وذلك توصلا لتقليل التأخيرات بقدر الامكان وحيث انه قد كتب لظارة الداخلية لاصدار التعليقات اللازمة للمديرىات ومن الاقضى معلومية النظارة ايضاً بذلك لاصدار التعليقات فيما يخص بها فبناء عليه اقضى بحريه لسعادتكم وطيه صورة المذكورة المقدمة من اللجنة بهذا الشأن اقدم

﴿ صورة مذكرة لجنة المراقبة القضائية نمرة ٤٧ ﴾

قد ترأى للجنة المراقبة القضائية من الاطلاع على التقارير التى تقدمت لها من حضرات رؤساء المحاكم الابتدائية ومن التفتيشات التى اجرتها اللجنة حصول تأخير فى اعطاء صور الاوراق التى توجد فى مصالح الحكومة حتى تعطل الفصل فى القضايا فى الوقت المناسب ولذلك قد ترأى لها ضرورة العرض لظارة الحفائية كى تتكرم بارسال صورة من هذا القرار لرؤساء عموم المصالح حتى يعطوا التنبيهات اللازمة لرؤسهم ليبادروا فى توصيل الطلبات التى تكون من هذا القبيل الى الجهة المختصة بالصريح وباعطاء صور الاوراق فى اقرب وقت وترى اللجنة لسهولة معرفة المدة التى تمضى بين طلب الصورة واعطائها ولضبط هذه الطلبات ان ينشأ دفتر مخصوص فى كل مديرية تهيد فيه الطلبات المذكورة فى يوم استلامها وذلك توصلا لتقليل التأخيرات بقدر الامكان

(منشور نمرة ٣٠٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٨ رجب سنة ١٣٠٩ (٧ فبراير سنة ١٨٩٢)

عن ادوات التلميم التى تقرر ترتيبها لتلميم الرسم فى السنة الاولى الابتدائية

المسطر ادناه صورة ما نشر فى تاريخه لجميع فروع النظارة بخصوص الاصناف التى تقرر علاوتها على الوارد فى تراتيب صرف ادوات التلميم وذلك لتعليم تلاميذ السنة الاولى ابتدائية فن الرسم فلعدم سقوط نمرة من دفتر قيد المنشورات بطرفكم اقضى بتبلغه لحضرتكم

بيان ما يصرف لكل تلميذ في السنة الاولى بالمدارس الابتدائية لتعليم فن الرسم

عدد	
اصناف تصرف شهرياً للتلميذ حتى يتمرن على الرسم اولاً بالطباشير وعلى الاردواز وفي الورق الجاير وبعدها في ذات كرايس الرسم	
عدد	
قلم رصاص	١
فرخ ورق جاير	١
	١
اصناف تصرف سنوياً للتلميذ	
عدد	
كراس رسم من طريقة سوفاجو	١
مسك نحاس	١
قطعة لستك	١
	٣
	٤

طلبت مدرسة الزقازيق في افادة مؤرخة في ٢٤ نوفمبر سنة ٩١ نمرة ١٥٤ ان يرسل لها كشف بما يكون مرتباً من الادوات لتعليم تلاميذ السنة الاولى الابتدائية فن الرسم لعدم تفريز ادوات اليهم لهذا الفن في ترتيب صرف ادوات التعليم وبالنظر لان تعليم الرسم في السنة الاولى أدخل في البروجرام الجديد الجاري العمل به الآن ولم يكن مقرراً من قبل طلبت النظارة من حضرة ناظر مدرسة المبتديان بما تحرر اليه في ١٢ ديسمبر سنة ٩١ نمرة ٣٤٢ بيان الادوات الجاري صرفها لكل تلميذ في السنة الاولى لتعليم هذا الفن بالمدرسة نظارته وحيث وردت افادته الرقيمة ١٦ ديسمبر سنة ٩١ نمرة ٢٩٤ بان الذي يرى ترتيبه للتلميذ في السنة الاولى لذلك هو الخمسة اصناف المينة اعلاه البالغ قدرها ٤ منها عدد يكون صرفها سنوياً و عدد يكون صرفها شهرياً وقد رأينا موافقة ترتيب هذه الاصناف علوة على المقرر في ترتيب صرف ادوات التعليم لكل تلميذ في السنة الاولى بالمدارس الابتدائية سواء كانت اميرية او من المكاتب الاهلية او الاوقاف فقد صدر الاذن اللازم في تاريخه لقلم اللوازم باعتماد الصرف على وجه ما ذكر ابتداء من اول فبراير سنة ٩٢ عما يصرف شهرياً ومن السنة المكتتبة الحاضرة عما يصرف سنوياً وفي تاريخه نشر لعموم الفروع بذلك وهذا لحضرتكم للعلم به

(منشور نمرة ٣٠٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ رجب سنة ١٣٠٩ (١٠ فبراير سنة ١٨٩٢)
بمنع اعتبار التلاميذ المجانيين محملين على غيرهم من ذوى المصروفات

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من النظارة لجميع المدارس باعتبار التلاميذ الذين يوجدون بها مجانين محملين على غيرهم من ذوى المصروفات مجانين محضا ومنع استعمال لفظة (محملين) المذكورة لعدم ورودها فى القانون اقضى الشرح عليه لحضرتكم لاجراء مقتضاه فيما يتعلق بمدرستكم

قد علم الديوان ان بعض المدارس قبلت تلاميذ مجانين بصفة انهم محملين على غيرهم من ذوى المصروفات مع ان القانون العمومى للنظارة الذى بمقتضاه تقبل التلاميذ المجانين وذوى المصروفات لم ينص به عن قبول تلاميذ مجانين بالصفة المذكورة وحيث انه من الاقضى ان لا يكون بالمدارس تلاميذ من هذا القبيل بل من يكون منهم كذلك يعتبر مجانا محضا مع منع استعمال لفظة مجانين محملين على غيرهم من ذوى المصروفات فقد تحرر فى تاريخه عن ذلك لجميع المدارس وهذا لمدرستكم لاجراء مقتضاه

(منشور نمرة ٣٠٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٢ رجب سنة ١٣٠٩ (١١ فبراير سنة ١٨٩٢)
بمنع احالة المستخدمين على الماش وتعيين غيرهم الا لضرورة شديدة

المسطر ادناه صورة الافادة الواردة من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٤ يناير سنة ٩٢ نمرة ٢ بشأن ما قرره المجلس فى جلسة يوم الاربعاء ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٣٠٩ (٣٠ ديسمبر سنة ٩١) من عدم احالة احد من موظفى او مستخدمى الحكومة على الماش وتعيين غيره فى وظيفته الا اذا الحأت الى ذلك شدة الضرورة فبناء عليه قد صار نشره لفروع النظارة وهذا لحضرتكم للعلم بما فيه

﴿ صورة افادة رئاسة مجلس النظار نمرة ٢ ﴾

حيث انه لدى المداولة بالجلسة المنعقدة فى يوم الاربعاء ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٣٠٩ (٣٠ ديسمبر سنة ٩١) كما طلبت نظارة الحفانية بمذكرتها المقدمة للمجلس بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ٩١

من الاقرار على احوالة احد قضاء محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية واثنين من نواب قضاة على المعاش واجراء تنقلات في بعض وظائف القضاء بالحكام الاهلية الابتدائية لاحظ المجلس ان احوالة الموظفين الذين من هذا القبيل على المعاش وتعيين غيرهم في الوظائف التي تخلو يترتب عليه زيادة مصروف على الخزينة وترأى له موافقة استئنافات انظار دواوين الحكومة الى هذه الحالة وتقرر عدم احوالة احد موظفي او مستخدمى الحكومة على المعاش وتعيين غيره في وظيفة الا اذا الجأت الى ذلك شدة الضرورة وبناء عليه لزم تحريره لسعادتك لمراعاة ما ترأى بالمجلس في ذلك فيما يخص بظارة المعارف العمومية وفروعها انقدم

(٠ منشور نمرة ٣٠٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٥ رجب سنة ١٣٠٩ (٢٤ فبراير سنة ١٨٩٢)
بان اعفاء التلاميذ من المصاريف وترتيب مرتبات لهم يكون في اول السنة المكتنية

ان المواد (٧٨ و٨٨ و٨٩) من القانون العمومى للمدارس تفضى بقبول تلاميذ مجانيين سواء كان بالقسم الداخلى او القسم الخارجى بالمدارس وان تنتخب هؤلاء التلاميذ ممن لا يقدر أهلهم على دفع المصروفات ومن قد اشتهروا بحسن السلوك والمواظبة على الدروس ومعافاة التلاميذ المذكورين من هذه المصروفات تكون لمدة سنة واحدة ويجوز تجديدها سنة بعد اخرى بالشروط التى توضح تحت بحيث يجوز اخراج التلميذ من سلك المجانيين في حالة ما اذا كان سيء السلوك أو غير ملتفت لدروسه أو كانت درجاته غير كافية لثقله لفرقة أعلى

والمادتين (١٠٢ و ١٠٣) من القانون المشار اليه تفضيان بأن الشبان الفقراء من تلاميذ المدارس العالية الذين يمتازون في كل مدة دروسهم بالنباهة والمعرفة يجوز أن يرتب لهم مصاريف من النظارة (مرتبات) وان تراعى في ذلك ايضا شروط المواد المشروحة آتفا ثم قضت قوانين هذه المدارس بمجرمان التلاميذ من تلك المرتبات في أى وقت من السنة المكتنية بناء على طلب ناظر المدرسة عند ما يكون التلميذ سيء السلوك أو غير ملتفت

فما ذكر يتبين ان معافاة التلاميذ المجانيين من المصروفات واعطاء البعض مرتبات لمدة سنة وجواز تجديدها سنة بعد اخرى انما يكون في مبدأ السنة المكتنية ولا يجوز في اثنائها المعافاة أو اعطاء المرتبات بل يكون ذلك عند ما نحل السنة المكتنية وليس بشرط دوام بقاء التلميذ المجانى معقيامن المصاريف مدة السنة المكتنية أو استمرار الذى يأخذ المرتبات على اخذها كما ساف

الذكر فلاجل بيان ذلك لحضرات نظار المدارس ولتمتع طلب اعفاء تلاميذ من المصروفات أو ترتيب اعانة البعض اثناء السنة المكتتية وان يكون هذا الطلب في مبدأ السنة المكتتية بناء على ما يظهر من جداول الامتحان العمومي وقد صار النشر عن ذلك لجميع المدارس وهذا لحضرتكم بما ذكر

(منشور نمرة ٣٠٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٨٩٢

باطال العمل بالدفاتر استمارة نمرة ١١٨ بالمدارس ماعدا مدرستي الزراعة والصنائع

قد تبين لنظارة المالية فيها يختص بالصنف المستديم بناء على التفتيش الذي اجرته على عملية حسابات الوجه بنظارة المعارف ان جميع المدارس بناء على بند ٥٥ فصل تاسع من القانون المالي متخذة دفاتر استمارة ١١٨ للصنف المستديم وانها اى المدارس تقدم لنظارة المعارف حسابات سنوية وفي كل ثلاثة اشهر الا البعض منها نظرا لعدم انتظام عملية الكتابة بها ورأت ان هذه الطريقة يترتب عليها زيادة عمل على عمال النظارة بسبب قبول تلك الحسابات ومراجعتها وتحريرها بالمناقضات اللازمة عنها والاستعجالات عما يتأخر منها وبناء على انه يوجد بنظارة المعارف دفاتر استمارة ١١٨ شاملة جميع الاصناف المستديمة بالمدارس عموماً قررت المالية في افادتها الواردة عن هذا الخصوص الرقيمة ٢٤ يناير سنة ١٨٩٢ نمرة ٢٢ محاسبة الاكتفاء بقيد تلك الاصناف بدفاتر النظارة وابطال العمل بالدفاتر استمارة ١١٨ بالمدارس ماعدا مدرستي الزراعة والصنائع وان يكون العمل من ابتداء سنة ١٨٩٢ بالكيفية الآتية

اولا — على جميع المدارس ماعدا مدرستي الزراعة والصنائع ان تجرى في اول يناير من كل سنة جرد الاصناف المستديمة بها وان تقدم صورة من كشف الجرد لنظارة المعارف وتحفظ الصورة الاخرى بها

ثانياً — على نظارة المعارف ان تراجع كشوفات الجرد على المقيد في دفترها استمارة ١١٨ وان تحفظ هذه الكشوفة بملف الدفتر وتقدم حساباً سنوياً لنظارة المالية

ثالثاً — كل ما يصرف لاي مدرسة ماعدا مدرستي الزراعة والصنائع يجري قيده عليها في الصحيفة المختصة بها بالدفتر استمارة ١١٨ وكل ما يرجع او تلف يجري خصمه بالدفتر المذكور وتحفظ المستندات بالدوسيه المختص بها وانه بالموافقة على ذلك من نظارة المعارف تجرى نظارة المالية اللازم لتعديل بند ٥٥ فصل تاسع من القانون المالي وحيث ان النظارة رأت موافقة ما رأته المالية ولا ترى مانعاً من تفيذه من اول مارس سنة ١٨٩٢ وحيث ان ابطال تلك الدفاتر من المدارس

يستدعى حفظها بدفترخانة النظارة وذلك بعد مراجعتها على المقيد بالدفاتر الموجودة بالعموم فبناء عليه ينبغي تقبيل الدفتر الموجود بمدرستكم الخاص بقيد تلك الادوات لغاية فبراير سنة ١٨٩٣ وأرساله للنظارة مرفقا بالمستندات المتعلقة به لاجراء اللازم نحوه وحيث انه تقدم النشر لفروع النظارة باجراء الجرد لغاية ٣١ دسمبر سنة ١٨٩١ وتقديم الكشوفات اللازمة عنه للنظارة فان كان لحد تاريخه لم ترسلوا كشوفات الجرد عن مدرستكم يسرع بارسالها للاجراء حسبما اشارت به المالية وفي تاريخه نشر لعموم المدارس وهذا لحضرتكم للمعاملة والاجراء بحسبما ذكر فيه

(منشور نمرة ٣١٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٤ شعبان سنة ١٣٠٩ (١٣ مارس سنة ١٨٩٣)
بما يستقطع من ماهيات ارباب المعاشات عند عودتهم للخدمة بعد استبدال معاشهم

المسطر أدناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية ومبلغ لها بإفادة تاريخها ١٧ فبراير سنة ٩٢ نمرة ٥١ محاسبة بشأن ما يستقطع من ماهيات ارباب المعاشات الذين يستبدلون معاشهم باطيان ثم يعودون الى الخدمة بماهيتهم الاصلية او بأقل منها على الكيفية المبينة به واقتضى تحريره لحضرتكم للعلم بما فيه وفي تاريخه صار تبليغه لجميع فروع النظارة

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٥١ محاسبة ﴾

ان المادة (١٠) من فصل ٤ قسم واحد من القانون المالى تقتضى بان صاحب المعاش الذى يكون استبدل معاشه باطيان اذا اعيد الى الخدمة يستقطع من ماهيته قيمة المعاش الذى كان مرتباً له ومن حيث ان بعض من كان مرتباً لهم معاش واستبدلوه ثم أعيدوا الى الخدمة بأقل من ماهيتهم الاصلية تضرروا من حكم المادة المذكورة قد صار النظر فى ذلك بالجنة المالية فرأت انه من حيث ان قاعدة استقطاع قيمة المعاش المستبدل من ماهية المستخدم الذى يعود للخدمة ماوضعت الا لاجل ان صاحب المعاش الذى استبدل معاشه باطيان لا يستولى عند عودته للخدمة على ماهيته الاصلية بالكامل مع ايراد الاطيان الى أخذها بدل معاشه بما ان اعطاها له ما كان الا لتحل محل المعاش الذى كان مرتباً له ولذلك تقرر ان يستقطع من الماهية قيمة المعاش السابق ومن حيث ان من يعود الى الخدمة بأقل من الماهية السابق ربط المعاش له على واقعه يختلف حالته عن الذى يعود للخدمة بماهية الاصلية ويلزم اذ ذاك ان تكون معاملته مختلفة

بناء عليه قد قررت اللجنة مبدئياً أن المعاش المستبدل لا يستقطع قيمته بالكامل إلا من يعود للخدمة بماهيته الأصلية أو أكثر منها وأما إذا كان ربط له ماهية أقل من ماهيته السابقة المرتب له المعاش على واقعها فلا يستقطع منه نظير المعاش المستبدل الا قيمة الجزء الذى يزيد عن صافي الماهية التى كان يستحقها لو أعيد بماهيته الأصلية

مثلاً أحد ارباب المعاشات كان مرتباً له معاشاً قدره ثلاثة جنيهات فى الشهر يوازى ربع الماهية المرفوت عليها فاستبدل معاشه باطيان ثم أعيد بعد ذلك الى الخدمة فتكون معاملته فى استقطاع المعاش كالآتى : اذ عرفنا ان معاشه يوازى ربع ماهية المرفوت عليها فيكون أصل هذه الماهية جنيه ١٢ وصافها بعد استقطاع المعاش جنيه فان أعيد الى الخدمة بماهيته أقل من جنيه فلا يستقطع منه شيء نظير المعاش المستبدل وهكذا اذا ارتفعت ماهيته بالنسبة لغاية هذا المبلغ وأما اذا زادت ماهيته عن جنيه يستقطع منه الجزء الزائد عن هذا القدر ومتى بلغت ماهيته جنيه الى هى قيمة ماهيته السابقة المرتب له معاش على واقعها فيستقطع منه حيثنذ قيمة المعاش المستبدل بالكامل وقد صار نشر ذلك للمصالح عموماً للمعلومية والاجراء على مقتضاه

(منشور نمرة ٣١١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٤ شعبان سنة ١٣٠٩ (١٣ مارس سنة ١٨٩٢)

بتعديل المواد ٦٦ و ٦٧ و ٧١ فصل ثالث مستخدمين بخصوص الاجازات

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩١ وبلغ لها باقادة منها تاريخها ٣١ يناير سنة ١٨٩٢ نمرة ٢٦ محاسبة بشأن تعديل المواد ٦٦ و ٦٧ و ٧١ من فصل ٣ مستخدمين من القانون المالى بالكيفية المبينة فيه وقد صار تبليغه فى تاريخه لجميع فروع النظارة وهذا لحضرتكم العلم بما فيه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ٢٦ محاسبة ﴾

نخبر سعادتكم انه بناء على الامر العالى الصادر بتاريخ اول ديسمبر سنة ٩١ القاضى بتعديل بعض مواد من لائحة الاجازات صار من اللازم والحالة هذه استبدال المواد ٦٦ و ٦٧ و ٧١ من فصل ثالث من القانون المالى بما هوآت

المادة ٦٦ — تحسب الاجازة الاعيادية بحسب المدة المصروفة فى الخدمة بواقع جزء واحد

من سبعة اجزاء من المدة المذكورة اذا رغب المستخدم ان يمضيها خارج القطر وجزء واحد من أحد عشر جزءاً اذا اراد ان يصرفها داخله

ومع احتساب مدة الاجازة الاعيادية على الصفة المذكورة يمكن للمستخدم ان يحصل على امتدادها لمدة توازي المدة التي تصرح له بها بصفة اجازة اعيادية

مثلا : المستخدم الذي يكون يحصل على اجازة اعيادية لمدة شهر ونصف لاجل ان يمضيها خارج القطر وكانت هذه المدة معظم ما يستحقه يمكنه الحصول على امتداد الاجازة على شرط ان لا يتجاوز هذا الامتداد مدة الشهر ونصف التي أعطيت له بصفة اجازة اعيادية

مدة الاجازة الاعيادية التي تؤخذ في سنة واحدة سواء كان حصل امتدادها او لم يحصل تكون معظمها ثلاثة اشهر ونصف اذا رغب المستخدم صرفها في الخارج وثلاثة اشهر اذا اراد صرفها داخل القطر

مدة الاجازة الاعيادية للقضاء واعضاء النيابة في المحاكم الاهلية ما عدا الذين يكون جارياً معاملتهم بموجب احكام خصوصية يحسب لهم بحسب مدة خدماتهم بواقع جزء واحد من سبعة اجزاء اذا رغبوا صرفها داخل القطر وجزء واحد من خمسة اجزاء اذا ارادوا صرفها في الخارج مدة الاجازة من اى نوع كانت لا تحسب ضمن المدة اللازمة للاستئصال على اجازة جديدة المادة ٦٧ — يستولى الموظف او المستخدم في مدة وجوده بالاجازة الاعيادية على ماهية بالكامل واما اذا رغب امتداد اجازته الاعيادية كما هو مذكور بالفقرة الثانية من المادة ٦٦ فلا يعطى له اثناء مدة الامتداد سوى نصف ماهية

المادة ٧١ — الاجازة المرضية يكون اعطاؤها عن كل مدة ثلاث سنوات بالشروط الآتية

شهران بمهية كاملة

شهران بنصف ماهية

شهران بربع ماهية

وعند انقضاء الستة اشهر ان لم يستطع المستخدم المصرح له بالاجازة مباشرة اعمال وظيفته فيصير رفته وحالته على المماش ومع ذلك فيجوز لمجلس النظار ان يصرح له بامتداد اجازته لمدة لا تتجاوز الستة اشهر بدون ماهية

مثلا : المستخدم الذي يكون موجوداً باجازة مرضية في يوم اول ديسمبر سنة ١٨٩١ يستمر بمعاملته بحسب اللائحة القديمة حين انتهاء الاجازة المصرح له بها واما اذا احتاج الى امتداد الاجازة او اذا كان قبل انقضاء مدة الثلاث سنوات احتاج الى اجازة مرضية جديدة فيعامل بموجب احكام اللائحة الجديدة اى انه اذا كانت مدة الاجازة المرضية الاخيرة شهرين او اكثر بمهية كاملة يمكنه الحصول ايضاً على مدة شهرين بنصف ماهية وشهرين بربع ماهية واذا كانت مدة الاجازة

المرضية الاخيرة اقل من شهرين بماهية كاملة يحوز لصاحبها ان يأخذ الشهرين بماهية كاملة وشهرين بنصف ماهية وشهرين برقع ماهية واقضى نشره للجهات عموماً وهذا للعلمية والاجراء على مقتضىه

(منشور نمرة ٣١٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٥ شعبان سنة ١٣٠٩ (٢٤ مارس سنة ١٨٩٢)
بذكر اسباب غياب المدرسين في استارة الاستقطاعات الشهرية

حيث انه شوهد في بعض الاحيان من الاستارات المعتاد تقديمها للديوان في اليوم الرابع والعشرين من كل شهر عن استقطاعات المدرسين فيها ان بعض المدارس تذكر في خانة الغياب بدون اجازة الموجودة بالاستارة المذكورة ان فلانا المدرس فيها اتقطع يوما او اكثر بدون اجازة وبناء على ذلك تصدر النظارة امرها بنخصم الايام المحكى عنها من ماهية المدرس وبعد ذلك عند ما يشعر هذا المدرس بنخصم الايام التي غابها من ماهيته يتظلم للمدرسة ويقدم شكواه لها بان غيابها كان بسبب عيائه او لعذر من الاعذار الضرورية المقبولة والمدرسة توافقه على تظلمه وتلتزم من النظارة استرداد ماخصم منه واذ ذلك يجري الرد باذونات واخطارات أخرى ضد الاولى ولما كان ذلك موجبا لمشغولية النظارة بسبب تكرار العمل وعدم انتظام اعمالها الحسائية من جهة خصم الايام التي تغيبها اى مدرس وردها اليه بالثاني وكانت خانة الغياب بدون اجازة ما وضعت في الاستارة الا لدرج الايام التي تغيبها اى مدرس بدون سبب يضطره للتغيب ولم يخبر المدرسة عن ذلك لتستلقت انظار حضرات نظار المدارس بان لا يدرج احد منهم في هذه الخانة شيئا من هذا القليل الا اذا تحقق لديه ان الغياب حقيقة بدون عذر منعا للمشغولية الحاصلة بحيث ان الايام التي يتغيبها اى مدرس بدون عذر مقبول وتدرج في خانة الغياب بدون اجازة لا بد من خصمها من ماهيته ولا ترد اليه باى وجه كان وبناء عليه قد صار نشره لجميع المدارس وهذا لحضرتكم لاتباعه

(منشور نمرة ٣١٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٣٠٩ (١١ مايو سنة ١٨٩٢)
بعدم جواز دخول تلاميذ المدارس العالية والتجيزية في امتحان اللجنة المستديرة وفي المدارس الحربية

المسطر ادناه صورة القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ١٨ شعبان سنة ٣٠٩ و ١٧ مارس سنة ٩٢ وتبلغ لنظارة المعارف بتاريخ ٥ شوال سنة ٣٠٩ (٢ مايو سنة ٩٢) نمرة ٢١ بشأن عدم جواز دخول تلاميذ المدارس العليا وتلاميذ السنة الرابعة من التعليم التجيزية في

امتحان اللجنة المستديرة وفي الامتحانات التي تحصل للالتحاق بالمدارس الحربية مادامو في سلك التلمذة وجواز ذلك لتلاميذ باقي المدارس والتلاميذ الذين يكونون في الثلاث سنين الاول من التعليم التجهيزي (الاولى والثانية والثالثة وكذلك المرفوتين من سلك التلمذة سواء كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية أو لا مهما كانت المدارس التي كانوا فيها) وقصيل من كان حائزاً لتلك الشهادة عند تساوى درجات المقبولين في امتحانات اللجنة المستديرة بالكيفية المينة به واتقضى الشرح عليه لحضرتكم للعلم بما فيه واجراء مقتضاه فيما يتعلق بمدركتكم

﴿ صورة قرار مجلس النظار نمرة ٢١ ﴾

بالجلسة المتعقددة في يوم الخميس ١٨ شعبان سنة ١٣٠٩ (١٧ مارس سنة ٩٢) تليت المذكرة المقدمة من نظارة المعارف العمومية بتاريخ ٥ مارس سنة ٩٢ نمرة ٤ الواضح بها ان تلاميذ المدارس الذين لا يزالون في سلك التلمذة يدخلون في الامتحانات التي تعمل بمعرفة اللجنة المستديرة عن الوظائف المطلوبة لدواوين ومصالح الحكومة ففهم من يد من المقبولين ويستخدم ومنهم من يرفض ويعود الى مدرسته بعد ان يمضى اياما في تأدية الامتحان وقد تين بالمذكرة المحكى عنها وجه الضرر الذي ينشأ عن ذلك سواء كان بالنظر للمدارس أو للتلاميذ المذكورين وذلك بالنسبة لتلاميذ المدارس العليا وتلاميذ المدارس التجهيزية الذين يكونون على وشك الحصول على شهادة الدراسة الثانوية (تلاميذ السنة الرابعة) ولذلك أحيل النظر في هذا الأمر على اللجنة الاستشارية (المسماة الآن اللجنة العلمية الادارية) فرأت منع تلاميذ السنة الرابعة من التعليم التجهيزي وتلاميذ المدارس العليا عموماً من أن يدخلوا في الامتحانات التي تجربها اللجنة المستديرة ماداموا في سلك التلمذة ومن الدخول في الامتحانات التي تحصل للالتحاق بالمدارس الحربية الى آخر ما رأيته في ذلك من جواز دخول غير المذكورين في هذه الامتحانات بالكيفية التي ستذكر بعد وبما ان نظارة المعارف موافقة على ما رأيته اللجنة المذكورة تطلب من المجلس اصدار قراره بما يأتي

اولا - تلاميذ المدارس العليا وتلاميذ السنة الرابعة من التعليم التجهيزي لا يجوز دخولهم في الامتحانات التي تجربها اللجنة المستديرة لطالبي الدخول في الخدمات الاميرية ماداموا في سلك التلمذة وكذلك لا يجوز لهؤلاء التلاميذ الدخول في الامتحانات التي تحصل للالتحاق بالمدارس الحربية ثانياً - اذا كان احد من هؤلاء التلاميذ يستعمل الغش ويدخل في تلك الامتحانات مخفياً كونه لا يزال في سلك التلمذة فلنظارة المعارف ان تحرر رفته من مدرسته سواء اعتبر من المقبولين او من المرفوضين

ثالثاً - اما تلاميذ باقي المدارس والتلاميذ الذين يكونون في الثلاث سنين الاول من التعليم

التجهيز (الأولى والثانية والثالثة) جوائز لهم الدخول في هذه الامتحانات وكذلك المرفوتون من سلك التلمذة سواء كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية او غير حاصلين عليها معها كانت المدارس التي كانوا فيها رابعاً - عند تساوى درجات المقبولين في امتحانات اللجنة المستديمة يفضل من كان حائزاً لشهادة الدراسة الثانوية وبالمداولة في ذلك قرر المجلس الموافقة على الطلب المذكور ولزم تحريره لسعادتكم لاجراء مقتضى ما تقرر اقدم م

(منشور نمرة ٣١٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢ ذى القعدة سنة ١٣٠٩ (٢٨ مايو سنة ١٨٩٢) بتكليف معلمى الخط ببرى الاقلام لتلاميذ السنة الاولى والثانية والثالثة وتلاميذ السنة الرابعة ببرى تلك الاقلام

تبين من تقارير التفتيش الذى حصل اخيرا على مدارس الوجه القبلى ان معلمى الخط العربى بها يمضون معظم الحصة المقررة لتعليم الخط في برى اقلام التلاميذ وربما انتهت الحصة وبعض التلاميذ لا يشتغل بشيء انتظاراً لبرى قلمه

وحيث ان اتباع هذه الطريقة يترتب عليه ان اولئك التلاميذ لا يحصلون على شيء مما هو مقرر لتعليمهم من الخط وبالنظر في ذلك باللجنة العلمية الادارية المشكلة بالنظارة قررت في جلستها المتعقدة في يوم الثلاثاء ١٣ شوال سنة ١٣٠٩ (١٠ مايو سنة ١٨٩٢) انه ينبغي على معلمى الخط ان يبروا الاقلام لتلاميذ السنة الاولى والثانية والثالثة في المدارس الابتدائية في اوقات غير الاوقات المخصصة لتعليم الخط وان يجعلوا حصصاً مخصصةاً لتلاميذ السنة الرابعة من الحصص المقررة لتعليم الخط يعلمونهم فيها كيفية برى الاقلام وان ما يستدعيه هذا التعليم من زيادة الاقلام تكلف التلاميذ باستحضاره ان كان المقرر لهم من البوص غير كاف بحيث يكون عليهم برى اقلامهم لانفسهم عند اجراء الامتحان للحصول على الشهادة الابتدائية ابتداء من السنة المكتنية المقبلة وقد رأينا موافقة ذلك فبناء عليه قد نشر للمدارس المذكورة عما ذكر وهذا لحضرتكم لاتباع ما فيه بمدرستكم م

(منشور نمرة ٣١٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٤ ذى القعدة سنة ١٣٠٩ (٣٠ مايو سنة ١٨٩٢)

بتحرير الاستمارات بالمفتشى صرفه بمعرفة المدارس

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من النظارة بشأن الكيفية التي تقرر اتباعها في تحرير استمارات ما يقتضى صرفه لارباب الحقوق لاتباع الاجراء بمقتضاه بمدركتكم ومرسل لكم طيه عشر نسخ من الاستمارة المخصوص عنها في المنشور لاستعمالها في هذا الخصوص وكل ما لزم بعد ذلك من هذه الاستمارات يطلب من النظارة

حيث ان التصريح الصادر من النظارة لغروعه بشأن استعمال المصاريف الترتيبية المقررة لكل فرع ميزانية سنة ١٨٩٢ يقضى بان المدرسة او المصلحة التي يكون بها سلفة تقود لها ان تصرف منها ما تستعمله من هذه المصاريف عند ما تكون قيمة ما يراد صرفه اقل من جنيهن فان كانت بالغة جنيهن فاكثر ترسل المستندات للدويان لتحويل الصرف من الخزينة العمومية اما الجهة التي لا يكون بها سلفة تقود فكل ما تستعمله تقدم مستنداته للدويان لصرف القيمة بموجبها وبناء على ذلك جارى تقديم المستندات للنظارة بمكاتبات رسمية تبين في البعض منها ان الصرف يكون لصاحب الحق نفسه او لمدوب منه وبعد استيفاء مراجعة تلك المستندات تحرر النظارة استمارة بما يكون مستحقا الى من يطلب الصرف اليه ثم لاجل الوثوق من صحة امضائه ترسلها باشارة للمدرسة او المصلحة للتوقيع عليها منه تحت امضاء الطالب وبعد تحققها من صحة التوقيع تعيدها باشارة متضمنة ذلك ولما كان اجراء ما ذكر فيه زيادة عمل وطول وقت رأيت النظارة تسهila للاعمال وتوفيرا للزمن انه بدلا من تقديم المستندات المذكورة بافادات رسمية تقدم باستمارة من الاستمارات نمرة ٥٠ المطبوعة لطالب صرف المصروفات المتنوعة وهذه الاستمارة تحررها المدرسة او المصلحة بقيمة ما يراد صرفه ثم يتوقع عليها من صاحب الحق تحت امضاء الطالب ومتى حصل التحقق من صحة بصمة ختمه او امضائه وكان مافى تلك الاستمارة هو المستحق صرفه حقيقة يكتب عليها من ناظر المدرسة او المصلحة في أول خانة الملحوظات ما يأتي (نظر ولا مانع من صرف مبلغ كذا الى فلان) ثم يوضع التاريخ ويتوقع على هذه الاشارة من الناظر وتتبع هذه الطريقة ايضا في مرتبات التلاميذ او المكافأة المقررة على المصروفات لبعض المدرسين اي انه بدلا من تحرير إفادات رسمية عن المرتبات المستحقة للتلاميذ وعن المدرسين الذين

لهم المكافآت يكتبن بتحرير الاستمارة اللازمة بما هو مستحق صرفه على الكيفية السالف ذكرها ولذا صار النشر عن ذلك فروع النظارة وهذا لحضرتكم لاجراء مقتضاه

(منشور نمرة ٣١٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٤ ذى القعدة سنة ١٣٠٩ (٣٠ مايو سنة ١٨٩٢)

باستيفاء استمارة طلب الدخول عن اللغة التي يريد ولي امر التلميذ تعليمها للتلميذ

ان بند (٨٢) من القانون الداخلى للمدارس يقضى بان كل من يرغب الدخول فى المدارس لتلميذاً عليه أن يقدم طلباً بذلك الى المدرسة الراغب الالتحاق فيها مبيناً فيه اسمه ولقبه واسم أبيه أو متولى أمره وصناعته ومحل سكنه على حسب الاستمارة (حرف د) وبند (٩٤) من هذا القانون مقتضاه انه يجب على كل تلميذ تقرر قبوله ان يقدم تعهداً من أبيه أو ولي أمره على حسب الاستمارة (حرف هـ) يأخذ على نفسه فيه انقياده لاحكام ذلك القانون فيما يتعلق بامر التلميذ وبالنظر لما لهما من الاستمارتين من الارتباط فيما يتعلق بالتلميذ المستجد صار طبعهما فى نسخة واحدة وارسل لسكرل مدرسة منها ما تراءى لزوم ارساله لاستعماله على حسب مقتضيه القانون

وحيث ان استمارة (حرف د) فيها خانة معدة لبيان اللغة التي يرغب التلميذ دراستها (المراد بهذه اللغة اللغة الأجنبية) ومقتضى المنشور الصادر من الديوان للمدارس الابتدائية بتاريخ ٢٠ ربيع الثانى سنة ٣٠٩ (٢٢ نوفمبر سنة ٩١) نمرة ٣٠٠ هو ان كل من اراد الانتظام فى سلك تلاميذ اية مدرسة من هذه المدارس يسأل ولي أمره عن اللغة الأجنبية التي يريد ان يتعلمها ويرتب فى الفرقة اللائقة به لتعليم تلك اللغة

فالنظارة ترى تعميم سؤال أولياء أمور عموم التلاميذ الموجودين فى المدارس الابتدائية المذكورة عن اللغة التي يريد كل منهم ان يتعلمها للتلميذ المتولى عليه ويكلف بانه يكتب اسم هذه اللغة فى نسخة من الاستمارة المذكورة ثم يتوقع منه عليها بحسب ترتيب التلميذ فى الفرقة التي استحقها فى أول السنة المكتنية المقبلة ليتعلم اللغة التي رغبها ولي أمره كما يكون ذلك عن المستجدين وعن المتقولين من السنة الاولى الى السنة الثانية

وبهذا يكون لكل تلميذ من تلاميذ السنة الثانية وما فوقها نسخة من تلك الاستمارة ثم باستيفاء هذه الاستمارات على وجه ما ذكر يوضع على استمارة كل تلميذ الفترة المعروفة بها فى المدرسة وتغمرته المقيدة فى دفاتر الرقت والامد ثم توضع فى ملف مخصوص (دوسيه) يكتب

عليه اسم التلميذ ونمرته أيضاً وتحفظ هذه الملفات بالمدرسة مرتبة بحسب سنى التعليم في جهة مخصوصة من دولا ب أو نحوه وإذا نقل تلميذ أثناء السنة المكتنية الى مدرسة اخرى يبعث لها ملفه لحفظه بها اما المرفوتون فيصير اخراج ملفاتهم من بين تلك الملفات وتحفظ على حداثها الى انتهاء السنة المكتنية وعندها ترسل للديوان لحفظها بالدقترخانة
في أول كل سنة مكتنية يبين على كل استارة من استارات التلاميذ الذين لا يزالون مقيدين بالمدرسة وعلى ملفاتهم أيضاً السنة الدراسية التي انتقل اليها التلميذ
وعلى ذلك تكون الملفات المتعلقة بالتلاميذ المقيدين في نفس المدرسة موجودة على الدوام بكيفية يمكن معها اطلاع من يريد الاطلاع من المفتشين أو غيرهم بكل سهولة ويعرف منها السنة الدراسية اكمل تلميذ
ولهذا صار النشر عن ذلك لهذه المدارس وهذا لحضرتكم للعمل بموجبه فيما يتعلق بمدرستكم

(منشور نمرة ٣١٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٢ ذى القعدة سنة ١٣٠٩ (٧ يونيه سنة ١٨٩٢)
تقرير كتاب النعحات العباسية لتلاميذ السنة الاولى الابتدائية

حضرة امين بك سامى ناظر مدرسة المبتديان الف كتاباً في فن الحساب لتعليم تلاميذ السنة الاولى الابتدائية وقدمه للنظارة وبظنه في اللجنة العلمية الادارية المشكلة بالنظارة قررت موافقة استعماله لتدريس هذا الفن للسنة المذكورة وأن الجزء الاول من كتاب الحساب للمرحوم شفيق بك المقرر تدريسه لتلاميذ السنة الاولى والجزء الثانى المقرر لتدريسه لتلاميذ السنة الثانية يقرر تدريسهما معاً لتلاميذ السنة الثانية

وحيث ان النظارة اصدرت قراراً بتاريخ ١٥ مايو سنة ٩٢ نمرة ٢٥٠ بالموافقة على ذلك وحررت للمطبعة الاعلية بطبع كتاب حضرة امين بك الحكى عنه فيوروده للمخزن ومعلومية ذلك للفروع يطلب من النظارة ويستعمل فيما ذكر من اول السنة المكتنية المقبلة الداخلة في سنى ٩٢ و ٩٣ ويطلب الجزء الاول والثانى من كتاب الحساب للمرحوم شفيق بك ويستعملان لتدريس الفن المذكور لتلاميذ السنة الثانية وحيث انه موجود بالمدرسة نسخة من بروجرام المدارس الابتدائية المصدق عليه اخيراً من النظارة فيتأشر عليه بمعنى ما ذكر واقضى تحريرته لحضرتكم لاعتقاد الاجراء كما توضح

(منشور نمرة ٣١٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٠٩ (٩ يونيه سنة ١٨٩٢)

بعدم تحصيل مصروفات التلاميذ شهر يوليه سنة ١٨٩٢ واشهر السابعة

حيث ان اللجنة العلمية الادارية قررت في جلستها المتقدمة بتاريخ ٩ مايو سنة ٩٢ بناء على ان نهاية الامتحان العمومى فى المدارس الابتدائية الاهلية ومكاتب الاوقاف يكون فى اواخر شهر يونيه سنة ١٨٩٢ وان المساحة العمومية تكون تتب انتهاء هذا الامتحان انه لا لزوم لتحصيل مصروفات شهر يوليه سنة ١٨٩٢ وما بعده من اشهر المساحة العمومية ومن اول السنة المكتتبية المقبلة يكون تحصيل المصروفات فى جميع المدارس المذكورة شهرياً لتكون على وتيرة واحدة فى التحصيل

وحيث رأينا اتباع الاجراء بمقتضى ذلك فى جميع المدارس الابتدائية المقررة فيها المصروفات شهرياً فصار النشر لها فى تاريخه وهذا لحضرتكم للاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٣١٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ غرة ذى الحجة سنة ١٣٠٩ (٢٥ يونيه سنة ١٨٩٢)

بان المستندات التى تبنى بالمدرسة عن المصروفات التى اقل من جنيهه لا تكون مستندات ما يعبرف على شراء ادوات دائمية مهما قلت قيمتها بل يلزم ارسال هذه المستندات اول فاول لتقيد الاصناف فى دفاتر النظارة

فى علم حضرتكم ما جاء فى امر النظارة الصادر بتاريخ ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٠٨ (١٧ يناير سنة ١٨٩١) بامراءى لزوم اتباعه عند تقديم حساب السلفة المستديمة للفرع وهو يخصر فى الامور الآتية وهى

اولا — تقديم كشف استمارة ٦٢ بالمصروفات التى صرفت من نقود السلفة مصحوباً بالمستندات التى مقدارها جنيه مصرى واحد فما فوق وحفظ مستندات المصروفات التى تقل عن جنيهه بطرف المأمور المعهودة اليه تلك السلفة الى آخر السنة والاجراء فيها حسبما نص عليه فى ذلك الامر
ثانياً — تقديم كشف مع استمارة ٦٢ المذكورة ببيان الاصناف الدائمة المتصرف فيها من نقود السلفة سائلة الذكر واسماء مستلميها وتاريخ استلامها على الكيفية المبينة فى ذلك الامر ايضاً
ثم فى علمكم ايضاً ما قضى به منشور النظارة الصادر منها بتاريخ غرة شعبان سنة ١٣٠٩

(٢٩ فبراير سنة ٩٢) نمرة ٣٠٩ من الغاء الدفاتر التي كانت موجودة بالفروع معدة لقيد الادوات الدائمة لا روى من لزوم الاقتصار على قيدها بالدفاتر الموجودة بالتظاهرة للاسباب الواضحة في ذلك المنشور

وحيث ان تلك المدارس مراعاة للامر الاول جعلت تحفظ لديها مستندات المصروفات التي مقدارها اقل من جنيهه سواء كان منها ماهو بمن ادوات ينبغي قيدها بدفاتر الادوات الدائمة او لا وتمسك لديها مستندات المصروفات التي مقدارها من جنيهه وصاعدا الخاصة بادوات دائمة او غير خاصة الى حين نقاد السلفة وارسال حسابها دون ان تنبه الى لزوم ارسال ماهو منها بمن ادوات دائمة للتظاهرة او لا فاولا لقيد تلك الادوات عندها مادامت قد التبت الدفاتر التي كانت معدة لقيدها بها وحيث ان هذه الحالة فضلا عن ان بعض المدارس يقتصر احيانا على ارسال كشف بيان الادوات الدائمة مع استمارة حساب المتصرف من السلفة كما هو مقتضى امر انتظارة الرقم ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٠٨ (١٧ يناير سنة ١٨٩١) سالف الذكر لا تجعل التظاهرة عامة بحساب كل عمدة في كامل الاوقات نظرا لوجود مستندات تلك الادوات بالفروع تحت تقديمها وخالو دفاتر انتظارة من قيدها تحت ورود تلك المستندات

فلهذا رأت التظاهرة ان كل مدرسة تشتري اى صنف من الاصناف التي ينبغي قيدها بدفتر الادوات الدائمة وتصرف ثمنه من نقود سلفتها تسلمه حالاً لمن سيكون في عهده وتأخذ عليه باستلامه وصلا وانحيا به بيان الصنف وثمانه واسم المورد له وتصدق المدرسة عليه نفسه بمحصول الاستلام وترسله على التو للتظاهرة بافادتها منها سواء تلى ثمن هذا الصنف عن جنيهه او زاد بحيث يتوضح في تلك الافادة تاريخ صرف الثمن من مفتضى المقيد في دفتر السلفة ثم يتأشر في الدفتر المذكور امام ثمن الصنف بمحصول ارسال سندات استلامه للتظاهرة بمكانة تاريخها كذا ونمرها كذا حتى انه عند تقديم حساب السلفة يجري توضيح ذلك امام كل صنف في الكشف الختم ارساله مع اوراقها عن بيان جميع الادوات الدائمة التي صرفت اثمانها منها وبذلك قد نشر في تاريخه لفروع التظاهرة وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء على مقتضاه من الان فصاعداً

(منشور نمرة ٣٢٠)

صادر لجميع فروع التظاهرة بتاريخ ٢٢ صفر سنة ١٣١٠ (١٣ ستمبر سنة ١٨٩٢)
بجمل الخراط عمدة النظائر في المدارس التي بها اقل من ٢٠٠ تلميذ وعهدة امناء التوريدات في المدارس الاخرى

المسطر أدناه صورة ما قرره اللجنة العلمية الادارية بنظارة المعارف العمومية في جلسة يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٩٢ بخصوص قيد الخراط في دفاتر الادوات الدائمة وحيث ان اتباع ماقرر

فيه بالمدارس يستدعى حصول تسليم وتسليم بين ارباب العهد المقيد عليهم الخراط الآن وبين النظائر في المدارس الابتدائية التي لا يزيد عدد تلاميذ كل منها عن مائتين وبين امانة التوريدات في باقي المدارس ابتدائية وتجهيزية وعالية فينبغي انه من الآن يتبدأ في اجراء هذا التسليم والتسليم بمقتضى قوائم يحتم عليها من المستلم والمتسلم منه وترسل للديوان لاجراء خصم واضافة ما فيها بدفاتر الادوات الدائمة استمارة ١١٨

﴿ صورة ما قررته اللجنة العلمية الادارية في جلسة ٢٩ مايو سنة ١٨٩٢ ﴾

صار النظر في الجواب الوارد من حضرة ناظر المدرسة الحديوية بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٩٢
نمرة ١١٥ بشأن تضرر حضرات المدرسين من اضافة الخراط عهده عليهم وتقرر بان المدارس الابتدائية التي عدد تلاميذها ٢٠٠ تلميذا فأقل تكون الخراط فيها عهده ناظر المدرسة اما المدارس الابتدائية التي يزيد عدد تلاميذها عن عدد ٢٠٠ والمدارس التجهيزية والعالية تكون الخراط فيها عهده امين التوريدات الذي هو احد موظفي المدرسة

(منشور نمرة ٣٢١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٢ صفر سنة ١٣١٠ (١٣ ستمبر سنة ١٨٩٢)

عن توزيع قطع المخطوط على التلاميذ

المسطر ادناه صورة القرار الصادر من النظارة في ٨ ستمبر سنة ١٨٩٢ نمرة ٢٧٥ بالمصادقة على ما قررته اللجنة العلمية الادارية في جلستها المنعقدة في يوم الاحد ٣ ذي القعدة سنة ١٣٠٩ (٢٩ مايو سنة ١٨٩٢) في شأن قطع المخطوط الجارى صرفها للمدارس الابتدائية لاعطائهم مكافأة للتلاميذ فينبغي معلومية ما فيه والاجراء بمقتضاه

﴿ صورة القرار الصادر من نظارة المعارف في ٨ ستمبر سنة ٩٢ نمرة ٢٧٥ ﴾

(ناظر المعارف)

بعد الاطلاع على ما قررته اللجنة العلمية الادارية ضمن جلستها المنعقدة في يوم الاحد ٣ ذي القعدة سنة ١٣٠٩ (٢٩ مايو سنة ١٨٩٢)

﴿ قرر ما هو آت ﴾

(اولا)

حيث انه بالنظر لان قطع المخطوط الجارى صرفها للمدارس الابتدائية لاعطائهم مكافأة

للتلاميذ لم تكن تحت شروط معينة بها يعرف من الذى يأخذ هذه المكافأة صارت المداولة فى ذلك باللجنة العلمية الادارية وتقرر بان تعطى قطعة واحدة من هذه القطع عقب امتحان كل ثلاثة اشهر وعقب الامتحان العمومى لكل من التلاميذ الذين حصلوا على متوسط ١٦ فما فوق فقد صادقتا على ذلك

(ثانياً)

على قلم عربى النظارة تنفيذ هذا القرار

(منشور نمرة ٣٢٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٧ ربيع الاول سنة ١٣١٠ (٢٨ ستمبر سنة ١٨٩٢)
بعدم قبول الجنيه والنصف جنيه الانجليزى الناقص بطريق النش فى غير خزائن المالية وصندوق الدين والبوستة والجارك والمديريات والمحافظات

المسطر اذناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بتاريخ ٧ ستمبر سنة ١٨٩٢ نمرة ١٦
ادارة لمصالح الحكومة بشأن عدم قبول الجنيه المفضوش بالصفة المينة فيه العلم والاجراء على مقتضاه
بالمدرسة طرفكم

﴿ صورة ما صدر من نظارة المالية نمرة ١٦ ادارة ﴾

مرسل الى حضرتكم طى هذا صورة من القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٥ ستمبر سنة ١٨٩٢ بخصوص الجنيهات ونصف الجنيهات الانجليزية الناقصة بطريق النش ومن الاطلاع على المادة الثانية من القرار المذكور يتضح ل حضرتكم ان صيارف نظارة المالية وصندوق الدين العمومى والجمارك والبوستة والمديريات والمحافظات هم المكلفون دون غيرهم بقبول العملة المذكورة بالوزن بعض قرضها فبناء على ذلك تأمل من حضرتكم اعطاء التعليمات اللازمة الى الصيارف التابعين لكم بان يتبعوا بغاية الدقة والضبط ما ورد بالمادة الاولى من ذلك القرار بشأن رفض العملة المحكى عنها والتنبيه عليهم ايضا بان يقبلوا بقيمتها الاسمية جميع الجنيهات ونصف الجنيهات الاسمية مهما بلغت زنتها بشرط ان لا تكون ناقصة بطريق النش وان يكون عليها صورة الملكة فيكتوريا ثم تأمل التنبيه عليهم ايضا بان يفهموا اصحاب الجنيهات ونصف الجنيهات الانجليزية الناقصة بطريق النش أو التي لم يكن عليها صورة الملكة فيكتوريا بأنه يمكنهم الاستيلاء على قيمتها بالوزن من خزينة المالية أو من احدى خزائن المصالح المتوه عنها بالمادة الثانية من القرار السابق ذكره فرجو من حضرتكم اعطاء التعليمات الموضحة قبل الى الجهات التابعة اليكم

﴿ صورة القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٥ ستمبر سنة ١٨٩٢ ﴾

(المادة الاولى)

على خزائن الحكومة ان تستر على ان تقبل قيمتها الاسمية الجنيهات ونصف الجنيهات الانجليزية المتداولة فى بلاد الانجليز ما عدا الجنيهات ونصف الجنيهات التى حصل تنقيصها بطريق الفس اعنى العملة التى يكون قد استخرج جانب من مادتها الذهبية اما بواسطة المبادر او المقاريض او ماء الحل وما اشبه او بواسطة آية طريقة اخرى

(المادة الثانية)

على صيارف نظارة المالية وصندوق الدين العمومى وكذلك صيارف المديريات والمحافظات وصيارف الجمارك وعموم البوستان بمصر واسكندرية ان يحجزوا العملة الناقصة بطريق الفس وان يقرضوها او يضعوا صليبا على كل من وجهها ثم يصرفوا قيمتها بحسب وزنها واذا ابى صاحب العملة الناقصة بطريق الفس قبول قيمتها فتد له العملة بعد قرضها او وضع الصليب عليها بكيفية تمنع اعادة التداول بها فى المستقبل

(المادة الثالثة)

الجنيهات ونصف الجنيهات الانجليزية التى تكون ناقصة وتكون بوجه عام غير متداولة فى بلاد الانجليز لا يجوز ادخالها فى القطر المصرى فعلى مصلحة الجمارك عند ما تجد عملة من هذا القبيل ان تجزى قرضها او وضع صليب عليها بكيفية تمنع حصول التداول بها

(المادة الرابعة)

يسرى مفعول هذا القرار اعتباراً من تاريخه

(منشور نمرة ٣٢٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢ ربيع الثانى سنة ١٣١٠ (٢٣ اكتوبر سنة ١٨٩٢)

عن حث التلاميذ على اداء فرائض الصلاة

حيث ان بعض المدارس طلبت من الديوان بناء على المنشورات والاوامر الصادرة لها من النظارة اجراء عمارات فى الاماكن المعدة لها منها ما يتعلق برميم فى بعض المحلات ومنها ما يتعلق بانشاء محلات لجمعها مصلى او مكحانات ومع تكرار المخابرة مع نظارة الاشغال فى خصوص

اللازم للمدارس الكائنة في اموالك الحكومة او مع ديوان الاوقاف في خصوص اللازم للمدارس الكائنة في ملكه فبعضه اجراه والبعض لم يعمل فيه شيئاً
وحيث ان نظارة المعارف لم تول تكرار التحرير لنظارة الاشغال ولديوان الاوقاف ايضاً طلباً في الحصول على اجراء ما ذكر ولو في سنة ٩٣ المقبلة الا أن هذا لا يلزم معه ترك أداء ما لأجله طلبت هذه الاعمال فقد رأت نظارة المعارف ان المدارس التي لم يكن بها مصلى لاداء فروض الصلوات الواجبة او التي لم يكن بها محلات للمكحانة (محل الاكل) تستعمل من المحلات الأخر ما يكون صالحاً لذلك مؤقتاً حتى يصير الحصول على محلات مخصوصة لتلك الاغراض أما ينبغي انتقاء محلات الصلاة وارصاها لهذا الغرض مع حث التلاميذ على أداء القرائن فيها لاستمرار تدوهم من نفساتهم على الامور الواجبة وقد صار النشر عن ذلك لمدارس وفروع النظارة وهذا لحضرتكم للعلم بموجبه في مدرستكم

(منشور نمرة ٣٢٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣١٠ (١٣١ أكتوبر سنة ١٨٩٢)
بعدم قبول اى طلب رقت الا اذا صدق عليه والد التلميذ او ولى امره

قد نص في البند السابع عشر من القانون الداخلى للمدارس بانه لا يقبل ناظر المدرسة من اى تلميذ طلب الرقت الا اذا صدق عليه ابوه او ولى امره وغندها يرسل الطلاب مشفوعاً بهذا التصديق الى النظارة مرفقاً بالاستمارة حرف (ب)
وحيث ان بعض المدارس استأذن الديوان عن رقت بعض تلاميذ منها دون ان ترسل اليه طلب الرقت مرفقاً بالاستمارة سالفه الذكر وهذا مخالف للقانون فمن الآن متى كانت مدرستكم الديوان عن شئ من هذا القبيل يجب عليها ان ترسل له طلب الرقت مشفوعاً بالتصديق المتقدم ذكره مرفقاً بالاستمارة حرف (ب)

(منشور نمرة ٣٢٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣١٠ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٢)
بعدم قبول التلاميذ المصرحهم باجازات مرضية قبل اعادة الكشف الطبي عليهم

حضرة حكيمباشي المعارف ارسل للنظارة افادة مؤرخة في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣١٠ (٣٠ أكتوبر سنة ٩٢) نمرة ٦٠ بانه تلاحظ له ان بعض المدارس قبلت بعضاً من التلاميذ الذين سبق التصريح لهم

باجازات مرضية لمعالجتهم من الامراض المعدية التي اصابوا بها بدون أن يعاد الكشف الطبي عليهم قبل عودتهم لتلك المدارس خلافا لما هو مذكور في ورقة التصريح بالاجازة وهو (لا يصح قبول التلميذ الا بعد اعادة الكشف عليه بمعرفة الحكيم تجنباً للعدوى) ولهذا طلب التحرير لجميع المدارس بعدم قبول احد من التلاميذ الذين يصرح لهم باجازة مرضية بسبب مرض معدى الا بعد اعادة الكشف عليه بمعرفة حكيم مدرسته او احد حكماء المدارس واقارده بقبوله فيها وحيث من الاقضى الاجراء في جميع المدارس حسبما ترأى لحضرة الحكيم باشي على وجه ما ذكر فقد تحرر لها بذلك وهذا لحضرتكم لاجراء مقتضاه فيما يتعلق بمدرستكم

(منشور نمرة ٣٢٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣١٠ (١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٢)
بعدم تأخير كشوفات الماهيات الشهريّة عن مدة عشرة ايام من تاريخ الصرف

اوجعت نظارة المالية في افادتها الواردة لنا بتاريخ ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٩٢ نمرة ٣٦٤ محاسبة ان بعض المصالح حاصل منها تأخير في ارجاع كشوفات الماهيات الشهريّة بعد انقضاء عشرة ايام من تاريخ الصرف مع كون ذلك يخالف احكام القانون المالى ورغبت التنبيه على الصراف او المسدوب المتوط بالصرف بوجوب تقديم كشوفات الماهيات او الاجر او المرتبات مع التقديّة التي لم تصرف في الميعاد المقرر منعاً للتأخير وحيث انه من الاقضى اتباع ما رآته المالية فاقضى تحريره لحضرتكم للتنبيه على المتدوب المتوط بصرف الماهيات او الاجر بمدرستكم بعدم تأخير تقديم الكشوفات مع التقديّة التي لم تصرف في الميعاد المحدد وفي تاريخه صار النشر عن ذلك لفروع النظارة

(منشور نمرة ٣٢٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣١٠ (١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٢)
بعدم الخروج عن شروط التوريدات او التعرض لاسباب التأخير المستوجبة لعرامة

نظراً لما نص في المادة (٨٥) من فصل رابع من القانون المالى قسم ٤ مصروفات متنوعة من انه في اى حال من الاحوال لا يسوغ الخروج عن النصوص والشروط المتدرجة في جداول شروط تقديم الوازمات او في الكوتراتات ولا يجوز مطلقاً للمصالح ان تطيل المدة المعينة لتسليم

الاصناف ولتعرض بعض فروع النظارة بالتكلم فيما يخص باسباب التأخير الذى حصل فى توريد الاصناف اليها من بعض المتهدين بقصد صرف النظر عن الغرامة التى ينبى الزام المتهمد بهاعلى مقتضى شروطه نظير ذلك التأخير ولكون نظارة المالية ترى من اهم واجباتها المحافظة على ما تقتضيه نصوص قانون مصلحتها المالى فيما يخص بصرف المستحقات وان هذا لا يتيسر لها الا بامتناع صاحبة الادارة عن التكلم بشيء فيما يتعلق باسباب اى تأخير يحدث فى توريد الاصناف حتى بذلك يتسنى للنظارة المشار اليها عند المراجعة ان تستزل بلا مانع ما تراه مستوجبا لتزليه نظير الغرامة بحسب صراحة الشروط ولذلك رغبنا بما ورد منها لنظارة المعارف فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ نمرة ٤٠٥ محاسبة اخبار فروع النظارة بعدم التعرض لما يخص باسباب التأخير وحيث ان النظارة توافق على ما رآته المالية نحو ذلك فاقضى النشر عنه للفروع المذكورة وهذا لحضرتكم مراعاة عدم التكلم من مصلحتكم بشيء فيما يخص باسباب اى تأخير يحصل فى توريد الاصناف حسبما ذكرناه

(منشور نمرة ٣٢٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٣١٠ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٢)
بان المحاطبات بين النظارات ومصالح الحكومة وبين محافظة سواكن تكون بواسطة نظارة الحرية

وردت لهذا الطرف مكتابة من سعادة رئيس مجلس النظار تاريخها ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٢ نمرة ٤٦ بان مجلس النظار اطلع فى جلسته المتعمدة فى يوم الثلاثاء ٦ ديسمبر الجارى على المذكورة المقدمة من سعادة السردار بتاريخ ٣٠ نوفمبر الماضى الواضح بها انه بعد ان كان منذ سنة ١٨٨٤ جميع المحاطبات بين مصالح الحكومة ومحافظة سواكن جارية بواسطة نظارة الحرية أخذت المصالح المذكورة منذ نحو السنتين تخاطب محافظة سواكن مباشرة بخصوص اشغالها معها ونشأ عن ذلك عدم اطلاع نظارة الحرية على جميع القرارات المتعلقة بادارة شؤون سواكن الملكية ولذا رغب سعاده النظر فى تقرير قاعدة لذلك وبالداوله رؤى حيث ان الغرض من هذا الطلب هو توسط نظارة الحرية فى تبليغ جميع المكاتبات التى تصدر من مصالح الحكومة محافظة سواكن بشأن ادارتها الملكية او من المحافظة المذكورة لمصالح الحكومة لتكون النظارة المشار اليها عالمة بالقرارات والتعليقات التى تصدر فى هذا الخصوص فقد قرر المجلس ان تكون من الآن فصاعداً المحاطبات بين النظارات ومصالح الحكومة وبين محافظة سواكن عن ادارة شؤونها الملكية بواسطة نظارة الحرية اما المسائل المستعجلة التى تستدعى مخابرة محافظة سواكن عنها لتغرافياً فيجوز للنظارات وللمصالح التابعة اليها التحرير عنها رأساً لمحافظة سواكن وعليه ان يعطها الاستعلامات المطلوبة منه

ثم يبعث لثظارة الحرية بصورة التلغرافات التي يكون ارسالها ومطلوب اجراء مقتضى ما تقرر فيها يختص بظارة المعارف وفروعها في تاريخه صار النشر للمدارس عن ذلك وهذا لحضرتمكم للمعلومية والاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٣٢٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٦ جمادى الثانية سنة ١٣١٠ (٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٢)
بالتنبيه على الفراشين بالتعظ على زجاج الشبايك كسابقة النشر عن ذلك بنمرة ٩٩

تقدم ان النظارة اصدرت منشوراً بجميع المدارس بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ٨٦ نمرة ٩٩ بالتنبيه على فراشها بالتعظ على شبايكها وغلقها في اوقات اللزوم عند ما تكون الرياح شديدة او ضبطها بالشناكل والترابيس الخاصة لها وعدم تركها اثناء الابل مفتوحة وهكذا مما تستدعيه شؤون وظيفتهم بحيث اذا حصل جبر شئ من زجاجها يكونون هم الملزمين باستحضار بدله وتركيبه بمحلاته بدون تكليف الديوان بقيمته

ومع ذلك فلا تزال بعض المدارس تطلب من النظارة صرف ثمن واجرة تركيب زجاج الشبايك بدل الذي جبر بها بدون مراعاة لما يقتضيه هذا المنشور مع انه لو كان الفراشون متبعين الاجراءات التي تبينت به لما حصل جبر في الزجاج

وحيث انه من الاقضى التنبيه ثانية على هؤلاء الفراشين باتباع ما اشارت به النظارة عن الشبايك الموجودة بالمدارس بحيث ان ما يجبر من زجاجها يكونون هم الملزمين باستحضار بدله وتركيبه بمحلاته بدون تكليف الديوان بقيمته كما سبق النشر فقد تحرر لجميع المدارس في تاريخه بما اقتضاه ذلك وهذا مدرستكم لاتباع الاجراء بموجبه

(منشور نمرة ٣٣٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٧ جمادى الثانية سنة ١٣١٠ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢)
بشأن القواعد الاساسية التي وضعت لمنح النياشين للهيئة الملكية والعسكرية

مرسل لحضرتكم طى هذا من نسخة من القاعدتين الاساسيتين التي نظمتا بحسبها وافق الافتكار الصائبة العالية الخديوية واقتضته الارادة السنية لمنح النياشين العلية احداها خاصة بالهيئة الملكية المركبة من حضرات المأمورين الكرام والعلماء الاعلام والوجوه والاعيان من ارباب الرتب وغيرهم والثانية خاصة بالهيئة العسكرية المركبة من ضباط البحرية والبرية لالعلم بما اشتملتا عليه

(قاعدة عمومية)

« لمنح النشانات العلية للهيئة الملكية والعسكرية »

صادر عنها مكتابة من رئاسة مجلس النظار لجميع النظارات بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٣١٠

(١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٢)

وردت لنا مكتابة تركية العبارة من سعادة رئيس ديوان تركى خديوى مؤرخة فى ٢٢ صفر سنة ١٣١٠ مرة ١١ ما لها انه لما كانت مقاصد الحضرة الفخيمة الخديوية الملتزمة لدى جنابه العالى ان تكون جميع اجراءات الحكومة السنية من كلى وجزئى جارية تحت روابط ونظامات مخصوصة كما هو غنى عن البيان ومن مقتضى المرغوب العالى وضع قاعدة لمنح النشانات العلية لحضرات المأمورين الكرام والعلماء الاعلام والوجود والاعيان من ارباب الرتب وغيرهم مكافأة على صدق الخدمة أو تنشيطاً على حسن السير والسيرة مع المحافظة على حقوق ولى الهم المحترمة فى أمر التنسيب والتصويب قد صار تنظيم قاعدة عمومية خاصة بالهيئة الملكية حسباً وافق الافكار الصائبة العالية الخديوية واقتضته الارادة السنية فرسل مع هذا لسعادتكم صورة من القاعدة الاساسية المذكورة للعمل بها فيما يختص بالديوان نظارة سعادتكم والفرع التابعة له وقد وضعت أيضاً قاعدة لمنح النشانات لحضرات ضباط الهيئة العسكرية البرية والبحرية وابلغت فى تاريخه لنظارات الداخلية والمالية والحربية

قاعدة عمومية

(لمنح النشانات العلية للهيئة الملكية)

الباب الاول

« فى منح النشانات العلية لذوى الرتب من الموظفين والاعيان »

(المادة الاولى)

الذوات الحائزون لرتبة الروم ايلى بكربكلىكى بمنحون مبدئياً النشان الجيدى من الدرجة الثانية وبعده النشان العثمانى من تلك الدرجة فان كانوا من ارباب الوظائف المالية أو من ارباب الاقدمية الذين سبق لهم احراز الدرجتين السالف ذكرهما أو الاخرة منهما فيمنحون النشان الجيدى من الدرجة الاولى ثم النشان العثمانى من تلك الدرجة الرفيعة وهذا يعد استثناءً

(المادة الثانية)

الذوات الحائزون لرتبة المرميران يمنحون مبدئياً النشان العثماني من الدرجة الثالثة وبعده النشان المجيدي من الدرجة الثانية
فان كانوا من أرباب الوظائف العالية أو من أرباب الاقدمية الذين سبق لهم احراز الدرجتين السالف ذكرهما أو الاخيرة منهما يمنحون النشان العثماني من الدرجة الثانية ثم النشان المجيدي من الدرجة الاولى وهذا يعد استثنائياً

(المادة الثالثة)

أرباب الرتبة الثانية من الصنف المتمايز يمنحون مبدئياً النشان المجيدي من الدرجة الثالثة وبعده النشان العثماني من تلك الدرجة
فان كانوا من أرباب الوظائف الرفيعة يمنحون بعد ذلك النشان المجيدي من الدرجة الثانية وهذا الاخير يعد استثنائياً

(المادة الرابعة)

أرباب الرتبة الثانية من الصنف الثاني يمنحون مبدئياً النشان العثماني من الدرجة الرابعة وبعده النشان المجيدي من الدرجة الثانية
فان كانوا من أرباب الوظائف الرئيسية يمنحون بعد ذلك النشان العثماني من الدرجة الثالثة وهذا الاخير يعد استثنائياً

(المادة الخامسة)

أرباب الرتبة الثالثة يمنحون مبدئياً النشان المجيدي من الدرجة الرابعة وبعده العثماني من تلك الدرجة

(المادة السادسة)

أرباب الرتبة الرابعة يمنحون مبدئياً النشان المجيدي من الدرجة الخامسة ثم النشان المجيدي من الدرجة الرابعة

(المادة السابعة)

أرباب الرتبة الخامسة يمنحون النشان المجيدي من الدرجة الخامسة

(المادة الثامنة)

يجمع الجدول الآتى أحكام السبعة مواد السابقة على هذه المادة

أرباب الرتب	ما يمنح مبدئياً	ما يمنح عند زيادة الالتفات	ما يمنح استثنائياً
روم ايلي بكربكيلي	ايكنجى مجيدى	ايكنجى عثمانى	برنجى مجيدى ثم برنجى عثمانى
ميرميران	أوچنجى عثمانى	ايكنجى مجيدى	ايكنجى عثمانى ثم برنجى مجيدى
بتمايز	أوچنجى مجيدى	اوچنجى عثمانى	ايكنجى مجيدى
ثانية	دردنجى عثمانى	أوچنجى مجيدى	اوچنجى عثمانى
ثالثة	دردنجى مجيدى	دردنجى عثمانى	
رابعة	بشنجى مجيدى	دردنجى مجيدى	
خامسة	بشنجى مجيدى		

(الباب الثانى)

فى منح النشانات لحضرات العلماء الاعلام والموظفين وغير الموظفين والوجوه والاعيان الغير حائزين رتباً ملكية

(المادة التاسعة)

حضرات العلماء الاعلام والوجوه والاعيان يمنحون النشانات العلية بحسب درجات اعتبارهم واستحقاقهم التى تحقق لدى الحضرة الفخيمة الحيدوية

(المادة العاشرة)

اذا تقدم التماس عن منح أى ذات بمن ذكروا قبل نشاناً عالياً يراعى أن تكون درجة النشان الملتبس هى التى تلى الدرجة الحائز لها ذلك الذات بالتطبيق على الجدول المتدرج بالمادة الثالثة عشرة

(أحكام ختامية)

(المادة الحادية عشرة)

كل من منح نشاناً عالياً من درجة أرقى من التى كان حائزاً لها من نوع ذلك النشان يجب

عليه أن يقدم الى الديوان الخديوى النشان الذى كان حائزاً له من قبل أما البراءة فتبقى عند صاحبها

(المادة الثانية عشرة)

عند ما يحصل العرض للحضرة الفخيمة الخديوية بالتماس توجيه نشان الى أحد من أرباب المناصب أو الوجوه يتلاحظ بيان الايضاحات المبينة بعد
أولاً - ذكر ما يكون حائزاً له من الرتبة وتاريخها
ثانياً - ذكر ما يكون حائزاً له من النشانات وتواريخ احرازها
ثالثاً - السبب الباعث لهذا الالتماس

(المادة الثالثة عشرة)

« درجات النشانات الارقى فالارقى موصفة بالجدول الآتى »

سادساً - الدرجة الثانية المجيدى	أولاً - الدرجة الخامسة المجيدى
سابعاً - الدرجة الثانية العثمانى	ثانياً - الدرجة الرابعة المجيدى
ثامناً - الدرجة الاولى المجيدى	ثالثاً - الدرجة الرابعة العثمانى
تاسعاً - الدرجة الاولى العثمانى	رابعاً - الدرجة الثالثة المجيدى
	خامساً - الدرجة الثالثة العثمانى

(المادة الرابعة عشرة)

اعطاء النشانات لا يكون مترتباً ألبتة على احراز الرتب بل يكون بناء على ما يأتى به أى ذات من الخدمات المشكورة التى يستحق عليها زيادة الالتفات والتشريف مع استحسان الجنب العالى

(قاعدة أساسية)

« تتبع فى احراز النشانات العثمانية والمجيدية لدى الهيئة العسكرية المصرية برية وبحرية »

(أولاً)

درجات النشانات العلية العثمانية والمجيدية هى

عثمانى - درجة أولى	مجيدى - درجة أولى
» » ثانية	» » ثانية
» » ثالثة	» » ثالثة
» » رابعة	» » رابعة
	» » خامسة

(ثانياً)

كل التماس يتقدم من سعادة سردار الجيش المصرى للاعتاب الخديوية بطلب نشانات مجيدية أو عثمانية لضباط مصريين تابعين للحرية أو البحرية أو لمن تكون بأيديهم عرائض عسكرية يلزم أن يكون واضحاً به ما يأتي

- (١) - رتبة الضابط
- (٢) - درجة النشان الحائز لها ذلك الضابط
- (٣) - العمل الذى استازم مكافأة الضابط

(ثالثاً)

الالتماس الذى يقتضى الحال لتقديمه من سعادة السردار للحضرة الفخيمة الخديوية بطاب نشانات لمن لم يكن عندهم نشانات من الضباط المصرية التابعين للحرية والبحرية أو الذين ييدهم عرائض عسكرية يكون على حسب الجدول الآتى

(١) - فريق	المجيدى من الدرجة الثانية
(٢) - لواء	العثماني من الدرجة الثالثة
(٣) - ميرالاي	المجيدى من الدرجة الثالثة
(٤) - قائم مقام	العثماني من الدرجة الرابعة
(٥) - بكباشى	المجيدى من الدرجة الرابعة
(٦) - صاغقول اغاسى	المجيدى من الدرجة الرابعة
(٧) - يوزباشى	المجيدى من الدرجة الخامسة
(٨) - ملازم أول	المجيدى من الدرجة الخامسة
(٩) - ملازم ثانى	المجيدى من الدرجة الخامسة

(رابعاً)

اعطاء النشانات ليس مرتبطاً باحراز الرتبة البتة وإنما هو للزوايا الخصوصية التى تظهرها الضباط ويستحقون عليها زيادة الالتفات من لدن الحضرة الفخيمة الخديوية علاوة على الرتبة متى استحسن لديها ذلك

(خامساً)

إذا كان الضابط الحائز لرتبة من الرتب الموضحة قبل يكون أحرز نشاناً مقارناً لرتبته وتظهر منه منزلة يستحق عليها زيادة الالتفات العالى فيلتمس لاجله نشاناً أعلى من الحائز له

(سادساً)

إذا احرز أحد الضباط نشاناً عثمانياً كان أو مجيدياً وكان عنده نشان من النوع نفسه ولكنه أقل درجة فعليه أن يسلم النشان القديم الى سعادة السردار وسعادته يقدمه للحضرة الفخيمة الحديوية اما البراءة فتبقى عند صاحبها

(سابعاً)

يتلاحظ حكم المادة السادسة عند الضباط الحائزين للنشانات في الحالة الراهنة

(قاعدة)

« تتبع لدى الهيئة العسكرية المصرية برية كانت أو بحرية بخصوص النشانات الاجنبية »

(أولاً)

كل طلب يختص بالاستئذان عن قبول وحمل نشانات أجنبية مهداة لضباط مصريين من البرية أو البحرية يلزم أن يقدم لسعادة سردار الجيش المصرى وهو اذا لم ير مانعاً قانونياً يعرضه للاعتاب الكريمة الحديوية فاذا حاز ذلك الطلب قبولاً يصدر الاذن بحملها بدون اجراءات أخرى

(ثانياً)

لا يجوز لضابط مصرى برى أو بحرى أن يقبل أو يحمل نشانات أو مداليات من ملوك الدول الاجنبية الا اذا استحصل على اذن من الحضرة الفخيمة الحديوية

(منشور نمرة ٣٣١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ جمادى الثانية سنة ١٣١٠ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٢)

بانتخاب الاسطى احمد عبد اللطيف رئيساً على طائفة الخياطين ابناء العرب

ورد للنظارة افادة من محافظة مصر مؤرخة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ نمرة ٢٨٦٦ مقتضاها انتخاب الاسطى احمد عبد اللطيف الترسى الكائن دكانه بملك الشريمى بشوارع محمد على تباع قسم عابدين رئيساً على طائفة الخياطين ابناء العرب بمصر بدلا عن الاسطى حسن نصر المتوفى وأنه صار تسجيل اسمه وأخذت بصمة ختمه بتسجيلات الطوائف بالمحافظة فعليه قد صار النشر عن ذلك لفروع النظارة وهذا لحضرتكم للمعلومية

(منشور نمرة ٣٣٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٢ رجب سنة ١٣١٠ (٣٠ يناير سنة ١٨٩٣)

بإتباع مآراء المفتشون في تدريس اللغة العربية

أنه لما صدرت أوامر النظارة لحضرات مفتشى اللغة العربية في أول السنة المكتتبية الجارية فحصى دروس هذه اللغة في كافة المدارس التابعة للنظارة وتقديم التقارير التفصيلية عن حالتي التعلم والتعليم في اللغة المذكورة وما يترأى من الملاحظات في ذلك قد علم من التقرير المقدم من المفتشين المومى بهم انه من الضروري لا تقان تعلم تلك اللغة استظهار معلمها دروسهم قبل القاءها على التلاميذ لكي يتمكن الاساتذة بذلك من استحضار التفصيل لما أجل من القواعد والتمثيل لمسائلها الجزئية بأمثلة صحيحة والوقوف على الشرائط التي قد لا تذكر في بعض كتب الدراسة اكتفاء عنها بالمثال وليتمكنوا من تفسير ما يستشهد به فيها من آيات القرآن الكريم والاحاديث الشريفة النبوية والأمثلة والشواهد الشعرية والالفاظ اللغوية والكلمات الاصطلاحية المستعملة في علوم تلك اللغة كالعماد والفصل والوقاية والصحة والاعلال والحال ومقتضاه والاسناد ومتعلقات الفعل والحجاز والكناية واسماء ما يوجد من الانواع البديعية بشرح المعنى الاصل والاصطلاحى والمتاسبة بينهما والاحسن ان يقيد المعلمون ذلك بما مشي تسخيم ان عز عليهم استحضاره في الذهن وان يكون التفسير بما ذكر حسب طاقة التلاميذ مع تحرى كونه صواباً

وذلك لتكون التلاميذ على بصيرة مما يلقي عليهم وتلهمج به السنتهم في الاعارب وغيرها لانهم اذا علموا ان معنى نون الوقاية مثلاً انها تقي الفعل من الكسر المحظور عليه كانوا على تلج من اعراب جميع التراكيب الواقعة فيها تلك النون وقس على ذلك بقية الالفاظ الاصطلاحية التي تطرق مسامعهم في تلك العلوم ولا يستدعى ذلك ضياع زمن لانه متى رسخ في آذانهم لا يعاد

كان حضرات المفتشين قد وجدوا في الجزء الاول من التمرين والرابع من الدروس النحوية بعض تحريف في الطبع فصححوه في فهرستين لكل منهما واحد ورغبوا طبع ذلك الفهرستين وارسلها للتبديات والتجهيزات مع ما يرسل اليهما من ذلك المنشور لمراعاة هذا التصحيح ولكون النظارة قد استصوبت ذلك كله وأمرت بطبعه ونشره لعموم المدارس التابعة لها فلزم تحريرها لحضرتكم للاجراء على موجه والتأكد على خوجات العربي بمدرككم بالعمل بمقتضاه وطيه نسخة من كل من الفهرستين المذكورتين

(تنبيه : لادخال التصحيحات في الطبعات التالية من الكتاتين المذكورين لم يذكر بيانها هنا)

(منشور نمرة ٣٣٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٣١٠ (٥ فبراير سنة ١٨٩٣)

بدم شغل التلاميذ وقت الفسح وتهوية الفصول ونظافة المحلات والادوات

بناء على ما رآه حضرة حكيمباشى المعارف فيما ورد منه للديوان بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ٩٢ نمرة ٧٣ قررت النظارة أن يتبع بكل مدرسة من المدارس التابعة اليها ما يأتى :

أولاً — تنجب التلاميذ المذاكرة وكل شغل عقلى اثناء الفسح المخصصة لرباضتهم بين الحصى ويكونون جميعا فى اوقات الفسح الطويلة بمحيشان المدارس لاستنشاق الهواء الحيد واستراحة ادمغتهم

ثانياً — تفتح شبايك محلات التدريس اثناء فسح التلاميذ لغير الهواء وعلى المواطنين بأمر الضبط فى كل مدرسة ملاحظة ذلك

ثالثاً — انه لاجل عدم اصابة التلاميذ بالزلات المعدية الناشئة عن السرعة فى الاكل يجب ان تكون المدة التى يستغرقونها فيه نصف ساعة على الأقل وعلى الضباط ملاحظتهم لئى يلزمهم بالتأنى فى الاكل وعدم ازدرادهم الا لما مضغوه مضغاً جيداً هذا مع تسامهم لبعضهم اثناءه

رابعاً — لا يستعمل شرباً الا الماء المرشح بالمرشحات المستعملة بالمدارس

خامساً — على حضرات المدرسين ملاحظة ان تكون المقاعد المتحركة قريبة من التخت وتؤهل التلاميذ للجلوس كل بمحله بحيث ان المسافة الفاصلة للحافة المقدمة للمقاعد المذكورة من الحافة المقابلة لها من التخت تكون خمسة سنتيمترات قريباً وأن يلاحظوا هيئة كل تلميذ فى جلوسه فيأمره بأن يكون على الهيئة التى تبق معها صحة الجسم بأن يجلس منتصباً غير مطأطى رأسه كثيراً وأن لا يقرب الكتاب من عينه كثيراً بحيث ان المسافة التى يقرأ عليها لا تكون أقل من ٢٥ سنتمترًا واذا لم يستطع التلميذ ذلك فعلى المدرسة أن ترسله لحكيمها ليرى رأيه فيه . هذا وفى اثناء جلوس كل تلميذ يكون قدمه المتسكى على لوح من الخشب مكوثاً لزاوية قائمة مع ساقه الذى يكون مكوثاً أيضاً لزاوية قائمة مع فخذه وعلى المدرس أيضاً أن يأمر التلاميذ بالوقوف برهة من الزمن وان يقرؤا بصوت عال متى لاحظ على احدهم علامة الكسل أو الملل وان يحركوا اطرافهم العليا لنشاطهم وتقوية الدورة الدموية

- سادساً — وضع التخت والمقاعد يكون بحيث ان النور يأتي لها من الجهة اليسرى للتلميذ ما لم تكن استدارة المكتب آتية من أعلى أو من أعلى واليسار
- سابعاً — حيث انه لا ضرر من كثرة النور بل الضرر في قلته فلهذا ينبغي ان يكون النور كافياً بمحلات التدريس اثناء المذاكرات التي تكون حاصلة ليلاً بحيث يوزع على كل عشرة او خمسة عشر تلميذاً نور لمبة من اللمبات الجارية استعمالها الآن بالمدارس (قوة ثمانين شمعة)
- ثامناً — يجب ان تجلس التلاميذ قسيرو النظر على أقرب مكتبة من تحت الكتابة وفي أنور محل من المكتب
- تاسعاً — يحدد دهان تحت الكتابة بالبوية السوداء كلما اقتضى الحال ذلك لئلا يمتدح لونها وضعف ظهور الكتابة عليها
- عاشرًا — يعتنى بنظافة المدارس ما أمكن وغسل ارضها مرة في الاسبوع على الأقل والتنبيه على التلاميذ وجميع من يكون مستخدماً بالمدارس ان لا يصبق على الارض خوفاً من حصول عدوى من ذلك ومحافظة على النظافة وان يكون كل من هؤلاء المستخدمين نظيفاً في نفسه وملابسه لاقتداء التلاميذ به وان يجري استحمام التلاميذ المذكورين مرة في الاسبوع لئلا يحصلوا الوضائف الجلدية عندهم مع الاعتناء بتنظيف اعيانهم لكي لا يعف الذباب عليها ويكون ذلك سبباً لحصول العدوى بأرماد مختلفة
- حادى عشر — ينبغي الاعتناء جيداً بنظافة المطابخ والمكائن والادوات المستعملة فيها كالملاعق والاطباق والحلل ينسلها بالماء المغلى المضاف عليه جزء من مسحوق الصابون لازالة الدسامة
- ثاني عشر — تستعمل المدرسة من ولى أمر التلميذ الذى يقطع عنها بسبب مرض غير معلوم لها من قبل عن نوع هذا المرض وتبلغه لحكيمها الرسمى ليحدد المدة التي يتيقها التلميذ المذكور عن مدرسته ان كان ذلك المرض من الامراض المعدية التي يخشى من عدواها ولو بعد الشفاء منها بمدة من الزمن (تختلف من عشرة الى اربعين يوماً بحسب نوع المرض)
- بناء عليه قد تحرر في تاريخه عن ذلك لجميع المدارس وهذا لمدرستكم لاجراء مقتضاه

(منشور نمرة ٣٣٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٣١٠ (٥ فبراير سنة ١٨٩٣)
عن الاجازات الاعتيادية او المرضية التى يطلبها المستخدمون

جاء بالطبعة القديمة من القانون المالى ان الاجازات المطلوبة لسبب المرض يجوز اعتبارها ومنحها بصفة اجازة عادية اذ اتفق ان كان وقت طلبها حق للمستخدم فى اجازة عادية تعادل مدتها مدة تلك الاجازة ونظرا لعدم درج هذا الحكم بالطبعة الجديدة من القانون المذكور طلبت بعض المصالح من نظارة المالية تعليمات عن السكيفة المتقضى اتباعها فى ذلك فالتص المذكور لم يدرج بالطبعة الجديدة لانه لم يكن الا مجرد تأويل يؤخذ من باقى احكام لائحة الاجازات اذ ان الاجازة الاعتيادية بحسب هذه اللائحة هى عبارة عن مكافأة مفوض لرئيس المصلحة التفويض المطلق فى امر منحها او رفضها وعلى ذلك فاذا احتاج المستخدم لاجازة بسبب المرض له ان يطلب اجازة عادية ولرئيس المصلحة ان يصرح له بها لكن تحت شرطين الاول ان تكون مدة خدمته تسمح بمنحه اياها والثانى ان لا يترتب على ذلك زيادة فى المصروفات واما الاجازة المرضية فهى حق للمستخدم وله ان يطالب بها بالحدود الموضوعه باللائحة للاجازات المرضية وذلك اذا اثبت بشهادة طبية عجزه الوقتى عن أداء اشغال وظيفته هذا والاجازة من اى نوع كانت متى تصرح بها لايجوز طعنا الرجوع فيها وتحويلها الى نوع آخر ولاجل ان يكون الاجراء على وتيرة واحدة فى كل الجهات صار نشره عموماً وهذا للمعلومية

(منشور نمرة ٣٣٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٣١٠ (٥ فبراير سنة ١٨٩٣)
بشأن اخلاء طرف المستخدمين وتسليم ما بهدتهم واستلام ما بهدته التوفين والغائبين

المسطر بعد صورة المنشور الصادر من نظارة المالية ومبلغ للنظارة بمكانتها المؤرخة فى ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٠ (٢ يناير سنة ١٨٩٣) بشأن ما يلزم اجراؤه فى اخلاء طرف المرفوتين أو المتوفين أو الغائبين

﴿صورة مكانة المالية﴾

حيث ان المتبع الآن بالجهات لاجل الوقوف على خلو طرف المستخدمين المرفوتين هو ان يؤخذ على المستخدم بعد تسليم ما بهدته تعهد يانه لو ظهر طرفه شئ خلاف ما سلمه يعامل طبقاً

للمنشور وحيث ان المنشور المتوء عنه كان صدر في سنة ١٢٧١ وهو يقضى بمجازاة المستخدم جزاءً شديداً لو ظهر طرفه شيء خلاف الذى يكون سلمه

وحيث انه مع وجود المحاكم وقوانينها صار غير ممكن توقيع الجزاء ادارياً على مستخدم مرفوت وصار حكم المنشور المذكور فى هذا الصدد لا يعول عليه ولا فائدة منه فاللازم هو ان المستخدم المرفوت يحرر كشفاً على نسختين بالدفاتر والمستندات التى تكون بعهدته ويوضح فى ذيله بانه لم يبق طرفه شيء خلاف الوارد بالكشف ثم تسلم على مقتضاه لمن يتدب للاستلام ويأخذ من المستلم احدى النسختين موقعاً عليها بالاستلام ليحفظها بطرفه وأما النسخة الثانية فتحفظ بمافه لاتضاح خلو طرفه وأما اذا كان المستخدم لم يكن بعهدته دفاتر او مستندات فيتوضح بكشفه عدم وجود شيء بعهدته واذا كان جرى رفت المستخدم لوفاته او امتنع عن الحضور او تذر عليه ذلك فيلزم انتداب موظف ويستحضر الكاتب المقتضى التسليم اليه ورئيسه فيفتحون ادراج ودوايب المستخدم المتوفى او الغائب ويسلمون ما بها لذلك الكاتب بمقتضى محضر يوقع عليه ثم ما يتسلم الاشياء ومنه باستلامها ويحفظ هذا المحضر بملف المستخدم المتوفى او الغائب لاتضاح خلو طرفه

وفى الحالتين لا بأس من الاستعلام من اقلام المصلحة عما اذا كان يعلم طرفه شيء آخر ام لا هذا واما خلو طرف ارباب العهد من صيارف ومخزنية وغيرهم فيستمر الاجراء فيه بحسب المقرر بالقانون المالى وقد نشر ذلك للجهات عموماً وهذا لسعادتكم لاتباع الاجراء من الآن فصاعداً على وجه ما ذكر

وحيث انه صار تبليغه لفروع النظارة فى تاريخه فاقتضى تحريره لحضرتكم للعمل بما فيه والاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٣٣٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٧ شعبان سنة ١٣١٠ (٦ مارس سنة ١٨٩٣)

بالتأشير امام كل تليديستجد عن القسط الذى سدد

حيث ان النظارة رأت ان يتوضح فى الاسابيع التى تقدم لها من المدارس امام اسم كل من التلاميذ المستجدين بمصروفات فى بحر الاسبوع ماهو القسط او الشهر الذى تسددت المصروفات عنه عند دخوله بالمدرسة بان يكتب امام اسم التلميذ المستجد بمصروفات سنوية (سدد مصروفاته عن القسط الفلانى) ويكتب امام اسم التلميذ المستجد بمصروفات شهرية (سدد مصروفاته عن الشهر الفلانى) فى تاريخه صار النشر عن ذلك لجميع المدارس وهذا لحضرتكم لتوضحوا ما ذكر فى الاسابيع التى تقدم من المدرسة للنظارة من الآن

(منشور نمرة ٣٣٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٥ رمضان سنة ١٣١٠ (٢٣ مارس سنة ١٨٩٣)
بالاتصار في الكشف الطبي على من ينتخب من طالبي الاستخدام

المسطر أدناه صورة ما ورد لنظارة المعارف من نظارة المالية بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣١٠
(٢٦ فبراير سنة ١٨٩٣) نمرة ٦ مستخدمين بشأن ما يتبع إجراؤه نحو الكشف الطبي على الاشخاص
الذين ينتخبون للاتحاق بمجتمعات الحكومة وافقضى تحريره لحضرتكم للعلم بما فيه والاجراء
بمقتضاه

صورة مكتوبة المالية نمرة ٦ مستخدمين

لانه بالنظر لكثرة عدد طالبي الاستخدام الجارى الكشف عليهم بمعرفة القومسيون الطبي
بادارة الصحة العمومية قد رغب سعادة مدير المصلحة المذكورة بافادته الرقيمة ١١ الجارى
نمرة ٤٧ أن تقتصر دواوين الحكومة فى طلب اجراء الفحص الطبي على من ينتخب منهم
للاتحاق بالخدمة

وحيث ان هذا هو الجارى بالمالية ولا يترتب عليه مشغولية المصلحة بغير لزوم فضلا عن
كونه ينطبق تماما على ما جاء بالمادة (١٨) من اللائحة المصدق عليها بالامر العالى الرقم ٤ دسمبر
سنة ١٨٩٣

فاقتضى تحريره لدولتكم بأمل أنه مع الموافقة يكرم بالتنبيه على من يلزم باتباع الاجراء على
وجه ما ذكر هذا وتستلفت انظار دولتكم ايضا الى انه عملا بالمادة المذكورة يلزم ان الاشخاص
الزمرع التحاقهم بالخدمة فى مصر أو الاقاليم يحضرون على نفقتهم لمصر لاجراء الكشف عليهم بمعرفة
القومسيون الطبي بعموم ادارة الصحة اينا كانت جهة اقامتهم الا من يكون منهم مقبلا بالاسكندرية
فأنه بناء على طلب رئيس المصلحة المزمرع الاتحاق بمجتمعاتها يجوز توقيع الكشف عليه بمعرفة
القومسيون الطبي المشكل باسبائية اسكندرية اقدم

(منشور نمرة ٣٣٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٤ رمضان سنة ١٣١٠ (١١ أبريل سنة ١٨٩٣)
بإثبات شخصية من يراد الكشف عليه في القومسيون الطبي

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية ومبلغ لها بمكاتبها المؤرخة في ٢٩ مارس سنة ٩٣ نمرة ٨ بشأن ما يتبع اجراؤه نحو اثبات شخصية من يراد الكشف عليه بمعرفة القومسيون الطبي بالصحة من الاشخاص المزمع التحاقهم بالخدمة وحيث انه صار تبليغ هذا المنشور لفروع النظارة في تاريخه فاقتضى تحريره لحضرتكم للعلم بما فيه والاجراء بمقتضاه

صورة المنشور الصادر من نظارة المالية نمرة ٨

اتباعاً لما جاء بالمادة (١٨) من لائحة تعيين المستخدمين الملكيين المصدق عليها بالامر العالى الرقيم ٤ دسمبر سنة ١٨٩٢ يلزم ان الاشخاص المزمع التحاقهم بالخدمة يحضرون لمصر على نفقتهم لاجراء الكشف عليهم بمعرفة القومسيون الطبي بعموم ادارة الصحة انما كانت جهة اقامتهم الا من يكون منهم مقيماً بالاسكندرية فانه بناء على طلب رئيس المصلحة المزمع التحاقه بمخدمتها يجوز توقيع الكشف عليه بمعرفة القومسيون الطبي المشكل باسبالية اسكندرية وحيث ان الشخص المقصود فحصه طبياً قد يكون مجهولاً لدى النظارة التي تطلب الكشف عليه كما انه لا بد لها من ارشاد القومسيون الطبي عنه فقد تقرر انه عند العرض عن شخص فالافادة المرسلة بشأنه يتوضح فيها أوصافه وتسلم ليده فيحضر بها ويسلمها الى جهة الاختصاص لتكون وسيلة لمعرفة شخصيته لديها والارشاد عنه

فبناء عليه اقتضى نشره للجهات عموماً وهذا لسعادتكم بأمل اتباعه

(منشور نمرة ٣٣٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٧ شوال سنة ١٣١٠ (٢٤ أبريل سنة ١٨٩٣)
بتقديم طلب استعواض طوابير البوستة كل ثلاثة اشهر بدل كل شهر

انه يحصل الخابرة مع نظارة المالية بشأن عدم لزوم استعواض طوابير البوستة الموجودة بفروع النظارة بصفة سلفة شهرياً لما في ذلك من منع المشغولية وردت افادتها المؤرخة في ١٣ أبريل سنة ٩٣ نمرة ١ حسابات بأنها وافقت على استعواض السلفة المذكورة بفروع النظارة في كل ثلاثة اشهر مرة بصفة استثنائية

وحيث انه بناء على ذلك قد نشر للفروع في تاريخه بان كل فرع يستمر في صرف الطوابع اللازمة من الموجود عنده مدة ثلاثة اشهر ابتداء من شهر ابريل الجارى وفي نهاية هذه المدة يقدم للنظارة الحوافظ استمارة ١١٧ مكررة ببيان ما صرفه في كل شهر منها حتى بعد المراجعة يصرف له مقدار الوارد فيها لتبقى مقادير الساقطة موجودة فيه على ما هي عليه في رأس كل ثلاثة اشهر وهذا لحضرتكم لاجراء مقتضاه

(منشور نمرة ٣٤٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٤ ذى القعدة سنة ١٣١٠ (٢٠ مايو سنة ١٨٩٣)
بطبع ما يلزم من المطبوعات في مطبعة بولاق

المسطر ادناه صورة ما نشر من نظارة المالية للمصالح عموماً بشأن مراعاة حكم المادة (٩٤) فصل ٤ قسم ٤ من القانون المالى المختصين بتشغيل المطبوعات اللازمة لها في مطبعة بولاق الاهلية وورد منه نسخة للنظارة بمكاتبه مسطرة عليه بتاريخها ٣ مايو سنة ١٨٩٣ نمرة ١٢٠ محاسبة قصد فيها التنبيه مشدداً بعدم الخروج عن هذه المادة في تاريخه نشر عن ذلك لفروع النظارة وهذا لحضرتكم للمعلومية واتباع ما فيه

صورة ما ورد من المالية نمرة ١٢٠ محاسبه

المادة (٩٤) من الفصل الرابع قسم ٤ من القانون المالى تقضى على المصالح بعدم تكليف المطابع الخصوصية باجراء المطبوعات اللازمة لها بدون تصريح يصدر بذلك من مجلس النظار اذ ان هذه الاشغال يجب اجراؤها بمطبعة بولاق الاهلية فلتلا تكون بعض المصالح ليست مراعية هذا الحكم اقتضى نشره للمصالح عموماً لاجل استيفائها لذلك

(منشور نمرة ٣٤١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٢ ذى الحجة سنة ١٣١٠ (٦ يولييه سنة ١٨٩٣)
بالتاكيد على المصالح بمراعاة القانون في تعيين المستخدمين الذين تحت التمرين والظهورات

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية ومبلغ لها بمكاتبتها المؤرخة في ٢١ يونيه سنة ١٨٩٣ نمرة ١٠ محاسبة بشأن مراعاة احكام لائحة تعيين المستخدمين المالكين الصادر عليها الامر العالى بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ فيما يتعلق بالمستخدمين الذين تحت التمرين

والمستخدمين الظهورات وحيث انه صار نشره لفروع النظارة في تاريخه فاقضى تحريره
لحضرتمكم العلم بما فيه والاجراء بمقتضاه

﴿ صورة المنشور الصادر من نظارة المالية نمرة ١٠ محاسبة ﴾

حيث ان مجلس النظار قرر مجلسه المتعقدة في أول يونيه الجارى ان يتأكد على رؤساء
المصالح بمراعاة احكام لأئحة تدوين المستخدمين المالكين المصدق عليها بالامر العالى الصادر في
٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ فيما يتعلق بالمستخدمين الذين تحت التمرين والمستخدمين الظهورات بمعنى
ان من يتعين من هؤلاء في خدمة الحكومة سواء كان نشاوي او من ارباب المعاشات او من
المستودعين يلزم ان يكون حائزا للشروط المخصوص عنها في المواد (٧) و (١٢) و (١٩) نصل
ثالث من القانون المالى فبناء عليه اقضى نشره للجهات عموماً وهذا لساعاتكم لاتباع الاجراء
على مقتضاه

(منشور نمرة ٣٤٢)



صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٠ محرم سنة ١٣١١ (٢٢ يوليه سنة ١٨٩٣).


بمراعاة احكام القانون المالى في تدارك الاصناف

حيث ان بعض الموظفين بالنظارة وفروعها يدفعون احياناً ثمن بعض المشتريات التى تؤخذ
من التجار او الصناع ثم يطلبون صرف القيمة اليهم من المصلحة نظير سبق دفعها من طرفهم وقد
رأت المالية ان هذه الطريقة مخالفة لما تقتضيه احكام القانون المالى وأوصحت ان صراحة احكام
القانون المذكور تقضى بأن طلبات الحكومة التى تؤخذ من التجار والصناع يجب ان تقدم ببيانها
وأتمائها المتفق عليها فواتير من طرفهم للمصالح مصحوبة بايصال استلام الاشياء الموزدة وبعد فحصها
بمعرفة المصالح تقدم منها لجهة الصرف مرفقة بالاستشارة التى يجب ان يمضى عليها صاحب الطلب
ويستولى بموجبها مطلوب به بنفسه ولذلك طلبت المالية فيما ورد منها للنظارة في ٢٢ مايو سنة ١٨٩٣
نمرة ١٤٥ محاسبة التأكيد بمراعاة احكام نصوص القانون المالى عند اقتضاء تدارك بعض اللاوازمات
وان صرف الطلبات لذويها يكون من تقود الميرى مباشرة بعد استلام الصنف فبناء على ما ذكر
قد صار النشر عن ذلك لفروع النظارة وهذا لحضرتمكم تأكيداً بمراعاة احكام نصوص القانون
المالى واتباع الاجراء على موجبها حسبما توضح بهذا

(منشور نمرة ٣٤٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ غرة صفر سنة ١٣١١ (١٣ اغسطس سنة ١٨٩٣)
بصق طوابع البوستة الميري على جميع المراسلات الرسمية

اصدرت نظارة المالية المنشور المسطر صورته ادناه لجميع مصالح الحكومة بتاريخ ١٨ يوليه سنة ١٨٩٣ بشأن طوابع البوستة وتد وردت الصورة المذكورة بمكاتبة منها رقيمة ١٨ يوليه سنة ١٨٩٣ نمرة ٢٠٦ فاقضى النشر عنه لجميع الفروع وهذا لحضرتكم لاتباع ما فيه 
 صورة منشور المالية بشأن طوابع البوستة

استأفقت مصلحة عموم البوستة المصرية بما ورد منها بتاريخ ٨ يوليه الجاري نمرة ٤٩ (افرنجي) نظر نظارة المالية الى ان بعض النظارات والمصالح وجهات الحكومة لم تعمل بحسب نص اللائحة والتعليمات المختصين بطوابع البوستة الميري من حيث لصق هذه الطوابع على مراسلاتها الرسمية وحيث أنه فضلاً عن ذلك قد تلاحظ أن بعض الجهات ترسل للنظارة المالية ظروفاً موصى عليها بدون ان تلتصق عليها طوابع البوستة الميري
وحيث ان الطوابع الميرية المخصوصة ما انشئت الا لاجل وضعا على كافة المراسلات الاميرية سواء كانت عادة او موصى عليها كما تصرح بذلك في اللائحة والتعليمات المختصة بها تصريحاً وانحاً بناء عليه اقضى نشره لكافة المصالح وهذا لسعادتكم لاجل اعلانه الى كافة الفروع التابعة للمصاحبة ادارتكم والتأكيد باتباع اللائحة والتعليمات المختصة بطوابع البوستة الميري بغاية الدقة وعدم اجراء ما يوجب للمحفوظات السابق ذكرها في المستقبل 

(منشور نمرة ٣٤٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٩ صفر سنة ١٣١١ (٢١ اغسطس سنة ١٨٩٣)
بعدم قبول تلميذ في امتحانات سبق ان اخذ شهادة فيها

ان تلميذاً من الذين حصلوا على شهادة الدراسة الابتدائية من نظارة المعارف في العام الماضي رغب ببناءه بالمدرسة التي كان فيها ليعيد دروس السنة الرابعة لسبب صغر سنه عن المقرر للمدارس الثانوية وعدم مساعدة بنيتة ايضاً على السير مع تلامذتها وصرحت النظارة بذلك ثم لما اعلن عن الامتحان للحصول على الشهادة المذكورة في هذا العام قدم طلباً مرفقاً باستتارة مختوم عليها من

ناظر المدرسة التي هو بها برغبة الدخول في الامتحان المذكور وامتحن فيه فعلاً وتحصل على درجة تؤهله لاختذ الشهادة وحيث انه مع علم المدرسة الموجود بها انه من الحاصلين على تلك الشهادة في العام الماضي وان بقاءه بها أمماً هو لقصد اعادة دروس السنة الرابعة للأسباب السابق بيانها فكان اللازم على المدرسة في هذه الحالة ان تقوم ذلك التلاميذ بعدم لزوم دخوله في الامتحان مرة ثانية او على الاقل كانت تخطر النظارة بذلك حتى تتخذ الاحتياطات اللازمة لعدم دخوله في الامتحان لسبق حصوله على الشهادة فلاجل اجتناب حصول مثل هذا الامر بالمدارس قد صار النشر لها في تاريخه وهذا لحضرتكم لاتباعه بمدرستكم

(منشور نمرة ٣٤٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٦ صفر سنة ١٣١١ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٩٣)
بمافاة المستخدمين الذين لا تريد ماهياتهم عن (٣٠٠) قرش من دفع رسوم التصديق على الضمانات

المسطر بعد صورة القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ٣ يولية سنة ١٨٩٣ نمرة ١١٣
المبلغ لنا بمكاتبة المالية المؤرخة في ٢٤ يولية سنة ١٨٩٣ نمرة ٢١٦ محاسبة بشأن مفااة المستخدمين
الا صاغر الذين لا تريد ماهياتهم عن ثلاثمائة قرش من دفع رسوم التصديق على الضمانات التي
يقدمونها والاكتفاء بحريها على ورق تمفة على حسب الكيفية المينة فيه وحيث انه صار تبليغه في
تاريخه لفروع النظارة فاقضى تحريره للعلم بما فيه والاجراء على مقتضاه

صورة القرار الصادر من مجلس النظار نمرة ١١٣

بناء على الرأي المعطى من اللجنة المالية بتاريخ ٢١ يونيه ١٨٩٣ نمرة ٢٨ بشأن تضرر
المستخدمين الا صاغر من تكليفهم سنوياً بشن ورسم الضمانات مع قلة رواتبهم قرر المجلس بحاسته
المتعددة في يوم الاثنين ١٩ ذى الحجة ١٣١٠ (٣ يولية سنة ١٨٩٣) اعفاء المستخدمين الذين
ماهياتهم لغاية ثلاثمائة قرش من دفع رسوم التصديق الجارى تحصيله باعتبار عشرة قروش على
كل ضمانه خالية عن وضع مبلغ او عن تقود لا تزيد عن الخمس جنهات وباعتبار خمسة وعشرين
قرشاً عما يتجاوز الخمسة جنهات والاكتفاء بان تكون جميع الضمانات الجارى تقديمها سنوياً على
ورق تمفة تطبيقاً للامر الاساسى المختص بورق التمفة اما المستخدمين الذين ماهياتهم فوق الثلاثمائة
قرش فبؤلا يستمر تحصيل الرسوم المقررة منهم حسب القواعد المرعية
وبناء عليه لزم تحريره لسعادتكم لاجراء مقتضى ما تقرر اقدم

﴿ صورة ما نشر من نظارة المالية لمصالح الحكومة ﴾

المسار اعلاه صورة قرار مجلس النظار المعان لنظارة المالية بتاريخ ٣ يولييه سنة ٩٣ نمرة ١١٣ بشأن معافاة المستخدمين الاصاغر الذين لا تزيد ماهياتهم عن ثلاثمائة قرش من دفع رسوم التصديق على الضمانات المحكوم عليهم بتقديمها عن عهدهم والاكتفاء بتحرير هذه الضمانات على ورق التبعة اما المستخدمين الذين ماهياتهم فوق اثلاثمائة قرش فقد ذكر بالقرار انشار اليه ان يستدر تحصيل رسوم التصديق المذكور منهم حسب القواعد المقررة بناء عليه اقضى نشره لكافة المصالح وهذا لسعادتك للاجراء على مقتضاة والتنبيه بان الضمانات التي يصير تحريرها سواء كانت عن المستخدمين الاصاغر او عن المستخدمين المذكورين بالقرار البادى ذكره تكون على ورق تمعة من قيمة الستة قروش طبقاً للاوامر المرعية بخصوص ورق التبعة

(منشور نمرة ٣٤٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٥ ربيع الاول سنة ١٣١١ (٢٥ ستمبر سنة ١٨٩٣)

بجمل آخر مياد لطلب العلوات ٣١ يناير

المسار بعد صورة المنشور الصادر من نظارة المالية ومبلغ لنا بمكاتبتها المؤرخة في ٤ ستمبر سنة ١٨٩٣ نمرة ١٢ مستخدمين بجمل يوم ٣١ يناير من كل سنة آخر مياد لاتعداه المصالح للعرض منها للنظارة صاحبة الشأن عن العلوات المرغوب منحها للمستخدمين على حسب الكيفية المينة فيه

وحيث انه صار تبليغه لفروع النظارة فاقتضى تحريره لحضرتكم للعلم بما فيه

﴿ صورة المنشور الصادر من نظارة المالية نمرة ١٢ ﴾

انه مع ماسبق تقريره من مجلس النظار بان العلوات في نفس الدرجة لا تعطى الا في اول يناير من كل سنة قد لوحظ ان بعض المصالح لم تزل تعرض عن ضمها في بحر السنة ولعدم مخالفة القرار السالف ذكره فيما يتعلق بتاريخ اعطاء الضمان المذكورة فانها تطلب التصريح باعتبارها من اول يناير على ان الغرض المقصود من وضع هذه القاعدة ما هو الا لتحديد الميعاد المسموح في اثباته للمصالح بمنح بعض العلوات للمستخدمين من مستخدميها ولما عرضت هذه الكيفية على مجلس النظار قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ اغسطس سنة ١٨٩٣ بناء على ما رآه للجنة المالية بان يجمل يوم ٣١ يناير من كل سنة آخر مياد لاتعداه المصالح للعرض منها للنظارة صاحبة

الشأن عن العالوات المرغوب منحها للمستخدمين وان العالوات التي لم تكن واردة ضمن كشوف تعديلات شهر فبراير على الاكثر يصرف النظر عنها بالكلية في تلك السنة فبناء عليه لزم نشره للجهات عموماً وهذا للمعلومية والتنبيه بمراعاة الاجراء بموجبه

(منشور نمرة ٣٤٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٨ ربيع الثاني سنة ١٣١١ (١٨ أكتوبر سنة ١٨٩٣)
بان يبين في اسبوعيات التلاميذ عدد من منهم يقرأ اللغة الانجليزية او الفرنسية أو لا يقرأ لغة

حيث أن النظارة ترغب ان تين في الاسبوعيات الجارى تقديمها لها من المدارس عدد التلاميذ الذين يقرؤون اللغة الانجليزية والذين يقرؤون اللغة الفرنسية والذين لا يقرؤون لغة اجنبية كل على حدته في كل من الاقسام المقيدة بها التلاميذ (داخلية بمصروفات او داخلية مجاناً وخارجية بمصروفات او خارجية مجاناً او برتبات) كل قسم على حدته أيضاً فينبغى أن تتبعوا ذلك في الاسبوعيات التي تقدم من مدرستكم من الآن ويوضع هذا البيان في هامش الاسبوعية تحت بيان الفصول ويكون ذلك حسب الرسم الآتى

عدد	عدد	عدد	عدد	عدد
لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية
لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية
لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية
لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية	لا يقرؤون لغة اجنبية

يقرؤون لغة انجليزية
يقرؤون لغة فرنسية
لا يقرؤون لغة اجنبية

واقضى تحريره للاجراء حسبها ذكر كما تحرر لباقي المدارس عن ذلك في تاريخه

(منشور نمرة ٣٤٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ ربيع الثانى سنة ١٣١١ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٣)
بإعلان التلاميذ بدم الرام الحكومة بتخديمهم

من المعلوم ان ارتقاء الامم وتقدمها فى الحضارة والعمران إنما يكون بانتشار التربية والتعليم بين افرادها ولهذا انشأ مؤسس العائلة الخديوية جنتمكان المرحوم محمد على باشا المكاتب والمدارس بالديار المصرية

ولما كانت الحكومة اذ ذاك فى حاجة الى رجال اكفاء يقومون باعباء خدماتها عسكرية كانت أو ملكية اضطرت لاستخدام من تدخلهم فى مدارسها فى تلك الخدمات فرسخ من ذلك الحين فى اذهان الاهالى ان الحكومة مجبرة على ان تستخدم من يستخرج من هذه المكاتب والمدارس وتعيشه باى صورة سواء كان لازماً لها أو غير لازم كفتاً أو غير كفء والحال انه لتقدم العهد قد تغيرت الاحوال واتسعت دائرة التعليم والتربية فكثرت الرجال الاكفاء حتى صارت الحكومة حرة فى اتقاء من يلزمها من المستخدمين ولذلك قررت منذ زمن قواعد عمومية لا تازمها ان تستخدم الا من نشأ بحسب تلك القواعد وطالما اعلنت وافهمت التلاميذ انها ليست مجبرة على استخدامهم بل كل يسعى على معاشه حسبما تسخله به الفرصة اذ الفرض الحقيقى من إيجاد المكاتب والمدارس الاميرية إنما هو لتعميم المنفعة بانتشار التعليم والتربية فى أنحاء القطر لتثقيف عقول الاهالى على وجه العموم ومع ذلك ترى مع الاسف ان الفكر فى كون الحكومة مجبرة على استخدام التلاميذ فى خدماتها لا يزال قائماً بالاذهان وحيث ان هذا الفكر لا شك فاسد ومن المعطلات فى سبيل التقدم فقد رأينا وجوب اعلان جميع من يتعلم الآن فى مدارس ومكاتب الحكومة او يدخلها من بعد الآن اعلاناً صريحاً بأن ليس على الحكومة ان تشتغل بامرهم فى الاستخدام الا على حسب القواعد التى قررتها او تقررها ليكون كل على بصيرة من امره وقد صار النشر عن ذلك لجميع المدارس واعلن فى الجريدة الرسمية وهذا لحضرتكم انقرؤم على تلاميذ مدرستكم ولتكتبوه بالخط الجلى فى لوحة تعلق فى اشهر نقطة بالمدرسة ليتذكروا التلاميذ الموجودون وليعلمه المستجدون فى كل وقت حتى لا يتشبث احد بمثل ذلك

(منشور نمرة ٣٤٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ جادى الاول سنة ١٣١١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٨٩٣)
باتباع ملحوظات حضرة حسين بك رشدى عن تعليم اللغات الاجنبية والعربية

المسطر ادناه صورة ترجمة التقرير المقدم للنظارة من حضرة حسين بك رشدى المفتش بها
بما وآه عند اجراء التفتيش فى مدارس اسكندرية ورشيد ودمهور وحيث انه تراءى وجوب
مراعاة ما فيه بجميع المدارس الابتدائية فقد صار النشر عن ذلك لهذه المدارس وهذا لحضرتكم
لاتباعه

﴿ ترجمة التقرير المقدم للنظارة من حضرة حسين بك رشدى المفتش بها ﴾

اننى فى غضون التفتيش الذى اجرته بناء على امر سعادتكم بكل من مدرسة رشيد واسكندرية
ودمهور قد عجت لامرين خطيرين وهما
اولا - كثرة التلاميذ الذين قضت عليهم امتحانات آخر السنة باعادة دروس ستمهم فان
عددهم ان لم يزد عن نصف التلاميذ الموجودين بتلك المدارس فعلى الاقل يوازى النصف
ثانياً - ضعف التلاميذ فى التكلم باللغة الفرنسية حتى تلاميذ السنة الرابعة فانهم لا قدرة
لهم على المجابة مطلقا وليس بالنادر ان تراهم لا يفهمون الاسئلة التى توجه اليهم وان كانت فى
غاية البساطة وملافاة للامر الاول ارى

(ا) ان ينبه المدرسون الى انه يجب عليهم ان يعتوا باسئلة جميع التلاميذ على السواء
(ب) ان يؤكد على هؤلاء المدرسين وخصوصاً معلمى اللغة العربية حتى يكفلوا التلاميذ بان
يستعملوا فى اجابتهم على الاسئلة التى توجه اليهم الفاظاً وعبارات مختلفة القيت عليهم أو
تكون استعملت فى نفس الدرس

(ج) حمل المعلمين على ان يعطوا التلاميذ على قدر الامكان واجبات تحريرية يعملونها فى منازلهم
اما الامر الثانى فيمكن ملافاة بعمل التمرينات الكثيرة على التكلم وحيث ان البروجرام يقضى
بذلك فما على ناظر المدرسة الا ان يطالب المدرسين بها حتى لا يملوها وأرى ان يخص لذلك
ساعة فى كل اسبوع علاوة على التمرينات التى تعمل أثناء الحصص الاخرى

وقبل ان اختم تقريرى هذا استلفت انظار سعادتكم الى امر ثالث شاهده فى المدارس التى
زرتها وهو ان بعض مدرسى اللغة العربية يعملون العمل بما نص عليه البروجرام مراراً وهو
ملاحظة ادراك التلميذ للافكار والمعانى والالفاظ الواردة فى العبارة التى يطالبها بان يطلب منه

مختصر تلك العبارة ويوضحها له عند لزوم حتى يتحقق من كون التلميذ قد فهم وأدرك المقصود من الجملة على أنى أرى أنه ربما ينبغي لمدرسى المطالعة أن يجاوزوا حد البروجرام من أول السنة الثالثة الدراسية بأن يبنوا للتلاميذ أن اقتضت الحالة الالفاظ المترادفات والفرق الدقيق بينها وأن يبذلوا جهدهم في تعويدهم على أعمال الفكر حتى تترى لهم ملكة كل ذلك بشرط عدم إهمال الفرض المطلوب من المطالعة وهو حسن النطق وجودة القراءة

(منشور نمرة ٣٥٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ جمادى الأولى سنة ١٣١١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٨٩٣)
بأنزال التلاميذ الى الفرق التى قبل فرقتهم اذا لم يحصلوا فى امتحان الثلاثة الأشهر الاول على درجات كافية

قد تبين من نتيجة امتحان طالبى شهادة الدراسة الابتدائية فى السنة المكتبية الماضية ان الذين حصلوا على هذه الشهادة من تلاميذ المدارس والمكاتب التابعة للنظارة قليلون بالنسبة لمجموع تلاميذ فرقة السنة الرابعة الابتدائية

وحيث أنه تبادل للديوان ان ذلك ناشئ من كون بعض الذين نقلوا الى هذه الفرقة من فرقة السنة الثالثة أعما نقلوا بغير تدقيق فى الامتحان او كان البعض لم تساعده قواه العقلية على تلقى دروس السنة الرابعة المذكورة فلاجتنب مثل ذلك ومراعاة لصالح التلاميذ فى المستقبل رأينا لزوم اتباع خطة التدقيق فى امتحان الثلاثة الأشهر الاول من السنة المكتبية لتلاميذ السنة الرابعة الابتدائية فى عموم المدارس والمكاتب لكي ان من كانت درجاته فى هذا الامتحان ضعيفة يعتبر أنه غير مستعد لتلقى دروس هذه الفرقة ويرد الى السنة الثالثة حتى لا تضيع عليه بقية السنة المكتبية بلا فائدة وبذلك لا يكون فى فرقة السنة الرابعة الا من كان أهلا لتلقى دروسها

وعليه فيجب على كل ناظر من نظار المدارس المذكورة انه بمجرد انتهاء امتحان الثلاثة الأشهر الاول من السنة ان ينظر بالاتحاد مع مدرسى المدرسة فى جدول الامتحان ويستخرج كشفا باسماء التلاميذ الذين يترأى لزوم ارجاعهم الى السنة الثالثة مينا فيه الاسباب امام كل منهم ويقدمه للديوان عاجلا للنظر فيه والتصريح بما يترأى ولهذا صار النشر عن ذلك لجميع المدارس الابتدائية وهذا لحضرتكم لاتباعه

(منشور نمرة ٣٥١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣١١ (٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣)
بالناء المنشور نمرة ٢٨٠ المرح باعطاء اجازات في زمن الدراسة

ان منشور النظارة الصادر بتاريخ ٢٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨ (٦ يناير سنة ١٨٩١)
نمرة ٢٨٠ يحيز التصريح لاي مدرس من مدرسى المدارس بالتغيب عن اشغاله مدة لا تتجاوز
الاسبوع لسبب ما يطرأ عليه من الاعذار الاضطرابية واعتبار هذه المدة اجازة غير رسمية
وحيث انه بحسب تقضية المادة (٨٣) من فصل ٣ مستخدمين قسم ٣ اجازات من القانون المالى
لا يجوز لموظفى التدريس المسموح لهم بالتغيب في مدة المساحة العمومية للمدارس ان يتغيبوا عن
اشغالهم باجازات اعتيادية في زمن الدراسة

وعليه قد تراءى الغاء المنشور نمرة ٢٨٠ المذكور اذ ان النظارة هي صاحبة الشأن في ان
تعطى الاجازة او لا تعطيها سواء كان ذلك في زمن المساحة او في غيرها ولهذا صار النشر عن
ذلك للمدارس وهذا لحضرتكم للمعاومية واعلانه لجميع المدرسين في مدرستكم

(منشور نمرة ٣٥٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣٠ جمادى الاولى سنة ١٣١١ (٩ ديسمبر سنة ١٨٩٣)
عن نموذج شهادة الاخلاق التى تعطى للتلاميذ المرفوتين

انه ثاء على ما ورد في المادة (١٨) من القانون الداخلى للمدارس من انه يجوز لناظر اى
مدرسة اعطاء شهادة للتلميذ دالة على درجة الاخلاق التى كان عليها بالمدرسة وتاريخ الانفصال
وسببه جار تحرير هذه الشهادات من نظار المدارس بكيفية مختلفة اى ان الشهادة التى تحرر من
مدرسة تخالف المحررة من مدرسة اخرى فقد رأت النظارة لزوم توحيد هذه الشهادات وجعلها
بصورة واحدة على حسب الاستمارة المرفقة مع هذا بحيث لا يجوز لناظر المدرسة ان يعطى تلك
الشهادة الا اذا صدقت عليها نظارة المعارف كما فى الاستمارة المذكورة بمعنى ان ناظر المدرسة بعد
ان يحمر الشهادة يرسلها للنظارة للتصديق عليها واعادتها اليه لتسليمها لصاحبها فقد صار النشر عن
ذلك لجميع المدارس وهذا لحضرتكم لاتباعه كما انه جار طبع العدد اللازم من الاستمارة السالف
ذكرها وباتمام الطبع يرسل لكم مما يطبع مقدار لاستعماله بمدرستكم

﴿ صورة الشهادة ﴾

مدرسة

(شهادة بدرجة الاخلاق)

انه بناء على ما ورد في المادة (١٨) من القانون الداخلى للمدارس الصادر عليه قرار نظارة المعارف العمومية فى ١٠ صفر سنة ١٣٠٩ (١٣ ستمبر سنة ١٨٩١) وبناء على ما قرره مجلس النظارة بتاريخ ٤ صفر سنة ١٣٠٩ (٧ ستمبر سنة ١٨٩١) من انه لا يجوز لناظر المدرسة فى اى حال من الاحوال اعطاء شهادات دراسية لان هذا الحق خاص بالنظارة دون غيرها وانما يجوز له اعطاء شهادة دالة على درجة الاخلاق التى كان عليها التلميذ بالمدرسة وتاريخ انفصاله وسببه يشهد ناظر المدرسة بان التلميذ قد انفصل من المدرسة بتاريخ بسبب وان اخلاقه كانت

﴿ تصديق نظارة المعارف ﴾

هذه الشهادة ليست من الشهادات الدراسية وانما هى شهادة عن درجة الاخلاق وتاريخ انفصال التلميذ وسببه

(منشور نمرة ٣٥٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٩ جمادى الثانية سنة ١٣١١ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٣)
بالزام التلاميذ الذين يتقدمون بشهادة من اهلهم بسبب هذا الغياب

قد اوضحت النظارة فى الفقرة الثانية عشرة من المنشور الذى اصدرته لجميع المدارس التابعة اليها فى ٥ فبراير سنة ١٨٩٣ نمرة ٣٣٣ بناء على ما رآه حكيم باشى المعارف مانصه « وتستعمل المدرسة من ولى امن التلميذ الذى يقطع عن الحضور اليها بسبب مرض غير معلوم لها من قبل عن نوع هذا المرض وتبلغه لحكيمها الرسمى ليحدد المدة التى يتقنها التلميذ المذكور عن مدرسته ان كان ذلك المرض من الامراض المعدية التى يخشى من عدواها ولو بعد الشفاء منها بمدة من الزمن يختلف من عشرة الى اربعين يوماً بحسب نوع المرض »

والآن ورد للنظارة افادة من حضرة الحكيمباشى مؤرخة في ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٣ نمرة ٥٤ يرغب فيها استمرار نظار المدارس على الاستعلاء من اولياء أمور التلاميذ الذين يتعيون عن المدرسة عن اسباب انقطاعهم ان كان لسبب مرض اعتراهم وان كان كذلك فيلزموا اولياء امورهم بارسال شهادة طبية من الحكيم المكلف بمعالجتهم مبنياً فيها نوع المرض وذلك في اليوم الاول لانقطاع التلميذ لعرض هذه الشهادة على حكيم المدرسة لكي يمكنه ان يأخذ الاحتياطات الصحية اللازمة في الحال اذا علم من الشهادة ان المرض المبين فيها معدى

ولما كان طلب الحكيمباشى المومى اليه ينطبق على المادة (٥٣) من القانون الداخلى للمدارس التى ممتضاها ان تعلن المدرسة ولى امر التلميذ الذى لم يحضر فاذا عاد اليها ولم يكن يديه شهادة من طبيب المدرسة او من طبيب معلوم لتأطرها او تذكرة من اهله فلا تقبله بل تترده لاحضار شهادة او تذكرة تدل على سبب تأخيرها قد رأت النظارة موافقة مارآه حضرة الحكيمباشى على الوجه المتقدم ذكره وعليه قد صار النشر عنه لجميع المدارس لاجراء مقتضاها بها

(منشور نمرة ٣٥٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٤ رجب سنة ١٣١١ (١١ يناير سنة ١٨٩٤)
بتبليغ افادة المالية الواردة عن مسئولية رؤساء المصالح عن السلفة المستديمة من النقود بمصالحهم

المسطر بعد صورة افادة واردة لنا من المالية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٣ نمرة ٣٦٨ محاسبة تبليغا بما رأته نحو مسئولية رؤساء المصالح عن السلفة المستديمة وقد رأت نظارة المعارف تبليغ ذلك لفروعها ليعلم كل من حضرات رؤساء الفروع المذكورة انه مسئول عن سلفة مصلحته على الكيفية المبينة بافادة المالية المذكورة وقد رأينا ان ننبه افكار حضرات الرؤساء المومى اليهم بان النقود التى تحصل بهذه الفروع سواء كانت من المصروفات المرتبة على التلاميذ او من غيرها وكذلك النقود التى تصرف لهم او الى المتدوين الذين يعينونهم لتوصيلها لمستحقها كاهيات ومكافأة المستخدمين ومربيات التلاميذ وثمن مشتروات وعلى وجه العموم جميع النقود التى يستولوا رؤساء الفروع او احد المستخدمين فيها انما هى فى عهدهم اى فى عهدة الرؤساء المومى اليهم وهم المسئولون عنها كسئوليتهم عن تلك السلفة ولهم ان يعهدوا هذه النقود لمن يختارونه من الخدمة التابعين لهم ممن يثقون باعتمادهم وامانتهم بشرط ان لا تخلى مسئولية اولئك الرؤساء عن جميع هذه النقود فى تاريخه تحرر للفروع بما ذكر وهذا لحضرتكم بذلك

(صورة افادة المالية نمرة ٣٦٨ محاسبة)

ورد فى القانون المالى بالقسم الخاص بالسلفة المستديمة ان هذه السلفة يعهد بها الى مأمورين

يكونون هم المسئولين عنها تحت تصرف رؤساء المصالح ومن حيث ان تسام نقود تلك السافة
للمأمورين المذكورين لا يكون الا بحسب اختيار رؤساء المصالح انفسهم بذلك فالمسئولية عائدة
على الرؤساء فيما لو حصل شيء من قبيل التداخل في النقود المذكورة بناء عليه رأيت المالية من
الواجب تنبيه افكار رؤساء المصالح الى هذا الموضوع وتفهيمهم بأن نقود سلف المصالح هي في
عهدتهم كما انها تحت تصرفهم ولهم ان يهدوها لمن يختارون من الخدماء التابعين لهم بشرط ان
لا تخلى بذلك مسئولية الرؤساء عن هذه النقود ولكي يكون ذلك معلوماً اقتضى النشر عموماً
وهذا لدولتكم تبليغاً لا تقرر في

(منشور نمرة ٣٥٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٣١١ (٢٤ فبراير سنة ١٨٩٤)
عن غسل شعات المرشحات بالمدارس بالكؤل مرة كل اسبوع

حضرة حكيمباشي المعارف ارسل للنظارة مكتابة رقيمة ١٤ فبراير سنة ١٨٩٤ نمرة ١٦ قال
فيها انه من اللازم غسل شعات المرشحات الموجودة بالمدارس بالكؤل المركز لتطهيرها من
الجراثيم الممكن ان تتخلل جدرها بحيث يكون ذلك اسبوعياً وقد تراءى اجراء ذلك في المدارس
الموجودة بها مرشحات وكتب في تاريخه لجميع المدارس وهذا لحضرتكم لاتباعه في

(منشور نمرة ٣٥٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٣١١ (١٨ مارس سنة ١٨٩٤)
بما يتبع في استقطاع الاحتياطي من ماهية المستخدم في زمن الاجازات الاعتيادية والمرضية

المسطر ادناه صورة الافادة الواردة لنا من المالية بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٤ نمرة ٤١
محاسبة بشأن ما يتبع في استقطاع الاحتياطي من المستخدمين اثناء تفهيم بالاجازة او توقيفهم عن
العمل بدون ماهية على حسب الكيفية الواضحة فيها
وحيث ان من الاقتضى اتباع ذلك بجميع فروع النظارة فقد صار نشره لها وهذا لحضرتكم
لاتباع مافيه

في صورة افادة نظارة المالية نمرة ٤١ محاسبة

انه بالنظر لحصول اختلاف في تأويل بعض مواد اللوائح الخاصة بمدد الاجازات وخلافها

من المسدد التي لا يستولى فيها المستخدم على ماهيته بالكامل فيما يتعلق بحسبان المدة المذكورة للمعاش واستقطاع الاحتياطي عنها رؤي موافقته أفضاح الحالة وتحديد جلياً لا يمكن السير في كافة جهات الحكومة على وتيرة واحدة بحسبها هو آت

الاستقطاعات لاجل المعاش تكون على كامل ماهية المستخدم في اثناء الاجازات العادية والمرضية المصرح له بها بماهية كاملة وفي اثناء امتداد الاجازات العادية المصرح له بها بنصف ماهية المستخدم المصرح لهم باجازات مرضية بنصف ماهية او ربعها لا يخصم من ماهيتهم شيء نظير المعاش في اثنائها اذا كانوا معاملين بحسب لأئحة المعاشات الملكية الصادرة في ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ والا فالاستقطاع للمعاش يكون على كامل الماهية واما في حالة الغياب او التوقيف عن الاشغال بلا ماهية فالاستقطاع يكون على الماهية التي تصرف للمستخدم

بناء عليه اقتضى نشره للجهات عموماً وهذا لسعادتكم لاتباع الاجراء بموجبه

(منشور نمرة ٣٥٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٦ شوال سنة ١٣١١ (١٢ ابريل سنة ١٨٩٤)

بشأن عمر شمعات الرشحات في الكؤل المركب ثم غيلها بالماء الساخن

سبق النشر لسائر المدارس بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٤ نمرة ٣٥٥ بأن تفصل شمعات مرشحات المياه بالكؤل المركز لتطهيرها من الجراثيم حسب رأي حضرة حكيماشي المعارف وحيث ان حضرة المومى اليه اوضح كيفية هذا الفسيل وهو ان تترك الشمعات في مقدار كاف من الكؤل المركز نحو خمس عشرة دقيقة ثم تفصل بعد ذلك جيداً بماء ساخن سبق غليه طويلاً وبالصابون فلاحاظة المدارس بما ذكر صار نشره وهذا لحضرتكم لاتباعه في مدرستكم وما يلزم من الكؤل المذكور يشتري محسوباً من المصاريف الترتية المقررة لكم

(منشور نمرة ٣٥٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٦ شوال سنة ١٣١١ (١٢ ابريل سنة ١٨٩٤)

بشأن ارباب الوظائف الفنية وانتخابهم وترقيهم وعلاوة مرتباتهم

المستطرد بعد صورة ما ورد لنا من نظارة المالية بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٩٤ نمرة ٨٣ محاسبة فيما يخص بمعاملة ارباب الوظائف الفنية على مقتضى لأئحة تعيين المستخدمين الملكيين

وترقيتهم الصادر عليها الامر العالى بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ وحيث انه صار تبليغه لقروع
النظارة فى تاريخه فاقتضى تحريره لحضرتكم للمعاومية بما فيه

﴿ صورة ما ورد من نظارة المالية نمرة ٨٣ محاسبة ﴾

نظار مدارس

خوجات

حكماء

اجزجى

بأشر صيد

وصيدين

انه بالنظر لكون ارباب الوظائف الفنية المعبر عنهم بالمادة (١٢) من اللائحة المستخدمين
الصادرة فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ موضوع لهم احكام خصوصية باللائحة يمتازون بها عن ارباب
الوظائف الادارية وبالنسبة لحصول اختلاف فى بعض المصالح فى تأويل المواد الخاصة بهم من
حيث ترقيةهم وعلاوة ماهياتهم ومن جهة فزهم عن ارباب الوظائف الادارية قد تراءى
بالمالية حصر جميع الوظائف التى يلزم اعتبارها على مقتضى الكشوفة السابق تقديمها من المصالح فى
بجر سنة ١٨٩٣ وتفسير المواد الواردة باللائحة الخاصة بهم بوجه حقيقى وتبين الفرق السكائن
بينهم وبين ارباب الوظائف الادارية لاتباع الاجراء نهائياً فى معاملة المذكورين بعموم مصالح
الحكومة بكيفية واحدة على حسب ما هوأت

ارباب الوظائف الفنية يمتازون عن ارباب الوظائف الادارية فى شروط الانتخاب المتصوص
عنها بالمادتين ١٥ و ١٦ من اللائحة وفى المدة المقررة لترقيتهم من درجة الى اخرى حكم الفقرة
الثامنة من المادة ٢٣ ليس الاً اما فيما يخص بالمدد المقررة للعلاوات المتوه عنها بالمادة (٢٢)
وباقى احكام اللائحة فانهم يعاملون فيها اسوة ارباب الوظائف الادارية بدون خلاف ومتوسط
مر بوطهم يدخل ضمن متوسط مربوط ارباب الوظائف الادارية ايضاً ويدرج ضمن متوسط
مر بوط قسم الوظائف الكبيرة وضمن متوسط مربوط قسم الوظائف الصغيرة بدون ادنى فرق
ولرفع الالتباس فى معرفة ارباب الوظائف الفنية الموجودة بالنظارة قد توضع اعلاه بيانها
واقضى تحريره لسعادتكم لاتباع الاجراء بوجهه

(منشور نمرة ٣٥٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٣١١ (٢٨ أبريل سنة ١٨٩٤)

. باتباع ملحوظات حضرة حدين بك رعدى عما رآه فى تعليم اللغة والتاريخ والجغرافية

حضرة حسين بك رعدى المفتش بنظارة المعارف قدم للنظارة تقريراً مؤرخاً فى ١٤ مارس سنة ١٨٩٤ مشتملاً على الملحوظات التى رآها مطردة بنوع عمومى فى مدارس الوجه القبلى اثناء تفتيشه على التعليم فيها وهذه الملحوظات هى

أولاً — أنه وجد مدرسى اللغات الاجنبية لا ينظرون الى التمرينات على الترجمة من العربى الى اللغة الاجنبية بعين الاهتمام التى تستحقها فى بعض المدارس كأسيوط مثلاً يكاد لا يوجد اثر لهذه التمرينات وفى المدارس التى تعطى فيها التمرينات المذكورة تقريباً مع الانتظام تنتخب مواضيع الترجمة بالصدفة

وحيث انه من الواجب كما رأى حضرة المفتش المسمى اليه ان يخصص النصب الاوفر فى دروس اللغة الاجنبية لتمرينات على الترجمة خصوصاً فى السنة الرابعة اذ انها لا شك تدرب التلاميذ على محبة التكلم وحيث ان النظارة وان كانت للوصول لهذه الغاية تستقر فى وضع كتاب مؤلف مطابقاً لترتيب الاجرومية لانتخاب القطع المقتضى ترجمتها منه ولكن هذا لا يمنع من استلفاتكم من الآن الى لزوم مراعاة هذا الدرس والاعتناء بشأنه الى ان يصلكم كتاب مرتب الترتيب المطلوب ثانياً — انه وجد تدريس التاريخ غير مرض فان المدرسين ينقلون من موضوع لآخر من المواضيع المدرجة فى جدول مواد الدروس بدون ان يذكرروا الحوادث الواقعة بين الموضوعين وهو خلل يوجب الاسف وتشويش اذهان التلاميذ وانه قد بلغت درجة التقيد بجدول مواد الدروس لدى بعض المدرسين حين انهم يحذفون من كتاب محمد ائدى زكى الجارى تدريس في هذا العالم جملاً يرونها غير ضرورية فيضربون عليها بالقلم الرصاص حالة كون الكتاب هو فى غاية الامحاز وانه قد ذهب بهم حب الحواحيات الى ترك بعض المواد المقررة فى جدول مواد الدروس ولهذا قد افهمت المعلمين بان النظارة عند ما سنت جدول مواد الدروس راعت بان للمدرسين ذوقاً سليماً وقوة افكار يقضيان عليهم عند الانتقال من موضوع الى موضوع بان يلاحظوا بقدر الطاقة للتلاميذ على هيئة مقدمة للدرس الجديد الحوادث الواقعة بين الموضوعين كما انه بالنظر لان كتاب محمد ائدى زكى هو فى غاية الامحاز فالمواد الواردة فيه يجب تدريسها كلها بل ويضاف عليها بعض وقائع مدرجة فى جدول مواد الدروس ولم تكن واردة بالكتاب ويرى ان يكون بأيدي التلاميذ كتاب جامع لوقائع تاريخية كالامثلة على الاقدام العسكرية

والمدنى وتضمنينه الصالح الخصوصى امام الواجب والامثلة على علو الهمة وغير ذلك مما يجعل القارى شريف النفس واسع المدركة وان يستعمل هذا الكتاب اثناء حصص المطالعة والتاريخ وبناط مدرس التاريخ بان يقرأ فيه على التلاميذ الوقائع المتعلقة بالدرس الذى الفاه او يكاف التلاميذ بمطالعها ثم يسألهم ليتحقق من انهم فهموها
وحيث ان حضرة المفتش مصيب فيما رآه فاللازم هو اتباعه وستنظر النظارة فى إيجاد كتاب واف بالغرض

ثالثاً — يرى فى دراسة الجغرافية انه يجب على المدرسين ان يبينوا للتلاميذ مع الدقة مواقع الاقيا نوسات والبحار الكبيرة وحدود اقسام الدنيا الخمس ولتلاميذ السنة الرابعة هيئة حكومات دول اوربا امراطورية كانت او ملوكية وجمهورية كانت او اميرية
وحيث انه وان كان جدول مواد الدروس لم يقرر ذلك صريحاً الا ان دراسة هذا العلم تستلزم مثل هذه الايضاحات فعلى المدرسين بيانها بحسب ما اشار حضرة المومى اليه
وحيث من المعلوم ان جدول مواد الدروس انما هى عبارة عن فهرست للمسائل اللازم دراستها متروكاً شرحها والوصول الى الغاية المفصودة منها لذوق المدرسين وارشادات النظار
وحيث ان ما شرحه حضرة المفتش المومى اليه فى المواضيع السابق بيانها مما يوصل الى تلك الغاية فيجب مراعاته والاهتمام بتنفيذه وعليه فقد صار النشر عن ذلك لجميع المدارس الابتدائية وهذا لحضرتكم للعمل بموجبه فى مدرستكم

(منشور نمرة ٣٦٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣ ذى القعدة سنة ١٣١١ (٨ مايو سنة ١٨٩٤)
عن ايصالات استلام الاصناف والتوقيع عليها من امناء التوريدات المعتمدين والسرعة فى اعادتها للمخزن

حضرة مأمور ادارة الخزن ارسل للنظارة افادة مؤرخة فى ١٥ ابريل سنة ١٨٩٤ نمرة ٤٠ تشكى فيها من بعض المدارس للاسباب الآتية
اولا — انه يرد للمخزن ايصالات استلام موقعاً عليها من احد مستخدمى المدرسة بصفة أمين توريدات بدون ان يتصدق عليها بالاعتماد من ناظر المدرسة والذى رآته النظارة عن ذلك هو ان يتصدق على مثل هذه الايصالات من نظار المدارس وان كل مدرسة بها أمين توريدات ترسل للمخزن افادة باسمه مبين باعلاها بصمة ختمه واذا حصل قفله او احالة التوريدات على خلافه يصير اخطار الخزن بالصفة السابق ذكرها عن اسم من تعين بدله
ثانياً — ان الاصناف التى ترسل من الخزن بصفة ادوات دائمية وتسلم لاحد مستخدمى

المدرسة بصفة عهدة جار ورود الايصالات عنها ممن صارت في عهده بدون تصديق ايضاً والذي تراه النظارة هو حصول التصديق على كل ايصال بالاعتماد من ناظر المدرسة
ثانياً - ان الايصالات جميعها جار تأخير ورودها للمخزن لحد ما يطلبها والذي تراه هو عدم تأخير ذلك زيادة عن يومين من تاريخ وصول الصنف
فلا حاطة فروع النظارة بما ذكر صار نشره وهذا لحضرتكم للمعلومية بما فيه والاجراء كما ذكرتم

(منشور نمرة ٣٦١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٦ محرم سنة ١٣١٢ (١٩ يولية سنة ١٨٩٤)

باخذ اقرار من المستخدم الذي يرت او ينقل

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية في ١٢ يونيه سنة ١٨٩٤ وبلغ لهذا بمكاتبها المؤرخة في ١٢ يونيه المذكورة نمرة ٥ مستخدمين في شأن أخذ اقرار من المستخدم الذي يرت او يعين عن تاريخ الرفت أو مباشرة العمل بالكيفية المينة فيه وحيث أنه صار تبليغه لفروع النظارة في تاريخه فاقضى التشرح لحضرتكم عليه للعمل بما فيه والاجراء على مقتضاه

﴿صورة المنشور الصادر من نظارة المالية نمرة ٥﴾

حيث أنه بناء على طلب اللجنة المالية قرر مجلس النظار بمجلسه المتعقد في ٨ فبراير سنة ١٨٩٤ أن من يعين من الموظفين أو المستخدمين لو وظيفة حتى ولو بأمر عال لا تحسب له ماهية عنها من تاريخ الامر القاضي بتعيينه بل من تاريخ استلام أعمال تلك الوظيفة
كذلك من يرت تحسب له ماهية لغاية تاريخ تركه أعمال وظيفته بحيث أنه لا يصرف قط ماهيات عن وظيفة واحدة فعلى ذلك ينبغي أن من يعين في وظيفة أو يرت بحجر اقراراً بين فيه اولاً - تاريخ استلامه أو تركه أعمال الوظيفة المدين فيها أو المرفوت منها
ثانياً - تاريخ ونمرة الامر الصادر بذلك والجهة الصادر منها هذا الامر
كذلك يلزم أن من ينقل من المستخدمين الى جهة اخرى يكون فيده في الجهة المتقول اليها من التاريخ التالى لرقعه من الجهة المتقول منها فان كان نقل بدلا من اخر فتاريخ رفت التبادلين يكون واحداً وتاريخ قيد كل منهما بالجهة المتقول اليها يكون من اليوم التالى لتاريخ رفت كما وأن التواريخ التي توضح منهما بالقرارات عن ترك الاشغال واستلامها تكون ذات تواريخ الرفت والقيد

يصدر رئيس المصلحة على هذه الاقرارات ويبحث بها شهرياً الى ادارة عموم الحسابات مع كشوفة صرف الاستحقاقات مثل اقرارات الاجازات ولا تباع الاجراء على وجهه ما ذكر لزم نشره للجهات عموماً وهذا لسعادتكم لاجراء مقتضاه

(منشور نمرة ٣٦٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣ ربيع الثاني سنة ١٣١٢ (٢ أكتوبر سنة ١٨٩٤)

عدم اخذ اقرارات من المستخدمين المنقولين

المسطر ادناه صورة ما ورد للنظارة من نظارة المالية بتاريخ ٢٥ ربيع اول سنة ١٣١٢ (٢٥ ستمبر سنة ١٨٩٤) نمرة ٨ مستخدمين بشأن عدم اخذ اقرارات من المستخدمين المنقولين بترك واستلام الاشغال كما بالكيفية الواضحة فيه واقتضى الشرح لحضرتكم عليه للعلم به والاجراء بمقتضاه بطرفكم

﴿صورة ما ورد من نظارة المالية نمرة ٨﴾

حيث نص بالمنشور السابق صدوره من المالية في ١٢ يونيه سنة ١٨٩٤ بان من ينقل من المستخدمين الى جهة اخرى يكون قيده بالجهة المنقول اليها من التاريخ التالى لرفقه من الجهة المنقول منها وأن الاقرارات التى تؤخذ من المستخدمين المذكورين بترك واستلام الاشغال تكون ذات تواريخ الرفت والقيد وبما انه قد لوحظ ان ترك اشغال الوظيفة المنقول منها المستخدم واستلامه اشغال الوظيفة الجديدة ربما يستغرق زمناً ولذلك لا يتأتى تحرير الاقرارات فى ذات تواريخ الرفت والقيد فقد تراءى عدم لزوم اخذها من المستخدمين المنقولين اكتفاء بتحرير افادة من الجهة المنقول منها المستخدم الى الجهة المنقول اليها يبين فيها تاريخ اخلائه من الاشغال وحصول الملاحظة من الجهة المنقول عليها بأنه لم يتأخر عن الوصول اليها الامسافة الطريق فقط واقتضى نشره للجهات عموماً وهذا لعطوفتكم للاجراء بموجبه

(منشور نمرة ٣٦٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣١٢ (٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٤)

بالتنبيه على مستخدمى الفروع بان من يسافر على وابورات البحر بين جرجا واسوان يلزم لحصوله على تخفيض النصف المقرر بان يكون معه استهارة نمرة ٤٨ من النظارة والا فالنظارة لا تدفع هذا التخفيض

لا ينحى ما تقتضيه المادة ١٤٢ من فصل ثالث من القانون المالى قسم ٤ انتقال وبدل سفرية من ان مستخدمى الحكومة لهم حق حال تعيينهم فى مأورية او تغيير محل اقامتهم فى تقيص ٥٠

في المئات من الاجرة المقررة بالتعريف الاعتيادية للسفر بوابورات البحر بين جرجا واسوان بشرط ان يكون معهم طلبات استمارة ٤٨ حسابات وقد دلت وقائع الاحوال على ان بعض المستخدمين بالمدارس قد سافروا في الوابورات المذكورة بأمورية من قبل المصلحة لكنه لم يستصحب معه الطلبات المذكورة فبني على ذلك ان شركة هذه الوابورات لم تخفص من اجرة سفره شيئاً فلهذا قد رأت النظارة ان تستألف انظار رؤساء فروعها بانه عند تعيين اى مستخدم منها في مأمورية اوداع يقضى بالزام المصلحة باجرة انتقاله ويستلزم سفره بوابورات البحر بين جرجا واسوان فقبل سفره يستحصل على استمارات تحرر من النظارة يسافر بموجبها على تلك الوابورات على طرف الحكومة بنصف اجرة بحيث انه لو سافر بدون ان يستحصل على الاستمارات المذكورة فلا تقبل النظارة محاسبته على اجرة السفر الا بواقع نصف الاجرة المقررة ففي تاريخه قد نشر للفروع المذكورة بما ذكر وهذا لحضرتكم لمراعاة الاجراء على وجه ما ذكر واعلانه لجميع مستخدمي جهتكم

(منشور نمرة ٣٦٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣١٢ (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٤)

بقيد الدوى عهدة فرائى المدرسة

لما كان الغرض من تثبيت الدوى في القيوب المعدة لها في تحت الجلوس الموجودة في الفصول الدراسية انما هو التحفظ عليها من الجبر أو الضياع لكي لا يتكلف الديوان باستعواضا الا بقدر عشرين في المائة في كل سنة بدلا ما يجبر منها باسباب قهرية كما قررت ذلك اللجنة العلمية الادارية في جلسة يوم ١١ شعبان سنة ١٣١١ (١٩ فبراير سنة ١٨٩٤)

وحيث ان بعض المدارس طلب من الديوان صرف اكثر من العشرين في المائة المقررة وقد تلاحظ ان ذلك نائىء من الاهمال في حفظ وصيانة ما يصرف فلاجل منع مثل هذا في المستقبل رأينا ان الدوى الموجودة في كل مدرسة تقيد على الفرائش المهددة فيها ليكون مسئولوا عما يجبر او يفقد منها زيادة عن المقرر استعواضه وعليه ينبغي جرد الموجود بمدركتكم من الدوى وأخذ الايصال اللازم به على الفرائش المذكور وارساله للديوان لاجراء القيد بموجبه واعتبار هذا الصنف ضمن الانصاف الدائمة وفي تاريخه تحرر لباقي المدارس وهذا لحضرتكم للاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٣٦٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣١٢ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤)
بشأن ما يتبع فى اعطاء علاوات للخدمة السائرة

المسطر ادناه صورة ما ورد للنظارة من نظارة المالية بتاريخ ٧ جمادى الثانية سنة ١٣١٢ (٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤) نمرة ١٢ مستخدمين بشأن ما يتبع عند اعطاء علاوات للخدمة السائرة اقضى الشرح لكم عليه للعلم بما فيه واتباع الاجراء بمقتضاه

﴿ صورة ما ورد من نظارة المالية للنظارة نمرة ١٢ ﴾

علم من افادة وردت الى نظارة الداخلية من مديرية اسبوط ومؤرخة فى ٦ نوفمبر سنة ١٨٩٤ نمرة ٣١٤ انها لوفاة احد سماتها التت وظيفة ووزعت الماهية التى كانت مرتبة اليه على غيره من الخدمة السائرة

وحيث ان المديرية لم تجر ذلك الا استناداً على المادة (٦٨) فصل ثالث قانون مالى ونصها
"مرخص لرؤساء المصالح ان يعينوا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال وان يعطوهم علاوات على ماهياتهم وان يتقلوهم وان يرفقوهم بحسب مقتضيات العمل بحيث يكون ذلك من اصل حدود مربوط موازينهم"

وحيث ان استناد المديرية فى اعطاء علاوات للخدمة السائرة بالطريقة التى ذكرت هو فى غير محله لان المربوط من الاصل بالميزانية هو بحسب عدد الخدمة السائرة الموجودين بالخدمة والماهية المرتبة لكل منهم ومع استعمال ماهية المرفوت فى اعطاء علاوات لغيره يترتب على ذلك تنقيص عدد الخدمة السائرة بدون احداث وفر بالميزانية وهذا الامر غير جائز

وحيث ان الترخيص لرؤساء المصالح فى اعطاء علاوات للخدمة السائرة المذكورين حال كون ربط الميزانية بحسب عدد الموجود منهم وقيمة ماهياتهم الحالية يقصد به انه لدى خلو وظيفة احد الخدمة السائرة فاذا لم يرغب تعيين بدله من الخارج بماهيته يرقى لها احد من الموجودين ويرقى آخرون بالتتابع بحيث ان الوظيفة التى تبقى خالية بعد ما يترأى اجراؤه من الترقيات يتعين لها احد من الخارج او ان تعيين البديل يكون بماهية تنقص عن ماهية السلف والفرق اذاً يمكن استعماله فى اعطاء علاوات للخدمة السائرة ولا تبايع الاجراء على هذا الوجه بالمطابقة لنص المادة (٦٨) من فصل ثالث قانون مالى لزم النشر

(منشور نمرة ٣٦٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٨ جمادى اثنائية سنة ١٣١٢ (٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٤)
باستمرار العمل بمنشور النظارة نمرة ٣٥٠ بشأن انزال التلاميذ الى الفرق التي قبل فراقهم اذا لم يحصلوا في
امتحان الثلاثة اشهر على درجات كافية

قد اصدرت النظارة منشوراً لجميع المدارس في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٩٣ نمرة ٣٥٠ بازوم
اتباع خطة التدقيق في امتحان الثلاثة الاشهر الاول من السنة المكتنية لتلاميذ السنة الرابعة
الابتدائية في عموم المدارس والمكاتب لكي من كانت درجاته في هذا الامتحان ضعيفة يعتبر انه
غير مستعد لتلقى دروس هذه الفرقة ويرد الى السنة الثالثة حتى لا تصير عليه بقية السنة المكتنية
بلا فائدة وبذلك لا يكون في فرقة السنة الرابعة الا من كان اهلاً لتلقى دروسها وانه يجب على
ناظر كل مدرسة من المدارس الابتدائية التي بها سنة رابعة انه بمجرد انتهاء امتحان الثلاثة الاشهر
الاول من السنة ينظر بالاتحاد مع مدرسي المدرسة في جدول الامتحان ويستخرج منه كشفاً
باسماء التلاميذ الذين يترأى لزوم ارجاعهم الى السنة الثالثة مبنياً امام كل اسم منهم الاسباب
ويقدمه للديوان عاجلاً للنظر فيه والتصريح بما يترأى
وحيث ان العمل بمقتضى هذا المنشور ليس قاصراً على السنة المكتنية الماضية فقط بل على
ما بعدها من السنين فانقضى اعادة النشر عن ذلك ثانياً لجميع المدارس وهذا مدرستم لاجراء
مقتضاه

(منشور نمرة ٣٦٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٢ (اول يناير سنة ١٨٩٥)
بما يتبع في طلب ختم الكتب والخرط وغيرها الموجودة بالمدارس وتصيح غير صالحة للاستعمال

قد رأت النظارة ان الادوات الدائمة (الكتب والخرط وغيرها) الموجودة في المدارس
المقيدة في عهد المعلمين والمستخدمين عند ما تصير غير صالحة للاستعمال يتبع فيها ما يأتي
(المادة الاولى)

يجوز المهدة للاصناف التي اصبحت غير صالحة للاستعمال كشفاً مبنياً فيه اسم كل صنف
ومقداره وسبب عدم صلاحيته ثم يتوقع عليه ويقدمه لناظر المدرسة

(المادة الثانية)

عند تقديم هذا الكشف للناظر يجب عليه ان يفحص جميع الاصناف الواردة فيه للتحقق من صحة العدد ومن عدم صلاحيتها للاستعمال فان كان ذلك ناشئاً من استعمالها في شؤون المصاحبة وان العهدة كان محافظاً عليها وان ما كان له مدة محددة للاستعمال قد اوفى هذه المدة بصير فرز الاصناف الى نوعين الاول ما يرى امكان بيعه والثاني ما لم يمكن بيعه ويبين ذلك في الكشف ثم يوقع عليه من الناظر ويرسل النظارة بمكاتبة يطلب فيها تصريف تلك الاصناف ويجرى فيها مقتضى ما يصدر من النظارة

(المادة الثالثة)

اذا ظهر للناظر ان الاصناف التي اصبحت غير صالحة للاستعمال كان سبب عدم صلاحيتها استعمالها في غير شؤون المصاحبة او ان العهدة ما كان محافظاً عليها كما ينبغي يحقق ذلك كتابة ثم يعرض الامر للديوان بتقرير يرفعه ويرفق به تلك الكتابة ثم يجرى فيها مقتضى ما يصدر من النظارة

وحيث انه في تاريخه صار النشر لفروع النظارة بذلك فهذا لحضرتكم للاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٣٦٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٣١٢ (١٤ يناير سنة ١٨٩٥)

بشأن طلبات نقل المدرسين

شاهد في كثير من الاوقات ان نظار المدارس يطلبون من النظارة نقل بعض المدرسين من مدارسهم وهذه الطلبات اما ان تكون شفوية او بمكاتبة رسمية وغير رسمية بدون توضيح دواعي حقيقية تستلزم النقل ففهم من يقول ان ذلك بسبب تقصير او اهمال وقع من المدرس ومنهم من يقول انه لعدم امتزاجه معه بغير ان يبين الاسباب

كما ان بعض المدرسين يطلب النقل من مدرسة ثارة يكون هذا الطالب بواسطة ناظر المدرسة واخرى بغير واسطة اما لمكنه مدة في تلك المدرسة واما لقلة ماهيته

وحيث ان ذلك فضلاً عما فيه من المشغولية فان مثل هذه الاسباب لا يمكن معها اجراء النقل اذ التقصير والاهمال او التخاصع في الاعمال مما يستلزم العقاب

كما ان بندي (٤ و ٥) من القانون الداخلي للمدارس لا يحيزان لاي موظف ان يقدم طلباً

ما للتظارة بغير واسطة ناظر المدرسة وان قدمه بلا واسطة الناظر فلا يلتفت اليه بل يعاقب عليه بناء عليه قد رأينا ان يتبع في ذلك ما هو آت

اولاً — لا يطلب ناظر مدرسة او رئيس مصلحة نقل اى موظف الا بمكاتبه رسمية واضحة فيها الاسباب بحيث يراعى ان التقصير والاهمال او التكاثر في الاعمال وغير ذلك من الهفوات التي تستلزم العقاب لا تكون من اسباب طلب النقل بل ان من يحصل منه شئ من ذلك يخاطب الديوان في شأنه مع تعيين التفاصيل للنظر في عقابه

ثانياً — حيث ان البند الرابع من القانون الداخلى للمدارس لا يميز لاي موظف ان يقدم طلباً ما للتظارة الا بواسطة ناظر المدرسة فيؤكد على الموظفين بمراعاة هذا البند ليحذروا من الوقوع في الخطأ فيعاملون بحسب ما نص في البند الخامس من القانون المذكور بانه لا يلتفت الى طلباتهم فضلاً عن عقابهم

بحيث اذا اراد احد منهم نقله وجب ان يبين في طلبه اسباباً تستدعى النظر في هذا الطلب ثالثاً — ما يقدم للتظارة من نظار المدارس او الموظفين بواسطة نظار مدارسهم فيما يتعلق بطلب النقل لا يلتفت اليه اذا كان عارياً من توضيح اسباب حقيقة تستلزم النظر ولهذا صار النشر لجميع فروع التظارة بما ذكر وهذا لحضرتكم للعمل بموجبه

(منشور نمرة ٣٦٩)

صادر لجميع فروع التظارة بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٣١٢ (٢٣ فبراير سنة ١٨٩٥)

بدم قبول محمد عبد الكريم جرائه بأى مدرسة من مدارس الحكومة

الموضح ادناه صورة ما تقرر باللجنة العلمية الادارية في جلستها المتعقدة بديوان التظارة في يوم السبت ١٦ رجب سنة ١٣١٢ (١٢ يناير سنة ١٨٩٥) في شأن من يدعى محمد عبد الكريم جرائه من عدم قبوله بأى مدرسة من مدارس الحكومة نظراً لما وقع منه من التصليح في الاعلان المحرر له من التظارة بالكيفية المبينة في هذا القرار واقضى الشرح عليه لحضرتكم لمعلومية ما فيه واجراء مقتضاه فيما يتعلق بمدرستكم

صورة ما قرره اللجنة العلمية الادارية

عرض على اللجنة سعادة الباشا وكيل التظارة ما يأتي
حضر في هذا اليوم جناب المسيو بوترون وكيل القنسلاتو الجزائرية لفرنسا بمصر وأوضح لسعادته ان من يدعى محمد عبد الكريم جرائه اراد الدخول في احدى المدارس السككية بفرنسا وقدم اعلاناً محرراً له من نظارة المعارف ونظراً لما وجد في هذا الاعلان من القسطن والتصلح

قد اشتهى في حقيقة عباراته ولذلك احضر الاعلان المذكور النظر فيه وبالاطلاع عليه وجد انه محرر من النظارة في ٣١ مايو سنة ٩٢ نمرة ١٤٦ باسم محمد عبد الكريم جرائه يتضمن ان المذكور كان تلميذاً بالقسم العالى من المدرسة الخديوية ونقل على مدرسة الحقوق ثم رقت منها بالامر الصادر للمدرسة في ٢٧ مايو سنة ٩١ نمرة ٥٥ نظراً لعدم حصوله على تمام محضته اللازمة وقد وجد القسط والتصليح في العبارة الآتية (لعدم حصوله على تمام محضته اللازمة) وبالكشف من السجل المقيد فيه هذا الاعلان بديوان النظارة اتضح ان اصل هذه العبارة هو (لعدم حصوله على شهادة الدراسة الثانوية) ولهذا طلب سعادة الباشا الوكيل النظر في هذه المسألة وحيث ان التصليح الذى وقع في هذا الاعلان لا شك أنه حصل من نفس التلميذ لى لا يبين انه رقت لعدم حصوله على شهادة الدراسة الثانوية وهذا يعد تزويراً في اوراق الحكومة فقد رأت اللجنة عدم قبول التلميذ المذكور باى مدرسة من مدارس الحكومة

(منشور نمرة ٣٧٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٩ رمضان سنة ١٣١٢ (٥ مارس سنة ١٨٩٥)

بشأن ابطال شهادة الاخلاق والاكتفاء بشهادة الثلاثة الاشهر

اصدرت النظارة منشوراً لجميع المدارس بأن شهادة درجة الاخلاق المتخصص عنها من الماد (١٨) من القانون الداخلى للمدارس يحرقها ناظر كل مدرسة وترسل للنظارة للتصديق عليها وحيث ان اللجنة العلمية الادارية رأت في جلسة ١٨ فبراير سنة ١٨٩٥ ان هذه الشهادة هي عبارة عن كشف درجات العلوم الذى يعطى للتلميذ عقب كل امتحان وعن درجات الاخلاق والمواظبة ايضاً ولهذا قررت الاكتفاء بهذا الكشف وانه لا لزوم لتحرير شهادة الاخلاق المذكورة وانما اذا رقت تلميذ يبين في كشف الدرجات المذكور تاريخ الانفصال وسببه بحيث اذ ادعى تلميذ ضياع هذا الكشف فلا يحرق له عوضه وحيث انا رأينا الموافقة على ذلك في تاريخه نشر لجميع المدارس وهذا لحضرتكم للاجراء

(منشور نمرة ٣٧١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٩ شوال سنة ١٣١٢ (٢٥ ابريل سنة ١٨٩٥)

عن تعيين الخدمة الظهورات في اول مربوط الدرجة

المسطر ادناه صورة المنشور الصادر من نظارة المالية الذى بلغته لنا بكتابتها المؤرخة في ٢ ابريل سنة ١٨٩٥ نمرة ١٠٢ محاسبة بشأن ما يتبع اجراؤه عند تعيين مستخدمين ظهورات على حسب

الكيفية المينة فيه واقتضى الشرح عليه لحضرتكم للمعلومية بما فيه

﴿ صورة ما ورد للنظارة من نظارة المالية نمرة ١٠٢ ﴾

انه بالنظر لما لوحظ من ان بعض المصالح تعين بطرفها خدمة ظهورات من يحيز القانون التحاقهم بوظائف تملية وترتب لهم ماهيات تزيد عن ادنى فئة الوظائف التي يمكن التحاقهم بها ثم تطلب فيما بعد تعيينهم في تلك الوظائف أما بالماهيات المرتبة لهم وهم بصفة ظهورات قد قرر مجلس النظارة بمجلسه المتعقد في يوم ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ ان لا يرتب للخدمة الظهورات المتظور التحاقهم بوظائف تملية ماهية تزيد عن ادنى فئة الدرجة التي يمكن تعيينهم فيها هذا وحيث ان المادة (٤) من فصل ثالث قانون مالي يحيز ان يرتب لمن يعاد للخدمة من ارباب الماشات والمستخدمين المرفوتين ماهية توازي ماهيته الاصلية وذلك فيا اذا كانت تلك الماهية لا تزيد عن أعلى فئة الدرجة التي تعين فيها واما اذا كان متوسط مربوط الدرجات يسمح بذلك بناء عليه لزم نشره للجهات عموماً وهذا لسعادتكم حتى وانه عند تعيين خدمة ظهورات يلاحظ في ترتيب ماهياتهم عدم تجاوز ما يمكن ترتيبه اليهم اذا صار التحاقهم في وظائف تملية

(منشور نمرة ٣٧٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٦ ذى الحجة سنة ١٣١٢ (٣٠ مايو سنة ١٨٩٥)

بذكر التوفر بالمدارس في الطالبات الشمية وتقديم كشف في نهاية السنة به

لما كان صرف أدوات التعام جارياً لبعض المدارس شهرياً وبعضها كل ثلاثة اشهر وكان التوفير منها بسبب غياب أو رفت التلاميذ لا بد منه كما أن الطالبات قسيمة استمارة ١١١ فيها خانة لما يتوفر من اللوازمات كنص المادة السادسة والعشرين من الفصل الثامن (حسابات الوجه) من القانون المالي ولذا سبق ان النظارة اصدرت مجلة منشورات آخرها بتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٩٢ نمرة ٣٠٣ تعين فيها على نظار المدارس أن ينظروا بأنفسهم عند تقديم طلبات اللوازمات ما يكون متوفراً بما سبق صرفه ويدرجوه في خانة المتوفر ثم يكتب في خانة المطلوب كالة اللازم للمدة المطلوب عنها الادوات حتى يمنع صرف ادوات زيادة عن اللزوم وتوجد بالمدارس عرضة للتلف ومع ذلك بعض المدارس يهمل في هذا الامر

وحيث ان هذا بلا شك يترتب عليه خسائر على المصلحة فقد رأينا اصدار هذا المنشور تنبيهاً أخيراً بما يأتى وهو

- (١) عند تقديم أى طلب تجرد الادوات الموجودة بالمدرسة وما يتضح انه متوفر منها يدرج فى خانة المتوفر من طلب الادوات استمارة ١١١ ويكتب فى خانة المطلوب كماله اللازم ثم يؤشر ناظر المدرسة فى خانة الملحوظات بما يفيد اجراؤه الجرد بنفسه وإيضاح المتوفر فى خاتمه ويوقع على هذا التأشير وذلك عن المدارس التى لم يوجد فيها امانة توريدات اما الموجود فيها امانة توريدات فهم الذين يجرون هذه العملية ومسئولون عنها بحيث أن الطلبات التى ترد خالية من التأشير المذكور تكون لاغية
- (٢) عند المساعدة اى فى آخر كل سنة مكتوبة تجرد جميع الادوات المتوفرة بكل مدرسة بمعرفة ناظرها او من يتدبه لذلك ويقدم عنها كشف مخصوص للنظارة لاعطاء التعامات اللازمة عنها والمدرسة التى لم يتوفر فيها شئ تخطر النظارة بذلك وقد نشر فى تاريخه لجميع المدارس وهذا لحضرتكم للعلم بما فيه والاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٣٧٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣١٢ (١٧ يونيه سنة ١٨٩٥)
بالوضع الصحى اللازم للتلميذ اثناء جلوسه على التخت

قد رأت النظارة بالاتحاد مع حضرة حكيمباشى المعارف ان يكون الوضع الصحى اللازم لكل تلميذ اثناء جلوسه على مقعدة تحت التدريس كما يأتى

اولاً — يلزم ان يكون التلميذ على الهيئة التى تبقى معها محبة الجسم بان يجلس منتصباً غير مطاوع رأسه كثيراً وان لا يقرب الكتاب والورق من عينه كثيراً عند المطالعة او الكتابة عربية كانت او اجنبية بحيث ان المسافة التى يقرأ ويكتب عليها لا تكون اقل من ٣٠ سنتيمتر وان لم يستطع التلميذ ذلك فعلى المدرس ان يرسله لحكم المدرسة ليرى فيه رأيه

ثانياً — يلزم ان كل مدرس يباشر ملاحظة هذا الوضع عند كل تلميذ اثناء حصته

ثالثاً — يلزم ان مقدمات التخت تكون ذات مساند خلفية ارتفاعها لا يتجاوز قسم الكتفين وينطبق على ظهر التلميذ وان يكون ارتفاع المقاعد المذكورة على نسبة $\frac{1}{3}$ من طول التلميذ وعرضها على نسبة $\frac{1}{4}$ منه بحيث ان جزع الجالس عليها يكون مع نخذه زاوية قائمة وان الفخذين يكونا مع ساقيه زاوية قائمة ايضاً وان ساقيه يكونا مع قدميه المتكئين على عرصة من خشب زاوية قائمة اخرى

رابعاً — يلزم ان تكون المقاعد مثبتة بالتخت
خامساً — يلزم ان يكون ارتفاع التخت مناسباً بحيث ان حافتها المقابلة لصدر التلميذ لا تتجاوز
الحفرة المعدية له وان لا تكون كثيرة القرب ولا بعيدة عنها كي لا تضغط عليها أثناء شغلها
ولا تلجئه للانحناء الى الامام

سادساً — يلزم ان تكون درجة انحناء سطح التخت ضعيفة (من ١٢ الى ١٤ درجة)
فهذه الشروط يتيسر مكث التلميذ على تحته حافظاً للشروط الصحية سائلة الذكر وييسر له
ان يكتب عربياً على تختة الجلوس مهما كانت الكتابة باللغة العربية على سطحها المائل بشرط ان
يعود التلاميذ على هذا الوضع من طفولتهم وان قيل بان كتابة الثالث بالكيفية المذكورة ينتج عنه
سقوط المداد بكثرة من القلم على الورق فمكن كتابته على مسند يوضع على التخت يكون مسطوحه
ذو مرونة

وعليه قد صار النشر في تاريخه لجميع المدارس وهذا لحضرتكم لاجراء مقضاه بمدركتكم

(منشور نمرة ٣٧٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣١٢ (١٩ يونيه سنة ١٨٩٥)
عن تطهير وتنظيف مرشحات باستور الجارى استعمالها بالمدارس بواسطة برنجانات البوتاسا

حضرة حكيمباشي المعارف ارسل للنظارة مكتابة مؤرخة في ١٢ يونيه سنة ١٨٩٥ نمرة ٥٢
بانه لوشك اقضاء السنة المكتنية الحالية ولزوم تطهير وتنظيف مرشحات باستور الجارى استعمالها
بالمدارس لترشيع المياه قد حرر من طرفه حضرات حكماء النظارة بما هو موضح ادناه ليتبعوه في
اجراء التطهير والتنظيف وذلك لما ثبت من افضلية طريقة التطهير المذكورة على غيرها خصوصاً
وانه باتباعها يمكن استعمال مرشحات المذكورة زمناً طويلاً وطلب حضرته التحريير للمدارس
بان تتخذ مع الحكماء الموما الهم في عمل اللازم للتطهير المذكور بناء عليه قد صار النشر عن ذلك
لجميع المدارس وهذا لحضرتكم للعمل بموجبه

(صورة ما تحرر من حضرة حكيمباشي المعارف الى حكماء النظارة بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٨٩٥)

هذه هي التعليقات التي يرى موافقة اتباعها الآن بخصوص مرشحات باستور الجارى استعمالها
بالمدارس لترشيع المياه المستعملة شرباً لما فيها من جودة النتيجة كما رأى ذلك بعض الحكماء وتبين
بتجرباته ايضاً

اولاً — ان تنظف الشمعات وحيطانها يومياً بدلكها بواسطة جسم خشن (كليفة) مندى بالماء المعين

ثانياً — يجرى تطهير الشمعات اسبوعياً بغيرها مدة ربع ساعة في محلول فوق برمنجانات البوتاسا

ثالثاً — يجرى تنظيفها وتطهيرها كلية مرة في كل اربعة اشهر وذلك بغيرها مدة ربع ساعة في محلول برمنجانات البوتاسا ثم غمرها بعد ذلك مدة ربع ساعة ايضاً في محلول ثاني كبريتات الصودا الذى اضيف له ٢ جرام من حمض الكلوريدريك

فاتباع ذلك بحسب ما قيل وبحسب ما شاهدنا بنفسنا بالتجربة تحفظ المياه المرشحة نقاوتها وصلاحياتها للشرب مع حفظ تطهير ونظافة وقابلية ترشيح شمعات المرشحات المذكورة وامكان استمرار استعمالها مدة مستطيلة بدون لزوم لتغييرها هذا والتطهير المذكور في البند الثانى يكون عمله تحت ملاحظتكم او من ينوب عنكم واما اجراء التطهير المذكور في البند الثالث فيكون بمعرفة حضرة اجزاجى النظارة الذى ترسل اليه الشمعات عند حلول ميعاد تطهيرها وجميع مواد التطهير اللازمة موجودة الآن بقلم صحة المعارف وقد اعطينا جميع التعليمات اللازمة لذلك الى حضرة الاجزاجى المذكور

(منشور نمرة ٣٧٥)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣١٢ (١٩ يونيه سنة ١٨٩٥)
بخصوص سفر المستخدمين بالسكة الحديدية مدة الاجازات العمومية بنصف القيمة

حيث ان زمن المساحات للمدارس قد قارب حلوله ولما كان بعض نظار المدارس والمدرسين الذين يعيشون بعيداً عن عائلاتهم بال القاهرة أو بالاقاليم لاشتغالهم بوظائفهم يرغبون تمضية مدة المساحة بين اهليهم وكان هؤلاء المدرسون والنظار غير متمتعين بالتسهيلات والمزايا الحاصلة لعموم الناس من طرف مصلحة السكة الحديدية منذ سنوات وقد اثبتت هذه المصلحة غير مرة حسن رعايتها ومساعدتها للمدارس والامور التى فيها فائدة عمومية للبلاد اذ انها تخفض ٥٠ فى المائة من اجرة السفر لاعضاء الجمعيات والشركات الدينية التى تمارس مهنة التدريس او التى تقوم باعمال خيرية مهما كانت مسافة السفر فى جميع خطوط السكة الحديدية قد تطابرت النظارة مع هذه المصلحة بشأن تعميم هذا التخفيض الى مستخدمى نظارة المعارف العمومية فاجابت بتاريخ اول يونيه

سنة ١٨٩٥ ثمرة ١٣٦٠ فرسائياً بقبولها تنزيل ٥٠ في المائة من ثمن التذاكر التي تعطى لنظار المدارس والمدرسين الذين يسافرون على قطاراتها لتغطية زمن المساحة بين عائلاتهم في هذه السنة ويكون بأيديهم شهادات من نظارة المعارف وأنها ستنظر في الطريقة اللازمة اتخاذها في هذه المسألة في المستقبل

بناء عليه ينبغي ان من يريد من النظار والمدرسين الحصول على اجازة في زمن المساحة العمومية لهذه السنة ان يتبع ما هو آت

اولاً — يحرج طلب الاجازة على ورقة مئة من فئة الثلاثة قروش فنظار المدارس يحجرون الطلب لنظارة المعارف ويرسلونه اليها رسمياً اما المدرسون فيحجرون الى ناظر المدرسة كل في طلب خصوصي وعلى الناظر ان يبعث بكل طلب من هذه الطلبات لنظارة المعارف بمكاتبه رسمية مبين فيها رأيه بالموافقه او عدمها وينتظر التصريح من النظارة

ثانياً — ينبغي ان يبين في طلب الاجازة المقدم من النظار أو من المدرسين ما هو آت (١) مبدأ ونهاية مدة الاجازة بحيث يراعى ان المبدأ يكون بعد انتهاء الامتحان العمومي لتلاميذ المدرسة وحلول المساحة العمويه فيها وان تكون النهاية قبل ادارة الدروس للسنة المكتتية الجديدة بمثابة ايام على الاقل

(ب) الجهة التي يريد تمضية الاجازة فيها سواء كانت الجهة التي فيها المدرسة أو غيرها فان كانت غيرها وكان توجهه اليها يستدعي سفره بالسكة الحديدية وجب عليه ان يبين المحطة التي يريد السفر منها والى في الذهاب والاياب

(ج) عنوان طلب الاجازة الذي يخاطب به اثناء غيابه ان اقتضى الحال فيقول فلان بالجهة الفلانية بالحارة الفلانية بالقسم الفلاني

وليكن معلوماً انه لا يجوز في أى حال من الاحوال ان يغيب أحد من النظار والمدرسين عن محل وظيفته قبل صدور التصريح اللازم من النظارة بالاجازة التي يطلبها وعند التصريح يرسل الديوان لكل مدرسة شهادة باسم الناظر أو المدرس الذي يرغب السفر بالسكة الحديدية ليستلمها عند تبليغه الامر الصادر بالتصريح

فهذا صار الذمير لفروع النظارة وهذا لحضرتكم للعلم به واعلانه لجميع المدرسين للعمل بموجبه

(منشور نمرة ٣٧٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣١٢ (٢٠ يونيه سنة ١٨٩٥)
بتعديل بعض مواد من القانون العمومى

مرسل لحضرتكم مع هذا نسخة من صورة القرار الصادر من النظارة فى ٢٦ ذى الحجة
سنة ١٣١٢ (١٩ يونيه سنة ١٨٩٥) نمرة ٤٤١ بتعديل بعض مواد من القانون العمومى بنظارة
المعارف الصادر عليه الامر العالى فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ للعلم بما فيه واجراء مقتضاه فيها
يتعلق بمدرستكم

(صورة قرار نمرة ٤٤١)

من نظارة المعارف العمومية

ناظر المعارف

بعد الاطلاع على القانون العمومى لنظارة المعارف الصادر عليه الامر العالى فى ٢٨ شعبان
سنة ١٣٠٤ (٢٢ مايو ١٨٨٧) وعلى القرارين الصادرين من النظارة احدهما فى ٨ شعبان
سنة ١٣٠٦ (١٩ ابريل سنة ١٨٨٩) نمرة ١٢١ والثانى فى ١ صفر سنة ١٣٠٩ (١٣ ستمبر سنة ١٨٩١)
نمرة ٢١٣ بالتعديلات التى اجريت فى هذا القانون
وبعد الاطلاع على ما قرره مجلس النظارة فى جلسة ١٧ ذى الحجة سنة ١٣١٢ (١٠ يونيه
سنة ١٨٩٥)

(قررنا ما هو آت)

(المادة الاولى)

تعدل المواد الاتى ذكرها من القانون السالف ذكره بالكيفية الآتية

(الفصل الاول من الباب الرابع)

فى المكاتب الابتدائية التى من الدرجة الثانية

المادة ٦٤ — المرتب على كل تلميذ تسعماية ملياً سنوياً

فى المكاتب الابتدائية التى من الدرجة الاولى

المادة ٧٥ — المرتب على كل تلميذ سنوياً يكون كما سيأتى ويدفع مقدماً

مليم جنيته	
١ ٥٠٠	في فرقة السنة الاولى
٢ ٤٠٠	» » الثانية
٣ » »	الثالثة
٤ ٢٠٠	» » الرابعة

عدا المدارس الموجودة في مديرية الحدود فان المرتب على التلميذ فيها يكون كما يأتي

مليم جنيته	
٩٠٠	في فرقة السنة الاولى
١ ٢٠٠	» » الثانية
١ ٨٠٠	» » الثالثة
٢ ٤٠٠	» » الرابعة

المادة ٧٨ - يقبل في هذه المكاتب تلاميذ مجانيون على الصفة الآتي يانها

أولاً في مكاتب الدرجة الثانية يقبل مجانيون لا يزيد عددهم عن ٣٠ في المائة بنسبة مجموع التلاميذ الذين يدفعون المرتبات في كل من المكاتب المذكورة

ثانياً أما مكاتب الدرجة الاولى فيكون قبول المجانيين فيها كما سيأتي

(١) في فرقة السنة الاولى لا يقبل مجانيون

(ب) أما في فرقة السنة الثانية والسنة الثالثة والسنة الرابعة فيقبل فيها مجانيون لا يزيد عددهم في مجموع هذه الفرق عن ٢٠ في المائة بنسبة مجموع التلاميذ الذين يدفعون المرتبات في الفرق المذكورة

بحيث أن من أراد من التلاميذ أن يكون مجاناً وجب على ولي أمره أن يقدم طلباً بذلك لناظر المكتب في الوقت المعين لتقديم الطلبات قبل حلول السنة المكتنية الجديدة وعلى الناظر عمل امتحان مسابقة بين هؤلاء الطالبين بمراعاة الشروط المبينة في القرار الصادر من نظارة المعارف في ٢٠ محرم سنة ١٣١٠ (١٣) اغسطس سنة ٩٢) نمرة ٢٧٢ على لأئحة المجانيين المصدق عليها من مجلس النظار في جلسة ٢٧ يولييه سنة ١٨٩٢ وتقدم نتيجة هذا الامتحان للديوان لعرضها على اللجنة العلمية الادارية وصدر اذن النظارة بما تراه

﴿ الفصل الاول من الباب الرابع ﴾

المادة ٧٩ - يورد الديوان لكل مكتب من مكاتب الدرجتين ما يلزم من الاثاثات وتخت
التبشير وما يلزم للتلميذ من الادوات التعليمية كالورق والتبشير وغيرها وكذلك
الكتب الدراسية تكون من طرف الديوان

﴿ الفصل الثاني من الباب الرابع في المدارس الثانوية ﴾

المادة ٨٤ - المرتب السنوى على كل تلميذ من التلاميذ الداخلية في جميع المدارس الثانوية
يكون ٢٥ جنهما مصرياً في الفرق الابتدائية المعدة للتعليم الابتدائي و ٣٠ جنهما
مصرياً في الفرق العالية المعدة للتعليم التجهيزي

المادة ٨٥ - المرتب على كل تلميذ من التلاميذ الخارجية سنوياً في جميع المدارس الثانوية
يكون ١٢ جنهما مصرياً في الفرق الابتدائية و ١٥ جنهما مصرياً في الفرق العالية
المعدة للتعليم التجهيزي

المادة ٨٨ - يقبل في هذه المدارس تلاميذ مجانيون على الكيفية الآتية
اولاً - في الفرق الابتدائية المعدة للتعليم الابتدائي

(أ) في مدارس التوفيقية والحديوية والمبتديان واسكندرية والمتصورة
لا يقبل مجانيون بالقسم الداخلي

(ب) اما القسم الخارجي فيقبل فيه بمدرسى اسكندرية والمتصورة بفرق
السنة الثانية والسنة الثالثة والسنة الرابعة تلاميذ لا يزيد عددهم
في مجموع هذه الفرق عن ٢٠ في المائة بنسبة مجموع التلاميذ الذين
يدفعون المرتبات بهذا القسم في الفرق المذكورة

ولا يقبل بهذا القسم في فرقة السنة الاولى من المدرستين المذكورتين
مجانين وكذلك لا يقبل بالقسم المذكور مجانيون في مدارس
التوفيقية والحديوية والمبتديان

ثانياً - في الفرق العليا المعدة للتعليم التجهيزي يقبل مجانيون في كل مدرسة لا يزيد
عددهم عن ٥ في المائة بالقسم الخارجي بنسبة مجموع التلاميذ الذين يدفعون
المرتبات في هذا القسم

اما القسم الداخلي فلا يقبل فيه مجانيون

بحيث من اراد من التلاميذ ان يكون مجانياً وجب على ولي أمره ان يقدم طلباً
بذلك لناظر المدرسة في الوقت المعين لتقديم الطلبات قبل حلول السنة المكتتبة
الجديدة وعلى الناظر عمل امتحان مسابقة بين هؤلاء الطالبين بمراعاة الشروط

المدينة في القرار الصادر من نظارة المعارف في ١٠ محرم سنة ١٣١٠ (١٣) أغسطس
سنة ١٨٩٢) نمرة ٢٧٢ على لأحة المجانين المصدق عليها من مجلس النظارة في جلسة ٢٧
يوليوس سنة ١٨٩٢ وتقديم نتيجة هذا الامتحان للديوان لمرضاها على اللجنة العلمية
الادارية وصودر اذن النظارة بما تراه
المادة ٩١ - جميع التلاميذ الداخلية لهم الحق في تلقي العلوم وأخذ الكتب والادوات التعليمية
من المدرسة ولهم ايضاً حق السكن والغذاء في المدرسة اما الملابس فيتداركونها
من طرفهم

(المادة الثانية)

تلغى المادة ٨٦ من القانون المذكور

(المادة الثالثة)

يعمل بمقتضى هذه التعديلات من السنة المكتنية التي تبتدى من أكتوبر سنة ١٨٩٥ بحيث
تسرى على التلاميذ الموجودين الآن في المكاتب والمدارس والذين يستجدون بها عدا ما يخص
بقبول المجانين فانه لا يسرى إلا على من يستجد

(المادة الرابعة)

على قلم عربى النظارة تنفيذ هذا القرار

(منشور نمرة ٣٧٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ غرة محرم سنة ١٣١٣ (٢٤) يونيه سنة ١٨٩٥)
بعدم تسليم اوراق او مستندات الى بعض الاشخاص او اطلاعهم عليها او اعطاء معلومات ما عنها لاحد

ارسلت نظارة المالية* لهنالك مكتابة فرنسية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٨٩٥ نمرة ٤٧٥ بان قلم
قضاياها ارسل اليها المذكرة المسطرة صورتها بعد تشير فيها الى العواقب الوخيمة التي تنشأ عن
تسليم الاوراق والمستندات الى بعض الاشخاص او اطلاعهم عليها كما يقع ذلك في كثير من الاوقات
في بعض المصالح وانه منعا لذلك وللضرر الذى يحصل للخزينة ولقلم القضايا في آن واحد طلبت
التحرير لفروع النظارة بان لا تعطى معلومات ما لاحد من هذا القبيل بحيث يضطر ذوو الشأن
ان يقدموا طلباتهم الى المالية وهي تنظر فيما اذا كان يلزم اجابة طلبهم اولا
فبناء عليه قد صار النشر عن ذلك لفروع النظارة وهذا لحضر تكمل لهم بما فيه والعمل بمقتضاه

﴿ صورة مذكرة قلم قضايا المالية ﴾

ان الحملة التي انتهت بواقعة ترنكينات المشثومة التي حصلت في ٤ فبراير سنة ١٨٨٤ كان من ضمن رجالها شخص اسمه جورج كازير تلباني الجنس مستخدم بالاستبتالية بوظيفة تمارجى بياهيية ج.ج. في الشهر وجد ميتا في ساحة القتال ولذلك صرفت الحكومة لاخته مدام عائده كازير في ١٤ ابريل سنة ٨٤ ستين جنبها على سبيل المكافأة من البنك العثماني وبعد ان مضى على هذه المسألة عشر سنين ادعت مدام كازير المذكورة انها ام هذا الرجل لا اخته وطابت في ١٧ يولييه سنة ٩٤ ان يترتب اليها معاش يوازي ما كان مرتبا لولدها تطبيقاً لذليل لائحة المعاشات العسكرية الصادرة في سنة ١٨٧٦

وفي خلال القضية جسمت الست المذكورة طلبها وجعلته خمسة عشر جنبها مدعية ان ولدها كان يستولى هذا المرتب وبينها كان النائب عن الحكومة يدافع بان مرتب القليل هو ج.ج. في الشهر فقط على حسب التعليقات التي قدمت له من ادارة الحسابات بمذكرة تاريخها ١٣ يناير سنة ١٨٩٥ نمرة ٣٦٤٨ وانه كان مستخدماً بصفة تمارجى اذ ابرز المدافع عن المدعى ورقة مذکور بها ما يخالف ذلك بالرة وهذه الورقة عبارة عن مكتوب محرر على رقعة عليها اركان حرب الجيش المصرى يرسم المسيو ستورينو الحامى عن مدام كازير مذکور به ان جورج كازير كان برتبة ملازم وان ماهيته خمسة عشر جنبها في الشهر وان هذه المعلومات استخرجت من افادة محررة من البوليس نمرة ٢٨٣

وحيث كانت هذه المعلومات توجب الاسف لعدم مطابقتها للوارد في دفاتر تجريدة باكر باشا ومناقضتها للاوراق الرسمية الموقع عليها من جورج كازير نفسه الواضح بها انه انما كان مستخدماً ملكياً بوظيفة تمارجى الشفخانة بياهييه ج.ج. وبلغ مرتبه الى ج.ج. ليكون اسوة بضباط التجريدة برتبة ملازم ثانی اوروى التي مربوطها اذ ذاك ج.ج. لذلك رأى قلم القضايا ان يستلفت نظر الحكومة بنوع خاص الى عدم تسليم اخصامها اوراق تضر بصالحها مثل افادة الحرية الرقيمة ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٤ وان ينهبها الى ان مدام كازير قد تمكنت من الحصول على صورة من جواب مصلحة البوليس نمرة ٢٨٣ الصادر لنظارة الحرية بشأن التجريات التي عملتها المصلحة المذكورة في سنة ١٨٩٣ لبيان حالة جورج كازير المذكور بدون ان تخفى هذه المصلحة حقيقة الحال بالكشف من الدفاتر والاوراق الرسمية الخاصة بتجريدة باكر باشا مع انه جاء في نفس هذا الجواب ان هذه الاوراق محفوظة بنظارة المالية منذ سنة ١٨٨٦ كما انها اى الست المذكورة حصلت على صورة مكاتب من الحرية للمالية في ١٤ يناير الماضى نمرة ٢٠ وطابت في ٤ الجارى ان تعطى لها صورة منها مصداقاً عليها لتقديمها للمحكمة

وحيث ان الافادة المستخرجة من مصاحبة البوليس المرسله من السردارية الى الحامى عن الخضم تؤيد من جهة ان المرتب الشهري للمسيو كازير كان خمسة عشر جنبها مصرياً والمستندات

التي قدمتها المالية تثبت من جهة اخرى ان راتبه كان $\frac{1}{2}$ فقط . وحيث لا يخفى تناسة الحالة امام المحكمه عند اطلاقها على اوراق رسمية صادرة من مصلحةين اميريتين ينقض مضمون احدهما مضمون الاخرى . وحيث ان قلم القضايا اصبح لا يهتدى الى الحطة التي ينبغي اتباعها هل يتعين عليه التمسك بالمستندات التي قدمت اليه من المالية ورفض افادتي الحريسة والبوليس ظهريا لهذه الاسباب

فاجتناباً لحصول ما يماثل ذلك في المستقبل يرى قلم القضايا ان تتخذ بنظارة المالية الاحتياطات التي من شأنها ان لا تسلم مصالح الحكومة من الاك فصادراً معلومات من هذا القليل وان تأخذ على عهدها تحقيق وتبعية سير القضايا المحفوظة اوراقها لديها

(منشور نمرة ٣٧٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٤ محرم سنة ١٣١٣ (٢٧ يونيه سنة ١٨٩٥)

بتحصيل المصروفات على ثلاثة اقساط

حيث ان المصروفات المقررة على التلاميذ في المكاتب الابتدائية كانت باعتبار الشهر الواحد ولذلك كان التحصيل جارياً في بعض المدارس شهرياً والبعض كل ثلاثة اشهر . وحيث انه صار تقرير تلك المصروفات عن السنة كما هو مقتضى القرار الصادر من النظارة في ٢٠ يونيه سنة ٩٥ نمرة ٤٤١ فيجب ان يكون التحصيل على مقتضى المادة (١٠٩) من القانون الداخلي للمدارس وهي ان تدفع هذه المصروفات على ثلاثة اقساط

القسط الاول — عند افتتاح الدروس في اول السنة المكتبية او عند قبول التلاميذ المستجدين

القسط الثاني — في اول شهر يناير

القسط الثالث — في اول شهر ابريل

ولهذا صار النشر عن ذلك للمدارس وهذا لحضرتكم للعمل بموجبه فيما يتعلق بمدركتكم

(منشور نمرة ٣٧٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٥ محرم سنة ١٣١٣ (٨ يوليه سنة ١٨٩٥)

بعدم مخابرة المصالح والنظارات الاخرى او فروعها الا بواسطة الديوان

المسطر ادناه صورة ترجمة المسكوبة الواردة من سعادة ناظر المالية باللغة الفرنسية بتاريخ اول يونيه سنة ١٨٩٥ نمرة ٥١١٦ بما حرره لجميع المصالح التابعة للمالية من انها لا تتخبر من

الآن فساعداً مع النظارات الأخرى بغير واسطة المالية ومرغوب التنبيه باتباع الاجراء بمقتضاه
بنظارة المعارف

وحيث اتنا رأينا ايضاً ان لا تخابر فروع نظارة المعارف مع اى نظارة او فروعها الا بواسطة
هذا الطرف فقد نشر عن ذلك لكافة فروع الديوان وهذا العمل موجه

﴿ صورة ترجمة مكتبة المالية نمرة ٥١١٦ ﴾

قد اتضح لنظارة المالية غير مرة ان المصالح التابعة لها اما ان تخاطب النظارات الأخرى رأساً
او تحيىها على مسائل تستعلم منها عنها بدون واسطة المالية

وهذه الطريقة الخالفة للوائح الادارية المعمول بها يترتب عليها في غالب الاحيان ان نظارة
المالية التى هى صاحبة الشأن فى مثل هذه الاحوال يقوتها تارة العلم بما تم عليه الحال فى المسائل
التى حصلت الخابرة فيها مباشرة وتارة لا يؤخذ رأيها الا فى اليوم السابق على يوم الفصل فى
تلك المسائل

فملافاً لما ينجم عن هذه الطريقة من الضرر قد اصدرنا الاوامر الاكيدة لجميع المصالح
التابعة للمالية بان لا تخابر من الآن فصاعداً مع النظارات الأخرى بغير واسطة المالية واقتضى
تحريره للمعلومية والتنبيه باتباع الاجراء على مقتضاه بنظارتكم اقدم

(منشور نمرة ٣٨٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٣١٣ (٢١ يوليه سنة ١٨٩٥)

بما يتبع فى استخدام مرفوقى الدائرة السنية بمصالح الحكومة

المسطر بعد صورة المنشور الصادر من نظارة المالية بشأن ما يتبع فى استخدام مرفوقى
الدائرة السنية بسبب تصفية اطيائها على حسب الكيفية الميئنة فيه المبلغ لها بمكتبة المالية المؤرخه
فى ٩ يوليه سنة ١٨٩٥ نمرة ١٩٣ مستخدمين واقتضى الشرح اليكم عليه العلم بما فيه

﴿ صورة منشور المالية نمرة ١٩٣ مستخدمين ﴾

بناء على طلب سعادة ناظر الدائرة السنية بافادته الرقيقة ٩ ابريل سنة ١٨٩٥ نمرة ٣٦
رأت اللجنة المالية ان من يرفت من مصلحة الدائرة المشار اليها بسبب تصفية اطيائها ويكون
حائزاً للجنسية المصرية حسب اللائحة العمومية للمستخدمين الملكيين يجوز قبوله بالخدمات
الميرية كبرفوقى الحكومة وقد صدق مجلس النظار على هذا الرأى بمجلسه المتعقدة فى ١٠ يونيه
سنة ١٨٩٥ بشرط ان يكون دخول هؤلاء المستخدمين فى خدمة الدائرة سابقاً على صدور لائحة
المستخدمين المؤرخة فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ وقد نشر عن ذلك للجهات عموماً وهذا لسعادتكم

(منشور نمرة ٣٨١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢ صفر سنة ١٣١٣ (٢٤ يولييه سنة ١٨٩٥)
بإتابة سعادة فخرى باشا عن الجنب العالى الخديوى مدة سفره فى الصيف

المسطر بهذا صورة الامر الكريم الصادر لسعادة فخرى باشا ناظر الاشغال والمعارف بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٣١٣ (١٣ يولييه سنة ١٨٩٥) نمرة ٩ بتكليفه مع سعادة كل من بطرس باشا غالى ناظر الخارجية واحمد مظلوم باشا ناظر المالية و ابراهيم فؤاد باشا ناظر الحفانية برؤية اشغال الحكومة مدة غياب الجنب الخديوى الاغفم على حسب ما نص بالامر المشار اليه الوارد للنظارة بافادته من رئاسة مجلس النظار فى ١٦ يولييه سنة ١٨٩٥ نمرة ٢٠ فاقضى الشرح عليه للعلم بما فيه

(صورة امر كريم)

اشغال ومعارف ناظرى سعادتناو اقدم حضر تلرى
قدعزنا بمشيئة الله تعالى وغنايته على زيارة دار الخلافة العظمى والتشرف بمشاهدة انوار الحضرة العلية الشاهانية والتجول فى بعض جهات أخرى ترويحاً للنفس وتبديلاً للهواء فى صيف هذا العام المبارك واقتضت ارادتنا ان سعادتكم وكل من سعادة بطرس باشا ناظر الخارجية واحمد مظلوم باشا ناظر المالية و ابراهيم فؤاد باشا ناظر الحفانية تكون يدأ واحدة فى رؤية اشغال حكومتنا والمحافظة على النظام وتوطيد الامن العام كما نهده فيكم من كمال الدراية وتمام الكفاءة وترأسون سعادتكم مجلس النظار عند انعقاده لرؤية المسائل المعتاد عرضها عليه وما يقرر فيه تجرون تنفيذة تحت امضائكم

ونطلب من كافة وكلاء النظارات والمخافطين والمديرين ووكلائهم وسائر المأمورين الموظفين بالمصالح الميرية ان يبرهنوا على جداتهم فى حسن تأديه واجبات وظائهم بالصدق والاستقامة ويثابروا على الجهد والنشاط محافظين على نظام الامن ودوام الراحة بما يكون مستوجباً لزيادة محظوظيتنا كما هو مأمولنا من الجميع واصدرنا امرنا هذا للعمل بموجبه وتبليغه لباقي زملائكم واعلانه لجميع المصالح الاميرية لاتباعه ولستمد من الحق سبحانه وتعالى المعونة والتوفيق فى كل حال

(منشور نمرة ٣٨٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٧ صفر سنة ١٣١٣ (٢٩ يولييه سنة ١٨٩٥)
بعدم اشتغال مدرسى المدارس بالتدريس فى المدارس الحرة او المنازل بدون اذن النظارة

قد اصدرت النظارة منشوراً لجميع المدارس بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٩١ نمرة ٢٨٤
بناء على قرار صدر منها فى ١٢ ابريل سنه ١٨٩١ نمرة ١٩٤ بانه لا يسوغ لاي موظف
معين بنظارة المعارف وفروعها ان يدرس فى مدارس آخر غير تابعه لها وان للنظارة وحدها
الحق فى اعطاء تصريح خصوصى لموظفها بالتدريس فى المدارس الحرة متى كانت هناك اسباب
تسوغ الخروج عن هذه القاعدة

والان تبين للنظارة ان بعض المدرسين التابعين اليها مشغول بالتدريس فى بعض تلك المدارس
وفى المنازل ايضاً بلا علم ولا اذن من نظارة المعارف ولقد كانت النظارة بصدد معاقبتهم على ذلك لولا
مآرائه من التسامح فى هذه المرة ولما كان التدريس فى المنازل هو كالتدريس فى المدارس الحرة وكلاهما
محظور على مدرسى المدارس الاميرية الا بالاذن تراءى ان من يريد من المدرسين التصريح له بالقاء
دروس فى احدى المدارس الحرة والمنازل عليه ان يقدم طلباً بذلك لناظر المدرسة المعين فيها مبنياً
به اسم المدرسة التى يرغب التدريس فيها من المدارس الحرة او اسم التلميذ الذى يرغب التدريس له
فى منزله والوقت الذى يشغل فيه بالتدريس بحيث يكون تقديم هذا الطلب فى الاسبوع الاول من
شهر اكتوبر سنة ١٨٩٥ وتجدد هذا الطلب فى كل سنة فى مثل هذا الوقت وعلى الناظر ان ينظر
فيا اذا كان التصريح للطلاب بالتدريس فى الوقت الذى يرغبه لا يضر بسير التعام فى مدرسته بالنسبة
للاوقات المعين عليه فيها القاء دروس بها فان رأى انه لا مانع من التصريح يرسل الطلب للنظارة
للحصول على اذن منها بذلك واذ ذلك تتخذ النظارة دفترأ تقيده به اسماء هؤلاء المدرسين والمدارس
او المنازل التى يرغبون التدريس فيها وذلك للاحتياط عند تأليف لجان الامتحان كل عام حيث
لا تدرج هؤلاء المدرسين ضمن المتقدمين فى هذه اللجان

على انه لما كان جميع موظفى الحكومة تحت سلطتها الكاملة فى جميع اوقاتهم فللنظارة
الحق فى أى حال من الاحوال فى القاء التصريح الذى تمنحه لاي موظف من موظفيها عند
ما ترى لزوماً لذلك

وحيث انه متعين على جميع موظفى نظارة المعارف العمل بمقتضى هذا المنشور بحيث ان من
يخالفه منهم يعاقب بما يستحقه فلهذا قد اعيد النشر عن ذلك لجميع المدارس وهذا لحضرتكم للعمل
بموجبه فيما يتعلق بمدرستكم

(منشور نمرة ٣٨٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٤ ربيع الاول سنة ١٣١٣ (٣ ستمبر سنة ١٨٩٥)
بشأن الاحتياطات اللازمة لمنع حصول تلف او عجز بالطرود التي ترسل للاقاليم بالسكة الحديدية

حيث ان السكتب والادوات المدرسية التي تلازم لمدارس الاقاليم جاز ارسالها بطريق السكة الحديدية بمعرفة مخزن المعارف وحيث انه قد حصل حديثاً اتلاف بعض خرط كانت في طرد أرسل لمدسة سواكن وما امكن مطالبة مصلحة السكة الحديدية عن هذا التالف لانه لم يلتفت الى اثباته وقت الاستلام وحيث أنه من الضروري أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع حصول مثل ذلك في المستقبل فقد رأينا اتباع ما يأتي

أولاً — حيث ان المادة ١٤ من الفصل الثامن من القانون المالى تقضى بان الادوات الصادرة يجب ان تكون على الدوام في احسن حالة ممكنة حين تسفيرها وان الحزنمى مسئول عما يفقد أو يتلف منها اذا تحقق حين وصولها للجهة المرسل لها ان التفتد أو التالف مسبب عن احمال منه فيذكر أمين مخزن المعارف بهذا التص لى يعنى بتستيف الطرود وحزمها جيداً لوقايتها من التالف بحيث اذا حصل لاي طرد تلف وتحقق لدى استلامه ان التالف ناشئ من عدم التستيف أو الاعتناء بالحزم فضلاً عن الزامه بمن التالف أو الناقد فانه لا يتحمل من المسئولية

ثانياً — ينبغى على المندوبين الذين يستلمون الطرود من محطات السكة الحديدية أنهم اذا وجدوا في حزم أى طرد تلفاً أو تغييراً أن يثبتوا بالحطة قبل الاستلام ما يأتي

(١) كيفية التالف أو التغيير الذى حصل لكل طرد بحسبما يشاهد في حالته

(٢) مقدار العجز الذى يظهر في الوزن حال الاستلام عن أصل الوزن

الموضح بالبوليسه

وباحضار الطرد أو الطرود بالمدسة بمآلتها التي وجدت عليها على التدوب الذى احضرها اخبار ناظر المدسة بما اثبتته بالحطة عند الاستلام وعلى الناظر في الحال أن يفتحها بحضور المتدوب المذكور وأحد مستخدمى المدسة أيضاً وفرز ما بداخلها ومراجعتها على يائها الذى يكون أرسل اليه من النظارة للاستلام على موجه وعمل محضر بما يتضح من التلفيات او العجزوات واسبابها بحسبما يشاهد في حالة الطرد ويتوقع على هذا الحضر منه ومن الايتين السالف ذكرهما ويقدم للنظارة بالمكتابة اللازمة لتجرى ما يستلزم لذلك بناء عليه قد نشر في تاريخه لجميع المدارس وهذا لحضرتمكم لاتباع الاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٣٨٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٤ ربيع الثاني سنة ١٣١٣ (٢٣ ستمبر سنة ١٨٩٥)
بطلب الكتب الدراسية بناء على كشوفات المقررات

حيث كان من مقتضى قرار نظارة المعارف الرقم ١٩ يوليه سنة ١٨٩٥ نمرة ١٤٤ الصادر بتعديل بعض مواد القانون العمومي ان الكتب الدراسية تصرف للتلاميذ جميع المدارس من طرف الديوان وكان من مقتضى المادة الخمسين فصل ٩ من القانون المالي ان صرف الكتب للتلاميذ يكون تحت مسؤولية نظار المدارس فينبغي اتباع التعليمات الآتية في طباب تلك الكتب وصرفها وهي

اولاً — المدارس السكّانة بالمحروسة ومدارس الاقاليم الغير موجود فيها سلف كتب تحرر كشوفات باسماء التلاميذ وسنى دراساتهم والكتب المستحق صرفها لكل منهم على مقتضى ترتيب الكتب وتبقى تلك الكشوفات لديها وتقدم من مئة تضاهها للديوان طلباً من القسيمة استمارة (١١١) مصحوباً بماحق ميين فيه مقادير الكتب المطلوبة واسماؤها وسنى الدراسة المطلوبة لها فتصرف النظارة الكتب للمدرسة وهي توزعها على التلاميذ ويؤشر امين توريداتها وناظرها على الكشوفات بما يؤيد ذلك التوزيع ثم ترسلها للديوان بعد وصول الكتب لها بخمسة ايام على الكثير لحفظها مع اذونات الصرف

ثانياً — مدارس الاقاليم الموجودة فيها سلف كتب تصرف من هذه السلف للتلاميذها وتقدم كشوفات باسماء التلاميذ وسنى الدراسة وما صرف لكل منهم مصداقاً عليها من امين توريداتها وناظرها بما يفيد الصرف لحصنها لحساب السلفة وذلك لحد ما تنتهي تلك السلف ثم تعود هذه المدارس للعمل بمقتضى المادة الاولى

هذا وان لزمها الآن كتب غير الموجود فيها فتتبع في طلبها ما تدون بالمادة الاولى بناء عليه قد نشر في تاريخه جميع المدارس وهذا لحضرتكم للمعلومية به واتباع الاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٣٨٥)

صادر بجمع فروع النظارة بتاريخ ٦ ربيع الثاني سنة ١٣١٣ (٢٥ ستمبر سنة ١٨٩٥)
بان لا ترسل ظروفاً موسى عليها الا التي يكون فيها ورق مهم يخشى عليه من الضياع

المسطر بعد صورة ماشرته نظارة المالية لعموم المصالح بشأن مايصير اجراؤه في المراسلات
الموصى عليها وكيفية تسليمها لمكاتب البوستة الواردة لنا بمكاتب المالية الرقيمة ١٦ ستمبر سنة ١٨٩٥
نمرة ٣٠٧ فاقضى نشره لفروع النظارة وهذا لحضرتكم للعمل بما فيه م
﴿ صورة ماورد من نظارة المالية نمرة ٣٠٧ ﴾

اوضححت مصلحة عموم البوستة المصرية فيماورد منها للمالية في ٢٦ ستمبر سنة ١٨٩٥ نمرة ٣٦١
بان الجهات ليست متبعة احكام لائحة طوايع البوستة من جهة تحرير حافظة على نسختين عن
كل مراسلة موسى عليها ارنكاناً على الحافظة استمارة ١١٧ مكررة وتروم استلفات المصالح الى ذلك
وما تقتضيه احكام اللائحة المحكي عنها من ان المراسلات التي تكون موسى عليها هي المهمة فقط
او التي تحتوى على اوراق لا يتيسر الاعتياض عنها حالة فقدها
وحيث ان الطريقة التي اتخذتها المصالح في تسليم المراسلات الموصى عليها للبوستة بموجب
الاستمارة ١١٧ مكررة فقط (كالمراسلات العادية) في الحقيقة انها مخالفة لاحكام المادة ١٦٦ و ١٦٧
فصل ٩ من القانون المالى التي مقتضاها تحرير حافظة على نسختين عن المراسلات الموصى عليها
بخلاف الاستمارة ١١٧ مكررة التي هي مستند لصرف طوايع البوستة الاميرية ليس الا اما الموصى
عليها فيجب ان ترفق معها بحافظة نمرة ٦ على نسختين وهي المتصوص عنها بالمادتين المذكورتين
بناء عليه اقضى نشره لكافة المصالح وهذا لحضرتكم بامل التنبيه بعدم ارسال مراسلات موسى عليها الا
اذا كانت مهمة او محتوية على اوراق يخشى من ضياعها كحكم المادة ١٦١ فصل ٩ من القانون
وانه عند ذلك ترفق مع الاستمارة ١١٧ مكررة حافظة استمارة نمرة ٦ على نسختين المرسوم فيها
نمرة وجهه الارسال واسم الجهة المرسل اليها تلك المراسلة الموصى عليها حتى ان احداها تحفظ
بمكتب البوستة والثانية تعاد لجهة الارسال سندا بالمراسلات المحكي عنها وبذلك تكون الاعمال
منتظمة تطبيقاً لاحكام القانون م

(منشور نمرة ٣٨٦)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣١٣ (اول اكتوبر سنة ١٨٩٥)
باعتبار تاريخ رفت المستخدم الذى يحكم بمجلس التأديب برفته من يوم الايقاف ان كان اوقف او من
تاريخ اعلانه بالرفت ان لم يوقف قبل الحكم

المسطر ادناه صورة ما نشرته نظارة المالية للمصالح التابعة لها وتبلغ هنا بمكاتبها المؤرخة في ٢٤
اغسطس سنة ١٨٩٥ نمرة ٢٦١ بحاسة عما يتبع في شأن من يرى لزوم إيقافه من المستخدمين
الذين يحالون على مجالس التأديب فاقتضى الشرح لكم عليه للعلم بما فيه م
﴿ صورة ما ورد من نظارة المالية نمرة ٢٦١ ﴾

حيث انه تقرر بعد الاتفاق مع نظارة الداخلية لزوم استلفات الجهات والمصالح الى ما بأتى
وهو انه اذا ظهر ارتكاب احد المستخدمين لجريمة تستدعى رفته ورؤى لزوم إيقافه فيوقف
ويعلن بذلك رسمياً ثم تحول قضيته في الحال على مجالس التأديب ويخطر المجلس بانه موقوف حتى
اذا حكم المجلس برفته وتصدق على هذا الحكم يكون الرفت اعتباراً من تاريخ الايقاف الا اذا
قرر المجلس المذكور غير ذلك واما في حالة عدم ايقاف المستخدم فرفته يعتبر لغاية تاريخ اعلانه
الذى يحصل بعد التصديق على الحكم لان تاريخ صدوره من مجالس التأديب وحيث انه قد نشر
عن ذلك من نظارة الداخلية الى عموم المديریات والمحافظات وقد رؤى موافقة النشر عنه ايضاً
للمصالح فلزم تبليغه لعطوفتكم للاحاطة بما فيه م

(منشور نمرة ٣٨٧)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣١٣ (اول اكتوبر سنة ١٨٩٥)
بان المدرسين الذين يستأذنون النظارة اعطاء دروس هم الذين يريدون اعطاء دروس بمدارس حرة
او لتلاميذ غير تلاميذ مدارسهم

حيث ان المنشور الصادر من النظارة في ٢٩ يوليه سنة ١٨٩٥ نمرة ٣٨٢ يقضى بان من
يريد من المدرسين اعطاء دروس بالمدارس الحرة او بالمنازل عليه ان يقدم طلباً بذلك للتصريح
له من النظارة باعطاء هذه الدروس وذلك للاحتياط عند تأليف لجان الامتحان كل عام من
عدم درج اسماء هؤلاء المدرسين ضمن الممتحنين في هذه اللجان وحيث ان مدوسة اسبوط ارسلت

للنظارة افادة مؤرخة في ٩ ستمبر سنة ١٨٩٥ نمرة ١٤٠ بالاستفهام عما اذا كان هذا الامر يسرى على المدرسين الذين لهم عادة في اعطاء دروس لذات تلاميذ المدرسة اثناء الفراغ من الدروس قبل الغروب او ليلاً بمنازل بعض التلاميذ
وحيث انه ينظر ذلك في اللجنة العلمية الادارية قررت في جلسة ١٤ ستمبر سنة ١٨٩٥ ان من يلزمه الحصول على اذن هم الذين يدرسون في المدارس الحرة او لتلاميذ ليسوا من تلاميذ مدارسهم فقد صار النشر لجميع المدارس وهذا لحضرتكم للمعلومية واعلانه لجميع مدرسي مدرستكم

(منشور نمرة ٣٨٨)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣١٣ (٢ أكتوبر سنة ١٨٩٥)
بعدم صرف الكتب الدراسية التي كان واجباً وجودها بأيدي التلاميذ

بناء على تقرير صرف الكتب للتلاميذ بجميع المدارس من طرف الديوان قد طلب بعض المدارس لتلاميذهم كتباً لا ينبغي ان تطلب لهم وذلك انه طلب كتباً للتلاميذ الذين كانوا في السنة المكتتية الماضية في فرقة السنة الاولى ونقلوا في هذه السنة في فرقة السنة الثانية وهكذا المتقولون في فرقة السنة الثانية الى الثالثة
وحيث ان المصلحة ليست مكلفة بصرف الكتب التي كان واجباً وجودها بأيدي التلاميذ من قبل واذلك لم تصرح بصرف شيء منها فاقضى النشر لكي لا يطلب لتلاميذ كل فرقة الا ما هو مقرر لها وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء بمقتضاه

(منشور نمرة ٣٨٩)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٣٠ ربيع الثاني سنة ١٣١٣ (١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٥)
بعدم تأخير تقديم الاسبوعيات عن يوم السبت من كل اسبوع

طلبتنا تحرر من الديوان للمدارس باهمية ارسال الاسبوعيات المتضمنة بيان عدد التلاميذ في كل يوم سبت من كل اسبوع ولا زال بعض المدارس يتأخر في ارسالها فقد حررنا هذا منشوراً عاماً لجميع المدارس نستلفت به حضرات نظارها الى هذا الامر لكي يؤكدوا على المواطنين بهذا العمل بعدم تأخير ارسال الاسبوعية في يوم السبت من كل اسبوع ومن يتأخر ينظر في عقابه وهذا لحضرتكم للاجراء كما ذكر

(منشور نمرة ٣٩٠)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٩ جمادى الاولى سنة ١٣١٣ (٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٥)
بأن استمارات حصص المدرسين وارسال صورها سنوياً للنظارة

انه وان كانت حصص المدرسين مبينة في جداول اوقات الدروس الجارى تقديمها للنظارة من المدارس الا انه لاجل ان تكون حصص كل مدرس مبينة على حدها قد عملت الاستارة اللازمة عن ذلك حتى يكتب فيها كل مدرس بيان الحصص التى يؤدها واوقاتها على حسب البيانات الواضحة فيها ولذلك مرسل لحضرتكم من طيه عدد من هذه الاستارة لتوزيعها على مدرسى مدرستكم حتى بعد ان يكتب كل منهم حصصه واوقاتها ترسل جميع هذه النسخ للنظارة بالافادة اللازمة منكم لاجراء مقتضاها هذا مع التنبيه على المدرسين بأن يكتبوا هذه الاستارات باللغة التى يؤدون الدروس بها بمعنى انه اذا كانت الدروس التى يؤدها المدرس باللغة العربية فيكتب الاستارة بهذه اللغة وان كانت الدروس التى يؤدها المدرس باللغة الانكليزية او الفرنسية فيكتب الاستارة باللغة التى يؤدى الدروس بها من هاتين اللغتين وبعد كتابة هذه الاستارات من واقع جدول اوقات الدروس تصدقون عليها حضرتكم هذا مع مراعاة الاستمرار على تحرير وارسال هذه الاستمارات فى كل سنة دراسية مع جداول اوقات الدروس الجارى تقديمها وما يلزم لمدرستكم من هذه الاستمارات يطلب من النظارة لارساله اليكم

(منشور نمرة ٣٩١)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٠ جمادى الاولى سنة ١٣١٣ (٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٥)
بانشاء سجلات جديدة للمصروفات وكيفية العمل فيها

حيث ان الدفاتر المتخذة بالمدارس وسجلات تسديد المصروفات المقررة على التلاميذ ذوى المصروفات تختلف عن بعضها فى الهيئة والعمل بالنظر لحالة كل مدرسة فبعض المدارس متخذة دفاتر مطبوعة لكتابة اسماء تلاميذ المصروفات وما يسدد من الاقساط الشهرية امام اسم كل تلميذ مدة عشرة شهور (السنة المكتتبه) والبعض متخذ كتابة تسديد المصروفات التى على ثلاثه اقساط فى الخانات المعدة لذلك بالدفتر استماره ١٦٩ لوائح

وحيث ان المصروفات التى كان جارياً تسديدها شهرياً بالمدارس السالف ذكرها قد عدلت من أول السنه المكتتبه ٩٥ و ٩٦ وجعل تسديدها على ثلاثه اقساط بناء على قرار النظارة الصادر فى ١٩ يونيه سنه ١٨٩٥ نمرة ٤٤١ وبذلك صارت الدفاتر المتخذة لها لا يوافق العمل فيها فلاجل ان يكون هذا العمل سائراً بجميع المدارس على نسق واحد كافلاً للنظام والدقه قد

أحدثت النظارة دفاتر لتسجيل أسماء تلاميذ الفرق بجميع المدارس بكيفية يسهل معها الوقوف على حالة كل تلميذ بكل فرقة مدة وجوده بالمدرسة وتسديد المصروفات المقررة على التلاميذ ذوى المصروفات وغير ذلك مما تدعو الضرورة الى معرفته

ولاجل انتظام سريان الاعمال المذكورة بالدفاتر المحكي عنها ولتكون النظارة على علم تام فى كل آن وزمان باحوال كل تلميذ فى كل مدرسة بجميع المدارس رأينا من الموافق ان تكون هذه الدفاتر على نسختين بأن نخذ النظارة دفاتر توجد بها مثل التى توجد بكل مدرسة وان يبدأ فى هذه الاعمال من السنة المكتتية الداخلة فى سنى ٩٥ — ٩٦

اما كيفية العمل فى هذه الدفاتر بكل مدرسة فيكون حسب ما يأتى

اولاً — يتأسس العمل فيها بان يتقيد بها اسماء تلاميذ المدرسة اسما بايضاح ما يتعلق بكل تلميذ بحسب العنوانات المطبوعة فى الدفاتر المذكورة ويكون ذلك القيد لكل سنة مكتتية من مقتضى كشف تنقلات التلاميذ الذى يصدر للمدرسة فى آخر السنة المكتتية التى قبلها معتمداً من النظارة بحيث يكون قيد تلاميذ كل فرقة من سنى الدراسة فى صفحة خاصة بها على حدى

ثانياً — من يستجد بعد ذلك من التلاميذ بمقتضى اوامر النظارة تقيد اسماءهم فى الدفتر كل فى الفرق الخاصة به بايضاح ما يتعلق به بحسب العنوانات المطبوعة فى الدفتر ومن يرفت من التلاميذ بمقتضى اوامر النظارة يتأشر على اسمه فى الدفتر بما يفيد رفته بالايضاح اللازم حسب التنبيه المطبوع فى الدفتر وكذلك يتأشر فى الدفتر بما تقتضيه العنوانات المطبوعة فيه باستيفائه مما يصدر به كل امر من النظارة بشأن نقل التلميذ من فرقة الى فرقة اخرى او غير ذلك

ثالثاً — عند انتهاء السنة المكتتية يتوضح امام اسم كل تلميذ فى الدفتر مقدار اقامته فى الفرقه المقيد فى صحيفتها لغاية السنة المكتتية المذكورة ثم ضد صدور كشف التنقلات للسنة المكتتية التالية معتمداً من النظارة يتوضح فى الدفتر امام كل تلميذ ما اذا كان منقولاً الى فرقة سنة اخرى بايضاح ما هى السنة المنقول اليها او باقى بفرقة لإعادة بايضاح تاريخ ونمرة امر النظارة الصادر بذلك فى الحانات المعدة لذلك فى الدفتر

رابعاً — بعد استيفاء التأشيرات المذكورة فالتلاميذ الذين يكونون باقين بالمدرسة كما فى كشف التنقلات للسنة المكتتية التالية تقيد اسماءهم فى دفتر يتجدد للسنة المذكورة بحيث يكون قيد تلاميذ كل فرقة فى صفحة خاصة بها مع استيفاء الايضاحات اللازمة عنهم حسب العنوانات المطبوعة فى الدفتر كما سبق الايضاح وتجري عملية

القيد والتأشيرات عنهم وعن يستجد او يرفت اثناء السنة بالكيفية السابق ايضاحها وهكذا في كل سنة

خامساً— حيث ان الايضاحات اللازم كتابتها في الدفتر المذكور عن يرفت أو يستجد من التلاميذ مطبوع لها خانات في الاسبوعيات الحارى تقدمها من المدارس للنظارة فينبغى ان كل مدرسة تستوفى وضع جميع هذه الايضاحات في الاسبوعيات بحسب الخانات المطبوعة فيها قبل ان ترسلها للديوان ومع ما ذكر تكتب المدرسة في الاسبوعية امام اسم كل من المستجدين والمرفوتين نمرة التسلسل المقيدها في الدفتر حرف (ا) الموجود بالمدرسة (وتلك النمرة هى المعتره عنوانا لام التلميذ في القيد بدفتر السجل السابق ذكره) هذا واذا حصل في اثناء السنة المكتبية تغيير في حالة أى تلميذ مثل نقله من فرقة الى فرقة أخرى أو نقله من اللغة الانجليزية الى اللغة الفرنسية أو بالعكس ونحو ذلك فتكتب المدرسة ذلك في تنبيه مخصوص تحرره على الاسبوعية بالايضاح اللازم بحيث تكون هذه الايضاحات جميعها بالطريق لما قيدته المدرسة في السجل السابق ذكره لتعتمدها النظارة لنسخة الدفتر الموجودة بها

سادساً— حيث انه مطبوع في دفتر السجل خانة لوضع اسم اللغة التى يتعلمها التلميذ ان كانت فرنسية او انجليزية وحيث ان تلاميذ فرقة السنة الثانية بالمدارس الابتدائية المتقولين لها من الاولى لا يمكن وضع اسم اللغة الاجنبية التى يتعلمها كل منهم الا من بعد ترتيبهم في فرقة السنة الثانية بالنسبة للغات وهذا الترتيب يكون طبعا في أول السنة المكتبية المعتبر نقلهم من ابتدائها فعند ترتيبهم كما ذكر توضح المدرسة امام اسم كل منهم في الدفتر ما هى اللغة الاجنبية التى رتب فيها وفي الحال ترسل للنظارة كشفاً ببيان ترتيبهم بالنسبة للغات المذكورة للتوضيح بموجبه في نسخة الدفتر الموجودة بالديوان وعلى هذا ينبغى ان كل مدرسة ابتدائية بمجال وصول هذا اليها ترسل للديوان كشفاً ببيان ترتيب اللغات للتلاميذ المتقولين الى السنة الثانية في السنة المكتبية الداخلة في سنتي ٩٥ و٩٦ للتأشير بموجبه في نسخة الدفتر الموجود بالديوان كما تجرى بالمدرسة ذلك التأشير في الدفتر الموجود بها سابقاً — أما التأشير في دفتر السجل بتسديد المصروفات المرتبة على التلاميذ في الخانات المعدة لذلك به فيجربى بالمدرسة عن كل قسط لكل تلميذ عند توريده الى المدرسة وحيث ان البند (١١١) من القانون الداخلى للمدارس نص فيه (ان كل تلميذ لم يدفع القسط عند حلول ميعاده لا يقبل بالمدرسة وتخابر عائلته بذلك واذا لم يرف

بدفع القسط في مسافة الخمسة عشر يوماً التالية لمعاد دفع ذلك القسط تطالب المدرسة من نظارة المعارف رفته ولا يجوز قبوله بها بعد ذلك

فذكر حضرات نظار المدارس بذلك النص لكي ان من لم يسد قسطه من التلاميذ قبل مضي الخمسة عشر يوماً المذكورة تطالب المدرسة من النظارة رفته كما يقتضيه البند المذكور بحيث ان التحرير من المدرسة للنظارة بطلب رفت من لم يسددوا المصروفات يكون في اليوم التالي للخمسة عشر يوماً المحكى عنها

ففي تاريخه قد تحرر لجميع المدارس من هنا بذلك وهذا لحضرتكم لاتباع الاجراء حسبما توضح به فيما يخص بمدرستكم ومرسل لكم مع دفتر من دفاتر السجل لاستعماله بالمدرسة فيما ذكر وقد تأسس هذا العمل فيه بمعرفة النظارة للسنة المكتتية الداخلة في سنتي ٩٥ - ٩٦ بان تقيد فيه اسماء تلاميذ المدرسة الباقيين بها كما في كشف التنقلات للسنة المذكورة فينبغي استمرار العمل فيه بالمدرسة على الكيفية التي توضح بهذا ما

(منشور نمرة ٣٩٢)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١١ جمادى الاولى سنة ١٣١٣ (٣٠ أكتوبر سنة ١٨٩٥)
عن تعديل في مواد القانون المالي الخاصة بطلب الكتب وصرفها

حيث انه تقرر صرف الكتب الدراسية لجميع تلاميذ المدارس على طرف النظارة من ابتداء السنة المكتتية الحاضرة ٩٥ - ٩٦ بمقتضى القرار الصادر منها بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٨٩٥ نمرة ٤٤١ بناء على ما قرره مجلس النظار في جلسة ١٠ يونيه سنة ١٨٩٥

وحيث ان المدارس التي كان مقرراً فيها صرف الكتب للتلاميذ على طرف المصلحة من قبل متخذة دفاتر اسماء ١٦٩ قيد فيها هذه الكتب على اسماء التلاميذ بتاريخ صرفها مراعاة عدم تكرار الصرف ثم الملبوسات مراعاة مدد استهلاكها وكذلك عملية تسديد اقساط المصروفات المقررة على التلاميذ ذوى المصروفات في خانات تتعلق بذلك موجودة بالدفاتر المذكورة اما باقى المدارس التي كان غير مقرر لتلاميذها كتب ولا ملبوسات على طرف المصلحة فلم توجد فيها تلك الدفاتر بل متخذة لعملية تسديد المصروفات سجلاً مخصوصاً يرد فيه اسم التلميذ وما يسدده من المصروفات

وحيث ان الملبوسات ابطل صرفها ايضاً بمقتضى القرار السالف ذكره كما انه لتوحيد العمل بجميع المدارس في تسديد المصروفات قد احدثت النظارة دفاتر مخصوصة لهذا الغرض اوجدت منها بكل مدرسة دفترًا ومثله بالديوان وبناء على ما تراءى من ان الدفاتر اسماء ١٦٩ المذكورة لم يبق فيها الا عملية قيد الكتب بالكيفية السالف ذكرها ولو وجدت يباقي المدارس التي تقرر

صرف الكتب لتلاميذها على طرف المصاحبة لاستدعى ذلك مشغولية جسيمة قد حصلت الخبايرة مع نظارة المالية في شأن ابطال تلك الدفاتر وتعديل المادتين (٤٨) و (٥٠) من فصل ٩ من القانون المالى المختصين بذلك على الكيفية الآتية

المادة	التعديل	الاصول
(٤٨)	على نظار المدارس ان يقدموا للمعارف كشوفات يان ما يوزعونه على التلاميذ من الكتب والادوات المهمة وافحاً فيها اسماء هؤلاء التلاميذ وسنى دراستهم وما صرف لكل منهم وذلك في مسافه لا تزيد عن عشرة ايام من تاريخ صرف الكتب للمدرسة وهذه الكشوفات ترفقها النظارة مع اذونات الصرف تأييداً لما صرف	تأييداً لطلبات الكسوى واللوازمات المدرسية المهمة المقرر لاستعمالها مدة معلومة يجب ان يرفق معها كشف (استمارة ١٦٨ حسابات) يتوضح فيه اسم ونمرة كل تلميذ وتاريخ آخر صرفية له من الكسوى واللوازمات
(٥٠)	يجب على نظار المدارس ان يراعوا في طلب وتوزيع الكتب والادوات المدرسية المهمة قرارات اللجنة العلمية الادارية الميين فيها ما يصرف لكل تلميذ في كل فرقة من فرق الدراسة وهم مسئولون عن كل ما يصرف مخالفاً للقرارات المتقدم ذكرها او مخالفاً لما تدون في جداول مواد التعليم من ان لا يصرف اى كتاب للتلميذ الا مرة واحدة بالمدرسة وعلى قلم لوازمات المعارف ان يراعى عند صرف الكتب للمدارس ان المقادير التى تصرف من كل كتاب لا تزيد عن عدد تلاميذ الفرقة المقرر لها هذا الكتاب	يجب على نظار المدارس ان يتخذوا دفتر استمارة ١٦٩ حسابات لاجل حصر ما يصرف لكل تلميذ من الادوات المهمة والكسوى وهذا الدفتر يجب استعماله لمدة ثلاث سنين الصرف الى التلاميذ يكون تحت مسئولية نظار المدارس ولاجل ان تكون نظارة المعارف واثقة بعدم صرف شئ للتلاميذ بغير حق يجب ان عين في الاوقات التى تراها موافقة مندوباً مخصوصاً لاجل تفتيش حسابات المدارس

وحيث ان نظارة المالية صادقت على ذلك فيما ورد منها بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٨٩٥
نمرة ٣٣٦ بناء عليه ينبغي ابطال العمل في دفاتر اللوازمات استارة (١٦٩) من المدارس المستعملة
فيها واتباع الاجراء بجميع المدارس في طلب الكتب وصرفها ما قضاه تعديل المادتين المذكورتين
واقضى النشر عن ذلك بجميع المدارس وهذا لحضرتكم للاجراء بموجبه

(منشور نمرة ٣٩٣)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ١٨ جمادى الاولى سنة ١٣١٣ (٦ نوفمبر سنة ١٨٩٥)
يمنع موظفي المدارس من التوسط في شراء او بيع كتب للتلاميذ

علمنا ان بعض مؤلفي الكتب من مدرسي المدارس يجبرون التلاميذ على شراء الكتب تأليفهم
حتى ان بعضهم باع كتاب جغرافية باللغة الاجنبية لتلاميذ السنة الثانية من التعليم الابتدائي مع
علمهم ان الجغرافية في السنة المذكورة مقررة دراستها باللغة العربية
وحيث انه فضلا عن ان كتب الدراسة المقررة جاري صرفها من طرف الديوان لجميع
التلاميذ فانه لا يجوز اعطاء كتب غير مقررة لانه يترتب على ذلك تشويش اذهان التلاميذ
وتحاملهم بما هو فوق طاقتهم بناء عليه رأينا لزوم منع موظفي المدارس من التوسط في شراء أو
بيع كتب للتلاميذ مطلقاً وأن لا يجبروهم على ذلك وانما اذا اراد البعض شراء كتب بدون ايماء
من المدرسين أو غيرهم فهو شأنه وعليه صار النشر عن ذلك لجميع المدارس وهذا لحضرتكم
لتعلموه وتعلنوه لجميع المدرسين والتلاميذ بحيث اذا علمنا فيما بعد ان أحداً باع أو توسط في بيع
كتب لأي تلميذ بدون ارادته فتكون المسؤولية عائدة عليكم

(منشور نمرة ٣٩٤)

صادر لجميع فروع النظارة بتاريخ ٢٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ (١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٥)
بشأن ابطال بعض ادوات كتابية

المسطر ادناه صورة ترجمة منشور صادر من نظارة المالية في ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ نمرة
٢١٧٦ مختصاً بالادوات الكتابية التي ابطال صرفها وقد نشر عن ذلك في تاريخه لعموم فروع
النظارة وهذا لحضرتكم لاتباعه والعمل بمقتضاه

﴿صورة منشور المالية نمرة ٢١٧٦﴾

قد تبين لنظارة المالية ان بعض الاصناف الجارى توريدها من قلم عموم التوريدات لا دخل لها فى ادوات الكتابة اللازم صرفها لمصالح الحكومة فلهذا أصدرنا أمراً الى القلم المذكور بأنه لا يتدارك من الآن فصاعداً الاصناف الآتية وهى مقصات ومقاطع ورق وكابيس (مسكات ورق) ومماسح اقلام وفلاجيل ومقاشط وأوانى لوضع الريش ومحافظ بقفل وبدون قفل وقماش لستك وثعالات ورق

وعليه نرجو سعادتكم اصدار التنبيهات الشديدة الى قلم توريدات نظارتكم حتى لا يطلب فى المستقبل شئ من تلك الاصناف بحيث اذا ورد على نظارة المالية طاب من هذا القيل لا يسمعها الا رفضه وقد نهت المالية على فروع المعارف التى تصرف من المالية ادواتها مباشرة بأن تتبع التعليمات الواردة فى هذا المنشور

Bibliotheca Alexandrina



0432427